

هُبَّتْ السَّلَامُ

شرح

بلوغ المرام من أدلة الأحكام

كتاب البيوع

تأليف الشيخ المفضل

أبي محمد عبد الحميد بن يحيى الحجوري الرُّعْكِرِيُّ

[كتاب البيوع]

يعتبر كتاب البيوع^(١) أول كتب المعاملات، إذ أن الكتب السابقة تتكلم عن أحكام العبادات: الطهارة، ثم الصلاة، ثم الزكاة، ثم الصيام، ثم الحج، وهذا سبيل يسلكه أغلب المصنفين لكن الأحكام، سواء الحديثية أو الفقهية، فيبدأون بذكر حق الله عز وجل ثم يشنون بما يقع بين العباد من المعاملات والمداخلات وبين أحكام ذلك من المهمات إذ لا غنى للإنسان عن معاملة لغيره فمن المهم أن تكون على الوجه الشرعي الذي تسلم به الأنفس والأموال والعواض، وتحل به الخصومات، وبالله التوفيق.

البيع في اللغة: مصدر باع، وهو مبادلة مال بمال.

أو بعارة أخرايع: مقابلة شيء بشيء.

أو دفع عوض وأخذ مال عوض عنه.

وهو من الأضداد كالشراء، فقد يطلق أحدهما ويراد به الآخر.

يقول الرجل: ابتعت سيارة، بمعنى اشتريت.

ويقول: بعت سيارة، بمعنى سلمت إلى غيري مقابل شيء.

كما تقول: اشتريت سيارة، بمعنى بعتها، واشتريتها: بمعنى حزتها.

^(١) في يوم الأحد الموافق السادس عشر من محرم الحرام لعام واحد وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية بدأت في كتاب البيوع من بلوغ المرام للحافظ ابن حجر رحمه الله.

تعريف البيع في الإصلاح: هو مقابلة مال بهال على وجه مخصوص.

وربما عرفوه: بعقد معاوضة مالية تفيد ملك معين، أو منفعة معينة، على

وجه التأيد، لا على وجه القرابة.

قال الإمام العاصم (رحمته الله) في البيان (٥/٧-):

البيع جائز. والأصل في جوازه: الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} [البقرة: ٢٧٥]

[البقرة: ٢٧٥].

وقوله تعالى: {وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ} [البقرة: ٢٨٢] [البقرة: ٢٨٢].

وقوله تعالى: {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ

تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: ٢٩] [النساء: ٢٩].

وقوله تعالى: {إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ} [البقرة: ٢٨٢]

[البقرة: ٢٨٢]، والمداينة لا تكون إلا في بيع.

وقوله تعالى: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ} [البقرة:

قال ابن عباس، وابن الزبير - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: "نزلت هذه الآية في التجارة في مواسم الحج" ^(١).

وأما السنة: فروي: «أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اشترى فرسا، وجارية، وباع حلسا، وقدحا» ^٢.

وروي عن قيس بن أبي مخزومة الجهني - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أنه قال: «كنا نسمى على عهد رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - السماسرة، فسمانا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - باسم أحسن منه فقال: "يا معشر التجار، إن البيع يحضره اللغو والحلف، فشوبوه بشيء من الصدقة"» ^(٣).

وروي «عن رافع بن خديج - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أنه قال: قيل: يا رسول الله، أي الكسب أطيب؟ قال: عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور» ^(٤).

وأما الإجماع: فأجمعت الأمة على جوازه.

فروي: (أن أبا بكر الصديق - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كان بزازا) ^١.

^(١) حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (١٧٧٠)، وحديث ابن الزبير رضي الله عنهما عند الطبري في تفسيره برقم (٣٧٧٨).

^(٢) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٣٢٦)، والترمذي (١٢٠٨)، والنسائي (٣٧٩٧)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٠٨٩)، وقال فيه: هذا حديث صحيح.

^(٣) أخرجه الإمام البزار (٨٣ / ٢ / كشف الأستار)، وأحمد (١٤١ / ٤)، والحاكم (١٠ / ٢)، وهو في الصحيحة للإمام الألباني رحمه الله برقم (٦٠٧).

٩: (كان أمير المؤمنين عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وأرضاه يبيع الخنطة والأقط)².

٩: (كان العباس بن عبد المطلب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - عطارا)³.

٩: (كان أبو سفيان يبيع الأدم)⁴.

٩: (ابتاعت عائشة أم المؤمنين - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - بريرة بمشورة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -)⁵. اهـ

وقال الوزير أبو المظفر فلاح (الإفصاح: واتفقوا على جواز البيع. اهـ

من يصلح مثل البيع:

يصح البيع: من عاقل بالغ مختار.

فإن باع من كان غير متصف بهذه الصفات، فإن أجازه صاحب الملك، وإلا بطل العقد.

القبول والإيجاب فلاح (البيع:

واشترطوا فيه القبول والإيجاب بقوله بعت والمشتري اشترت.

والصحيح أن البيع يصح بكل ما يقوم مقام القبول والإيجاب.

فإن قال: بعته، وقال: اشتريته. أجزأ ذلك في صحة البيع.
وإن ناوله على قصد البيع والشراء أجزأ أيضًا في صحة البيع.

قال شيخ الإسلام كما في المجموع (٢٩ / ١٣):

فَهَذِهِ الْأُمُورُ الَّتِي اعْتَبَرَهَا الشَّارِعُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ حِكْمَتُهَا
بَيِّنَةٌ. فَأَمَّا التِّرَافُ لَفْظٍ مَحْصُوصٍ فَلَيْسَ فِيهِ أَثَرٌ وَلَا نَظَرٌ. وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ الْجَامِعَةُ
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنْ أَنَّ الْعُقُودَ تَصِحُّ بِكُلِّ مَا دَلَّ عَلَى مَقْصُودِهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ
هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا أَصُولُ الشَّرِيعَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَعْرِفُهَا الْقُلُوبُ. اهـ

أقسام المأخوذ:

وما يتعاطاه الناس في الأموال ينقسم إلى أقسام:

الأول: الهبة.

وهي تملك بلا عوض في الحياة، أهب لزيد هذا الكتاب، بدون نوال،
وبدون مقابل، ويكون ملكها على التأكيد، ولا يجوز الرجوع لما يأتي إن شاء
الله.

الثاني: الوصية.

وهي تملك بلا عوض أيضًا ولكن بعد الموت.

كأن يقول: أوصي بهذا الكتاب لزيد من الناس بعد موتي، ويكون على

التأييد.

الثالث: الإجارة.

وهي عقد على منفعة معلومة، بعوض معلوم، ولمدة معلومة من الزمن.
فتكون الإجارة بخلاف البيع، فإن البيع تمليك على التأيد، ونقل المال من شخص إلى شخص بعوض.

البيع تجزي على الأحكام الخمسة التكليفية:

واتفق الفقهاء على أن البيع مشروع على سبيل الجواز، دل على جوازه: الكتاب والسنة والإجماع والمعقول من حيث أن الناس لابد لهم من بيع وشراء لقضاء حوائجهم، كما تقدم.
ومع ذلك تجري فيه الأحكام الخمسة.

الأول: الوجوب فقد يجب البيع؛ كرجل تلحقه الهلكة إذا لم يشتري قنينة ماء، فيجب على صاحب الماء أن يبيع منه؛ إذا كان الرجل مستطيعاً للشراء.
الثاني: الاستحباب وقد يستحب البيع؛ وذلك إذا توصل بالبيع إلى شيء مستحب.

الثالث: الكراهة وقد يكره البيع؛ كأن يبيع الشيء المكروه، أو يبيع يتوصل به إلى المكروه.

الرابع: الحرام وقد يُحرم البيع؛ كأن يبيع الشيء المحرم، أو يبيع ما يتوصل به إلى المحرم كبيع الخمر.

الخامس: الجواز فقد يُجوز البيع؛ كأن يبيع الشيء المباح الجائز، وهذا في أغلب البيوع.

بيان أقسام البيع:

الجواز والإباحة للبيع تقسيمات عدة وذلك باعتبارات عديدة:
النوع الأول: ينقسم البيع باعتبار موضع المبادلة فيه إلى أربعة أنواع:
الأول: البيع المطلق.

وهو مبادلة العين بالمال، وهو أشهر أنواع البيوع.

الثاني: بيع السَّلم.

وهو مبادلة المال بالعين على سبيل التأجيل. وسيأتي بيانه إن شاء الله عز وجل.

الثالث: بيع الصرف.

وهو مبادلة نقد بنقد آخر.

فإن كانا من جنس واحد: فيشترط التقابض، والمثلية.

وإن كانا من جنسين مختلفين: فيشترط التقابض مع جواز الزيادة.

الرابع: بيع المقايضة.

وهو مبادلة العين بالعين.

أي أبيع منك سيارة بسيارة أخرى، أو أبيعك كتاب بكتاب آخر.

النوع الثاني: بيان تقسيم البيع باعتبار طريقة تحديد الثمن:

ينقسم البيع بهذا الاعتبار إلى أربعة أنواع:

الأول: بيع المساومة.

وهو البيع الذي لا يُظهر فيه البائع رأس ماله.

مثل أن يأتي إلى محل بيع فيقول له: أريد أن أشتري منك هذا الثوب،

بكم؟

فقال البائع: بخمسة آلاف.

وأنت تساومه على نقصان في السعر، لكنك لا تعرف السعر الذي اشتري

به السلعة، فهذا هو أغلب البيوع.

الثاني: بيع المزايدة.

بأن يعرض سلعته في السوق على الزيادة وليس ذلك من النجش في

شيء.

فيأتي إليه زيد ويقول له: اشتريتها بعشرة آلاف ريال.

ويأتي عمرو ويقول: اشتريتها باثني عشر ألفاً، وهكذا.

فبيع السلعة لمن زاده في الثمن.

الثالث: بيع الأمانة.

وهي التي يُحدد فيها الثمن بمثل رأس المال، أو أزيد، أو أنقص.
وصورتل: أن تأتي إلى رجل وتقول له: أريد منك هذه القطعة، بالأمانة بيني وبينك.

فيقول لك: هي علي بخمسة آلاف، أي يبين لك رأس مالها الذي اشتراها به من عند تاجر الجملة.

فتقول له أنت: وأنا اشتريتها منك بخمسة آلاف وخمسمائة ريال.
وهذا يسلكه كثير من الناس الذين لا يحسنون المساومة.

النوع الثالث: تقسم البيع باعتبار كيفية الثمن:

فينقسم البيع بهذا الاعتبار إلى أنواع:
الأول: منجز الثمن.

وهو ما لا يشترط فيه تأجيل الثمن.
ويسمى بيع النقد، أو البيع بالثمن الحال، وهو جائز بلا خلاف.
وصورتل: أن تأتي إلى السوق وتساوم على ثمن هذه البضاعة، فيقول لك:
بخمسة ألف ريال وخذ.

فتعطيه الثمن، وتأخذت البضاعة.

الثاني: مؤجل الثمن.

وهو ما يشترط فيه تأجيل الثمن.

ويكون في البيع بالدين.

وصورتل: تقول للبائع اشترى منك هذا الثوب بخمسة آلاف ريال، إلى شهر، أو نحو ذلك.

فهذا أيضًا جائز، لما فيه من التيسير.

الثالث: مؤجل المثلث ومعجل المثلث.

وهو بيع السلم، وهذا البيع جائز ولكن بشروط معتبرة عند أهل العلم.

وصورتل: أن تذهب إلى سوق السيارات، فقتول له: أريد منك سيارة موديل ٢٠١٩، بأوصاف معلومة، من حيث اللون، والسعة، والنوع، والشركة، وهكذا.

لكن يشترط فلي صلح بيع السلم شروطًا:

الأول: أن يُحدد المثلث في مجلس العقد.

الثاني: أن يُدفع المثلث في مجلس العقد.

الثالث: أن يحدد الوصف والنوع والكمية للمثلث في مجلس العقد.

الرابع: أن يحدد وقت التسليم في مجلس العقد.

حتى لا يقع الخلاف بين المتبايعين بعد ذلك.

الرابع: مؤجل العوضين، وهذا البيع محرم لا يجوز

وهو بيع الدين بالدين.

بيان شروط البيع:

وقد ذكر العلماء لصحة البيع شروطاً:

الأول: الصيغة.

فقد صرح الشافعية بوجوب التلفظ بالإيجاب والقبول.

وقد تقدّم: أن هذا لا يشترط، فيصح البيع بكل ما يشعر بالإيجاب

والقبول:

أحدها: يصح البيع بالمعاطاة.

بحيث أن صاحب البضاعة يناول البضاعة، ويأخذ ثمنها نقوداً.

ثانيها: يصح البيع بالمراسلة، والكتابة.

مع توفر وسائل التواصل، ربما يقول له أريد كذا وكذا، فيصورها له ويرسلها له بالواتساب، أو بغيره من الرسائل.
والآخر يقول: اشترت بثلثين كذا وكذا.

فيقع بينهما الشراء بالمكاتبة، والمراسلة، والثلث قد يدفع في الحال بالحوالات، أو قد يدفع في الآجل.

ثالثها: ينعقد البيع بالإشارة من الآخرس، ومن لا يستطيع الكلام.

الرابع: أن يكون البيع موجوداً حين القعد.

وليس المعنى: أن يكون موجودًا داخل المحل، وإنما يكون في ملكه،
ويستطيع أن يحضره ويسلمه لصاحبه في الوقت الذي يريده.
فلا يصح بيع المعلوم وذلك باتفاق الفقهاء؛ لأنه غرر.
الثالث: أن يكون مالا.

بمعنى أنه يُتمول، ويستفاد منه.

ويعبر عنه بعضهم أن تكون العين مباحة النفع.

قال العثيمين في الشرح الممتع (٨ / ١١٢):

قوله: «وأن تكون العين مباحة النفع من غير حاجة»، هذا هو الشرط
الثالث أن تكون العين مباحة النفع من غير حاجة، أي: أن تكون العين التي
وقع العقد عليها بالشراء مباحة النفع بغير حاجة، وهذه تقتضي ثلاثة
شروط:

الأول: أن يكون فيها نفع.

الثاني: أن يكون النفع مباحاً.

الثالث: أن تكون الإباحة بلا حاجة.

فخرج بقولنا: مباحة النفع، محرمة النفع، مثل آلات اللهو، فإنه لا يجوز
بيعها؛ لأن منفعتها محرمة، وكذلك الخمر؛ لأن منفعتها محرمة.

وخرج بقولنا: أن يكون فيها نفع، ما لا نفع فيه كالحشرات، فلا يصح بيعها، فلو أن شخصاً جمع صراصر في إناء، وقال لإنسان: أبيع عليك هذه الصراصر فلا يجوز بيعها؛ لأنها ليس فيها نفع، لكن لو جمع جراداً في إناء، وقال: أبيع عليك هذا الجراد فهنا يجوز البيع؛ لأن فيها نفعاً مباحاً؛ إذا الحشرات لا يجوز بيعها؛ لأنها ليس فيها نفع.

وقولنا: من غير حاجة، احترازاً مما إذا كانت مباحة النفع لحاجة كالكلب، فالكلب يباح نفعه لكن لا مطلقاً بل لحاجة كالصيد، والحرث والماشية، فلا يصح بيع الكلب، حتى وإن كان كلب صيد، ولو كان معلماً مع أن فيه نفعاً مباحاً؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب. اهـ

ولذلك حرم بعض أهل العلم بيع العقارب، والحيات، والثعابين، وما في بابها؛ لأنه لا يستفاد منها.

بينما جوزوا بيع البغال، والحمير، وغير ذلك مما حرم أكله؛ لأنه ينتفع بها.

مع ما ثبت في سنن الإمام أبي داود رحمه الله:

من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -^(١).

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٤٨٨)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادي رحمه الله

فجوز أهل العلم بيع ما ينتفع به، ويصير مالاً يتمول، ويورث، ويوهب، ويرهن، إلى غير ذلك.

الرابع: أن يكون مملوكاً لمن يلي العقد أو يكون المتصرف من يقوم مقامه من وكيل ونحوه، لقول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: ٢٩]. ولأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن بيع ما لا يملك.

فقد ثبت فلي سنن الإمام الترمذي رحمه الله:

من حديث عمرو بن شعيب، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، حَتَّى ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَّا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَّا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(١).

قال إسحاق بن منصور: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا مَعْنَى نَهَى عَنْ سَلَفٍ وَبَيْعٍ؟ قَالَ: أَنْ يَكُونَ يُقْرِضُهُ قَرْضًا، ثُمَّ يَبَايعُهُ عَلَيْهِ بَيْعًا يَزْدَادُ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يُسَلِّفُ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ، فَيَقُولُ: إِنْ لَمْ يَتَهَيَّأْ عِنْدَكَ فَهُوَ بَيْعٌ عَلَيْكَ قَالَ إِسْحَاقُ يَعْنِي ابْنَ رَاهَوِيَّهَ كَمَا قَالَ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: وَعَنْ بَيْعٍ مَّا لَمْ تَضْمَنْ، قَالَ: لَا يَكُونُ

^(١) أخرجه الإمام الترمذي (١٢٣٤)، وأبو داود (٣٥٠٤)، والنسائي (٧ / ٢٨٨)، وابن ماجه

(٢١٨٨)، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله حديث رقم (١٣٠٥)، وقال فيه: حسن.

عِنْدِي إِلَّا فِي الطَّعَامِ مَا لَمْ تَقْبِضْ قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ: فِي كُلِّ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا قَالَ: أَبِيعُكَ هَذَا الثَّوبَ وَعَلَيَّ خِيَاطَتُهُ وَقَصَارَتُهُ فَهَذَا مِنْ نَحْوِ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ، وَإِذَا قَالَ: أَبِيعُكَهُ وَعَلَيَّ خِيَاطَتُهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، أَوْ قَالَ: أَبِيعُكَهُ وَعَلَيَّ قَصَارَتُهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ وَاحِدٌ قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ.

وثبت فليح سنن الإمام أبي داود رحمه الله:

من حديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيُرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي أَفَأَتْبَعُهُ لَهُ مِنَ السُّوقِ؟ فَقَالَ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(١).

ففلح مسلم:

من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَقَالَتْ: إِنَّمَا نَذَرْتُ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، بِشَسْمَا جَزَمْتُهَا، نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، لَا وَفَاءَ لِنَذْرِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حُجْرٍ: «لَا نَذْرِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٥٠٣)، والترمذي في سننه (١٢٣٢)، وصححه الإمام

الألباني رحمه الله في صحيح السنن.

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٤١).

الناهمس: أن يكون مقدور التسليم.

بحيث أنه لا يبيع الطير في الهواء، أو السمك في الماء.

وكذلك لا يصح بيع الحيوان الشارد، ولا العبد الآبق على سيده، وما في حكمهم، والدليل قول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [المائدة: ٩٠]، فبيع ما لا يقدر على تسليمه من الميسر، وكذلك حديث أبي هريرة، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ»، وهذا فيه غرر.

السادس: برؤية أو بوصف أن يكون معلوماً لكل من العاقلين.

وهذا الشرط معمول به عند كثير من العلماء؛ حتى لا تقع الجهالة والغرر.

السابع: وهو من أهمها: التراضي.

الثامن: أن يكون من جائز التصرف، وهو الحر البالغ العاقل الرشيد.

التاسع: أن يكون الثمن معلوماً بعد أوصافه أو رؤيته، وغير ذلك.

بيان أقسام المبيع وأحواله:

ذكر العلماء فلي المبيع شروطاً تختلف لا تقع فيها الجهالة:

الأول: تعيين المبيع.

فلا بد في البيع أن يكون معلومًا بالنسبة للمشتري: الجنس، والنوع، والمقدار.

فالجنس: كالقمح مثلاً.

والنوع: كأن يكون من انتاج بلد معروف.

والمقدار: بالوزن، أو الكيل، نحو ذلك.

الثاني: وسيلة معرفة البيع وتعيينه.

إذا كان المبيع غائبًا عن المجلس، ولم تتم معرفة المبيع برؤيته، أو الإشارة إليه، فإنها تتم بالوصف الذي يميزه عن غيره، مع بيان مقداره. فإذا كان عقارًا فلا بد من بيان حدوده؛ لاختلاف قيمة العقار باختلاف جهته، وموقعه.

وإذا كان من الميكالات، أو الموزونات، أو المذروعات، أو المعدودات، فإنه تصلح معرفتها بالمقدار التي تباع به.

الثالث: شمول المبيع.

فيقع البيع على العين ومنافعها.

ولذلك كان من مقتضاها أحيانًا أن يدخل في المبيع ما له صلة به؛ لتحقيق المنفعة المراد منه.

أو أن يقضى العرف بشمول المبيع لأشياء تدخل فيه، ولو لم يصرح بذلك في العقد.

مثلاً: رجل اشترى عمارة، فلا يقول قائل: ما هنالك طريق تدخل منها، أنا بعثك العمارة فقط.

فهذا البيع لا يجوز، لا بد أن يكون للعمارة مدخل ومحرج ونحو ذلك.

بيان حكم الاستثناء فلي البيع:

ومن المسائل الاستثناء في البيع، وسيأتي إن شاء الله عز وجل أحكامه.

والثنا تصح في الشيء المعلوم، ولا تصح في الشيء المجهول.

فيقول: بعثك هذه الأرض إلا مترًا، أو مترين، أو ثلاثة أمتار فيها.

فهذا البيع لا يصح؛ لأنه مجهول، وقد يسبب الشقاق والخصام والنزاع

بين المتبايعين.

ولكن يقول: بعثك هذه الأرض إلا مترًا في الجهة الفلانية، ونحو ذلك.

هذه بعض الأحكام العامة في الباب.

وستأتي الأحكام في مواطنها إن شاء الله عز وجل.

الأصل في البيوع:

الأصل في البيع الإباحة، إذا توفرت شروطه المعتبرة عند أهل العلم،

وكان عن تراض، قال الله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} [البقرة: ٢٧٥]، وقال تعالى: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: ٢٩].

وثبت فلي سنن الإمام ابن ماجه رحمه الله:
من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»^(١).

وفلي سنن الإمام الترمذي رحمه الله:
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَتَفَرَّقَنَّ عَنْ بَيْعٍ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ»^(٢).

وإنما يدخل النهي في البيوع في حال بيع الغرر وهو الجهالة، وكذلك بيع الربا، وكذلك بيع الحرام.

وإلا فالأصل صحة العقود، والبيوع، إذا كانت من مالك متصرف راضٍ بما يفعل.

^(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢١٨٥)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٣٨٦).

^(٢) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٢٤٨)، وقال الإمام الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي: حسن صحيح، وقال الإمام الألباني رحمه الله في الإرواء برقم (١٢٨٣): لم يظهر = لي وجه الغرابة، فقد رواه اثنان عن أبي زرعة، أحدهما: طلق بن معاوية كما تقدم من رواية محمد بن جابر، والآخر البجلي هذا، وهو لا بأس به كما في "التقريب". فحديثه حسن لذاته، صحيح بمتابعة ابن جابر عن طلق، والله أعلم.

قال في المغني (٣/ ٤٨٠): وَالْبَيْعُ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ. أَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} [البقرة: ٢٧٥].

وقوله تَعَالَى: {وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ} [البقرة: ٢٨٢] وقوله تَعَالَى: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: ٢٩]. وقوله تَعَالَى: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ} [البقرة: ١٩٨]. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَتْ عُكَاظٌ، وَجَنَّةٌ، وَذُو الْمِجَازِ، أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ تَأَثَّمُوا فِيهِ، فَأَنْزِلَتْ: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ} [البقرة: ١٩٨]. يَعْنِي فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ. وَعَنْ الزُّبَيْرِ نَحْوَهُ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ، فَقَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَرَوَى رِفَاعَةُ، أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الْمَصَلَّى، فَرَأَى النَّاسَ يَتَبَايَعُونَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ. فَاسْتَجَابُوا لِلرَّسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ التُّجَّارَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا، إِلَّا مَنْ بَرَّ وَصَدَّقَ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ

سَوَى هَذِهِ. وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ فِي الْجُمْلَةِ، وَالْحِكْمَةُ
تَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّ حَاجَةَ الْإِنْسَانِ تَتَعَلَّقُ بِمَا فِي يَدِ صَاحِبِهِ، وَصَاحِبُهُ لَا يَبْدُلُهُ بِغَيْرِ
عَوَضٍ، فَفِي شَرْعِ الْبَيْعِ وَتَجْوِيزِهِ شَرْعُ طَرِيقٍ إِلَى وُصُولِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى
غَرَضِهِ، وَدَفْعِ حَاجَتِهِ. اهـ

بيان الآثار المترتبة عن البيع:

الأول: انتقال الملك.

فينتقل الملك من البائع إلى المشتري، بحيث يتصرف فيه هبة، أو صدقة،
أو وقفًا، أو غير ذلك.

الثاني: أداء الثمن الحال.

إذا كان يشترط في الأداء الحال.

وإن كان البيع بالتقسيط، أو بالدين، فيكون الأداء في وقته المتفق عليه بين
البائع والمشتري، والله الموفق.

[باب الشروط في البيع وما نهى عنه منها]

[بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْهُ]

الشرح:*****

بدأ المصنف رحمه الله بالشروط فلي البيع؛ وذلك لأن المعاملة لا تتم إلا بشروطها، والإنسان إذا علم ما يجب له، وعليه، والتزم ذلك، كانت معاملته على الوجه المشروع، وقد تقدم معنا ذكر شروط البيع.

ونذكر هنا الشوط في البيع، قال العثيمين في الشرح الممتع على زاد المستقنع (٢٢٢ / ٨)

الشروط في البيع: هي إلزام أحد المتعاقدين الآخر ما لا يلزمه بمقتضى العقد، وكذلك في غيره.

وأما ما يلزمه بمقتضى العقد، فإنه إن شرط فهو من باب التوكيد.

والفرق بين الشروط في البيع وشروط البيع، من وجوه أربعة:

الأول: أن شروط البيع من وضع الشارع، والشروط في البيع من وضع المتعاقدين.

الثاني: شروط البيع يتوقف عليها صحة البيع، والشروط في البيع يتوقف عليها لزوم البيع، فهو صحيح، لكن ليس بلازم؛ لأن من له الشرط إذا لم يوف له به فله الخيار.

الثالث: أن شروط البيع لا يمكن إسقاطها، والشروط في البيع يمكن إسقاطها ممن له الشرط.

الرابع: أن شروط البيع كلها صحيحة معتبرة؛ لأنها من وضع الشرع، والشروط في البيع منها ما هو صحيح معتبر، ومنها ما ليس بصحيح ولا معتبر؛ لأنه من وضع البشر، والبشر قد يخطئ وقد يصيب، فهذه أربعة فروق بين الشروط في البيع وشروط البيع.

وهل تكون هذه الفروق بين شروط النكاح والشروط في النكاح؟ نعم تكون كذلك، فهذه الشروط تكون في البيع أو في غيره من العقود. اهـ

ولا يعتبر الشروط إلا قبل انتهاء زمن كان قبل العقد أو في صلبه أو في زمن الخيار.

قال العثيمين في الشرح الممتع (٨ / ٢٢٥):

إذاً الشروط في البيع معتبرة سواء قارنت العقد، أو كان بعده في زمن الخيارين، أو كانت متفقاً عليها من قبل. اهـ

فالشروط منها الصحيح ومنها الفاسد، فما كان مخالفاً لكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ أو ما فيه غرر فهو الفاسد، وما كان موافقاً لكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ ولا غرر فيه فهو الصحيح.

حكم الشروط في البيع:

الشروط في البيع نوعان:

الأول: صحيح لازم: وهو كل ما وافق مقتضى العقد.

وهو ثلاثة أنواع:

١ - شرط يقتضيه العقد كشرط التقابض، وحلول الثمن.

٢ - ما يكون من مصلحة العقد، مثل شرط تأجيل الثمن أو بعضه، أو

شرط صفة معينة في المبيع، فإن وجد الشرط لزم البيع، وإن لم يوجد الشرط
فللمشتري فسخ العقد.

٣ - ما فيه نفع معلوم للبائع أو المشتري، كما لو باع داراً واشترط أن

يسكنها.

شهرًا، أو باع دابة واشترط أن تحمله إلى مكان معين ونحو ذلك.

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ» زَادَ أَحْمَدُ: «إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ

حَرَّمَ حَلَالًا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

^١ موسوعة الفقه الإسلامي (٣/ ٣٩٦)

٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ... غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَاضِحٍ لَنَا فَازْحَفَ الْجَمَلُ، فَتَحَلَّفَ عَلَيَّ، فَوَكَّزَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَلْفِهِ، قَالَ: «بِعْنِيهِ وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ». متفق عليه.

الثاني: شرط فاسد: وهو أنواع:

١ - ما يبطل العقد من أصله:

كأن يشترط على صاحبه عقداً آخر، مثل أن يقول: أبيعك هذه الدار على أن تبيعني سيارتك، أو تقرضني كذا ونحو ذلك.
أو يقول بعتك هذه الأرض على أن تزوجني ابنتك.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ» أخرجه أبو داود والترمذي.

٢ - ما يصح معه البيع ويبطل الشرط: وهو الشرط المنافي لمقتضى العقد، كأن يبيعه أرضاً ويشترط عليه ألا يبيعهها أو لا يهبها، فالبيع صحيح، والشرط باطل.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «... فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ». متفق عليه.

٣ - ما لا ينعقد معه البيع: مثل أن يقول: بعتك إن رضي فلان، أو إن حضر فلان أو نحو ذلك من كل بيع عُلِّق على شرط مستقبل، فهذا البيع لا ينعقد حتى يحصل الشرط.

[أفضل المكاسب]

٧٨٤ - (عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ»^(١). رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان أفضل المكاسب التي يتكسب بها الناس للحصول على الأقوات وقضاء الحاجات ونحوها.

وقد بوب البخاري في صحيحه: -باب كسب الرجل وعمله بيده-،
والكسب أعم من أن يكون بعمل اليد.

^(١) الحديث معلول. أخرجه الإمام البزار (٢/ ٨٣ / كشف الأستار)، الحاكم (٢/ ١٠) من طريق المسعودي عن وائل بن داود بن عباية بن رفاع بن رافع، عن أبيه، ووقع عند الحاكم: عن عباية بن رافع بن خديج، عن أبيه، وقد تصحف عباية إلى عبيد، في كشف الأستار، وأخرجه أحمد والطبراني من طريق المسعودي، عن وائل بن داود، عن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج، عن جده رافع بن خديج به، ويتبين من هذا الإسناد، أن صحابي الحديث هو رافع بن خديج، ومن قال عن أبيه، أراد أباه الأعلى وهو جده، والحديث معلول، فقد رواه سفيان الثوري وجماعة عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرسلاً، ورجح المرسل الإمام البخاري، والإمام أبو حاتم، والإمام البيهقي رحمة الله عليهم، وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الطبراني في الأوسط وظاهر إسناده الحسن، لكن قال أبو حاتم في العلل: حديث باطل، وقدامة - يعني بن شهاب - ليس بالقوي، اه والحديث مخرج في البدر المنير، والكبرى للبيهقي، والعلل لابن أبي حاتم، أفاده المحقق.

ثم ساق البخاري حديث عائشة رضي الله عنها قالت: لما استُخلفَ أبو بكر الصديق، قال: «لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لَمْ تَكُنْ نَعْجِزُ عَنْ مَثْوَى أَهْلِي، وَشَغَلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ».

قال في عمدة القاري (١١ / ١٨٥):

مطابقته للتَّرجمة من حيث إن فيه ما يدل على أن كسب الرجل بيده أفضل، وذلك أن أبا بكر، رضي الله تعالى عنه، كان يحترف أي يكتسب ما يكفي عياله، ثم لما شغل بأمر المسلمين حين استُخلف لم يكن يتفرغ للاحتراف بيده، فصار يحترف للمسلمين. وأنه يعتذر عن تركه الاحتراف لأهله، فلولا أن الكسب بيده لأهله كان أفضل لم يكن يتأسف بقوله: {فسياكل آل أبي بكر من هذا المال}، وأشار به إلى بيت مال المسلمين. اهـ

قال في فيض القدير (١ / ٥٤٧):

والتكسب بالعمل سنة الأنبياء كان داود عليه السلام يعمل الزرد فيبيعه بقوة وكان زكريا نجارا. اهـ

قوله: «سئل: أي الكسب أطيب؟».

أي طرق الاكتساب، قال ابن الأثير: لكسب السعي في طلب الرزق والمعيشة.

وبعض أهل العلم قدم التجارة.

قال في فيض القدير (١ / ٥٤٧):

واعلم أن أصول المكاسب ثلاثة زراعة وصناعة وتجارة والحديث يقتضي تساوي الصناعة باليد والتجارة وفضل أبو حنيفة التجارة ومال الماوردي إلى أن الزراعة أطيب الكل والأصح كما اختاره النووي أن العمل باليد أفضل قال فإن كان زارعا بيده فهو أطيب مطلقا لجمعه بين هذه الفضيلة وفضيلة الزراعة. اهـ

والصحيح أن أفضل المكاسب كسب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من الغنائم التي تكون من الجهاد في سبيل الله عز وجل.

فقد ثبت فلاح مسند الإمام أحمد رحمه الله:

من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي، وَجُعِلَ الذَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥١١٤)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله في الإرواء برقم (١٢٦٩)، وقال: وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات غير ابن ثوبان هذا، ففيه خلاف وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، يخطئ، وتغير بآخره". وقد علق البخاري في "صحيحه" (٧٢/٦) الجملة التي قبل الأخيرة، والتي قبلها، ولأبي داود منه (٤٠٣١) الجملة الأخيرة. =

وقد ذكر بعض أهل العلم أن أحل المكاسب مهر المرأة.

وقيل الزر الخ: لأنه يأكل منها الطير، والإنسان، وغير ذلك.

ففلج ميسلم:

من حديث جابر رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُْرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ»^(١).

وفلج ميسلم:

«لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا يَزُرُّ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ، وَلَا دَابَّةٌ، وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ».

وهكذا الصناعات، فقد فلج ميسلم:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كَانَ زَكْرِيَاءُ نَجَّارًا»^(٢).

= ولم يتفرد به ابن ثوبان ، فقال الطحاوي في " مشكل الآثار " (٨٨ / ١) : حدثنا أبو أمية حدثنا

محمد بن وهب بن عطية حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية به. قلت:

وهذا إسناد رجاله ثقات غير أبي أمية واسمه محمد بن إبراهيم الطرسوسي...

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٥٢).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٣٧٩).

فَفَلَاحُ الْبَخَارِيِّ: من حديث المِقْدَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنْ نَبِيََّ اللَّهُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»^(١).

ثمر بعد ذلك التجارة؛ إلا أنه ينبغي للتاجر أن يتقي الله عز وجل بعد كثرة الحلف في البيع، وعدم رفع السعر رفعًا يضر بالناس. ويجتنب الغش والغرر والخداع، ونحو ذلك من الأمور المحرمة التي قد تذهب بالبركة، وتمحقها.

وعليه أن يجتنب الربا في بيعه، فإن الربا ما خالط البيع إلا أفسده، ومحق البركة منه.

وقد أخرج الإمام أبو داود رحمه الله فَلَاحُ الْبَخَارِيِّ بسنن وغيره: من حديث قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ بِالْبَيْعِ فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُنَّا نُسَمِّي السَّمَايَةَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ»، فَسَمَّانَا بِاسْمٍ هُوَ خَيْرٌ مِنْ اسْمِنَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ الْحَلْفُ وَالْكَذِبُ، فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٠٧٢).

^(٢) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٣٢٦)، والإمام النسائي في سننه (٣٧٩٨)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٠٨٩)، وقال فيه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاحَةِ يَمْنَعُهُ ابْنُ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا سَلْعَةً بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَا أَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ لَهُ» (١).

ففلح مرسلم:

من حديث أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يُنْفَقُ، ثُمَّ يَمْحَقُ» (٢).

وفي هذا: رد على الصوفية، الذين يحرمون التكسب، والبيع والشراء، إلى غير ذلك بدعوى أنه يخالف التوكل، وهذا من جهلهم بدين الله عز وجل، فإن فعل السبب مع الاعتماد على الله عز وجل هو التوكل الذي أمر الله عز وجل، فقد كان رسول الله ﷺ يخرج مظاهراً بين درعين، مع أنه متوكل على الله عز وجل.

(١) أخرجه الإمام أبو داود (٣٤٧٤)، والإمام النسائي (٤٤٦٢)، والإمام ابن ماجه (٢٢٠٧)،

وصححه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح السنن.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٧).

قوله: "قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ»".

وذكر الرجل على الغالب، وأن الأصل في الحرفة والنفقة أنها على الرجال، وقيد العمل باليد لكون أكثر مزاويلته بها. ويدخل فيه عمل المرأة، ما لم يكن فيه اختلاط وفتنة. كخياطة الملابس، والغزال، والتطريز، وغير ذلك مما عمله النساء مما أباحه الله عز وجل. وعمل اليد سبب لعفة الإنسان، وبعده عن تنقص الناس له، وكان سفيان يقول: «لولا المهنة لتمندل بي الناس».

وفلج البخاري:

من حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ حَبْلُهُ، فَإِنِّي بِحُزْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعُهَا، فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ»^(١).

قوله: «وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ».

بأن يكون مثاباً به أو في الشرع بأن لا يكون فاسداً ولا غش فيه ولا خيانة، لما فيه من إيصال النفع إلى الناس.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٧١).

فالبيع المبرور: هو الذي توفرت شروطه، وانتفت موانعه وأسباب فسادة.

ولذلك تجد أن التجارة من أكثر الأعمال التي تدر على أهلها الربح الوثير، والمال الكثير، في زمن يسير.

فما من أحد يدخل في التجارة؛ إلا أنتقل بفضل الله عز وجل من حال العسر إلى حال اليسر، أكثر من أصحاب الزراعة، والحرف الأخرى.

لأن التجارة فيها بركة، ولا سيما إذا التزم أصحابها بشرع الله عز وجل مثل التبكير.

فقد ثبت في سنن الإمام أبي داود رحمه الله:

من حديث صخر الغامدي رضي الله عنه، عن النبي صلى عليه وسلم
قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها». وكان إذا بعث سرية أو جيشاً بعثهم
من أول النهار «وكان صخر رجلاً تاجراً، وكان يبعث تجارتَهُ من أول النهار
فأثرى وكثر ماله»^(١).

قال أبو داود: «وهو صخر بن وداعة».

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٢٦٠٦)، والإمام الترمذي (١٢١٢)، والإمام ابن ماجه (٢٢٣٦)، وهو في صحيح أبي داود الأم للإمام الألباني رحمه الله برقم (٢٣٤٥)، وقال فيه: حديث صحيح، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، وقواه ابن عبد البر، والمنذري، والحافظ ابن حجر، والسخاوي.

ففلج الصليين:

من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ يُجَدِّعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ» ^(١).
أي لا خديعة.

والتيسير على الناس ففلج الصليين، واللفظ لمسلم:

من حديث حذيفة رضي الله عنه، قَالَ: «أَتَى اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا، قَالَ: يَا رَبِّ أَتَيْتَنِي مَالَكْ، فَكُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيْسِّرُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأَنْظُرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي» ^(٢)، فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "هَكَذَا سَهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

وهذه منزلة قد لا تكون إلا فلي خواص الناس، أنه ينظر المعسر، أي الذي ليس عنده مال يمهله ويتجاوز عنه.

والتيسير عن الموسر، أي يساعده ببعض المال.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١١٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٢٣).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٠٧٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٠)، (فقال عقبة بن عامر الجهني) قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود وعقبة بن عمرو الأنصاري البصري وحده وليس لعقبة بن عامر فيه رواية. قال الدارقطني: والوهم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر قال وصوابه عقبة بن عمر وأبو مسعود الأنصاري].

وأقبح أفعال أصحاب البيع والشراء تعليق (اللافتة): ممنوع الدين.

فهذه اللافتة قبيحة مخالفة لشرع الله عز وجل، ولسنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

فإن أطول آية في كتاب الله عز وجل هو آية الدين، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا} إلى آخر الآية.

فيأتي ويقول لك: ممنوع الدين، والدين له أحكامه في كتاب الله عز وجل، وفي سنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وإذا كان لا يريد أن يداين فله ذلك، فالإنسان لا يجب عليه أن يداين، وإنما يستحب له ذلك، بل ويتأكد الاستحباب، لما في ذلك من الأجر العظيم عند الله عز وجل.

لكن أن يقول: ممنوع الدين، فهذا أمر قبيح.

وأقبح من: الذي يتطير، فيحصل له التشاؤم.

فإذا جاءه أحدهم وهو يريد أن يستدين بعض الشيء، يقول: تعال بعد نصف ساعة، حتى استفتح أي بالبيع النقدي.

وهل هناك أفضل ممن يستفتح بتفريج كربات المكروبين، وبإعطاء المحتاجين، والتجاوز عن المعسرين، إلى غير ذلك بركات التفريج عن المسلمين.

البعد عن الغش:

فقال **مسلم**: من حديث **أبي هريرة رضي الله عنه**: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).

والغش في هذه الأيام قد تنوعت طرقه.

فقد يأخذ بضاعة من الصين، ويكتب عليها من اليابان.

أو يكون من الصين درجة ثالثة، فيقول لك: هذا صيني أصلي، درجة أولى، أو غير ذلك مما يصنعه أصحاب البيع والشراء.

فالإنسان يكون صريحاً وصادقاً في بيعه، وشرائه، ويقول: هذا الذي عندي.

ولك الخيار في الرد إذا لم يعجبك.

وأما أن يكذب ويجعل التقليد مكان الأصلي، والردى مكان الجيد، فهذا لا يجوز، بل محرم، وهو الغش بعينه.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٠١).

حكم بيع الغرر:

كذلك ينهى عن بيع الغرر، وهو الجهالة في الشيء المباع.
وهو أن يظهر شيء، ويكون الواقع خلاف ذلك.
والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن كثير من البيوع بسبب ما يدخلها من الغرر والجهالة.

حكم بيع الربا:

وكذلك ينهى عن بيع الربا، وهذا يكون في الصرف.
ويكون في بيع الأصناف الربوية الستة: الذهب، والفضة، والملح،
والتمر، والشعير، والبر.

فقد أخرج مسلم:

من حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ،
وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ، إِلَّا سَوَاءً
بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بَعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ، أَوْ أَزْدَادَ، فَقَدْ أَرَبَى»^(١).
وسياتي بيانها إن شاء الله عز وجل في موطنه.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٨٧).

والشاهد: أن أحكام البيع كثيرة، والأصل في البيع هو الإباحة، والمنهيات فيه محصورة، فإذا عرفها الإنسان، وتعامل على الوجه الذي يرضي الله عز وجل عنه، كان بإذن الله عز وجل ممن يرجو له النفع، والبركة في ماله، وورزقه.

وكذلك ينبغي للتجار أن يتصدقوا بما رزقهم الله عز وجل، فإن الصدقة مفتاح البركة.

ففلج ميسلم:

من حديث **أبي هريرة رضي الله عنه**، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَا نَقَصْتُ صَدَقَةً مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ، إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ»^(١).

وفلج سنن الإمام الترمذي رحمه الله:

من حديث **أبي كبشة الأنباري رضي الله عنه**، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ أُقْسِمُ عَلَيْهِنَّ وَأُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا فَاحْفَظُوهُ». قَالَ: «مَا نَقَصَ مَالٌ عَبْدٌ مِنْ صَدَقَةٍ، وَلَا ظَلِمَ عَبْدٌ مَظْلَمَةً فَصَبَرَ عَلَيْهَا إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ عِزًّا، وَلَا فَتَحَ عَبْدٌ بَابَ مَسْأَلَةٍ إِلَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَابَ فَقْرٍ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٥٨٨).

^(٢) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (٢٣٢٥)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح الترغيب والترهيب برقم (١٦)، وقال فيه: صحيح لغيره. وفي صحيح سنن الترمذي.

إلا أن الشيطان حريص على تزويد الناس في هذا الباب العظيم.

الحكم ببيع الاحتكار:

ومما لا يجوز في البيع الاحتكار.

ففلج مرسلم:

من حديث مَعْمَر بن عبد الله رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ»^(١).

فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ، **قَالَ سَعِيدٌ:** إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ، كَانَ يَحْتَكِرُ.

وفلج روابغ: قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ».

الاحتكار: من الحكر، وهو الجمع والإمساك.

قال فلج المصبل: احتكر زيد الطعام إذا حبسه إرادة الغلاء، والاسم الحكرة مثل الفرقة من الافتراق.

قال النووي: الاحتكار المحرم هو في الأقوات خاصة، بأن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلو، وأما غير الأقوات فلا يحرم فيه الاحتكار.

والناطع: هو العاصي الآثم.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٥).

بيان حكم الدخول فلي أسغار الناس والإضرار بهم:

ومما ينهى عنه الدخول في أسعار الناس لا يجوز.

فقد ثبت فلي بسنن الإمام أبي داود رحمهم الله:

من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: النَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَلَا السَّعْرُ فَسَعَّرْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ»^(١).

وثبت فلي بسنن الإمام أحمد رحمهم الله:

من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه، فَدَخَلَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ يَعُودُهُ، فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ يَا مَعْقِلُ أَنِّي سَفَكْتُ دَمًا؟ قَالَ: مَا عَلِمْتُ، قَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَنِّي دَخَلْتُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: مَا عَلِمْتُ، قَالَ: أَجْلِسُونِي، ثُمَّ قَالَ: اسْمَعْ يَا عَبْدَ اللَّهِ حَتَّى أُحَدِّثَكَ شَيْئًا لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً وَلَا مَرَّتَيْنِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِبَهُ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ حَقًّا

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٤٥١)، وأحمد (٣ / ١٥٦)، والترمذي (١٣١٤)، وابن

ماجه (٢٢٠٠)، وابن حبان (٤٩١٤)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم

(١٠٤).

عَلَى اللَّهِ أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ^(١).

حكم بيع الحرام:

وينهى عن بيع الحرام، وسيأتي بيانه إن شاء الله.

فبيع الحرام من التعاون على الإثم والعدوان، والله عز وجل أمرنا بالتعاون على البر والتقوى، كما قال الله عز وجل: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ} [المائدة: ٢].

وسبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، استغفرك وأتوب إليك.

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٣١٢)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله

برقم (١١٣١)، وقال فيه: هذا حديث صحيح.

[نحرير بيع الخمر والمينة والخنزير والأصنام]

٧٨٥ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخُمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَتُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهَا، ثُمَّ بَاعُوهَا، فَأَكَلُوا ثَمَنَهَا»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان ما يحرم بيعه من الأعيان، والحديث لا يدل على الحصر، وإنما ذكر فيه أشهر المحرمات، على ما يأتي إن شاء الله عز وجل.

قوله: «وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري رضي الله عنهما.

(١) أخرجه الإمام البخاري (٢٢٣٦)، والإمام مسلم (١٥٨١)، وجملوه، أذابوه.

أبوه أفضل منه، مات شهيداً في غزوة أحد، ومُثِّلَ به، وكلمه الله عز وجل كفاحاً، ليس بين الله وبينه ترجمان.

كما ثبت في سنن الإمام الترمذي رحمه الله:

من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ مَا لِي أَرَاكَ مُنْكَسِراً؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَشْهَدَ أَبِي، وَتَرَكَ عِيَالًا وَدَيْنًا، قَالَ: «أَفَلَا أُبَشِّرُكَ بِمَا لَقِيَ اللَّهُ بِهِ آبَاكَ؟» قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: " مَا كَلَّمَ اللَّهُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَأَخِيَا أَبَاكَ فَكَلَّمَهُ كِفَاحًا. فَقَالَ: يَا عَبْدِي تَمَنَّ عَلَيَّ أُعْطِكَ. قَالَ: يَا رَبِّ تُحْيِيْنِي فَأُقْتَلَ فِيكَ ثَانِيَةً. قَالَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّهُ قَدْ سَبَقَ مِنِّي أَمْرُهُمْ إِلَيْهَا لَا يُرْجَعُونَ " قَالَ: وَأَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا} [آل عمران: ١٦٩] ^(١).

وجابر رضي الله عنه أعلم من أبيه، وهو من السبعة المكثرين في رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قوله: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ».

أي عام فتح مكة، وكانت في شهر رمضان في السنة الثامنة من الهجرة.

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (٣٠١٠)، وهو في الصحيح المسند من أسباب النزول للإمام الوادعي رحمه الله (ص ٥٥-٥٦)، وقال فيه: وهو يدور على موسى بن إبراهيم بن كثير وهو مستور الحال، لكن الحديث له شواهد فيحسن كما قال الترمذي رحمه الله.

وقد فتحها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عنوةً، وقيل: صلحًا.
والصحيح الأول، على ما يأتي في الجهاد إن شاء الله تعالى.

وفلج الصليين:

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
يَوْمَ الْفَتْحِ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ
فَانْفِرُوا»^(١).

ولما فُتحت مكة دانت بقية الجزيرة العربية لرسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم؛ إذ أن مكة كانت أم القرى.
وجعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على مكة عتاب بن أسيد
رضي الله عنه.

وجعل على الأذان فيها أبو محذورة رضي الله عنه.
وكان مبدأ الفتح في السنة السادسة من الهجرة، في صلح الحديبية.
حيث أنزل الله عز وجل قوله: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا} [الفتح: ١].

وفلج البناريج:

من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا}

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٨٢٥)، والإمام مسلم في صحيحه (١٣٥٣)، وأخرجه
الإمام مسلم في صحيحه برقم (١٣٥٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

[الفتح: ١]. قَالَ: الْحَدِيثُ قَالَ أَصْحَابُهُ: هَنِيئًا مَرِيئًا، فَمَا لَنَا؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {لِيُدْخَلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} [الفتح: ٥] قَالَ شُعْبَةُ: فَقَدِمْتُ الْكُوفَةَ، فَحَدَّثْتُ بِهَذَا كُلِّهِ عَنْ قَتَادَةَ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ أَمَّا: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ} [الفتح: ١]. فَعَنْ أَنَسٍ وَأَمَّا هَنِيئًا مَرِيئًا، فَعَنْ عِكْرَمَةَ^(١).

قوله: «وَهُوَ بِمَكَّةَ».

وفيه: التاريخ في الأحداث، والوقائع.

ومثل قولهم: ولد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عام الفيل.

فقد أخرج ابن سعد فروع الطبقات:

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «ولد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يوم الفيل، يعني عام الفيل»^(٢).

وقولهم: ووقع كذا عام الرمادة.

وفيه: أن الإمام يعظ الناس، ويوجههم، إلى معرفة الأحكام، والعقائد، والآداب.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤١٧٢).

^(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٦٤)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٧٠٠).

قوله: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخُمْرِ».

فيه: أن المحل والمحرم هو الله عز وجل.

فلا يخفى مسلم: من حديث أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَمْ نَعُدْ أَنْ فُتِحَتْ خَيْبَرُ فَوْقَعْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تِلْكَ الْبُقْلَةِ الثُّومِ وَالنَّاسُ جِيَاعٌ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ، فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرِّيحَ فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ شَيْئًا، فَلَا يَقْرَبَنَا فِي الْمَسْجِدِ» فَقَالَ النَّاسُ: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا» ^(١).

وأضيف التحريم إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من باب أنه المبلغ عن الله عز وجل.

كما قال الله عز وجل: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ}. ويقول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ}.

ويقول الله عز وجل: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا} [النساء: ١٠٥]. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٥٦٥).

{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل: ٤٤].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [النحل: ٦٤].
بيان حكم بيع الخمر:

بيع الخمر محرم، لهذا الحديث، ولقول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [المائدة: ٩٠].

بيان الحكم من تدريس بيع الخمر:
و حرم الله عز وجل بيع الخمر لما يؤدي إليه من اذهاب العقول، وإفسادها، وقد جاء الإسلام بحفظ الضروريات الخمس: "الدين والعقل والعرض والنفس والمال".

بيان طهارة الخمر:
ذهب الجمهور العلماء إلى أن تحريم الخمر لنجاسته.
والصحيح أن الخمر ليس بنجس.
كما رجح ذلك جمع من أهل العلم المتقدمين، والمتأخرين.

ومما يدل على عدم نجاسته، أن الصحابة رضي الله عنهم حين حرم شرب الخمر، أراقوها في سكك المدينة، وفي طرقاتها حتى سال.

فلو كانت الخمر نجسة لما أراقوها في أماكن يحتاجون إلى المشي منها. ولم ينقل إلينا أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمرهم بأن يغسلوه من الطرقات، وهم مضطرون إلى المشي منها في ذهابهم، ورجوعهم. ولا يلزم من كون الحرمة النجاسة.

فقد يحرم الشيء لنجاسته، وقد يحرم لأمر خارج عن النجاسة. فالخمر قد علم ضرره على العقل.

والجسد مثل الكبد وغير ذلك، فإنه يتسبب في تلف الكبد، وتمزقه. يقول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخُمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ} [المائدة: ٩٠ - ٩١].

ففلح الصليين:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: «لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ

سُورَةُ الْبَقَرَةِ فِي الرَّبِّ، قَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ^(١).

بيان مراحل تكريم الخمر:

الأول: يقول الله عز وجل: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ}.

فعرض الله عز وجل بضرر الخمر.

الثاني: يقول الله جلَّ ذِكْرُهُ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ} [النساء: ٤٣].

وفلج مسلم:

من حديث عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِعْهُ وَلْيَسْتَفِمْ بِهِ»، قَالَ: فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ،

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٥٤٠)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٨٠).

وَلَا يَبِيعُ»، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ فَسَفَكُوهَا»^(١).

النتائج: التحريم، يقول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}.

وفلج الصليين: من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: " كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ، مِنْ فُضِيخٍ زَهُوٍ وَتَمْرٍ، فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ فَأَهْرِقْهَا، فَأَهْرِقْتُهَا " ^(٢).

وفلج مسلسل:

من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ السَّبَّائِيِّ، مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاوِيَةً خَمْرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟» قَالَ: لَا، فَسَارَ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بِمَ سَارَرْتَهُ؟»، فَقَالَ:

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٧٨).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥٥٨٢، ٥٥٨٣).

أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا، فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا»، قَالَ: فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا»^(١).

وسميت الخمر بأم الخبائث، وضررها عظيم، وفتنتها كبيرة.

فقد أخرج الإمام الترمذي رحمه الله تعالى بسنن:

من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه- قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةً: عَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا، وَالْمُشْتَرِيَهَا، وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ»^(٢).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاتُهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ عَادَ اللَّهُ لَهُ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ مَهْرِ الْخُبَالِ ". قِيلَ: وَمَا مَهْرُ الْخُبَالِ؟ قَالَ: " صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ " أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يُتَبَّ مِنْهَا، حُرِمَ فِي الْآخِرَةِ لَمْ يُسْقَها " متفق عليه.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٧٩).

^(٢) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٢٩٥)، وابن ماجه في سننه (٣٣٨١)، وهو في الصحيح

المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٦١)، وقال فيه: هذا حديث حسن.

قوله: «وَالْمَيْتَةُ».

هي ما خرجت نفسه بغير تذكية، وما لم يذكر اسم الله عليه.

بيان حكم أكل الميتة:

وحرم الله عز وجل الميتة، لضررها، بعدم ذكاتها.

فإن الله عز وجل لم يبيح لنا من الحيوان إلا ما ذُبح على اسمه سبحانه وتعالى وانهار دمه.

يقول الله عز وجل: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}.

ويقول الله عز وجل: {فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ}.

وفلج البخاري:

من طريق سالم، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو -رضي الله عنهما-، يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ بِأَسْفَلِ بَلَدِحِ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيُ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُفْرَةً فِيهَا حُمٌ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، ثُمَّ

قَالَ: «إِنِّي لَا أَكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلَا أَكُلُ إِلَّا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(١).

بيان أن الذبيحة لا تكل إلا بشروط:

فالذبيحة لا تكل إلا بشروط:

الأول: أن يذكر اسم الله عز وجل قبل النحر.

الثاني: أن يُنهر الدم بقطع البلعوم والمري.

الثالث: أن يكون المذبح مما يحل لنا أكله.

الرابع: أن لا يهل به لغير الله عز وجل.

الخامس: أن لا يذبح بالسن والظفر.

وسياتي تفصيل ذلك في كتاب الأطعمة إن شاء الله عز وجل.

بيان ما ينتفع به من الميتة:

ولا ينتفع بشيء من الميتة، إلا ما كان من جلدها بعد دبغها.

ففلح مرسلم:

من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥٤٩٩).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٣٦٦).

ويشترك في هذا الحكم جميع الميتات على الصحيح من أقوال أهل العلم؛
لأن الحديث عام فيها.

ومن خصص ميتة دون ميتة فعليه أن يثبت ذلك بالدليل الثابت عن النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

بيان أن ميتة السمك والجراد خلال أكلها:

إلا ما كان من ميتة السمك والجراد، فإنه يحل أكلها.

فقد أخرج الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى عن:

من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُحِلَّتْ لَكُم مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ، فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ،
وَأَمَّا الدَّمَانِ، فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ» ^(١).

قوله: «وَالْخَنزِيرُ».

بيان نجاسة الخنزير:

وحرم الله عز وجل أكل الخنزير؛ لنجاسته في قول جمهور أهل العلم.

^(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٣٣١٤)، وهو في الصحيحة للإمام الألباني رحمه الله برقم (١١١٨)، فقد أخرجه البيهقي من طريق ابن وهب: حدثنا سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال: أحلت لنا ... الحديث. وقال: " هذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند وقد رفعه أولاد زيد عن أبيهم ". ثم ساقه من طريق ابن أبي أويس المتقدمة، وقال: " أولاد زيد كلهم ضعفاء جرحهم يحيى بن معين، وكان أحمد بن حنبل وعلي بن المديني يوثقان عبد الله بن زيد إلا أن الصحيح الأول ". يعني الموقوف وهو في حكم المرفوع كما تقدم في كلامه، فالخلاف شكلي، والله أعلم.

حيث قال: أنه مما يأكل النجاسات والقاذورات، فأقل أحواله أنه مثل الجلالة.

وكذلك حرم الله عز وجل أكل الخنزير لفسقه، وفساد طبعه.
فإنه يتسبب في دفع الغيرة ممن يكثر أكله.
ولما ينزل عيسى بن مريم عليه السلام في آخر الزمان سيكسر الصليب،
ويقتل الخنزير.

ففعلي الصليبين:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ»^(١).

بيان تخيير أكل الخنزير:

الصحيح من أقوال أهل العلم أن تحريم الخنزير لغير علة النجاسة.
وفي الحديث حرمة بيع الخنزير.
لأنه لا يجوز أكله، ولا يجوز التعاون مع من يأكله من النصارى، وفسقة المسلمين.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٢٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٠).

حكم بيع الأصنام:

قوله: «وَالْأَصْنَامَ».

هو ما صنع على صورة مشخصة كإنسان أو حيوان، وكان يعبد به أهل الجاهلية، وما زال كثير من الناس يعبدون الأصنام.

وفي الحديث تحريم بيع الأصنام لأمر:

الأول: لأنها صور.

الثاني: لأنها ليست مال محترم.

الثالث: لما فيها من المضاهاة لله عز وجل.

حكم بيع الأصنام إذا كسرت إلخ قطع صغيرة وعادات إلخ أصلها:

واختلف أهل العلم في حكم بيع أجزائها المكسرة التي عادت إلى أصلها، كالذهب، أو النحاس، أو الفضة.

والصحيح أنها إذا كسرت وبيعت على هذا المعنى فلا حرج.

وهذه الأمور التي حرمها الله عز وجل، وحرم بيعها، حرم للضرر الذي يلحق منها.

فالخمر يفسد العقول والأصنام تفسد الأديان، والميتة تفسد الأبدان.

قوله: «فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ».

أي أخبرنا عن حكم شحوم الميتة.

حيث ظن الصحابة رضي الله عنهم أن الشحوم تستثنى من ذلك.

قوله: «فَإِنَّهُ تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ».

أي عللوا ذلك بأنهم لن يستخدموها لأكلهم، ولا لشربهم، وإنما سيستخدمونها في أمر خارجي.

قوله: «وَتُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ».

أي حين تدبغ.

قوله: «وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟».

أي يضعونها في الشمع، والمصابيح؛ والسرج، ونحوه، من أجل أن تضيء لهم.

قوله: «فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»».

أي لا يجوز الانتفاع من الميتة، لا بشحم، ولا لحم، ولا عصب.

وأما الإهاب والجلود فقد تقدم أنه يجوز الانتفاع بها بعد الدباغة.

قوله: «ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ

الْيَهُودَ،

فيه: الدعاء على اليهود.

والمقاتلة: بمعنى اللعن، أي لعن الله عز وجل اليهود.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَعَلُوهَا»: أي أذابوه.

قوله: «ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

أي تحيلاً على الله عز وجل، وعلى شرعه، ودينه.

وهم بهذا الصنيع قد أكلوا الميتة، وإن كانوا لم يأكلوا لحمها، ولكنهم أكلوا ثمنها، فهذه حيلة.

وفيه النهي للمسلمين عن تعاطي الحيل في البيوع، فما حرمه الله عز وجل، وحرمه رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وجب تحريمه على المسلمين، والله المستعان.

[الحكم في حال اختلاف المنبأين]

٧٨٦- (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَّارَكَانِ»^(١)). رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان طريقة الحكم في حال اختلاف البائع والمشتري.

واستدل به على أن القول قول رب السلعة مطلقاً مع عدم وجود البينة.

وقد رد الحديث بعض أهل العلم؛ لأنه يخالف ما في الصحيح.

فلا يصح:

عن ابن عباس: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(٢).

وقالوا: هذا أصل ثابت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود (٣٥١١)، والنسائي (٣٠٢ / ٧ - ٣٠٣)، والترمذي (١٢٧٠)، وابن ماجه (٢١٨٦)، وأحمد (٤٦٦ / ١)، والحاكم (٤٥ / ٢)، واللفظ الذي ذكره الحافظ لأبي داود والنسائي والحاكم، وللحديث ألفاظ أخرى، وطرق كثيرة عن ابن مسعود، وهذه الطرق، وإن كان بعضها قد أُعلِّ، إلا أن الأمر كمل قال البيهقي في «الكبرى» (٣٣٢ / ٥): «إذا جُمع بينها صار الحديث بذلك قوياً». والحديث قد اختلف فيه، ولكنه بمجموع ما له من الشواهد والمتابعات يثبت حكمه.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٥٥٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧١١).

فيقال: وهذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا معارضة فيكون من الأمور المستثناة.

كما أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قضى باليمين مع الشاهد، وقضى بالقسامة، والأيمان في حق المدعين، وهذا منها. وستأتي هذه المسألة في باب الأيمان بأوسع مما ذكر هنا إن شاء الله عز وجل.

قال الخطابي رحمه الله رحمه الله فلي معالمر السنن (١٥١/٣ - ١٥٢): وأبو حنيفة لا يرفع اليمين فلي الإثبات، وقد قال به ههنا مع قيام السلعة. وقد خالف أبو ثور جماعة الفقهاء في هذه المسألة، فقال: القول قول المشتري مع قيام السلعة، ويقال إن هذا خلاف الإجماع مع مخالفته الحديث والله أعلم. وقد اعتذر له بعضهم: أن في إسناد هذا الحديث مقالاً فمن أجل ذلك عدل عنه.

قال الشيخ: هذا حديث قد اصطلح الفقهاء على قبوله، وذلك يدل على أن له أصلاً.

كما اصطلاحوا على قبول قوله: «لا وصية لوارث»، وفي إسناده ما فيه.

قال الشيخ: وسواء عند الشافعي كان اختلافهما في الثمن، أو في الأجل، أو في خيار الشرط، أو في الرهن، أو في الضمين، فإنهما يتحالفان قولاً بعموم الخبر، وظاهره إذ ليس فيه ذكر حال من الاختلاف دون حال.

وعند أصحاب الرأى: لا يتحالفان إلا عند الاختلاف في الثمن. **اه**
قوله: «إِذَا اِخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ».

أي البائع والمشتري، فكلاهما يطلق عليه بائع.
قوله: «لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ».

بمعنى: أنه لو وجدت بينهم البينة، فهي المقدمة، وهذا في جميع الدعاوى.
وقد أخرج الإمام الترمذي رحمه الله تعالى سنن:
من حديث عمرو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ -رضي الله عنه-، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(١).

وله شاهد عن ابن عباس، وقد تقدم.

قال رحمه الله: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. **اه**

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٣٤١)،

بيان البيئ فلي الأموال والحدود:

والبيئ فلي الأموال: تجوز من الرجال، والنساء.

وأما فلي الحدود: فلا تقبل إلا شهادة الرجال، والنساء لا مدخل هن في

الشهادة فيه، وهذا قول جماهير أهل العلم.

وفيه: أن الحقوق لا تُهدر، ويجب أن يُعطى كل ذي حق حقه.

قوله: «فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السِّلْعَةِ».

وهذا يكون قبل الاستملاك من المشتري.

فصلاً يقول رب السلعة: أنا ما بعت منك.

ويقول المشتري: قد بعت مني.

فالقول: قول رب السلعة؛ لأن السلعة ما زالت في ملكه، ويده.

وهذا في حال عدم وجود البينة، أما مع وجود البينة، فالبينة هي المقدمة في

مثل هذه الحالة، سواء كانت البينة بالشهود، أو بورقة التعاقد في البيع، أو

غير ذلك.

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: أن القول قول البائع مطلقاً.

لحديث الباب، وهو قول جماهير العلماء.

الثاني: أنها يتحالفان ويترادان.

فقال مالك والشافعي يقال للبائع احلف بالله ما بعت سلعتك إلا بما قلت، فان حلف البائع قيل للمشتري إما أن تأخذ السلعة بما قال البائع وإما أن تحلف ما اشتريتها إلا بما قلت فإن حلف برىء منها وردت السلعة على البائع وسواء عند الشافعي كانت السلعة قائمة أو تالفة فإنهما يتحالفان ويترادان.

وكذلك قال محمد بن الحسن ومعنى يترادان أي قيمة السلعة عند الاستملاك.

وقال النخعي والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف القول قول المشتري مع يمينه بعد الاستملاك، وقول مالك قريب من قولهم بعد الاستملاك في أشهر الروايتين عنه. واحتج لهم بأنه قد روي في بعض الأخبار إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فالقول ما يقول البائع ويترادان قالوا فدل اشتراطه قيام السلعة على أن الحكم عند استهلاكها بخلاف ذلك. اهـ من معالم السنن (٣/ ١٥٠).

الثالث: تفصيل.

وهو أنه إذا كانت هنالك بينة، فالبينة تقدم في مثل هذه الحالة. وإذا لم يكن هنالك بينة، فالقول قول رب السلعة وهو البائع؛ لأن السلعة ما زالت في يده، وملكه، وهذا من أقوى القرائن على صحة ما يقوله.

ورد هذا التفصيل الإمام الصنعاني رحمه الله حيث قال: هذا التفصيل ليس عليه دليل.

وأما بعد الاستملاك:

فالقول قول المشتري مع يمينه وإلى هذا ذهب النخعي، والثوري، والأوزاعي، وأبو حنيفة رحمة الله عليهم.

قوله: «أَوْ يَتَّكَرَّكَان».

أي تعود السلعة لصاحبها، وإلى ربها، ويذهب المشتري لحاله، ويرد المال إلى المشتري إن كان قد دفع الثمن، والله أعلم.

[النهي عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن] [الكاهن]

٧٨٧ - (وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ - رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

***** الشرح *****

ساق المصنف الحديث لبيان القول في ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن.

قال النووي في شرح مسلم (٢٣١ / ١٠):

أَمَّا مَهْرُ الْبَغِيِّ فَهُوَ مَا تَأْخُذُهُ الزَّانِيَةُ عَلَى الزَّنى وَسَمَاءُ مَهْرًا لِكَوْنِهِ عَلَى صُورَتِهِ وَهُوَ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَّا حُلْوَانُ الْكَاهِنِ فَهُوَ مَا يُعْطَاهُ عَلَى كِهَانَتِهِ يُقَالُ مِنْهُ حَلَوْتُهُ حُلْوَانًا إِذَا أُعْطِيَتْهُ قَالَ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ أَصْلُهُ مِنَ الْحَلَاوَةِ شَبَهُ بِالشَّيْءِ الْحُلُوِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَأْخُذُهُ سَهْلًا بِلَا كُفْلَةٍ وَلَا فِي مُقَابَلَةِ مَشَقَّةٍ يُقَالُ حَلَوْتُهُ إِذَا أَطْعَمْتُهُ الْحُلُوَّ كَمَا يُقَالُ عَسَلْتُهُ إِذَا أَطْعَمْتُهُ الْعَسَلَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَيُطْلَقُ الْحُلْوَانُ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ هَذَا وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مَهْرَ ابْنَتِهِ لِنَفْسِهِ وَذَلِكَ عَيْبٌ عِنْدَ النِّسَاءِ قَالَتِ امْرَأَةٌ تَمْدَحُ زَوْجَهَا لَا يَأْخُذُ الْحُلْوَانِ عَنْ بَنَاتِنَا قَالَ الْبَغَوِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا وَالْقَاضِي عِيَّاضُ أَجْمَعُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢٢٣٧)، والإمام مسلم (١٥٦٧).

حُلْوَانِ الْكَاهِنِ لِأَنَّهُ عَوْضٌ عَنْ مُحَرَّمٍ وَلِأَنَّهُ أَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ أُجْرَةِ الْمُغْنِيَةِ لِلْغِنَاءِ وَالنَّائِحَةِ لِلنَّوْحِ. اهـ

وقال (٢٣٢ / ١٠): وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَكَوْنِهِ مِنْ شَرِّ الْكَسْبِ وَكَوْنِهِ حَبِثًا فَيَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِهِ وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَلَا يَحِلُّ ثَمَنُهُ وَلَا قِيمَتُهُ عَلَى مُتْلِفِهِ سِوَاءَ كَانَ مُعَلِّمًا أَمْ لَا وَسِوَاءَ كَانَ مِمَّا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ أَمْ لَا وَهَذَا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَرَبِيعَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْحَكَمُ وَحُمَادٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَدَاوُدُ وَبْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُمْ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَصِحُّ بَيْعُ الْكَلَابِ الَّتِي فِيهَا مَنَفَعَةٌ وَتَحِبُّ الْقِيَمَةُ عَلَى مُتْلِفِهَا وَحَكَى بْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَابِرٍ وَعَطَاءٍ وَالنَّخَعِيِّ جَوَازَ بَيْعِ كَلْبِ الصَّيْدِ دُونَ غَيْرِهِ وَعَنْ مَالِكٍ رِوَايَاتٌ إِحْدَاهَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَكِنْ تَحِبُّ الْقِيَمَةُ عَلَى مُتْلِفِهِ وَالثَّانِيَةُ يَصِحُّ بَيْعُهُ وَتَحِبُّ الْقِيَمَةُ وَالثَّلَاثَةُ لَا يَصِحُّ وَلَا تَحِبُّ الْقِيَمَةُ عَلَى مُتْلِفِهِ دَلِيلُ الْجُمْهُورِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي النَّهْيِ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ وَفِي رِوَايَةِ الْكَلْبِ ضَارِيَا وَأَنَّ عُثْمَانَ عَزَمَ إِنْ سَأَلَ ثَمَنَ كَلْبٍ قَتَلَهُ عَشْرِينَ بَعِيرًا وَعَنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ التَّغْرِيمُ فِي إِنْتِلَافِهِ فَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ. اهـ

قوله: «عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

أبو مسعود الأنصاري رضي الله عنه، هو عقبة بن عمرو البصري.

نسب إلى بدر لأنه سكنها، ولم يشهد معركة بدر، وذهب البخاري إلى أنه شهدها.

قوله: «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ».

أي حرم ثمنه لخسته، ودنائه، وكسداً لذريعة اقتناء الكلاب.

وعمم بعضهم هذا النهي في جميع الكلاب.

والنهي هنا على التحريم؛ لأن الأصل في النهي هو التحريم، إلا إذا جاءت قرينة تصرفه من التحريم إلى الكراهة، وقد تقدم.
وقد تقدم نقل كلام النووي.

وجمهور أهل العلم على تحريم بيع جميع الكلاب، حتى كلاب الصيد، والحراسة، والماشية، وغير ذلك.

وذهب بعض أهل العلم إلى جواز بيع كلب الصيد.

لما أخرج الإمام الترمذي رحمه الله في سنن:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٢٨١)، وحسنه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح السنن، وقال في الصحيحة برقم (٢٩٧١): الثالث: حماد بن سلمة عنه بلفظ: " نهى عن ثمن السنور والكلب، إلا كلب الصيد ". أخرجه النسائي (٢ / ١٩٦) وقال عقبه: " ليس هو بصحيح ". قلت: كأن النسائي يعني زيادة " كلب الصيد "، لفرد حماد بن سلمة، ومخالفته للطرق = =

نَرَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَبُو الْمُهَزَّمِ: اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَضَعَّفَهُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ هَذَا وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ أَيْضًا. اهـ

فَيَبْقَى الْحُكْمُ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْكِلَابِ، عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَاللهُ أَعْلَمُ.
قَوْلُهُ: «وَمَهْرُ الْبَغِيِّ».

مَهْرُ الْبَغِيِّ: وَهُوَ مَا تَتَعَاطَاهُ الزَّانِيَةُ مُقَابِلَ زَنَاهَا، وَكَمَا قِيلَ:

المتقدمة وغيرها مما يأتي، وللأحاديث الأخرى المحرمة لثمن الكلب تحريماً مطلقاً، مثل حديث أبي مسعود البصري، وهو مخرج في "الإرواء" (١٢٩١). لكن معنى الاستثناء صحيح دراية، للأحاديث الصحيحة التي تبيح اقتناء كلب الصيد، وما كان كذلك حل بيبعه، وحل ثمنه كسائر الأشياء المباحة كما حققه الإمام أبو جعفر الطحاوي في "شرح المعاني" (٢ / ٢٢٥ - ٢٢٩)، فراجعها فإنه مهم، ولعله من أجل ذلك سكت - أعني الطحاوي - عن حديث حماد هذا، وقد رواه بإسناده عنه، ولا أراه جيداً، لأنه لا تلازم بين ثبوت الحديث دراية وثبوته رواية، فقد ينفك أحدهما عن الآخر، كمثله هذا، فإنه لم يثبت منبهه، ولكنه ثبت هـ بدليل خارج عنه، وعلى العكس من ذلك، فقد يكون الحديث صحيحاً بإسناده لا شك في ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن يكون منسوخاً كحديث: "إنما الماء من الماء". وما في هـ. فتنبه لهذا فإنه هام جداً. وإن مما يؤيد قول النسائي في زيادة حماد هذه، أن حماداً مع جلالة قدره وإمامته في السنة، فقد تكلم بعضهم فيما يرويه عن غير ثابت، هذا مع أن أبا الزبير مدلس، وقد عنعن الحديث في رواية حماد عنه كما رأيت، والله أعلم. على أنه قد تابعه على هذه الزيادة الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير به. أخرجه أحمد (٣ / ٣١٧)، وأبو يعلى (٣ / ٤٢٧)، والدارقطني (٣ / ٧٣)، لكن الحسن هذا ضعيف.

بنى مسجداً لله من غير حله *** فتم بحمد الله غير موفق
ككافلة الأيتام من كد فرجها *** لك الويل لا تزني ولا تصدقي
وما أكثر هذا الشر في مثل هذه الأيام، فإن بعض البلدان ترخص للنساء
في تعاطي الزنا، ومسبباته، فتعمل فيه الكثير من الفاجرات، المومسات،
المتعرضات لسخط الله عز وجل، وغضبه، ولعنته.

وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله عز وجل في باب الحدود.
وقد قال الله عز وجل: {وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا}.
والزاني متوعد بالعذاب الأليم.

كما في قول الله عز وجل: {وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ
النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا *
يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ
عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا *
وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا}.

وفلج الصليحين:

من حديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَّا يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا»
قَالَ: فَيَقْصُصُ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصَصَ، وَإِنَّهُ قَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ: «إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ

آتَيْنِ، وَإِنَّهُمَا ابْتَعَثَانِي، وَإِنَّهُمَا قَالَا لِي انْطَلِقْ، وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا،... " فَآتَيْنَا عَلَى مِثْلِ التَّنُّورِ - قَالَ: فَأَحْسِبُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ - فَإِذَا فِيهِ لَغَطٌ وَأَصْوَاتٌ " قَالَ: «فَاطْلَعْنَا فِيهِ، فَإِذَا فِيهِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ، وَإِذَا هُمْ يَأْتِيهِمْ هَبٌّ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَإِذَا أَتَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهَبُ صُوضُوا» قَالَ: " قُلْتُ لَهَا: مَا هَؤُلَاءِ؟ " قَالَ: " قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ " ... وَأَمَّا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ الْعُرَاءُ الَّذِينَ فِي مِثْلِ بِنَاءِ التَّنُّورِ، فَإِنَّهُمْ الزُّنَاةُ وَالزَّوَانِي،...»^(١).

فعلى هذا فما تسلمه وتتعاطاه الزانية مقابل فجورها يعتبر حراماً، وإن تاب من الزنى يجب عليها أن تتخلص منه.

لأن هذا المال الحرام لا يحل لها بالتوبة من الزنى.

وسمي مهرًا من باب التجوز، وإلا فهو مال حرام، يعتبر سحتًا تتعاطاه الزانية، والله المستعان.

قوله: «وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ».

حلوان الكاهن: وهو ما يتعاطاه الكاهن مقابل كهانته.

وقد كان هذا الأمر معمولاً به في الجاهلية.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٧٠٤٧)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٢٧٥).

وفي الحديث فيه تحريم حلوان الكاهن، سواء كان لنفسه، أو لغيره من الناس، فلا يجوز لأحد من الناس أن يأخذ شيئاً من مال الكاهن؛ لأنه مال محرم.

ولا يجوز لأحد أن يتعاطى الكهانة، والعرافة، والسحر، والتنجيم، والشعوذة، ولا يجوز له أن يتعلم أي علم منها؛ لفسادها، والله المستعان.

ففلح البخاري:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: " كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: أَتَدْرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكْهَنُ لِلْإِنْسَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا أَحْسَنُ الْكِهَانَةَ، إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقِينِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ، فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ " ^(١).

وهذا من تمام عفته، وورعه، رضي الله عنه وأرضاه.

والكاهن: هو الذي يدعي علم الغيب في ما يستقبل، والعراف في ما مضى.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٨٤٢).

وربما صدق الكاهن في بعض الكلمة، وهي التي يختطفها مسترق السمع من السماء، ثم يخلط معها مائة كذبة.

ففلج البخاري:

من حديث عن أبي هريرة، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، صَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَالسَّلْسِلَةِ عَلَى صَفْوَانٍ - قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ غَيْرُهُ: صَفْوَانٍ يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ - فَإِذَا فُرِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ، قَالُوا لِلَّذِي قَالَ: الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ، فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُو السَّمْعِ، وَمُسْتَرِقُو السَّمْعِ هَكَذَا وَاحِدٌ فَوْقَ آخَرَ - وَوَصَفَ سُفْيَانٌ بِيَدِهِ، وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُمْنَى، نَصَبَهَا بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ - فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَمِعَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ بِهَا إِلَى صَاحِبِهِ فَيُحْرِقُهُ، وَرُبَّمَا لَمْ يُدْرِكْهُ حَتَّى يَرْمِيَ بِهَا إِلَى الَّذِي يَلِيهِ، إِلَى الَّذِي هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ، حَتَّى يُلْقَوْهَا إِلَى الْأَرْضِ - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانٌ: حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْأَرْضِ - فَتَلْقَى عَلَى فَمِ السَّاحِرِ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةً كَذِبَةٍ، فَيَصَدِّقُ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ يُخْبِرْنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، يَكُونُ كَذَا وَكَذَا، فَوَجَدْنَاهُ حَقًّا؟ لِلْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعْتَ مِنْ السَّمَاءِ " ^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٧٠١).

وفلج مسلم:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله إن الكهان كانوا يُحَدِّثُونَنَا بِالشَّيْءِ فَنَجِدُهُ حَقًّا قَالَ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ الْحَقُّ، يَحْطِفُهَا الْجَنِّيُّ فَيَقْذِفُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ، وَيَزِيدُ فِيهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ»^(١).

ومثل حلوان الكاهن ما يتعاطاه السحرة مقابل سحرهم، والمشعوذون مقابل شعوذتهم، والعرافون مقابل عرفاتهم ودجلهم، والمنجمون مقابل تنجيمهم، مع ما هم في هذه الأعمال من الجرم العظيم، والإثم المبين.

ففلج سنن الإمام ابن ماجه رحمه الله:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَتَى حَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا، أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»^(٢).

وله شاهد عند البزار عن جابر رضي الله عنه.

وفلج مسلم:

من حديث بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٢٢٨).

^(٢) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٦٣٩)، وأبو داود في سننه (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وقال الإمام الألباني رحمه الله في الصحيحة برقم (٣٣٧٨)، وإسناده جيد، وصحته في صحيح السنن.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(١).

وفلج بسنن الإمام أبو داود رحمه الله:

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النَّجُومِ، أَقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ زَادَ مَا زَادَ»^(٢).

تلخص لنا مما سبق:

أن بعض المحرمات حرمت لفساد عينها.

وبعض المحرمات حرمت لفساد كسبها.

وبعض المحرمات تحرم لما فيها من الغرر والجهالة.

وسياقي بيان ذلك في موطنه إن شاء الله عز وجل، والحمد لله رب

العالمين.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٢٣٠).

^(٢) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٩٠٥)، وابن ماجه في سننه (٣٧٢٦)، وهو في الصحيح

المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٦٤٢).

[بيان حكم الاشتراط والثنيا في البيع]

٧٨٨ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : أَنَّهُ كَانَ [يَسِيرُ] عَلَى جَمَلٍ لَهُ أَعْيَا. فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ. قَالَ: «فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: «بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ» قُلْتُ: لَا. ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ» فَبِعْتُهُ بِوَقِيَّةٍ، وَاشْتَرَطْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَتَقَدَّنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلَ فِي أَثْرِي. فَقَالَ: «أَتَرَانِي مَا كَسْتُكَ لِأُخَذَ بِجَمَلِكَ؟ خُذْ بِجَمَلِكَ وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان حكم الثنيا في البيع.

والثنيا جائزة في البيع.

وقد اختلف أهل العلم في ذلك على أقوال:

الأول: ذهب الإمام أحمد إلى جوازها في كل ما يصح فيه الثنيا إذا كانت

معلومة.

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢٨٦١) مطوّلًا، وفي غير هذا الموطن مختصرًا. ورواه مسلم

(٣ / ١٢٢١ / رقم ١٠٩).

الثاني: ذهب الإمام مالك إلى جوازها في البعير ونحوه إذا كانت لمسافة يوم وليلة، أو يومين.

الثالث: ذهب غيرهم من أهل العلم إلى منعها.
وسياقي حديث النهي عن الثنيا في بابه إن شاء الله تعالى.

وفلج مسلم:

من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُعَاوَمَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ - قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ - وَعَنِ الثُّنْيَا، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا»^(١).

كيفيخ الجمع بين الحديثين:

والجمع بين الحديثين من أن النهي عن الثنيا يحمل على الثنيا المجهولة، فيه من الغرر والجهالة.

واشترط جابر بن عبد الله رضي الله عنه الركوب إلى أهله، يُحْمَلُ عَلَى أَنْ الثنيا جائزة إذا كانت في شيء معلوم.

قوله: «أَنَّهُ كَانَ [يَسِيرُ] عَلَى بَحْلٍ لَهُ أَعْيَا».

أي في سفر وجمله قد لحقه التعب، والجهد.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٦).

قوله: «فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّئَهُ».

أي أراد أن يتركه بغير حملان، أو ركوب.

قوله: «قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم -».

وذلك أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يمشي خلف الجيش،
يجزي الضعيف، وظهره للملائكة كما جاء بذلك الحديث.

قوله: «فدعالي».

أي بالبركة في جملة.

فيه: فضيلة الدعاء، وبركة ذلك.

قوله: «وَضَرَبَهُ».

فيه: جواز ضرب الحيوان ليشتد في مشيه، ما لم تحلقه المشقة، والضرر.

قوله: «فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ».

فيه: بركة دعاء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وهذا من دلائل نبوته صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذ أن الجمل أصبح
في المقدم بعد أن كان في مؤخر الناس.

وقد ألف شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله في صحيح دلائل نبوة النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم لبيان ما فيها من البركة والخير والدعوة إلى الله
عز وجل.

قوله: " قَالَ: «بِعْنِيهِ بِوُقْيَةٍ»".

فيه: جواز المساومة في البيع.

وفيه: جواز طلب المبيع من صاحبه دون تكلم منه ببيعه.

قوله: «قُلْتُ: لَا».

فيه: أن رفض جابر بن عبد الله رضي الله عنه للبيع لا يعد معصية للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأن هذا من شؤون الدنيا، وليس من شؤون الدين.

وفيه أن البيع لا يصح إلا عن تراضٍ، كما سبق بيان ذلك.

وإلا لو أمره النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر وجوب، ما كان له أن يقول: لا.

كما قال الله عز وجل: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا}.

قوله: " ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ»".

أي أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كرر له طلب البيع.

قوله: «فَبَعَثَهُ بِوُقْيَةٍ».

وهذا يعد مبلغاً كبيراً في قيمة جمل.

وقد يكون الثمن أوقية من ذهب، وقد يكون أوقية من فضة.
ويعلم ذلك بتتبع الطرق، والذي يظهر أنها من فضة، لأن أكثر مبيعاتهم
كان بها.

قوله: «وَأَشْتَرْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي».

وهذا محل الشاهد من الحديث: أنه باعه واشترط، أو واستثنى ركوبه إلى
أن يصل إلى أهله.

والتزم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بهذا الشرط، ولو كان الشرط
محرمًا لما أجازاه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقبله.

حكم البيع بدون تقابض:

وفي الحديث: أن البيع يتم حتى ولو تأخر التقابض.

فإذا تم البيع بالقبول والإيجاب، نفذ البيع، وصح، وإن لم يقع التقابض
إلا فيما كان شأنه الربا.

فالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يدفع ثمن الجمل إلى جابر رضي
الله عنهما، وجابر لم يسلم الجمل إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل
استثنى الحملان إلى أهله.

قوله: «فَلَمَّا بَلَغَتْ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ».

أي وفاء لما التزمه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما على نفسه.

وفلاحي الصليحين:

من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: وفيه: قال: «ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَيْلِي، وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدْنَاهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: «الآنَ قَدِمْتَ» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَعُ جَمَلَكَ، فَادْخُلْ، فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»، فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لَهُ أُوقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ لِي فِي الْمِيزَانِ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ، فَقَالَ: «ادْعُ لِي جَابِرًا» قُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ، قَالَ: «خُذْ جَمَلَكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ»^(١).

قوله: «فَتَقَدَّنِي ثَمَنُهُ».

أي دفع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلى جابر ثمن الجمل.

قوله: «ثُمَّ رَجَعْتُ».

أي بعد أن استوفى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما حقه.

قوله: «فَأَرْسَلَ فِي أَثْرِي».

أي أرسل خلفه ودعاه للحضور إليه.

قوله: "فَقَالَ: «أَثَرَانِي مَا كَسْتُكَ»".

المصاكسة: هي انتقاص الثمن.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٠٩٧)، والإمام مسلم في صحيحه (٧١٥).

وربما تُطلق على أخذ المال بالباطل .

قوله: «لَا خُذْ جَمْلَكَ؟» .

أي من أجل أن آخذ جملك عليك .

قوله: «خُذْ جَمْلَكَ» .

أي أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم جابرًا رضي الله عنه أن يأخذ جملة مع الثمن .

قوله: «وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ» .

أي والقيمة التي أعطيتك، فالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أعطاه الجمل، والثمن مكرمة منه صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

وفيه: أن البيع ليس من الهبة حتى لا يجوز الرجوع فيه .

والله الموفق .

[حكم بيع المدبر]

٧٨٩ - (وَعَنْهُ قَالَ: «أَعْتَقَ رَجُلٌ مِّنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ. فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَبَاعَهُ» ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان حكم بيع المدبر، وهو العبد الذي يعتقه صاحبه عن دبر أي بعد موته.
وقد بوب البخاري على الحديث: باب من باع مال المفلس، وباب بيع الإمام على الناس أموالهم.

قال النووي في شرح مسلم (١١ / ١٤١):

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُؤَافِقِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَدْبَرِ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ قِيَاسًا عَلَى الْمُوصَى بِعِتْقِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْإِجْمَاعِ.

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢١٤١)، وأقرب ألفاظ البخاري للفظ الذي ذكره الحافظ فهو برقم (٢٥٣٤) و (٧١٨٦)، وأما لفظ مسلم (٩٩٧) عن جابر قال: أعتق رجل من بني عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ. فبلغ ذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقال: «ألك مال غيره؟» فقال: لا. فقال: «من يشتريه مني؟» فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم، فجاء بها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فدفعها إليه. ثم قال: «ابدأ بنفسك، فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء، فهكذا. وهكذا» يقول: فبين يديك، وعن يمينك، وعن شمالك قلت: وقوله: «عن دُبُرٍ»: أي: علق عتقه بموته، كأن يقول: أنت حر بعد وفاتي".

وَمَنْ جَوَّزَهُ عَائِشَةُ وَطَاوُسٌ وَعَطَاءٌ وَالْحَسَنُ وَمُجَاهِدٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ
وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَالسَّلَفِ مِنَ
الْحَبَازِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ.
قَالُوا: وَإِنَّمَا بَاعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ وَقَدْ
جَاءَ فِي رِوَايَةِ لِلنَّسَائِيِّ وَالِدَّارِقُطَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ
اقْضِ بِهِ دَيْنَكَ.

قَالُوا: وَإِنَّمَا دَفَعَ إِلَيْهِ ثَمَنَهُ لِيَقْضِيَ بِهِ دَيْنَهُ.
وَتَأَوَّلَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَرَدَّ تَصَرُّفَهُ قَالَ هَذَا
الْقَائِلُ.

وَكَذَلِكَ يُرَدُّ تَصَرُّفٌ مَنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ وَهَذَا ضَعِيفٌ بَلْ بَاطِلٌ
وَالصَّوَابُ نَفَاذُ تَصَرُّفٍ مَنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الْأَشْبَهُ عِنْدِي أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ نَظَرًا لَهُ
إِذَا لَمْ يَتْرُكْ لِنَفْسِهِ مَالًا.

وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمْنَاهُ: أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ بِكُلِّ
حَالٍ، مَا لَمْ يَمُتِ السَّيِّدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّةِ التَّدْبِيرِ. اهـ

والمفلس: هو الرجل الذي وقع عليه الفلاس، بحيث أنه يتدين حتى تكثر حقوق الناس عنده فيعجز عن أدائها، وستأتي أحكامه.

قوله: «أَعْتَقَ رَجُلٌ مِّنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ».

ستأتي أحكام العتق إن شاء الله عز وجل في بابها.

والمديون: هو الذي يعلق عتق عبده بعد موت السيد.

ألحى يقول: لبعده أنت حرٌّ لوجه الله عز وجل بعد موتي.

بيان حكم عتق المديون:

وهذا العتق جائز إذا لم يستوعب جميع ماله.

ففلح الصليبين:

من حديث سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ مَرَضٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتُهُ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ يَا سَعْدُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»^(١).

وفلح ميسلم:

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رضي الله عنه -: «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٩٣٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٨).

عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا».

وأخرج جلي الإمام الترمذي في سنن وقال عقيل:

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وقال رحمه الله: حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ الْقُرْعَةِ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَغَيْرِهِمْ، فَلَمْ يَرَوْا الْقُرْعَةَ، وَقَالُوا: يُعْتَقُ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ الثُّلُثُ، وَيُسْتَسْعَى فِي ثُلَاثِي قِيَمَتِهِ. اهـ

قوله: «لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ».

أي أن العبد كان جميع ماله.

قوله: «فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَبَاعَهُ».

أي أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يجوز الوصية بجميع المال.

حكى الخبر مالك المفسر:

وفي الحديث : أن الرجل إذا لحقه الفليس، فإنه يجبر على ماله، ثم يباع،
ويقسم أسوة بين الغرماء، على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

وفيه: جواز بيع القاضي، والحاكم، المال بدون إذن صاحبه المفلس.

-والله الموفق-

[حكم الفأرة نقع في السمن]

٧٩٠ - (وَعَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَضِيَ عَنْهَا - :
«أَنَّ فَارَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
عَنْهَا. فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُّوه»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
وَزَادَ أَحْمَدُ، وَالتَّسَائِيُّ: «فِي سَمْنٍ جَامِدٍ»^(٢)).

٧٩١ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقُوهَا وَمَا
حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ»^(٣). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ
الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ بِالْوُحْمِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان حكم الفأرة التي تقع في السمن.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥٥٤٠).

^(٢) أخرجه الإمام النسائي (١٧٨ / ٧)، والإمام أحمد (٣٣٠ / ٦)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح سنن النسائي.

^(٣) أخرجه الإمام أحمد (٢٣٢ / ٢) و ٢٣٣ و ٢٦٥ و ٤٩٠، وأبو داود (٣٨٤٢) من طريق معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة به. والقول في الحديث ما قاله البخاري وأبو حاتم، فأما قول البخاري، فقد قال الترمذي في «السنن» (٢٢٦ / ٤): «هذا خطأ. أخطأ فيه معمر». وقال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «العلل» (١٢ / ٢): «وهم»، فالحديث وقع فيه اختلاف، والصحيح أنه حديث ميمونة رضي الله عنها، فقد أخطأ في متنه وإسناده معمر.

قوله: «مَيْمُونَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَضِيَ عَنْهَا -».

هي ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقد تزوج بها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو حلال، على الصحيح من أقوال أهل العلم.

وهي خالة عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد رضي الله عنهم.

قوله: «أَنَّ فَأْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ».

والفأرة: من الفواسق التي أحل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قتلها في الحل، والحرم.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " خَمْسٌ فَوَاسِقُ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحَدْيَا "

والسمن: معروف، وهو مما يُقْتَنَت ويؤكل.

بيان الحكم فإي وقوع الفأرة فإي السمن:

إن كان جامداً: فالحكم فيه أن تزال الفأرة وما حولها من السمن.

ويجوز بعد ذلك أكل السمن، وبيعه.

أما إن كان مائعاً، أو سائلاً: فالحكم فيه أن يلقي بجميع السمن؛ لأن

الفأرة قد تحركت فيه قبل موتها، فلا يجوز أكله، ولا بيعه.

وهل إلقاء الفأرة التي سقطت في السمن المائع من أجل النجاسة في موتها، أم من أجل الضرر.

الذي يظهر أن الإلقاء بسبب الضرر الذي قد يحصل من استخدام السمن المائع.

أما النجاسة فقد يكون السمن كثيرًا لا يتنجس بموت الفأرة، أو الفأرتين، أو أكثر من ذلك.

لأنه قد سبق في باب الطهارة، بأن النجاسة لا تكون إلا إذا حصل التغير بالنجاسة الواقعة في المائع، وغيرت أحد أوصافه الثلاثة: اللون، أو الطعم، أو الريح.

قوله: «فَمَاتَتْ فِيهِ».

أي حصل لها الموت من الوقوع في السمن المائع، فماتت في السمن.

قوله: "فَسُئِلَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - عَنْهَا. فَقَالَ: «الْقُوَهَا وَمَا حَوْلَهَا»".

هذا إذا كان جامدًا كما قال بعض أهل العلم، وسيأتي في رواية أحمد

قوله: «وَكُلُّوهُ».

والأمر ليس للوجوب، وإنما هو للإباحة.

فبعض الناس قد يتقذر من ذلك، ولا يستطيع أن يأكل من السمن بعد موت الفأرة فيه.

قوله: «وَزَادَ أَحْمَدُ. وَالنَّسَائِيُّ: "فِي سَمْنٍ جَامِدٍ"».

وإسناده صحيح.

قال الخطابي في معالم السنن (٢٥٨/٤):

وقد اختلف الناس في الزيت إذا وقعت فيه نجاسة فذهب نفر من أصحاب الحديث إلى أنه لا ينتفع به على وجه من الوجوه لقوله لا تقربوه. واستدلوا فيه أيضاً بما روي في بعض الأخبار أنه قال أريقوه.

وقال أبو حنيفة هو نجس لا يجوز أكله وشربه ويجوز بيعه والاستصباح

به.

وقال الشافعي لا يجوز أكله ولا بيعه ويجوز الاستصباح به.

وقال داود إن كان هذا سمناً فلا يجوز تناوله ولا بيعه وإن كان زيتاً لم

يحرم تناوله وبيعه وذلك أنه زعم أن الحديث إنما جاء في السمن وهو لا

يعدو لفظه ولا يقبس عليه من طريق المعنى غيره. **اهـ**

قوله: «وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَالْقُوهَا وَمَا

حَوْهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوهُ».

وقد أخرج أحمد عن ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن، قال: تؤخذ الفأرة وما حولها، فقلت: إن أثرها كان في السمن كله، قال: إنها كانت وهي حية، وإنما ماتت حيث وجدت.

وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢١ / ٥٢٧):

وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ؛ بَلْ هَذَا بَاطِلٌ. فَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا لِيبَيِّنَ أَنَّ مَنْ ذَكَرَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ رَوَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ هَذَا التَّفْصِيلَ فَقَدْ غَلِطَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ أَجَابَ بِالْعُمُومِ فِي الْجَامِدِ وَالذَّائِبِ مُسْتَدَلًّا بِهَذَا الْحَدِيثِ بِعَيْنِهِ لَا سِيَّمَا وَالسَّمْنُ بِالْحِجَازِ يَكُونُ ذَائِبًا أَكْثَرَ مِمَّا يَكُونُ جَامِدًا؛ بَلْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا يَكُونُ بِالْحِجَازِ جَامِدًا بِحَالٍ. فَإِطْلَاقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَوَابَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ يُوجِبُ الْعُمُومَ إِذَا السُّؤَالُ كَالْمُعَادِ فِي الْجَوَابِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَقَعَتِ الْفَأَرَةُ فِي السَّمْنِ فَالْقُوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوا سَمْنَكُمْ وَتَرَكُوا الاسْتِفْصَالَ فِي حِكَايَةِ الْحَالِ مَعَ قِيَامِ الْإِحْتِمَالِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةُ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ. هَذَا إِذَا كَانَ السَّمْنُ بِالْحِجَازِ يَكُونُ جَامِدًا وَيَكُونُ ذَائِبًا فَأَمَّا إِنْ كَانَ وَجُودُ الْجَامِدِ نَادِرًا أَوْ مَعْدُومًا كَانَ الْحَدِيثُ نَصًّا فِي أَنَّ السَّمْنَ الذَّائِبَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ الْفَأَرَةُ فَإِنَّهَا تُلْقَى وَمَا حَوْلَهَا وَيُؤْكَلُ. وَبِذَلِكَ أَجَابَ الزُّهْرِيُّ فَإِنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُ قَلِيلُهُ وَلَا كَثِيرُهُ إِلَّا

بِالتَّغْيِيرِ وَقَدْ ذَكَرَ الْبُحَّارِيُّ فِي أَوَائِلِ الصَّحِيحِ: التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمَاءِ
وَالْمَائِعَاتِ. اهـ

[بيان حكم ثمن السنور والكلب]

٧٩٢- (وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنْ ثَمَنِ السَّنُورِ^(١) وَالْكَلْبِ؟ فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ ذَلِكَ»^(٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ: «إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ»^(٣).

الشرح:*****

ساق المصنف الحديث لبيان حكم بيع الكلب والسنور، وقد تقدم الكلام عن بيع الكلاب، وأنه لا يجوز مطلقاً، سواء كان كلباً ينتفع به أو لا، وأما السنور وهو القط.

فقال النووي رحمه الله في شرح مسلم (١٠ / ٢٣٣):

وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ السَّنُورِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ حَتَّى يَعْتَادَ النَّاسُ هِبَتَهُ وَإِعَارَتَهُ وَالسَّاحَةَ بِهِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَنْفَعُ وَبَاعَهُ صَحَّ الْبَيْعُ وَكَانَ ثَمَنُهُ حَلَالًا. اهـ

^(١) بِكَسْرِ الْمُهِمْلَةِ وَتَشْدِيدِ الثَّوْنِ هُوَ الْهَرُّ.

^(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (١٥٦٩).

^(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ (٧ / ١٩٠، ٣٠٩)، وَقَالَ فِي الْمَوْطِنِ الْأَوَّلِ: «لَيْسَ بِصَحِيحٍ» وَقَالَ فِي الثَّانِي: «مَنْكَرٌ».

قوله: «وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ».

هو محمد بن مسلم بن تدرس، رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وحديثه حسن؛ إذا صرح بالتحديث، أو كان الراوي عن الليث بن سعد، أو كان في صحيح الإمام مسلم.

وقد أعلت عليه العديد من الأحاديث، ولا سيما إذا كانت من طريق معقل بن عبيد الله الجزري، عن أبي الزبير.

فقد قال الإمام أحمد: أحاديثه في أبي الزبير تشبه أحاديث ابن لهيعة.

قال الخافض (ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ): ومما أنكر عليه حديث بيع السنور.

وجاء في رواية عمر بن زيد الصنعاني، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنهما بلفظ: «نهى عن أكل الهرة وثمنها».

قوله: «قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ السَّنُورِ وَالْكَلْبِ؟».

أي حكم بيع السنور، والكلب.

قوله: «فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ ذَلِكَ».

أي نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن ذلك.

قوله: "وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ: «إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ»:" تكلم فيها أهل العلم،

وقالوا: بنكارتها، فالحديث يفيد العموم، والله الموفق.

[كناية العبد والشرط الجائز]

٧٩٣ - (وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّتُهُ، فَأَعِينَنِي. فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ بِرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا. فَقَالَتْ لَهُمْ؛ فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَالِسٌ. فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَخْبَرْتُ عَائِشَةَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِي لِي لَهَا الْوَلَاءَ، فَإِنَّهَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» فَفَعَلْتُ عَائِشَةَ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي النَّاسِ [خَطِيبًا]، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ، فَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فَقَالَ: «اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهَا الْوَلَاءَ».

الشرح: *****

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢١٦٨)، والإمام مسلم (١٥٠٤).

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان كتابة العبد والشروط المعتمدة:

في البيع، والشراء، والنكاح، وغير ذلك من المعاملات، وهي الشروط الموافقة للكتاب واللسنة، وأن ما خالف ذلك فلا عبرة به.

بيان من ألحق بالولاء:

والأحق بولاء العبد من اشتراه وأعتقه، لقوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق».

ومعنى الولاء: أن العبد إذا مات عن غير وارث أو كان معصبا، فإنها

يرثها صاحب الولاء، وهو السيد المالك قبل العتق.

بيان السنن فلي بريرة رضي الله عنها:

وكان في بريرة رضي الله عنها ثلاث سنن:

الأولاد: أن الولاء لمن أعتق، لحديث الباب.

الثاني: أنها لما أعتقت خیرت في زوجها العبد، فأبته.

فلي البخاري:

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن زوج بريرة كان عبدا يقال له مغيث، كأي أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودُموعه تسيل على لحيتيه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس: «يا عباس، ألا تعجب من حب مغيث بريرة، ومن بغض بريرة مغيثا» فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لو

رَاجِعَتِهِ» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ» قَالَتْ: "لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ" ^(١).

النتائج: أنها أوتي لها بصدقة فأهدت منها.

ففلج الصليين:

من حديث عائشة رضي الله عنها، أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ»، وَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ حُمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» ^(٢).

قوله: «بريرة»:

قال في الإصابة (٨ / ٥٠): قصتها في ذلك في الصحيحين، وفيهما عن

عائشة: كانت في بريرة ثلاث سنن... الحديث. وفيه: الولاء لمن أعتق.

وقد جمع بعض الأئمة فوائد هذا الحديث فزادت على ثلاثمائة، ولخصتها

في فتح الباري. اهـ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥٢٨٣).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٧٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٠٤).

قوله: «كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ».

المكاتب: هي أن يكون العبد أو الأمة راغباً في العتق، فيجب على أوليائه أن يكتبوه، كما قال الله عز وجل: {وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ}.
فيكتب العبد سيده على مبلغ من المال، ثم يذهب ويعمل حتى يؤدي المال المتفق عليه، فإذا دفع المال المتفق عليه لسيده صار حراً.

وإن مات قبل أن يؤدي ما عليه، وكان قد دفع شيئاً منه، كان مبعضاً: بعضه حر، وبعضه عبد، وسيأتي بيان أحكام المكاتب في موطنه إن شاء الله عز وجل.

قوله: «فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةٌ، فَأَعِينَنِي».

وفيه: جواز طلب الإعانة للمكاتب، إذ أن المكاتب يعتبر من الغارمين في سبيل الله عز وجل، وهو من مصارف الزكاة إذا كان مسلماً.
وفيه: الفرق بالمكاتب، إذ جعل عليها في كل سنة أوقية، فلو جعل عليها المال كله دفعة واحدة؛ لشق عليها.

قوله: «فَقُلْتُ».

أي عائشة رضي الله عنها، هي التي قالت ذلك رضي الله عنها.

قوله: «إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ».

أي دفعة واحدة، في مجلس واحد.

قوله: «وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ».

لأن الولاء لمن أعتق، كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قوله: «فَذَهَبَتْ بَرِيرَةٌ إِلَى أَهْلِهَا. فَقَالَتْ لَهُمْ: فَأَبُوا عَلَيَّهَا».

أي رفضوا ما قالته عائشة رضي الله عنها من جعل الولاء لها.

قوله: «فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَالِسٌ. فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -».

أي أن عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، واستفتته عن هذا الأمر، هل يجوز له أن تشتريها على مثل هذا الشرط؟

قوله: «فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِي لِي هُنَّ الْوَلَاءُ»».

قيل: بأن هذا من الحيل المشروعة.

وقيل: بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إما أمرها بذلك لأنه قد

علم بأن الولاء لا يكون إلا لمن أعتق.

قال النووي في شرح مسلم (١٤٠/١٠):

وَهَذَا مُشْكِلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا اشْتَرَتْهَا وَشَرَطَتْ لَهُمُ الْوَلَاءَ وَهَذَا الشَّرْطُ يُفْسِدُ الْبَيْعَ وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا خَدَعَتِ الْبَائِعِينَ وَشَرَطَتْ لَهُمُ مَا لَا يَصِحُّ وَلَا يَحْصُلُ لَهُمْ وَكَيْفَ أَذِنَ لِعَائِشَةَ فِي هَذَا وَهَذَا الْإِشْكَالُ أَنْكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذَا الْحَدِيثَ بِجُمْلَتِهِ وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمٍ وَاسْتَدَلَّ بِسُقُوطِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَقَالَ بَجَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ صَحِيحَةٌ وَاخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ قَوْلُهُ اشْتَرَيْتُ لَهُمْ أَيْ عَلَيْهِمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى لَهُمُ اللَّعْنَةُ بِمَعْنَى عَلَيْهِمْ وَقَالَ تَعَالَى إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا أَيْ فَعَلَيْهَا وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْمُزَنِيِّ وَقَالَ غَيْرُهُمَا أَيْضًا وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْإِشْتِرَاطَ وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَه صَاحِبُ هَذَا التَّأْوِيلِ لَمْ يُنْكِرْهُ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَنْكَرَ مَا أَرَادُوا اشْتِرَاطَهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ وَقِيلَ بِمَعْنَى اشْتَرَيْتُ لَهُمُ الْوَلَاءَ أَظْهَرَ لَهُمْ حُكْمَ الْوَلَاءِ وَقِيلَ الْمُرَادُ الزَّجْرُ وَالتَّوْبِيخُ لَهُمْ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ بَيْنَ لَهُمُ حُكْمُ الْوَلَاءِ وَأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يَحِلُّ فَلَمَّا أُلْهِمُوا فِي اشْتِرَاطِهِ وَمُخَالَفَةِ الْأَمْرِ قَالَ لِعَائِشَةَ هَذَا بِمَعْنَى لَا تَبَالِي سِوَاءَ شَرَكْتِهِ أَمْ لَا فَإِنَّهُ شَرْطٌ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ لَهُمْ فَعَلَى هَذَا بِمَعْنَى لَا تَكُونُ لَفْظَةُ اشْتَرَيْتُ هُنَا لِلْإِبَاحَةِ وَالْأَصَحُّ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ مَا قَالَ أَصْحَابُنَا فِي

كُتِبَ الْفِقْهُ إِنَّ هَذَا الشَّرْطَ خَاصٌّ فِي قِصَّةِ عَائِشَةَ وَاحْتِمَلَ هَذَا الْإِذْنَ وَإِبْطَالَهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْخَاصَّةِ وَهِيَ قِصَّةُ عَيْنٍ لَا عُمُومَ لَهَا قَالُوا وَالْحِكْمَةُ فِي إِذْنِهِ ثُمَّ إِبْطَالُهُ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ فِي قِطْعِ عَادَتِهِمْ فِي ذَلِكَ وَزَجَرِهِمْ عَنْ مِثْلِهِ كَمَا أَذِنَ لَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِحْرَامِ بِالْحُجِّ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ ثُمَّ أَمَرَهُمْ بِفَسْخِهِ وَجَعَلَهُ عُمْرَةً بَعْدَ أَنْ أَحْرَمُوا بِالْحُجِّ وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي زَجَرِهِمْ وَقَطْعِهِمْ عَمَّا اعْتَادُوهُ مِنْ مَنَعِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ وَقَدْ تُحْتَمَلُ الْمُفْسَدَةُ الْيَسِيرَةُ لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ عَظِيمَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

قال في إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ١٣٥):

بَيْعُ الْعَبْدِ بِشَرْطِ الْعِتْقِ اخْتَلَفُوا فِيهِ. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَاطِلٌ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَبِيعَهُ وَلَا يَهَبَهُ. وَهُوَ بَاطِلٌ.
وَالثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ - أَنَّ الْعَقْدَ صَحِيحٌ. لِهَذَا الْحَدِيثِ.
وَمَنْ مَنَعَ مِنْ بَيْعِ الْعَبْدِ بِشَرْطِ الْعِتْقِ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُمْنَعُ كَوْنُ عَائِشَةَ مُشْتَرِيَةً لِلرَّقَبَةِ. وَيُحْمَلُ عَلَى قَضَاءِ الْكِتَابَةِ عَنْ بَرِيرَةَ، أَوْ عَلَى شِرَاءِ الْكِتَابَةِ خَاصَّةً.

وَالْأَوَّلُ: ضَعِيفٌ، مُخَالِفٌ لِلْفِظِ الْوَارِدِ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ.

وَهُوَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - "ابْتَاعِي".

وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنَّهُ مُحْتَاجٌ فِيهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ قَدْ قِيلَ بِمَنْعِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْعِتْقِ،
مَعَ جَوَازِ بَيْعِ الْكِتَابَةِ.

وَيَكُونُ قَدْ ذَهَبَ إِلَى الْجُمُعِ بَيْنَ هَذَيْنِ ذَاهِبٌ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ. وَهَذَا يُسْتَمَدُّ
مِنْ مَسْأَلَةِ إِحْدَاثِ الْقَوْلِ الثَّالِثِ.

الرَّابِعُ: إِذَا قُلْنَا بِصِحَّةِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْعِتْقِ، فَهَلْ يَصِحُّ الشَّرْطُ، أَوْ يَفْسُدُ؟
فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ: أَصَحُّهُمَا: أَنَّ الشَّرْطَ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - لَمْ يُنْكَرْ إِلَّا اشْتِرَاطَ الْوَلَاءِ. وَالْعَقْدُ تَضَمَّنَ أَمْرَيْنِ: اشْتِرَاطَ الْعِتْقِ،
وَاشْتِرَاطَ الْوَلَاءِ. وَلَمْ يَقَعْ الْإِنْكَارُ إِلَّا لِلثَّانِي.

فَيَبْقَى الْأَوَّلُ مُقَرَّرًا عَلَيْهِ. وَيُؤْخَذُ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ. فَإِنَّ قَوْلَهُ " اشْتَرَيْتَنِي
لَهُمُ الْوَلَاءَ ".

مِنْ ضَرُورَةِ اشْتِرَاطِ الْعِتْقِ. فَيَكُونُ مِنْ لَوَازِمِ اللَّفْظِ، لَا مِنْ مَجَرَّدِ التَّقْرِيرِ.
وَمَعْنَى صِحَّةِ الشَّرْطِ: أَنَّهُ يُلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي.

فَإِنْ ائْتَمَعَ، فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.
وَإِذَا قُلْنَا: لَا يُجْبَرُ، أَثْبَتْنَا الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ. **هـ**

قَوْلُهُ: «فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

أَيَّ وَإِنْ اشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَنْ أَعْتَقَ.

قوله: «فَفَعَلْتُ عَائِشَةً».

أي فعلت ما أمرها به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قوله: «ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فِي النَّاسِ [خَطِيبًا]، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ».

وفيه: البدء في الخطبة بالحمد لله عز وجل، والثناء على الله عز وجل.

فيه: إنكار المنكر وحرص النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على ذلك.

قوله: "ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ»".

فيه: قول الخطيب أما بعد.

وقد بوب عليها الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه، وتقدم في أحكام الجمعة.

قوله: «مَا بَالُ رِجَالٍ».

فيه: جواز الجرح بالعموم.

كما أنه يجوز الجرح بالخصوص، ويستفاد هذا من أدلة أخرى ثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه مثل قوله: «يا أبا ذر إنك امرؤ فيك جاهلية»، وغير ذلك.

وقد ذكر الرجال هنا على الغالب فقط، وإلا فالحكم يشمل الرجال والنساء.

قوله: «يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عز وجل».

أي وليست في سنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.
فإن الكتاب إذا أطلق يراد به القرآن والسنة معًا، وكذلك السنة إذا أطلقت فالمراد بها الكتاب والسنة معًا، فكلاهما وحي من عند الله عز وجل.

قوله: «مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ».

لأن الله عز وجل يقول في كتابه: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}.

والشروط التي تؤدي إلى إحلال الحرام، أو إلى تحريم الحلال، شروط باطلة.

قوله: «وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ».

وهذا ليس على الحصر، وإنما على المبالغة في فساد الشروط المخالفة للكتاب وللسنة.

قوله: «قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ».

وهذا اللفظ حال يكون في جميع المعاملات، والمراد به هنا أن الولاء لمن أعتق.

قوله: «وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ».

في العمل به والالتزام له، يقول الله عز وجل : {وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ} [هُودٍ: ١٠١].

ويقول الله عز وجل : {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} [فصلت: ٤٦].

قوله: «وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

إراثاً وتعصيماً، وقد نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن بيع الولاء، وهبته.

فلاّج الصليّين: من حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ»^(١).

وإن تحيلوا على ذلك، فالولاء لا يوهب، ولا يرهن، ولا يباع، ولا يوصى به للغير، وإنما الولاء لمن أعتق وورثته، كما أن الطلاق لا يكون إلا لمن أخذ بالساق.

وفلاّج مسلم: من حديث ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنها مرفوعاً قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يُزَوِّجُ عَبْدَهُ أَمَتَهُ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَفَرِّقَ بَيْنَهُمَا، إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٣٥)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٠٦).

^(٢) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢٠٨١)، وحسنه الإمام الألباني رحمه الله في الإرواء برقم =

قوله: «وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فَقَالَ: "اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ"».

وهو بمعنى اللفظ المتقدم، والله أعلم.

= (٢٠٤١)، وقال فيه: ولعل حديث ابن عباس بمجموع طريقه عن موسى بن أيوب يرتقى إلى درجة الحسن. والله أعلم. ثم قال: ثم وجدت له طريقا ثالثة، أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير " وبالجمله فقد رجح عندي أن الحديث بهذه المتابعة حسن، والله أعلم.

[حكم بيع أمهات الأولاد وهبتهن]

٧٩٤ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، فَقَالَ: لَا تَبَاعُ، وَلَا تُوهَبُ، وَلَا تُورَثُ، لِيَسْتَمْتَعَ بِهَا مَا بَدَأَ لَهُ، فَإِذَا مَاتَ فِيهَا حُرَّةٌ»^(١)). رَوَاهُ مَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي حَتِّيبٍ، وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ، فَوَهَبَهُم).

٧٩٥ - (وَعَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِيْنَا، أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَالنَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَيٌّ، لَا نَرَى^(٢) بِذَلِكَ بَأْسًا^(٣)). رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ وَالِدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

(١) صحيح موقوفاً. رواه مالك في «الموطأ» (٢ / ٧٧٦ / ٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠ / ٣٤٢ - ٣٤٣) وقال البيهقي: «وغلط فيه بعض الرواة» فرفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهو وهم لا يحل ذكره»، وهو في الإرواء برقم (١٧٧٦)، وقال فيه: فهذه المتابعة القوية من سفيان لقلبيح، تعكس النتيجة، وتحملنا على أن نحكم لعبد الحق على ابن القطان، يعني أن الصواب في الحديث موقوف، وهو ما ذهب إليه الدارقطني والبيهقي كما في " التلخيص " (٤ / ٢١٧)، لاسيما وقد أخرجه مالك (٢ / ٧٧٦ / ٦) من طريق نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: فذكره موقوفاً. وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع به، أخرجه البيهقي.

(٢) في «أ»: «يرى» بالمشناة التحتانية، وهو تحريف صوابه «نرى» بالنون كما في «الأصل» وفي المصادر المذكورة، وأما ما وقع في بعضها بالياء فهو تحريف، ومما يؤكد ذلك قول البيهقي (١٠ / ٣٤٧): «ليس في شيء من هذه الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك، فأقرهم عليه».

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٣ / ١٩٩)، وابن ماجه (٢٥١٧)، والدارقطني (٤ / ١٣٥ / ٣٧) وابن حبان (١٢١٥)، وفي رواية أخرى لحديث جابر قال: "بُعِنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ =

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديثين لبيان نوع من أنواع البيوع المنهي عنها.
وهو بيع أمهات الأولاد.

وصورتل: أن يكون للرجل أمة فيجامعها، فتحمل له، فيكون ولدها حرًا.
ثم تباع، فتقع القطيعة بينهما وبين ولدها.
وقد نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ذلك.

ففلج السنن الكبير للإمام البيهقي:

من حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذْ سَمِعَ صَائِحَةً، فَقَالَ: «يَا يَرْفَأُ، انْظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ؟ فَاَنْطَلَقَ فَنَظَرَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ تُبَاعُ أُمُّهَا، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: " اذْعُ "، أَوْ قَالَ: عَلَيَّ بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، قَالَ: فَلَمْ يَمُكُثْ إِلَّا سَاعَةً حَتَّى امْتَلَأَتِ الدَّارُ وَالْحُجْرَةُ، قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ، وَأَنْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: " أَمَّا بَعْدُ، فَهَلْ تَعْلَمُونَهُ كَانَ مِمَّا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَطِيعَةُ؟ "، قَالُوا: لَا، قَالَ: " فَإِنَّهَا قَدْ أَصْبَحَتْ فِيكُمْ فَاشِيَةً، ثُمَّ قَرَأَ: {هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ}، ثُمَّ قَالَ: " وَأَيُّ قَطِيعَةٍ أَفْظَعُ مِنْ أَنْ تُبَاعَ أُمُّ امْرِئٍ مِنْكُمْ؟ وَقَدْ أَوْسَعَ اللَّهُ لَكُمْ "، قَالُوا: فَاصْنَعْ مَا بَدَا

= رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، فلما كان عمر نهانا، فانتبهنا" أخرجها أبو داود

(٣٩٥٤)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح السنن.

لَكَ، أَوْ مَا شِئْتَ، قَالَ: " فَكَتَبَ فِي الْآفَاقِ: " أَنْ لَا تُبَاعَ أُمُّ حُرٍّ، فَإِنَّهُ قَطِيعَةٌ، وَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ " ^(١).

وفي حديث جابر رضي الله عنهما الترخيص في بيع أمهات الأولاد.

وبأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ أكثر أهل العلم.

وفلج عون المعبود أن الإمام البيهقي رحمه الله قال: وليس في شيء من الطرق أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أطلع على ذلك - يعني بيع أمهات الأولاد - وأقرهم عليه.

وأيضاً: قول جابر رضي الله عنهما: " لا نرى به بأساً"، الراوية بالنون، التي هي للجماعة، ولو كانت بالياء، لكان فيه دلالة على التقرير من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وقال الشوكاني رحمه الله فلج النيل (١١٧/٦):

وَقَالَ الْخَافِضُ: إِنَّهُ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، يَعْنِي الْإِطْلَاعَ وَالتَّقْرِيرَ.

وقال الإمام الألباني رحمه الله فلج الإرواء فلج الحاشية رقم (١٨٩/٦):

قال البيهقي: " ليس في شيء من هذه الأحاديث أن النبي صلى الله عليه

^(١) أخرجه الإمام البيهقي في سننه الكبرى (٢١٧٧٣)، من طريق أبي عبد الله الحافظ، أنبأ عبد الله ابن جعفر بن درستويه الفارسي، ثنا يعقوب بن سفيان الفارسي، ثنا يحيى بن يعلى بن الحارث، ثنا أبي، ثنا غيلان بن جامع، عن إبراهيم بن حرب، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، وذكره.

وسلم علم بذلك، فأقرهم عليه، وقد روي ما يدل على النهي " .

قال الخافض محقق (٢/٨٨): " قد روى ابن شعبة في " مصنفه " من

طريق أبي سلمة عن جابر ما يدل على ذلك " .

قلت: فليُنظر في إسناده وقد رواه الحسن بن زياد اللؤلؤي عن ابن جريج

بسند المذكور بلفظ: " لا ينكر ذلك علينا " بدل " لا نرى بذلك بأسا " .

قال ابن أبي عاتق فلي " **العلل** " (٢/٤٢٣) **عن أبيه:** " هو حديث

منكر .

والحسن بن زياد ضعيف الحديث، ليس بثقة ولا مأمون " . **هـ**

قلت: ستأتي الرواية بالياء التحتية أيضًا، في كلام المنذري .

وأما قول الصلابي: " كنا نفعل " ، فمحمول على الرفع، على الصحيح

من أقوال أهل العلم، وعليه جرى عمل الشيخين .

وأخرج الإمام عبد الرزاق فلي مصنف:

من طريق ابن جريج قال: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْوَلِيدِ، أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ

الْهُمْدَانِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " كَانَ يَبِيعُ أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ فِي

إِمَارَتِهِ، وَعُمَرُ فِي نِصْفِ إِمَارَتِهِ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ قَالَ: «كَيْفَ تُبَاعُ وَوَلَدُهَا حُرٌّ»،

فَحَرَّمَ بَيْعَهَا حَتَّى إِذَا كَانَ عُثْمَانُ شَكُّوا - أَوْ رَكِبُوا - فِي ذَلِكَ " ^(١) .

^(١) أخرجه الإمام عبد الرزاق في مصنفه (١٣٢١٠) .

قال المنذري رحمه الله: وأخرج النسائي والإمام ابن ماجه :

من حديث أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِيَنَا وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِنَا، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِينَا حَيًّا. لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا»^(١).

وقال: الحديث حسن.

وفيه السنن الكبير للإمام النسائي رحمه الله:

من حديث أبي سعيد، في أمهات الأولاد قال: «كُنَّا نَبِيعُهُنَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٢).

قال أبو عبد الرحمن: زَيْدُ الْعَمِّيُّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

قال بعض أهل العلم: يحتمل أن يكون هذا الفعل منهم في زمان رسول

الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهو لا يشعر بذلك.

أو أنه أمر يقع نادرًا، أو ليست أمهات الأولاد كسائر الرقيق التي يتداولها

الأملاك فيكثر بيعهن، فلا يخفى الأمر على الخاصة، والعامة.

والقول بأن هذا الأمر كان يقع في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه كما

ترى من رواية أبي إسحاق، وصورتها الانقطاع.

^(١) أخرجه الإمام النسائي (٥٠٢١)، وابن ماجه في سننه (٢٥١٧)، وصححه الإمام الألباني رحمه

الله في صحيح السنن.

^(٢) أخرجه الإمام النسائي في الكبرى (٥٠٢٣).

وجاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "أنه كان يرى النهي عن بيع أمهات الأولاد، ثم رجع عن ذلك".

والذي يظهر والله أعلم: أن المنع عن بيع أمهات الأولاد أقرب؛ وذلك لما يؤدي إليه من القطعية.

قوله: «نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ».

أي في عهده، لما كان أميرًا للمؤمنين رضي الله عنه، وهل فعله حجة، يكون حجة إن لم يخالف ما هو أرجح منه، كمرفوع إلى رسول الله ﷺ.

قوله: «فَقَالَ: لَا تَبَاعُ، وَلَا تَوْهَبُ وَلَا تُورَثُ».

أي أنها تحرر بموت سيدها.

قوله: «لَيْسَتْ مَتَّعَ بِهَا مَا بَدَأَ لَهُ».

أي في حال كونها جارية له،

قوله: «فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ».

أي تعتق عليه، يعتقها ولدها.

قوله: «وَالْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ، فَوَهُم».

المرفوع أخرجه الدارقطني من طريق يونس بن محمد المؤدب، عن عبد

العزیز بن مسلم القسملي، ومن طريق عبد الله بن جعفر، كلاهما عن عبد

الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما به مرفوعًا.

وقد خالف يونس شيبان بن فروخ، فرواه عن القسملي موقوفاً.
وخالف عبد الله بن جعفر مالك، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهما.
فرواه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.
قال الإمام الدارقطني رحمه الله في العلل: وهو الصواب، أي وقفه على عمر.

قوله: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارَيْنَا، أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ».

السرّيج: هي دون الزوجة.

وهي من الإماء، كانوا يتسرون بهن، أي يستمتعون بهن كاستمتاع الرجل بزوجه.

وقد قال الله عز وجل: {وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ}.

وقد تسرى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بمارية القبطية رضي الله عنها.

قوله: «وَالنَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - حَيٌّ».

بمعنى أنه استدل بتقرير، وكما قيل:

وما جرى في عصره ثم اطلع *** عليه إن أقره فليتبّع

قوله: «لَا يَرَىٰ بِذَلِكَ بَأْسًا».

وفي رواية: «لا نرى بذلك بأسًا».

قال الخطابي في معالم السنن (٧٣ / ٤):

وذهب عامة أهل العلم إلى أن بيع أم الولد فاسد وإنما روي الخلاف عن علي رضي الله عنه فقط.

وعن ابن عباس رضي الله عنه أنها تعتق في نصيب ولدها.

وقد روى حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين أنه قال لأبي معشر إني أتهمكم في كثير مما تروون عن علي رضي الله عنه لأنني قال لي عبدة بعث إليّ عليّ وإلى شريح يقول إني أبغض الاختلاف فاقضوا كما كنتم تقضون،، يعني في أم الولد حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات صاحبائي، قال فقتل علي رضي الله عنه قبل أن يكون للناس جماعة حدثونا بذلك عن علي بن عبد العزيز، عن أبي النعمان عن حماد.

قلت: واختلاف الصحابة إذا ختم بالاتفاق وانقرض العصر عليه صار إجماعاً وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال نحن لا نورث ما تركنا صدقة.

وقد خلف صلى الله عليه وسلم أم ولده مارية فلو كانت مالاً لبيعت وصار ثمنها صدقة.

وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين الأولاد والأمهات وفي بيعهن تفريق بينهن وبين أولادهن، ووجدنا حكم الأولاد وحكم أمهاتهم في الحرية والرق، وإذا كان ولدها من سيدها حرّاً دل على حرية الأم.

وقال بعض أهل العلم ويحتمل أن يكون هذا الفعل منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يشعر بذلك لأنه أمر يقع نادراً، وليست أمهات الأولاد كسائر الرقيق التي يتداولها الأملاك فيكثر بيعهن وشراؤهن فلا يخفى الأمر على العامة والخاصة في ذلك.

وقد يحتمل أن يكون ذلك مباحاً في العصر الأول ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قبل خروجه من الدنيا ولم يعلم به أبو بكر رضي الله عنه لأن ذلك لم يحدث في أيامه لقصر مدتها ولا اشتغاله بأمور الدين ومحاربة أهل الردة واستصلاح أهل الدعوة ثم بقي الأمر على ذلك في عصر عمر رضي الله عنه مدة من الزمان، ثم نهى عنه عمر حين بلغه ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتهوا عنه والله أعلم. اهـ

[بيان النهي عن بيع فضل الماء، وعسب الفحل]

- ٧٩٦ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ» ^(١) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ).
- وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: «وَعَنْ بَيْعِ ضَرَابِ الْجَمَلِ» ^(٢) .
- ٧٩٧ - (وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ» ^(٣) . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديثين لبيان مسألتين:

الأول: النهي عن بيع فضل الماء.

الثاني: النهي عن بيع عسب الفحل، أو ضراب الجمل.

بيان حكم بيع فضل الماء:

وصورت: أن يكون في أرض ماء قد نبع، فلصاحب الأرض أن

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٥).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه صحيح مسلم (١٥٦٥) (٣٥) وتماها: «وعن بيع الماء والأرض لتحرث، فعن ذلك نهى النبي - صلى الله عليه وسلم» ..

^(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٨٤) وعسب: بفتح فسكون. وهو ثمن ماء الفحل، وقيل: أجره الجماع. قاله الحافظ.

يستخدمه، وله أن يستفيد منه، وما فضل عن حاجته فإنه يتركه يجري لغيره من الناس؛ حتى يستفيدوا منه.

فلا يجوز له أن يمنع فضل الماء الذي لا يحتاج إليه عن غيره من الناس.

ففلج مرسل:

من حديث رَجُلٍ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثًا أَسْمَعُهُ، يَقُولُ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَاءِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ»^(١).

بل إن الإمام ابن القيم رحمه الله: وكذا شيخ الإسلام ذهب إلى المنع من بيع فضل الماء مطلقاً، حتى وإن كان في بئر محفور، أو أرض مملوكة، لعموم الحديث.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٤٧٧)، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما برقم (٢٤٧٢)، وهو في الإرواء برقم (١٥٥٢)، **وقال فيه:** وإنما يصح في هذا الباب حديثان: **الأول:** قوله صلى الله عليه وسلم: " المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلاء، والنار ". أخرجه أبو داود (٣٤٧٧) عن علي بن الجعد اللؤلؤي وعيسى بن يونس، وأحمد (٣٦٤/٥) والبيهقي (١٥٠/٦)، ... وذكره. **الحديث الثاني:** قوله صلى الله عليه وسلم: " ثلاث لا يمتنعن: الماء والكلاء والنار ". ثم قال: أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٣) بإسناد صحيح كما قال الحافظ في " التلخيص "، والبوصيري في " الزوائد " (١/١٥٣)، وصححه في صحيح السنن.

والذي يظهر: أن الماء المنهي عن بيعه في هذا الحديث، هو ما كان مشاعاً بين المسلمين، وما كان فاضلاً عن صاحبه، وربما أدى إلى تلف إنسان، أو إلى تضرره، فهنا يجب عليه أن يبذله.

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ١٢٨):

وأصل النهي على التحريم فمنع فضل الماء محظور على ما ورد به الظاهر، وأما من أوجب فيه القيمة فقد صار إلى المنع أيضاً وهو خلاف الخبر. **اهـ**

بيان حكم بيع ضراب الجمل، وعسب الفحل:

ذهب الجمهور من أهل العلم على منع ذلك مطلقاً.

وذهب بعض أهل العلم إلى تفصيل في المسألة.

حيث قالوا: النهي عن بيع ضراب الجمل، وعسب الفحل، نهي عن غير مقدور التسليم.

وقال بعضهم: عن الغرر والجهالة.

ولكن يجوز له أن يؤجره لفترة معلومة من الزمن، فعند ذلك يأخذ المال

على الإجارة، لا على العسب والضراب.

ومع ذلك ظاهر الحديث يقتضي المنع مطلقاً.

إلا ما استثنى في الحديث من الإكرام والهدية على ذلك دون أي شرط.

ففلج بسنن الإمام الترمذي رحمه الله:

من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -، أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ؟ «فَنَهَاهُ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَنُكْرِمُ، «فَرَخَّصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ»^(١).

ثم قال رحمه الله: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

ويدخل فيه هذا النهي، النهي عن عسب فحل الغنم: من الضأن والمعز، وكذلك عسب فحل البقر، ونحو ذلك من الدواب.

ومثل هذه ينبغي أن لا تمتنع من ذلك، فهو من الماعون.

مخالف لحكم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٢٧٤)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله

برقم (٦٣).

[بيان النهي عن بيع حبل الحبله]

٧٩٨ - (وَعَنْهُ): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ بَيْعًا يَتَبَايَعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ: كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجُزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا» ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان نوع من أنواع البيوع المنهي عنها.
وهو بيع حبل الحبله.

قوله: «نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ».

قال النووي في شرح مسلم (١٠ / ١٥٨):

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ:

فَقَالَ جَمَاعَةٌ: هُوَ الْبَيْعُ بِشَيْءٍ مُؤَجَّلٍ إِلَى أَنْ تَلِدَ النَّاقَةُ وَيَلِدَ وَلَدُهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هَذَا التفسير عن بن عُمَرَ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ

وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُمْ.

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢١٤٣)، والإمام مسلم (١٥١٤). قلت: ولمسلم صدر الحديث مثل لفظ البخاري، وأما باقيه فلفظه عنده: "كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبله. وحبل الحبله أن تُنْتَجِ النَّاقَةُ، ثم تحمل التي تُنْتَجِ. فنهاهم رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن ذلك".

وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ بَيْعٌ وَلَدِ النَّاقَةِ الْحَامِلِ فِي الْحَالِ، وَهَذَا تَفْسِيرُ أَبِي عُبَيْدَةَ
مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى وَصَاحِبِهِ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ وَآخَرِينَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ.
وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى اللُّغَةِ.
لَكِنَّ الرَّائِي هُوَ بِنِ عُمَرَ وَقَدْ فَسَّرَهُ بِالتَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَعْرَفُ.
وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمُحَقِّقِي الْأُصُولِيِّينَ: أَنَّ تَفْسِيرَ الرَّائِي مُقَدَّمٌ إِذَا لَمْ
يُخَالِفِ الظَّاهِرَ.

وَهَذَا الْبَيْعُ بَاطِلٌ عَلَى التَّفْسِيرَيْنِ.
أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلِأَنَّهُ بَيْعٌ بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ، وَالْأَجَلُ يَأْخُذُ قِسْطًا مِنَ
الثَّمَنِ.

وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِأَنَّهُ بَيْعٌ مَعْدُومٌ وَمَجْهُولٌ وَغَيْرُ مَمْلُوكٍ لِلْبَائِعِ وَغَيْرُ مَقْدُورٍ
عَلَى تَسْلِيمِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

قوله: «وَكَانَ بَيْعًا يَتْبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ».

وبيع أهل الجاهلية كثير منها مخالف للكتاب، ولللسنة.

إذ أن أمرها مبني على الربا، والغرر.

قوله: «كَانَ الرَّجُلُ يَتَنَاعُ الْجُزُورَ».

أي يتناع الحمل، أو الناقة، أو العقود.

قوله: «إِلَى أَنْ تُتَّجَ النَّاقَةُ».

أَيْ يَقُولُ لَهُ: بعني هذا الجمل بما يخرج من بطن ناقتي، أو بما يخرج من بطن ما يكون من بطن ناقتي.

وهذا بيع غرر وجهالة؛ لأنه ما يعلم هل سيخرج حيًا، أم ميتًا؟ وهل سيكون ذكرًا، أم أنثى؟

وهل سيعيش بعد الولادة، أم سيموت؟

فكل هذا لا يعلمه أحد إلا الله عز وجل، فيكون هذا البيع فيه غرر، وجهالة.

قوله: «ثُمَّ تُتَّجُ الَّتِي فِي بَطْنِهَا».

أي حتى يخرج ما في بطن ناقتي، ثم يكبر حتى يحمل إن كانت ناقة، ويخرج ما في بطنها.

وهذا فيه الغرر والجهالة أكثر من السابق، والله أعلم.

[النهي عن بيع الولاء وعن هبته]

٧٩٩ - (وَعَنْهُ) :- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ» ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان النهي عن بيع الولاء وهبته.

وقد تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها أن أهل بريرة رضي الله عنها، اشترطوا عليها بريرة رضي الله عنها إذا أرادت عائشة رضي الله عنها أن تعتقها أن يكون الولاء لهم.

فأبى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذلك، وأخبر بأن هذا الشرط باطل.

فمن كان له ولاء لا يجوز أن يبيعه، ولا يجوز له أن يرهنه، ولا يجوز له أن يهديه، ولا يجوز له أن يهبه.

فقد أخرج الإمام الشافعي والإمام ابن حبان:

من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم: «الْوَلَاءُ حُمَةٌ كُلُّ حُمَةٍ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ» ^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٥٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٠٦).

^(٢) أخرجه الإمام الشافعي (١٢٣٢)، وابن حبان (٤٩٢٩)، والحاكم (٢٣١ / ٤)، والبيهقي =

بيان أن الولاء خلق ميراث المعتق:

والولاء هو حق ميراث المعتق من المعتق بسبب العتق، فلا يُباع ولا يُوهب.

لما فيه من الغرر، والجهالة.

فربما يكون العبد ليس له مال، أو ربما كان العبد له من يرثه، فلا يصل المال الذي يرجوه الإنسان من بعده إليه.

قوله: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ».

النهي هنا للتحريم؛ لأنه الأصل في النهي، إلا إذا كان هنالك صارف يصرفه من التحريم إلى الكراهة. ولم يأت صارف، أو قرينة تدل على ذلك.

= (٢٩٢ / ١٠)، وقد وقع في إسناده اضطراب واختلاف، فضلاً عن مخالفة المتن الصحيح المتقدم برقم (١٤٢٩)، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في بلوغ المرام: رَوَاهُ الْحَاكِمُ: مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَأَعْلَاهُ الْبَيْهَقِيُّ. وهو في الإرواء للإمام الألباني برقم (١٦٦٨)، وقال فيه: وعلته محمد بن الحسن وهو الشيباني ويعقوب بن إبراهيم وهو أبو يوسف القاضي، وهما صاحباً أبي حنيفة رحمهم الله تعالى، لم يخرجوا لهما شيئاً، وضعفهما غير واحد من الأئمة، وأوردتهما الذهبي في "الضعفاء"، وقال البيهقي عقب الحديث: "قال أبو بكر بن زياد النيسابوري: هذا الحديث خطأ، لأن الثقات لم يرووه هكذا، وإنما رواه الحسن مرسلًا". ثم ساق البيهقي إسناده إلى الحسن به مرفوعاً... ثم قال رحمه الله: وجملته القول أن الحديث صحيح من طريق علي -رضي الله عنه-، والحسن البصري، والله أعلم. وله شاهد موقوف على عبد الله بن مسعود بلفظه. أخرجه الدارمي (٣٩٨/٢) بسند صحيح عنه.

قوله: «وَعَنْ هَبْتِهِ».

أي ونهى عن هبت الولاء بدون مقابل.

فاليبيع: معاوضة بمقابل.

والهبة: معاوضة بغير مقابل.

والوصية: معاوضة بغير مقابل، وتكون بعد الموت.

فكل هذا لا يجوز في الولاء، فالولاء كلحمة النسب، كما تقدم من

حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

فكما أنه لا يجوز بيع الابن، والبنت، وغيرهما من القرابة، فكذلك لا يجوز

بيع الولاء' والله أعلم.

[النهي عن بيع الحصة. وعن بيع الفر]

٨٠٠ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: «مَنْ رَسُوهُ اللهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان نوعين من أنواع البيوع المنهي عنها.

وهما: بيع الغرر، وبيع الحصة، والنهي عنهما لما فيهما من الجهالة والغرر. وصورة بيع **الصلح** أن يأتي المشتري إلى صاحب الأرض فيقول له: اشتريت منك الأرض إلى حيث تبلغ الحصة. **أويقول له:** اشتري منك ثوباً وهو الذي تقع عليه الحصة. **أويقول له:** اشتري منك بقرة، أو شاة، أو بعيراً، وهو الذي تقع عليه الحصة.

فهذا من بيوع الغرر المنهي عنها.

والنهي للتحريم.

فالإسلام جاء بدفع الضرر والغرر على البائع والمشتري.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥١٣).

وبيع الغرر: هو كل بيع دخلت فيه الجهالة، إما نوعاً، أو صفّاً، أو كمّاً، أو غير ذلك.

ولحكم: محرم ومنهي عنه، لأن فيه ضرر إما على البائع أو المشتري.

وصنف: بيع السمك في الماء، وبيع الطير في الهواء، وبيع الجمل الشارد، والعبد الآبق، أو بيع الحيوان الضائع، أو بيع اللبن في الضرع، وغير ذلك من أنواع الجهالة والغرر.

وهو غير مقدور على تسليمه، فربما استطاع المشتري أن يمسكه، وربما لا يستطيع ذلك؛ فيضيع عليه ماله دون مقابل، والله المستعان.

[بيان النهي عن بيع الطعام قبل أن يكتاله]

٨٠١ - (وَعَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ»^(١)). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح: *****

ساق المصنف هذا الحديث لبيان النهي عن بيع الطعام قبل كيله.
وهذا النهي في حق المطعومات التي يستطيع أن يُحْلَى بينه وبينها بالكيل والنقلة.

قال النووي في شرحه على مسلم (١٠ / ١٦٩):

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ بَيْعِ الصُّبْرَةِ جِزَافًا وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.
قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ: بَيْعُ الصُّبْرَةِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالتَّمْرِ وَغَيْرِهِمَا جِزَافًا صَحِيحٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ.

وَهَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ:

أَصَحُّهُمَا: مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ.

وَالثَّانِي: لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ.

قَالُوا: وَالْبَيْعُ بِصُّبْرَةِ الدَّرَاهِمِ جِزَافًا حُكْمُهُ كَذَلِكَ.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٢٨).

وَنَقَلَ أَصْحَابُنَا عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ بَائِعُ الصَّبْرِ جَزَافًا
يَعْلَمُ قَدْرَهَا.

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْمُبِيعِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْبَائِعُ.
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ سِوَاءَ كَانَ طَعَامًا أَوْ عَقَارًا
أَوْ مَقْنُولًا، أَوْ نَقْدًا أَوْ غَيْرَهُ.

وَقَالَ عُثْمَانُ الْبَتِّي: يَجُوزُ فِي كُلِّ مَبِيعٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْعَقَارُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ فِي الطَّعَامِ وَيَجُوزُ فِيمَا سِوَاهُ وَوَافَقَهُ كَثِيرُونَ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ وَيَجُوزُ فِيمَا سِوَاهُمَا.

أَمَّا مَذْهَبُ عُثْمَانَ الْبَتِّي فَحَكَاهُ الْمَازِرِيُّ وَالْقَاضِي وَلَمْ يَحْكَهَ الْكَثَرُونَ.

بَلْ نَقَلُوا الْإِجْمَاعَ عَلَى بُطْلَانِ بَيْعِ الطَّعَامِ الْمُبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

قَالُوا: وَإِنَّا الْخِلَافُ فِيمَا سِوَاهُ، فَهُوَ شَاذٌّ مَثْرُوكٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. **اهـ**

وَأَمَّا بَعْضُ الْمُبِيعَاتِ الَّتِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرْفَعَهَا فَتَكُونُ حِيَازَتَهَا بِالتَّخْلِيَةِ
بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا.

فَصَلَّا [اِشْتَرَا] [أَرْضًا]: فَحِيَازَتَهَا أَنْ يُخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا.

وَلَوْ [اِشْتَرَا] [بَيْتًا]: فَحِيَازَتَهَا أَنْ يُخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِنْتِفَاعِ.

ففلج مرسلم :

من حديث ابنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - ، «أَنْتُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جَزَافًا أَنْ يَبِيعُوهُ فِي
مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوَّلُوهُ»^(١).

وهذا الضرب لما في ذلك من الغرر والجهالة.

والله الموفق

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٢٧).

[بيان النهي عن بيعتين في بيعة]

٨٠٢ - (وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ»^(١)). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ. وَلِأَبِي دَاوُدَ: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْ كَسَهُمَا، أَوْ الرَّبَا»^(٢).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان النهي عن بيعتين في بيعة.
ولها صورتان عند أهل العلم:

^(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٣٢ و ٤٧٥ و ٥٠٣)، والنسائي (٧/ ٢٩٥ - ٢٩٦)، والترمذي (١٢٣١)، وابن حبان (١١٠٩ موارد) عن طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٣٧٠)، وقال فيه: هذا حديث حسن.

^(٢) أخرجه الإمام أبو داود (٣٤٦٠)، وحسنه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح السنن. وهو في الإرواء تحت حديث رقم (١٣٠٧)، وقال فيه: وقال الحاكم: " صحيح على شرط مسلم ". ووافقه الذهبي، وصححه ابن حزم أيضاً في " المحلى " (١٦/٩) وكذا صححه عبد الحق في أحكامه (١/١٥٥) باللفظ الأول. قلت: وإنما هو حسن فقط، لأن محمد بن عمرو، فيه كلام يسير في حفظه، وقد روى البخاري عنه مقروناً، ومسلم متابعه. وقال الحافظ في " التقريب ": " صدوق، له أوهام ". وذكره الشيخ مقبل رحمه الله في أحاديث معلقة ظاهرها الصحة برقم (٤٦٤)، وقال فيه: الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته حسناً، ولكنه شاذ بهذا اللفظ، فقد خالف يحيى بن زكريا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وإسماعيل ابن جعفر، ومعاذ بن معاذ، وعبد الوهاب بن عطاء، وعبد بن سليمان، ويحيى بن سعيد، كلهم يروونه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: " أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيعتين في بيعة ". اه مختصراً من " عون المعبود " ..

الأول: أن يقول بعتك هذه السلعة بمائة وخمسين ريالاً، وبمائتين إلى أجل.

لكن هذا يمنع منه إذا كان على غير صورة التقسيط.

الصورة الثانية: وذهب بعض أهل العلم إلى تفسير آخر، وذلك أن يقول: تبيعني هذا الكتاب، فيقول له: أبيعك هذا الكتاب بمائة ريال، على أن تبيعني هذا الكتاب بخمسين ريالاً.

فهذا أيضاً من البيوع المحرمة، التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وهو المقصود من بيعتين في بيعة، كما فشره بذلك الإمام الخطابي رحمه الله، وغيره من أهل العلم.

وأما إذا كان على جهة التقسيط، فالصحيح من أقوال أهل العلم أن بيع التقسيط جائز.

وذلك لأن العقد فيه يكون على ثمن واحد معلوم.

بيان بيع التقسيط وأحكامه:

اعلم أن بيع التقسيط باعتبار التعجيل والتأجيل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: معجل البدلين وهو البيع المطلق الذي يكون الثمن والمثمن فيه حالا دون اشتراط لتأجيل أحدهما وهذا هو القسم الذي يكون الثمن والمثمن فيه حالا.

القسم الثاني: مؤجل البدلين وهو ما يعرف ببيع الكالئ بالكالئ أو النسيئة بالنسيئة بمعنى أن كل العوضين مؤجل وهو ما يسمى ببيع الدين بالدين وهذا النوع محرم على الراجح وليس هذا موضع بسط الكلام فيه.

القسم الثالث: مؤجل أحد البدلين وهو على قسمين:

الأول: مؤجل مثنى وهو عقد السلم وقد تقدم الكلام عليه.

الثاني: مؤجل الثمن وهو البيع المعروف بالبيع المؤجل ومن أشهر تطبيقاته بيع التقسيط؛ اهـ «بيع التقسيط وأحكامه»، لسليمان بن تركي (٢٦-٢٧).

شروط بيع التقسيط:

١ - أن يكون القبول موافقا للإيجاب كأن يقول البائع بعتك كتاب المغني بمائة فيقول المشتري (قبلته) أو (اشتريته).

٢ - اتحاد مجلس العقد بأن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد.

٣ - التراضي بين المتعاقدين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾

[النساء: ٢٩]، وقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كما في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه (٢١٨٥) وهو في «الإرواء» (٥/ ١٢٥): «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ».

٤- أن يكون العاقد مالكا للمعقود عليه في وقت العقد لحديث حكيم بن حزام: «لَا تَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» (١).

٥- أن يكون العاقد جائز التصرف وهو العاقل البالغ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥].

٦- أن يكون المعقود عليه مباح النفع لغير ضرورة، وذلك لأن أخذ العوض عما لا فائدة فيه أكل للمال بالباطل ودفع العوض فيه من السفه، وأما محرم النفع فقد قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كما في حديث ابن عباس عند مسلم (١٥٨٩)، في شأن من أراد بيع الخمر: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا».

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤٠٢/٣)، و أبو داود (٣٥٠٣)، والترمذي (٢١٣٢)، والنسائي (٤٦١٣)، وابن ماجه (٢١٨٧)، والحديث مخرج في «البدور المنير» (٦/ ٤٥٢.٤٤٨)، و«الإرواء» (٥/ ١٣٢).

٧- أن يكون المعقود عليه مقدورا على تسليمه حال العقد فخرج من ذلك بيوع الغرر، وقد نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن بيع الغرر كما في حديث أبي هريرة عند مسلم (١٥١٢).

٨- أن يكون المعقود عليه معلوما للمتعاقدين، فإن كان أحدهما مجهولا فسد البيع لأن الجهالة غرر، فيكون داخلا في جملة المنهي عنه.

٩- أن لا يكون بيع التقسيط ذريعة إلى الربا، ووجه الربا فيه إن كان المشتري بالتقسيط مراده الحصول على المال فقط لا الحصول على السلعة فربما باع السلعة من نفس التاجر فيقع في بيع العينة الربوي الذي حذر منه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بقوله: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ...»، الحديث.

لكن من أراد الحصول على المال بواسطة هذا البيع فليخرج من الربا ببيع التورق وهو بيع السلعة من غير البائع الذي اشترى منه.

١٠- أن يكون العوضان في بيع التقسيط مما لا يجري فيه ربا النسيئة، فعلى هذا لا يجوز في بيع التقسيط أن يشتري ذهباً والثلثين فضة مؤجلة تؤدي على أقساط ولا العكس، كما لا يجوز أن يكون الثلثين قمحا يؤدي على أقساط والثلثين شعيراً أو تمراً أو العكس، و من باب أولى لا يجوز بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو التمر بالتمر بالتقسيط، لحديث أبي مسعود

وعباد بن الصامت وأبي هريرة في الصحيح، وقد تقدمت الأحاديث في أبواب الربا فلا داعي للإعادة.

قال السبكي في تكملة المجموع (١٠ / ٦٨):

والحكم الثاني: تحريم النسيئة وهو حرام في الجنس والجنسين إذا كان العوضان جميعا من أبواب الربا كالذهب بالذهب والذهب بالفضة والحنطة بالحنطة والحنطة بالتمر وذلك مجمع عليه بين المسلمين وممن نقل الإجماع صريحا أبو حامد. اهـ

وقال ابن قدامة في المغني (٦ / ٦٢): فأما النساء فكل جنسين يجري فيهما الربا بعلقة واحدة، فإنه يحرم بيع أحدهما بالآخر نساء بغير خلاف نعلمه. اهـ

١١ - أن يكون الثمن في بيع التقسيط ديناً لا عينا. وصورة المسألة: "أن تقول بعني سيارتك على أن يكون الثمن بيتي بعد سنة".

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٩ / ١٧٦): الأمة مجمعة على أن السلف لا يكون في شيء بعينه.

ويقول ابن رشد في «بداية المجتهد» (٢ / ١٧٢): وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الأعيان إلى أجل.

ويقول النووي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «المجموع» (٣٩٩ / ٩):

إنما يجوز الأجل إذا كان العوض في الذمة فأما إذا أجل تسليم المبيع أو الثمن المعين بأن قال اشتريت بهذه الدراهم على أن أسلمها في وقت كذا فالعقد باطل. اهـ

١٢- أن تكون السلعة حالة غير مؤجلة، قال شيخ الإسلام كما في «المجموع» (٥١٢ / ٢٠): الكالئ بالكالئ هو المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض فهذا لا يجوز باتفاق، و هو بيع الكالئ بالكالئ -أي الدين بالدين-.

١٣- أن يكون الأجل معلوما.

قال النووي في «المجموع» (٣٢٩ / ٩): اتفقوا على أنه لا يجوز البيع بثمن إلى أجل مجهول.

١٤- أن يكون بيع التقسيط منجزا والمراد بهذا أن المبيع ينتقل بمجرد عقد البيع إلى ملكه المشتري يجوز له التصرف به كيف أراد. فبهذا نكون قد لخصنا شروط بيع التقسيط التي جمعها سليمان بن تركي التركي في كتابه «أحكام التقسيط» من (٤١-٢٠٢).

حكم بيع التقسيط:

البيع بثمن مؤجل لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون الثمن المؤجل مساويا للثمن الحال فيتم البيع دون زيادة مقابل تأجيل الثمن، فهذه الحالة جائزة بالنص، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال ابن جرير الطبري (١١٦/٣): إذا تبايعتم بدين أو اشتريتم به... إلى أجل مسمى، وقد جاء في الصحيحين عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِي طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دَرَعًا مِنْ حَدِيدٍ؛ وَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ هَذِهِ الصُّورَةِ، قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (٢٦٢/٦): لَكِنِ الْبَيْعُ بِنَسِئَةٍ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ اتِّفَاقًا. **اهـ**

الثانية: أن يكون الثمن المؤجل أزيد من الثمن الحال كأن يبيع ما قيمته مائة حالة بمائة وعشرة إلى سنة، وهذه المسألة أجازها جمهور العلماء بل قد ادعى بعضهم الإجماع على جوازها واستدلوا بما يلي:

١ - قول الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ووجه الدلالة من الآية:

- أن الأصل في المعاملات الحل والإباحة ولا ينتقل من هذا الأصل إلا بدليل.

- الآية تدل على حل جميع أنواع البيوع إلا ما حرم بدليل.

- أن البيع ذكر مطلقاً في الآية فيشمل بذلك بيع النقد وبيع النسيئة وإن اختلف الثمن.

- أن الآية نزلت في تعامل المشركين حيث كانوا يعرفون الزيادة على الثمن المؤجل ثم إذا حل الأجل قالوا إما أن تقضي وإما أن تربى.
وقد نقل شيخ الإسلام الإجماع على جواز الزيادة من أجل الأجل فقال عند أن سئل عن رجل محتاج إلى تاجر عنده قماش فقال أعطني هذه القطعة فقال التاجر هذه مشتراها بثلاثين، وما أبيعها إلا بخمسين إلى أجل فهل يجوز ذلك أم لا؟

فقال رَحِمَهُ اللهُ: المشتري على ثلاثة أنواع:

أحدها أن يكون مقصوده السلعة ينتفع بها للأكل و الشرب و اللبس و الركوب.

والثاني: أن يكون مقصوده التجارة فيها.

فهذان نوعان جائزان بالكتاب والسنة والإجماع، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، لكن لا بد من مراعاة الشروط الشرعية.

الثالث: أن يكون المشتري إنما يريد به دراهم ليوفي بها ديناً ثم ذكر مسألة العينة والتورق وخرج بالنهي عنهما.

واستدلوا أيضا بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ووجه الاستدلال أن الزيادة في الثمن المؤجل هي من الربح الحاصل بالتجارة التي تمت بالتراضي بين الطرفين.

واستدلوا بحديث ابن عمرو عند أحمد (١٧١/٢)، والدارقطني (٦٩/٣) والبيهقي (٢٨٧-٢٨٨/٥)، وأخرجه أبو داود (٣٣٥٧)، وهو حسن بمجموع طرقه، وقال الحافظ في الفتح (٤١٩/٤): إسناده قوي. قال: أمرني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَجْهَزَ جِيْشًا فَنَفَدْتُ الْإِبِلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «ابْتَغْ عَلَيْنَا إِبِلًا بِقَلَائِصٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ»، و قال: كنت أبتاع البعير بقلوصين وثلاث قلائص من إبل الصدقة إلى محلها، فلما جاءت إبل الصدقة أداها رسول الله.

قال في القاموس: وقلائص جمع قلوص وهي الشابة من الإبل أو الباقية على السير أو أول ما يركب والناقة الطويلة القوائم خاص بالإناث. **ووجه الدلالة:** أن الثمن الحال للبعير هو بعير واحد فلما أجل الثمن صار قيمة البعير ببعيرين أو ثلاثة.

الوجه الثاني: أنه إذا جاز بيع الصنف غير الربوي بجنسه إلى أجل مع الزيادة، فإنه يجوز أن يباع بغير جنسه من باب أولى، واستدلوا بقياس بيع

التقسيط على بيع السلم حيث وهما على العكس ففي بيع السلم معجل رأس المال مؤجل المسلم فيه و من الجائز في عقد السلم أن يزداد في المسلم فيه كقابل تأجيله، وهذه فتوى الإمام ابن باز كما في مجلة البحوث الإسلامية (٥٢/ع٧).

واستدلوا كما أنه يجوز تأخير الثمن، فكذلك يجوز الزيادة مقابل هذا التأخير، فإذا جاء النساء جاز الفضل باطراد.

واستدلوا بجواز بيع السلعة بثمن حال و يزيد في سعر يومها الذي تباع به في السوق فإذا أجل هذا الثمن المزيد فيه بأن جعله ابتداء ثمن مؤجلا للسلعة كان أولى بالجواز.

واستدلوا بحاجة الناس إلى هذا البيع كحاجتهم إلى بيع السلم.

قال ابن باز رَحِمَهُ اللهُ كما في مجلة البحوث الإسلامية (٥٢/٧): وهو جائز بالإجماع وهو مثل البيع إلى أجل في المعنى و الحاجة إليه ماسة كالحاجة إلى المسلم والزيادة في الثمن مثل الزيادة في البيع إلى أجل سببها فيهما تأخير تسليم المبلغ في مسألة السلم وتأخير تسليم الثمن في مسألة البيع إلى أجل. اهـ

ونقل شيخ الإسلام كما في الاختيارات (١٢٢-١٢٣): عن الإمام أحمد

حسني، سئل: إن ربح الرجل في العشرة خمسة أيكره ذلك؟

قال: إن كان أجله إلى سنة أو أقل بقدر الربح فلا بأس.

و قال جعفر بن محمد: بيع النسيئة إذا كان مقاربا فلا بأس.

قال شيخ الإسلام: وهذا يقتضي كراهة الربح الكثير الذي لا يزيد على قدر الأجل لأنه يشبهه بيع المضطر.

واستدلوا باتفاق العلماء على جواز زيادة الثمن المؤجل عن الثمن الحال.

قال الخطابي كما في معالم السنن (٣/ ١٠٥-١٠٦):

حكى عن طاووس أنه قال: لا بأس أن يقول له هذا الثوب نقدا بعشرة وإلى شهر بخمسة عشر فيذهب به إلى أحدهما، وقال الحكم: لا بأس به ما لم يتفرقا، و قال الأوزاعي: لا بأس بذلك ولكن لا يفارقه حتى يباته بأحد المعنين ف قيل له فإن ذهب بالسلعة على ذينك الشرطين؟ فقال: هي بأقل الثمنين إلى أبعد الأجلين... وهذا مما لا يشك في فساده فأما إذا باته على أحد الأمرين في مجلس العقد فهو صحيح لا خلف فيه.

ونقل الاتفاق ابن قدامة في «المغني» (٦/ ٢٦٢)، والشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ

تعالى كما في مجلة البحوث (٧/ ٥٢).

بيان الفرق بين الزيادة في الثمن المؤجل وبين الربا:

الفرق الأول: أن الربا المحرم أحد نوعين:

الأول: ربا الديون وهو الزيادة في مقابل تأجيل دين ثابت في الذمة وهي مسألة إما أن تقضي وإما أن تربى، وهو الذي نزل القرآن بتحريمه في قوله الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] الآيات.

الثاني: ربا الفضل وهو الزيادة في مبادلة الربوي بجنسه وقد تقدمت الأحاديث الدالة على تحريمه الذهب بالذهب والتمر بالتمر والشعير بالشعير والحنطة بالحنطة والملح بالملح يدا بيد ومثلا بمثل، فمن زاد واستزاد فقد أربى الآخر والمعطي فيه سواء؛ متفق عليه.

ويلحق به ربا النسيئة: وهو تأخير أحد العوضين في مبادلة الربوي بجنسه يدل على ذلك حديث عمر في الصحيح وقد تقدم «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ...»، و حديث «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ».

الفرق الثاني: أن الزيادة في بيع التفسيط جاءت تبعا لبيع السلعة، أما الزيادة مقابل تأجيل الدين فجاءت مستقلة.

قال في مجلة الأحكام المادة (٥٤): يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها.

الفرق الثالث: الثمن في بيع التقسيط ثمن واحد بات لا يزداد فيه، ولو تأخر المشتري في أداء الأقساط، أما في الربا فإن الزيادة جاءت أصلاً لقاء الأجل و تزداد كلما زاد الأجل.

الفرق الرابع: التبادل في حالة الربا يتم بين أشياء متجانسة أما في بيع التقسيط فالثمن من جنس و المثل من جنس آخر مختلف.

الفرق الخامس: بيع التقسيط فيه تخير للمشتري بين الشراء نقدا بثلثين أقل وبين الشراء بثلثين مؤجل أكثر منه أما في الربا فلا خيار للمدين.

الفرق السادس: الثمن في بيع التقسيط جاء كله في زيادة مقابل السلعة أما في الربا فإن الزيادة لا مقابل لها.

الفرق السابع: البيع بثلثين مؤجل لا يخرج عن قواعد البيوع من خيار ورد بالعيب واحتمال الربح والخسارة، أما الربا فلا يوجد فيه شيء من هذا (١).

قوله: «وَلَا بِي دَاوُدَ: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْ كَسَهُمَا، أَوْ الرِّبَا»".

حكم أهل العلم على هذه الزيادة بالشذوذ، فقد تفرد بها يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، إذ أنه خالف عدداً من الحفاظ، منهم: يحيى بن سعيد القطان،

(١) «أحكام التقسيط» (٢٢٨-٢٣١) للتركي. وهذا المبحث ملخص من كتابي «الدر المكنون في أحكام الديون».

وإسماعيل بن جعفر، وعبد بن سليمان، ويزيد بن هارون، والداروردي،
ومعاذ بن معاذ، وعبد الوهاب بن عطاء.

قوله: «فله أو كسهما، أو الربا».

أي فله أدنى السعيرين وأقلهما، أو يقع في الربا.
مثلاً: رجل اشترى سيارة، فقال له صاحب المحل: سعرها مائة وخمسين
ألف إلى أجل، وبمائة ألف ريال حال.

فعلل هذا الحديث: ما له إلا أنقص السعيرين، وهو مائة ألف ريال.

وإذا اخذها بالمائة والخمسين ألف ريال، فقد وقع في الربا؛ لأنه زاد.

لكن هذه الرواية كما ترى شاذة، ومنكرة، ومثلها لا يقوم بها الحجة.

والحمد لله رب العالمين.

[النهي عن سلف وبيع، وعن شرطين في بيع، وعن ربح ما لم يضمن، وعن بيع ما ليس عندك]

٨٠٣ - (وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَّا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَّا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(١). رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ).

^(١) الحديث حسن. أخرجه الإمام أبو داود (٣٥٠٤)، والنسائي (٢٨٨ / ٧)، والترمذي (١٢٣٤)، وابن ماجه (٢١٨٨)، وأحمد (٢ / ١٧٤ و ١٧٩ و ٢٠٥) والحاكم (١٧ / ٢) قوله: «سلف وبيع» قال ابن الأثير في «النهاية» (٢ / ٣٩٠): «هو مثل أن يقول: بعك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفاً في متاع، أو على أن تقرضني ألفاً؛ لأنه إنما يقرضه ليحاييه في الثمن، فيدخل في حد الجهالة؛ ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا؛ ولأن في العقد شرطاً لا يصح». قوله: «ولا شرطان في بيع» قال ابن الأثير (٢ / ٤٥٩): «هو كقولك: بعك هذا الثوب نقداً بدينار، ونسيئة بدينارين، وهو كالبيعتين في بيعة». قوله: «ولا ربح ما لم يضمن»: قال ابن الأثير (٢ / ١٨٢): «هو أن يبيعه سلعة قد اشتراها ولم يكن قبضها بربح، فلا يصح البيع، ولا يحل الربح؛ لأنها في ضمان البائع الأول، وليست من ضمان الثاني، فربحها وخسارتها للأول». قوله: «وبيع ما ليس عندك»: قال الخطابي في «المعالم»: «يريد بيع العين دون بيع الصفة، ألا ترى أنه أجاز السلم إلى الآجال، وهو بيع ما ليس عند البائع في الحال؟، وإنما نهى عن بيع ما ليس عند البائع من قبل الغرر، وذلك مثل أن يبيع عبد الآبق، أو جملة الشارد».

وَأَخْرَجَهُ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ»: مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ عَمْرِو الْمَذْكُورِ
بِلَفْظٍ: «نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ»^(١).
وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَهُوَ غَرِيبٌ.

***** الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان عدة بيوع منهي عنها.

أولها: النهي عن سلف وبيع.

الثاني: عن شرطين في بيع.

الثالث: ربح ما لا يضمن.

الرابع: بيع ما ليس عندك.

قوله: «وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ».

ولفظ الحديث عن عبد الله بن أيوب الضرير قال: حدثنا محمد بن سليمان
الذّهلي قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد قال: قدمت مكة، فوجدت بها أبا
حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، فسألت أبا حنيفة. فقلت: ما تقول في
رجل باع بيعاً وشرط شرطاً؟ قال: البيع باطل، والشرط باطل، ثم أتيت ابن
أبي ليلى فسألته؟ فقال: البيع جائز والشرط باطل، ثم أتيت ابن شبرمة،

^(٢) أخرجه الإمام الحاكم في «علوم الحديث» ص (١٢٨)، والطبراني في «الوسط» كما في
«مجمع البحرين» (١٩٧٣) ومحل الشاهد الذي ساقه الحافظ فيه أبو حنيفة، وهو ضعيف في
الحديث.

فسألته. فقال: البيع جائز، والشرط جائز؛ فقلت: يا سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراق اختلفتم علي في مسألة واحدة! فأتيت أبا حنيفة، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا. حدثني عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع وشرط الخ.

الحديث حسن؛ لأنه من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، والخلاف في هذه السلسلة مشهور بين أهل العلم.

إلا أن الصحيح من أقوال أهل العلم أنها سلسلة حسنة. وهي مثل سلسلة بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده معاوية بن حيدة رضي الله عنه.

ولضعف فيها أن يكون في الإسناد من دونها، فإذا ثبت الإسناد إليها، فالحديث حسن ثابت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قوله: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ».

بيان معنى هذا:

اختلف أهل العلم في مثل هذا المعنى:
فقال الإمام الخطابي رحمه الله في معالي السنن (٣ / ١٤١):
وذلك مثل أن يقول له أبيعك هذا العبد بخمسين ديناراً على أن تسلفني ألف درهم في متاع أبيعته منك إلى أجل.

أويقول أبيعك بكذا على أن تقرضي ألف درهم، ويكون معنى السلف القرض؛ وذلك فاسد لأنه إنما يقرضه على أن يجابهه. في الثمن، فيدخل الثمن في حد الجهالة؛ ولأن كل قرض جرّ منفعة فهو ربا. اهـ

قوله: «وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ».

قال الإمام الشوكاني رحمه الله (اللبّ في النبل (٥/٣١٣):

قَوْلُهُ: «وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ»:

قَالَ الْبَغَوِيُّ: هُوَ أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ نَقْدًا أَوْ بِأَلْفَيْنِ نَسِيئَةً فَهَذَا بَيْعٌ تَضَمَّنَ شَرْطَيْنِ يَخْتَلِفُ الْمُقْصُودُ فِيهِ بِاخْتِلَافِهِمَا. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ شَرْطَيْنِ وَشُرُوطٍ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مَرْوِيٌّ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ ثَوْبِي بِكَذَا وَعَلَيَّ قِصَارَتُهُ وَخِيَاطَتُهُ فَهَذَا فَاسِدٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ أَخَذَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالَ: إِنْ شَرَطَ فِي الْبَيْعِ شَرْطًا وَاحِدًا صَحَّ وَإِنْ شَرَطَ شَرْطَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَصَحَّ فَيَصَحُّ مَثَلًا أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ ثَوْبِي عَلَى أَنْ أُخِيْطَهُ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ يَقُولَ: عَلَى أَنْ أَقْصِرَهُ وَأُخِيْطَهُ.

وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالشَّرْطَيْنِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ مَا فِيهِ شَرْطَانِ. اهـ

والإمام أحمد رحمه الله ذهب إلى جواز الشرط، كما ذكره الإمام الترمذي رحمه الله في سننه.

قال الإمام الترمذي رحمه الله (اللعن الله فلاحه سنن) (٥٢٧/٣):

قَالَ الْأَخْصَدُ: إِذَا قَالَ: أبيعك هذا الثوبَ وَعَلَيَّ خِيَاطَتُهُ وَقَصَارَتُهُ فَهَذَا مِنْ نَحْوِ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ، وَإِذَا قَالَ: أبيعُكَ وَعَلَيَّ خِيَاطَتُهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ. أَوْ قَالَ: أبيعُكَ وَعَلَيَّ قَصَارَتُهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ وَاحِدٌ قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ.

قوله: «وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ».

وهو بيع شيء مغصوب لم يضمنه، ولم يملكه.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله (اللب في النبل) (٢١٣/٥):

قوله: (وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ) يَعْنِي: لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ رِبْحَ سِلْعَةٍ لَمْ يُضْمَنْهَا.

مثل: أَنْ يَشْتَرِيَ مَتَاعًا وَيَبِيعَهُ إِلَى آخَرٍ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنَ الْبَائِعِ فَهَذَا الْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَرِبْحُهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُبِيعَ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي مِنْهُ لِعَدَمِ الْقَبْضِ. اهـ

قوله: «وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

وهذا أيضًا قد جاء فليح سنن الإمام أبي داود رحمه الله:

من حديث حَكِيم بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيُرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي أَقَابَتُهُ لَهُ مِنَ السُّوقِ؟ فَقَالَ: «لَا تَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» ^(١).

فلا يجوز للإنسان أن يبيع متاعًا لم يملكه.

كما هو الحال: أن كثيراً من الناس يتراسل مع غيره، ويقول له: تريد سلعة كذا، وكذا، فيقول له: نعم.

فبيعها منه بسعر قبل أن يملكها، فهذا حرام، لا يجوز فعله.

لأنه باع ما ليس عنده، وباع ما لم يملك.

ويستثنى هنا بيع السلم بشروطه المعلومة.

الأول: أن يكون البيع معلومًا بوصفه.

الثاني: أن يدفع المال كاملاً في مجلس العقد.

الثالث: أن يكون أجل التسليم معلومًا.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٥٠٣)، والإمام الترمذي في سننه (١٢٣٢)، والإمام النسائي في سننه (٤٦١٣)، والإمام ابن ماجه في سننه (٢١٨٧)، وهو في الإرواء برقم (١٢٩٢)، وقال فيه الإمام الألباني رحمه الله: وإسناده صحيح، وصححه ابن حزم. وقد استوعبت ألفاظه في كتابي " أحاديث البيوع وآثاره ".

الرابع: أن يكون مقدورًا على تسليمه في الموعد المتفق عليه بينهما.

قوله: «وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ».

أي في سننه، وتصحيح الإمام الترمذي رحمه الله في الباب، ولكن لا يعتمد عليه لذاته.

قوله: «وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ».

أي في صحيحه، وقد قيل في صحيحه أنه صحيح تجوزًا.

قوله: «وَالْحَاكِمُ».

أي في مستدركه.

قوله: «وَأَخْرَجَهُ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ»».

وهو كتاب آخر للحاكم رحمه الله، يتكلم عن المصطلح، وفيه أحاديث موصولة بأسانيدھا.

قوله: «مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ».

هو النعمان بن ثابت رحمه الله تعالى، صاحب المذهب المشهور، وهو ضعيف في الحديث.

وفلج الإسناد إلي أبي حنيفة: عبد الله بن أيوب القربي متروك.

فهي رواية مطرحة.

قوله: «عَنْ عَمْرِو المَذْكُورِ بَلَفَظَ: «نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ»، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَهُوَ غَرِيبٌ».

وهو حديث منكر، يخالف عدة أحاديث في الباب، منها حديث جابر رضي الله عنه: «فَبِعْتُهُ بِوَقِيَّةٍ، وَاسْتَشْنَيْتُ عَلَيْهِ خُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي»، وقد اختلف أهل العلم، فمنهم من ذهب إلى بطلان البيع والشرط، ومنهم من ذهب إلى صحة البيع وفساد الشرط .

قال ابن عبد البر في الاستذكار (٧/ ٣٥٦):

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ الْفَاسِدَ فِي الْبَيْعِ لَا يُفْسِدُ الْبَيْعَ وَلَكِنَّهُ يَسْقُطُ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ وَيَصِحُّ الْبَيْعُ...

وَمَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَرَى أَنَّ الشَّرْطَ الْفَاسِدَ يُفْسِدُ الْبَيْعَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بَيْعٌ وَلَا شَرْطٌ أَصْلًا وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ الشَّرْطَ لَا يَضُرُّ الْبَيْعَ كَائِنًا مَا كَانَ. اهـ

[النهي عن بيع العربان]

٨٠٤ - (وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعِ الْعُرَبَانِ»^(١)). رَوَاهُ مَالِكٌ، قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، بِهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان حكم بيع العربان.

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ١٣٩):

بيع العربان وفيه لغتان عربان وأربان ويقال يضل عربون وأربون.

وقد اختلف الناس في جواز هذا البيع فأبطله مالك والشافعي للخبر ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر ويدخل ذلك في أكل المال بالباطل وأبطله أصحاب الرأي.

^(١) **ضعيف وفيه انقطاع.** رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٦٠٩ / ١) عن الثقة عنده، عن عمرو به. ورواه أبو داود وابن ماجه من طريق مالك قال: بلغني عن عمرو بن شعيب، به. **قلت:** وسبب ضعفه جهالة الوسطة بين مالك وعمرو بن شعيب. **وقيل:** أن الساقط هو ابن لهيعة. والعربان ويقال: عربون وعربون قال ابن الأثير في «النهاية»: قيل: «سمي بذلك؛ لأن فيه إعراباً لعقد البيع، أي: إصلاحاً وإزالة فساد، لئلا يملكه غيره باشرائه». وقد فسر الإمام مالك في «الموطأ» فقال: «وذلك فيما نرى -والله أعلم- أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة، أو يتكاري الدابة، ثم يقول للذي اشترى منه أو تكارى منه: أعطيك ديناراً أو درهماً أو أكثر من ذلك أو أقل على أني إن أخذت السلعة أو ركبت ما تكاريت منك فالذي أعطيتك هو من ثمن السلعة أو من كراء الدابة، وإن تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك، فهو لك باطل بغير شيء».

وقد روي عن ابن عمر أنه أجاز هذا البيع ويروي ذلك أيضاً عن عمر.
ومال أحمد بن حنبل إلى القول بإجازته وقال أي شيء أقدر أن أقول وهذا
عمر رضي الله عنه، يعني أنه أجازته وضعف الحديث فيه لأنه منقطع وكأن
رواية مالك فيه عن بلاغ. اهـ

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعِ الْعَرَبَانِ».

أي حرم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بيع العربان.
وصورتل: أن يقول له: أعطني سلعتك: وهذا دينار؛ فإن اشتريتها كان
الدينار من الثمن، وإن لم أشتريها فالدينار لك.
وهذا البيع يحرمه جماهير أهل العلم.
وروي عن أحمد رحمه الله وغيره من أهل العلم تجويزه.
والصحيح في هذه المسألة أن بيع العربون حرام، سواء في ذلك صح
الحديث أم لم يصح.

لقول الله عز وجل: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى
الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.

وأخرج الإمام أحمد فلاح ميسند:

من حديث أبي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: كُنْتُ آخِذَا بِزِمَامِ نَاقَةٍ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، أَذُودُ عَنْهُ النَّاسَ، ...

فَقَالَ: «اسْمَعُوا مِنِّي تَعِيشُوا، أَلَا لَا تَظْلِمُوا، أَلَا لَا تَظْلِمُوا،
إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ...»^(١).

و فصل بعض أهل العلم بقول: إن تضرر البائع، فيضمن المشتري ما
لحقه من الضرر، وأما إذا لم يتضرر فلا يجوز له الأخذ، والله أعلم.
قوله: «رواه مالك»: أي في الموطأ، وأخرجه أبو داود، وزاد فيه: قال
مالك: وذلك فيما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو يتكاري الدابة
ثم يقول أعطيتك ديناراً على أني إن تركت السلعة أو الكراء فما أعطيتك
لك. اهـ

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٦٩٥)، وهو في الإرواء برقم (١٤٥٩)، وقال: صحيح، وقد
ورد عن جماعة من الصحابة منهم عم أبي حرة الرقاشي، وأبو حميد الساعدي، وعمر بن يثري،
وعبد الله بن عباس، رضي الله عنهم.

**[النهي عن بيع المناع حنك يحوزه النجار إلى
رحالهم]**

٨٠٥ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «ابْتَعْتُ زَيْتًا فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ لَقِينِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْتَفَتُ، فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاغُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان حكم بيع المناع حنك يحوزه النجار إلى رحالهم ويتملكونه.

والحديث ثابت وقد تقدم فلا مسلم: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: «مَنْ ابْتَاغَ»^(٢).

(١) حسن. أخرجه الإمام أحمد (٥ / ١٩١)، وأبو داود (٣٤٩٩)، وابن حبان (١١٢٠ موارد)،

والحاكم (٢ / ٤٠)، وقال الإمام الألباني رحمه الله فيه: حسن لغيره.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٢٨).

وفلج مرسلم: من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: «قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا ابْتَاعُوا الطَّعَامَ جَزَافًا، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبْعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، وَذَلِكَ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رَحَالِهِمْ»^(١).
قال ابن شهاب: "وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جَزَافًا، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ".

وقد وقع في هذه المسألة خلاف:

مع أن الصحيح أنه متى تملك السلعة جاز بيعها؛ إذا رفع الغرر، وتختلف السلع.

فالعقار: تخليته التسليم له.

والنقود: وضعها في يد البائع، أو في يد المشتري يعتبر تسليم.

وأما ما كان من الأطعمة: من موزون، أو مكيل، يدخله الغرر.

فهنا لا بد أن يحوله إلى رحله، بحيث يرتفع منه الغرر.

قوله: «ابْتَعْتُ زَيْتًا فِي السُّوقِ».

أي زيتاً مما يتقوته الناس، سواء كان ذلك زيت سمسم، أو الزيوت التي تخرج من الأنعام.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٢٧).

وفي هذا الزمان: كزيت الزيتون، وزيت حبة السوداء، وزيت الخردل،
وزيت السعتر، وغيرها من أنواع الزيوت وهي كثيرة جدًا.
وقد اشتهر بعض أهل العلم بالزيات كأبي صالح السمان، ويقال:
الزيات، وكذلك الإمام محمد بن سيرين فقد كان تاجرًا في الزيت.

قوله: «فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ».

أي تملكته.

قوله: «لَقِينِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رَبِّحًا حَسَنًا».

وما زال في السوق قبل أن يأخذه إلى رحله.

قوله: «فَارَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ».

إذ أن هذا قد يكون من صفة الرضا، يضرب بيده على يده، كالإيجاب
والقبول.

قوله: «فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي».

أي لينهاه عن ذلك.

قوله: «فَالْتَفَتُ، فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ».

وكان من الراسخين في العلم رضي الله عنه، ومن كتاب وحي رسول الله

قوله: «فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتِغَتْهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ».

وقد تقدم الكلام على هذه المسألة، وأن كل شيء بحسبه.

بيان كيف تكون الحيازة:

وحيازة كل شيء بحسبه.

فالأطعمه: سواء كانت موزونة، أو مكيلة، فحيازتها بنقلها إلى الرحل؛

حتى يزول عنها الغرر والجهالة، لأنها مما يدخلها الغرر والجهالة.

والعقارات من البيوت، والأراضي: حيازتها بالتخلية بينها وبين المشتري

لها، وتسليمها إلى المشتري، وأخذ عقود وأوراق ملكيتها الدالة عليها.

والسيارات: حيازتها بتسليمها إلى المشتري، ودفع مفاتيحها، وأوراق

ملكيتها.

والملابس وغيرها من الكماليات: حيازتها بتسليمها إلى المشتري.

وهكذا كل سلعة حيازتها بما يناسبها، وليس كل شيء يباع يستطيع أن

ينقله المشتري إلى رحله.

قوله: «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ

تُبْتَاعُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

بمعنى: أن يقع منهم التملك لها تمامًا، والله أعلم.

[جواز قضاء الدين من غير جنسه]

٨٠٦ - (وَعَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَبِيعُ بِالْبُقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالْدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ، وَأَبِيعُ بِالْدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ، أَخْذُ هَذَا مِنْ هَذِهِ وَأُعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ»^(١). رَوَاهُ الْخُمُسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان جواز قضاء الدين بغير جنسه.

فمثلاً: لو سلفت مالاً بالسعودي، فتقضيه باليميني، أو استلفت بالذهب

فتقضيه بالفضة.

فهذا كله مشروع، إذ أن هذا ليس بباب صرف.

^(١) ضعيف مرفوعاً. رواه أحمد (٣٣ / ٢) و ٨٣ - ٨٤ و ١٣٩)، وأبو داود (٣٣٥٤ و ٣٣٥٥)، والنسائي (٨١ / ٧ - ٨٣)، والترمذي (١٢٤٢)، وابن ماجه (٢٢٦٢)، والحاكم (٢ / ٤٤)، من طريق سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، به. قلت: وعُلِّته سماك بن حرب، فهو كما قال الحافظ في «التقريب»: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما يلحق. ولذلك قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً، إلا من حديث سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر. وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر موقوفاً». وقال الحافظ في «التلخيص» (٣ / ٢٦): «روى البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: سئل شعبة عن حديث سماك هذا؟ فقال شعبة: سمعت أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، ولم يرفعه، وحدثنا قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر، ولم يرفعه. وحدثنا يحيى بن أبي إسحاق، عن سالم، عن ابن عمر، ولم يرفعه. ورفعنا لنا سماك، وأنا أفرقه» اهـ، أي أخاف من هذا الرفع.

ولكن يحرم هذا البيع في حالة الاشتراط، أو كان قد استقر في ذمته ذهباً،
فيشترط أن يوفيه فضة.

فلا يجوز له هذا الاشتراط.

ولا يشترط بسعر يومه، فلو رضي بأقل من سعر يومه، جاز، لأنه ماله،
وله أن يتصرف فيه بما يشاء.

قوله: «وَعَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!».

هذا من باب النداء الجائز، وهو لحي حاضر قادر، حتى غير النبي صلى
الله عليه وعلى آله وسلم، من أجل أن يلتفت ويسمعه.

قوله: «إِنِّي أَبِيعُ بِالْبَقِيعِ».

لعل السوق كان في هذا الموضع في زمن النبي صلى الله عليه وعلى آله
وسلم.

والبقيع: منطقة عن يسار المسجد، وأنت متجهة إلى جهة القبلة.
وفيها مقبرة البقيع.

قوله: «فَأَبِيعُ بِالذَّنَائِرِ».

أي بالذهب.

قوله: «وَأَخَذُ الدَّرَاهِمَ».

أي في حال القضاء.

قوله: «وَأَبِيعُ بِالذَّارِهِم».

أي بالفضة.

قوله: «وَأَخْذُ الدَّانِيَرِ».

أي في حال القضاء.

قوله: «أَخْذُ هَذَا مِنْ هَذِهِ وَأُعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذَا؟».

أي ما معه قضي به، وما أعطي أخذه.

قوله: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا».

والصحيح: جواز الأخذ بسعر يومها، وبأقل من سعر يومها، لكن

بالتراضي وبسعر يومها، عند المحاققة.

قوله: «مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ».

أي من الشروط فيلتزم بها والمؤمنون عند شروطهم لكن بغير الصرف.

وإن جاء موعد للقضاء وأحب أن يقضي سعوديًّا، أو يمنيًّا، للمشتري

ذلك.

وإن شدد عليك البائع، وقال لك: بسعر اليوم.

والله أعلم

[بيان النهي عن بيع النجش]

٨٠٧ - (وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ النَّجْشِ»^(١)).
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان النهي عن بيع النجش لما فيه من الأذى الذي يلحق المسلم.

قال النووي شرح مسلم (١٥٩ / ١٠): وَأَمَّا النَّجْشُ فَبُنُونٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ جِيمٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ لَا لِرَغْبَةٍ فِيهَا بَلْ لِيُخْدَعَ غَيْرُهُ وَيَغَرَّهُ لِيَزِيدَ وَيَشْتَرِيَهَا وَهَذَا حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَالْإِثْمُ مُحْتَضَرٌ بِالنَّاجِشِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ فَإِنْ وَاطَّأَهُ عَلَى ذَلِكَ أَثِمَا جَمِيعًا وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَائِعِ مُوَاطَّأَةً وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ قَصَرَ فِي الْإِغْتِرَارِ وَعَنْ مَالِكٍ رَوَايَةٌ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ وَجَعَلَ النَّهْيُ عَنْهُ مُقْتَضِيًا لِلْفُسَادِ وَأَصْلُ النَّجْشِ الْإِسْتِثَارَةُ وَمِنْهُ نَجَشْتُ الصَّيْدَ أَنْجَشْتُهُ بِضَمِّ الْجِيمِ نَجْشًا إِذَا اسْتَثَرْتَهُ سُمِّيَ النَّاجِشُ فِي السَّلْعَةِ نَاجِشًا لِأَنَّهُ يُثِيرُ الرِّغْبَةَ فِيهَا وَيَرْفَعُ ثَمَنَهَا وَقَالَ بَن قُتَيْبَةَ أَصْلُ النَّجْشِ الْخُتْلُ وَهُوَ الْخِدَاعُ وَمِنْهُ قِيلَ

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢١٤٢)، والإمام مسلم (١٥١٦). والنجش: الزيادة في ثمن السلعة

ممن لا يريد شرائها؛ ليغزو بذلك غيره.

لِلصَّائِدِ نَاجِشٌ لِأَنَّهُ يَخْتَلُ الصَّيْدَ وَيَخْتَالُ لَهُ وَكُلٌّ مِنْ اسْتِثَارِ شَيْءٍ فَهُوَ نَاجِشٌ
وَقَالَ الْمُروِّيُّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّجْشُ الْمُدْحُ وَالْإِطْرَاءُ وَعَلَى هَذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ
لَا يَمْدَحُ أَحَدُكُمْ السَّلْعَةَ وَيَزِيدُ فِي ثَمَنِهَا بِلَا رَغْبَةٍ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ. اهـ
قوله: «وَعَنَّهُ».

أي عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قوله: «نَهَى - صلى الله عليه وسلم-».

أي حرم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومنع ذلك.

قوله: «عَنِ النَّجْشِ».

وفلج الصليين:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا
يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنْائِهَا»^(١).

والنجش: هو الزيادة في ثمن السلعة بغير نية الشراء، وإنما ليغر غيره ممن

يريد أن يشتري.

وقيل: النجش: هو أن يبيع الرجل على بيع أخيه، على غير نية الشراء.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٤٠)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥١٥).

فهذا حرام على الجهتين:

الأول: أنه باع على بيع أخيه.

وفلح الصليين:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد، ولا تتاجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه...».

الثاني: أن فيه حيلة وغرراً، عند جماهير أهل العلم حيث رفع السعر وهو

لا يريد الشراء.

إلا أن بعضهم جوزوه في حالة، ما إذا كان المشتري يريد أن يغبن البائع، فإذا علم أن المشتري يريد أن يغبن البائع حتى يرفع الضرر عنه، فلا بأس أن يدخل رجل في الشراء حتى ترفع السلعة.

والصحيح أنه لو نصحه لكان أحسن، وأفضل، ويقول له: لا خلافة، ولا

خديعة.

فالنهي عن بيع الرجل على بيع أخيه، قد يكون للنجش الحاصل وهو الزيادة في ثمن السلعة، وقد يكون لمراعات حق الآخرين، من عدم البيع على بيع المسلم، وقد يكون للأمرين معاً، والله الموفق.

[النهي عن بيع المحاقلة، والمزابنة، والمخابرة، وعن الثنيا المجهولة]

٨٠٨ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمَزَابِنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ الثُّنْيَا، إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ» ^(١) - رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان المعاملات التي نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

الأول: النهي عن المحاقلة.

الثانية: النهي عن المزابنة.

الثالث: النهي عن المخابرة.

الرابعة: النهي عن الثنيا غير المعلومة.

قوله: «نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ».

المحاقلة: مأخوذة من الحقل، وهي المزرعة والبستان.

^(١) أخرجه الإمام رواه أبو داود (٣٤٠٥)، ولم يذكر المخابرة، والنسائي (٣٧ / ٧ - ٣٨)، والترمذي (١٢٩٠)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وأخرجه أحمد ولم يذكر: «إلا أن تعلم»، وأخرج الحديث البخاري ومسلم، ولم يذكر البخاري الثنيا، وذكرها مسلم بدون التقييد: «إلا أن تعلم». وصحح الحديث الإمام الألباني رحمه الله في صحيح السنن.

وقد اختلف في تفسيرها:

فذهب جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: "إلى أنها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة" ^(١)، أخرجه الشافعي.

ومعلوم أن في هذا البيع غرر وجهالة؛ فإنه لا يدري هل يأتي الزرع بمثل هذا القدر، أم لا.

وذهب أبو عبيد رَحِمَهُ اللهُ: إلى أن المحقلة هي بيع الطعام في سنبله، كما في غريب الحديث.

بحيث يشتري التاجر الحب وهو في سنبله، فالله أعلم هل سيسلم حتى يقطف؟ وكم فيه من الحبوب؟
ففيه غرر وجهالة.

^(١) قال الإمام الألباني رحمه الله في الإرواء (١٣٥٤): أخرجه الشافعي (١٢٧٤) : أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة ، والمحاقلة ، والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة ، والمزابنة أن يبيع الثمر في رءوس النخل بمائة فرق، والمخابرة كراء الأرض بالثلث والربع ". ومن طريق الشافعي رواه الطحاوي (٢١٤/٢) والبيهقي (٣٠٧/٥). قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين لولا أن ابن جريج قد عنعن، لكن قد روى ابن أبي خيثمة بإسناده الصحيح عن ابن جريج قال: " إذا قلت: قال عطاء ، فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل: سمعت " قلت: وهذه فائدة عزيزة فاحفظها فإنني كنت في غفلة منها زمنا طويلا ، ثم تنبّهت لها ، فالحمد لله على توفيقه.

وفسر الإمام مالك رحمه الله المحاقلة: بأنها بيع الأرض ببعض ما ينبت فيها، وهذه تسمى المزارعة.

والنهي عنها؛ لما فيها من الغرر، ومن الجهالة.
والنهي هنا للتحريم؛ لأنه هو الأصل في النهي، ولا صارف.

وفلج مسلم:

من طريق عبد الله بن السائب، قال: سألت عبد الله بن معقل عن المزارعة، فقال: أخبرني ثابت بن الضحاك -رضي الله عنه-: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة»^(١).

نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن المزارعة.
وفي حديث الباب نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن المحاقلة.
وثبت أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم رخص في المزارعة، والمحاقلة.

فيكون الجمع بين الأدلة: أن ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من المزارعة، والمحاقلة، ما كان فيه غرر وجهالة وضرر.
والمرخص فيه ما لم يكن فيه غرر وجهالة.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٩).

فأما بيع الزرع بالزرع، أو المزارعة والمحاقلة على ما يخرج من الأرض، فيقول: لي هذا، ولك هذا، فهذا منهي عنه، لما فيه من الغرر والجهالة. وأما **المزارعة والمحاقلة**: على قسمة ما يخرج منها من الحب، فلا بأس بذلك.

كأن يقول: تزرع الأرض والذي يخرج منها يكون بيننا، لك النصف، ولي النصف، فهذا يجوز فعله، لما سيأتي بيانه إن شاء الله في باب المساقاة. **قوله**: «والمزابنة».

المزابنة: من الزبن، وهو الدفع الشديد. وفسرها ابن عمر رضي الله عنهما: بأنها بيع التمر رطباً بالتمر كيلاً، وبيع العنب بالزبيب كيلاً.

ففلج الصليين: من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة، والمزابنة: بيع الثمر بالتمر كيلاً، وبيع الزبيب بالكرم كيلاً»^(١).

لكم بيع المزابنة: وفي الحديث النهي عن المزابنة.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٧١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٢).

ولكن هل كل بيع مزابنة منتهي عنه؟

ورخص النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من المزابنة، فيما دون خمسة أوسق: «أو خمسة أوسق».

ففلج الصليين:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ؟» قَالَ: نَعَمْ»^(١).

وبيان ذلك: أن الرجل يريد أن يشتري ثمر نخلة، أو نخلتين، ليستمتع بها فيها من الرطب، وهو ما يسمى عند بعضهم بالخريف.

فريد أن يوسع على أبنائه فلا حرج في ذلك.

فالأصل في المزابنة أنها لا تجوز؛ لأنها ربا، ولما فيها من الغرر، وإنما تجوز بشرط، وهو أن تكون في خمسة أوسق، أو فيما دونها.

قوله: «وَالْمَخَابَرَةُ».

بيان حكم بيع المخابرة:

سميت بهذا الاسم: نسبة إلى ما جرى بين النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأهل خيبر.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٩٠)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٤١).

قال النووي رحمه الله تعالى (١٠ / ١٩٣):

وَالْمَخَابَرَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْخَبَرِ وَهُوَ الْأَكَارُ أَيْ الْفَلَاحُ هَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَقِيلَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْخَبَارِ وَهِيَ الْأَرْضُ اللَّيْنَةُ وَقِيلَ مِنَ الْخُبْرَةِ وَهِيَ النَّصِيبُ وَهِيَ بِضَمِّ الْخَاءِ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ هِيَ النَّصِيبُ مِنْ سَمَكٍ أَوْ لَحْمٍ يُقَالُ تَخَبَّرُوا خُبْرَةً إِذَا اشْتَرَوْا شَاةً فَذَبَحُوهَا وَاقْتَسَمُوا لَحْمَهَا وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ مَاخُودَةٌ مِنْ خَيْبَرَ لِأَنَّ أَوَّلَ هَذِهِ الْمُعَامَلَةِ كَانَ فِيهَا. اهـ

فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين فتح الله عز وجل عليه خيبر خير أهل خيبر بين العمل في المزارع، ويكون لهم شطر ما يخرج منها.

ففلح الصليين:

من حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجَلَى الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ، أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ الْيَهُودَ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ لَمَّا ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلْيَهُودِ وَلِلرُّسُولِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَسَأَلَ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتْرُكَهُمْ عَلَى أَنْ يَكْفُوا الْعَمَلَ وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَقَرْتُكُمْ عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»، فَأَقْرَبُوا حَتَّى أَجَلَهُمْ عُمَرُ فِي إِمَارَتِهِ إِلَى تَيْمَاءَ، وَأَرِيحَا^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣١٥٢) ومسلم (١٥٥١).

ولفظ مرسلم:

من حديث عَنِ ابْنِ عُمَرَ -رضي الله عنهما-، قَالَ: «أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ».

فلا حرج إن كان الخارج من الأرض معلومًا.

وأما إذا كان الخارج غير معلوم، فهو منهي عنه للغرر، وللجهالة.

قوله: «وَعَنِ الثُّنْيَا».

بيان حكم بيع الثنيا:

تقدم بيان الثنيا، وأنها إن كانت معلومة فإنها تصح اتفاقًا بين أهل العلم.

وتحرم في الشيء المجهول، الذي قد يؤدي إلى الغرر والجهالة.

وقد يؤدي إلى الشقاق بين الناس والتخاصم.

مثل أن يقول: بعتك هذه المزرعة إلا النخلة المعلومة، ويحددها له.

فهذا البيع جائز؛ لأنه لا غرر فيه، ولا جهالة.

أما أن يقول: بعتك هذه المزرعة إلا نخلة، ولا يحددها، أو بعتك هذه

العمارة إلا غرفة ولا يحددها، فهذا البيع لا يصح، ولا يجوز؛ لما فيه من الغرر

والجهالة، وربما تسبب ذلك إلى النزاع والتخاصم بين المتبايعين.

قوله: «إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ».

فإذا علمت زال الغرر والجهالة، وإذا لم تعلم بقي الغرر والجهالة.

وقد يكون سببا للاختلاف بين البائع والمشتري.

هل يصح أن يقول بعثك هذه المزرعة إلا نصفها، أو إلا ثلثها؟

وذهب بعض أهل العلم إلى أن ذلك لا يصح، فلا بد أن تكون الثنيا أقل

من الثلث.

والصحيح من أقوال أهل العلم أنه لو وقع البيع مع الثنيا، سواء كانت

النصف، أو الثلثين، أو أكثر، أو أقل واتفق البائع مع المشتري على ذلك أن

البيع قد تم، وصح، والله أعلم.

[النهي عن بيع المخاضرة، والملامسة، والمنابذة]

٨٠٩ - (وَعَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمَخَاضَرَةِ، وَالْمَلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ»^(١)).
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان بعض المنهيات في البيوع.
ومنها:

الأول: النهي عن المحاقلة، وقد تقدم.

الثاني: النهي عن المخاضرة.

الثالث: النهي عن الملامسة.

الرابع: النهي عن المنابذة.

الخامس: النهي عن المزابنة، وقد تقدم.

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عَنِ الْمُحَاقَلَةِ».

تقدم بيان المحاقلة، والله الحمد.

قوله: «وَالْمَخَاضَرَةُ».

أي نهى عن بيع المخاضرة.

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢٢٠٧) المُخَاضَرَةُ: أي بيع الثمار والحبوب قبل أن يَبْدُو صلاحها.

والمخاضرة: بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه.

وقد فاجى الصليين:

من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ»^(١).

وفاجى لفظ الإمام مسلم رحمه الله فاجى صلي:

«لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ»، قَالَ: " يَبْدُوَ صَلَاحُهُ: حُمْرَتُهُ وَصُفْرَتُهُ ".

والعلة في هذا النهي حتى لا تلحقه الآفة فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا تُزْهِي؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ» أخرجہ متفق عليه.

وهل يشترط فاجى بدو الصلاح أن تكون ثمار المزروعات كلها صالح؟

لا يشترط ذلك، فإذا ظهر الصلاح في بعض ثمارها، فإنه علامة على الصلاح.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٨٣)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٩).

وقال بعض أهل العلم: ما صح أن يؤكل فقد حصل فيه الصلاح، فلا حرج في بيعه.

والسبب فلاي ذلك: أن الجائحة قد تنزل بعد الشراء، فيلحق المشتري الضرر.

أو أنه قد يستثني بقاء المزرعة حتى تصلح فكأنه اشترى واستأجر في عقد واحد، وهذا لا يصح.

لما تقدم أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «نهى عن بيع وشرط»، مع أن الحديث لا يصح.

قال الإمام الألباني رحمه الله فلاي الضعيف برقم (٢٩١):
ضعيف جدًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فلاي "الفتاوى" (١٨ / ٦٣): حديث باطل
ليس في شيء من كتب المسلمين، وإنما يروى في حكاية منقطعة. اهـ

وقال فيها أيضا (٢٩ / ١٣٢)، وفلاي (٣ / ٣٢٦): يروى في حكاية عن
أبي حنيفة، وابن أبي سلمة، وشريك، ذكره جماعة من المصنفين في الفقه، ولا
يوجد في شيء من دواوين الحديث، وقد أنكره أحمد وغيره من العلماء،
ذكروا أنه لا يعرف، وأن الأحاديث الصحيحة تعارضه.

وأجمع العلماء المعروفون من غير خلاف أعلمه أن اشتراط صفة في المبيع ونحوه كاشتراط كون العبد كاتباً أو صانعاً، أو اشتراط طول الثوب أو قدر الأرض ونحو ذلك، شرط صحيح. اهـ

قلت: وقد أشكل هذا على بعض الطلبة في المدينة المنورة فذكر ما أخرجه الحاكم في "علوم الحديث" (ص ١٢٨) بأسانيد له عن عبد الله بن أيوب بن زاذان الضرير قال: حدثنا محمد بن سليمان الذهلي قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد قال: قدمت مكة، فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة فسألت أبا حنيفة فقلت: ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً؟ قال: "البيع باطل والشرط باطل".

ثم أتيت ابن أبي ليلى، فسألته؟ فقال: البيع جائز، والشرط جائز. فقلت: يا سبحان الله ثلاثة من فقهاء العراق اختلفتم علي في مسألة واحدة.

فأُتيت أبا حنيفة فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط"، البيع باطل والشرط باطل.

ثم أتيت ابن أبي ليلى، فأخبرتني، فقال: ما أدري ما قال، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أشتري بريرة فأعتقها». البيع جائز، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن شبرمة، فأخبرتني، فقال: ما أدري ما قال، حدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر -رضي الله عنهما- قال: «بعت من النبي صلى الله عليه وسلم ناقة، وشرط لي حملها إلى المدينة». البيع جائز والشرط جائز.

أقول: ولا إشكال في هذا، لأن السند مداره على ابن زاذان، وهو شديد الضعف، لقول الدارقطني فيه: متروك. وشيخه الذهلي، لم أعرفه.

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١ / ٢٦٤ / ٤٥٢١).

ثم لو صح السند بذلك إلى أبي حنيفة، لم يصح حديثه، لما هو معروف من حال أبي حنيفة رحمه الله في الحديث، كما سبق بيانه (ص ٥٣٦، ٦٢٥) ولذلك استغرب حديثه هذا الحافظ ابن حجر في "بلوغ المرام" (٣ / ٢٠ - بشرحه سبل السلام).

وعزاه للطبراني أيضا في " الأوسط "، واستغربه النووي أيضا، وحق لهم ذلك، فالحديث محفوظ من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شرطين في بيع...». أخرجه أصحاب السنن، والطحاوي، وغيرهم، وهو مخرج في " الإرواء " (١٣٠٥).

فهذا هو أصل الحديث، وهم أبو حنيفة رحمه الله في روايته إن كان محفوظا عنه، والله أعلم. **هـ**
وذهب بعض أهل العلم: إلى أنه إن استأجر المزرعة له ذلك، لكن العمل بظاهر الحديث أولى.
قوله: «والمَلَامَسَةُ».

أبى نهى عن بيع الملامسة: من اللمس، وهو أن يأتي بثوب مطوي، أو في ظلمة، ويقول: بعتك هذا الثوب بمجرد أن تلمسه.
وهذا فيه غرر وجهالة، لأن المشتري لا يعرف الثوب، ولا يعرف وصفه، ولا نوعه، والإسلام جاء برفع الغرر والجهالة والضرر.
والنهي للتحريم كما هو في سائر البيوع السابقة، فهي بيع محرمة لما فيه من الضرر، ولما فيه من الغرر والجهالة.

قوله: «وَالْمُنَابَذَةُ».

أَلَيْسَ وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ: هو أن ينبذ البائع إلى المشتري السلعة، أو الثوب، أو البضاعة، ويقع البيع بمجرد المنابذة، فيكون وصول السلعة، أو الثوب، أو البضاعة إلى المشتري بيعاً. بدون أن يقع الإيجاب والقبول، وبدون أن ينظر في السلعة، فهنا قد يقع الضرر، وقد يقع الغرر والجهالة.

وفي حديث الباب النهي عن بيع المنابذة، والنهي للتحريم كما تقدم.

بيان حكم بيع الشيء الغائب:

لأهل العلم في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يصح، وهو قول الإمام الشافعي رحمه الله.

القول الثاني: يصح، ويثبت له الخيار، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

القول الثالث: إن وصفه صح، وإلا فلا يصح، وهذا هو قول الإمام

مالك، والإمام أحمد.

والصحيح أن الشيء الغائب إذا كان مقدوراً على تسليمه، وكان معلوماً

بصفته، فلا حرج أن يتم التبائع فيه، على ما يأتي من صورة السلم، والله

أعلم.

قوله: «وَالْمُزَابَنَةُ».

أي من البيوع المنهي عنها المزابنة، وقد تقدم بيان معانها، والله أعلم.

[النهي عن تلقي الركبان، وعن بيع حاضر لباد]

٨١٠ - (وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ». قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟» قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).

٨١١ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَلَقُّوا الْجُلَبَ، فَمَنْ تُلِقِيَ فَاشْتَرِ مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»^(٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٨١٢ - (وَعَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، «وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تُسَأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنْائِهَا»^(٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. **وَالْمُسْلِمُ:** «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ»^(٤)).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٥٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٢١).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم (١٥١٩) **والجلب:** هو ما يجلب للبيع وسيده: هو مالك المجلوب، وه إذا جاء صاحب المتاع إلى السوق، وعرف السعر، فله الخيار في الاسترداد.

^(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٤٠)، ومسلم في صحيحه (١٥١٥)، واللفظ للبخاري.

^(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥١٥) (٩) إلا أن الذي فيه: «على سوم أخيه» بدل: «على سوم المسلم».

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الأحاديث لبيان النهي عن بيع الحاضر للباد، وعن تلقي الركبان.

قوله: «لَا تَلَقَّوْا الرُّكْبَانَ».

بيان حكم بيع تلقي الركبان:

معنى تلقي الركبان: اختلف أهل العلم في بيان معنى التلقي:

ف قيل: هو التلقي إلى خارج السوق، وهو قول المالكية، وأحمد، وإسحاق، لظاهر الحديث.

الثاني: أي يتلقاه خارج البلد، وهو قول الشافعي رحمه الله.

وقد ذهب جمهور العلماء إلى التحريم.

وذهب أبو حنيفة والأوزاعي إلى جواز التلقي إذا كان لا يضر بالناس.

والصحيح التحريم لظاهر الحديث، لأنه الأصل في النهي، ولا صارف

هنا يثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصرفه من النهي إلى الكراهة.

وفلج مسلم: من حديث جابر رضي الله عنهما - ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ»، غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «يُرْزَقُ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٢٢).

فإن الناس حين تأتي البضاعة من البادية يفرحون بها، وربما وجدوها بأرخص مما لو باعها الحضري.
فإن الحضري قد يقوم باختزانها واحتكارها، أو ربما يبيعها بأعلى من ثمنها.

بيان حكم بيع الحضري لصاحب القرية:

ويدخل في الحكم بيع الحضري لصاحب القرية؛ لأن بعض أهل العلم اشترط البادية، ولا يشترط ذلك.
إذا فالتلقي يكون إلى خارج السوق؛ لأن ذلك يؤدي إلى الضرر.

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ١١١):

في هذا دليل على أن عقد البيع لا يفسد إذا فعل ذلك ولو كان يقع فاسداً
لم يكن فيه منع من أن يرتفق الناس ومن تزق بعضهم من بعضهم.
وقد كره بيع الحاضر للبادي أكثر أهل العلم وكان مجاهد يقول لا بأس
به في هذا الزمان، وإنما كان النهي وقع عنه في زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم.

وكان الحسن البصري يقول لا تبع للبدوي ولا تشتتر له، وذهب بعضهم
إلى أن النهي فيه بمعنى الإرشاد دون الإيجاب والله أعلم. اهـ

قوله: «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ». "قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟» قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا".

قال بعض أهل العلم: هذا الحديث منسوخ، ولا دليل على النسخ.

لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «الدين النصيحة»^(١).
ومن النصيحة أن الرجل إذا غبن وخدع أن ينصح ويبين له.

ففلح البخاري:

من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، قال: «كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ، فَشَتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَهَنَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سُوقُ الطَّعَامِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -وهو الإمام البخاري رحمه الله-: «هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ، يُبَيِّنُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ»^(٢).

قوله: «لَا تَلَقُّوا الْجُلَبَ».

هو بمعنى الحديث الأولى.

والجلب: هو كل ما يُجلب من البادية من السلع، وذكره هنا لكثرة ما يُؤتى بها: من الغنم، والإبل، والبقر، وغير ذلك.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٥٥)، من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٦٦).

قوله: «فَمَنْ تُلَقِّيَ فَاشْتَرِي مِنْهُ».

أي الذي يأتي من البادية بهذه المجلوبات، فاشترى منه جلبيه في حال التلقي.

قوله: «فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

أي أن صاحب السلعة بالخيار، إن شاء أمضى البيع، وإن شاء رده وتراجع.

لأن المال ما زال تحت تصرفه، حتى وإن لم يكن بينهم شرط. فبمجرد أن يحصل الغبن والخديعة، يجوز له أن يرجع في بيعته. ويسمى بخيار الغبن، وسيأتي أنواع الخيار في موطنها إن شاء الله عز وجل.

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

تقدم بيان ذلك.

قوله: «وَلَا تَنَاجَشُوا».

تقدم بيان التناجش: وهو بيع الرجل على بيع أخيه لا لقصد الشراء، وإنما لقصد رفع ثمن السلعة.

قوله: «وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ».

أي ومن المنهيات أن لا يبيع ويشترى على بيع أخيه.

وبينه وبين التناجش عموم وخصوص.

فالتناجش: أن يدخل في البيع لقصد رفع ثمن السلعة، بغير نية الشراء.

والبائع علة بيع أخيه: يكون مريداً للشراء، لكنه منهي عنه؛ لما يؤدي من

الضرر على المشتري الأول، والضغائن.

قوله: «وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ».

فيه النهي عن الخطبة على خطبة الأخ المسلم.

فلا يجوز أن تخطب المرأة المخطوبة من رجل سابق، حتى يُعلم أن أهلها

قد ردوا الخاطب الأول، ولم يقبلوا خطبته.

لأن ذلك فيه تغيير، وفيه انتهاك حرمة المسلم.

قوله: «وَلَا تُسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنْائِهَا».

أي ونهى أن تسأل المرأة طلاق أختها.

بيان حكم طلب المرأة طلاق المرأة الأخت لتنفرد بالزوج:

هذا لا يجوز للمرأة، أن تطالب طلاق أختها؛ لتنفرد بالزوج لوحدها،

تقول: لعل ذلك يكون أبلغ في استمتاعها بزوجها.

ومعنى أختها: أي أختها المسلمة، التي هي ضررتها، وليس المعنى أختها

النسبية؛ لأنه لا يشرع للرجل أن يجمع بين الأختين، يقول الله عز وجل:

{حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ... وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا}.

حكم بيع الحاضر للباد من حيث الصلاح:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة:

فذهب بعض أهل العلم إلى أنه فاسد، ولا يصح، مع الإثم؛ لأنه محرم، كما تقدم بيان ذلك من نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عنه. وذهب بعض أهل العلم إلى أنه فاسد إذا لحقه الضرر، ولم يرضَ بالبيع، أما إذا رضى به فقد ثم البيع، وهذا هو الصحيح.

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ١١١):

في هذا دليل على أن عقد البيع لا يفسد إذا فعل ذلك ولو كان يقع فاسداً لم يكن فيه منع من أن يرتفق الناس ومن تزق بعضهم من بعضهم. **اهـ**

بيان حكم شراء الحاضر للباد:

تقدم أنه لا يجوز بيع الحاضر للباد، رجل جاء من البادية، مع غنم، أو بقر، أو إبل، أو معه حبوب، فلا يجوز أن يكون الوكيل له في البيع من أهل الحاضرة.

فهل يجوز لمن كان من أهل الحاضرة أن يشتري لمن كان من أهل البادية بضاعة يريها البدوي؟

كأن يكون يشتري له بعيراً، أو دقيقاً، وغير ذلك مما يريده، أو يشتري له سيارة.

الجواب: لا يجوز له ذلك؛ لأن البيع والشراء حكمهما واحد.

وحديث: «لا يبيع حاضر لباد»، عام يشمل البيع، والشراء، ولا فرق بينهما.

والبيع يطلق على إنفاذ السلعة، وعلى تملك السلعة.

قوله: "وَلِلسُّلَمِ" :

أي في رواية.

قوله: «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ» .

وهو بمعنى لا يبيع المسلم على بيع أخيه، من السوم، وهو المساومة في انفاذ البيع ونحوه، والله أعلم.

[بيان النهي عن التفريق بين الوالدة وولدها، وبين الأختة]

٨١٣ - (وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ - رضي الله عنه - [قَالَ]: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا، فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالحَاكِمُ، وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَلَهُ شَاهِدٌ ^(٢)).

٨١٤ - (وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رضي الله عنه - قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - أَنْ أَبِيعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُهُمَا، فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فَقَالَ: «أَدْرِكُهُمَا، فَارْتَجِعْهُمَا،

^(١) الحديث حسن. أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٤١٢) (٤١٣)، والترمذي (١٢٨٣)، والحاكم (٢/

٥٥)، من طريق حيي بن عبد الله المَعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي قال: كنا في البحر، وعلينا عبد الله بن قيس الفزاري، و أبو أيوب الأنصاري، فمر بصاحب المقاسم، وقد أقام السبي، فإذا امرأة تبكي. فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: فرقوا بينها وبين ولدها. قال: فأخذ بيد ولدها حتى وضعه في يدها، فانطلق صاحب المقاسم إلى عبد الله بن قيس فأخبره، فأرسل إلى أبي أيوب، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث، وهذه القصة لأحمد دونهم. قلت: والمقال الذي في سنده من أجل حيي بن عبد الله، ولكنه ليس به بأس - إن شاء الله - كما قال ابن معين وغيره، والحديث حسنه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح السنن، وفي المشكاة برقم (٣٣٦١).

^(٢) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عند الدارقطني والحاكم، ولا يصح سنده.

وَلَا تَبْعُهُمَا إِلَّا جَمِيعًا^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَابْنُ الْقَطَّانِ.

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديثين لبيان النهي عن التفريق بين الرقيق إذا كانوا آباء وأمهات وأبنائهما، أو كانوا أخوة وأخوات، ونحو ذلك.

وقد تقدم حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ولفظه: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارَيْنَا، أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَالنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَيٍّ، لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا».

ولو أن المصنف رحمه الله قدم هذين الحديثين معهما، لكان أولى.

حتى يكون الباب واحداً.

^(١) أخرجه الإمام أحمد (٧٦٠)، وابن الجارود (٥٧٥)، والحاكم (١٢٥ / ٢)، والحديث حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، سعيد بن أبي عروبة قال أحمد والبخاري والنسائي وأبو حاتم والدارقطني وغيرهم: لم يسمع من الحكم بن عتيبة شيئاً، وسيأتي الحديث عند المصنف برقم (١٠٤٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن الحكم.

وأخرجه البخاري (٦٢٣) من طريق محمد بن عبيد الله العرزمي، وابن الجارود (٥٧٥) من طريق زيد بن أبي أنيسة، كلاهما عن الحكم بن عتيبة، بهذا الإسناد. ومحمد بن عبيد الله العرزمي متروك، وفي إسناد ابن الجارود سليمان بن عبيد الله الأنصاري الرقي، وهو صدوق يصلح للمتابعات. وانظر رقم (٨٠٠). وانظر "العلل" للدارقطني (٢٧٢/٣-٢٧٥).

وفي الباب عن أبي أيوب رضي الله عنه عند أحمد ٤١٣/٥ والدارمي (٢٤٧٩)، وحسنه الترمذي (١٢٨٣)، وصححه الحاكم (٥٥/٢)، ولفظه "من فرق بين الوالدة وولدها، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة".

وعن أبي موسى عند ابن ماجه (٢٢٥٠)، ولا بأس به في الشواهد. أفاده المحقق.

وحديث أبي أيوب رضي الله عنه فيه النهي عن التفريق بين الإماء والعبيد وأبنائهما.

سواء كان ذلك في البيع، أو الشراء، أو في الهبة والهدية، ونحو ذلك.
وحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مقيد للنهي في حال البيع.
وحديث أبي أيوب رضي الله عنه أعم من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

والنهي للتحريم على الصحيح من أقوال أهل العلم؛ لأنه هو الأصل في النهي، ولا صارف يصرف النهي من التحريم إلى الكراهة.

بيان حكم التفريق بينهما فلاي حال الملك:

ولا يدخل في الوعيد التفريق بينهما بالملك؛ لأن الإرث يؤخذ قهراً بغير اختيار من أحد.

فقد يأخذ أحد الورثة الأم، ويأخذ الوارث الآخر البيت، أو الولد، وقد يأخذ أحد الورثة الأخ، ويأخذ الوارث الثاني الأخ الثاني، وهكذا.

فالإرث شأنه مختلف، لأنه لا بد فيه من التقسيم بين الورثة، وكل واحد من الورثة يأخذ حقه الشرعي الذي شرعه الله عز وجل في كتابه، وفي سنة نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وفي الحديث: بيان ما عليه الإسلام من الرفق، والرحمة، ومراعاة المشاعر.

فإن التفريق بين الأقارب بيع، أو شراء، أو هبة، مؤداه إلى القطيعة ونحو ذلك.

ومفهوم الحديثين: أن من جمع بين حبيين يُرجى أن يجمع الله عز وجل بينه وبين أحبته يوم القيامة.

وفي الحديثين: دليل على وجوب صلة الرحم، فهو لاء وإن كانوا عبيداً إلا أن الإسلام شرع بيعهم سوياً، أو تركهم سوياً، فمن باب أولى صلة الأرحام الأحرار.

بيان حكم التوكيل فلي البيع:

وفي حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه جواز التوكيل في البيع، وسيأتي أحكام الوكالة في بابها إن شاء الله.

بيان حكم الإقالة فلي البيع:

وفي حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه الإقالة في البيع، وأن حديث: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»، ليس على إطلاقه، فإنه لو كان ثمة خيار، فإنه يبقى الخيار.

وهنا الخيار من حيث أنه باعها وفرق بينهما في البيع، ولا يجوز التفريق بينهما، فلهذا يبقى خيار ردهما.

وفيه: أنه لا ينهى عن بيعهما جميعاً، وإنما ينهى عن التفريق.

والحديثان: بمجموعهما يرتقيان إلى الصحة.

قوله في حديث أبي أيوب رضي الله عنه: «وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ».

لأنه من طريق حبي بن عبد الله المعافري، وحبي ضعيف، والراوي عنه عند أحمد ابن لهيعة، ولكنه تابعه ابن وهب الترمذي والحاكم، وله طرق.

[بيان حكم التسعير]

٨١٥ - (وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ: «غَلَا السَّعْرُ بِالْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! غَلَا السَّعْرُ، فَسَعَّرْ لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى -، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ» ^(١). رَوَاهُ الْخُمَسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان حكم التسعير.

وأنه لا ينبغي للمسلم أن يدخل في أسعار المسلمين؛ لأن هذا الأمر لله عز وجل.

ويكون ارتفاع السلعة وانخفاض سعرها متعلق بالعرض والطلب، فما طُلب وتهافت الناس عليه، ربما غلا سعره، وما زهد الناس فيه ربما نقص سعره.

^(١) الحديث صحيح. أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٥٦)، وأبو داود (٣٤٥١)، والترمذي (١٣١٤)، وابن ماجه (٢٢٠٠)، وابن حبان (٤٩١٤) وقال الترمذي: «حسن صحيح». وقال الحافظ في «التلخيص» (٣/ ١٤): «إسناده على شرط مسلم». وهو كما قال، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٠٤)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح السنن.

وعند أبي داود: عن أبي هريرة: أن رجلاً جاء فقال: يا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، سَعَّرُ، فقال: "بل أدعو" ثم جاءه رجلٌ، فقال: يا رسول الله، سَعَّرُ، فقال: "بل الله يَخْفِضُ ويرفع، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مَظْلَمَةٌ".

قال في عون المعبود (٩ / ٢٨٧):

وَقَدْ أُسْتِدِلَّ بِالْحَدِيثِ وَمَا وَرَدَ فِي مَعْنَاهُ عَلَى تَحْرِيمِ التَّسْعِيرِ وَأَنَّهُ مَظْلَمَةٌ. وَوَجْهُهُ أَنَّ النَّاسَ مُسَلِّطُونَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَالتَّسْعِيرُ حَجْرٌ عَلَيْهِمْ، وَالْإِمَامُ مَأْمُورٌ بِرِعَايَةِ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَيْسَ نَظَرُهُ فِي مَصْلَحَةِ الْمُشْتَرِي بِرُخْصِ الثَّمَنِ أَوَّلَى مِنْ نَظَرِهِ فِي مَصْلَحَةِ الْبَائِعِ بِتَوْفِيرِ الثَّمَنِ، وَإِذَا تَقَابَلَ الْأَمْرَانِ وَجَبَ تَمْكِينُ الْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْاجْتِهَادِ لِأَنْفُسِهِمْ وَإِلْزَامُ صَاحِبِ السَّلْعَةِ أَنْ يَبِيعَ بِمَا لَا يَرْضَى بِهِ مُنَافٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ} وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَرُويَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ التَّسْعِيرُ، وَأَحَادِيثُ الْبَابِ تُرَدُّ عَلَيْهِ، كَذَا فِي النَّيْلِ. اهـ

هل هذا عام في جميع المبيعات؟

والحكم عام في جميع المبيعات.

وإن كان قد ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذا الأمر يتعلق بالقوت وما في بابه.

قوله: «غَلَا السَّعْرُ بِالمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

أي ارتفع وزاد عما كان عليه زيادة ملحوظة.

قوله: «فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! غَلَا السَّعْرُ».

فيه: الشكوى على الإمام في رفع ما ينزل بالناس.

قوله: «فَسَعَّرَ لَنَا».

أي حدد لنا سعرًا يلتزمه البائع، والمشتري.

قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ».

أي إن الله عز وجل هو الذي بيده هذا الأمر سبحانه وتعالى، فترفع الأسعار وتخفض كما أراد الله عز وجل كونًا.

وقد أمر الله عز وجل شرعًا بالترفق بالناس.

ففلج البخاري:

من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى»^(١).

قوله: «الْقَابِضُ».

أي هو الذي يُقْتَر على عباده الرزق سبحانه وتعالى.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٠٧٦).

فالله عز يبسط الرزق لمن يشاء من عباده، ويقتدر ويقبض الرزق عمن يشاء من عباده سبحانه وتعالى حسب ما تقتضيه حكمته.

قوله: «الْبَاسِطُ».

هو الذي يبسط لعباده ويوسع لهم في الأرزاق سبحانه وتعالى الكريم.

قوله: «الرَّازِقُ».

الذي يعطي عباده ما يحتاجون إليه.

فإن الرزق هو العطاء.

بيان أن الحديث تضمن خمسة أسماء لحسن عز وجل:

وقد تضمن الحديث خمسة أسماء من أسماء الله عز وجل الحسنى.

الأول: لفظ الجلالة الله.

الثاني: المسعر.

الثالث: القابض.

الرابع: الباسط.

الخامس: الرازق.

وثبت لله عز وجل اسم الرزاق أيضًا، كما في قول الله عز وجل: {إِنَّ اللَّهَ

هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} [الذاريات: ٥٨].

وكل اسم من أسماء الله عز وجل الحسنى يتضمن صفة عليا لله عز وجل، تليق بالله عز وجل من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تعطيل، ولا تكيف.
فأسماء الله عز وجل كلها حسنى، أي بالغة في الحسن كماله.
وصفات الله عز وجل كلها عليا، أي لها الكمال المطلق من كل الوجوه.
قوله: «وَإِنِّي لَأَرْجُو».

أي أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يؤمل لشدة ورعه عن التعرض عن أذى المسلمين.
قوله: «أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى».

أي يلقي الله عز وجل ويراه؛ لأن اللقي يتضمن الرؤية.
قوله: «وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ».
وذكر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مظلمة الدم، والمال حتى يبين لنا عظم هذه المظالم.
ولا سيما أن مظالم وحقوق العباد قائمة على المشاحة، ومن شروط التوبة منها التحلل من مظالم.

بينما حقوق الله عز وجل قائمة على التوبة والاستغفار، فمن تاب إلى الله عز وجل واستغفر ربه غفر الله عز وجل له.

وليس معنى ذلك أن حقوق الآدميين أعظم من حقوق الله عز وجل،
ولكن الله عز وجل من كرمه، وإحسانه، وجوده، وفضله، جعل حقوقه
قائمة على التوبة، والرجوع إليه، والاستغفار إليه، فمن تاب إلى الله عز
وجل واستغفر ربه، غفر الله عز وجل له.

وسياتي إن شاء الله عز وجل مزيد إيضاح وبسط لهذا المسألة.

وفليح الصليحين: من حديث عَنْ أَبِي بَكْرَةَ - رضي الله عنه -، عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخْسَبُهُ
قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي
شَهْرِكُمْ هَذَا» ^(١).

وفليح ميسلم:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ
الْجُلْحَاءِ، مِنَ الشَّاةِ الْقَرَنَاءِ» ^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٧٤١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٧٩).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٥٨٢).

وفلج الصليين: من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الظُّلُمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

بيان تلخيص التدخل فلج أسعار المسلمين:

فإذا كان نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم الكريم مع أنه إمام المسلمين جميعاً أبى أن يتدخل في أسعار الناس خشية المظالم. فما بالك بالذين يتلاعبون بأسعار المسلمين بأنفسهم، ويرفعونها، ويلعبون بها.

وتارة يمنعون من وصول البضائع إلى الأسواق، ويسببون الأزمات على المسلمين.

إنها فتنة عظيمة تؤذن بحرب من الله عز وجل للمتسببين في ذلك، والله الموفق.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٤٧)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٥٧٩).

[بيان النهي عن الإحتكار]

٨١٦ - (وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنه - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان تحريم الاحتكار.

فيه بيان تحريم الاحتكار، حيث أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن الاحتكار وحكم على المحتكر بأنه خاطئ، أي آثم.

قوله: «وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنه».

معمر بن عبد الله رضي الله عنه أسلم قديماً، وهاجر إلى الحبشة، وتأخرت هجرته إلى المدينة.

والإحتكار: هو أخذ السلعة ومنع بيعها حتى يرتفع سعرها.

وهذا إذا كان تخزينها يؤدي إلى منعها من السوق.

أما إذا كانت البضاعة متوفرة في الأسواق، وتخزينها لا يؤثر على العرض، والطلب، فلا حرج عليه.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٥) (١٣٠)، وفي لفظ آخر له: "ومن احتكر فهو خاطئ".

بيان الأشياء التي يكره الاختكار فيها:

وقد اختلف العلماء في تحديد ما هو الممنوع من الاختكار.

فذهب بعض أهل العلم إلى أنه ممنوع في الأقوات.

وأما غيره فلا حرج في احتكارها.

والصحيح أن الحديث عام، فلا يشترط الاختكار في شيء، لا في الأقوات،

ولا الملابس، ولا في أي شيء من حاجات الناس.

وقد ذهب إلى هذا راوي الحديث.

ففعلي مرسلم:

من طريق عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ»، فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ، قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ، كَانَ يَحْتَكِرُ^(١).

بمهمل: أن سعيد بن المسيب رحمه الله، ومعمربن عبد الله رضي الله عنه،

كانا يحتكران الزيت.

لأنهما كانوا يرون أن الزيت ليس من الأقوات التي نهى النبي صلى الله

عليه وعلى آله وسلم عن احتكارها.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٥).

والمعنى الصحيح هو ما تقدم، أن الإحتكار لا يجوز في أي شيء مما يحتاج إليه الناس، فهو حديث عام.

والأصل في الأدلة العموم، إلا أن يأتي مخصص لعمومها، وهنا لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في تخصيصها حديث. فيبقى الحديث على عمومته، وهو منع الإحتكار بالكلية، والله أعلم.

[بيان النهي عن نصرية اللبن في ضرع البهيمة من أجل بيعها]

٨١٧ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِإِسْلِمٍ: «فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»^(٢).
وَفِي رِوَايَةٍ: لَهُ، عَلَّقَهَا - الْبُخَارِيُّ: «رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمَرَاءَ». قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ^(٣).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان النهي عن بيع المصرة من البهائم.

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٤٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٢٤)، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٢٤) (٢٤).

(٣) هذه الرواية لمسلم (١٥٢٤) (٢٥)، وهي في البخاري (٣٦١ / ٤ / فتح). وقوله: «لَا تَصْرُوا» نهى عن ترك الشاة والناقة دون حلب حتى يجتمع لبنها ويكثر، فيظن المشتري أن ذلك عادتها. وقوله «لَا سَمَرَاءَ». أي: لا يتعين السمراء بعينها - وهي: الحنطة - وإنما يصلح الصاع من الطعام الذي هو غالب قوت البلد.

قوله: «لَا تَصْرُوا».

أي من صريت اللبن، إذا جمعته.

يقوم أحداهم: بمنع حلب البقرة، أو الشاة، أو الناقة، قبل بيعها من أجل أن يجتمع اللبن في ضرعها، فإذا ما رآها المشتري ظن أنها حافلة باللبن، فيطمع فيها.

وليس من صرر الشيء إذا ربطته.

بيان حكم تصريح اللبن فلا يضرع البهيمة:

اختلف أهل العلم في ذلك:

فذهب بعض أهل العلم إلى منعها مطلقاً، وذلك لأن التصرية قد تضر بالحيوان، وتؤثر عليه.

وتكون التصرية سبباً في تعذيبه، وتعذيب الحيوان لا يجوز.

ولكن لو احتاج الإنسان إلى التصرية لبعض وقتٍ؛ من أجل أن يجتمع اللبن فيحتلبه لنفسه.

إما لبيع اللبن، وإما لطعامه، وإما لإطعام ولدها الرضيع، فلا حرج للحاجة.

قوله: «الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ».

وقد نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن تصرية اللبن في الضرع.

والنهي للتحريم، ولا سيما إذا كان في هذه التصرية الغش للمشتري، أو كان فيها الضرر لبهيمة الأنعام، فهو نوع من التعذيب لها، وهو لا يجوز. وقد جاء عند الإمام النسائي زيادة: «للبيع». أي لا يجعل ذلك من أجل الغرر في البيع. ولم يذكر في الحديث البقر، والحكم واحد وإنما ذكر غالب أموال الجزيرة. **قوله: «فَمَنْ ابْتَاغَهَا».**

أي اشترى الناقة، أو البقرة، أو الشاة، وقد صُر اللبن في ضرعها. **قوله: «بَعْدُ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ».** أي يختار لنفسه أحد الأمرين: إما أن يردّها ويرد معها صاعًا من تمر. أو يمسكها، ويقبلها، ويستنفع بها. **قوله: «بَعْدُ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».** أي إن شاء أمسكها لنفسه واستنفع بها، وإن شاء ردها إلى صاحبها الأول، ورد معها صاعًا من تمر.

بيان سبب ردها مع صاع التمر، أو صاع من طعام: ويرد معها صاعًا من تمر، أو صاعًا من طعام، مقابل الحليب واللبن الذي حلبه من ضرعها، واستفاده منها.

بيان حكم ردّها مع صلح التمر:

وقد اختلف العلماء في رد صاع التمر إلى ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب جمهور العلماء إلى وجوب ذلك، لظاهر الحديث.

الثاني: وهو لبعض أهل العلم أنها ترد البهيمة، ويقوم قيمة الحليب الذي حلب منها بسعر يومه.

الثالث: لا ترد ولا يؤخذ الصاع، وهو قول الحنفية.

وزعموا أن هذا الحديث يخالف الأصول، وقولهم هذا هو الذي يخالف الأصول.

فإن هذا الحديث هو أصل بنفسه، فكيف يخالف الأصول، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الصحيحين، وهما أصح الكتب المصنفة على الإطلاق.

وهو حكم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

واحتجوا بغير ذلك من الحجج الواهية التي لا تصح، لعدم ثبوت ذلك

عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

ومنها: أن الحديث مضطرب.

ومنها: أن الحديث منسوخ.

وكل هذا غير صحيح، فالصحيح أن الحديث ثابت، وهو صحيح، وغير منسوخ، ولا مطعن فيه.

قوله: «وَلَمْ يُسَلِّمْ: «فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»..

وقيدت بثلاثة أيام؛ لأن الناقة، أو البقرة، أو الشاة إذا اشتريت ثم نقلت إلى بيت آخر، قد يتعذر عليه الأكل كما كانت تأكل في البيت الأول، وقد يتغير عليها الماء والطعام، فلا تأكل كما كانت تأكل من قبل، فربما تغير حليبها، لكن بعد هذه المدة، الثلاثة الأيام، إن كانت من ذوات الحليب عادت إلى الدر، وإن كانت قد صريت عُلم ذلك وظهر منها.

هل يلزم المشتري الرد مطلقاً بمجرد ظهور التصريح؟

ولا يلزمه ذلك، وإنما هو متوقف على قبوله من رده.

فهو بخير النظرين كما في هذا الحديث.

فإذا قال الرجل المشتري: رضيتها، أو قبلت بها، فالبيع جائز وصحيح.

بيان حكم إذا علم بالتصريح قبل الحلب:

إما بالخبرة، وإما بقول القائل: أن هذا البهيمة مصراة.

فيجوز له الرد قبل الحلب، وإنما جعل الحلب علامة على معرفة التصرية

فقط؛ لأن أغلب التصرية لا تعلم إلا به.

وتحديد الخيار بثلاثة أيام ليس على الشرطية، فله أن يردّها ولو بعد ساعة، أو ساعتين، إن علم بالتصيرية، كم تقدم بيان ذلك، عن طريق الخبرة، أو شهادة من يعلم بحالها، وغير ذلك.

قوله: "وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ، عَلَّقَهَا - الْبَحَارِيُّ: «رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمَرَاءَ»".

أي أن أهل العلم اختلفوا فيما يرد معها، أيرد معها طعام، أم تمر؟
ف قيل: طعام.
وقيل: تمر.

قال الحافظ في الفتح (٤ / ٣٦٤):

وَقَدْ أَخَذَ بظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ جُمُهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَفْتَى بِهِ بَنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَقَالَ بِهِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَنْ لَا يُحْصَى عَدْدُهُ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اللَّبَنُ الَّذِي احْتَلَبَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ التَّمْرُ قُوتَ تِلْكَ الْبَلَدِ أَمْ لَا وَخَالَفَ فِي أَصْلِ الْمُسْأَلَةِ أَكْثَرُ الْحَنْفِيَّةِ وَفِي فُرُوعِهَا آخَرُونَ أَمَّا الْحَنْفِيَّةُ فَقَالُوا لَا يَرُدُّ بِعَيْبِ التَّصْرِيبِ وَلَا يَجِبُ رَدُّ صَاعٍ مِنَ التَّمْرِ وَخَالَفَهُمْ زُفَرٌ فَقَالَ بِقَوْلِ الْجُمُهِورِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ نِصْفِ صَاعٍ بَرٍّ وَكَذَا قَالَ بَنُ أَبِي لَيْلَى وَأَبُو يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا لَا يَتَعَيَّنُ صَاعُ التَّمْرِ بَلْ قِيمَتُهُ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ

كَذَلِكَ لَكِنْ قَالُوا يَتَعَيَّنُ قُوتُ الْبَلَدِ قِيَاسًا عَلَى زَكَاةِ الْفِطْرِ وَحَكْيِ الْبَغْوِيِّ أَنْ لَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهَا لَوْ تَرَاضِيًا بغيرِ التَّمْرِ مِنْ قُوتٍ أَوْ غَيْرِهِ كَفَى وَاثَبَتْ بَنُ كَجِّ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ وَحَكْيِ الْمَأْوَرِدِيِّ وَجَهَيْنِ فِيمَا إِذَا عَجَزَ عَنِ التَّمْرِ هَلْ تُلْزِمُهُ قِيَمَتُهُ بِلَدِهِ أَوْ بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ الَّتِي فِيهَا التَّمَرُ إِلَيْهِ وَبِالْثَّانِي قَالَ الْحَنَابِلَةُ. اهـ

قوله: «قَالَ الْبُخَارِيُّ: "وَالْتَّمَرُ أَكْثَرُ"».

أي هو الذي جاء في الروايات أكثر من غيره، ولو رد غيره جاز، وإن تمسك بظاهر الحديث فحسن، لأنه كان طعام أهل المدينة، والله الموفق.

٨١٨ - (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً
مَحْفَلَةً، فَرَدَّهَا، فَلْيُرَدَّ مَعَهَا صَاعًا»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: «مِنْ تَمْرٍ»).

الشرح: *****

الأثر كما ترى موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه، وهو موافق لما تقدم
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والحكم واحد.

قوله: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً».

شاة، أو بقرة، أو معزة، أو ناقة، الحكم واحد في الجميع.

قوله: «مَحْفَلَةً».

أي مصراة من التحفيل، وهو الجمع.

قوله: «فَرَدَّهَا».

أي بالعيب الذي فيها، وذلك بعد حلبها.

قوله: «فَلْيُرَدَّ مَعَهَا صَاعًا»: أي من تمر.

قوله: "وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: «مِنْ تَمْرٍ»".

ففي أكثر الروايات، تحديد الطعام بالتمر.

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢١٤٩)، وهو موقوف.

[نذريغ الفش]

٨١٩ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ؛ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي» ^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان تحريم الغش في البيع.

والغش محرم، للحديث الذي بين أيدينا، وهو كبيرة من كبائر الذنوب؛ لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم تبرأ من الغش، وأهله. وحال المسلمين قائم على الأمانة، فيجب أن يلتزموها.

ففلج الصلحين:

من حديث حذيفة - رضي الله عنهما -، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ حَدَّثَنَا: «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ»، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٠٢) والبصرة: الكومة المجتمعة من الطعام.

الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْمُجَلِّ كَجَمْرِ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَفِطُ، فَتَرَاهُ مُتَبَرِّأً وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ - ثُمَّ أَخَذَ حَصَى فَدَخَرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ - فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجَلَدَهُ مَا أَظْرَفَهُ مَا أَعْقَلَهُ وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ، لَيْتَن كَانَ مُسْلِمًا لِيرُدَّنَّهُ عَلَيَّ دِينَهُ، وَلَيْتَن كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لِيرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأَبَايَعَ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا» ^(١).

والخيانة هي من صفات المنافقين.

ففلج الصليين:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه -، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ» ^(٢).

ومن الخيانة: المخادعة والغش في البيع.

لأن المشتري يأتمن البائع، وربما استشاره، والمستشار مؤمن.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٤٩٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٤٣).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٣)، والإمام مسلم في صحيحه (٥٩).

فعلى البائع أن يكون صادقاً في بيعه، وشرائه، والبيع عن تراض، ليس عليه أن يُجبر على شيء لا يريد أن يبيعه.

قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ».

بضم الصاء وإسكان الياء، أي كومة من طعام، وهو ما يوضع للعرض على المشتري، سميت صبرة لإفراغ بعضها على بعض.

والطعام: المراد به الحبوب وما في بابها، من الحنطة، والشعير، والقمح، والذرة، وربما أطلق على السمراء دون غيرها.

قوله: «فَادْخَلَ يَدَهُ فِيهَا».

لا على سبيل التجسس، وإنما لعله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أراد أن يشتري، أو أراد أن ينظر فيها ليرى جودة الطعام.

أو التشريع والبيان لأئمة صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

أو من باب التعليم للصحابة رضي الله عنهم، ولسائر أئمة صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قوله: «فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا».

أي أصيبت أصابعه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالبلل من هذا الطعام الذي أدخل يده فيه.

وهو أثر الماء في الحب، ومعلوم أن الحب إذا أصيب بالماء تغيرت رائحته، وطعمه، وربما كان سبباً في فساده.

قوله: "فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟»".

سؤال إنكار، فلم يسأل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن ماهية البلل، وإنما سأل عن الصنع.

أي ما هذا الصنيع المذموم، الذي صدر منك يا صاحب الطعام، ولعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أراد أن يناديه بمهنته، أو لعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يكن يعرف اسمه.

قوله: «قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ».

أي نزل عليه المطر من السماء، قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا} [الفرقان: ٤٨].

وخشي الرجل إن رآه المشتري مبتلاً، أن لا يشتريه.

فجعل أسفله أعلاه، وجعل أعلاه أسفله.

والمراد بالسماء ههنا: السحاب لأن المطر ينزل منها.

كما قال الله عز وجل: {وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وقال: {وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا} [النبا: ١٤].

قوله: "فَقَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ؛ كَي يَرَاهُ النَّاسُ؟»".

فيه: وجوب إظهار العيب في السلعة عند البيع حتى يراها المشتري ولا يغبن، ويخدع، وحتى لا يغش، وهذا في كل ما يعرض للتجارة. وأنت ستجد من يشتري منك هذه السلعة بما فيها من العيب، ولكن بعلمه واختياره دون خديعة وغبن، ولكن بعد سوم ونقص في الثمن؛ لأن البضاعة قد نقصت جودتها بسبب العيب النازل بها. وفي حال البيان لا تأثم على ذلك، وسيبارك الله عز وجل لك في هذا البيع، بصدقك وبيانك.

وفيه: أن من باع بضاعة قد تبين عيبها، أنه قد أدى ما يجب عليه.

قوله: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي».

وفلج روائع للإمام مسلم: «وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).

بيان معنَى هَذَا الحديث: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا».

وقد اختلف أهل العلم في معنى هذا الحديث:

فقال بعضهم: ليس على طريقتنا، وهدينا.

وقال بعضهم: ليس مثلنا، وقد أبعد في المعنى.

وقد استنكر هذا القول الإمام سفيان ابن عيينة رحمه الله، وغيره من أهل العلم.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٠١).

إلا أنه يعلم من هذا اللفظ: أن هذا الفعل الذي هو الغش يعتبر كبيرة من
كبائر الذنوب؛ لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم تبرأ من فاعله.

[نحرير بيع العنب ممن ينخذه خمرًا]

٨٢٠ - (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ، حَتَّى يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ» ^(١). رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ).

الشرح:*****

ساق المنصف رحمه الله الحديث لبيان تحريم بيع ما يتخذ للحرام ممن يتخذه لذلك.

وهذه المسألة في حق من علم من حاله أنه يتخذ هذا الشيء، ويستخدمه للحرام.

^(١) الحديث موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (١٩٨٤) وقال أبو حاتم في «العلل» (١ / ٣٨٩ / ١١٦٥): «حديث كذب باطل». وقال ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٣٦) «حديث منكر». وقال الذهبي في «الميزان»: «خير موضوع». وقد ارتضى الحافظ هذا الكلام في «اللسان» ولم يعقب عليه (٢ / ٣١٦)، قال الإمام الألباني محدث العصر - رحمه الله - في «الضعيفة» (١٢٦٩): حديث باطل. ثم قال: وهو ضعيف جدا، وآفته الحسن بن مسلم وهو المروزي التاجر، قال ابن حبان: " لا أصل لهذا الحديث من حديث الحسين بن واقد، فينبغي أن يعدل بالحسن عن سنن العدول لروايته هذا الحديث منكر ". وقال الذهبي: " أتى بخبر موضوع في الخمر. قال أبو حاتم: حديثه يدل على الكذب ". ثم قال: «لقد أخطأ الحافظ بن حجر في هذا الحديث خطأ فاحشاً، فسكت عليه في «التلخيص»، وقال في «بلوغ المرام»: رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن.

فالبيع محرم، وإن كان الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل هو شديد الضعف، إن لم يكن موضوعاً، فلا يجوز التعاون على الإثم والعدوان.

قال الله عز وجل: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}.

فالله عز وجل نهى عن التعاون في الإثم، وهي المعاصي والعدوان وهو الاعتداء على الناس.

وأمر بتقواه وهو فعل أوامره، واجتناب نواهيه، وهدد على فعل ذلك بالعقاب الشديد على هذا التعاون، فالإنسان يحذر على نفسه من هذا الصنيع، ولا يكن همه البيع، والشراء، وجمع المال.

أما إذا كان الأمر على السلامة، وهو لم يعلم حال من يشتري منه هذا العنب، فيشرع له البيع له؛ لأن الأصل في المسلم الستر حتى يتبين حاله، فإذا لم يتبين حاله، فلا يجوز التفتيش في حاله، وفضحه أمام الناس، وقد ستره الله عز وجل.

وكذلك إن كانت البضاعة المباعة تستخدم في الحلال، والحرام. والناس محمولون على السلامة، فلا يحتاج إلى البحث عن حال المشتري.

ولا يحتاج إلى السؤال والتشديد في ذلك، وفي قولك: لماذا تريد أن تستخدمه، بل يشرع لك البيع مباشرة، والإثم على المشتري إذا كان سيستخدمه في الحرام.

وكم هي الأشياء المباعة التي ربما تستخدم في الحالين: في الحلال، والحرام، ومع ذلك لو قلنا يجب البحث والتفتيش، لشق ذلك على البائعين مشقة عظيمة جدًا.

كبيع الجوالات، والذواكر، والكمبيوترات، والأدوات الكهربائية التي قد تستخدم في الحالين أيضًا.

وليس المراد بها التلفازات، أو كاميرات التصوير، وغيرها من الآلات التي تستخدم في المحرم، فهذه يحرم بيعها من الأصل أصلها، لما فيها من الشر، والفتنة، والنظر إلى الصور المحرمة من النساء للرجال، ومن الرجال للنساء، ولما فيها من الأغاني والمعازف، ومن التبرج والسفور، وإضاعة الأوقات في معصية الله عز وجل، وغير ذلك من الشرور العظيمة التي لا يعلم بها إلا الله عز وجل.

وأيضًا بيع الملابس النسائية التي تتجمل بها للنوم، فقد تنزين بها النساء لأزواجهن فهذا استخدام حلال.

وتستخدم هذه الملابس في الحرام ولا سيما في البلاد التي كثر فيها الزنا والشر.

بيان الضابط فلاي بيع ما يستخدم فلاي الحلال والحرام:

فالضابط في بيع مثل هذه الأشياء على التالي:

ما كان أصل بيعه هو الحل فيجوز بيعه على السلامة والستر.

فإن علم البائع من نفس المشتري أنه يريد أن يستخدم هذا الشيء في الحرام، فلا يبيع له.

وأما غير هذا فيكون ترك البيع لمن كان هذا حاله على الورع.

وبهذا أفتى الإمام أحمد رحمه الله وغيره من أهل العلم.

فإن علم بأنه سيستخدم هذا الشيء في الحرام فإنه يحرم بيعه منه، وإن لم يعلم ذلك فيجوز له البيع منه.

وفي حالة التشكك من حاله؛ كأن يكون حاله وهيئته تدل على المعصية، فيكون البيع منه مكروهاً.

كمن يكون حاله أنه يخلق لحيته، ثم يأتيك ويريد أن يشتري منك أداة الخلاقة، أو مكينة الخلاقة، فأنت قد تشكك من حاله: هل يريد أن يخلق لحيته بالمكينة، أم يريد في شيء آخر، مثل حلق عانته، أو غير ذلك مما يجوز أن يخلقه، كحلق رأسه مثلاً.

قوله: «مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ، حَتَّى يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ حَمْرًا».

وفي بعض الروايات: «من يهودي، أو نصراني».

قوله: «فَقَدْ تَقَحَّمِ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ».

أي فقد سلك سبيلاً وطريقاً من سبل وطرق دخول النار.

والكلام على الخمر سيأتي بإذن الله عز وجل في باب الأشربة.

والتعامل في الخمر كبيرة من كبائر الذنوب.

ففلج سنن الإمام الترمذي رحمه الله:

من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه- قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةً: عَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا، وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا، وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ»^(١).

فصار تحريم شرب الخمر وبيعه معلوم من الدين بالضرورة، لكثرة الأدلة

الدالة على تحريم بيعه، وشربه، والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٢٩٥)، وابن ماجه في سننه (٣٣٨١)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٦١)، وقال فيه: هو حديث حسن، وصححه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح ابن ماجه، وقال الإمام الألباني رحمه الله في صحيح الترغيب والترهيب (٢٣٥٧): حسن صحيح، وفي صحيح سنن الترمذي.

[بيان أن الخراج بالضمأن]

٨٢١ - (وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ»^(١). رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ، وَابْنُ الْقَطَّانِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان مسألة الخراج بالضمأن.

الحديث له طريق يُحسن بها.

ففلج بسنن الإمام أبو داود رحمه الله:

من حديث عائشة رضي الله عنها، أَنَّ رَجُلًا، ابْتَعَ غَلَامًا فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُقِيمَ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ اسْتَغَلَّ غُلَامِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

^(١) أخرجه الإمام أبو داود (٣٥٠٨)، والنسائي (٢٥٤ / ٧)، والترمذي (١٢٨٥ و ١٢٨٦)، وابن ماجه (٢٤٤٢)، وأحمد (٤٩ / ٦ و ١٦١ و ٢٠٨ و ٢٣٧)، وابن الجارود (٦٢٧)، وابن حبان (١١٢٥)، والحاكم (١٥ / ٢) وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب». وحسنه الإمام الألباني رحمه الله في الإرواء برقم (١٣١٥).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هَذَا إِسْنَادٌ لَيْسَ بِذَلِكَ»^(١).

بيان معنى الخراج بالضمان:

الخراج: هو ما يحصل من غلة العين المبتاعة، عبداً كان، أو أمة، أو ملكاً، وذلك أن يشتريه فيستغله، ثم يجد فيه عيباً لم يطلع البائع عليه، ولم يعرفه. فله رد العين المبيعة، وأخذ الثمن.

ويكون للمشتري ما استغله من العبد، أو الأمة، أو الشيء المباع. لأنه لو تلف في يده، لكان في ضمان المشتري.

صورة تل: مثلاً لو أن رجلاً اشترى سيارة من رجل، ثم استخدم هذه السيارة في الإيجار، ونحو ذلك، فحصل منها على بعض المال. ثم بعد ذلك وجد فيها عيباً لم يطلع البائع عليه، ولم يبينه له، فله أن يرد السيارة ويأخذ ماله كاملاً.

فإذا قال له صاحب السيارة، أنت قد استخدمت سيارتي وأجرتها، فأنا أريد منك هذا الإيجار.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٥١٠).

فيقول له: الخراج بالضمان، أي ما عندي لك شيء، وهذا المال هو حق للمشتري؛ لأن السيارة لو حصل له عطل غير العطل أو العيب الذي كان بها قبل الشراء، فإنه في ضمان المشتري.

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: وهو مذهب الإمام الشافعي رحمه الله أن الخراج بالضمان.

سواء كانت الفائدة أصلية، أم فرعية.

القول الثاني: أن يفرق بين الفوائد الأصلية، والفرعية.

القول الثالث: وهو للحنفية أن المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكراء.

وأما الفوائد الأصلية: كالثمر، فإن كانت باقية، ردها مع أصلها.

وإن كان قد امتنع الرد، استحق القيمة.

والصليح: القول الأول هو أن الخراج بالضمان مطلقاً، كما هو قول الإمام

الشافعي رحمه الله، والله أعلم.

[بيان صحة البيع والشراء بدون إذن صاحب المال إذا أجاز ذلك]

٨٢٢ - (وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ - رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ أَضْحِيَّةً، أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَاتَّاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثُرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ» ^(١). رَوَاهُ الْخُمَسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ).

(وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ضَمْنَ حَدِيثٍ، وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ ^(٢)).

٨٢٣ - (وَأُورِدَ التِّرْمِذِيُّ لَهُ شَاهِدًا: مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رضي الله عنه - ^(٣)).

الشرح: ****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان إجازة البيع والشراء بدون إذن صاحب المال إذا أجاز.

^(١) الحديث صحيح. أخرجه الإمام أبو داود (٣٣٨٤)، والترمذي (١٢٥٨)، وابن ماجه (٢٤٠٢)،

وأحمد (٤ / ٣٧٥)، وللحديث إسناد آخر من طريق الزبير بن خريت، عن أبي ليبد عن عروة البارقي رضي الله عنه بنحوه، وإسناده صحيح، رجاله ثقات، وأبو ليبد هو لمازة بن زبار.

^(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٦٤٢)، وساق لفظه بتمامه، وإنما هذا من أوهام الحافظ رحمه الله.

^(٣) الحديث ضعيف. أخرجه الترمذي (١٢٥٧)، وأبو داود (٣٣٨٦)، من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه فذكره، وأسناده ضعيف؛ لأن حبيباً لم يسمع من حكيم بن حزام رضي الله عنه، قاله الإمام الترمذي عقب الحديث.

مثال ذلك: رجل أعطاك مائة ألف ريال، لتذهب إلى اسوق لتشتري له شاةً، أو كبشًا، فاشتريت له بهذا المبلغ جملاً، أو بقرةً، فإن أجاز البيع صح، وإن لم يجزه لم يصح.

بيان عكس البيع إذا كان بغير إذن صاحب المال إذا أجاز بعد ذلك:
وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة إلى خمسة أقوال:

الأول: ذهب بعض أهل العلم إلى منع هذا البيع مطلقاً، وقال: بأن البيع باطل، في مثل هذه الصورة لبيع ما لا يملك.

الثاني: وذهب بعض أهل العلم وجماعة من السلف الصالح رضوان الله عليهم إلى أن هذا البيع صحيح.

لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقر عروة البارقي رضي الله عنه لما اشترى الشاة بدينار، ورد الدينار إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ووقع ذلك بغير إذن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

الثالث: وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا يصح البيع بدون إذن صاحب المال، ويصح والشراء بدون إذن صاحب المال.

الرابع: عكس القول الثالث: أنه لا يجوز في الشراء بدون إذن صاحب المال، ويصح في البيع.

وهذا هو قول الشافعية.

الخامس: أنه يجوز فيما إذا كان ما وكل بشرائه بعض مما اشتراه.

مثلاً: وكل شراء شاة، فاشترى شاتين، أو ثلاث بنفس قيمة الشاة.

كما فعل عروة البارقي رضي الله عنه.

والصليح فاي هذه المسألة: أن صاحب المال إذا أجاز البيع، أو الشراء،

صح، ولو وقع البيع، أو الشراء بدون إذنه.

قوله: «وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ - رضي الله عنه»:

يقال ابن أبي الجعد. وصوب الثاني ابن المديني. وقال ابن قانع: اسمه أبو

الجعد البارقي.

قوله: «أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - أَعْطَاهُ دِينَارًا».

والدينار: يساوي أربعة جرامات من الذهب، وربع الربع، وهذا على

القول الصحيح من أقوال أهل العلم.

ولهذا قدر الإمام العثيمين رحمه الله بأن نصاب الذهب خمسة وثمانين

جرامًا.

لأن العشرين دينار ستضرب على أربعة وربع الربع، فيكون الناتج خمسة

وثمانين جرامًا.

ومن قال بأن الدينار يقدر: بأربعة جرامات، فسيكون نصاب زكاة الذهب، ثمانين جرامًا فقط.

والدينار يسمى عند العرب مثقالاً.

إذ أن عملتهم في ذلك الوقت:

كانت من الذهب: وتسمى بالدنانير، أو بالمشاقل.

ومن الفطخ: وتسمى بالدراهم.

وكان الدينار: يساوي عشرة دراهم.

وقيل: اثني عشر درهماً.

قوله: «يَشْتَرِي بِهِ أَضْحِيَّةً».

فيه: التوكيل في الشراء، والبيع.

قوله: «أَوْ شَاةً».

قد تكون الشاة للأضحية، وقد تكون الشاة مطلقة.

قوله: «فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ».

أي إذن من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قوله: «فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ».

أي اشترى وباع بدون إذن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

لأنه قد استأنس الرضا والتوكيل من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قوله: «فَاتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ».

أي أتى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم برأس المال، وأتاه أيضًا بشاة زائدة على المال، وهي التي أرادها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قوله: «فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ».

فيه: الدعاء لمن صنع معروفًا.

ففلج بسنن أبي داود:

من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»^(١).

قوله: «فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى تِرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ».

وفيه: بركة دعاء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (١٦٧٢)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله

برقم (٧٣٦)، وقال فيه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

وفيه: أن البركة إذا جعلها الله عز وجل في الشيء نمت القليل، وكثرته، والله أعلم.

وفي معنى حديث عروة البارقي أخرج أبو داود عن حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رضي الله عنهما -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينَارٍ يَشْتَرِي لَهُ أَضْحِيَّةً، فَاشْتَرَاهَا بَدِينَارٍ، وَبَاعَهَا بَدِينَارَيْنِ، فَرَجَعَ فَاشْتَرَى لَهُ أَضْحِيَّةً بَدِينَارٍ، وَجَاءَ بَدِينَارٍ، إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَصَدَّقَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَعَا لَهُ أَنْ يُبَارَكَ لَهُ فِي تِجَارَتِهِ».

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ٩٠):

هذا الحديث مما يحتج به أصحاب الرأي لأنهم يميزون بيع مال زيد من عمرو بغير إذن منه أو توكيل ويتوقف البيع على إجازة المالك فإذا أجازاه صح، إلا أنهم لم يميزوا الشراء بغير إذنه وأجاز مالك بن أنس الشراء والبيع معاً.

وكان الشافعي لا يميز شيئاً من ذلك لأنه غرر لا يدري هل يميزه أم لا، وكذلك لا يميز النكاح الموقوف على رضا المنكوحه أو إجازة الولي غير أن الخبرين معاً غير متصلين لأن في أحدهما وهو خبر حكيم بن حزام رجلاً مجهولاً لا يدري من هو، وفي خبر عروة أن الحي حدثوه وما كان هذا سبيله من الرواية لم تقم به الحجة.

وقد ذهب بعض من لم يحز البيع الموقوف من تأويل هذا الحديث إلى أن
وكالته كانت وكالة تفويض وإطلاق وإذا كانت الوكالة مطلقة فقد حصل
البيع والشراء عن إذن.

قال الشيخ: وهذا لا يستقيم لأن في خبر حكيم أنه تصدق بالدينار فلو
كانت الوكالة مطلقة طابت له الزيادة والله أعلم. **اهـ**

[النهي عن بعض البيوع التي فيها غرر وجهالة]

٨٢٤ - (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ، وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمُغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ، وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقَبَضَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ»^(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالبَزَّازُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

*****الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله هذا الحديث لبيان أنواع من البيوع المحرمة والتي فيها غرر وجهالة.

وبيوع الغرر والجهالة ممنوعة لما فيها من الضرر على المشتري، أو على البائع نفسه.

ففلج مرسلم:

من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

^(١) أخرجه الإمام ابن ماجه (٢١٩٦)، والإمام الدارقطني (٣ / ٤٤ / ١٥)، وهو في الإرواء برقم (١٢٩٣)، وقال فيه الإمام الألباني رحمه الله: ضعيف ، وقد بين وجهه ابن حزم في " المحلى " فقال (٣٩٠/٨): " جهضم، ومحمد بن إبراهيم، ومحمد بن زيد العبدى مجهولون، وشهر متروك". وأعله ابن أبى حاتم في " العلل " (١٠٨/٣٧٣/١) عن أبيه بآبن إبراهيم هذا ، فقال: " شيخ مجهول ". وقال البيهقي: " وهذه المناهي وإن كانت في هذا الحديث بإسناد غير قوى ، فهي داخلة في بيع الغرر الذى نهى عنه في الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وَسَلَّمَ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ»^(١).

قوله: «نَهَى».

أي زجر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قوله: «عَنْ شِرَاءٍ مَا فِي بُطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ».

بيان حكم شراء ما في بطن الناقة:

فلا يجوز شراء ما في بطن الناقة حتى تضع حملها؛ لأنه من بيوع الغرر والجهالة.

وحديث الباب وإن كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ففي سنده جهضم ومحمد بن إبراهيم، ومحمد بن زيد العبدي مجهولون، وشهر متروك، فقد تقدمت أدلة أخرى تدل على تحريم بيوع الغرر والجهالة، لما فيها من الضرر إما على البائع، وإما على المشتري. وفيها أخذ لأموال الناس بغير حق، ومال المسلم محرم، حرم الدين أخذه إلا بحقه.

ويدخل في ذلك تحريم شراء ما في بطن الشاة، والمعز، وما في بطن البقرة، لما فيها من الغرر والجهالة.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٥٦٤).

قوله: «وَعَنْ يَبْعُ مَا فِي ضُرُوعِهَا».

أي من اللبن، والحليب، ونحو ذلك.

حكم بيع وشراء اللبن فلاي الضرع:

فلا يجوز بيع اللبن في الضرع ولا شراؤه، وكذلك لا يجوز بيع الحليب، ولا السمن، ولا الزبدة، ولا أي شيء يستخرج من اللبن.

لما فيه من الغرر والجهالة، ولأنه لا يُعلم كميته.

ففيه ضرر إما على البائع، أو على المشتري.

وقد يكون أصابه شيء من العطب، فيخرج مختلطاً بالدم، أو ربما يكون في الضرع شيء من الورم والمرض، فيظن المشتري أنه لبن، ثم يجده بعد ذلك على خلاف ذلك.

أو ربما رضعها جنينها قبل ذلك فلا يوجد لبن من أصله.

قوله: «وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ».

حكم بيع العبد الآبق:

ولا يجوز شراء العبد الآبق، ولا بيعه أيضاً.

لأنه من بيوع الغرر والجهالة، فربما استطاع المشتري أن يمسكه، وأن يجده، وربما لم يستطع ذلك.

فيحصل الضرر إما على المشتري إذا لم يجده، وإما على البائع إذا بيع بأقل من ثمنه، ثم وجده بعد ذلك.

ولأنه أيضًا غير مقدور التسليم، فلا يجوز بيعه، ولا يجوز شراؤه.

قوله: «وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ».

حكم بيع وشراء المغنم قبل قسمتها:

فلا يجوز بيع المغنم قبل قسمتها، أو شراؤها؛ لأنه أيضًا من بيع الغرر والجهالة، فهي غير معلومة الكمية، والمقدار.

قوله: «وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ».

حكم بيع الصدقات قبل أن تقبض:

ولا يجوز بيع الصدقات قبل القبض، ولا يجوز الشراء منه؛ لأنه من بيع الغرر والجهالة.

ما يقول: أنا الآن في موسم الصدقات، فأبيعك بنت لبون.

وربما استلمها، وربما لم يستلمها.

أو يقول: أبيعك حصتي من الصدقة، وهو لا يعلم كم هي، ولا يعلم ما نوعها.

فقد يحصل الضرر على المشتري حيث أنه سيجدها أقل من الثمن الذي دفعه فيها.

أو يحصل الضرر على البائع حيث أنه قد يأخذ أقل من ثمنها بكثير.

قوله: «وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ».

حكم بيع ضرب الغائص:

الغائص: هو الذي يغوص في ماء البحر من أجل أن يأتي باللؤلؤ، والمرجان، والسمك، والجواهر ونحوه.

وضرب الغائص: هي ما يحصل عليه من غوصه في الماء.

وهذا البيع فيه غرر وجهالة، فلا يجوز البيع، والشراء؛ لأنه لا يعلم ما سيحصل عليه من غوصه.

فالشاهد: أن ما سبق ذكره من المسائل، كلها من بيوع الغرر، وهو محرم لا يجوز فيه البيع والشراء؛ لما فيه من الضرر إما على البائع، وإما على المشتري، والله أعلم.

٨٢٥ - (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ؛ فَإِنَّهُ غَرَرٌ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ وَقْفُهُ).

الشرح: *****

الحديث ضعيف ولم يثبت مرفوعا ولا موقوفا.
ففيه يزيد بن أبي زياد، ضعيف والمسيب بن رافع لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه.
ومع ذلك فالحكم عليه، فبيوع الغرر لا تجوز، لا في البيع، ولا في الشراء، لما فيها من الضرر، إما على البائع، وإما على المشتري.
فلا يجوز بيع السمك في الماء، ولا الطير في الهواء، ولا يجوز شراؤهما؛ لما في ذلك من الغرر، والضرر، والله أعلم.

^(١) الحديث ضعيف مرفوعا وموقوفا. أخرجه الإمام أحمد (٣٦٧٦)، والحديث إسناده ضعيف، وقد روي مرفوعاً وموقوفاً، والراجح الوقف، وقد رجح الموقوف الإمام الدارقطني، والإمام البيهقي، والخطيب البغدادي.
والموقوف ضعيف، لضعف يزيد بن أبي زياد: هو الهاشمي الكوفي، ضعيف، والمسيب بن رافع لم يسمع من ابن مسعود، قاله أحمد وأبو حاتم، كما في جامع التحصيل، وفي الجرح والتعديل.

٨٢٦ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةٌ حَتَّى تُطْعَمَ، وَلَا يُبَاعَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ» ^(١). رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَالِدَّارَقُطْنِيُّ).
وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ» لِعِكْرَمَةَ، وَهُوَ الرَّاجِحُ ^(٢).
وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ، وَرَجَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ ^(٣).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث للنهي عن بيع الغرر، كما سبق.

^(١) صح موقوفًا ومرسلًا. أما المرفوع الموصول فأخرجه الإمام الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (٢٠٠)، وفي «الكبير» (١٩٣٥)، والدارقطني (٣/ ١٤ - ١٥)، هو في سنن الإمام البيهقي. وأما المرسل فأخرجه أبو داود في المراسيل، وابن أبي شيبة، والبيهقي، ومدار طريق الحديث على عمر بن فروخ، عن حبيب بن الزبير، عن عكرمة، رواه عنه بدون ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، جماعة وهم: ابن المبارك، وكيع، وأبو عاصم النبيل. ورواه موصولًا جماعة وهم: زيد بن الحباب، وحفص بن عمر الحوضي، ويعقوب بن إسحاق، فيظهر أن رواية الإرسال أقوى والله أعلم.

^(٢) مراسيل أبي داود (١٨٣)، وأما الموقوف فأخرجه أبو داود في المراسيل من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفًا عليه، ورواه عن أبي إسحاق، زهير ابن معاوية، والثوري، ورجح الإمام البيهقي رواية الوقف، وقال في الرواية الأولى: عمر بن فروخ ليس بالقوي، ولا نعلم من تكلم فيه قبل الإمام البيهقي، وقد وثقه أبو حاتم، وابن معين، وسئل عنه أبو داود فرفضه.

^(٣) المراسيل (١٨٢)، وانظر سنن البيهقي (٥/ ٣٤٠).

قوله: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تُباع ثمرة حتى تُطعم».

حكم بيع الثمرة حتى تطعم أو يبدو صلاحها:

فلا يجوز بيع الثمرة حتى تطعم، لما في ذلك من الغرر، والجهالة.

وربما حصل لها العطب قبل أن تطيب ويبدو صلاحها.

فلاحي الصليين: من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا تبيعوا الثمر بالتمر»^(١).

وفلاحي لفظ: قال: «يبدو صلاحه: حمرة وصفرته».

وفي رواية: فقيل لابن عمر - رضي الله عنهما -: ما صلاحه؟ قال: "تذهب عاهته".

وجاء زيادة: «نهي البائع والمبتاع».

وجاء فلاحي صليح الإمام مسلم رحمه الله:

من حديث جابر - رضي الله عنهما -، قال: «نهي - أو نهانا - رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٨٣)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٤).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٦).

ففلح البخاري: من حديث أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَالِحُهَا، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَزُهَوْ»،
قِيلَ: وَمَا يَزُهَوْ؟ قَالَ: «يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ»^(١).

فعلى هذا لا يجوز بيع الثمر حتى تذهب عنه العاهة، ويبدو صلاح.

وبدو الصلاح يكون بلائيل:

في الحبوب: باشتداد الحب واستوائه.

وفي الثمار والفواكه: يكون بتغير اللون، وتغيره يكون إلى الحمرة، أو إلى الصفرة، ونحو ذلك.

أو باستواء الطعم، بحيث يكون طعمه حلواً، وهكذا.

والنهي عن بيع اثمر قبل ان يبدو صلاحها من أجل الغرر، والجهالة.
وربما تضرر البائع، أو المشتري.

قوله: «وَلَا يُبَاعُ صُوفٌ عَلَى ظَهَرٍ».

لكن بيع الصوف على الظهر:

ولا يجوز بيع الصوف على ظهر؛ لما فيه من الغرر والجهالة والضرر.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٩٧).

فلا يتلّع ويقول لك: أنا أبيع منك الصوف على ظهر الجمل، أو صوف هذه الشاة، إذ أن الصوف قد يضر بالحيوان إذا نزع منه.
أو قد يلحق بالحيوان بعض الأمراض التي تجعل المشتري لا يتتفع بالصوف.

قوله: «وَلَا لَبْنٌ فِي ضَرْعٍ».

تقدم بيان تحريم بيع اللبن في الضرع؛ لما فيه من الغرر، والجهالة، والضرر
إما على البائع، وإما على المشتري، والله أعلم.

[بيان النهي عن بيع المضامين، والملاقيح]

٨٢٧ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُضَامِينِ، وَالْمَلَأَقِيحِ» ^(١)). رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان النهي عن بعض بيوع الغرر.

والمضامين: هي ما في بطون إناث بهيمة الأنعام.

وقيل: هي ما في أصلاب وظهور ذكور بهيمة الأنعام.

والملاقيح: هي العكس من ذلك.

قيل: هي ما في أصلاب وظهور ذكور بهيمة الأنعام.

وقيل: هي ما في بطون إناث بهيمة الأنعام.

فلا يجوز بيع ما في بطون بهيمة الأنعام، أو ما في ظهور وأصلاب ذكور بهيمة الأنعام، ولا يجوز شراء ذلك أيضاً.
فكل ذلك من الغرر، ومن الجهالة.

^(١) الحديث ضعيف. أخرجه الإمام البزار (١٢٦٧ زوائد)، من طريق صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي هريرة رضي الله عنه به، قال البزار: لا نعلم رواه بهذا الإسناد غير صالح، ولم يكن بالقوي.

وربما حصل الضرر على المشتري، أو البائع.
وقد تقدم نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «عن بيع حبل
الحيلة»، والله الموفق.

[حكم الإقالة في البيع]

٨٢٨ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ، أَقَالَهُ اللَّهُ عَثْرَتَهُ»^(١)). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان الإقالة في البيع وفضلها.

والإقالة: هي رفع العقد الواقع بين المتعاقدين. قاله الإمام الصنعاني. أو هي فسخ ما أبرم من عقد، أو عهد، بين المتعاقدين، أو المتعاهدين. فإن الإنسان قد يشتري بضاعة، ثم يبدو له أن يردّها، أو ربما اشترى بضاعة ثم احتاج إلى المال لشيء طرأ عليه أهم من هذا الشراء. أو ربما اشترى بضاعة تعسر عليه دفع ثمنها. والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فربما ذهب الخيار على المشتري بعد التفرق، وهو متضرر بهذا الشراء.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود (٣٤٦٠)، وابن ماجه (٢١٩٩)، وابن حبان (٢٤٣ / ٧)، والحاكم (٢) / ٤٥)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٣٦٠)، وقال فيه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

فهنا نقول كما في هذا الحديث: من أقال مسلماً، أقال الله عز وجل عشرته يوم القيامة.

فإذا رجع المشتري إلى التاجر فقال: يا أخي لم أعد أرغب بهذه البضاعة، فيقول له التاجر: ضعها وخذ مالك.

أو يقول له التاجر أيضاً: بدا لي أن لا أبيع منك.

فلا ينبغي للمشتري أن يشدد ويقول له: قد اشتريت منك، ولن أرد عليك بضاعتك.

والأدلة التي تدل على فضل رفع الحرج عن المسلم كثيرة.

ففلح مرسلم: من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٦٩٩).

فالجزاء من جنس العمل، وفضل الله عز وجل واسع.

ففي الصحيحين واللفظ لمسلم: عَنْ حَدِيثَةٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ، قَالَ: " أَتَى اللَّهَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِهِ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا، قَالَ: يَا رَبِّ أَتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيْسِّرُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأَنْظُرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي "

وختتم المصنف رحمه الله تعالى باب شروط البيع بهذا الحديث.

ليبين أن الإقالة في البيع جائزة، وأنها غير مناقضة لما تم من الشروط، لأنها تكون برضى الطرفين، فمن تنازل عن حق له، أو عن شرط قد شرطه، فإن ذلك جائز له، وهو حقه يتصرف فيه كيفما يشاء، والله المستعان.

والحمد لله رب العالمين

[باب الخيار]

[بَابُ الْخِيَارِ]

الشرح: *****

أبواب الخيار من الأبواب المهمة في البيع، وهو من محاسن الشريعة، إذ أن الإنسان قد يبيع، أو يشتري، بدون فكر، وربما كانت البضاعة غير قائمة الأوصاف، وربما كان بعجلة، ثم يندم بعد ذلك. ولذلك جعل الله عز وجل الخيار، بحيث أن الإنسان يجوز له أن يعود في بيعه، وشرائه بالخيار على ما يأتي إن شاء الله.

بيان سبب الخيار:

قد يكون الخيار لفساد في السلعة، أو لغبن في الثمن، أو لخدعة، ونحو ذلك، مما يقع للناس أو يقع فيه الناس، والله المستعان.

حكم الخيار:

جائز على قول جماهير العلماء.

قال في بداية المجتهد (٣/ ٢٢٥):

أَمَّا جَوَازُ الْخِيَارِ فَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، إِلَّا الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي شُبْرُمَةَ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ.

وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ: حَدِيثُ حَبَّانَ بْنِ مُثَنِّدٍ، وَفِيهِ: «وَلَكَ الْخِيَارُ ثَلَاثًا». وَمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ». وَعُمْدَةٌ مَنْ مَنَعَهُ: أَنَّهُ عَرَّرَ، وَأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ اللُّزُومُ فِي الْبَيْعِ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ عَلَى الْخِيَارِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةٍ ثَابِتَةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ. قَالُوا: حَدِيثُ حَبَّانَ إِمَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِمَّا أَنَّهُ خَاصٌّ لِمَا شَكَا إِلَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ. قَالُوا: وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، وَقَوْلُهُ فِيهِ: «إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ»، فَقَدْ فُسِّرَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ لَفْظٍ آخَرَ وَهُوَ: «أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ». اهـ

مدة الخيار:

ومدته على ما يتفقون عليه على الصحيح.

قال في بداية المجتهد (٣/ ٢٢٥):

وَأَمَّا مُدَّةُ الْخِيَارِ عِنْدَ الَّذِينَ قَالُوا بِجَوَازِهِ: فَرَأَى مَالِكٌ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ قَدْرٌ مُحَدَّدٌ فِي نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَقَدَّرُ بِتَقَدُّرِ الْحَاجَةِ إِلَى اخْتِلَافِ الْمُبَاعَاتِ، وَذَلِكَ يَتَفَاوَتُ بِتَفَاوُتِ الْمُبَاعَاتِ، فَقَالَ: مِثْلُ الْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ فِي اخْتِيَارِ الثَّوبِ، وَالْجُمُعَةِ، وَخَمْسَةِ الْأَيَّامِ فِي اخْتِيَارِ الْجَارِيَةِ، وَالشَّهْرِ وَنَحْوِهِ فِي اخْتِيَارِ الدَّارِ. وَبِالْجُمْلَةِ: فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ الْأَجَلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِيهِ فَضْلٌ عَنِ اخْتِيَارِ الْمُبَاعِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: أَجَلُ الْخِيَارِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يَجُوزُ الْخِيَارُ لِأَيِّ مُدَّةٍ اشْتَرَطَ، وَبِهِ قَالَ دَاوُدُ. اهـ
بيان أقسام الخيار:

وقد تكلم أهل العلم على أقسام الخيار، بين مستقل، وبين مستكثر، وذلك أن مسائل البيع كثيرة.
الأول: خيار المجلس.

ويثبت في البيع، وفي الشراء، وفي الصلح، وفي الإيجارات، وفي غيرها من المعاوضات التي يقصد منها المال.

وهو خلق للمتبايعين معاً: البائع، والمشتري.

ومصدره: من حيث العقد إلى التفرق بالأبدان.

وإن أسقطاه سقط، وإن أسقطه أحدهما بقي خيار الآخر.

فإذا حصل التفرق لزم البيع كلاهما.

مثال: أن رجلاً اجتمع مع غيره في مجلس، فقال أحدهما للآخر تبيعني سيارتك.

فقال له الآخر: بعْتُكَهَا بِعَشْرَةِ أَلْفِ رِيَالٍ سَعُودِي.

فما دام أن الرجلين في مجلسهما، ولم يحصل منهما التفرق، فيجوز لأحدهما الرجوع عن البيع.

أو يجوز لكليهما الرجوع عن هذا البيع.

أما إذا قام أحدهما وخرج من المجلس، أو ذهب كل واحد منهما لعمله، ثم بدا له أن يعود، فنقول هنا: قد انتهى خيار المجلس، ودليل هذا النوع قول رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».

الثاني: خيار الشرط.

وصورتان: بأن يشترط المتبايعان، أو أحدهما الخيار إلى مدة معلومة، فيصح ولو طال إلى شهور، أو سنين، أو غير ذلك.

ومحدثان: من حين العقد إلى أن تنتهي المدة المشروطة في العقد.

فإذا انتهت مدة الخيار، ولم يفسخ المشتري البيع؛ لزم البيع.

وإن قطع الخيار أثناء المدة، قبل أن تنتهي؛ بطل الخيار، لأن الحق لهما.

وصورتان: أن يقول أحدهما، أو كلاهما، بعتك هذه السيارة على كذا، وكذا، ولك فيها ثلاثة أيام.

فإن ردها في هذه الثلاثة الأيام بطل البيع؛ لأنه ردها في الخيار.

وإن ردها في اليوم الرابع؛ فليس له الرد؛ إلا أن يقيله.

الثالث: خيار اختلاف المتبايعين.

كما لو اختلفا في قدر الثمن، أو في عين البيع، أو في صفته، ولم تكن بينهما
بينة على ذلك.

فالقول قول البائع مع يمينه، ويخير المشتري بين القبول، أو الفسخ على ما
تقدم.

وصورتان: أن يقول البائع: بعتك هذه السلعة بخمسة ألف.

والمشتري يقول له: أنا اشتريتها منك بثلاثة ألف.

فنقول لهما: القول قول البائع مع يمينه؛ لأنه صاحب السلعة.

فإن أراد المشتري أن يشتري بالخمسة التي فرضها البائع، وإلا له أن
يتركها، ويفسخ البيع من أصله، ويأخذ ماله.

الرابع: خيار العيب.

وهو ما يُنقص قيمة المبيع، فإذا اشترى الرجل سلعة ووجد بها عيبًا، فهو
بالخيار.

إما أن يردها ويأخذ الثمن، أو يمسكها ويقوم العيب، فتقوم السلعة
سليمة، وتقوم معييه، ويأخذ الفرق بينهما.

صورة: رجل اشترى سيارة بعشرة ألف سعودي يظنها سليمة، ولم يكن
بينهما شرط.

ثم لما ذهب إلى المهندس، قال له: هذه السيارة معطوبة، وفيها كذا وكذا من العطب.

فإما أن ترد السيارة بعييها ويأخذ المشتري ماله، وإما أن يقول البائع أنقصت لك من ثمن السيارة، مقابل هذا العيب، فإن رضي المشتري صح البيع.

الخامس: خيار الغبن.

وهو أن يغبن البائع، أو المشتري في السلعة غبنًا يخرج عن العادة، أو العرف، فإذا غبن أحدهما فهو بالخيار بين الإمساك، والفسخ.

وصورته: رجل اشترى سيارة بعشرين ألف ريال سعودي، وثنمها الحقيقي: عشرة ألف ريال سعودي.

فهنا له خيار الغبن، وله أن يسترد بقية ماله، أو يرد السيارة إلى البائع ويسترد المال كاملاً.

أو رجل باع سيارته بخمسة ألف ريال سعودي، وثنمها الحقيقي عشرة ألف ريال سعودي، فهذا أيضًا غبن ظاهر كبير.

فللمغبون العودة في البيع، وله أيضًا أن يمضي البيع.

السادس: خيار التدليس.

وهو أن يظهر البائع السلعة بمظهر مرغوب فيه، وهي خالية منه.

مثل ترك اللبن في ضرع الناقة، أو البقرة، أو الشاة، ليوهم المشتري بكثرة اللبن فيها، وهي على خلاف ذلك.

فهذا البيع منهى عنه، فإذا وقع ذلك فهو بالخيار بين الإمضاء للبيع، وفسخ البيع.

ففلج الصليين:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «وَلَا تُصَرُّوا الْغَنَمَ، وَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ»^(١).

السابع: خيار الإخبار.

ويكون بالإخبار بالثمن متى ظهر خلاف الواقع. فللمشتري الخيار بين الإمساك وأخذ الفرق، أو الفسخ. كما لو اشترى قلمًا بمائة. وجاء رجل وقال له: بعنيه برأس ماله. فقال له: رأس ماله مائة وخمسون ريال، فباع منه هذا القلم.

ثم تبين للمشتري كذب البائع: فللمشتري الخيار.

ويثبت هذا الخيار: في التولية، والشراكة، والمرابحة، والمواضعة.

ولا بد في جميعها من معرفة البائع والمشتري رأس المال.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٥٠)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥١٥).

[ثبوت خيار المجلس للمبايعين، وخيار الشرط]

٨٢٩ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِتْبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

***** الشرح *****

ساق المصنف رحمه الله هذا الحديث لبيان الحكم في خيار المجلس،
وخيار الشرط.

ومثل حديث الباب ما فاجع الصليحين:

من حديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورُكَ لُهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»^(٢).

قوله: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ».

وهذا على الغالب، وإلا لو تباع رجل وامرأة، أو امرأة ورجل، أو خنثى ورجل، أو رجل وخنثى، للزم هذا الحكم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١١٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٣١) (٤٤).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٠٧٩)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٢).

قوله: «فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ».

أي البائع والمشتري لكل واحد منهما الخيار في فسخ البيع ورده.

قوله: «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا».

وهذا هو خيار المجلس، فما دام أن المشتري والبائع في المجلس، فالخيار باقٍ، ولو بقيا لساعات.

وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا اشترى شيئاً ثم أراد أن لا يقبل صاحبه، فارقه، ثم عاد إلى المجلس.

قوله: «أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ».

وهذا هو خيار الشرط:

فلو قال البائع للمشتري: بعتك هذه السلعة على أن لا رجعة فيها، ورضي المشتري بهذا الشرط، صح البيع وإن لم يحصل التفرق بينهما.
نحن نقول: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، وهذا هو خيار المجلس.
لكن لو قال المشتري للبائع: أنا أبيعك هذه السلعة بشرط عدم الرجعة في هذا البيع، فلو قبل المشتري الشرط صح البيع، ولو لم يحصل التفرق في المجلس.

قوله: «فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

سواء تفرقا، أم لم يتفرقا.

قوله: «وإن تفرقا بعد أن تباعا، ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع».

يعني أن البيع قد صح.

وتضمن الحديث ثلاث حالات للبيع:

الحال الأول: أن يبيع أحدهما من الآخر، ويبقيان في مجلسهما، فلهما الخيار، وإن طال المجلس.

الحال الثاني: أن يكون بينهما شرط، فيقع البيع على الشرط.

الحال الثالثة: إن لم يكن بين المشتري والبائع شرط، فمجرد التفرق وجب البيع، والله أعلم.

٨٣٠ - (وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ» ^(١). رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَالِدَّارُ قُطَيْبِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ.
وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانَيْهِمَا»).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان صحة الخيار.

قوله: «وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ».

وسلسلة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، سلسلة حسنة في قول الجماهير؛ وهذا إذا ثبت الإسناد إلى عمرو بن شعيب.

قوله: «الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا».

أي صاحب السلعة ومشتريها منه بالخيار، وهذا خيار المجلس، وقد تقدم في الحديث الأول بيانه.

^(١) الحديث حسن. أخرجه الإمام أبو داود (٣٤٥٦)، والنسائي (٧ / ٢٥١ - ٢٥٢)، والترمذي (١٢٤٧)، وأحمد (٣ / ١٨٣)، والدارقطني (٣ / ٥٠ / ٢٠٧)، وابن الجارود (٦٢٠)، كلهم من طريق عمرو بن شعيب، به. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن»، وحسنه الإمام الألباني رحمه الله في الإرواء برقم (١٣١١)، وقال فيه: وهو كما قال - يني الترمذي -، فقد استقر رأى جماهير المحدثين على الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بعد خلاف قديم فيه.

قوله: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ».

أي شرط خيار، وهذا خيار الشرط، وقد تقدم بيان ذلك.

قوله: «وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ».

أي لا يجوز له أن تكون المفارقة لإلغاء الخيار.

ومع ذلك فقد قال ابن عبد البر في الاستذكار (٦ / ٤٧٧):

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ فَلَفْظُ مُنْكَرٍ لِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ جَائِزٌ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ لِيَتِمَّ بَيْعُهُ وَلَهُ أَنْ لَا يُقِيلَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ وَقَوْلُهُ ((لَا يَحِلُّ)) لَفْظَةٌ مُنْكَرَةٌ بِإِجْمَاعٍ وَبَانَ أَنَّ الْإِقَالََةَ نَدْبٌ وَحَصْرٌ لَا إِجْبَابَ وَفَرَضٌ.

وَمِمَّا يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا فِعْلُ بِنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجِبَ لَهُ الْبَيْعُ مَشَى حَتَّى يُفَارِقَ صَاحِبَهُ وَيَغِيبَ عَنْهُ وَهُوَ الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ وَعَلِمَ مَعْنَاهُ وَخَرَجَهُ.

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنِي قَاسِمٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُطَلِّبُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ سَالِمٍ قَالَ قَالَ بِنِ عُمَرَ كُنَّا إِذَا تَبَايَعْنَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ نَفْتَرِقْ فَتَبَايَعْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ مَا لَا بِالْوَادِي بِمَالٍ كَثِيرٍ فَلَمَّا بَايَعْتُهُ طَفِقْتُ الْقَهْقَرَى عَلَى عَقْبِي خَشْيَةً أَنْ يَرَادَنِي عُثْمَانُ الْبَيْعَ قَبْلَ أَنْ أَفَارِقَهُ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ فِي قَوْلِ بْنِ عُمَرَ كُنَّا إِذَا تَبَايَعْنَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ نَفْتَرِقْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِفْتِرَاقَ عَنِ الْمَجْلِسِ كَانَ أَمْرًا مَعْمُولًا بِهِ عِنْدَهُمْ فِي بَيْعَاتِهِمْ.

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ كَانَ بِنْتُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَتْ شَيْئًا مَشَى سَاعَةً قَلِيلًا لِيَسْمَ لَهُ الْبَيْعُ ثُمَّ يَرْجِعُ وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ بَنِي جَرِيحٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ بَنِي عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا اشْتَرَى السَّلْعَةَ فَأَرَادَ أَلَّا يُقِيلَ صَاحِبَهُ مَشَى شَيْئًا قَلِيلًا ثُمَّ رَجَعَ.

وَعَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى فَرَسًا مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ أَقَامَ بَقِيَّةَ يَوْمَيْهِمَا وَلَيْلَتَيْهِمَا لَمْ يَفْتَرِقَا وَنَدِمَ أَحَدُهُمَا فَلَمْ يَرُدَّ الْآخَرُ إِقَالَتُهُ فَاخْتَصَمَا إِلَى أَبِي بَرْزَةَ فَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا)) وَمَا أَرَاكُمَا افْتَرَقْتُمَا.

وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْخَبَرَ بِإِسْنَادِهِ فِي ((التَّمْهِيدِ)).

وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ فِيمَا ذَهَبَا إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ. **اهـ**

وفعل ابن عمر رضي الله عنهما في مفارقة المجلس، لعله لم يبلغه الحديث.

وإلا فابن عمر رضي الله عنهما كان من أحرص الصحابة رضي الله عنهم

على عدم مخالفة أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

ومن أحرص الناس على التزام شرع الله عز وجل.

المفارقة من المجلس:

اختلف أهل العلم في بيان حصول المفارقة من المجلس، هل هي مفارقة أبدان، أو الأقوال؟

والجمهور على أنه مفارقة الأبدان.

وذهب الحنفية إلى أنها مفارقة أقوال.

والصحيح من أقوال أهل العلم، أنها مفارقة أبدان، ولا سيما مثل هذه الرواية التي تدل على المراد.

وفعل ابن عمر رضي الله عنهما يدل على ذلك.

قوله: "وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا»".

[بيان مشروعية خيار الغبن والخديعة]

٨٣١ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خَلَابَةَ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان خيار الغبن.

وفيه: استفتاء العالم.

وفيه: مشروعية الشكوى على الإمام.

وفيه: أن الناس يختلفون من حيث قوة العقل وضعفة، ومن حيث قوة السوم في البيع وضعفه.

فبعض الناس بمجرد أن يدخل إلى السوق لا يستطيع أن يساوم في السلع، ما هو إلا رحمة البائع فيه، فقد يقول للبائع بكم هذه السلعة: فيقول له: بعشرة ألف.

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢١١٧)، والإمام مسلم (١٥٣٣) وفي «الأصل»: «بعث» والمثبت من «أ» وهو الموافق لما في «الصحيحين». وزاد البخاري (٢٤٠٧): «فكان الرجل يقوله». وفي رواية مسلم: «فكان إذا بايع يقول: لا خيابة». قلت: والرجل هو: حبان بن منقذ الأنصاري، وكان يقول ذلك للثقة في لسانه، ففي رواية ابن الجارود (٥٦٧): «عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: أن حبان بن منقذ كان سَفِيعَ في رأسه مأمومة، فشَقَلْتُ لسانه، وكان يُخَدِّعُ» الحديث.

فربما أخذها ومشى، وربما ساومه مساومة خفيفة، فيستحيي منه ويشترى.

بيان خيار الغبن:

فإذا كان هذا هو الحال، وربما خُدع، فله أن يشترط.
وهو ما يحصل في كثير من الأسواق أن البائع يقول للمشتري: هذه السلعة بعشرة ألف، وإذا لقيتها بأنقص من هذا، فردها.
فهذا هو خيار الغبن، فإذا وجدها في السوق بأنقص من هذا السعر، ولو بشيء يسير، يجوز للمشتري أن يردّها على البائع؛ لأنه غرر به، وحصل له منه غبن؛ حيث أنه أوهمه أنه باعه بأنقص سعر في السوق.

قوله: «ذَكَرَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ».

أي أخبر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بشأن هذا الرجل، وأنه يخدع في البيع، والشراء.

قوله: "فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خَلَابَةَ»".

أي لا خديعة.

واختلف العلماء هل هذا خيار أم لا.

قال النووي في شرح مسلم (١٠ / ١٧٧): وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا

الْحَدِيثِ فَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ حَاصًّا فِي حَقِّهِ وَأَنَّ الْمُغَابَنَةَ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ لَا زِمَةَ لَا

خِيَارَ لِلْمَغْبُونِ بِسَبَبِهَا سَوَاءٌ قَلَّتْ أَمْ كَثُرَتْ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَآخَرِينَ وَهِيَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ الْبُغْدَادِيُّونَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ لِلْمَغْبُونِ الْخِيَارُ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِشَرْطِ أَنْ يَبْلُغَ الْغَبْنُ ثُلُثَ الْقِيَمَةِ فَإِنْ كَانَ دُونَهُ فَلَا وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَثْبَتَ لَهُ الْخِيَارَ وَإِنَّمَا قَالَ لَهُ قُلْ لَا خِلَابَةَ أَيُّ لَا خَدِيعَةَ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ هَذَا ثُبُوتُ الْخِيَارِ وَلِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ أَوْ أَثْبَتَ لَهُ الْخِيَارَ كَانَتْ قَضِيَّةٌ عَيْنٍ لَا عُمُومَ لَهَا فَلَا يَنْفُذُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

فالشاهد: أن الخيار في البيع يعتبر رحمة من الله عز وجل بالمشتري، والباع، إذا حصل لأحدهما غبن، أو غرر، أو ضرر، والله الموفق.

[باب الربا]

[بَابُ الرِّبَا]

*****الشرح:*****

والربا فلي اللغ: الزيادة.

وهو كبيرة من كبائر الذنوب، وعظيمة من عظام الذنوب الآثام، ومحرم في جميع الأديان.

وقد جاءت الأدلة المتكاثرة فلي لعن فلعن، والوعيد علة ذلك.

يقول الله عز وجل : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} * وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}.

ويقول الله عز وجل : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ}.

ويقول الله عز وجل : {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى

اللَّهُ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ}.

ويقول الله عز وجل : {وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ}.

وفلجٍ مسلم:

من حديث جابر - رضي الله عنهما -، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ»، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ» ^(١).

وفلجٍ الصليبي:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ» ^(٢).

ففلجٍ البخاري:

من حديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ آتِيَانِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى آتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ يَبْنِي يَدِيهِ

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٩٨).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٧٦٦)، والإمام مسلم في صحيحه (٨٩).

حِجَارَةً، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُخْرِجَ رَمَى الرَّجُلِ
بِحَجَرٍ فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيُخْرِجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ،
فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلَ الرَّبَا»^(١).

وأخرج الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى سنن:

من حديث ابن مسعود -رضي الله عنه-، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
قَالَ: «مَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنَ الرَّبَا، إِلَّا كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إِلَى قَلَّةٍ»^(٢).

والأدلة كثيرة في الباب، منها بالمنطوق، ومنها بالمفهوم، فجميع أدلة
تحريم أكل أموال الناس بالباطل، وتحريم الظلم من هذا الباب.
إذ أنه ليس من بيع أهل الإسلام، بل هو من بيع الجاهلية.

بيان مفساد الربا:

والربا مفسده كثيرة منها خلقياً واقتصادياً وعملياً، منها:

الأول: الفساد الخلقي.

فصاحبه يتعود على البخل، والشح، حتى إنه لا يعطي شيئاً إلا بمقابل.

الثاني: ضعف الترابط بين المجتمع الربوي، بخلاف المجتمع المسلم

القائم على التعاط.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٠٨٥).

^(٢) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢٢٧٩)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله
برقم (٨٢٧)، وقال فيه: هذا حديث صحيح.

الثالث: يلحق المرايين فساد اقتصادي.

فيأخذ الرجل الدين، ثم بعد ذلك يتضاعف عليه، مما يؤدي إلى غنى مفرط، وفقر مدقع.

الرابع: حين دخل الربا في البلاد الإسلامية بصورة البنوك الربوية، لحق أهل الإسلام الضعف، وتسلط الأعداء عليهم، وقلة البركات.

الخامس: أن الربا تعطيل للعمل لدى المربي.

فتجد أن المربي يترك العمل، ويدخل بهاله في صفقات ربوية، كالقمار ونحوه.

السادس: أنه طريق منحرف لتكثير الأموال، وقد قام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خطباً في حجة الوداع ووضعه.

وفلج مسلسل:

من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الطويل في قصة حجة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفيه قال: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنْ أَوَّلَ دَمٍ أَضْعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، كَانَ مُسْتَرَضِعًا فِي بَنِي سَعْدِ

فَقَتَلَتْهُ هَذِيلٌ، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبًّا أَضْعُ رَبَانَا رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ...»^(١).

اللسابعل: أن الربا من أخلاق اليهود، الذين وصفهم الله بالبخل والشح.

وليس من أخلاق المسلمين.

قال الله عز وجل: {فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا} وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}.

الثامن: أكل الربا يبعث يوم القيامة كالمجنون.

كما تقدم في قول الله عز وجل: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمُسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}.

التاسع: ذهاب بركات المال.

لما أخرج الإمام ابن ماجه رحمه الله في سننه:

من حديث ابن مسعود -رضي الله عنه-، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنَ الرِّبَا، إِلَّا كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إِلَى قِلَّةٍ»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٢١٨).

^(٢) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢٢٧٩)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٨٢٧)، وقال فيه: هذا حديث صحيح.

العاشرة: الربا سبب لحرب الله عز وجل، وحرب رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

كما في قول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ} فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ}.

الحادية عشرة: الربا وتعاطيه يدل على ضعف التقوى، وعلى ضعف المراقبة لله عز وجل.

الثانية عشرة: الربا يوقع صاحبه في اللعن.

كما تقدم حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

الثالثة عشرة: الربا سبب من اسباب عذاب القبر.

كما تقدم حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.

الرابعة عشرة: الربا من أكبر الكبائر المهلكات.

كما تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في الصحيحين.

الخامسة عشرة: الربا يعتبر معصية لله عز وجل، ولرسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

السادسة عشرة: الربا سبب في عدم قبول الله عز وجل للصدقة.

لأن الله عز وجل طيب ولا يقبل إلا طيباً، وسيأتي دليله إن شاء الله.

السابعة عشرة: متعاطي الربا لا تُستجاب دعوته.

ففلح مسلم: من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: {يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا، إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ} [المؤمنون: ٥١]، وَقَالَ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ} [البقرة: ١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يُمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبَّ، يَا رَبَّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟» ^(١).

الثامنة عشرة: الربا يسبب قسوة القلب، لأنه معصية، وأكل لأموال الناس بالباطل.

التاسعة عشرة: الربا ظلم يتعاطاه الإنسان.

لما فلي الصليحين:

من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٢).

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٠١٥).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٤٧)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٥٧٩).

إلى غير ذلك من المفاصد التي يعيشها أصحاب الربا، ويتقلبون فيها، متمردين على شرع الله عز وجل وهدى رسول الله ﷺ وإجماع المسلمين، مع ما فيه من المفاصد التي تربوا على شرب الخمر ونحوه، فكم حرمت من البيوع والمعاملات بسبب الربا وسدًا لذرائع أكل أموال الناس بالباطل، والله المستعان.

بيان أقسام الربا:

قسم بعض العلماء الربا إلى ثلاثة أقسام، وبعضهم إلى قسمين:

الأول: ربا النسئة، مأخوذة من النسأ وهو التأخير.

وهو الزيادة التي يأخذها البائع من المشتري مقابل التأجيل.

كأن يعطيه ألفاً نقدًا على أن يردّه بعد سنة ألفاً ومائة.

والثاني: أنه حرام بإجماع العلماء، وهو الربا الذي كان يفعله أهل

الجاهلية، بقولهم إما أن تفضي وإما أن تربى.

وفلاّح مرسلم: من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، يقول: أَخْبَرَنِي

أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ» ^(١).

وكان ابن عباس رضي الله عنهما لا يرى الربا إلا في النسية.

ثم رجع عن ذلك فيما نقل عنه، وقال رضي الله عنه بربا الفضل أيضًا.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٩٦).

فَيَكُونُ مَعْلُومًا هَذَا الْحَدِيثُ: أَيُّ لَا رَبًّا أَكْثَرُ، وَلَا أَظْهَرَ مِنْ رَبِّ النِّسِيئةِ.
وَالوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا أَعْسَرَ الْمَدِينِ مِنْهُ أَنْ يَتَرَفَّقَ بِهِ، وَأَنْ يَنْظُرَهُ.
كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا
خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.

الثَّلَاثُ: رَبِّ الْفَضْلِ.

وَالْفَضْلُ: الزِّيَادَةُ.

وَهُوَ بَيْعُ الرَّبْوِيِّ بِمِثْلِهِ مُتَفَاضِلًا.

قَالَ ابْنُ رَشْدٍ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ (٣ / ١٤٨):

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الرَّبَّا يُوجَدُ فِي شَيْئَيْنِ: فِي الْبَيْعِ، وَفِيمَا تَقَرَّرَ فِي الذِّمَّةِ
مِنْ بَيْعٍ، أَوْ سَلَفٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

فَأَمَّا الرَّبَّا فَيَمَا تَقَرَّرَ فِي الذِّمَّةِ فَهُوَ صِنْفَانِ:

صِنْفٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ رَبَّا الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِي نُبِيَّ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا
يُسَلِّفُونَ بِالزِّيَادَةِ وَيُنْظِرُونَ، فَكَانُوا يَقُولُونَ: أَنْظِرْنِي أَزِدْكَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي
عَنَاهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِقَوْلِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا وَإِنَّ رَبَّا الْجَاهِلِيَّةِ
مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبَّا أَضْعُهُ رَبَّا الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ».

وَالثَّانِي: "ضَعَّ وَتَعَجَّلَ" وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَسَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدُ.

وَأَمَّا الرَّبَا فِي الْبَيْعِ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ صِنْفَانِ: نَسِيئَةٌ، وَتَفَاضُلٌ،
إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ إنْكَارِهِ الرَّبَا فِي التَّفَاضُلِ لِمَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «لَا رَبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ». وَإِنَّمَا صَارَ جُمُهورُ
الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الرَّبَا فِي هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ لثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - . اهـ

وقد جاء النص بتحريمه في ستة أشياء .

وفلج مسلم: من حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ
بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ،
فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»^(١).

وفلج الصليبين: من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه -، قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ،
وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ
زَادَ، أَوْ اسْتَزَادَ، فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ»^(٢).

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٨٧).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٨٤).

قال ابن رشد بداية المجتهد (٣ / ١٤٨): أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ التَّفَاضُلَ وَالنِّسَاءَ مِمَّا لَا يَجُوزُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنَ الْأَصْنَافِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَدِيثُ عُبَادَةَ هُوَ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ عَيْنًا بَعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى»، فَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي مَنَعِ التَّفَاضُلِ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنْ هَذِهِ الْأَعْيَانِ.

وَأَمَّا مَنَعُ النِّسْيَةِ فِيهَا فَثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ مَا حَدِيثٍ، أَشْهَرُهَا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». فَتَضَمَّنَ حَدِيثُ عُبَادَةَ مَنَعُ التَّفَاضُلِ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ، وَتَضَمَّنَ أَيْضًا حَدِيثُ عُبَادَةَ مَنَعُ النِّسَاءِ فِي الصَّنُفَيْنِ مِنْ هَذِهِ، وَإِبَاحَةُ التَّفَاضُلِ، وَذَلِكَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ فِيهَا بَعْدَ ذِكْرِهِ مَنَعُ التَّفَاضُلِ فِي تِلْكَ السَّيِّئَةِ «وَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرِقِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ، وَالْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ» وَهَذَا كُلُّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَّا الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ. اهـ

بيان الفرق بين ربا النسيئة، وربا الفضل:

فربا النسيئة: تقع فيه الزيادة مقابل التأخير في أجل التسليم للدين.

وربا الفضل: تقع فيه الزيادة والربا من جهتين:

الأول: من جهة التفاضل

الثاني: من جهة التأخير، إذا كان من جنس واحد.

فيلزم فلي هذا النوع من البيع، إن كان من جنس واحد:

أن يكون يدًا بيد، مثلاً بمثل.

أي التقابض المثلية.

وإن كان من جنسين مختلفين:

فيلزم فيهما التقابض في المجلس لما تقدم من حديث عبادة وأبي

سعيد رضي الله عنه.

فلا ينقضي المجلس إلا بعد التقابض.

النوع الثالث: ربا القرض.

وصفته: أن يقرض الإنسان أحدًا من الناس شيئًا ويشترط عليه أن يرد

عليه أفضل منه، نفعًا آخرًا معه.

كأن يسكنه داره، على أن يسلفه مائة ألف ريال، أو نحو ذلك.

وفي حديث عليٍّ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً، فَهُوَ رِبًا» ^(١).

والحديث فيه كلام لأهل العلم، ولكن العمل عليه عند جماهير أهل العلم.

فينبغي أن يبقى الناس في باب القرض على التسامح.

فقد أخرج الإمام أحمد رحمه الله في مسنده:

من حديث بُرَيْدَةَ بن الحَصِيب الأسلمي رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلِهِ صَدَقَةٌ»، قَالَ: ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلِيهِ صَدَقَةٌ"، قُلْتُ: سَمِعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَقُولُ: "مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلِهِ صَدَقَةٌ"، ثُمَّ سَمِعْتُكَ تَقُولُ: "مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلِيهِ صَدَقَةٌ"، قَالَ لَهُ: "بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الدَّيْنُ، فَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ فَأَنْظَرَهُ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلِيهِ صَدَقَةٌ" ^(٢).

^(١) الحديث ضعيف جداً. وقد أفصح الحافظ في «التلخيص» (٣/ ٣٤) عن علته، فقال: «في

إسناده سؤار بن مصعب، وهو متروك»، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله برقم (١٣٩٨)،

وقال فيه: وهذا إسناده ضعيف جداً.

وقال ابن عبد الهادي في "التنقيح" (٣/ ١٩٢): "هذا إسناده ساقط، وسوار متروك الحديث".

قلت: وقد روى عن فضالة بن عبيد موقوفاً عليه، وقد ذكرته تحت الحديث المتقدم.

^(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٣٠٤٦).

المراد بعله الربا الوصف الذي إذا وجد في المال كان المال ربوياً.

بيان علة الربا، والأصناف الربوية:

وقد اختلف أهل العلم في بيان علة الربا إلى أقوال:

مع إجماعهم على أن الربا يجري في الستة الأصناف التي ذكرها رسول الله ﷺ كما تقدم من حديث عبادة وغيره.

وذهبت الظاهرية، وهو قول قتادة وطاوس ورجحه الصنعاني والشوكاني، وهو ترجيح شيخنا الوادعي وترجيح ابن عقيل من الخنابلة أن الربا يقتصر على هذه الأصناف الستة.

قال الصنعاني في سبل السلام (٢ / ٥١): وَلَكِنْ لَمْ يَجِدُوا عِلَّةً مَنْصُوصَةً اِخْتَلَفُوا فِيهَا اِخْتِلَافًا كَثِيرًا يَقْوَى لِلنَّاظِرِ الْعَارِفِ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الظَّاهِرِيَّةُ. اهـ

وقال الشوكاني في السيل الجرار (٣ / ٦٤): ولا يخفاك أن ذكره ﷺ

للكيل والوزن في الأحاديث لبيان ما يتحصل به التساوي في الأجناس المنصوص عليها فكيف كان هذا الذكر سبباً لإلحاق سائر الأجناس المتفقة في الكيل والوزن بهذه الأجناس الثابتة في الأحاديث وأي تعدية حصلت بمثل ذكر ذلك وأي مناط استفيد منها مع العلم أن الغرض بذكرها هو تحقيق التساوي كما قال مثلاً بمثل سواء بسواء. اهـ

وذهب جماهير العلماء كما ذكره ابن المنذر إجماعاً إلى عدم الاختصار على الأصناف الستة.

قال ابن المنذر في الأوسط (٢٠٠ / ١٠): وأجمع أهل العلم على القول به، وأجمع عوام أهل العلم من أهل الحجاز، والعراق، والشام، ومصر، والمغرب أن حكم كل ما يكال ويوزن مما يؤكل ويشرب حكم ما نهى عنه رسول الله ﷺ من البر والشعير والتمر والملح، وذلك مثل الزبيب والأرز والجلجلان، والحمص، والعدس والجلبان، والباقلاء، واللوبيا، والسلت، والذرة، والعسل، والسمن، والسكر وما أشبه ذلك من المأكول والمشروب المكيل والموزون، وأن كل ما يبيع بصفة لا يباع إلا مثلاً بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، والبيع فيه غير جائز. وقد بلغني عن قتادة أنه شذ عن هذه الجماعات فقال: كل ما خلا الستة الأشياء مما يكال أو يوزن فلا بأس به اثنين بواحد من صنف واحد يدا بيد، وإذا كان نسيئة فهو مكروه.

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول، وذلك لما أجمع عليه عوام أهل العلم في قديم الدهر وحديثه ولا نعلم أحداً خالف ما ذكرناه، ولا بلغنا ذلك عن أحد غير قتادة وبعض من أدركنا من أهل زماننا. **اهـ**

ومع ذلك اختلف العلماء في العلة وتوسع ابن رشد في بداية المجتهد في بيان ذلك، وملخصه في خمسة أقوال^(١):

القول الأول: يجري الربا في كل مكيل سواء كان مطعوماً أو لم يكن مطعوماً، فيدخل في ذلك الحبوب والسكر والأدهان والحصص والاسمنت والأشنان وغيرها، وهذا قول النخعي والزهري والثوري وإسحاق وأحمد في رواية، وهو المشهور عند الحنابلة، وهو مذهب الحنفية، واستدلوا بقوله ﷺ في الأحاديث: «إلا كيلاً بكيل».

القول الثاني: يجري الربا في كل مطعوم، سواء كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً، فيجري الربا في بيع برتقالة ببرتقالتين أو كوب من العصير بكوبين أو بيع لحم بلحم، وهذا قول الشافعي، وهو المشهور عند أصحابه، وعزاه النووي إلى أحمد وابن المنذر.

واستدلوا لهذا القول بحديث عمرو بن عبد الله في مسلم (١٥٩٢): «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»، قَالَ: «وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ»، والطعام يطلق على المأكول والمشروب.

واشترطوا في هذا المطعوم أن يكون مطعوماً في الغالب بخلاف الحشائش والشجر والتراب الذي يؤكل لحاجة.

^١ راجع فتح العلام (٤٨/٦ - ٥٠).

القول الثالث: يجري الربا في كل قوت مدخر، فلا يدخل في ذلك الفواكه، لأنها ليست بقوت ولا اللحم لأنه لا يدخر، وهو قول مالك واختاره ابن القيم، فأما الملح فهو عندهم يصلح القوت، فجرى مجرى القوت، وقد أوردوا عليهم الزعفران، والقرفة، فإنها تصلح القوت، ولم يجروا فيها الربا.

القول الرابع: يجري الربا في كل مطعوم يكال أو يوزن، وهو قول سعيد المسيب، والشافعي في القديم، وأحمد في رواية وابن المنذر، واختاره ابن قدامة، وصاحب الشرح الكبير وشيخ الإسلام، ورجحه الإمام ابن باز وابن عثيمين واللجنة الدائمة وفيها الفوزان وعبد العزيز آل الشيخ، جمعاً بين أدلة القول الأول والثاني.

القول الخامس: ما وجبت فيه الزكاة يجري فيه الربا، وهو قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وهذا القول ضعيف، لأن الملح يجري فيه الربا، ولا تجب فيه الزكاة.

وأقول بما دل عليه حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ -رضي الله عنه-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الدَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالزُّبُرُ بِالزُّبُرِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً

بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

ثم اختلفوا في الذهب والفضة هل العلة فيها النقدية أم الوزن؟

قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ١٠٥):

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْعِلَّةُ فِيهِمَا كَوْنُهُمَا مَوْزُونَيْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: الْعِلَّةُ فِيهِمَا الثَّمَنِيَّةُ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ بَلْ الصَّوَابُ، فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ إِسْلَامِهَا فِي الْمَوْزُونَاتِ مِنَ النُّحَاسِ وَالْحَدِيدِ وَغَيْرِهِمَا؛ فَلَوْ كَانَ النُّحَاسُ وَالْحَدِيدُ رِبَوِيَيْنِ لَمْ يُجْزَ بَيْعُهُمَا إِلَى أَجَلٍ بِدَرَاهِمَ نَقْدًا؛ فَإِنَّ مَا يَجْرِي فِيهِ الرَّدُّ إِذَا اخْتَلَفَ جِنْسُهُ جَازَ التَّفَاضُلُ فِيهِ دُونَ النَّسَاءِ، وَالْعِلَّةُ إِذَا انْتَقَضَتْ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ مُؤَثِّرٍ دَلَّ عَلَى بُطْلَانِهَا. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٩/ ٤٧١):

وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ هُوَ الثَّمَنِيَّةُ؛ لَا الْوَزْنُ كَمَا قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَلَا يَحْرُمُ التَّفَاضُلُ فِي سَائِرِ الْمَوْزُونَاتِ كَالرَّصَاصِ وَالْحَدِيدِ وَالْحَرِيرِ وَالْقُطْنِ وَالْكَتَّانِ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ إِسْلَامِ النَّقْدَيْنِ فِي

المُوزُونَاتِ وَهَذَا بَيْعٌ مَوْزُونٌ بِمَوْزُونٍ إِلَى أَجَلٍ فَلَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ الْوَزْنَ لَمْ يَجْزُ هَذَا. اهـ

والصليح: أن النقدية داخلية في الربا؛ لأنه يقوم مقام الذهب والفضة. فما اتفق عليه المسلمون أنه نقد ولو كان حجارة، فإن الربا يدخل فيه، كما يدخل في الذهب، وفي الفضة. فإذا تبايعوا به يدخل فيه الربا، فيلزم أن يكون مثلاً بمثل ويداً بيد إذا كان الجنس واحداً.

وإذا كانا من جنسين مختلفين: فيلزم فيه أن يكون يداً بيد، أي التقابض، ولا بأس بالتفاضل فيما بينهما، وللشيخ السعدي رحمه الله رسالة لطيفة يخالف فيها جمهور العلماء من أن الأوراق النقدية لا يدخل فيها الربا، وهو قول مرجوح.

بيان تنوع صور الربا:

وقد تنوعت صور الربا:

فمنها: ما يكون في البنوك الربوية، وهو ما يسمى بالفوائد.

ومنها: ما يكون في بيع اليانصيب، فإنه معاملة ربوية، وفيها غرر.

بحيث أنه يعطيه مائة ريال، فقد يحصل على ما يوازي المائة، وقد يحصل على ما يوازي أكثر من ذلك.

ومنها: ما يقع في الصرافات بدون تقابض.

ومنها: شراء الذهب دينًا.

ومنها: شراء الفضة دينًا.

ومنها: القروض التي تجر المنافع.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: لأن أقرض مرتين، أحب إلي من أن أتصدق مرة، أو كما قال رضي الله عنه، إلى غير ذلك، والله المستعان.

بيان حكم الصرافة، واستلام الدوالاة بغير العمل التلي أرسلت:

ذهب جمع من أهل العلم على أنه يدخلها الربا، إذا سلم المرسل بعملة، واستلم الآخر المستلم بعملة أخرى.

والذي رأيته للإمام ابن باز رحمه الله وهو الأقرب في هذه المسألة، أنه لا محذور أن يرسل بالريال السعودي، ويستلم بالدولار، أو يرسل بالدولار، ويستلم بالريال اليمني، وهكذا.

قال ابن باز في مجموع الفتاوى

والعلل في ذلك: أن هذا ليس بصرف، وإنما هو من باب رد الدين حيث

دين الصرافة مبلغًا من المال، وقدره ألف دولار.

ثم استلم دينه بما يقابله بالعملة الأخرى: مثلاً بالريال السعودي، أو بالريال اليمني.

وأما من جعل المعاملة صرافة، فيلزمه القول بالربا في مثل هذه الحالة.

لكن الذي يظهر أنه من باب الدين.

ويجوز لك أن تستدين بالذهب وتقضي بالفضة، أو تستدين بالفضة وتقضي بالذهب.

ومما يدل على أن الحوالات تعتبر ديناً، وليست بصرافة، أن أصل هذه المعاملة كانت قديمة بالسفتجة.

وذلك أن الرجل يكون في مكة، أو في بغداد، فيخشى على ماله إذا حمله معه في سفره، أن يتلف عليه في الطريق، بسبب السرقة من اللصوص، أو الضياع، أو نحو ذلك.

فكان يذهب إلى تاجر من التجار ويعطيه ماله، ثم يعطيه التاجر رقعة تدل على أن له كذا وكذا من المال في ذمة هذا التاجر.

فإذا وصل إلى المنطقة التي يريد يدفع إليهم الرقعة، ويأخذ ماله منهم، فهذا يعتبر ديناً.

وهنا تنبيه: حول أصحاب الحساب الجاري.

وهو أن كثير من الناس قد يكون له حساب جاري عند أصحاب الصرافات.

فإن كان له حسابًا جاريًا والمال موجودًا، وأراد أن يشتري بما يقابله من
عملة أخرى، فله أن يؤكل القائم بالعمل في ذلك المحل.
بحيث أنه يكون هو القابض، والمعطي.
أما إذا لم يكن ماله كافيًا، وإنما يقول لصاحب الصرافة اشترت منك مائة
ألف ريال سعودي، وإن شاء الله عز وجل بعد خمسة أيام أورد لك خمسة
عشر مليون ريال يماني، فهذا لا يجوز فعله.
لأنه اشترى وباع بدون التقابض، والله المستعان.

[بيان لمن أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه]

٨٣٢ - (عَنْ جَابِرٍ - رضي الله عنه - قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - آكِلَ الرِّبَا، وَمُوَكِّلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٨٣٣ - (وَلِلْبُخَارِيِّ^(٢) نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ - رضي الله عنه -).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان حرمة الربا وأنه كبيرة من كبائر الذنوب، وذلك لللعن صاحبه.

قوله: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم».

اللعن: هو الدعاء بالطرد من رحمة الله عز وجل.

وجاء اللعن هنا بالوصف، أي بدون تعيين، فمن أكل الربا، وكل أو شهد شمله اللعن، أو كتب فهو أيضًا يشمله اللعن من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ودعاء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستجاب غالبًا.

قوله: «آكِلَ الرِّبَا».

أي الذي يتعاطى الربا أكلاً لنفسه، وذكر الأكل دون غيره لأنه هو الأكثر

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٩٨).

^(٢) ومحل الشاهد منه قوله: "ولعن أكل الربا وموكله..." رواه البخاري (٥٩٦٢)

في المعاوضات.

وإلا فيدخل في اللعن أيضًا من يشرب أو يلبس أو يسكن أو يتاجر في الربا.

قوله: «وَمُوكَلَّه».

أي الذي وكله في قبضه واستيفائه، فيدخل الوكيل في اللعنة أيضًا.

قوله: «وَكَاتِبُهُ».

أي الذي يكتب العقد بين المتبايعين، بما هو بيع ربوي.

قوله: «وَشَاهِدَيْهِ».

أي من يشهد على العقد.

قوله: "وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ»".

لأنهم كلهم تعاونوا على الإثم والعدوان.

والله عز وجل يقول: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ

وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}.

قوله: «وَلِلْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ».

ولفضل عند البخاري: أَنَّهُ اشْتَرَى غُلَامًا حَجَّامًا، فَقَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِّ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ أَكِلَ
الرَّبَا وَمُوكِلَهُ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُصَوِّرَ» ^(١).

فقرن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أكل الربا بكبائر عظيمة، هي
التصوير، والوشم، وكسب البغي وهي الزانية، وثمان الكلب، وثمان الدم،
وكلها من الكبائر العظيمة، ومن الذنوب الجسيمة، نسأل الله عز وجل
السلامة والعافية.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥٩٦٢).

[بيان أن الربا ثلاثة وسبعون باباً]

٨٣٤ - (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - عَنْ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «الرَّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنَّ أَرْبَى الرَّبَا عَرَضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ»^(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ مُخْتَصَرًا، وَالْحَاكِمُ بِتَمَامِهِ وَصَحَّحَهُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان تنوع المعاملات الربوية حتى يكون الإنسان على حذر من تعاطيها، والحديث الراجح فيه الوقف.

قوله: «الرَّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا».

يدل على كثرة مسائله، وتنوع طرقه.

فعلى الإنسان أن يكون حريصاً في بيعه، وشرائه، حتى لا يقع في الربا من حيث لا يشعر به.

^(١) أخرج الإمام ابن ماجه (٢٢٧٥)، الجملة الأولى منه فقط. ورواه الحاكم (٣٧ / ٢) وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، والحديث مختلف في رفعه، وفي وقفه، وقد أنكر الإمام البيهقي في شعب الإيمان، وقال: هذا إسناد صحيح المتن منكر بهذا الإسناد، ولا أعلمه إلا وهمًا، وكأنه دخل لبعض رواة الإسناد في إسناده. انتهى.

ورواه عبد الرزاق والطبراني من طريق الثوري، عن زبيد بإسناده موقوفاً بدون زيادة، وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري، عن الأعمش، عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود موقوفاً، وفيه ذكر الزيادة، وإسناده صحيح، والزيادة هي بعد قوله: "أيسرها...".

بيان أن بيع العينة من أنواع الربا:

ومن أنواع الربا بيع العينة.

وبيع العينة: هو أن يذهب المشتري إلى تاجر يريد منه مبلغاً من المال،

فيأبى التاجر أن يعطيه، فيقول له: أعطيك متاعاً.

ويكون المتاع بقدر ما يريد من المال، ثم يشتري التاجر المتاع من المشتري

بأقل من ثمنه الذي باعه منه.

فهذا تحيل على الربا؛ لأن المشتري لم يرد المتاع، وإنما أراد المال، والتاجر

أعطاه المتاع، ثم باعه بأنقص من ثمنه، فكأنه دينه مبلغاً من المال، والمشتري

يقضيه أكثر من هذا المبلغ.

وهو من البيوع المحرمة، و الربا فيها ظاهر.

وجوز بعض أهل العلم بيعاً آخرًا من هذا النوع وهو يسمى بالتورق.

وذلك أن الرجل يشتري من تاجر السلعة بسعر، ثم يذهب ويبيعهها على

غير التاجر، ويأخذ المال.

فهذه الصورة جائزة، وإنما المحرم أن يبيع السلعة من نفس التاجر الذي

استدان منه، والله أعلم.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية وكذا ابن القيم كلام كثير في إلحاف هذا النوع

ببيع العينة، والله الموفق.

قوله: «أَيَسَّرَهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ».

أي أن الربا عظيم من العظائم، وكبيرة م الكبائر، والعياذ بالله عز وجل من ذلك.

فالزنا بالأُم والعياذ بالله عز وجل من أكبر الكبائر العظيمة، ومع ذلك فهذا الإثم يعتبر من أيسر أبواب الربا إثما.

قوله: «وَإِنَّ أَرْبَى الرَّبَا عَرَضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ».

أي أن تتكلم في عرض أخيك بالباطل، فهذا هو أعلى أبواب الربا. فيوم القيامة يأتي من تكلم في عرض المسلم، وتؤخذ حسناته بقدر كلامه في عرض المسلم، فإن فنيت حسناته، طرح عليه من سيئات من تكلم فيه والعياذ بالله عز وجل على ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَتَذَرُونَ مِنَ الْمُفْلِسِ؟ قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْمُفْلِسُ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاتِهِ وَصِيَامِهِ وَزَكَاتِهِ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا فَيَقْعُدُ فَ يَقْتَصُّ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْتَصَّ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْخَطَايَا أَخَذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ.

فينبغي للمسلم أن يحتاط في مسألة الكلام في الغير، فلا يتكلم إلا بما يراه
يقربه من الله عز وجل.

من تبين خطأ المخطئين، وبدعة المبتدعين، وضلال الضالين، وغير ذلك
من باب الجرح والتعديل، نصحاً للأمة، وتحذيراً من الشر، والفتنة، وأمرًا
بالمعروف، ونهيًا عن المنكر.

والحمد لله رب العالمين

[بيان الإصناف الربوية]

٨٣٥ - (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالدَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

٨٣٦ - (وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - «الذَّهَبُ بِالدَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»^(٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٨٣٧ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - «الذَّهَبُ بِالدَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رَبًّا»^(٣). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح: *****

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢١٧٧)، والإمام مسلم (١٥٨٤).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٨٧) (٨١).

^(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٨٨) (٨٤).

ساق المنصف رحمه الله ما تقدم لبيان الأصناف الربوية.

اختلف أهل العلم في بيان الأصناف الربوية على ما تقدم بيانه،
والصحيح أن الربا لا يجري في غير الأصناف الستة:
الذهب، والفضة، والتمر، والملح، والبر، والشعير، وهي المنصوص
عليها في الأحاديث.

قال الإمام الصنعاني رحمه الله (اللع في السبل (٥١ / ٢):

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيمَا اتَّفَقَا جِنْسًا مِنْ السِّتَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي
وَقَعَ عَلَيْهَا النَّصُّ.

وَالِى تَحْرِيمِ الرَّبَا فِيهَا ذَهَبَتْ الْأُمَّةُ كَافَّةً.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَاهَا:

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى ثُبُوتِهِ فِيمَا عَدَاهَا بِمَا شَارَكَهَا فِي الْعِلَّةِ، وَلَكِنْ لَمْ يَجِدُوا
عِلَّةً مَنْصُوصَةً.

اخْتَلَفُوا فِيهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ يَقْوَى لِلنَّاطِرِ الْعَارِفِ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ
الظَّاهِرِيَّةُ.

مِنْ أَنَّهُ لَا يَجْرِي الرَّبَا إِلَّا فِي السِّتَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا وَقَدْ أَفْرَدْنَا الْكَلَامَ عَلَى
ذَلِكَ فِي رِسَالَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ سَمَّيْتُهَا: (الْقَوْلُ الْمُجْتَبَى). اهـ

ويدخل الربا في هذه الأصناف الفضل، والنسيئة.

ربا الفضل: يكون إذا وقع التفاضل بين جنس واحد.

وربا النسيئة: إذا بيع الغائب بناجز، أو بحاضر.

وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز بيع غير الذهب والفضة نسيئة.

ففلح الصليين:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: «تُوِّفِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةً عِنْدَ يَهُودِيٍّ، بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ» وَقَالَ يَعْلَى، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: دِرْعٌ مِنْ حَدِيدٍ، وَقَالَ مُعَلَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، وَقَالَ: رَهْنُهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ" ^(١).

قال الإمام الصنعاني رحمه الله (اللسبل ٥٢ / ٢):

وَاعْلَمْ أَنَّهُ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ رَبَوِيٍّ بِرَبَوِيٍّ لَا يُشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ مُؤَجَّلًا وَمُتَفَاضِلًا، كَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْحِنْطَةِ وَالْفِضَّةِ بِالشَّعِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَكِيلِ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ وَأَحَدُهُمَا مُؤَجَّلٌ. اهـ

فلا يجوز أن تباع براً ببر، وأحدهما مؤجل، لا بد فيهما من التقابض في نفس المجلس.

ولا يجوز أن تباع شعير بشعير وأحدهما مؤجل، لا بد فيهما من التقابض.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٩١٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٣).

وأما بيع الشعير، أو البر، أو التمر، أو الملح، كلها بالذهب، أو بالفضة، أو بما يقوم مقامهما، فكل ذلك يجوز.

قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ».

سواء كان الذهب مضروبًا، أو كان نقد، أو كان في تربته.
فإن الذهب لا يباع بمثله من الذهب، إلا مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيد، حتى وإن اختلفت الجودة في الذهب، وطريقة الصناعة.
وذهب بعضهم إلى جواز بيعه إن لم يكن منقودًا مع التفاضل، وهذا غير

صحيح، **ففلج مسلم:**

من حديث فضالة بن عبيد - رضي الله عنه -، قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَّلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «لَا تُبَاعُ حَتَّى تُفَصَّلَ» ^(١).

وفلج رواية:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِخَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ، وَهِيَ مِنَ الْمُعَانِمِ تُبَاعُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٩١).

الْقِلَادَةِ فَنَزَعَ وَحَدَّهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ».

قوله: «إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ».

أي من حيث الوزن، والقيمة والسعر.

قوله: «وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ».

قال النووي في شرح مسلم (١١ / ١٠):

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ) هُوَ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ أَيُّ لَا تُفْضِّلُوا وَالشَّفُّ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى النُّقْصَانِ فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ يُقَالُ شَفَّ الدَّرْهَمُ بَفَتْحِ الشَّيْنِ يَشْفُ بِكَسْرِهَا إِذَا زَادَ وَإِذَا نَقَصَ وَأَشْفَهُ غَيْرُهُ يَشْفُهُ. اهـ

أي لا تفاضلوا بعضها على بعض، ما دامت من جنس واحد.

قوله: «وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ».

أي الفضة بفضة أخرى.

قوله: «إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ».

من حيث الوزن، والقيمة.

قوله: «وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ».

أي لا تفاضلوا بعضها على البعض، ما دامت من جنس واحد.

قوله: «وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ».

أي ولا تباعوا الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة غائبًا بحاضر، لأن هذا هو ربا النسيئة، بيع الغائب بالناجز، أي الحاضر.

قوله: «الدَّهَبُ بِالدَّهَبِ».

أي ربا، أي إذا بيع ذهب بذهب آخر، فهو ربا. والربا يقع في ذلك البيع؛ إذا لم يكن هنالك تقابض، ولم تكن هناك مثلية.

قوله: «وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ».

أي أن بيع الفضة بالفضة ربا أيضًا، إذا لم يكن هنالك تقابض، ولم يكن هنالك مثلية.

قوله: «وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ».

أي بيع البر بالبر يكون ربا إذا لم يكن هنالك تقابض، ولم يكن هنالك مثلية.

قوله: «وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ».

كيلو بر بكيلو بر، وإن كان أحدهما أفضل من حيث الجودة من الآخر. فلا يجوز لك أن تباع برًا ببر؛ إلا إذا كانا مثلاً بمثل.

أما إذا باعت بر بشعير، أو بر بتمر، أو بر بملح، أو بر بذهب، أو فضة،

فهذا جائز لا محذور فيه، ولو كان أحدهما أكثر من الآخر؛ لأن الجنس مختلف، سواء وقع التفاضل، أو وقع التأجيل في أحدهما.
قوله: «سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ».

أي لا بد من المثلية في الوزن، ولا بد من التقابض، وهذا عند اتفاق الأجناس الربوية الستة.

قوله: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْيَا كَيْفَ شِئْتُمْ».
أي إذ اختلفت الأصناف الربوية، فالبيع صحيح سواء بالتفاضل أو النساء.

قوله: «إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ».
وهذا في النقدين: الذهب، والفضة، وما يقوم مقامهما من الأوراق النقدية.

أما بقية الأصناف الستة: البر، والشعير، والتمر، والملح، فلا يلزم التقابض إذا بعث بغير جنسها، لما تقدم.
قوله: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ».
حتى ولو كان كيلاً بكيل.

فلو قدر أنهم يكيلون الذهب كيلاً للزم التساوي حتى في الكيل.
كما لزم التساوي في الوزن.

قوله: «مِثْلًا بِمِثْلٍ».

أي سواء بسواء، وهو التساوي في الوزن.

قوله: «وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوزنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

أي والفضة أيضًا كذلك، لا بد فيها من التساوي في الوزن، حتى وإن اختلفت الجودة، والصناعة، فلا بد من التساوي في الوزن.

قوله: «فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رَبًّا».

أي من زاد غيره في الوزن، أو استزاد من غيره لنفسه في الوزن، فهو ربا. أي الآخذ والمعطي سواء في الربا، والإثم.

قال الإمام الصنعاني رحمه الله في السبل (٥٠/٢، ٥١):

الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة متفاضلاً سواء كان حاضراً أو غائباً لقوله: «إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ»، فإنه استثنى من أعم الأحوال كأنه قال: لا تبعوا ذلك في حال من الأحوال إلا في حال كونه مثلاً بمثل أي متساويين قدراً.

وزاده تأكيداً بقوله: «وَلَا تُشَفُّوا»، أي لا تفاضلوا وهو من الشف بکسر الشين وهي الزيادة هنا.

وإلى ما أفاده الحديث ذهبت الجلة من العلماء والصحابة والتابعين والعيرة والفقهاء فقالوا: يحرم التفاضل فيما ذكر غائباً كان أو حاضراً.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ
الرَّبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ، مُسْتَدِلِّينَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَا رَبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ».

وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ: بِأَنَّ هَذَا لَا رَبَا أَشَدُّ إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ، فَالْمُرَادُ نَفْيُ الْكَمَالِ لَا
نَفْيُ الْأَصْلِ، وَلِأَنَّهُ مَفْهُومٌ، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ مَنْطُوقٌ، وَلَا يُقَاوِمُ الْمَفْهُومُ
الْمَنْطُوقَ فَإِنَّهُ مُطْرَحٌ مَعَ الْمَنْطُوقِ.

وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ
أَيَّ بَأْنِهِ لَا رَبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ مِنَ الْقَوْلِ بِهِ.
وَلَفْظُ الذَّهَبِ عَامٌّ لِجَمِيعِ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَضْرُوبٍ وَغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ
لَفْظُ الْوَرَقِ.

وقوله: «لَا تَبِيعُوا غَائِبًا مِنْهَا بِنَاجِزٍ»، الْمُرَادُ بِالْغَائِبِ مَا غَابَ عَنْ مَجْلِسِ
الْبَيْعِ مُؤَجَّلًا كَانَ أَوْ لَا وَالنَّاجِزُ الْحَاضِرُ. اهـ

والله الموفق

[بيع النمر الجيد بالنمر الرديء منفاضاً فيه ربا]

٨٣٨ - (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكُلْ تَمَرٍ خَيْرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ^(١)» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجُمُعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيًّا». وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ^(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِمٍ: «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ»^(٣).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله هذا الحديث لبيان أن الربا يدخل في بيع التمر بالتمر، إذا لم يكن يداً بيد، ومثلاً بمثل.

ولا يجوز بيع التمر الجيد بالتمر الرديء متفاضلاً؛ لأن التمر من الأصناف الستة التي يدخلها الربا، إذا لم يكن فيه التقابض، والمثلثة والتساوي في الوزن، أو الكيل.

^(١) في «الأصلين» وفي «الصحيحين»: «إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة».

^(٢) أخرجه الإمام البخاري (٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠ و ٤٨١)، والإمام مسلم (١٥٩٣) (٩٥).

^(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٩٣) (٩٤).

والمخرج من الربا في مثل هذه الصورة قد أرشدنا إليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: «بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيهاً». أي من كان عنده تمر رديء يبيعه بالمال، فيقبض ثمنه، وبعد ذلك يشتري ما أراد من التمر الجيد، ولو كان أغلى منه في الثمن.

قوله: «اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ».

قيل [يسر]: سواد رضي الله عنه.

وخبير: فتحها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في السنة السادسة من الهجرة.

وقيل: في السنة السابعة من الهجرة.

وكانت خيبر مال لليهود.

وهي تبعد عن المدينة بأكثر من مائة وخمسين كيلو متر.

وهي أرض زراعية، تحيط بها العيون، والجبال من جميع الجهات.

قوله: «فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ جَنِيبٍ».

أي جاء إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بتمر جنيب.

والجنيب: قيل: الطيب.

وقيل: الصلب.

وقيل: الذي أُخْرِجَ مِنْهُ حَشْفُهُ وَرَدِيئُهُ.

وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يَخْتَلِطُ بغيرِهِ.

ذكره الإمام الصنعاني رحمه الله في السبل.

قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟».

فيه: دليل على أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يعلم الغيب.

وهذا رد على من يدعو النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من دون الله

عز وجل،، ويزعمون أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم يعلم الغيب.

ففلج البخاري:

من حديث الرَّبِّيعِ بْنِ مُعَوِّذٍ -رضي الله عنها-، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةَ بُنَيَّ عَلِيٍّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَا جَلَسَ مِنِّي، وَجُورِيَّاتٌ يَضْرِبْنَ بِالْذُّفِّ، يَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِهِنَّ يَوْمَ بَدْرٍ، حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَقُولِي هَكَذَا وَقُولِي مَا كُنْتَ تَقُولِينَ»^(١).

قوله: «فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ».

فيه: الحلف بدون استحلاف، لتأكيد الأمر.

قوله: «إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ».

أي من التمر الجنيب.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٠٠١).

قوله: «مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ».

أي من تمر غيره رديء.

ونأخذ الصاعين من التمر الجنيب، بالثلاثة من غيره.

قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا تَفْعَلْ»».

وفلج الصليين:

من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمَرٍ بَرْنِيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟»، قَالَ بِلَالٌ: كَانَ عِنْدَنَا تَمَرٌ رَدِيٍّ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَوَّهْ، عَيْنُ الرَّبَا عَيْنُ الرَّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمَرَ بِبَيْعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِهِ»^(١).

فأخبر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن هذا هو الربا يعينه.

إذ أن المفاضلة وقعت فيما بينه، وبين ما هو من جنسه.

قوله: «بِعِ الْجُمُعَ بِالْدَّرَاهِمِ».

أي بع التمر المجموع التي تقل قيمته بالدراهم من المال.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣١٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٩٤).

كأن يكون الصاع، أو الكيلو من التمر الجمع الرديء بدرهم، أو درهمن.

قوله: «ثُمَّ ابْتَغَ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيًّا».

أي وبعد البيع اشترى بهالك ما شئت من التمر الجيد.

كأن يكون الكيلو، أو الصاع من التمر الجنيب، بأربعة دراهم، أو بخمسة، وهكذا.

فأرشد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلى المخرج من الربا، وهو البيع بالدراهم، ثم بعد قبض الدراهم، يشتري ما شاء من أنواع التمر الجيدة، ولو بفارق في السعر.

قوله: «وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ».

أي حتى وإن كان وزنًا، فإنه يباع بنفس الطريق، ثم يقبض المال، ثم يشتري بالدراهم ما شاء من النوع المرغوب فيه، والله الموفق.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى شرحه (٩/١١):

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الرَّبْوِيِّ بِرَبْوِيٍّ لَا يُشَارِكُهُ فِي الْعِلَّةِ مُتَفَاضِلًا وَمُؤَجَّلًا وَذَلِكَ كَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْحِنْطَةِ وَبَيْعِ الْفِضَّةِ بِالشَّعِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَكِيلِ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الرَّبْوِيِّ بِجَنْسِهِ وَأَحَدُهُمَا مُؤَجَّلٌ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ إِذَا بَاعَ بِجَنْسِهِ حَالًّا كَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ.

وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّفَرُّقُ قَبْلَ التَّقَابُضِ إِذَا بَاعَهُ بِجِنْسِهِ أَوْ بغيرِ جِنْسِهِ مِمَّا يُشَارِكُهُ فِي الْعِلَّةِ كَالذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ، وَالْحِنْطَةِ بِالشَّعِيرِ.

وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ إِذَا كَانَ يَدًا يَبِيدُ كَصَاعِ حِنْطَةٍ بِصَاعِي شَعِيرٍ.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا إِلَّا مَا سَنَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي تَخْصِيصِ الرَّبَا بِالنِّسِيئَةِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِذَا بَاعَ الذَّهَبُ بِذَهَبٍ أَوْ الْفِضَّةُ بِفِضَّةٍ سُمِّيَتْ مُرَاطَلَةً، وَإِذَا بَاعَتْ الْفِضَّةُ بِذَهَبٍ سُمِّيَ صَرْفًا؛ لِصَرْفِهِ عَنْ مُقْتَضَى الْبَيَاعَاتِ مِنْ جَوَازِ الْفَاضِلِ، وَالتَّفَرُّقِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَالتَّاجِيلِ.

وَقِيلَ: مَنْ صَرَفَهُمَا وَهُوَ تَصْوِيْتُهِمَا فِي الْمِيزَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ».

قَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ مِنْ جَيِّدٍ وَرَدِيٍّ وَصَحِيحٍ وَمَكْسُورٍ وَحُلِيِّ وَتَبَرٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَسَوَاءُ الْخَالِصِ وَالْمُخْلُوطِ بِغَيْرِهِ وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. اهـ

[بيان النهي عن بيع الطعام مجازفة]

٨٣٩ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان النهي عن بيع المجازفة.

وذلك لما يؤدي إليه من التفاضل، وربما كان ذريعة إلى الربا.

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ».

والصبرة: هي التمر المجموع غير مكيل، وغير موزون.

قوله: «لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا».

أي لا يعلم قدر هذه الصبرة من الطعام، كيلاً أو وزناً.

قوله: «بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ».

أي بالكيل، أو الوزن المعلوم من التمر.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٠)، والصبرة: الطعام المجتمع. والمراد النهي عن بيع

الكومة من التمر المجهولة القدر، بالكيل المعين القدر من التمر.

فلا يجوز ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن بيع الصبرة من الطعام؛ لما يودي إليه ذلك من الجهالة والغرر، وربما كان ذريعة إلى الربا.

قال النووي في شرح مسلم (١٠ / ١٧٢):

هَذَا تَصْرِيحٌ بِتَحْرِيمِ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ حَتَّى يَعْلَمَ الْمُثَاثِلَةُ قَالَ الْعُلَمَاءُ لِأَنَّ الْجُهْلَ بِالْمُثَاثِلَةِ فِي هَذَا الْبَابِ كَحَقِيقَةِ الْمُفَاضَلَةِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ وَلَمْ يَحْصُلْ تَحَقُّقُ الْمُسَاوَاةِ مَعَ الْجُهْلِ وَحُكْمُ الْحِنْطَةِ بِالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ وَسَائِرِ الرَّبَوِّيَّاتِ إِذَا بَاعَ بَعْضُهَا بَعْضًا حَكَمَ). اهـ

[بيان النهي عن بيع الطعام منفاضاً]

٨٤٠ - (وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ^(١)). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث مختصراً لبيان النهي عن بيع الطعام متفاضلاً لعله الربا.

ولفظ الحديث من مسلم:

عن أبي النظر أن بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ، حَدَّثَهُ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَنَّهُ أُرْسِلَ غُلَامُهُ بِصَاعِ قَمْحٍ، فَقَالَ: بَعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَذَهَبَ الْغُلَامُ، فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةً بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»، قَالَ: «وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ»، قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ».

والحديث لم يعمل بعمومه، في جميع المطعوم.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٩٢).

وإنما ترك معمر بن عبد الله رضي الله عنه هذه المعاملة خشية الوقوع في المضاربة، ولم يوافقه غيره من الصحابة رضي الله عنهم.
أما إذا اختلف نوع الطعام، وجنسه جازت المفاضلة.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه (٢٠ / ١١):

مَعْنَى يُضَارَعُ: «يُشَابَهُ وَيُشَارِكُ»، وَهُ: أَخَافُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الْمُثَائِلِ
فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُهُ فِي تَحْرِيمِ الرَّبَا.

وَاحتَجَّ مَالِكٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي كَوْنِ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ صِنْفًا وَاحِدًا لَا يَجُوزُ
بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مُتَفَاضِلًا.

وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُمَا صِنْفَانِ، يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا كَالْحِنْطَةِ
مَعَ الْأَرْزِ.

وَدَلِيلُنَا مَا سَبَقَ عِنْدَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ
الْأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ».

مَعَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ: فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرِ
أَكْثَرُهُمَا يَدًا بِيَدٍ».

وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرٍ هَذَا فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ
وَأَنَّهَا خَافَ مِنْ ذَلِكَ، فَتَوَرَّعَ عَنْهُ احتياطاً. اهـ

وقال الإمام الشوكاني رحمه الله في النيل (٥ / ٢٣٠):

قوله: «أَنْ يَبِيعَ الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ... إلخ».

فيه: كما قال المصنفُ تصریحٌ بأنَّ البرَّ والشَّعيرَ جنسانِ وهو مذهبُ الجمهورِ.

وَحَكِيَّ عَنْ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَبِهِ قَالَ مُعْظَمُ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَسَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَغَيْرَهُمَا مِنَ السَّلَفِ، وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَ «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ» كَمَا فِي حَدِيثِ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْمَذْكُورِ.

وَيَبَابُ عُلْتُ: بَمَا فِي آخِرِ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ» فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ التَّقْيِيدِ لِهَذَا الْمَطْلُوقِ.

وَأَيْضًا التَّصْرِيحُ بِجَوَازِ بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مُتَفَاضِلًا كَمَا فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَكَذَلِكَ عَطَفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنْ

أَحَادِيثِ الْبَابِ، مِمَّا لَا يَبْقَى مَعَهُ ارْتِيَابٌ فِي أَنَّهَا جِنْسَانِ. اهـ

والله أعلم.

[بيان حكم بيع القلادة فيها ذهب وخرز مخلوط]

٨٤١ - (وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاَثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اَثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «لَا تَبَاغُ حَتَّى تُفْصَلَ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان وجوب فصل الذهب عن غيره حتى لا تقع المفاضلة في حال البيع.

قوله: «اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاَثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا».

القلادة: هي ما تضعه المرأة على عنقها، وربما كان فيها ذهب، أو فضة، أو نوع آخر من الجواهر.

وكانت القلادة: باثني عشر دينارًا ذهبيًا، أي باثني عشر مثقالًا من الذهب، لأن الدينار يسمى بالمثقال.

والدينار: يساوي بالجرامات أربعة جرامات وربع.

فيكون الـ (اثني عشر دينارًا): بواحد وخمسين جرامًا من الذهب.

قوله: «فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ».

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٩١) (٩٠).

أي أنه ذهبٌ مجموعٌ مع غيره من الخرز.
والخرز: هو فُصُوصٌ من جَيِّدِ الجَوْهَرِ، ورديُّه من الحِجَارَةِ ونحوها.
سبب النهي أنه لا يتميز وزن الذهب، عن الخرز، إلا بالفصل بين
الذهب، والخرز.

قوله: «فَفَصَّلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنِي عَشَرَ دِينَارًا».
فكان قد اشترى اثني عشر دينارًا بثلاثة عشر دينارًا، أو بأربعة عشر دينارًا،
وهذا ربا الفضل.

قوله: «فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -».
كالمستفتي.

قوله: "فَقَالَ: «لَا تُبَاغُ حَتَّى تُفْصَلَ»".
أي الذهب مع غيره حتى يفصل.
حكم بيع الذهب المخلوط مع غيره دون فصل:
واحتمج جمهور أهل العلم بهذا الحديث على بطلان العقد في بيع الذهب
بمثله، وهو مخلوط مع غيره دون فصل وتمييز.

فقد ذهب أحمد والشافعي، وكثير من السلف الصالح رضوان الله
عليهم، إلى العمل بظاهر هذا الحديث.

وخالف الحنفية فجوزوا ذلك إذا كان بأكثر مما فيه من الذهب، ومنعوا ذلك إذا كان بمثله، أو بأقل مما فيه.

وعلتهم مقلوب، وذلك أنهم قالوا: إذا كان الذهب المشتري أكثر من النقد والتمن الذي اشتراه به، فهنا يجوز البيع.

وإذا كان الذهب المشتري أقل من الذهب المدفوع، أو مثل الذهب المدفوع، فلا يجوز هذا البيع.

قالوا: لأن الذهب الزائد يكون مقابل ما في الذهب الآخر الذي هو الثمن والجودة، وغير ذلك.

ف قيل لهم: أنتم جوزتم الشراء بأكثر مما في الذهب.

والعلة كما قلتم: تكون بأقل مما فيه.

ورد عليهم جمهور أهل العلم هذا الاستدلال.

والصليح: أنه لا يباع الذهب المخلوط بغيره، حتى يفصل ويميز، ويعلم

كم يكون من الوزن، ثم بعد ذلك يباع بمثله من الذهب من حيث الوزن.

[بيان حكم بيع الحيوان بالحيوان نسيئة]

٨٤٢ - (وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ - رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَّانِ بِالْحَيَّانِ نَسِيَّةً» ^(١) . رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ الْجَارُودِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

^(١) الحديث ضعيف. رواه أبو داود (٣٣٥٦)، والنسائي (٧/ ٢٩٢)، والترمذي (١٢٣٧)، وابن ماجه (٢٢٧٠)، وأحمد (٥/ ١٢ و ١٩ و ٢٢)، وابن الجارود (٦١١) من طريق الحسن، عن سمرة، به. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، والحديث ضعيف للانقطاع بين الحسن وسمرة، بل ذهب جمهور المحدثين إلى أن هذا الحديث مرسل. وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند الترمذي، وابن ماجه، بلفظ: "الحيوان اثنان بواحد لا يصح، نسيئة، ولا بأس به يبدأ بيد". وهو من طريق حجاج بن أرطاة، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنهما، وحجاج مدلس وفيه ضعف، وأبي الزبير مدلس، وكلاهما لم يصرح بالتحديث. وله شاهد من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه بلفظ حديث سمرة بن جندب. أخرجه عبد الله بن أحمد كما في المسند، وفي إسناده حفص بن سليمان، أبو عمر المقري، وهو متروك في الحديث، وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه ابن حبان والطحاوي، من طريق معمر، عن يحيى ابن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده ظاهره الصحة، إلا أنه قد اختلف فيه على معمر، والصواب أنه من مراسيل عكرمة، رجح ذلك الإمام البخاري رحمه الله كما في العلل الكبير للترمذي، وأبو حاتم كما في العلل لابنه، والبيهقي كما في السنن الكبرى. وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الطحاوي من طريق محمد بن دينار الطاحي، عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً به. ومحمد ابن دينار الراجح ضعفه، وصوب الإمام البخاري أنه من مراسيل زياد بن جبير، كما في العلل الكبير للترمذي.

وحديث الباب لم يصح، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

بل إن عمل أهل العلم على خلافه.

وقد بوب الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه فقال: "بَابُ بَيْعِ الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً".

ثم قال رحمه الله: وَأَشْتَرَلِي ابْنُ عُمَرَ -رضي الله عنهما-: "رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أَبْعَرَةٍ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ، يُوفِيهَا صَاحِبُهَا بِالرَّبْذَةِ".

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما-: «قَدْ يَكُونُ الْبَعِيرُ خَيْرًا مِنَ الْبَعِيرَيْنِ».

وَأَشْتَرَلِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ -رضي الله عنه-: "بَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ فَأَعْطَاهُ أَحَدَهُمَا، وَقَالَ: «آتِيكَ بِالْآخِرِ غَدًا رَهْوًَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ»".

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: "لَا رَبَا فِي الْحَيَوَانِ: الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ، وَالشَّاةُ بِالشَّاتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ".

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «لَا بَأْسَ بِبَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ نَسِيئَةً». اهـ

قال الخافض ابن حجر رحمه الله في الفتح (٤/٤١٩):

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى الْجَوَازِ.

لَكِنْ شَرَطَ مَالِكٌ أَنْ يَخْتَلِفَ الْجَنْسُ.

وَمَنْعَ الْكُوفِيِّونَ وَأَحْمَدُ مُطْلَقًا، لِحَدِيثِ سَمُرَةَ الْمُخَرَّجِ فِي السُّنَنِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ. اهـ

وقال الإمام الخطابي رحمه الله فلي معالمر السنن (٧٥/٣):

هذا يبين لك أن النهي عن بيع الحيوان نسيئة إنما هو أن يكون نسيئاً في الطرفين، جمعاً بين الحديثين وتوفيقاً بينهما.

وحديث سمرة يقال أنه صحيفة، والحسن عن سمرة مختلف في اتصاله عند أهل الحديث.

أخبرنا ابن الأعرابي، قال: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الدُّوْرِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ: "حديث الحسن عن سمرة صحيفة".

وقال محمد بن إسماعيل: حديث النهي عن بيع الحيوان نسيئة من طريق عكرمة عن ابن عباس رواه الثقة عن ابن عباس موقوفاً. أو عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل.

قال: وحديث زياد بن جبير عن ابن عمر -رضي الله عنهما- إنما هو زياد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، وطرق هذا الحديث واهية، ليست بالقوية، وتأويله إذا ثبت على ما قلنا، والله أعلم.

وفلي الحديث: دليل على جواز السلم في الحيوان؛ لأنه إذا باع بعيراً أو بعيرين، فقد صار ذلك حيواناً مضموناً عليه في ذمته.

وإختلف أهل العلم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة:

فكره ذلك عطاء بن أبي رباح.

ومنع منه سفيان الثوري، وهو مذهب أصحاب، الرأي ومنع منه أحمد

واحتمج بحديث سمرة.

وقال مالك: إذا اختلف أجناسها جاز بيعها نسيئة وإن شابهت لم يجز.

ولجوز الشافعي: بيعها نسيئة كانت جنساً واحداً أو أجناساً مختلفة إذا

كان أحد الحيوانين نقداً.

قال أبو محمد بسنده (الله):

وهذا هو الصواب، الذي ذهب إليه الإمام الشافعي رحمه الله؛ لضعف

حديث سمرة، ولقوة ما يخالفه من الأحاديث.

بل إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، اشترى صفية بخرارية مثلها.

وبه استدل البخاري على بيع الحيوان بالحيوان ولفظه: قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ:

" لَا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ: الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ، وَالشَّاةُ بِالشَّاتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ " وَقَالَ ابْنُ

سِيرِينَ: «لَا بَأْسَ بِبَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ نَسِيَّةً»، والله أعلم.

[جواز بيع الحيوان بالحيوان نسيئة]

٨٤٣ - (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا فَتَفَدَّتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ. قَالَ: فَكُنْتُ آخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ»^(١).
رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ).

الشرح:*****

ساق المصنف الحديث لبيان جواز بيع الحيوان بمثله متفاضلاً أو نسيئة،
لأنه ليس من الأصناف الربوية.

والحديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيقضي على
حديث سمرة، الذي لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

^(١) الحديث حسن. أخرجه الإمام الحاكم (٢ / ٥٦ - ٥٧)، والبيهقي (٥ / ٢٨٧ - ٢٨٨) قلت:
والحديث في إسناده جهالة، واضطراب، ولكن له إسناد آخر عند الدارقطني والبيهقي من طريق
أبي بكر النيسابوري، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا ابن وهب، وقال: أخبرني ابن
جريح، أن عمرو بن شعيب أخبره، عن أبيه، عن جده، بنحوه، وإسناده حسن، وقد حسن
الحديث العلامة الألباني رحمه الله. ولكن يجدر التنبيه هنا على أن الحديث رواه أبو داود وأحمد
وهما بلا شك أعلى ممن ذكر الحافظ. وثانيًا: الحديث عند الحاكم من طريق يختلف عن طريقه
عند البيهقي.

وعلى القول بصحة حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، يكون الجمع ما ذهب إليه الإمام الشافعي رحمه الله، أنه يمنع إذا كان بيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

أما إذا كان أحدهما حال، والآخر آجل، فهذا لا محذور فيه، والله أعلم.

قوله: «أَنَّ رَسُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا».

فيه: التوكيل فيما تصح فيه التوكيل على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

وفيه: الإعداد، كما قال الله عز وجل: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ

وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ} [الأنفال: ٦٠].

وفيه: قلة الحال عند المسلمين في بدء أمرهم.

قوله: «فَنَفَذَتِ الْإِبِلُ».

لأنها كانت مركوباتهم في عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

لذلك ينبغي لقادة الجيوش، ومن إليهم، أن يجهزوا ما يركب عليه الناس

في قتالهم للعدو.

لأنه إذا عطب منها شيء، أدى ذلك إلى تخلف الجيش، وضعفه.

قوله: «فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ».

أي أمره أن يأخذ إبلاً ديناً، إلى أن تأتي الصدقة، فيقضى ذلك الدين منها.

والقلوص: هي الفتية من الإبل.

والقلوص أحسن منه ثمنًا.

قوله: «قَالَ: فَكُنْتُ آخِذُ الْبَعِيرِ بِالْبُعَيْرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ».

أو يعطوه البعير بالبعيرين من إبل الصدقة.

فالإبل ليست من الأصناف الربوية، وقد أقره النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وما جرى في عصره ثم اطلع *** عليه إن أقره فليتبع
وبهذا تعلم أن الأخذ بظاهر الأحاديث أحوط، إلا فيما يكون تأويله بما
هو أقوى منه.

فانظر لما ذهب الجمهور في باب الربويات إلى أوسع مما ذكر النبي صلى
الله عليه وعلى آله وسلم، أشكلت عليهم أمور كثيرة.
والحمد لله رب العالمين.

[بيان النهي عن بيع العينة وأنه من الربا]

٨٤٤ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - [قَالَ]: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -
صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ،
وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى
تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ عَنْهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.
وَلَا أَحَدٌ: نَحْوُهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ^(٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ
الْقَطَّانِ^(٣).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان حكم بيع العينة.

^(١) صحيح بطرقه. رواه أبو داود (٣٤٦٢)، من طريق إسحاق بن أسيد الخرساني، عن عطاء
الخرساني، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما به، وإسناده ضعيف؛ لضعف إسحاق، وعطاء
الخرساني له أوهام. وأخرجه أحمد من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن عطاء بن أبي
رياح، عن ابن عمر رضي الله عنهما به، وهذا إسناد صحيح، وقد أعل بعدم سماع عطاء من ابن
عمر رضي الله عنهما، والصحيح أنه قد سمع منه، وقد أثبت ذلك الإمام البخاري في صحيحه،
وابن المديني، كما في الجزء الموجود من علله.

^(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم (٤٨٢٥) قلت: وله طريق ثالث. رواه أحمد رقم
(٥٠٠٧) من طريق شهر بن حوشب، عن ابن عمر. وشهر ضعيف، والحديث صحيح بهذه
الطرق، وقد صححه الإمام الألباني رحمه الله في الصحيحة برقم (١١).

^(٣) بيان الوهم والإيهام (٢ / ١٥١ / ٢) وإلى هذا أيضاً ذهب غيره من أهل العلم كابن تيمية
والشوكاني -رحمهما الله-، وشيخنا -حفظه الله تعالى.

بيان حكم بيع العينة:

قال الإمام الشوكاني رحمه الله في نيل الأوطار (٢٤٥/٥):

(بالعين): بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ يَاءٍ تَحْتِيَّةٍ سَاكِنَةٍ ثُمَّ نُونٍ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْعَيْنَةُ بِالْكَسْرِ السَّلْفُ.

وَقَالَ فِيهِ الْقَامُوسُ: وَعَيْنٌ أَخَذَ بِالْعَيْنَةِ بِالْكَسْرِ أَيُّ: السَّلْفِ، أَوْ أُعْطِيَ

بِهَا.

قَالَ: وَالتَّاجِرُ بَاعَ سِلْعَتَهُ بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِأَقْلٍ مِنْ

ذَلِكَ الثَّمَنِ. اهـ

قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَيَبْعُ الْعَيْنَةُ هُوَ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِهِ بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ وَيُسَلِّمَهُ

إِلَى الْمُشْتَرِي ثُمَّ يَشْتَرِيهِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ بِثَمَنِ نَقْدٍ أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ. اهـ

قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ فِيهِ تَرْجُومَةُ السُّنَنِ: وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْمُبَايَعَةُ عَيْنَةً لِحُصُولِ النَّقْدِ

لِصَاحِبِ الْعَيْنَةِ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ هُوَ الْمَالُ الْحَاضِرُ، وَالْمُشْتَرِي إِنَّمَا يَشْتَرِيهَا لِيَبِيعَهَا

بِعَيْنٍ حَاضِرَةٍ تَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قَوْرِهِ لِيَصِلَ بِهِ إِلَى مَقْصُودِهِ. اهـ

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ عِدَّةٌ جَوَّازِ بَيْعِ الْعَيْنَةِ: مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ.

وَجَوَّزَ ذَلِكَ: الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ مُسْتَدَلِّينَ عَلَى الْجَوَّازِ بِمَا وَقَعَ مِنْ أَلْفَاظِ

الْبَيْعِ الَّتِي لَا يُرَادُ بِهَا حُصُولُ مَضْمُونِهِ، وَطَرَحُوا الْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةَ فِي

الْبَابِ.

وَأَسْتَدِلُّ ابْنَ الْقَيْسِ: عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْعِيْنَةِ بِمَا رُوِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَسْتَحِلُّونَ الرَّبَا بِالْبَيْعِ».

قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا فَإِنَّهُ صَالِحٌ لِلْإِعْتِضَادِ بِهِ بِالِاتِّفَاقِ وَلَهُ مِنَ الْمُسْنَدَاتِ مَا يَشْهَدُ لَهُ، وَهِيَ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ الْعِيْنَةِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعِيْنَةَ عِنْدَ مَنْ يَسْتَعْمِلُهَا إِنَّمَا يُسَمِّيْهَا بَيْعًا وَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى حَقِيقَةِ الرَّبَا الصَّرِيحِ قَبْلَ الْعَقْدِ ثُمَّ غَيَّرَ اسْمَهَا إِلَى الْمَعَامَلَةِ وَصَوَّرَهَا إِلَى التَّبَايُعِ الَّذِي لَا قَصْدَ لَهُمَا فِيهِ أَلْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا هُوَ حِيلَةٌ وَمَكْرٌ وَخَدِيعَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

فَمِنْ أَسْهَلِ الْحِيلِ عَلَى مَنْ أَرَادَ فِعْلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ مَثَلًا أَلْفًا إِلَّا دِرْهَمًا بِاسْمِ الْقَرْضِ وَيَبِيعَهُ خَرْقَةً تُسَاوِي دِرْهَمًا بِخَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ.

وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» أَصْلٌ فِي إِبْطَالِ الْحِيلِ فَإِنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُعَامِلَهُ مُعَامَلَةً يُعْطِيهِ فِيهَا أَلْفًا بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ إِنَّمَا نَوَى بِالْإِقْرَاضِ تَحْصِيلَ الرِّبْحِ الزَّائِدِ الَّذِي أَظْهَرَ أَنَّهُ ثَمَنُ الثُّوبِ. فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ أَعْطَاهُ أَلْفًا حَالَةً بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ مُؤَجَّلَةً.

وَجَعَلَ صُورَةَ الْقَرْضِ وَصُورَةَ الْبَيْعِ مُحْكَلًا لِهَذَا الْمُحَرَّمَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَا يَرْفَعُ التَّحْرِيمَ وَلَا يَرْفَعُ الْمُفْسَدَةَ الَّتِي حُرِّمَ الرَّبَا لِأَجْلِهَا بَلْ يَزِيدُهَا قُوَّةً وَتَأْكِيدًا مِنْ وَجْهِ عَدِيدَةٍ:

منها: أَنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَى مُطَالَبَةِ الْغَرِيمِ الْمُحْتَاجِ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ وَالْحُكَّامِ إِقْدَامًا لَا يَفْعَلُهُ الْمُزْبِي؛ لِأَنَّهُ وَاثِقٌ بِصُورَةِ الْعَقْدِ الَّذِي تَحَيَّلَ بِهِ. هَذَا مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ. اهـ

وملخص كلام الإمام الشوكاني:

أن العلماء اختلفوا في حكم بيع العينة.

وصورتها: أن يأتي رجل إلى تاجر يريد منه مائة ألف ريال، فلا يعطيه نقدًا، ولكن يعطيه بضاعة تساوي هذا المبلغ، فيقيدها عليه بمائة ألف ريال، ثم يشتريها منه بقيمة تسعين ألف ريال.

فيكون مراد التاجر الحيلة على الربا، وهذا ربا صريح.

أولًا: لدلالة النص على تحريمه.

ثانيًا: لأنه في الحقيقة أخذ من التاجر تسعين ألف ريال، مقابل مائة ألف ريال إلى أجل.

ثالثًا: أنه عبارة عن حيلة لا يستقيم بها تحليل الحرام.

أي تحريم هذا النوع من البيوع، وعليه جماهير أهل العلم. وهناك طريقة أخرى تسمى بطريقة التورق.

حكم بيع التورق:

لأهل العلم في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: منهم من منع التورق مطلقاً.

كشيخ الإسلام، وتلميذه العلامة ابن القيم رحمة الله عليهما، وغيرهم حيث جعلوها والعينة سواء.

القول الثاني: وجواز التورق مطلقاً.

وهذا قول جمهور أهل العلم.

ومن المتأخرين: الإمام ابن باز رحمه الله، واللجنة الدائمة، وهكذا مشايخنا: الإمام الوادعي رحمه الله، والشيخ يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى.

القول الثالث: التفصيل في المسألة.

وإليه ذهب الإمام العثيمين رحمه الله تعالى.

قال في الشرح الممتع (٨ / ٢١٩):

وهذه المسألة فيها قولان للعلماء، هما روايتان عن الإمام أحمد.

فمن العلماء من قال: هي جائزة؛ لأن هذه السلعة قد يشتريها الإنسان لغرض مقصود بعين السلعة، كرجل اشترى سيارة من أجل أن يستعملها، أو يكون الغرض قيمة السيارة، فاشتراها لأجل أن يبيعها ويتوسع بالثمن، فهذا الغرض كالغرض الأول، لكن الغرض الأول أراد الانتفاع بعينها، وهذا أراد الانتفاع بقيمتها فلا فرق.

القول الثاني: إنها حرام، وهو رواية عن الإمام أحمد، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو المروي عن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله -.

ووجه ذلك: أن مقصود الذي اشترى السيارة هو الدراهم، فكأنه أخذ دراهم قدرها ثمانون بدراهم قدرها مائة إلى أجل، فيكون حيلة، وقد نص الإمام أحمد أن مسألة التورق من مسائل العينة.

ولكن على القول بأنها حلال لا بد أن يكون الباعث لها الحاجة لقوله: «ومن احتاج»، فلو كان الباعث لها الزيادة والتكاثر فإن ذلك حرام لا يجوز؛ لأن قولهم: «ومن احتاج»، ليست لبيان الواقع ولكنها شرط؛ لأنه إذا لم يكن حاجة فلا وجه لجوازها، إذ إنها حيلة قريبة على الربا.

قال ابن القيم - رحمه الله - في كتابه (إعلام الموقعين):

إن شيخنا - رحمه الله - كان يُراجع فيها كثيراً لعله يحللها، ولكنه - رحمه الله - يأبى ويقول: هي حرام، والحيل لا تزدد المحرمات إلا خبثاً.

لكن أنا أرى أنها حلال بشروط هي:

الشرط الأول: أن يتعذر القرض أو السلم، أي: أن يتعذر الحصول على المال بطريق مباح، والقرض في وقتنا الحاضر، الغالب أنه متعذر، ولا سيما عند التجار إلا من شاء الله، والسلم - أيضاً - قليل، ولا يعرفه الناس كثيراً، والسلم هو تعجيل الثمن وتأخير المبيع، أي: آتي للشخص وأقول: أنا محتاج

عشرين ألف ريال، اعطني عشرين ألف ريال أعطيك بدلها بعد سنة سيارة صفتها كذا وكذا، أو أعطيك بدلها برّاً أو أرزاً، ويصفه فهذا يسمى السلم، ويسمى السلف، وهو جائز فقد كان الصحابة - رضي الله عنهم - يفعلون ذلك السنة والستين في الثمار، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم».

الشرط الثاني: أن يكون محتاجاً لذلك حاجة بيّنة.

الشرط الثالث: أن تكون السلعة عند البائع، فإن لم تكن عند البائع فقد باع ما لم يدخل في ضمانه، وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السلع في مكان شرائها حتى ينقلها التاجر إلى رحله، فهذا من باب أولى؛ لأنها ليست عنده، فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة، فأرجو ألا يكون بها بأس، لأن الإنسان قد يضطر أحياناً إلى هذه المعاملات. اهـ

وذلك أنها تجوز بشروط:

الأول: أن يكون محتاجاً إلى المال.

الثاني: إذا لم يجد من يقرضه، أو يسلفه.

الثالث: أن تكون السلعة عند البائع.

الرابع: أن لا يبيع المستدين السلعة حتى يحتازها.

الخامس: أن لا يبيعها لنفس من استدان منه المال؛ وإنما يبيعها لغيره من التجار.

وقال الإمام ابن باز رحمه الله تعالى (١٩ / ٥٠):

لكن إذا كان مقصود المشتري لكيس السكر ونحوه بيعه والانتفاع بثمنه، وليس مقصوده الانتفاع بالسلعة نفسها، فهذه المعاملة تسمى مسألة (التورق) ويسميتها بعض العامة (الوعدة).

وقد اختلف العلماء في جوازها على قولين:

أحدهما: أنها ممنوعة أو مكروهة؛ لأن المقصود منها شراء دراهم بدراهم وإنما السلعة المبعة واسطة غير مقصودة.

والقول الثاني: للعلماء جواز هذه المعاملة لمسيس الحاجة إليها؛ لأنه ليس كل أحد اشتدت حاجته إلى النقد يجد من يقرضه بدون ربا؛ لدخولها في عموم قوله سبحانه: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ} ولأن الأصل في الشرع حل جميع المعاملات إلا ما قام الدليل على منعه، ولا نعلم حجة شرعية تمنع هذه المعاملة.

وأما تعليل من منعها أو كرهها بكون المقصود منها هو النقد، فليس ذلك موجبا لتحريمها ولا لكراهتها؛ لأن مقصود التجار غالبا في المعاملات

هو تحصيل نقود أكثر بنقود أقل والسلع المباعة هي الوساطة في ذلك، وإنما يمنع مثل هذا العقد إذا كان البيع والشراء من شخص واحد كمسألة العينة. فإن ذلك يتخذ حيلة على الربا، وصورة ذلك أن يشتري شخص سلعة من آخر بثمن في الذمة، ثم يبيعها عليه بثمن أقل ينقده أياه، فهذا ممنوع شرعاً؛ لما فيه من الحيلة على الربا وتسمى هذه المسألة مسألة العينة، وقد ورد فيها من حديث عائشة وابن عمر رضي الله عنهم ما يدل على منعها. اهـ

وأما مسألة التورق فليست من الربا، والصحيح حلها؛ لعموم الأدلة، ولما فيها من التفريغ والتيسير، وقضاء الحاجة الحاضرة. أما من باعها على من شراها منه؛ فهذا لا يجوز، بل هو من أعمال الربا، وتسمى مسألة العينة، وهي محرمة؛ لأنها تحايل على الربا. انتهى بتصرف كما في مجموع الفتاوى.

الفرق بين بيع العينة، وبيع التورق:

أن بيع العينة: يأخذ بضاعة من نفس التاجر، ويردها على نفس التاجر. فيأخذها بثمن زائد، ثم يبيعها من نفس التاجر بثمن أقل من سعرها الذي اشتراها منه.

أما بيع التورق: أن يشتري البضاعة من التاجر، ثم يبيعها من غير التاجر الذي اشترى منه البضاعة.

وإن كان منعها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، حتى أن الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ذكر أن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كان حريصاً على القول بحلها، ولكنه لم يجد إلى ذلك سبيلاً؛ لما فيها من الحيلة من الربا. إلا أن الوجه الشرعي أن الرجل يجوز له أن يشتري ما شاء من الأمتعة المباحة.

وله أن يبيعها لمن شاء من الناس، لقول الله عز وجل: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}.

وأخرج الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى في سننه:

من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»^(١).

فهو اشترى البضاعة من هذا التاجر، وباعها من ذلك التاجر.

^(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢١٨٥)، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٢٨٣)، وقال فيه: وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات، وكذا قال البوصيري في "الزوائد" (١/١٣٥) وزاد أنه رواه ابن حبان في "صحيحه". قلت: ولم يورده الهيثمي في "البيوع" من موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، وللحديث شاهدان من حديث أبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى.

وسواء باعها بثمن أعلى، أو بثمن أدنى، فلا محذور في ذلك.
والذي يظهر أن هذا القول هو الأظهر، وهو حل بيع التورق.
وأما القول بمقارنتها ببيع العينة فلا يستقيم، مع أن بعض أهل العلم
ذكر فوارق.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله **فَلَيْ غَاشِيَتُهُ حَلَالٌ سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ**
(٣٤٩/٩):

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ الصُّورَةَ الْأُولَى بِفَرْقَيْنِ:
أَلَّحْهُمَا: أَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِيهَا، فَيَبْقَى مَا عَدَاهَا عَلَى أَصْلِ الْجَوَازِ.
وَالثَّانِي: أَنَّ التَّوَسُّلَ إِلَى الرَّبِّ بِتِلْكَ الصُّورَةِ أَكْثَرُ مِنَ التَّوَسُّلِ بِهَذِهِ.
وَالْفَرْقَانِ ضَعِيفَانِ. اهـ
قوله: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ».

أي إذا حصل منكم بيع العينة، الذي هو نوع من أنواع بيوع الربا.
قوله: «وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ».

وهذا كناية عن ترك الجهاد في سبيل الله عز وجل، والإخلاد إلى الدنيا
الفانية الحقيرة.

فلو أن المسلمين تركوا الجهاد في سبيل الله عز وجل الذي فيه عزهم،
وفيه نشر دين الله عز وجل، وفيه إذلال الكفار والمشركين، وأقبلوا على
تربيت مواشيهم، وأبقارهم، وإبلهم وعلى زراعتهم.

فإنه يلحقهم الذل والهوان.

قوله: «وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ».

أي رضيتم بالزراعة في الأراضي، والحراثة فيها.

قوله: «وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ».

أي رغبتم عنه وتركتموه،

وهو الجهاد الواجب المتعين، الذي يكون باستنفار الإمام، أو يكون لدفع
العدو الذي هجم على بلاد المسلمين.

وقد أخرج الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه:

من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قَالَ: وَرَأَى سَكَّةً وَشَيْئًا مِنْ
آلَةِ الْحَرْثِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ هَذَا
بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الذُّلَّ».

وذلك أن الخلود إلى الأرض سبباً من أسباب ترك الجهاد في سبيل الله عز
وجل، الذي فيه إعلاء لكلمة الله عز وجل، وقد سمي الله تركه هلكة.

قال الله عز وجل: {وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [البقرة: ١٩٥].

وأخرج الإمام أبو داود رحمه الله تعالى في سنن:

من حديث أسلم أبي عمران رضي الله عنه قال: غَزَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ نُرِيدُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ، وَعَلَى الْجَمَاعَةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَالرُّومُ مُلْصِقُو ظُهُورِهِمْ بِحَائِطِ الْمَدِينَةِ، فَحَمَلَ رَجُلٌ عَلَى الْعَدُوِّ، فَقَالَ النَّاسُ: مَهْ مَهْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُلْقِي بِيَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: " إِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيْنَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ لَمَّا نَصَرَ اللَّهُ نَبِيَّهٗ، وَأَظْهَرَ الْإِسْلَامَ قُلْنَا: هَلُمَّ نَقِمْ فِي أَمْوَالِنَا وَنُصْلِحْهَا "، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥] فَالْإِلْقَاءُ بِالْأَيْدِي إِلَى التَّهْلُكَةِ أَنْ نَقِمْ فِي أَمْوَالِنَا وَنُصْلِحْهَا وَنَدَعَ الْجِهَادَ "، قَالَ أَبُو عِمْرَانَ: «فَلَمْ يَزَلْ أَبُو أَيُّوبَ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى دُفِنَ بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ»^(١).

قوله: «سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا».

أي جعل عليهم الذلة.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٢٥١٢)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله

تعالى برقم (٣١٥).

والذل الواقع عليهم يكون من دفع الإتاوات إلى الكفار، والتحكم في أمور المسلمين، وغير ذلك.

وقد أخرج الإمام الطبراني رحمه الله تعالى في الأوسط:

من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما ترك قوم الجهاد إلا عمهم الله بالعذاب»^(١).

قوله: «لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ».

أي لا ينزع هذا الذل حتى يرجع الناس إلى امتثال شرع الله عز وجل، بتوبة صادقة.

وبهذا: نعلم أن سبب ضعف المسلمين في هذه الأيام، ما وقعوا فيه من المعاملات الربوية، والإخلاد إلى الأرض وتقديمها على الآخرة.

وكذلك حب الزراعة والتجارة والصناعة، وترك الجهاد في سبيل الله عز وجل وترك ما أوجبه الله عز وجل عليهم، بينما لو قاموا بما أوجب الله عز وجل عليهم لأنزل الله عز وجل بركات من السماء والأرض.

^(١) أخرجه الإمام أخرجه الطبراني في الأوسط (٢ / ٢٢٨)، وهو في الصحيحة للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (٢٦٦٣)، وقال فيه: وقال الطبراني: "لم يروه عن إسماعيل إلا مالك بن مغول ولا عنه إلا قبيصة تفرد به ابنه". قلت: وهو صدوق، قال النسائي: "صالح". وذكره ابن حبان في "الثقات"، ومن فوقه ثقات رجال الشيخين. وعلي بن سعيد الرازي حسن الحديث كما كنت بينته تحت الحديث (٢٣٦). وحسنه ابن النحاس الدمياني في "مصارع العشاق" (١ / ١٠٧) وسبقه إلى ذلك المنذري في "الترغيب" (٢ / ٢٠٠). ويشهد له حديث الباب.

كما قال الله عز وجل: {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ * وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ} [المائدة: ٦٥-٦٦].

وقال الله عز وجل: {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ * وَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ * أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ}.

وقال الله عز وجل: {وَالْوَلِيُّ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا * لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا}.
إلى غير ذلك من الأدلة المتكاثرة في الكتاب، وفي السنة.

ومع ذلك يقول الله عز وجل: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ}.

ويقول الله عز وجل: {ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ}.

وأخرج الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مسنده:

من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ، حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي، وَجُعِلَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١).

فعر الأمة بطاعة الله عز وجل، والتزام شرعه، وذها في معصية الله عز وجل، قال الله: {إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [فصلت: ٤٠]، والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥٦٦٧)، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله برقم (١٢٦٩)، وقال فيه: صحيح.

[النهى عن أخذ شيء مقابل الشفاعة الواجبة]

٨٤٥ - (وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً، فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان باب من أبواب الربا، وهو أخذ الجعالة على الشفاعة التي هي من مكارم الأخلاق، التي ينبغي للإنسان أن يبادر إليها

^(١) ضعيف. أخرجه الإمام أحمد (٥ / ٢٦١)، وأبو داود (٣٥٤١)، وفي إسناده ابن لهيعة، ولكن تابعه عمر بن مالك الشرعي عند أبي داود وهو حسن الحديث، وإسناده الحديث القاسم بن عبد الرحمن الراوي عن أبي أمامة، مختلف فيه، والراجح هو تحسين حديثه، وهذا هو اختيار الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الصحيحة برقم (٣٤٦٥)، حيث قال فيه: وهذا إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير القاسم. وهو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة، وهو حسن الحديث كما استقر عليه رأي الحفاظ مع الخلاف المعروف فيه قديماً. ولذلك ساقه شيخ الإسلام ابن تيمية مساق المسلمات في بعض كتاباته، انظر مثلاً «مجموع الفتاوى» (٢٨٦/٣١). ثم قال رحمه الله تعالى: وقد يتبادر لبعض الأذهان أن الحديث مخالف لقوله - صلى الله عليه وسلم - : «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تستطيعوا أن تكافئوه؛ فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه». رواه أبو داود وغيره، وتقدم تخريجه برقم (٢٥٤).

فأقول: لا مخالفة، وذلك بأن يحمل هذا على ما ليس فيه شفاعة، أو على ما ليس بواجب من الحاجة. والله أعلم. لكن الذي يظهر أن القاسم بن عبد الرحمن لا يرتقي حديثه إلى الحسن، فإن له مناكير، وأقوال أهل العلم فيه كثيرة، والراجح في الحديث أنه ضعيف، ولا يثبت.

بدون طلب عوض عنها، لأنها إذا كانت بعوض قل انتفاع الناس بعضهم ببعض، وقل المعروف وحصل اللثم بسبب القلق بالدنيا.
وقد اختلف العلماء في هذه الشفاعة الموجبة لهذا الوعيد.

فقال بعضهم: هي الشفاعة الواجبة، كالتي يُعصم بها دم، وأما غير ذلك من الشفاعات فلا بأس.

وقال بعضهم: هي الشفاعة التي يشترط في أخذها، وأما إذا كان من قبيل التطوع، فلا حرج.

وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى: إذا كانت عادة الناس أنهم يهدون، ويعطون، فلا حرج في قبولها.

وأما إذا كان لا يعطيها إلا مقابل ما قام به من الشفاعة، فهنا لا يقبل، والله أعلم.

ومع ذلك فالحديث لا يثبت عند بعض أهل العلم، ففي سنده القاسم بن عبد الرحمن الراجح ضعفه.

قوله: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً».

الشفاعة: هي ما تسمى عندنا بالوساطة، بحيث أن المسلم يشفع لأخيه المسلم في قضاء حاجة له من الحاجات.

فيكون الشافع: له وجاهة، أو منصب من المناصب، أو معرفة لأناس في الدولة، فتؤدي شفاعته إلى تعجيل قضاء الحاجة للمشفوع له.

وقد أخرج الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسِّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ...»^(١).

وفلي الصليين: من حديث أبي موسى رضي الله عنه، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طَلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ قَالَ: «اشْفَعُوا تَوْجَرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ»^(٢).

ولفظ الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه:

«اشْفَعُوا فَلْتَوْجَرُوا، وَلَيَقْضِيَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا أَحَبَّ».

بيان ما يشترع في الشفاعة:

والشفاعة المشروعة: هي الشفاعة الحسنة.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٦٩٩).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٣٢)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٦٢٧).

وأما الشفاعة في الحرام، أو في الاعتداء على عرض مسلم، أو ماله، أو دمه، فإنها لا تجوز.

لما أخرج الإمام أبو داود رحمه الله تعالى قال: **سئل**: من طريق يحيى بن راشد، قال: جَلَسْنَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَخَرَجَ إِلَيْنَا فَجَلَسَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ، وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَدْعَةَ الْخُبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ»^(١).

قوله: «فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً».

أي مقابل هذه الشفاعة التي شفعها، وأما إذا كانت عادة الناس الهدايا، أو ليست في مقابل الشفاعة، فلا حرج من قبول الهدية.

قوله: «فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ».

على التفصيل الذي سبق، والله الموفق.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٥٩٧)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٧٥٥)، وقال فيه: هذا حديث صحيح، ورجاله رجال الصحيح، إلا يحيى بن راشد، وقد وثقه أبو زرعه، كما في "تهذيب التهذيب"، وزهير هو ابن معاوية.

[بيان نحرية الرشوة ولعن الراشي والمرنشي]

٨٤٦ - (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ»^(١)). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان تحريم الرشوة.

قوله: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -».

أي دعا النبي صلى الله عليه وسلم على الراشي، والمرنشي، بالطرد من رحمة الله عز وجل، ودعوة النبي صلى الله عليه وسلم مستجابة. أو أن هذا يكون سب، وشتم لهم.

بيان حكم الرشوة:

والرشوة محرمة، وحديث الباب يدل على أنها كبيرة من كبائر الذنوب،

^(١) أخرجه الإمام أبو داود (٣٥٨٠)، والإمام الترمذي (١٣٣٧) وقال الترمذي: "حسن صحيح"، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٧٨١)، وقال فيه: هذا حديث حسن، رجاله رجال الصحيح، إلا الحارث بن عبد الرحمن، خال ابن أبي ذئب، وقد قال ابن معين: يروى عنه وهو مشهور. وقال أحمد بن حنبل: لا أرى به بأساً.

الحديث أخرجه الترمذي (ج ٤ ص ٥٦٧) وقال هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه بن ماجه (ج ٢ ص ٧٧٥)، والإمام أحمد (ج ١٠ ص ٤١).

وعظيمة من عظام الذنوب، لما يستحل بها من مال المسلم، وتضيع بها من الحقوق، والله المستعان.

ومما يدل على أنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن فاعلها.

قوله: «الراشي».

الراشي: هو الذي يدفع الرشوة إلى غيره.

قوله: «المرشئ».

المرشئ: هو الذي يقبل الرشوة من غيره.

والرشوة: هي ما يعطى مقابل إحقاق باطل، أو إبطال حق، أو أخذ ما ليس له.

بيان حكم دفع المال لأخذ حق له:

إما إذا اضطر الإنسان إلى دفع مبلغ من المال مقابل أن يأخذ حقه الذي هو له، فلا تسمى في حقه رشوة؛ لأنه صاحب حق، ولم يدفع بها حق أحد. وأما الأخذ لهذا المال، فإنه يكون في حقه رشوة؛ لأنه هو الذي ألزم صاحب الحق أن يدفع له المال بسبب ما لحقه، وهذا الإلزام باطل، لا يجوز فعله.

بيان السبب فإي تكريم الرشوة:

فالرشوة سبب لأكل أموال الناس بالباطل.

وسبب لجوز الحكام، وظلمهم، يقول الله عز وجل: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ}.

وقد انتشرت الرشوة بين اليهود، والآن حلت في بلاد الإسلام، والله المستعان.

وقد سميت الرشوة بمسميات عدة تزين لباطلها وتجويزا لها، والله المستعان، وهذا لا يغير حكمها.

قال ابن الأمير في تطهير الاعتقاد (ص: ٦٢):

وأوَّلُ مَنْ سَمَّى ما فيه غضب الله وعِصْيانه بالأسماء المحبوبة عند السامعين إبليس لعنه الله، فَإِنَّهُ قال لأبي البَشَرِ آدم عليه السلام: {يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبُلَى} ، فَسَمَّى الشجرة التي نهى الله تعالى آدم عن قُرْبانها شجرة الخلد، جذباً لطبعه إليها، وهَزاً لنشاطه إلى قُرْبانها، وتدلّيساً عليه بالاسم الذي اخترعه لها، كما يُسَمَّى إخوانه المقلّدون له الحشيشة بلُقْمَة الراحة، وكما يُسَمَّى الظَّلْمَةُ ما يقبضونه من أموال عباد الله ظلماً وعدواناً أدباً، فيقولون أدب القتل، أدب السرقة، أدب التهمة، بتحريف اسم الظلم إلى اسم الأدب.

كما يحرفونه في بعض المقبوضات إلى اسم النفاة، وفي بعضها إلى اسم السياقة، وفي بعضها أدب المكايل والموازن.
وكل ذلك اسمه عند الله ظلم وعدوان، كما يعرفه من شم رائحة الكتاب والسنة، وكل ذلك مأخوذ عن إبليس حيث سمى الشجرة المنهي عنها شجرة الخلد.

وكذلك تسمية القبر مشهداً، ومن يعتقدون فيه ولياً، لا تخرجه عن اسم الصنم والوثن؛ إذ هم مُعاملون لها معاملة المشركين للأصنام، ويطوفون بهم طواف الحجاج ببيت الله الحرام، ويستلمونهم استلامهم لأركان البيت، ويُخاطبون الميت بالكلمات الكفرية. اهـ

بيان حكم السمسرة:

والسمسرة: هي ما يقوم بها الناس من الدلالة في بيع العقارات، أو الأراضي، أو البيوت، أو السيارات، ونحو ذلك من أنواع البيوع، فهي جائزة في الشرع؛ لأنها مقابل أتعاب يقوم بها الناس: من البحث، والتوافق بين البائع والمشتري، ونحو ذلك، والله الموفق.

[بيان النهي عن بيع المزبنة]

٨٤٧ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الْمُزَابَنَةِ؛ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُّ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان النهي عن بيع المزبنة.

وهي تنمة ما يتعلق بأبواب الربا، فالمزبنة نوع من أنواع بيع الربا. وهو محرم؛ لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه، كما في هذا الحديث. إلا أنه رخص منه في بيع العرايا، أو العرية، وسيأتي إن شاء الله عز وجل.

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الْمُزَابَنَةِ».

أي حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع المزبنة.

والمزبنة: مأخوذة من الزبن، وهو الدفع بشدة.

قال النووي في شرح مسلم (١٠ / ١٨٨):

فِيهِ تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ وَهُوَ الْمُزَابَنَةُ كَمَا فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الزَّبْنِ وَهُوَ الْمُخَاصِمَةُ وَالْمُدَافَعَةُ. اهـ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٠٥)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٢) (٧٦).

قوله: «أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا».

أي من المزابنة: أن يبيع الرطب في النخل بالتمر كيلاً.

فبيع ما لم يتم وزنه، بشيء معلوم مكيل من التمر.

وحرم هذا البيع؛ لأن التمر من الأصناف الربوية الستة، المنصوص عليها

في الأحاديث.

التي يشترط فيها التقابض، ويشترك فيها المثلية والتساوي في الكيل،

والوزن، مع التقابض إذا كان بجنسه.

قوله: «وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا».

وكذلك من صور المزابنة: أن يبيع العنب غير معلوم الوزن، والكيل،

بالزيب كيلاً، ومفهوم الحديث أنه يجوز بيع التمر والعنب بالنقود وما في

بابها، ولكن بشرط بدو الصلاح.

وقد جوز أبو حنيفة وغيره من أهل العلم رحمة الله عليهم هذا البيع.

إلا أن الحديث رد عليهم.

قوله: «وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ».

ونهى إن كان زرعاً أن يبعه بطعام مكيل.

فهذا البيع لا يجوز؛ لما فيه من المجازفة، والجهالة والغرر.

وقد سبق ما فلاخ مسلم: من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما،
يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا
يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ»^(١).

فكيف يباع الشيء وهو ما يزال في رؤوس النخل، أو ما يزال في الزرع،
بشيء قد علم كيلاه، ووزنه، من التمر، أو الحب.

قوله: «نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ».

أي عن كل ما تقدم، وهذا لتأكيد النهي والنهي من النبي صلى الله عليه
وسلم يدل على التحريم؛ إلا أن تأتي قرينة تصرفه من التحريم إلى الكراهة،
والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٠).

[النهى عن بيع الرطب بالنمر]

٨٤٨ - (وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رضي الله عنه - قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - سُئِلَ عَنِ اشْتِرَاءِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ. فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَسَسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ. فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ»^(١). رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان النهي عن بيع الرطب بالتتمر كيلاً وذلك لما يقع من النقص والغرر.

قوله: «وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رضي الله عنه».

هو أحد العشرة المبشرين بالجنة.

واسمه: سعد بن مالك رضي الله عنه، نزل فيه قرآن.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود (٣٣٥٩)، والنسائي (٧ / ٢٦٨ - ٢٦٩)، والترمذي (١٢٢٥)، وابن ماجه (٢٢٦٤)، وأحمد (١ / ١٧٥)، وابن حبان (٤٩٨٢)، والحاكم (٢ / ٣٨)، من طريق مالك، عن عبد الله بن يزيد، أن زيداً أبا عياش أخبره؛ أنه سأل سعد بن أبي وقاص، عن البيضاء بالسُّلْت؟ فقال له سعد أيهما أفضل قال: البيضاء، فنهاه عن ذلك، وقال سعد: سمعت رسول - صلى الله عليه وسلم - الحديث. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». قلت: وتابع مالكا على ذلك جماعة من الثقات؛ إلا أن يحيى بن أبي كثير تابعهم في الإسناد، وخالفهم في المتن؛ إذ رواه بلفظ: نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الرطب بالتتمر نسيئة، وهو شاذ بهذا اللفظ «نسيئة» كما حكم بذلك غير واحد، والحديث في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٣٧٦). وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح السنن.

ومنه قول الله عز وجل: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَهُ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِيَّيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ}. وقول الله عز وجل: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلْ: الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ} [الأنفال: ١].

ففلج مسلسل:

من طريق مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ نَزَلَتْ فِيهِ آيَاتٌ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ: «حَلَفْتُ أُمُّ سَعْدٍ أَنْ لَا تُكَلِّمَهُ أَبَدًا حَتَّىٰ يَكْفُرَ بِدِينِهِ، وَلَا تَأْكُلَ وَلَا تَشْرَبَ، قَالَتْ: زَعَمْتُ أَنَّ اللَّهَ وَصَّاكَ بِوَالِدَيْكَ، وَأَنَا أُمُّكَ، وَأَنَا أَمْرُكَ بِهَذَا. قَالَ: مَكَثْتُ ثَلَاثًا حَتَّىٰ غُشِيَ عَلَيْهَا مِنَ الْجَهْدِ، فَقَامَ ابْنُهَا يُقَالُ لَهُ عُمَارَةُ، فَسَقَاهَا، فَجَعَلَتْ تَدْعُو عَلَى سَعْدٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ هَذِهِ الْآيَةَ: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي} وَفِيهَا {وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا} [لقمان: ١٥] قَالَ: وَأَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَنِيمَةً عَظِيمَةً، فَإِذَا فِيهَا سَيْفٌ فَأَخَذَتْهُ، فَأَتَيْتُ بِهِ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: نَقَلْنِي هَذَا السَّيْفَ، فَأَنَا مَنْ قَدْ عَلِمْتَ حَالَهُ، فَقَالَ: «رُدُّهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ» فَأَنْطَلَقْتُ، حَتَّىٰ إِذَا

أَرَدْتُ أَنْ أَلْقِيَهُ فِي الْقَبْضِ لَأَمْتَنِي نَفْسِي، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَعْطِنِيهِ، قَالَ فَشَدَّ لِي صَوْتَهُ «رُدُّهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ» قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ} [الأنفال: ١] قَالَ: وَمَرِضْتُ فَأَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَانِي، فَقُلْتُ: دَعْنِي أَقْسِمَ مَا لِي حَيْثُ شِئْتُ، قَالَ فَأَبَى، قُلْتُ: فَالْنِّصْفَ، قَالَ فَأَبَى، قُلْتُ: فَالثُّلُثَ، قَالَ فَسَكَتَ، فَكَانَ، بَعْدَ الثُّلُثِ جَائِزًا. قَالَ: وَآتَيْتُ عَلَى نَفَرٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ، فَقَالُوا: تَعَالَ نُطْعِمَكَ وَنَسْقِكَ خَمْرًا، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُحَرَّمَ الْخُمْرُ، قَالَ فَأَتَيْتُهُمْ فِي حَشٍّ - وَالْحَشُّ الْبُسْتَانُ - فَإِذَا رَأْسُ جَزُورٍ مَشْوِيٍّ عِنْدَهُمْ، وَزِقٌّ مِنْ خَمْرِ. قَالَ فَأَكَلْتُ وَشَرِبْتُ مَعَهُمْ، قَالَ فَذَكَرْتُ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرِينَ عِنْدَهُمْ. فَقُلْتُ: الْمُهَاجِرُونَ خَيْرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ. قَالَ فَأَخَذَ رَجُلٌ أَحَدَ لَحْيِي الرَّأْسِ فَضَرَبَنِي بِهِ فَجَرَحَ بَأَنفِي فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرْتُهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيَّ - يَعْنِي نَفْسَهُ - شَأْنَ الْخُمْرِ: {إِنَّمَا الْخُمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ} [المائدة: ٩٠] «^(١)».

قوله: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اشْتِرَاءِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ».

الرطب: هو ثمرة النخل قبل أن ييبس.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٧٤٨).

وربما الكيلو من الرطب إذا ييس لا يوازي نصف كيلو من التمر بعد
يباسه.

فيقع الغرر العظيم على من اشترى الرطب بالتمر، أو اشترى التمر
بالرطب.

قوله: "فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَيْسَ؟»".

وهذا ليس سؤال استفهام من النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه يعلم أن
الرطب إذا ييس ينقص من وزنه.

ولكن أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرهم.

قوله: «قَالُوا: نَعَمْ. فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ».

لما فيه من الغرر، ومن الجهالة.

ويجوز له أن يبيع كلاً بنقود ويشترى بالنقود الآخر، والله أعلم.

وكل هذه البيوع التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعها يعود
النهي فيها إلى باب الغرر، والجهالة.

قال الإمام الخطابي رحمه الله تعالى فلي معالمر الحسن (٧٧/٣):

وقد ذهب أكثر الفقهاء إلى أن بيع الرطب بالتمر غير جائز، وهو قول

مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل.

وبه قال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن.

وعن أبي حنيفة جواز بيع الرطب بالتمر نقداً، ويشبه أن يكون تأويل الحديث عنده على النسيئة دون النقد.

قال ابن المنذر: وأحسب أبا ثور وافقه على ذلك.

قال الشيخ - الخطابي رحمه الله تعالى -: ولفظ الحديث عام لم يستثن فيه نسيئة من نقد، والمعنى الذى نبه عليه فى قوله: «أينقص الرطب إذا يبس»، يمنع من تخصيصه وذلك كأنه قال: إذا علمتم أنه ينقص فى المتعقب فلا تبيعوه.

وهذا المعنى قائم فى النقد والنسيئة معاً. اهـ

والصحيح قول الجمهور.

والله الموفق

[بيان النهي عن بيع الكالئ بالكالئ]

٨٤٩ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ» ^(١)، يَعْنِي: "الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ". رَوَاهُ إِسْحَاقُ، وَالْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان النهي عن بيع الدين بالدين وقد تقدم الكلام على هذا المعنى في أول كتاب البيوع.

قال في فيض القدير (٦ / ٣٣٠):

بالمزمز أي النسيئة بالنسيئة بأن يشتري شيئاً إلى أجل فإذا حل وفقد ما يقتضي به يقول بعينه لأجل آخر بزيادة فيبيعه بلا تقابض يقال كلاً الدين كلوا فهو كالئ إذا تأخر ومنه بلغ الله بك أكلاً العمر أي أطوله وأشدّه تأخراً.

^(١) ضعيف جداً. وهو في «كشف الأستار» (١٢٨٠)، ورواه الدارقطني، والطحاوي، والحاكم، والبيهقي، وضعفه جمع غفير من أهل العلم، وذلك لتفرد موسى بن عبيدة الربذي، وهو متروك، به. قال الحافظ في «التلخيص» (٣ / ٢٦): قال أحمد بن حنبل: "لا تحلّ عندي عنه الرواية، ولا أعرف هذا الحديث عن غيره".

وقال أيضاً: "ليس في هذا صحيح يصح، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين".

قال ابن الأعرابي:

تعففت عنها في العصور التي خلت*** فكيف التصابي بعد ما أكلاً

اه

بيان أنواع البيوع الأربع:

الأول: بيع الشيء بنقد، حال بحال، وهذا جائز.

الثاني: بيع المتاع بنقد مؤجل، وهذا جائز.

الثالث: بيع السلعة بثمن مقدم، وهذا بيع السلم وهو جائز بشروطه
المعتبرة عند أهل العلم.

الرابع: بيع الدين بالدين، وهذا محرم، والله أعلم.

ونذكر هنا مسألة بيع التقط لمسيس الحاجة إليها، حيث قلت في كتابي

الدر المكنون في أحكام الديون: مسائل بيع الدين

اعلم وفقك الله تعالى لطاعته أن صور بيع الدين صور وهي كالآتي:

الأول: بيع الدين لمن هو عليه بثمن حال.

الثانية: بيع الدين لمن هو عليه بثمن مؤجل.

الثالثة: بيع الدين على غير المدين بثمن حال.

الرابع: بيع الدين على غير المدين بثمن مؤجل.

الخامسة: بيع الدين بالدين ابتداءً.

وإليك مناقشة هذه الصور وخلاف العلماء فيها:

الصورة الأولى: وضابطها أن يكون لك على شخص دين قدره خمسين دينارًا أو نحو ذلك فتتفق أنت وهو على إعطائك مقابلًا عنها سيارة أو بغيرًا أو غير ذلك، أو يعطيك مقابلها خمسمائة درهم أو غيره من العملات، فما حكم هذه المعاملة؟

أعلم أن العلماء قد اختلفوا في هذه المسألة على قولين:

الأول: الجواز وهو مذهب الجمهور واختاره شيخ الإسلام، واشترط بعض العلماء أن يكون الدين مستقرًا في الذمة.

والدين في الذمة ثلاثة أنواع:

الأول: دين مستقر لا يخاف انتقاصه كأرش الجناية وبديل المتلف وبديل القرض، وهذا هو الذي يجوز بيعه.

الثاني: دين غير مستقر وهو المسلم وفيه، فلا يجوز بيعه ممن عليه ولا من غيره لأن العقد قد يفسخ فيه فلم يجر بيعه قبل القبض.

الثالث: هو الثمن أو الأجرة أو الصداق أو عوض خلع وهذا أيضًا يجوز بيعه لأن الثمن في الذمة مستقر.

راجع البيان (٥ / ٧١ - ٧٣).

واستدل القائلون بهذا القول بحديث عبدالله بن عمر الذي فيه: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: إني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدنانير؟ فقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكم شيء».

الحديث أخرجه أحمد (٣٣/٢، ٥٩ و ٨٣-٨٤، ١٣٩)، وأبو داود (٣٣٤٧)، والترمذي (١٢٤٢)، والنسائي (٤٥٩٦-٤٥٩٧)، وابن ماجه (٢٢٦٢) وغيرهم.

والحديث له طرق أخرى ساقها ابن الملقن في البدر المنير (٦/٥٦٤، ٥٦٦) والراجح الوقف حيث تفرد برفع الحديث سماك بن حرب فقد خالفه جمع من الرواة منهم سالم عن ابن عمر ولم يرفعه.

وأبو بسط عن نافع عن ابن عمر ولم يرفعه.

وداود بن أبي هند عن سعيد بن جبير ولم يرفعه.

وقتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر ولم يرفعه.

ورفعه سماك بن حرب وقد أعل الحديث شعبة والترمذي واستدل أصحاب هذا القول بأن المدين قابض لما في ذمته لأن ما في الذمة مقبوض للمدين، فإذا دفع ثمنه للدائن كان هذا البيع مقبوض بمقبوض وهو جائز

شرعاً، لكن إن باعه بما لا يباع تسيئته اشترط فيه الحلول والقبض لئلا يكون ربا.

راجع "مجموع الفتاوى" (٢٩/٤٠١،...).

وذهب ابن حزم في آخرين إلى منع هذا البيع.

واستدل المانعون على عدم جواز هذه الصورة بحديث أبي سعيد المتفق عليه: «لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا غائباً منه بناجز إلا يد بيد».

والدليل الثاني: أن هذا النوع من البيع فيه غرر لأنه لا يدري أيسلم هذا الدين أم لا، ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد نهى عن بيع الغرر.

والراجع والله أعلم القول الأول وهو جواز بيع الدين لمن هو عليه بثمن حال حتى وإن اختلفت النقود، فإن هذا ليس من قبيل الصرافة.

وراجع للمسألة "المجموع شرح المذهب" (٩/٢٩٨)، "المحلى" (١٥١٠)، و"نيل الأوطار" (٥/١٥٦)، وراجع للمسألة "الربا والمعاملات المعرفية" (٢٨٧-٢٩٢).

الصورة الثانية: وهي بيع الدين لمن هو عليه بثمن مؤجل وصورتها: أن يكون لشخص على آخر منه ريال فيتفقان على أن يأخذ الدائن في نظيرها من المدين مائة صاع بعد سنة وهذا ما يسمى بفسخ الدين بالدين.

وللعلماء في هذه المسألة قولان:

الأول: المنع وذهب إليه جمهور العلماء وذلك لما فيها من بيع الدين بالدين الذي وقع الإجماع على بطلانه.

وذهب ابن تيمية وابن القيم إلى جواز ذلك، واستدل المانعون لهذا البيع بحديث ابن عمر -رضي الله عنهما-: «نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ»، والحديث ضعيف في سنده موسى بن عبيدة الربذي، وقد بين علته الحافظ في "التلخيص" (٢/٢٦)، والزيلعي في "نصب الراية" (٤/٤٠)، وابن الملقن في "البدر المنير" ().

وما استدلووا به أيضاً لإجماع عن بيع الدين بالدين، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن بيع الدين بالدين لا يجوز.

واستدل المجيزون: بعدم وجود نص على تحريم هذا البيع.

الثاني: أن لا إجماع في المسألة.

راجع "إعلام الموقعين" لابن القيم (١/٣٨٩) حيث قال: إن بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا إجماع، وإنما ورد النهي عن بيع الكالئ بالكالئ

وهو المؤخر بالمؤخر الذي لم يقبض كما لو اسلم شيئاً في الذمة وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق وهو بيع الكالئ بالكالئ.

والراجع والله أعلم، هو منع هذا البيع لأن فيه شبهة بربا الجاهلية وهو كونه إما أ، تقض أو تبع من كذا.

واختار هذا القول الشوكاني، راجع "نيل الأوطار" (٢٠٥/٥)، و"الربا والمعاملات المصرفية" (٢٩٣-٢٩٦).

الصورة الثالثة: وهي بيع الدين لغير المدين بثمن حال، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة إلى قولين:

الأول: المنع وهذا قول جمهور العلماء من الحنفية والحنابلة والظاهرية هو قول للشافعي.

الثاني: الجواز وهو قول المالكية.

واشترط المجيزون ثمانية شروط حتى يخرجون من الغرر والربا:

أن يكون المدين حاضراً في البلد ليعلم حاله من فقر أو غنى.

أن يكون المدين مقراً بالدين حسماً للمنازعات.

أن يكون المدين ممن تأخذه الأحكام وذلك ليتمكن تخلص الدين منه إذا

امتنع.

أن يباع بغير جنسه أو حبسه بشرط أن يكون مساوياً له.

أن لا يكون نقدًا بنقد غير مناجزة.

أن لا يكون بين المشتري والمدين عداوة.

أن يكون الدين مما يجوز بيعه قبل قبضه.

أن يباع بضمن مقبوض لئلا يكون دينًا بدين.

راجع "المحرر في الفقه الحنبلي" (١، ٣٣٨)، "المحلى" (٨/٩)،

و"الربا والمعاملات المصرفية" (٢٩٦-٣٠١).

الصورة الرابعة: وهي بيع الدين لغير المدين بضمن مؤجل.

وهذه الصورة محرمة لأنها بيع دين بدين وهي شبيهة بالصورة الثانية.

راجع الربا والمعاملات المصرفية (٣٠٢). اهـ

[باب الرخصة في العرايا وبيع الأصول والثمار]

[بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَائِي وَبَيْعِ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ]

٨٥٠ - (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ - رضي الله عنه - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - رَخَّصَ فِي الْعَرَائِي: أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. **وَلِلسُّلَمِ:** «رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا»^(٢)).

٨٥١ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَائِي بِخَرْصِهَا، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»^(٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

قال الحافظ: لأن العرية هي النخلة والعرايا جمع عرية. اهـ

والعريّة: هي النخلة يشتريها الرجل بتمر من أجل أن يطعمها.

وهي مستثناة من المزابنة التي نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عنها.

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢١٩٢)، والإمام مسلم (١٥٣٩) (٦٤).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٩) (٦١).

^(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٩٠)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٤١).

وفلج الصليين:

من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الزَّبِيبِ بِالكَرْمِ كَيْلًا»^(١).

وفلج الصليين:

من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنهم: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا» قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَالْعَرَايَا: «نَخَلَاتٌ مَعْلُومَاتٌ تَأْتِيهَا فَتَشْتَرِيهَا»^(٢).

ولفظ الإمام مسلم رحمه الله تعالى فلي صلي:

«الْعَرِيَّةُ: أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النِّخْلَاتِ لِبَطْعَامِ أَهْلِهِ رُطْبًا بِخَرْصِهَا تَمْرًا».

وفلج الصليين: من حديث سهل بن أبي حنمة رضي الله عنه: «أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا، يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا» وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً أُخْرَى: إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَبِيعُهَا أَهْلُهَا بِخَرْصِهَا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا، قَالَ: هُوَ سَوَاءٌ، قَالَ سُفْيَانُ: فَقُلْتُ لِيَحْيَى: وَأَنَا غُلَامٌ إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٧١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٢).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٩٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٩).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فَقَالَ: وَمَا يُدْرِي أَهْلَ مَكَّةَ؟ قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَرُؤُونَهُ عَنْ جَابِرٍ، فَسَكَتَ، قَالَ سُفْيَانُ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ جَابِرًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قِيلَ لِسُفْيَانَ: وَلَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ؟ قَالَ: لَا^(١).

وبوب الإمام البخاري رحمه الله تعالى على صحيحه فقال: "بَابُ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا".

ثم قال رحمه الله تعالى: وَقَالَ مَالِكٌ: (الْعَرِيَّةُ: أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَةَ، ثُمَّ يَتَأَذَّى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ، فَرُخِّصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِتَمَرٍ. وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: (الْعَرِيَّةُ: لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ الثَّمَرِ يَدًا بِيَدٍ، لَا يَكُونُ بِالْجَزَافِ).

وَمِمَّا يُقَوَّلُ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْظَلَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: بِالْأَوْسُقِ الْمَوْسَقَةِ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ: فِي حَدِيثِهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَتِ الْعَرَايَا: "أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ فِي مَالِهِ النَّخْلَةَ، وَالنَّخْلَتَيْنِ".

وَقَالَ يَزِيدُ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُسَيْنٍ: (الْعَرَايَا: "نَخْلٌ كَانَتْ تُوهَبُ لِلْمَسَاكِينِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْتَظِرُوا بِهَا، رُخِّصَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهَا بِمَا شَاءُوا مِنَ الثَّمَرِ".

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٩١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٠).

وفلج الصليين:

من حديث جابر رضي الله عنهما، قال: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب، ولا يُباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم، إلا العرايا»^(١).

وجاء فلج مسلم:

من حديث رافع بن خديج، وسهل بن أبي حنمة، رضي الله عنهما حديثاً: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة، الثمر بالتمر، إلا أصحاب العرايا، فإنه قد أذن لهم»^(٢).

بل جاء فلج مسلم:

من طريق بشير بن يسار، عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا: «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العريّة بخرصها تمرًا»^(٣).

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم (١٠٨٨/١ - ١٨٩):

وأما العرايا: فواحدتها عريّة بتشديد الياء، كمطية ومطايا، وضحية

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٨٩)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٦).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٠).

^(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٠).

وَصَحَايَا، مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّعَرِّي وَهُوَ التَّجَرُّدُ؛ لِأَنَّهَا عَرِيَتْ عَنْ حُكْمِ بَاقِي
البستان.

قال الأزهري والجمهور: هي فعلية بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ.
وَقَالَ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ: فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، مِنْ عَرَاهُ يَعْرُوهُ إِذَا أَتَاهُ
وَتَرَدَّدَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا.
وَقِيلَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَخَلِّي صَاحِبِهَا الْأَوَّلِ عَنْهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ نَخْلِهِ.
وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

بيان القدر الذي رخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم فاعل العرايا:
رخص النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيما دون خمسة أوسق من
التمر، أو في خمسة أوسق من التمر.
ففاعل الصليين: من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ؟»
قَالَ: نَعَمْ^(١).

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى فاعل شرع مسلم (١٨٩/١٠):
وَأَمَّا الْعَرَايَا: فَهِيَ أَنْ يُخْرَصَ الْخَارِصُ نَخْلَاتٍ فَيَقُولَ: هَذَا الرُّطْبُ الَّذِي
عَلَيْهَا إِذَا يَسَسَ تَحِيءٌ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ مَثَلًا فَيَبِيعُهُ صَاحِبُهُ لِلْإِنْسَانِ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٩٠)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٤١).

بِثَلَاثَةِ أَوْسُقٍ تَمْرٍ، وَيَتَقَابِضَانِ فِي الْمَجْلِسِ فَيُسَلِّمُ الْمُشْتَرِي التَّمْرَ وَيُسَلِّمُ بَائِعُ
الرُّطْبِ الرُّطْبَ بِالتَّخْلِيَةِ.

وَهَذَا جَائِزٌ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

وَفِي جَوَازِهِ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ:

أَصْلُهُمَا: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ.

وَجَاءَتْ الْعَرَايَا رُخْصَةً، وَشَكَّ الرَّائِي فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَهَا فَوَجَبَ
الْأَخْذُ بِالْيَقِينِ وَهُوَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَبَقِيََتِ الْخَمْسَةُ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَالْأَصْلُ: أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الرُّطْبِ
وَالْعِنَبِ مِنَ الثَّمَرِ.

وَفِيهِ: قَوْلٌ ضَعِيفٌ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْفُقَرَاءِ.

وَقَوْلٌ إِنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالرُّطْبِ وَالْعِنَبِ.

هَذَا تَفْصِيلُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي الْعَرِيَّةِ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَآخَرُونَ، وَتَأَوَّلَهَا

مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ عَلَى غَيْرِ هَذَا وَظَوَاهِرُ الْأَحَادِيثِ تَرُدُّ تَأْوِيلَهَا. اهـ

وما ذكره الإمام النووي رحمه الله هو المذهب الراجح والمختار عند أكثر

أهل العلم.

وقال الحافظ (٤ / ٣٨٩): وَمِنْ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا لَوْ زَادَ فِي صَفْقَةٍ عَلَى

خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَإِنَّ الْبَيْعَ يَبْطُلُ فِي الْجَمِيعِ وَخَرَجَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ جَوَازِ

تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ وَهُوَ بَعِيدٌ لِوُضُوحِ الْفَرْقِ وَلَوْ بَاعَ مَا دُونَ خُمْسَةِ
أَوْسُقٍ فِي صَفَقَةٍ ثُمَّ بَاعَ مِثْلَهَا الْبَائِعُ بِعَيْنِهِ لِلْمُشْتَرِي بِعَيْنِهِ فِي صَفَقَةٍ أُخْرَى
جَازَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْأَصَحِّ وَمَنَعَهُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

قوله: «بيع الأصول والثمار».

المراد به ما يأتي من بيع المزرعة، وبيع الثمار أي بعد ظهور الصلاح.
لأن البيع قبل بدو الصلاح منهي عنه؛ لأن الثمرة قد لا تأتي على ما سيأتي
بيانه إن شاء الله عز وجل.

ففلج الصليين:

من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ»^(١).
وفي هذه الأحاديث جواز العمل بالخرص، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٩٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٤).

[النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها]

٨٥٢ - (وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ»^(١)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا؟ قَالَ: «حَتَّى تَذَهَبَ عَاهَتُهُ»^(٢)).

٨٥٣ - (وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهَى. قِيلَ: وَمَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: «تَحْمَارٌ وَنَصْفَارٌ»^(٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديثين لبيان النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٩٤)، والإمام مسلم في صحيحه (٣ / ١١٦٥ / رقم ١٥٣٤).

^(٢) الرواية للبخاري (١٤٨٦)، ولمسلم أيضاً (٣ / ١١٦٦)، والمسئول هو ابن عمر - رضي الله عنهما..

^(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٨٨)، والإمام مسلم (١٥٥٥)، وفي اللفظ الذي ساقه الحافظ، وتخصيصه بالبخاري فيه نظر.

قوله: «عاهته»: حتى يذهب ما فيه من المرض؛ لأن الثمرة حين تكون في مبدئها قبل أن تشتد، أو تحمار، أو تصفار، ربما تتعرض للعاهة، فتفسد.

قال النووي في شرح مسلم (١٣ / ١٥٦):

هُوَ بِفَتْحِ الزَّايِ وَضَمِّهَا لُغْتَانِ مَشْهُورَتَانِ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ أَهْلُ الْحِجَازِ يَضْمُونَ وَالزَّهْوُ هُوَ الْبُسْرُ الْمُلَوَّنُ الَّذِي بَدَأَ فِيهِ حُمْرَةٌ أَوْ صُفْرَةٌ وَطَابَ وَزَهَتْ النَّخْلُ تَزْهُو زَهْوًا وَأَزْهَتْ تُزْهِي وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ أَزْهَتْ بِالْأَلْفِ وَأَنْكَرَ غَيْرُهُ زَهَتْ بِلا أَلْفٍ وَأَثْبَتَهَا الْجُمْهُورُ. اهـ

وفلج روائع فلي البخاري:

من حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ التَّمْرِ حَتَّى يَزْهُو»، فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: «تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ»^(١).

وفلج لفظ مسلم:

«إِنْ لَمْ يُثْمَرْهَا اللَّهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟»^(٢).

وفلج مسلم: من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ»^(٣).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٠٨).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٥٥).

^(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٥٤).

وفلاحي مسلم:

من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَمَارٍ ابْتَاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ»، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرُغْمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»^(١).

فهذه الأحاديث تدور بين مسألة النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، ومسألة وضع الجوائح للاتفاق بينها.

لأن الجائحة غالباً ما تلحق الثمرة إذا بيع قبل بدو الصلاح، أما بعد بدو الصلاح فلا يضر لأمرين:

الأول: أن المشتري قد يجدها ويذهب إلى السوق لبيعها.

الثاني: إذا وقع لها فساد لا يلحق البائع منها شيء.

لكن إذا قد ظهر الصلاح، لزم المشتري أن يؤدي ما وجب عليه في سعر السلعة.

ولزم البائع أن يخلي ما قد باعه.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٥٦).

[النهي عن بيع العنب حتى يسود]

٨٥٤ - (وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحُبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ»^(١) .
رَوَاهُ الْخُمَسَةُ، إِلَّا النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان ما يعرف به بدو الصلاح.
والحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو بمعنى الأحاديث
المتقدمة.

قال ابن عبد البر في الاستذكار (٦ / ٤٠٢):

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَدَّ الْحُبُّ وَابْيَضَّ الشَّنْبُلُ جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ حَصَادِهِ
وَهَذَا مَوْضِعٌ اخْتَلَفَ الْمُفَقَّهُاءُ فِيهِ.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود (٣٣٧١)، والترمذي (١٢٢٨)، وابن ماجه (٢٢١٧)، وأحمد (٣ / ٢٢١ و ٢٥٠)، وابن حبان (٤٩٧٢)، والحاكم (١٩ / ٢) وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم» وهو كما قال، من طريق حماد بن سلمة عن حميد، عن أنس بن مالك رضي أن النبي صلى الله عليه وسلم به، وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أن حمادًا قد تفرد بذكر العنب والحب، فقد رواه جمع عن حميد بذكر النخل حتى تزهو، ولم يذكروا العنب والحب. وممن رواه كذلك يحيى القطان، ومالك، وهشيم وغيرهم. وممن أشار إلى شذوذ الحديث الإمام الترمذي رحمه الله تعالى، فقد قال: بأنه غريب من حديث حماد، وكذلك الإمام البيهقي أشار إلى شذوذه كما في الكبرى.

فَذَهَبَ مَالُكَ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمَا وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ وَأَكْثَرُ
أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ بَيْعَ الْحَبِّ فِي سُنْبَلِهِ إِذَا يَسَّ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَاءِ وَابْيَضَّ
السُّنْبُلُ جَائِزٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ عَلَيْهِ حَصَادُهُ وَدَرُسُهُ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَلَى الْبَائِعِ حَتَّى يُسَلَّمَ الْحَبَّةَ إِلَى الْمُشْتَرِي مُمَيَّزًا مِنَ التَّبَنِ
وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ.

وَقَالَ غَيْرُهُمْ: حَصَادُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحَبِّ فِي
سُنْبَلِهِ كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مَحْضُودًا فِي تَبْنِهِ إِلَّا أَنْ يَجُوزَ شَرَاءُ شَاةٍ مَذْبُوحَةٍ عَلَيْهَا
جِلْدُهَا الْحَائِلُ دُونَ لَحْمِهَا.

قَالَ: وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَأْخُذُ عَشَرَ الْجُبُوبِ فِي أَكْثَامِهَا وَلَا
يُجُوزُ بَيْعَ الْحِنْطَةِ بِالْحِنْطَةِ فِي سُنْبَلِهَا.

قَالَ: وَمَنْ أَجَازَ بَيْعَ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبَلِهَا لَزِمَهُ أَنْ يُجِيزَهُ فِي تَبْنِهَا. اهـ

والذي يظهر جواز البيع إذا كان قد صلح الثمر وانتفى الغرر، لأن النبي ﷺ
إنما نهى عن البيع قبل بدو الصلاح، وأما الحديث المذكور في الباب
فضعيف.

حيث أشار إلى شذوذ هذا الحديث الإمام الترمذي رحمه الله تعالى.

فقد قال: بأنه غريب من حديث حماد، وكذلك الإمام البيهقي أشار إلى
شدوذه كما في الكبرى، والله أعلم.

[بيان حكم وضع الجوائح]

٨٥٥ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا. بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ»^(٢).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان القول فلي وضع الجوائح.

وفلي مسلم: من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَمَارٍ ابْتِاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ»، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرُغْمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»^(٣).

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٥٤) (١٤).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٣/ ١١٩١) الجائحة: الآفة تصيب الثمار فتسلفها.

^(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٥٦).

وهي إذا بيعت الثمرة بعد بدو صلاحها، وسلمت للمشتري بالتخلية بين البائع وبين المشتري، ثم تلفت هذه الثمرة بأفة سماوية قبل الجذاذ إلى أقوال:

القول الأول: أنها في ضمان المشتري وهو ما ذهب إليه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في أصح قوليه، وأبو حنيفة، والليث بن سعد، وآخرون.

ولا يجب على البائع وضع الجائحة، ولكن يستحب ذلك استحباباً.

القول الثاني: أنها في ضمان البائع، ويجب عليه وضع الجائحة وهو قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في القديم، وطائفة من أهل العلم.

القول الثالث: إن كانت الجائحة بدون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت بقدر الثلث فأكثر وجب وضعها، هو قول الإمام مالك رحمه الله تعالى.

واحتج القائلون بوضعها بقوله: «أمر بوضع الجوائح».

وبقول النبي صلى الله عليه وسلم: «فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً».

ولأنها في معنى الباقية في يد البائع، من حيث أنه يلزمه سقيها، فكأنها تلفت قبل القبض، فكانت في ضمان البائع.

وهذا احتجاج أصحاب القول الثاني، وهو أن البائع هو الذي يضمن، وهو قول للإمام الشافعي رحمه الله تعالى في القديم كما رأيت.

واحتمج القائلون بأنه لا يجب وضعها بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وهو: «أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَمَارِ ابْتِاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ»، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِغُرَمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

فلو كانت توضع لم يفتقر إلى ذلك.

وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما بيع قبل بدو الصلاح، وقد أشار في بعض هذه الروايات إلى شيء من هذا.

وأجاب الأولون عن قولهم: «فكثرت دينه...» إلى آخره.

بأنه يحتمل أنها تلفت بعد أوان الجذاذ، وتفريط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر، فإنها حينئذ تكون من ضمان المشتري.

قال: ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: «وليس لكم إلا ذلك»، ولو كانت الجوائح لا توضع؛ لكان لهم طلب بقية الدين.

وأجاب الآخرون عن ذلك: بأن ه ليس لكم الآن إلا هذا، ولا تحل لكم مطالبته ما دام معسرًا، بل ينظر إلى ميسرة، والله أعلم.

فتلخص لنا مما سبق: أن أهل العلم اختلفوا في مسألة وضع الجوائح إلى قولين، وإن شئت قلت: إلى ثلاثة أقوال.

الأول: الأمر بوضع الجائحة، ومعنى ذلك: أنه يجب على البائع أن يرد المال إلى المشتري.

الثاني: لا يجب وضع الجائحة، وإنما يستحب ذلك استحباباً.

الثالث: تفصيل الإمام مالك رحمه الله تعالى.

إن كانت الجائحة بأقل من الثلث، فلا ضمان فيها على البائع، ويتحمل المشتري ما لحقه من الجائحة.

لأنه إن خسر في الثلث الأول، سيفتح الله عز وجل عليه في الثلثين الآخرين.

وإن كانت الجائحة بقدر الثلث فأكثر، فالضمان فيها على البائع. فهنا يلزم البائع أن يتحمل هذه الجائحة، ويجب عليه أن يرد المال إلى المشتري.

وهذا التفصيل لا دليل عليه يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والصريح فلاي هذه المسألة أن نقول: إن كان البيع قد تم بعد بدو الصلاح، فلا يجب على البائع أن يضع الجائحة عن المشتري.

وإن كان البيع تم قبل بدو الصلاح للثمرة، فهنا يلزم البائع أن يضع الجائحة، ويرد على المشتري ماله.

وبهذا التفصيل تجتمع الأدلة في هذه المسألة.

وقيل: بأنه الرجل هو معاذ رضي الله عنه، وقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يدفع قيمة ما لحقه من الجائحة.

ومع ذلك فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للآخر: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟».

وهذا محمول على من باع قبل بدو الصلاح.

فالجائحة: هي آفة سماوية تحصل بقدر الله عز وجل: كالريح، أو المطر الشديد، أو السيول التي تكون من الأمطار، أو البحار بالإعصار، أو جراد يسلط على الثمر حتى تأكله كله، وتهلكه، وغير ذلك، والله أعلم.

[بيان حكم بيع النخل بعد التأبير]

٨٥٦ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ، فَثَمَرَتِهَا لِلْبَّائِعِ الَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان أحكام بيع النخل بعد التدبير.

والتأبير: هو التلقيح للنخل يطلع الذكر منه.

وقد اختلف العلماء فليح حكم الثمر بعد التأبير إلخ أقوال:

القول الأول: الثمر تبع للنخل ما لم يُؤبر، فإذا أُبر لم يدخل في البيع، إلا أن يشترط المشتري، عملاً بظاهر الحديث وهو قول الإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، رحمة الله عليهم.

القول الثاني: الثمر للبائع، أبر، أم لم يُؤبر، إلا أن يشترط المبتاع، وهذا قول أصحاب الرأي.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٧٩)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٣) (٨٠) وزاد: "ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع"، والتأبير: هو التلقيح والتلقيح.

القول الثالث: قول ابن أبي ليلى وهو أن الثمر للمشتري، أبر، أم لم يُؤبر، شرط، أم لم يشترط؛ لأن الثمر من النخل، وهذا القول قد رده العلماء، ولم يقل به أحد غيره.

قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

والعلم على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. اهـ

وصورة المسألة: لو أن رجلاً باع نخلاً لا ثمر فيه، فتكون المزرعة بما فيها للمشتري.

وإن باع مزرعة فيها نخل قد أبر، ولُقِّح، وربما سقاها وزرعها. فإن كان بينهما شرط عمل به.

كأن يقول المشتري: اشتريت النخل بما فيه من الثمر، فهي للمشتري.

وإن قال المشتري: اشتريت النخل، ولم يشترط الثمرة، فتكون ثمرة الموسم للبائع؛ لظاهر الحديث.

حكم بيع العبد وولع مال:

فلا يصح:

من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ، فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ

المُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَهَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ،
وَعَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ فِي الْعَبْدِ ^(١).

ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى هذه الزيادة في بيع العبد؛ لأن بعض أهل العلم قد طعن في هذه الزيادة.

وهي كما ترى في الصحيحين، وقد ارتضاها البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى في صحيحيهما.

وهي من زيادة سالم بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.
وصورة هذه المسألة: لو أن أحداً باع عبداً وله مال فيكون الحال فيه إن حصل البيع بدون أي شرط بين البائع، والمشتري، فنقول كما في الحديث: العبد للمشتري، والمال للبائع.

لكن لو قال المشتري: اشتريت العبد وما معه من المال.
فيكون المال للمشتري، لأنه اشترط المال مع العبد في الشراء.
والله أعلم، والحمد لله رب العالمين.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٧٩)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٣).

[أبواب السلع والقرض والرهن]

[أَبْوَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ]

***** الشرح: *****

السَّلَمُ: هو السلف.

وقيل: القرض.

والصحيح أن بينهما عموم وخصوص، فليس كل سلف، أو قرض، يكون سَلَمًا، وقد كان هذا البيع معمولاً به قبل النبي ﷺ فأقرهم النبي ﷺ عليه بشروط.

بيان الشروط للمعتبرة في بيع السلم:

يشترط في السلم ما يشترط في البيع: من التراضي، ورفع الغرر والجهالة، وإمضاء الشروط، وغير ذلك.

إلا أنه زادت فيه بعض الشروط الأخرى، وهي:

الأول: أن يكون معلوم الثمن.

الثاني: أن يكون معلوم الصفة.

الثالث: أن يكون معلوم الزمن والأجل.

الرابع: أن يستطاع الوفاء بتسليمه.

بيان معنى القرض والسلف:

والمراد بالقرض: السلف، وهو إعانة الناس ببذل المال إليهم لقضاء حوائجهم على رده إلى صاحبه.

وستأتي بعض أحكامه في الكلام على حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الباب إن شاء الله عز وجل.

بيان معنى الرهن:

والرهن: هو الثبوت والدوام، ويأتي بمعنى الحبس. وهو جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها، أو من ثمنها إذا تعذر الوفاء.

وستأتي أحكامه إن شاء الله عز وجل.

بيان أنواع العقود:

إذ أن العقود ثلاثة:

الأول: عقود لازمة من الطرفين، كالبيع، والإجارة، ونحوهما.

الثاني: عقود جائزة من الطرفين.

ويجوز لكل واحد منهما الفسخ: كالكالة، ونحوها.

الثالث: عقود جائزة من أحدهما دون الآخر، كالرهن.

فهو جائز من قبل المرتهن، لازم من قبل الراهن، والله الموفق.

[بيان السلي وحكمه]

٨٥٧ - (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّامِرِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ^(١) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِلْبُخَارِيِّ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ»^(٢).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث للاحتجاج به على جواز السلي في البيع.
قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم (١١ / ٢١):
فيه: جواز السلم وأنه يشترط أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرهما مما يضبط به.
فإن كان مذكرواً كالثوب اشترط ذكر ذرعان معلومة، وإن كان معدوداً كالحيوان اشترط ذكر عدد معلوم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٣٩)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٤)، واللفظ لمسلم.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (٢٢٤٠).

وَمَعْنَاهُ الْحَدِيثُ: أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَ فِي مَكِيلٍ فَلْيَكُنْ كَيْلُهُ مَعْلُومًا، وَإِنْ كَانَ فِي مَوْزُونٍ فَلْيَكُنْ وَزْنًا مَعْلُومًا، وَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا فَلْيَكُنْ أَجَلُهُ مَعْلُومًا. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا اشْتِرَاطُ كَوْنِ السَّلَمِ مُؤَجَّلًا، بَلْ يَجُوزُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ مُؤَجَّلًا مَعَ الْغَرَرِ، فَجَازَ الْحَالَّ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْغَرَرِ. **اهـ**

قال أبو محمد بسنده (الله تعالى):

وهذا القول الذي قاله الإمام النووي رحمه الله تعالى يخالفه فيه الجمهور من أهل العلم.

إذ أنه إذا كان حالًا فهو ليس بسلم، وإنما هو بيع كالبيع العادية، تتم الصفقة فيه بقول البائع: بعت، وبقول المشتري: اشتريت.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَلَيْسَ ذِكْرُ الْأَجَلِ فِي الْحَدِيثِ لِاشْتِرَاطِ الْأَجَلِ بَلْ هُوَ إِنْ كَانَ أَجَلٌ فَلْيَكُنْ مَعْلُومًا، كَمَا أَنَّ الْكَيْلَ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الثِّيَابِ بِالذَّرْعِ. **اهـ**

قال أبو محمد بسنده (الله تعالى):

وأيضًا يجوز السلم في السيارات، والعقارات، وفي كل ما يجوز أن يباع ويشترى بالشروط المعتبرة.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وإِنَّمَا ذَكَرَ الْكَيْلَ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَ فِي مَكِيلٍ فَلْيَكُنْ كَيْلًا مَعْلُومًا، أَوْ فِي مَوْزُونٍ فَلْيَكُنْ وَزْنًا مَعْلُومًا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ السَّلَمِ الْحَالِّ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ الْمُؤَجَّلِ
فَجَوَّزَ الْحَالَّ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ.

وَمَنْعَهُ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ وَأَجْمَعُوا عَلَى اشْتِرَاطِ وَصْفِهِ بِمَا يُضْبَطُ

بِهِ.

سبق أن جمهور أهل العلم على خلاف قول الإمام النووي رحمه الله تعالى
هذا، في جواز السلم الحال؛ لأنه ليس بسلم، وإنما هو نوع من أنواع البيوع
العادية.

قوله: «قَدِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَدِينَةَ».

أي مدينة النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت تسمى بيثرب.
ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تسميتها بيثرب، وسماها طيبة،
وطابة.

فَفَلَاحِ الصَّالِحِينَ:

من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى، يَقُولُونَ يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ
كَمَا يَنْفِي الْكَيْرُ حَبَثَ الْحَدِيدِ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٨٧١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٣٨٢).

وفلاحي الصليحين:

من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه، أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، من تبوك، حتى أشرَفنا على المدينة، فقال: «هذه طابة»^(١).

وفلاحي **مسلم**: من حديث فاطمة بنت قيس قال رسول الله ﷺ «هذه طيبة» يعني المدينة^(٢).

قوله: «وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّارِ».

أي يسلمون فيها، وهو شراؤها قبل سنة، أو سنتين من الجذاذ. فأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك بشرطه.

حكم بيع السلم الحال:

اختلف أهل العلم في حكم بيع السلم الحال، مع إجماعهم على جواز السلم المؤجل:

فجوز السلم الحال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وآخرون من أهل العلم.

ومنع منه الإمام مالك، وأبو حنيفة، رحمهم الله تعالى وآخرون من أهل العلم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٨٧٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٣٩٢).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٩٤٢).

وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به، وما ذهب إليه الجمهور من أهل العلم هو الأولى، من قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

قوله: «السَّنةُ وَالسَّتَيْنِ».

أي لمدة السنة والسنتين.

قوله: «فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمَرٍ».

مقرراً لهم على مشروعية السلم.

إلا أنه صلى الله عليه وسلم شرط شروطاً لجواز بيع السلم.

قوله: «فَلْيُسْلَفْ».

بمعنى يسلم.

قوله: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ».

إذا كان مكيلاً «وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ» إذا كان موزوناً «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» أي إلى وقت محدد معلوم.

قال الحافظ في فتح الباري (٤ / ٤٣٠):

قوله: "بَابُ السَّلَمِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ": أي فيما يُوزَنُ وَكَانَتْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَا يُوزَنُ لَا يُسَلَّمُ فِيهِ مَكِيلًا وَبِالْعَكْسِ وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْجَوَازُ وَحَمَلَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَلَى مَا يُعَدُّ الْكَيْلُ فِي مِثْلِهِ ضَابِطًا وَاتَّفَقُوا عَلَى اشْتِرَاطِ تَعْيِينِ الْكَيْلِ فِيمَا يُسَلَّمُ فِيهِ مِنَ الْمَكِيلِ كَصَاعِ الْحِجَازِ وَقَفِيرِ

الْعِرَاقِ وَإِرْدَبِّ مِصْرَ بَلِّ مَكَايِلُ هَذِهِ الْبِلَادِ فِي نَفْسِهَا مُحْتَلِفَةٌ فَإِذَا أُطْلِقَ
صُرِفَ إِلَى الْأَغْلَبِ. اهـ

قوله: "وَلِلْبُخَارِيِّ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ»".

وهذا العموم إذ لم يقيد بالتمر فقط.

والعمل عند أهل العلم بهذا العموم.

فالسلم جائز في جميع الأشياء التي تباع، وتشتري، بشروطه المعروفة عند
أهل العلم.

بيان الحكم من مشروعية السلم:

والحكم من مشروعية السلم، أن فيه فائدة للبائع، وفائدة للمشتري.

أما البائع: فإنه يتمول نقودًا، فيتملكها، ويستطيع أن يستخدمها، ويفعل
فيها ما يشاء، قبل أن يحل أجل دفع السلعة.

وأما المشتري: فتحفظ نقوده التي دفعها للبائع، من الضياع، ومن العبث
بها.

إلى غير ذلك من المصالح التي تعود على البائع، والمشتري.

فالدين مبني على المصالح *** في جلبها والدرء للمفاسد.

[السلم فيما له ينحقق ملكه]

٨٥٨ - (وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَا: «كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ، فَتُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالزَّيْتِ»^(١) - إِلَى أَجْلِ مُسَمًى. قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ»^(٢). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أن السلم لا يشترط فيه تحقق الملك عند البائع.

وذلك أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسلمون، ويبيعون، ويتفقون، مع عدم علمهم بأنهم يملكون، أم لا يملكون.

وأهم شيء أن تكون السلعة متوفرة بحيث يستطيع البائع الحصول عليها من نفسه، أو من غيره.

وهذه الصورة تختلف عن بيع ما لا يملك.

لأن البائع تاجر، أو مزارع في هذا الباب.

^(١) مقتضى سياق الحافظ لهذه الرواية كان يحسن أن يقول: «والزيت - وفي رواية: والزبيب».

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه صحيح (٤ / ٤٣٤ / رقم ٢٢٥٤ و ٢٢٥٥) وهذا السياق

بلفظ الزيت، وأما رواية: «الزبيب» فهي: (٤ / ٤٣١).

ولو كان الملك يشترط ويتعين في وقت بيع السلم، لسأل الصحابة رضي الله عنهم عن ذلك.

قال الحافظ في فتح الباري (٤ / ٤٣١):

وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ السَّلَمِ فِيمَا لَيْسَ مَوْجُودًا فِي وَقْتِ السَّلَمِ إِذَا أُمِّكَنَ
وُجُودُهُ فِي وَقْتِ حُلُولِ السَّلَمِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَلَا يَضُرُّ انْقِطَاعُهُ قَبْلَ
الْمَحَلِّ وَبَعْدَهُ عِنْدَهُمْ. اهـ

قوله: «وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ».

الخزاعي مولا هم، وهو صحابي جليل، رضي الله عنه ففي صحيح مسلم: أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِنَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ الْخَزَاعِيِّ: مَنْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى مَكَّةَ؟ قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ. قَالَ: اسْتَعْمَلْتَ عَلَيْهِمْ مَوْلَى. قَالَ: إِنَّهُ قَارِئٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، عَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ.

قوله: «وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ».

واسمه أبيه: علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد بن رفاعة بن ثعلبة بن هوازن بن أسلم الأسلمي، أبو معاوية له ولأبيه صحبة، وشهد عبد الله الحديبية، وروى أحاديث شهيرة يقال: مات سنة ثمانين.

وهو صحابي جليل رضي الله عنه.

وله قصة مع النبي صلى الله عليه وسلم في شأن الصدقة.

ففلج الصليين: من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، وكان من أصحاب الشجرة، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقته قال: «اللهم صلّ عليهم». فأتاه أبي بصدقته، فقال: «اللهم صلّ على آل أبي أوفى»^(١).

وقد جاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم.

ففلج الصليين: من حديث عبد الله ابن أبي أوفى رضي الله عنهما، قال: «غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ستاً، كنّا نأكل معه الجراد».

قال سفيان، وأبو عوانة، وإسرايل: عن أبي يعفور، عن ابن أبي أوفى: «سبع غزوات»^(٢).

قوله: «كنّا نصيب المغانم».

أي الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يحصلون المغانم في حال جهادهم في سبيل الله عز وجل.

والمغانم اختص الله عز وجل بها هذه الأمة.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤١٦٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٠٧٨).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥٤٩٥)، والإمام مسلم في صحيحه (١٩٥٢).

ففلح الصليين: من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُعْطِيَتْ حَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَإِنَّمَا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ، وَأَحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ» ^(١).

بينما كانت الأمم السابقة تجمع الغنائم، ثم تأتي نار من السماء تأكلها.

ففلح البخاري: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا؟ وَلَمَّْا بَيْنَ بَهَا، وَلَا أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُتُوفَهَا، وَلَا أَحَدٌ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ وَلَادَهَا، فَغَزَا فَدَنَا مِنَ الْقَرْيَةِ صَلَاةَ الْعَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: إِنَّكَ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيْنَا، فَحَبِسَتْ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَجَمَعَ الْغَنَائِمَ، فَجَاءَتْ يَعْنِي النَّارَ لِتَأْكُلَهَا، فَلَمْ تَطْعَمْهَا فَقَالَ: إِنَّ فِيكُمْ غُلُولًا، فَلْيُبَايِعُنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، فَلْيُبَايِعُنِي قَبِيلَتَكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ،

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٣٨)، والإمام مسلم في صحيحه (٥٢١).

فَجَاءُوا بِرَأْسٍ مِثْلِ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ الذَّهَبِ، فَوَضَعُوهَا، فَجَاءَتِ النَّارُ، فَآكَلَتْهَا ثُمَّ أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا الْغَنَائِمَ رَأَى ضَعْفَنَا، وَعَجَزَنَا فَأَحَلَّهَا لَنَا» ^(١).

وقد قال الله عز وجل: {فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا} [الأنفال: ٦٩].

بيان أفضل المكاسب:

وقد اختلف أهل العلم في بيان أفضل المكاسب على ما تقدم.

ف قيل: الغنائم، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الجهاد إن شاء الله عز وجل.

ولما ثبت فليح منسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي، وَجُعِلَ الذَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» ^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣١٢٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧٤٧).

^(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥١١٤)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (١٢٦٩)، وقال فيه: صحيح. وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات غير ابن ثوبان هذا، ففيه خلاف وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، يخطئ، وتغير بآخره".
وقد علق البخاري في "صحيحه" (٧٢/٦) الجملة التي قبل الأخيرة، والتي قبلها، ولأبي داود منه (٤٠٣١) الجملة الأخيرة.

ولم يتفرد به ابن ثوبان، فقال الطحاوي في "مشكل الآثار" (٨٨/١): حدثنا أبو أمية حدثنا محمد بن وهب بن عطية حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية به.

قوله: «مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-».

وهذا ليس بقيد، وإنما يجبرنا عن حادثة وقعت.

والألو كان مع غير النبي صلى الله عليه وسلم لكان الحكم أيضًا واحدًا.

قوله: «وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ».

المراد بهم: قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ دَخَلُوا فِي الْعَجَمِ وَالرُّومِ وَاخْتَلَطَتْ أَنْسَابُهُمْ وَفَسَدَتْ أَلْسِنَتُهُمْ وَكَانَ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا بِالْعَجَمِ مِنْهُمْ يَنْزِلُونَ الْبَطَائِحَ بَيْنَ الْعِرَاقَيْنِ وَالَّذِينَ اخْتَلَطُوا بِالرُّومِ يَنْزِلُونَ فِي بَوَادِي الشَّامِ وَيُقَالُ لَهُمُ النَّبْطُ بِفَتْحَتَيْنِ وَالنَّبِيطُ بِفَتْحٍ أَوَّلِهِ وَكَسْرٍ ثَانِيهِ وَزِيَادَةُ تَحْتَانِيَّةٍ وَالْأَنْبَاطُ قِيلَ سُمُوا بِذَلِكَ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِأَنْبَاطِ الْمَاءِ أَيْ اسْتِخْرَاجُهُ لِكَثْرَةِ مُعَالَجَتِهِمْ الْفَلَاحَةَ قَوْلُهُ قُلْتُ إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ أَيْ الْمُسْلِمُ فِيهِ وَسَيَأْتِي مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بِلَفْظٍ قُلْتُ أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قَوْلُهُ مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ كَأَنَّهُ اسْتِفَادَ الْحُكْمَ مِنْ عَدَمِ الْإِسْتِفْصَالِ وَتَقْرِيرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ، قاله الحافظ في الفتح.

والشام: هي بلاد سوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، كما هو معروف

الآن.

وفضائل الشام كثيرة، وصنف فيها مصنفات، وهي أكثر بلد جاءت

الأحاديث في فضلها.

وفي قول الله عز وجل: {وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ} إشارة إلى بلاد الشام؛ لأنها البلاد التي يزرع فيها الزيتون لشدة بردها.
{وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ}، أي مكة المكرمة حرسها الله عز وجل.

قوله: «فَسُلِّفُهُمْ».

أي فنسلمهم أموالاً.

قوله: «فِي الْحِنْطَةِ».

وهو القمح.

قوله: «وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ».

أي أن الصحابة رضي الله عنهم كان يشترون منهم الحبوب من البر والشعير والزبيب سلماً، فكانوا يسلفونهم في مواد غذائية.

قوله: «وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالزَّيْتِ»».

أي وكانوا يسلمونهم في الزيت.

فهذا دليل على أن بيع السلم يكون في كل شيء يباع ويشتري.

وليس مخصوصاً بأشياء معينة **كما فليح رواية البخاري:**

«مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

قوله: «إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى».

أي بهذا الشرط، والقيد، وهو تحديد الأجل ووقت التسليم.

بعد معرفة وصف ما یسلم فيه.

قوله: «قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ».

إذا لو كان يتعين الملك لسألوهم، والله أعلم.

بيان حكم انتهاء الأجل فلا یباع السلم ولم يدفع البائع السلعة:

ففي مثل هذه الحالة يكون البائع بين أمرين:

الأمر الأول: إما أن یقبل المشتري البائع.

الأمر الثاني: وإما أن یلزم البائع بالوفاء.

لأن الصفقة قد تمت، والله أعلم.

[بيان مشروعية القرض من الغير]

٨٥٩ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا، أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا، أَتْلَفَهُ اللَّهُ»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان مشروعية القرض.

وقد اقترض رسول الله ﷺ.

فقد أخرج الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: «تُوِّفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ».

والقرض يعتبر من تفريج الكربات، وقضاء الحاجات، وأجره عظيم وفضله رفيع.

ففي صحيح مسلم:

من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ،

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٨٧).

وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَذَكَّرُونَ فِيهِ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»^(١).

وفلج الصليين:

من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أخبره: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وقد أخرج الإمام البيهقي رحمه الله في السنن الكبرى (١٠٩٥١):

من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه، قَالَ: " لَأَنْ أَقْرِضَ دِينَارَيْنِ مَرَّتَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِمَا؛ لِأَنِّي أَقْرِضُهُمَا فَيَرْجِعَانِ إِلَيَّ فَأَتَصَدَّقَ بِهِمَا فَيَكُونُ لِي أَجْرُهُمَا مَرَّتَيْنِ " .

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٦٩٩).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٤٢)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٥٨٠).

ثم قال رحمه الله تعالى: وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: "لَأَنْ أُقْرِضَ مَرَّتَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْطِيَهُ مَرَّةً".

وَرَوِيَ فِي ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما. وَرَوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: "لَأَنْ أُقْرِضَ مَرَّتَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ مَرَّةً"، وَرَوِيَ فِي ذَلِكَ عَنْهُ مَرْفُوعًا ^(١).

وجاء في مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

من حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلَهُ صَدَقَةٌ»، قَالَ: ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلِيهِ صَدَقَةٌ"، قُلْتُ: سَمِعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَقُولُ: "مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلَهُ صَدَقَةٌ"، ثُمَّ سَمِعْتُكَ تَقُولُ: "مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلِيهِ صَدَقَةٌ"، قَالَ لَهُ: "

^(١) وهو في الصحيحة للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٥٥٣)، وقال فيه: ولفظه: "قال عبد الله: لأن أقرض مالا مرتين أحب إلي من أن أتصدق به مرة". ودلهم هذا ضعيف. وحيد بن عبد الله الثقفي، أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٢٤) لهذا الإسناد، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. والجملة الأخيرة منه قد رويت من طريقين آخرين عن ابن مسعود مرفوعا، فهو بمجموع ذلك صحيح. والله أعلم.

بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الدَّيْنُ، فَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ فَأَنْظَرَهُ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلَيْهِ صَدَقَةٌ» ^(١).

ومعلوم أن المال نعمة من النعم العظيمة، ففي حديث عمرو بن العاص: «نعم المال الصالح للرجل الصالح».

وقد جاء فلاح قضاء اللوائ لابن أبي الدنيا:

من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن لله أقواما يختصهم بالنعم لمنافع العباد، ويقرهم فيها ما بذلوها، فإذا منعوها نزعها منهم، فحولها إلى غيرهم» ^(٢).

وقد تكلمت على هذه المسألة بتوسع في كتابي: "الدر المكنون في أحكام الديون".

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٣٠٤٦)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٦٥).

^(٢) قال الإمام الألباني في الصحيحة برقم (١٦٩٢): أخرجه ابن أبي الدنيا في "قضاء الحوائج" (رقم ٥)، والطبراني في "الأوسط" (٥٢٩٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦ / ١١٥ و ١٠ / ٢١٥) والخطيب في "التاريخ" (٩ / ٤٥٩)، وهذا إسناد ضعيف محمد بن حسان السمي صدوق لين الحديث كما قال الحافظ. وعبد الله بن زيد الحمصي، قال الأزدي ضعيف. لكنه قد توبع كما يأتي. والحديث قال الهيثمي في "المجمع" (٨ / ١٩٢): "رواه الطبراني في "الأوسط" و"الكبير"، وفيه محمد بن حسان السمي وثقه ابن معين وغيره وفيه لين، ولكن شيخه أبو عثمان عبد الله بن زيد الحمصي ضعفه الأزدي". ثم قال رحمه الله تعالى: وعلى كل حال فالحديث عندي حسن بمجموع هذه المتابعات.

إلا أنه ينبغي لمن اقترض أن يجعل بينه وبين المقرض يومًا معلومًا، ووقتًا معلومًا؛ حتى لا يقع بينهما الشقاق والاختلاف.

مع أنه يجوز الاقتراض إلى ميسرة كما سيأتي إن شاء الله عز وجل. وقد اقترض النبي صلى الله عليه وسلم من رجل بعيرًا، فلما جاء أعطاه سنًا أفضل من سن بعيره.

وفلج الصليين: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»، فَقَالَ هُمْ: «اشْتَرَوْا لَهُ سِنًا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ»، فَقَالُوا: «إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «فَاشْتَرَوْهُ، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ، أَوْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنُكُمْ قِضَاءً»^(١).

قوله: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا، أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ».

أي اقترضها منهم لقضاء حاجته، ولتفريغ كربته، مع أن نيته القضاء، لا أكل أموال الناس بالباطل.

فإن الله عز وجل يؤدي عنه، ويسر له ما يقضي به.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٠٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٠١).

إما في الدنيا بإعانتته على تسديد دينه، وإما في الآخرة بإرضاء الغريم مما يشاء الله عز وجل، أو يسخر الله عز وجل من يقضي عنه الدين بعد موته.

بيان حكم الدين:

وقد استدلت بهذا الحديث أهل العلم على كراهية الدين.

واستدلّت به عائشة، وميمونة رضي الله عنها، على مشروعية الدين،

كما جاء في سنن الإمام النسائي رحمه الله تعالى:

من طريق عمران بن حذيفة قال: «كَانَتْ مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَدَّانُ، وَتُكْثِرُ، فَقَالَ لَهَا أَهْلُهَا فِي ذَلِكَ وَلَا مُوَهَا، وَوَجَدُوا عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: لَا أَتْرُكُ الدِّينَ وَقَدْ سَمِعْتُ خَلِيلِي وَصَفِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدَّانُ دَيْنًا فَعَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يُرِيدُ قَضَاءَهُ إِلَّا آدَاهُ اللَّهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا»^(١).

وجاء بلفظ: «مَنْ أَخَذَ دَيْنًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُؤَدِّيَهُ، أَعَانَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام النسائي في سننه (٤٦٨٦)، وابن ماجه (٢٤٠٨)، وقال الإمام الألباني رحمه الله

تعالى في صحيح السنن: صحيح دون قوله: "في الدنيا".

^(٢) أخرجه الإمام النسائي في سننه (٤٦٨٧)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح

السنن، وهو في الصحيحة للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٠٢٩)، وقال فيه: وهو إسناد

صحيح على شرط الشيخين إذا كان عبيد الله بن عبد الله سمعه من ميمونة، فإن المعروف أنه

يروى عنهما بواسطة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وله عند ابن ماجه وابن حبان (١١٥٧)

وأبي نعيم أيضا طريق آخر عنها وفيه عمران بن حذيفة وهو مجهول. انظر ما علقناه على الترغيب

(٢ / ٣٣) . وطريق ثالث في المسند (٦ / ٣٣٢) . ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا بين سالم

- وهو ابن أبي الجعد - وميمونة. وبالجملته فالحديث صحيح بمجموع الطرق.

قوله: «وَمَنْ أَحَدَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا، أَتْلَفَهُ اللَّهُ».

وهل هذا دعاء من رسول الله ﷺ أم إخبار ؟ فيه الوجهان.

وفيه: أن مال المسلم معصوم، ومحرم، إلا بحقه.

فقال مسلم: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرْضُهُ»^(١).

ولما قال الصليين:

من حديث أبي بكر رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا " ^(٢).

وقال الصليين: من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا} [آل عمران: ٧٧] الآية، فَجَاءَ الْأَشْعَثُ، فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، كَأَنْتَ لِي

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٥٦٤).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٤٠٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٧٩).

بِئْرٍ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمِّ لِي، فَقَالَ لِي: «شُهِودَكَ»، قُلْتُ: مَا لِي شُهُودٌ، قَالَ: «فِيمِئْتُهُ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا يَخْلَفَ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ" ^(١).

وفلج مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

من طريق أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عَمِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ...» ^(٢).

فمن أخذ أموال الناس يتكثر بها، ونيتة عدم ردها إلى أصحابها، أثلفه الله عز وجل.

وهذه هي دعوة نبوية، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم يستجاب في الغالب.

أو يكون خبر من النبي صلى الله عليه وسلم، وخبر النبي صلى الله عليه وسلم خبر صدق وعدل.

والدين من الحملات الثقيلة، خلخلة أن قيل: "لا هم إلا هم الدين، ولا وجع إلا وجع العين".

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٥٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٣٨).

^(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٦٩٥)، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٤٥٩)، وقال فيه: صحيح. وقد ورد عن جماعة من الصحابة منهم عم أبي حرة الرقاشي، وأبو حميد الساعدي، وعمرو بن يثربي، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم.

وقال بعضهم: "الدين رق، فانظر عند من تضع رقبتك".

وقال بعضهم: "الدين حمل طالما تحمله الكرماء" إلى غير ذلك، والله

الموفق.

[القرض إلى ميسرة]

٨٦٠ - (وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ فَلَانًا قَدِمَ لَهُ بَزٌّ مِنَ الشَّامِ، فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ بِنِسِيئِهِ إِلَى مَيْسَرَةٍ؟ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَاْمْتَنَعَ» ^(١). أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان جواز القرض إلى ميسرة

والأفضل أن يكون إلى أجل مسمى، لقول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ} [البقرة: ٢٨٢].

ولفظ الحاكم: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بُرْدَانِ قَطْرِيَانِ غُلِيظَانِ خَشْنَانِ. فقلت: يا رسول الله إن ثوبيك خشنان غليظان، وإنك ترشح فيهما يثقلان عليك، وإن فلاناً قدم له بز من الشام، فلو بعثت إليه فأخذت منه ثوبين بنسيئة إلى ميسرة، فأرسل إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: قد علمت ما يريد محمد؛

^(١) صحيح. رواه الحاكم (٢/ ٢٣ - ٢٤)، قلت: والحديث عند النسائي (٧/ ٢٩٤)، والترمذي (١٢١٣)، ولا أدري سبب عزو الحافظ الحديث للحاكم والبيهقي دونهما. ثم رأيت في «التلخيص» عزاه لهما. وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٥٨٣)، وقال فيه: هذا حديث صحيح على شرط البخاري.

يريد أن يذهب بثوبي، ويمطني فيها، فأتى الرسول إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فأخبره فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «قد كذب. قد علموا أنني أتقاهم لله، وآداهم للأمانة».

وفي الحديث من الفوائد:

استدانة النبي صلى الله عليه وسلم لقضاء حوائجه.
وفيه: جواز معاملة اليهود والكفار في التجارة ونحوها من المباحات فإن هذا التاجر كان من اليهود.

ولو كان من المسلمين لبادر إلى قضاء حاجة النبي صلى الله عليه وسلم.

ففلج سنن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبَانِ قِطْرِيَّانِ غَلِيظَانِ، فَكَانَ إِذَا قَعَدَ فَعَرِقَ، ثَقُلَا عَلَيْهِ، فَقَدِمَ بَزٌّ مِنَ الشَّامِ لِفُلَانٍ الْيَهُودِيِّ، فَقُلْتُ: لَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَاشْتَرَيْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَا يُرِيدُ، إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِمَا لِي أَوْ بِدَرَاهِمِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَبَ، قَدْ عَلِمَ أَنِّي مِنْ أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ، وَآدَاهُمْ لِلْأَمَانَةِ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٢١٣)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى .

وفيه: مشروعية لبس ما يأتي من بلاد الكفار والمشرّكين من الثياب التي هي على هيئة ثياب المسلمين، وعلى صفاتها.

لأن الشام كانت بلاد النصارى.

وفيه: مشروعية الإنابة في البيع، والشراء.

وفيه: مشروعية الدين إلى ميسرة.

حكم الدين إلى ميسرة بدون تحديد أجل للقضاء:

وقد اختلف أهل العلم في حكم هذه المسألة إلى أقوال:

فذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز الدين إلى ميسرة، وأنه لا بد في الدين من تحديد أجل، لقول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايْتُمْ بَدَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ}.

والصحيح أن الآية خرجت مخرج الغالب؛ لأن غالب الديون تكون إلى أجل مسمى، أو أنها في السلم، كما قال ابن عباس رضي الله عنه وغيره. والميسرة مأمور بها، كما في قول الله عز وجل: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.

قال المغربي في البدر التمام (٦/ ٢٣٢):

الحديث فيه دلالة على صحة التأجيل بالميسرة. اهـ

قوله: «إِنَّ فُلَانًا قَدِمَ لَهُ بَزٌّ مِنَ الشَّامِ».

تقدم أنه من اليهود.

قوله: «فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ بَنَسِيَّةٍ إِلَى مَيْسَرَةٍ؟».

أي ستدين منه هذين الثوبين بتأخير الأجل إلى ميسرة.

قوله: «فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ».

أي ففعل النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: «فَأَمْتَنَعَ».

أي رفض التاجر اليهودي أن يدين النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يخرج

عليه النبي صلى الله عليه وسلم في فعله ذلك.

وفيه: ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من ضيق اللباس، ومن

شدة الحال، والله المستعان.

[بيان بعض أحكام الرهن]

٨٦١ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ» ^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

٨٦٢ - (وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ، لَهُ غُنْمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ» ^(٢). رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالحَاكِمُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. إِلَّا أَنَّ الْمُحْفُوظَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ إِرسَالُهُ).

الشرح: *****

ساق المنصف رحمه الله تعالى الحديثين لبيان أحكام الرهن.

بيان مشروعيتها (الرهن):

والرهن جائز وقد دل عليه الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقول الله عز وجل: {وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ}.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥١٢).

^(٢) ضعيف مرفوعاً. رواه الدارقطني (٣/ ٣٣)، والحاكم (٢/ ٥١) مرفوعاً. ورواه مراسلاً أبو داود في

«المراسيل» (١٨٧) وهو الصواب، كما ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم..

وأما السنخ:

فما فلاي الصليين:

من حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهَنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ»^(١).

وفلاي روابخ فلاي البخاري:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قَالَتْ: «تُوِّفِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةً عِنْدَ يَهُودِيٍّ، بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ»^(٢).

وأما الإجماع: فلا خلاف بين أهل العلم في جوازه.

بيان أن الرهن يقع فلاي السفر والحضر:

قال تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ} [البقرة: ٢٨٣].

وقد اختلف أهل العلم فلاي ذلك إلا قولين:

القول الأول: أن الرهن خاص بالسفر، واستدلوا على ذلك بظاهر الآية

السابقة، وهذا هو قول مجاهد، والضحاك، وداود، وابن حزم من الظاهرية.

إلا أنه استثنى إن تبرع المستدين بالرهن في الحضر بدون شرط جاز.

القول الثاني: مشروعية الرهن في الحضر، وفي السفر.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٠٦٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٣).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٩١٦).

وهذا قول عامة أهل العلم.

قال الإمام ابن المنذر رحمه الله تعالى: لا نعلم أحداً خالف في ذلك إلا

مجاهد.

قال: أليس الله عز وجل شرط السفر بقوله: {وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ}.
وجواز الرهن بالحضر والسفر هو الراجح؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أعلم الناس بمراد الله عز وجل، رهن في الحضر، كما تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها، في الصحيحين: «أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعه».

حكم الرهن:

والرهن غير واجب، ولكنه من المستحبات؛ حتى لا يحصل الخلاف والشقاق بين المدين والمستدين.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٢٤٦/٤):

وَالرَّهْنُ غَيْرُ وَاجِبٍ. لَا نَعْلَمُ فِيهِ مُحَالَفًا؛ لِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ بِالَّذِينَ، فَلَمْ يَجِبْ، كَالضَّمَانِ وَالْكِتَابَةِ.

وقول الله تعالى: {فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ} [البقرة: ٢٨٣]. إرشاد لنا، لا إيجاب علىنا، بدليل قول الله تعالى: {فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ

أَمَانَتُهُ { [البقرة: ٢٨٣]؛ وَلَئِنَّهُ أَمَرَ بِهِ عِنْدَ إِعْوَازِ الْكِتَابَةِ، وَالْكِتَابَةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، فَكَذَلِكَ بِذَلِكَ. اهـ

وقال الإمام ابن العربي فليحل أحكام القرآن: ولا يصح الرهن إلا من جائز التصرف.

بيان فيما يصح الرهن:

قال العسمراني رحمه الله تعالى فليحل البيان (١٠/٦):

ويصح الرهن بكل حق لازم في الذمة، كدين السلم، وبديل القرض، وضمن المبيعات، وقيم المتلفات، والأجرة، والمهر، وعوض الخلع، والأرش على الجاني.

وأما الدية على العاقلة: فإن كان قبل حلول الحول.. لم تصح؛ لأنه لم يجب عليهم شيء. وإن كان بعد حلول الحول.. صح.

قال الشيخ أبو حامد: وحكي عن بعض الناس: أنه قال: لا يصح الرهن إلا في دين السلم، وهو خلاف الإجماع.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ} [البقرة: ٢٨٢] [البقرة: ٢٨٢] إلى قوله: {وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ} [البقرة: ٢٨٣] [البقرة: ٢٨٢ - ٢٨٣]. اهـ

بيان حالات أخذ الرهن؟

يؤخذ الرهن في ثلاث حالات:

الحال الأول: عند أخذ الحق.

أي الحق الذي استدانه.

كأن تقول له: اعطني خمسين ألفاً على أن أرهنك سيارتي هذه.

فهذا الرهن يصح.

الحال الثاني: الرهن قبل أخذ الدين.

وهذه الحالة فيها خلاف بين أهل العلم، ورجح الإمام العثيمين رحمه الله

تعالى الجواز.

بحيث أن صاحب الرهن يعطي من يريد أن يستدين منه الرهن قبل أن

يأخذ منه الدين.

الحال الثالث: الرهن بعد أخذ الدين.

وهذه الحالة أيضاً جائزة، فالصحيح في هذه الحالات الثلاث أنها جائزة.

بيان حكم الانتفاع بالرهن:

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى في المغني (٢/٢٨٨-٢٨٩):

الكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي حَالَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى مُؤْتَةٍ.

كَالدَّارِ وَالْمَتَاعِ وَنَحْوِهِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُرْتَمِنِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ بِحَالٍ.

لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ مِلْكُ الرَّاهِنِ، فَكَذَلِكَ نَهَاؤُهُ وَمَنَافِعُهُ، فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ أَخْذُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

فَإِنْ أَذِنَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَمِنِ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِغَيْرِ عَوَضٍ، وَكَانَ دَيْنُ الرَّهْنِ مِنْ قَرْضٍ، لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّهُ يُحْصَلُ قَرْضًا يَجْزِي مَنَفْعَةً، وَذَلِكَ حَرَامٌ. قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ قَرْضَ الدُّورِ، وَهُوَ الرَّبَا الْمُخْضِ. يَعْنِي: إِذَا كَانَتْ الدَّارُ رَهْنًا فِي قَرْضٍ يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُرْتَمِنُ.

الْقَالَ الثَّلَاثُ: مَا يَخْتِاجُ فِيهِ إِلَى مُؤَنَةٍ، فَحُكْمُ الْمُرْتَمِنِ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، بِعَوَضٍ أَوْ بِغَيْرِ عَوَضٍ، بِإِذْنِ الرَّاهِنِ، كَالْقَسَمِ الَّذِي قَبْلَهُ. وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِنْفَاقِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِقَدْرِهِ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مُعَاوَضَةٍ. وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ، فَإِنَّ الرَّهْنَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ؛ مَحْلُوبًا وَمَرْكُوبًا، وَغَيْرُهُمَا، فَأَمَّا الْمَحْلُوبُ وَالْمَرْكُوبُ، فَلِلْمُرْتَمِنِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ، وَيَرْكَبَ، وَيَخْلُبَ، بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ، مُتَحَرِّيًا لِلْعَدْلِ فِي ذَلِكَ.

وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ، وَأَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ وَاخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ. وَسَوَاءٌ أَنْفَقَ مَعَ تَعَدُّرِ النَّفَقَةِ مِنَ الرَّاهِنِ، لِغَيْبَتِهِ، أَوْ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْإِنْفَاقِ، أَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَخْذِ النَّفَقَةِ مِنَ الرَّاهِنِ، وَاسْتِئْذَانِهِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى، لَا يُحْتَسَبُ لَهُ بِهَا أَنْفَقٌ، وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ بِهَا، وَلَا يَنْتَفِعُ مِنَ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «الرَّهْنُ مِنْ رَاهِنِهِ، لَهُ غَنَمُهُ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ»^(١). اهـ

والراجع في هذه المسألة: جواز الانتفاع بالرهن إن كان يحتاج إلى مؤنة، ويكون الانتفاع بقدر مؤنته.

والدليل حديث أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَكِنْ الدَّرُّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةَ».

وادعى ابن عبد البر رحمه الله تعالى النسخ لهذا الحديث، وقال بأن هذا الحديث عند الفقهاء يردّه أصول مجمع عليها، وآثار ثابتة، لا يختلف فيها. وتعقبه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: بأن معرفة التاريخ متعذر. والجمع أولى من إهدار أحدهما.

وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حملها إذا امتنع الراهن من الانفاق على المرهون، وهذا هو الصحيح في المسألة.

وصورة المسألة: كأن يكون رجلاً له بقرة رهنها عند صاحب الدين.

فهل يبقى صاحب الدين يعلفها، ولا يشرب لبنها؟

^(١) تقدم أن الحديث ضعيف، وقد حكم عليه الإمام أبو داود رحمه الله تعالى بالإرسال.

الجواب: لا؛ وإنما يكون شرب اللبن مقابل العلف الذي يدفعها إليها، ومقابل القيام على شأنها، وعلى ما تحتاج إليه.

ولو رهن المستدين سيارة له، فلا يجوز لصاحب الدين أن يستخدمها؛ لأن السيارة تبقى مكانها ولا كلفة.

لكن إذا كان مكث السيارة فترة طويلة يضر بها، فله أن يستخدمها مقابل ما سيدفع فيها من المحروقات.

حكم ما إذا تلف المرهون، أو ضاع:

واختلف أهل العلم في هذه المسألة:

فذهب عطاء، والزهري، والأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر. ويروى عن علي رضي الله عنه، أنه إن تلف من غير تعمد منه، ولا تفريط، فلا ضمان عليه، وأنه من ماله الراهن.

وذهب شريح القاضي، والنخعي، والحسن: أن الراهن يضمن بجميع الدين.

فإن كان تلفه في أمر ظاهر كالخريق، أو الموت فمن ضمان الراهن.

وإن ادعى تلفه في أمر خفي لم يقبل قوله وضمن.

وذهب الثوري وأصحاب الرأي إلى أن المرتهن يضمن بأقل الأمرين:

قيمة الرهن، أو قدر الدين.

يروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومرسل عطاء عند ابن أبي شيبة.

والراجح والله اعلم أنه لا ضمان على المرتهن إلا إذا فرط، أما والحال أنه لم يفرط فلا يلزمه شيء، ويجب على المستدين أن يقضيه إذا حل الأجل. وهذا هو اختيار الإمام العثيمين رحمه الله تعالى، كما في الشرح الممتع.

بيان كيفية قبض الرهن:

ذكر أهل العلم أن القبض في الرهن كالقبض في البيع. فإن كان الرهن منقولاً: سلاحاً، أو ذهباً، أو مالاً، أو غير ذلك، يكون القبض فيه باليد.

وإن كان الرهن غير منقولاً: عقاراً، دوراً، أو أرضاً، أو غير ذلك، يكون القبض فيه بالتخلية بينهما وبين المرتهن. وإن كان الرهن مكيلاً، أو موزوناً، يكون القبض فيه بكيله، أو بوزنه، مع قبضه.

ذكر هذه المسألة ابن حزم رحمه الله تعالى في المحلى، والماوردي في الحاوي، وابن قدامة في المغني.

هل استدانة القبض شرط للزوم الرهن؟
اختلف أهل العلم فإلي هذه الرسائل إلخ قولين:
الأول: ذهب الجمهور من أهل العلم إلى أن استدانة القبض شرط في صحة الرهن.

فمتى دفع الرهن إلى صاحبه للاستفادة منه خرج عن كونه رهناً.
فإذا أعيد إلى المرتهن عاد إلى كونه رهناً، واستدلوا على ذلك بقول الله عز وجل: {وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ} [البقرة: ٢٨٣].
الثاني: وذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى إلى أن استدانة الرهن ليس بشرط، واختاره ابن عثيمين رحمه الله تعالى ورجحه؛ لأن الرهن لا يشترط في القبض ابتداءً، فلا يشترط فيه الاستدانة، وهذا القول هو الراجح في هذه المسألة.

تنبيه: يدور في البلاد اليمنية معاملة بين الراهن والمرتهن يجب التنبيه عليها، وهي:

أنهم يقسمون الرهن إلخ قسمين:
١ - رهن عادي.

في هذه الحالة إن كان المرهون أرضاً، فإن المرتهن يستعملها على الشطر أو الثلث، وهذا لا يجوز كما تقدم، لأنه يجر نفعاً إلا في حالة واحدة، وهي: إن أذن له الراهن بحرث الأرض وزراعتها على النصف أو غيره من غير شرط

عليه من المرتهن، ويكون ما يأخذه المرتهن مقابل عمله وأتعبه، وهذا من باب المزارعة الجائزة، فقد زارع رسول الله صلى الله عليه و سلم أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمرها كما في "الصحيحين" وغيرها.

٢ - البيع المرفع.

وهو أن الراهن يدفع الرهن إلى المرتهن فينتفع المرتهن بكل ما يخرج من الأرض من ثمر أو زرع، وهذه معاملة ربوية لا تجوز بحال، لأنه قرض جر نفعاً فصار محرماً، ولأنه يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، ورسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: «إن دمائكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا»، ويقول: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه»، ويقول: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه».

بيان إذا شرط المرتهن إن لا حل للأجل ولم يوفق فالرهن بالدين:

قال ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغني (٢٨٧/٢):

وَإِنْ شَرَطَ أَنَّهُ مَتَى حَلَّ الْحَقُّ وَلَمْ يُوفَّنِي فَالرَّهْنُ لِي بِالَّذِينَ أَوْ: فَهُوَ مَبِيعٌ لِي بِالَّذِينَ الَّذِي عَلَيْكَ. فَهُوَ شَرَطٌ فَاسِدٌ.

رُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَشُرَيْحٍ وَالتَّحَوِّيِّ، وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمْ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ.

وقال في النهاية: غلق الرهن يغلق غلوقًا إذا بقي في يد المرتهن، لا يقدر راهنه على تخليصه.

والمعنى: أنه لا يستحقه المرتهن، إذا لم يستفكه صاحبه، وكان من فعل الجاهلية، أن الراهن إذا لم يؤدي ما عليه في الوقت المعين، ملك المرتهن الرهن، فأبطله الإسلام.

وهذا الحديث وإن كان مرسلًا، إلا أن العمل عليه عند أهل العلم. وذهب أبو الخطاب من الحنابلة إلى جواز ذلك، واختاره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، والإمام العثيمين رحمه الله تعالى.

لكن ينبغي أن لا يغبن الراهن، ولا يكون فعله ذلك عن اضطرار، وإنما يكون عن طيبة، ورضا، وهذا باتفاق أصحاب المذاهب.

والحق: أنه لو أنظره لكان أفضل، لقول الله عز وجل في كتابه في العزيز: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.

بيان إذا كان دين المرتهن أقل من قيمة الرهن:

قال الإمام ابن قدامه رحمه الله تعالى في المغنّي (٣/٣٢٣):

فَإِنْ كَانَ دَيْنُ الْمُرْتَهِنِ دُونَ قِيَمَةِ الرَّهْنِ، يَبِيعُ كُلَّهُ، فَتُضَيِّ مِنْهُ دَيْنُ الْمُرْتَهِنِ،
وَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَى سَائِرِ مَالِ الْمُفْلِسِ، وَيَشْتَرِكُ الْغَرَمَاءُ فِيهِ، وَإِنْ يَبِيعَ بَعْضُهُ،
فَبَاقِيهِ بَيْنَهُمْ يُبَاعُ لَهُمْ أَيْضًا، وَلَا يَرْجَعُ بِهِ الْبَائِعُ. اهـ

وهؤلاء الغرماء يتقاسمون محاصصة، أي يأخذ كل واحد منه بقدر ما له.

حكم فسخ الرهن:

أما المرتهن: فيجوز له فسخ الرهن متى شاء؛ لأنه عقد لحضه، فجاز له فسخه متى شاء، كإبراء الدين.

وأما الراهن: فلا يجوز له الفسخ بعد قبض المرتهن للرهن، ويجوز له الفسخ قبل القبض.

لقول الله عز وجل: {وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ}.

حكم إذا مات الراهن، أو أفلس وحل عند المرتهن:

وكان له غرماء، فهو أولى به من الغرماء، حتى يستوفي ماله، روي هذا القول عن الشعبي، وفيه جابر بن يزيد الجعفي ضعيف.

وروي من طريقه عن عطاء، وصح عن الحكم، قوله في الرجل يرهن الرهن، ثم يموت صاحبه ولا يدع مالا غير الرهن، وعليه دين سوى دين صاحب الرهن، قال: المرتهن أحق بالرهن من غرماء الميت. وصح عن الحسن أنه إذا كان مقبوضا، فالذي هو في يده أحق به، وإن لم يكن مقبوضا فهو بين الغرماء.

ذكر هذه الآثار ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى في المصنف.

الحكم إذا اختلف الراهن والمرتهن فلي قدر الدين وشرط:
فالحكم في ذلك أن البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه.

ففلي الصليين:

من طريق ابن أبي مليكة، أن امرأتين، كانتا تخرزان في بيت أو في الحجرة، فخرجت إحداهما وقد أنفذ بإشقي في كفها، فادعت على الأخرى، فرفع إلى ابن عباس رضي الله عنه، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ»، ذَكَرُوهَا بِاللَّهِ وَاقْرَءُوا عَلَيْهَا: {إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ} [آل عمران: ٧٧] فَذَكَرُوهَا فَأَعْتَرَفَتْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٥٥٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧١١).

وبوب البخاري رحمه الله على صليح هذا فقال: "بَابُ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ، فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ".
وبوب: "بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي".

وبوب: "بَابُ: الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْحُدُودِ".
وهذه المسألة قد خاض فيها العلماء رحمه الله عليهم.
فمنهم: من جعل فيها القول قول الرهن مطلقاً.

وهو قول عطاء ابن أبي رباح، وإبراهيم، وقال: إلا أن يقيم البينة على من ادعى الفصل.

وأخرج ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى: عن حماد أنه قال: "على المرتهن البينة".

ومنهم: من جعل القول هو قول المرتهن.

وهذا هو قول الحكم بن عتيبة، والحسن، وإياس بن معاوية، إلا أنه قال:
إلا أن تقوم البينة، وهو قول قتادة، وسعيد بن جبير.

لكن ما ذهب إليه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه هو الحق إن شاء الله عز وجل، ضبطاً للأمر^(١).

(١) المصنف لابن أبي شيبة "٦/ ٨٠، ٨١"، "المغني" (٦/ ٥٢٤ - ٥٢٥)، "أحكام القرآن"

(١/ ٢٨٢). "الفتح" (٥/ ١٧٩).

فائدة: حديث عائشة رضي الله عنها عند الشيخين: « أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعامًا ورهنه درعًا له من حديث ».

بواب خليل الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صليخ:

١ - باب الكفيل في السلم ثم رواه بلفظ: اشترى طعامًا من يهودي بنسيئة ورهنه درعًا له من حديث.

٢ - ثم ترجم عليه باب الرهن في السلم ورواه بلفظ: « اشترى من يهودي طعامًا إلى أجل معلوم وارتهن منه درعًا من حديد.

٣ - وترجم عليه باب من رهن درعه ثم رواه بلفظ: اشترى من يهودي طعامًا ورهنه درعه.

٤ - ثم ترجم عليه الرهن عند اليهود وغيرهم ثم رواه بلفظ: اشترى من يهودي ورهنه درعه.

٥ - ورواه في الرهن من حديث أنس بلفظ: رهن درعه بشعير وترجم عليه الرهن في الحضر.

٦ - وترجم عليه في البيوع شراء الطعام إلى أجل ولفظه: اشترى من يهودي طعامًا إلى أجل ورهنه درعه.

ورواه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صليخ بالفاظ:

١ - اشترى طعامًا من يهودي بنسيئة فأعطاه درعًا له رهنًا.

٢ - اشترى من يهودي طعامًا ورهنه درعًا من حديد.

٣ - اشترى من يهودي طعامًا إلى أجل ورهنه درعًا له من حديد، وفي

رواية: بإسقاط درعًا^١.

فائدة: ما سبب عدول النبي صلى الله عليه وسلم عن معاملة مياسير

أصحابه كابن عفان وابن عوف إلى اليهودي؟

قال ابن الملقن في الإعلام (٧ / ٣٦٠):

أحدلها: لبيان الجواز.

ثانيها: لأنه لم يكن عند أحدهم طعام فاضل عن حاجته لغيرهم.

ثالثها: كراهة أن يرده منه بغير رضاه وأيضًا فإنهم لا يأخذون رهنه. **اهـ**

هذه المسائل نقلتها لكم من كتابي: "الدر المكنون في أحكام الديون"،

وبالله التوفيق.

^(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام " (٧ / ٣٥٧ - ٣٥٨).

قوله: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا».

رجل رهن خيلاً، أو رهن بغلاً، أو رهن حماراً، فإنه يركب مقابل نفقته إذا كان مرهوناً.

بينما لو كان الرهن غير مطعوم، فالانتفاع به حرام، لأنه سيكون عن قرض جر نفعاً.

قوله: «وَلَبِنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا».

مثاله لو أن رجلاً رهن بقرة، فجعل المرتن يعلفها ويقوم على رعايتها، فإنه يجوز له أن يجلبها ويشرب لبنها، وربما أخذ من سمنها، وهذا مقابل ما يقوم عليها من رعاية.

قوله: «وَعَلَى الَّذِي يَرَكَّبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ».

أي يكون الركوب وشرب اللبن، وأكل السمن، مقابل ما يقوم على الرهن من رعاية، ومن نفقة، ومن علف، إلى غير ذلك.

وما ذهب إليه ابن عبد البر رحمه الله تعالى من أن هذا الحديث منسوخ، قول مرجوح.

قوله: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ، لَهُ غُنْمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ».

تقدم أن الحديث مرسل، وفيه ضعف، فهو من طريق زياد بن سعيد، وابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وهذا إسناد ظاهره

الصحة، إلا أنه معل، فقد رواه أكثر الحفاظ عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلًا.

ومعناه: أنه إذا حل الأجل، ما يقول صاحب الدين: الرهن مقابل الدين. وقد سبق التفصيل في مسألة ما إذا أراد أن يبيع الرهن، وقلنا: لو صبر عليه، وأنظره، لكان خيرًا له، لا سيما إذا كان الراهن معسرًا؛ لقول الله عز وجل: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.
وإن باعه لا سيما إن كان محتاجًا لماله، فلا بأس عليه، ولكن يأخذ ما له من المال، ويرد الباقي لصاحب الرهن.

قوله: «له غنمه».

أي سلامته، إذا رجع الرهن سالمًا فعنمه لصاحبه.

قوله: «وعليه غرمه».

أي إذا لحقه تلف، لا سيما إذا لم يكن المرتهن متعمدًا لإتلافه، ولم يتعد، فليس عليه شيء، فالغرم على الراهن.

بيان حكم الهدية على صاحب الدين:

قال الإمام الشوكاني رحمه الله (في النيل ٢٧٥/٥): وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْهُدِيَّةَ وَالْعَارِيَّةَ وَنَحْوَهُمَا إِذَا كَانَتْ لِأَجْلِ التَّنْفِيسِ فِي أَجْلِ الدَّيْنِ، أَوْ لِأَجْلِ

رِشْوَةٌ صَاحِبِ الدَّيْنِ، أَوْ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ مَنَفَعَةٌ فِي مُقَابِلِ دَيْنِهِ فَذَلِكَ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الرِّبَا، أَوْ رِشْوَةٌ.

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِأَجْلِ عَادَةٍ جَارِيَةٍ بَيْنَ الْمُقْرِضِ وَالْمُسْتَقْرِضِ قَبْلَ التَّدَايُنِ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِمَقْرِضٍ أَصْلًا، فَالظَّاهِرُ الْمُنْعُ لِإِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ. اهـ

بيان حكم الزيادة على مقدار الدين عند القضاء بغير شرط:

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في النيل (٢٧٥/٥-٢٧٦):

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى مِقْدَارِ الدَّيْنِ عِنْدَ الْقَضَاءِ بِغَيْرِ شَرْطٍ وَلَا إِضْمَارٍ فَالظَّاهِرُ الْجَوَازُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الزِّيَادَةِ فِي الصِّفَةِ، وَالْمِقْدَارِ، وَالْقَلِيلِ، وَالكَثِيرِ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَالْعَرَبَاضِ، وَجَابِرٍ، -رضي الله عنهم-، بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ.

قَالَ الصَّحَابِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الشَّافِعِيِّ: يُسْتَحَبُّ لِلْمُسْتَقْرِضِ أَنْ يَرُدَّ أَجْوَدَ مِمَّا أَخَذَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي ذَلِكَ، يَعْنِي: قَوْلُهُ: «إِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ حِلِّ الْقَرْضِ الَّذِي يَجُرُّ إِلَى الْمُقْرِضِ نَفْعًا، مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْفُوفًا بِلَفْظٍ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفَعَةً فَهُوَ وَجْهٌ مِنَ وَجُوهِ الرِّبَا»، وَرَوَاهُ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى، عَنْ

ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
مَوْفُوقًا عَلَيْهِمْ.

وَرَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظٍ: «إِنَّ
النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَرْضٍ جَرٍّ مَنْفَعَةٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرٍّ مَنْفَعَةٍ فَهُوَ رَبًّا» وَفِي إِسْنَادِهِ سُورُ بْنُ مُصْعَبٍ
وَهُوَ مَثْرُوكٌ، قَالَ عُمَرُ بْنُ زَيْدٍ فِي الْمُغْنِيِّ: لَمْ يَصَحَّ فِيهِ شَيْءٌ.

وَوَهُمَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ فَقَالَا: إِنَّهُ صَحَّ، وَلَا خِبْرَةَ لَهُمَا بِهَذَا الْفَنِّ.

بيان حكم إذا قضى المقرض المقرض أقل من الدين وتحلل من صاحب الدين:

قال الشوكاني رحمه الله تعالى (فلاجل النيل (٥/٢٧٦):

وَأَمَّا إِذَا قَضَى الْمُقْرِضُ الْمُقْرَضُ دُونَ حَقِّهِ وَحَلَّلَهُ مِنَ الْبَقِيَّةِ كَانَ ذَلِكَ
جَائِزًا.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ عَلَيْهِ جَوَازُ ذَلِكَ: بِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي
دَيْنِ أَبِيهِ، وَفِيهِ: " فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَةَ حَائِطِي وَيَحْلُلُوا أَبِي "

وَفَلَيْ رَوَايَةُ لِلْبُخَارِيِّ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ لَهُ غَرِيمَهُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَا يُجُوزُ أَنْ يَقْضِيَ دُونَ الْحَقِّ بِغَيْرِ مُحَالَلَةٍ، وَلَوْ حَلَّلَهُ مِنْ

جَمِيعِ الدَّيْنِ جَارَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، فَكَذَلِكَ إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ بَعْضِهِ. اهـ

بيان حكم شراء الدين بالرهن:

ويجوز للإنسان أن يشتري ديناً برهن، ويجوز بغيره.

فقد فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، وفعل أيضاً ذلك.

ففلج الصليين:

من حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ»^(١).

وجاء أيضاً من حديث ابن عباس، وأنس بن مالك، وأسماء بنت يزيد رضي الله عنهم في سنن ابن ماجه رحمه الله تعالى.

وجاء فلي سنن الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى:

من حديث طارق بن عبد الله المحاربي رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: تَبِعُونِي بِجَمَلِكُمْ هَذَا؟، قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: بِكُمْ؟، قُلْنَا: بَكَذَا وَكَذَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، قَالَ: فَمَا اسْتَوْضَعْنَا شَيْئًا، وَقَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِرَأْسِ الْجَمَلِ حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ فَتَوَارَى عَنَّا، فَتَلَاوَمْنَا بَيْنَنَا، وَقُلْنَا: أَعْطَيْتُمْ بِجَمَلِكُمْ مَنْ لَا تَعْرِفُونَهُ، فَقَالَتِ الظَّعِينَةُ: لَا تَلَاوَمُوا فَقَدْ رَأَيْتُ وَجْهَ رَجُلٍ مَا كَانَ لِيَحْقَرَكُمْ، مَا رَأَيْتُ وَجْهَ رَجُلٍ أَشَبَّ بِالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ مِنْ وَجْهِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْعِشَاءُ أَتَانَا رَجُلٌ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَنَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْكُمْ: وَإِنَّهُ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٠٦٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٣).

أَمَرَكُم أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ هَذَا حَتَّى تَشْبِعُوا وَتَكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا، قَالَ: فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا، وَاکْتَلْنَا حَتَّى اسْتَوْفَيْنَا ^(١).

ولا حرج أن يستدين إلى أجل مسمى فهو أبلغ في ضبط الحقوق، أو يستدين إلى ميسرة.

ومن استدان إلى أجل مسمى وجب عليه إذا حل الأجل أن يقضي الدين، ولا يؤخره.

لقول الله عز وجل: {وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا}.
إلا إذا كان معسراً فقد قال الله عز وجل: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.

^(١) أخرجه الإمام الدارقطني في سننه (٢٩٧٦)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٥٢٠).

[القضاء بأحسن مما أخذ من غير شرط]

٨٦٣ - (وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: « أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خَيْارًا. قَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ). تذكير يمسح الحديث من الباب الأول.

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان جواز القضاء بأحسن مما استدان به إذا لم يكن بينهما شرطاً.

قوله: «اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا».

البكر: بالفتح الفتى من الإبل، بمنزلة الغلام والجارية من الناس.

الربلعي: هو الذي استكمل ست سنين، ودخل في السابعة.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم (١١ / ٣٦ - ٣٧):

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم (١٦٠٠)، وجاء في مسلم بلفظ: «خياراً رباعياً». والرباعي من الإبل ما أتى عليه ست سنين، ودخل في السابعة حين طلعت رباعيته. والخيار: أي: الناقة المختارة. وفي رواية له: «فإن خير عباد الله».

هُمْ: «اشْتَرَوْا لَهُ سِنًّا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَقَالُوا إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًّا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِّهِ قَالَ فَاشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَوْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: "اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِنًّا فَأَعْطَاهُ سِنًّا قَوْفَهُ، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ مُحَاسِنُكُمْ قَضَاءً»". اهـ

وجاء فلي مسلم:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه -، قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»، فَقَالَ هُمْ: «اشْتَرَوْا لَهُ سِنًّا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ»، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًّا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «فَاشْتَرَوْهُ، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ، أَوْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»^(١).

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى فلي شرح مسلم (١١ / ٣٧):

أَمَّا الْبَكْرُ مِنَ الْإِبِلِ: فَبِفَتْحِ الْبَاءِ وَهُوَ الصَّغِيرُ كَالْغَلَامِ مِنَ الْإِذْمِينِ، وَالْأُنْثَى بَكْرَةٌ وَقُلُوصٌ وَهِيَ الصَّغِيرَةُ كَالْجَارِيَةِ، فَإِذَا اسْتَكْمَلَ سِتُّ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّابِعَةِ، وَأَلْقَى رَبَاعِيَةً بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ فَهُوَ رَبَاعٌ، وَالْأُنْثَى رَبَاعِيَةٌ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَأَعْطَاهُ رَبَاعِيًا بِتَخْفِيفِهَا.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٠١).

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خِيَارُكُمْ مُحَاسِنُكُمْ قَضَاءً»، قَالُوا هُ ذُوو
الْمَحَاسِنِ سَتَاهُمْ بِالصِّفَةِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ: هُوَ جَمْعُ مُحْسِنٍ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ أَحَاسِنُكُمْ
جَمْعُ أَحْسَنَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ الْاِقْتِرَاضِ وَالِاسْتِدَانَةِ.

وَأِنَّمَا اقْتَرَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَاجَةِ، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَسْتَعِينُ بِاللَّهِ مِنَ الْمَغْرَمِ وَهُوَ الدَّيْنُ. اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَفِيهِ جَوَازُ اقْتِرَاضِ الْحَيَوَانِ. اهـ

وفيل ثلاث مذهب:

الشافعي ومالك وجمهور العلماء من السلف والخلف: أنه يجوز قرض

جميع الحيوان إلا الجارية لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز.

ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطأها كمحارمها والمرأة والخنثى.

والمذهب الثاني: مذهب المزي وابن جرير وداود أنه يجوز قرض الجارية

وسائر الحيوان لكل واحد. اهـ

قال أبو محمد وفقه الله تعالى:

ولا يجوز للمقرض أن يستمتع بها في حال القرض.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَالثَّالِثُ: مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَرْضُ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُرَدُّ عَلَيْهِمْ.

وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُمْ النَّسَخَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

وَفَلَيْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ: جَوَازُ السَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْقَرْضِ.

وَفِيهَا: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ قَرْضٍ وَغَيْرِهِ أَنْ يَرُدَّ أَجُودَ مِنَ الَّذِي

عَلَيْهِ. اهـ

قال أبو محمد وفقه الله تعالى:

ولكن بشرط أن لا يكون قد دخل الشرط عند الاقتراض.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَهَذَا مِنَ السُّنَّةِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَإِنَّهُ مَنُهِىٌّ عَنْهُ.

لَأَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ مَا كَانَ مَشْرُوطًا فِي عَقْدِ الْقَرْضِ.

وَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ فِي الْأَدَاءِ عَمَّا عَلَيْهِ وَيَجُوزُ لِلْمُقْرِضِ أَخْذُهَا سِوَاءَ زَادَ فِي الصَّفَةِ، أَوْ فِي الْعَدَدِ، بِأَنْ أَقْرَضَهُ عَشْرَةً فَأَعْطَاهُ أَحَدَ عَشَرَ.

وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْعَدَدِ مَنُهِىٌّ عَنْهَا.

وَحُجَّةُ أَصْحَابِنَا عُمُومُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». اهـ

قوله: «أن النبي صلى الله عليه وسلم استلف».

فيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقترض.

مع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان من أغنى الناس، إلا أنه كان ينفق المال في أوجه الخير.

قوله: «من رجل بكرًا».

قد يكون من أصحابه رضي الله عنهم، وقد يكون من غير المسلمين.

فيه: مشروعية الاستدانة من الكافر عند الحاجة.

قوله: «فَقَدِمْتُ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ».

أي من إبل الزكاة.

وقد استشكل هذا الأمر: كيف يقضي النبي صلى الله عليه وسلم من

إبل الزكاة؟

فقال بعض أهل العلم: اشتراها النبي صلى الله عليه وسلم، ودفع ذلك

للفقراء، ورد ما عنده من الدين.

قوله: «فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ».

فيه: التوكيل في قضاء الدين.

قوله: «فَقَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا حَيَارًا».

أي أحسن، وفوق ما أعطى الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: " قَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنَّ حَيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً» " .

وقد جاء فليح سنن الإمام ابن ماجه رحل الله تعالى:

من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، عن أبيه، عن جده -رضي الله عنه-، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَسَلَفَ مِنْهُ، حِينَ غَزَا حُنَيْنًا ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ أَلْفًا، فَلَمَّا قَدِمَ قَضَاهَا إِيَّاهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، إِنَّمَا جَزَاءُ السَّلَفِ الْوَفَاءُ وَالْحَمْدُ» ^(١).

والله الموفق

^(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢٤٢٤)، والإمام النسائي في سننه (٤٦٨٣)، وحسنه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، وصححه في صحيح وضعيف سنن النسائي. وهو في الإرواء برقم (١٣٨٨)، وقال فيه: وهذا إسناده حسن إن شاء الله تعالى، رجاله ثقات معروفون غير والد إسماعيل، وهو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة. قال ابن أبي حاتم (١١١/١): " روى عنه ابنه إسماعيل وموسى والزهرى وسعيد بن مسلمة بن أبي الحسام". ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. وذكره ابن حبان في " الثقات ". وقال ابن القطان: " لا يعرف له حال ". قلت: هو تابعي، وقد رواه عنه الجماعة من الثقات، ثم هو إلى ذلك من رجال البخاري، فالنفس تطمئن لحديثه، والله أعلم.

[بيان أن كل قرض جر منفعة فهو ربا]

٨٦٤ - (وَعَنْ عَلِيٍّ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفْعَةً، فَهُوَ رِبَا» ^(١). رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، وَإِسْنَادُهُ سَاقِطٌ).

٨٦٥ - (وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ - رضي الله عنه - عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ ^(٢)).

٨٦٦ - (وَأَخْرَجَ مُوقُوفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ - رضي الله عنه - عِنْدَ الْبُخَارِيِّ ^(٣)).

الشرح: *****

(١) ضعيف جداً. وقد أفصح الحافظ في «التلخيص» (٣/ ٣٤) عن علته، فقال: «في إسناده سؤار بن مصعب، وهو متروك».

(٢) ضعيف. أخرجه الإمام البيهقي (٥/ ٣٥٠) موقوفاً بلفظ: "كل قرض جر منفعة، فهو وجه من وجوه الربا"، وهو ضعيف كما قال الحافظ، وفي إسناده عبد الله بن عياش القتباني وفيه ضعف.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه موصولاً (٣٨١٤) من طريق أبي بردة قال: "أتيت المدينة، فلقيت عبد الله بن سلام - رضي الله عنه -، فقال: ألا تجيء فأطعمك سويقاً وتمراً، وتدخل في بيت؟ ثم قال: إنك في أرضي الربا بها فاش، إذا كان لك على رجل حق، فأهدى إليك حِمْلَ تَيْنٍ، أو حِمْلَ شَعِيرٍ، أو حمل قَتٍّ، فإنه ربا"، وقد أشار إليه المصنف كما ترى، قال الشوكاني رحمه الله: «تنبيه»: نفى صاحب «سبل السلام» وجود هذا الأثر في البخاري، وتبعه على ذلك كل من أخرج «البلوغ» إما تصريحاً وإما تلميحاً. مع أنه يوجد في موضعين من «الصحيح».

ساق المصنف الحديث لبيان أن كل قرض جر نفعاً فهو ربا، وعلى هذا جماهير أهل العلم على ما يأتي إن شاء الله تعالى في الباب.

وفلج الباب ما أخرجه ابن ماجه رحمه الله تعالى:

"الرَّجُلُ مِمَّا يَقْرَضُ أَخَاهُ الْمَالَ فَيَهْدِي لَهُ؟ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا، فَأَهْدَى لَهُ، أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ، فَلَا يَرْكَبُهَا وَلَا يَقْبَلُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ» ^(١).

وسواء جر القرض نفعاً حسيّاً، أو معنوياً.

بيان حكم ما يسمى بجمعية الموظفين، أو الجمعية.

وهي التي يتعاطاها كثير من الناس، فإنه يدخل في جمعية، أو هكبة، مع بعض الزملاء، على أن كل واحد منهم يدفع مبلغاً محدداً على فترات ثم يتراد بينهم حتى يأتي على آخره، وربما حددوها بالشهر أو أكثر أو أقل. وقد اختلف العلماء المعاصرون في هذه المسألة إذا كانت خالية من الشروط إلى قولين ^(٢):

القول الأول: الجواز، وبه قال أعضاء هيئة كبار العلماء، وفي مقدمتهم:

الشيخ ابن باز، وابن العثيمين رحمهما الله.

^(١) الحديث ضعيف. أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢٤٣٢)، وفي إسناده يحيى بن إسحاق مجهول.

^(٢) مجلة البحوث الإسلامية العدد (١٠٤) ص: ٢٩٥، مقال بعنوان: أحكام جمعية الموظفين.

وذلك لما في هذه المعاملة من السحاحة والتيسير، ولأن هذه الصورة من القرض الذي ليس فيه اشتراط نفع زائد لأحد، فكانت جائزة بما فيها من المصلحة للجميع، بدون مضرة، والمنفعة التي تحصل للمقرض لا تنقص المقرض شيئاً من مال، وإنما يحصل المقرض على منفعة مساوية لها، ففي ذلك مصلحة لهم جميعاً، من غير ضرر على واحد أو زيادة لآخر، والشرع المطهر لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضر فيها على أحد، بل ورد بمشروعيتها، وأن الأصل في العقود الحل، فكل عقد لم يرد الدليل على تحريمه فهو جائز، ولأن في هذه المعاملة تعاون على البر والتقوى، فهب من الطرق التي تسد طرق المحتاجين، وإعانة لهم على البعد عن المعاملات المحرمة شرعاً كالربا ونحوه، فالقصد هو إرفاق المقرض، وسواء انتفع المقرض بذلك أم لا.

القول الثالث: المنع من هذه المعاملة، لأنه قرض جر منفعة، فهو ربا، واستدلوا بحديث الباب، مع ضعفه، وبما جاء عن الصحابة في معنى الحديث، وهذا هو الصواب في المسألة، وهي فتوى الشيخ الفوزان والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وشيخنا الوادعي والحجوري رحمهم الله.

وبيان المنفعة المشروطة أنه لا يقرضه مائة، إلا على شرط أن يرد إليه مائة مثلها، فيكون من قرض بقرض، والمنفعة محرمة في القرض، إذ أن الأمر على المسامحة والتعاون والتجاوز.

وليس في هذه المعاملة صورة القرض الحسن، وهو الذي يكون لله عز وجل بدون أي منفعة، أو عوض، والله أعلم.

قال ابن عبد البر في التمهيد (٤ / ٦٨):

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ نَقْلًا عَنْ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اشْتِرَاطَ الزِّيَادَةِ فِي السَّلَفِ رَبًّا وَلَوْ كَانَ قَبْضَةً مِنْ عَلْفٍ أَوْ حَبَّةً كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَوْ حَبَّةً وَاحِدَةً. اهـ والزيادة هنا قرض بقرض ومنفعة بمنفعة مشروطة إما بالمقال، وإما بالعرف والحال.

حكم إذا اقترض بعمل فألغيت العمل:

اختلف العلماء فإلى هذه المسألة إلا ثلاث مذهب:

الأول: أن له القيمة وقت القرض.

قال شيخنا الحنوري حفظه الله تعالى:

"بل الأقرب أن له قيمتها وقت القرض، هذا في حال هدمها، يقول الله

تعالى: {فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون}.

الثاني: أن المعبر في إرجاعها وقت منع تداول هذه العملة.

الثالث: أنه يعطي قيمتها وقت الوفاء.

وهذا القول الأخير بعيد جدًا؛ لأنه قد أخذ العملة ولها شأن، وبعد الإلغاء صار لا شأن لها.

وأقرب الأقوال والذي اختاره الإمام العثيمين رحمه الله تعالى، أن المعتبر وقت المنع؛ وذلك لأنه ثابت في ذمته ذلك المبلغ، ولو سدده قبل الوقت بدقيقة أجزأه ذلك، والله أعلم.^(١)

بيان حكم مستدين اقترض بعمله فزاد سعرها أو نقص:

وهذا يحصل كثيرًا، فقبل أربع سنوات اقترض كثير من الناس بالعملة السعودية، وسعرها الريال السعودي بسبعة وخمسين ريالًا يمنيًا، والآن أصبح سعرها فوق المائة والستين ريال يمني.

والحق فلاي هذه المسألة: أن المستدين يرد للدائن ما أعطاه من النقود في ذلك الزمان زاد السعر أو نقص.

وقد سئلت اللجنة الدائمة كما فلاي "المجموع" (١٤ / ١٤٦): عن مثل هذه الصورة.

فقال السائل: عندما يقترض شخصًا مبلغًا من المال وليكن ١٠٠ جنية على أن يسدد القيمة بعد سنوات ١٠٠ جنية، هل هنالك ربا ضمن، مع أن

^(١) الشرح الممتع (٩ / ١٠٣ - ١٠٤).

القيمة الشرائية للجنية تقل بمرور الزمن عليها؟

فأجابت اللجنة: يجب على المقرض أن يدفع الجنيهات التي اقترضها وقت

طلب صاحبها ولا أثر لاختلاف القيمة الشرائية زادت أو نقصت. **هـ**^١

حكم رجل أقرض آخر مبلغاً بعملة علاج أن يردده بعد زمن بعملة أخرى:

هذا القرض لا يجوز؛ لأن فيه بيع عمله حاضرة بعملة أخرى نسيئة، وهذه معاملة ربوية؛ لأنه لا يجوز بيع عملة بعملة أخرى إلا بسعر يومها، يداً بيد.

وعلى المقرض أو المستدين إذا وقع في مثل هذه المعاملة أن يتوب إلى الله عز وجل، وأن يرد المبلغ الذي اقترضه من نفس العملة.^٢

حكم رجل استدان بعملة فقبض بعملة أخرى:

كأن يكون استدان بالعملة السعودية، وقبض بالعملة اليمنية، فهل يجوز ذلك؟

هذه المسألة تخالف سابقتها في كون الأولى اشترط المدين أن يرد له ماله بعملة أخرى.

(١) وراجع فتاوى الباز: (١٩ / ٢٩٩ - ٣٠٠).

(٢) فتاوى ومقالات متنوعة: (١٩ / ٢٩٦، ٢٩٧)، فتاوى اللجنة الدائمة: (١٤ / ١٤٦ - ١٤٧).

أما هذه فليس فيها شرط، فمثلاً رجل استلف من آخر عشرة ألف ريال يماني، وبعد مدة قضاه مئتي ريال سعودي، أي ما يعادل عشرة ألف وخمسةائة، فلا شيء عليه، ويكون هذه الزيادة من حسن القضاء.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خيركم أحسنكم قضاء»^(١).

قال الشيخ ابن باز في مجموع فتاوى ومقالات (١٩ / ٣٠٨):

في جوابه على سؤال: هل يجوز اقتراض مبلغ من المال بالريال، ورده بما يساويه من الدولار؟

قال: إن كان مشروطاً فهذا لا يجوز، هذا بيع، والبيع نقد بنقد، نسيئة لا يجوز، أما إن كان أقرضه دراهم سعودية، ثم عند الوفاء أعطاه دولارات بالتراضي بينهما، يداً بيد، فلا بأس. **هـ**

وهذه الفتوى عليها عمل كثير من الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين. **فقد صرح عن إبراهيم بن محمد (رحمهم الله تعالى):** أنه قضى بقيمة الدراهم دنانير. **وصرح عن ابن عمر -رضي الله عنهما-:** "أنه كان تكون عليه الدنانير فيعطي ورقاً بقيمتها، وتكون عليه الورق فيعطي قيمتها دنانير، إذا قامت بسعرها".

(١) فتاوى اللجنة الدائمة: (١٤ / ١٦٠، ١٦٦).

وصح عن حمير -رضي الله عنهما-: "أنه لم ير بأسًا باقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب".

وهو قول سعيد بن جبير، وطاوس، والزهري، وقتادة.
والحسن حيث قال: "لا بأس باقتضاء الذهب من الذهب بقيمة السوق".

وهو قول القاسم، والحكم.
وصح عن أبي سلمة: كراهية ذلك، وصح عن ابن سيرين.^(١)
والراجح: هو جواز هذا التعامل، حيث وهو يعتبر صرف لما في الذمة في ذلك الحين، فكأنه حصل فيه التقابض، لكن بشرط أن لا يكون بينهما شرطًا، وبهذا قال الحسن، وابن المسيب، وإبراهيم.^(٢)

مسألة تحويل العمل فلي الدين :
وأما مسألة تحويل لما في الذمة بعملة أخرى فلا يجوز وعلى ذلك جمهور العلماء.

حكم مطالب الدين عند حلول الأجل:
إذا كان على الرجل دين فلا يخلو أن يكون مؤجلًا أو حالًا، فإن كان

(١) راجع للأثار "مصنف بن أبي شيبة": (٦/ ٣٣٣ - ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة : (٧/ ٢٥).

مؤجلاً، لم تجز مطالبته به قبل حلول الأجل؛ لأن ذلك يسقط فائدة التأجيل.

وهذا اختيار الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى حيث قال:

"إذا أقرض مالا و أجله لزمه تأجيله على أصح المذهبين و يدل على التأجيل قوله تعالى: {وأوفوا بالعقود}، ويقول الله عز وجل: {يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون}، وقوله: {وأوفوا بالعهد}.

وقول النبي صلى الله عليه و سلم: «المسلمون عند شروطهم»، و قوله: «آية النافق ثلاث إذا حدث كذب، وإذا أوعده أخلف، وإذا عاهد غدر»، وقوله: «ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته». اهـ^(١)

وإن كان الدين حالاً فإن كان معسراً لم يجز مطالبته لقوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ دُونُ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} [البقرة: ٢٨٠]، ولا يجوز لغريمه ملازمته. وإن كان موسراً جازت مطالبته؛ لأن الله عز وجل لما أوجب انظار المعسر، دل على أن الموسر لا يجب إنظاره.^(٢)

(١) إغاثة اللهفان: (٢ / ٤٧).

(٢) راجع "البيان للعمرائي رحمه الله تعالى": (٦ / ١٣٢).

بيان حكم المدين إذا أراد السفر قبل حلول أجل الدين:

إن أراد المدين أن يسافر سفرًا يزيد على الأجل فقد اختلف العلماء:

هل يجوز له مطالبته أم لا ومنعه أم لا؟

وهل له أن يطالب بكفيل، أو ضمين، أو غير ذلك؟

فذهب الشافعي رحمه الله إلى أن يقال له حقك حيث وضعت، يعني أنك

رضيت حال العقد أن يكون مالك عليّ من غير رهن، ولا ضمين.

وذهب مالك إلى مطالبته بالكفيل، أو الرهن.

والحق فليجيب المسألتين: أنه لا يطالب بكفيل، ولا رهن؛ لأنه قد رضي هذا في

أول الأمر.

وإن كان السفر للجهاد ففيلق قولان لأهل العلم:

القول الأول: يمنع من السفر حتى يقيم كفيلاً، أو يعطيه رهنًا بدينه؛ لأن

المجاهد يعرض نفسه للقتل طلبًا للشهادة، فلا بد من إقامة الكفيل، أو

الرهن؛ ليستوفي صاحب الدين دينه منه، وهذا اختيار ابن قدامة.

القول الثاني: قال أصحاب هذا القول لا يلزمه إعطاء كفيلاً، أو رهنًا.

والراجع والله أعلم: القول الأول. ^(١)

^(١) "البيان" (٦ / ١٣١، ١٣٢)، "المغني" (١٣ / ٢٧)، هذه المسائل مذكورة في كتابي: "الدر المكنون في أحكام الديون".

[باب النفليس والحجر]

[بَابُ النَّفْلِيسِ وَالْحَجَرِ]

***** الشرح: *****

بيان أقسام النفليس:

والنفليس ينقسم إلى فلسين:

الأول: فلس من الحسنات.

وهذا يكون في عرصات القيامة، أسأل الله السلامة، **ففلح مرسلم**: من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟» قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُفْلِسَ مَنْ أَمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ» ^(١).

الثاني: فلس من الأموال.

وهذا يكون في الدنيا.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٥٨١).

فدل الحديث على النوعين، فلس المال في الدنيا، وفلس الحسنات يوم القيامة.

إذ أن الصالح رضي الله عنهم: عرفوا المفلس بما يلحقه الفلس في الدنيا.

والنبي صلى الله عليه وسلم: عرفه بما يلحقه الفلس في الآخرة.
والمفلس فلا يعرف الفقهاء: من دينه أكثر من ماله، وخرجه أكثر من دخله.

وسموه مفلسًا وإن كان لديه مال؛ لأن ماله مستحق الصرف في جهة دينه فكان معدومًا.

والمفلس: هو اسم لمن عليه ديون لا يفي ماله بها.
حكم من لحقه الفلس:
ومن لحقه الفلس إذا لم يطالب بالدين، فلا شيء عليه.
وأما إذا طوّل بالدين، فعند ذلك ينظر إليه:
إن كان ماله أكثر من دينه، فهنا يجب عليه القضاء.
فإن أدى ذلك عن طيبة نفس، وإلا جاز حبسه، والحجر عليه، على ما سيأتي إن شاء الله عز وجل.
وأما إذا كان دينه أكثر من ماله، فهنا ينظر إليه:

إن كان معسرًا، فلا سبيل لهم عليه.

لقول الله عز وجل : {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.

ولا يجوز للحاكم أن يقضي عليه بحبس، ولا بنحوه.

وأما إن كان له مال يستطيع أن يؤدي بعض ما عليه، فيحجر عليه.

قال الإمام ابن قدامه رحمه الله تعالى في المغنّي (٦/٣٠٦-٣٠٧ س):

وَمَتَى لَزِمَ الْإِنْسَانُ دَيْوُنٌ حَالَةً، لَا يَفِي مَالُهُ بِهَا، فَسَأَلَ غُرْمَاؤُهُ الْحَاكِمَ الْحُجْرَ عَلَيْهِ، لَزِمَتْهُ إِبَابَتُهُمْ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَظْهَرَ الْحُجْرُ عَلَيْهِ لِتُجْتَنَّبَ مُعَامَلَتُهُ، فَإِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ ثَبَتَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ:

أَلَدُّهَا: تَعْلُقُ حُقُوقُ الْغُرْمَاءِ بَعَيْنَ مَالِهِ.

وَالثَّانِي: مَنَعُ تَصَرُّفِهِ فِي عَيْنِ مَالِهِ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ سَائِرِ الْغُرْمَاءِ إِذَا وَجَدَتْ الشُّرُوطُ.

الرَّابِعُ: أَنَّ لِلْحَاكِمِ بَيْعَ مَالِهِ وَإِيفَاءَ الْغُرْمَاءِ.

وَالْأَصْلُ فَلَيْ هَذَا: مَا رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَجَرَ عَلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَبَاعَ مَالَهُ»، رَوَاهُ الْخُلَالُ بِإِسْنَادِهِ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: «كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ أَفْضَلِ شَبَابِ قَوْمِهِ، وَلَمْ يَكُنْ يُمَسِّكُ شَيْئًا، فَلَمْ يَزَلْ يُدَانُ حَتَّى أَغْرَقَ مَالَهُ فِي الدِّينِ، فَكَلَّمَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - غُرْمَاؤُهُ، فَلَوْ تَرِكَ أَحَدٌ مِنْ أَجْلِ أَحَدٍ لَتَرَكُوا مُعَاذًا مِنْ أَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَبَاعَ هُمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَالَهُ، حَتَّى قَامَ مُعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ».

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا لَمْ يَتْرُكِ الْغُرْمَاءُ لِمُعَاذٍ حِينَ كَلَّمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَهُودًا. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَصْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْبَيَانِ (٦/ ١٤١):

وَإِذَا ثَبَتَ الدَّيُونُ عَلَى رَجُلٍ إِمَّا بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ بِاعْتِرَافِهِ، أَوْ بِأَيَّامِ الْمُدَّعِينَ عِنْدَ نَكْوَلِهِ، وَسَأَلَ الْغُرْمَاءُ الْحَاكِمَ أَنْ يَحْجُرَ عَلَيْهِ.. نَظَرَ الْحَاكِمُ فِي مَالِهِ: فَإِنْ كَانَ يَفِي بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ، لَمْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ، بَلْ يَأْمُرُهُ بِقَضَاءِ الدِّينِ، فَإِنْ امْتَنَعَ.. بَاعَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ مَالَهُ، وَقَضَى أَصْحَابُ الدَّيُونِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَقَدْ مَضَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ.

وهل تقوم الأعيان التلي عليه أثمانها؟

فيه وجهان، حكاها ابن الصباغ:

أحدهما: لا يقومها؛ لأن لأربابها الرجوع فيها، فلا تحتسب أثمانها عليه، فلم يقومها عليه مع ماله.

والثاني: يقومها؛ لأن أصحابها بالخيار: بين أن يرجعوا فيها، وبين أن لا يرجعوا فيها، ويطالبوه بالثمن.

وإن قوم ماله، فوجدوه لا يفي بديونه.. لم يحجر الحاكم عليه قبل سؤال الغرماء ذلك؛ لأنه لا ولاية له عليه في ذلك.

وإن سأل الغرماء أو بعضهم الحاكم الحجر عليه بعد ذلك.. حجر عليه، وباع عليه ماله، وبه قال مالك رحمة الله عليه، ومحمد، وأبو يوسف، رحمهما الله.

وقال أبو حنيفة - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -: "لا يحجر عليه، ولا يبيع عليه ماله، بل يحبس حتى يقضي ما عليه".

دليلنا: ما روي: «أن معاذ بن جبل - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ركب الدين على عهد رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فكلم غرماءه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فحجر عليه، وباع عليه ماله حتى قام معاذ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بغير شيء». اهـ

ومعنى أسوة الغرماء: أن كل غريم يأخذ من ماله بقدر حصته.

فمثلاً: رجل له مائة ألف ريال، وآخر له خمسين ألف ريال، وثالث له

خمسين ألف ريال.

فنقسم المال بين الغرماء بالحصّة، وبالنسبة.

فمن كان له مائة ألف سنعطيه خمسين ألفاً، نصف المال الذي عند المدين.

ومن كان له خمسين ألفاً نعطيه خمسة وعشرين ألفاً.

والثالث مثله.

فيكون كل واحد منهم قد أخذ نصف دينه، لأن المال.

وبعد ذلك لا يلزم بقضاء بقية الدين، ولا يُسجن، ولا يُضيق عليه، حتى

يفتح الله عز وجل عليه، ثم يقضي ما بقي عليه من الديون.

بيان سبب الحجر:

الحجر لغاً: المنع.

وفلج بحرف الفقهاء: هو منع الشخص من التصرف في ماله.

الحجر يكون لسببين:

الأول: أن يكون لحض المحجور عليه.

كالحجر على السفیه، والمجنون، والصغير، فيحجر على أموالهم حتى لا

يفسدوها بسوء تصرف.

الثاني: أن يكون لحض الغرماء.

وهو الحجر على صاحب الفلس.

بيان فائدة الحجر:

قال العلامة العثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٩ / ٢٧٥):

في الحجر عليه حماية لحق الدائن، وحماية لذمة المدين.

فالدائن: حتى يعطى حقه أو بعضه.

والمدين: لئلا تبقى ذمته معلقة مشغولة بالدين دائماً.

وهذه مصطلح كبري عظيم للدائن والمدين، فكان مقتضى النظر

الصحيح أن يثبت الحجر.

ومن جهة النظر: أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل مطل الغني

ظلم.

وهذا إن لم يكن غنياً الغنى التام الذي يوفي، لكن عنده بعض الشيء،

فيكون ظالماً بمنع الحقوق، والظلم يجب رفعه، ولا سبيل لرفعه في هذه

الحال إلا بالحجر عليه.

ومعنى الحجر: أن تمنعه من التصرف في ماله لا في ذمته، فمنعه من

التصرف ببيع، ولا شراء، ولا هبة، ولا رهن، ولا غير ذلك. اهـ

مسألة هل يحل الدين بسبب الفليس؟

وصورتها: أن يكون عليه دين إلى أجل مسمى فأفلس قبل حلول الأجل

بخمسة أشهر، فهل للمدين أن يتقاضى حقه في حين إفلاسه؟

نقول الجواب: اختلف أهل العلم في هذه المسألة إلى قولين:

الأول: يحل بالفلس، وهذا قول مالك، وقول للشافعي، ورواية عن

أحمد، وعزى الحافظ هذا القول للجمهور.

واستدلوا بحديث: «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس، فهو أحق

به من غيره»، وقاسوه على من مات وعليه دين فقد حل أجله.

القول الثاني: أنه لا يحل، وهذا قول أحمد والمشهور في مذهبه، وهو قول

للشافعي، وعللوا ذلك بأن الأجل حق للمفلس، فلا يجوز إسقاط الحق

الذي له.

والراجح هو القول الثاني، لحديث: «فأعطوا كل ذي حق حقه».

فلق المستدين إنظاره إلى أجل، وأما حديث الباب فإن دلالة على ما

إذا وجد ماله بعينه.

مع أنه قد قال بعضهم: لا يجوز له أخذها حتى يحل الأجل.

وفي هذه الحالة صاحب الدين الذي لم يحل أجله لا يشارك بقية الغرماء في الحصة المتحصلة من الفلاس، بل يقسم المال بين من حل أجله، ويؤخر هو. ^(١)

هل يحل الدين بالموت؟

اختلف أهل العلم في هذه المسألة إلى قولين:

الأول: يحل بالموت وهذا قول ابن سيرين وإسحاق وأبي عبيد وأحمد في رواية، وعلى الورثة إما أن يسددوا أو يوقفوا الدين إلى أجله بكفالة أو رهن، وهذا القول مروى عن الشعبي وإبراهيم وصح عن الحسن.

الثاني: لا يحل ويبقى إلى أجله وهذا قول طاووس والزهري وحكي عن الحسن وروى عن شريح.

والراجح هو القول الأول، أن الدين يحل بالموت، وهذا مذهب الجمهور.

واستدلوا بالآية: {مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ} [النساء: ١١].
وبمثل حديث: «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين»، وقد تقدم. ^(٢)

^(١) راجع "المغني" (٦/ ٥٦٦)، "الفتح" تحت حديث رقم (٢٤٠٢) "التهذيب في فقه الإمام الشافعي" (٤/ ١٠٠).

^(٢) راجع "المغني" (٦/ ٥٦٧)، "المحلى" (١٢٠٧)، "الشرح الممتع" (٩/ ٢٨٦ - ٢٨٧)، "المصنف لابن أبي شيبه" (٦/ ٢٩٧ - ٢٩٨).

مسألة: بدأ الحجر علاج النفليس:

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى قولين:

الأول: إن الحجر يبدأ من وصول القضية إلى القاضي، وحكمه بالحجر، وهذا قول الجمهور.

الثاني: أن الحجر يبدأ من إفلاسه.

الحديث: «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق من غيره.

واستدلوا بحديث: «الغلام الذي باعه النبي صلى الله عليه وسلم عن دبر»، وقد تقدم، ولم يكن قد حجر على صاحبه.

وهذا اختيار شيخ الإسلام، وهو قول المالكية، ورواية عن أحمد، وهو ظاهر قول الحسن، والبخاري، وابن رجب.

أي أن الحجر يبدأ من وصول القضية إلى الحاكم، أو إلى القاضي.^(١)

رجل عجز كسبي عن قدر حاجته أو بسبب تبذيره وإسرافه هل يلجأ عليه؟

قال الماوردي في "الآلوسي" (٦ / ٢٦٥):

على وجهين:

الأول: يحجر عليه الحاكم في ماله؛ لأن في تركه متصرفاً فيه إضاعة له وإبطاً لحقوق غرمائه.

(١) انظر "الإنصاف" (٥ / ٢٥٢، ٢٥٤)، "الحاوي" (٦ / ٢٦٥)، "المغني" (٦ / ٥٧١).

الثاني: أنه لا يجوز الحجر عليه؛ لقدرته على أداء دينه، ولأن في إيقاع الحجر عليه تعجيل الحكم، لعله مظنونة غير متحققة. **اهـ**

قلت: الراجح أنه لا يحجر عليه، وإنما له أن يسجنه، أو يلزمه بقضاء الدين، والله أعلم.

بيان حكم إقرار الفليس بدين آخر؟

إذا أقر الفليس بدين آخر يقبل، لكن هل يشارك الغرماء أم يتبع بعد فك الحجر؟

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى قولين:

الأول: يتبع بعد فك الحجر. وهذا مذهب أحمد، ومالك، ومحمد بن الحسن، والثوري، والشافعي في قول.

الثاني: إن أقر بدين قبل الحجر شاركهم، وهذا اختيار شيخ الإسلام. وذهب إليه الشافعي، وابن المنذر، وبعض الحنابلة. ^(١)

ثم قد اختلفوا في متى يكون المال أسوة الغرماء.

فذهب بعضهم: إلى أنه أسوة للغرماء في كل حال.

منهم إبراهيم، والحسن، وروى عن علي رضي الله عنه ولا يصح، وروى عن الشعبي.

^(١) راجع "المغني" (٦/ ٥٧٢)، "الإنصاف" (٥/ ٢٥٦)، "الفتح" تحت حديث رقم (٢٤٠٢).

القول الثاني: أنه لا يكون أسوة إلا إذا أخذ من ثمنه شيئاً، وهذا قول مكحول.

والراجع: أن مال المفلس أسوة الغرماء، إلا إذا وجد به عينه، يدل على ذلك ظاهر الحديث، وهو قول عمر بن عبد العزيز. ويدخل دين مهر النساء في أسوة الغرماء.^(١)

^(١) "مصنف بن أبي شيبة" (٦/ ٣٦، ٣٧ و ١٢٨).

٨٦٧ - (عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه -
[قَالَ]: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ
بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَمَالِكٌ: مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُرْسَلًا بِلَفْظٍ:
«أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ، وَلَمْ يَقْبِضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ
شَيْئًا، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ
أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ»^(٢).
وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَضَعَفَهُ تَبَعًا لِأَبِي دَاوُدَ^(٣).

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٠٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٥٩).

(٢) الحديث الرابع في الإرسال. أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٦٧٨)، وأبو داود (٣٥٢٠)، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلاً به. وتابع مالكا يونس، عن ابن شهاب مرسلاً به. رواه أبو داود (٣٥٢١) وقال: فذكر معنى حديث مالك؛ وزاد: «وإن قضى من ثمنها شيئاً، فهو أسوة الغرماء فيها». وخالفهما محمد بن الوليد الزبيدي كما في التعليق التالي.

(٣) أخرجه الإمام أبو داود (٣٥٢٢)، والبيهقي (٤٧/ ٦)، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نحوه. وزاد: «وأيما امرئ هلك، وعنده متاع امرئ بعينه، اقتضى منه شيئاً أو لم يقتض، فهو أسوة الغرماء». وقال أبو داود: «حديث مالك أصح». وقال البيهقي: «لا يصح. يعني: موصولاً». ووصله خطأ، من إسماعيل، أو الزبيدي؛ لأنه قد خالف مالك، ويونس، وصالح بن كيسان، فرووه عن الزهري، عن أبي بكر مرسلاً. ورجح المرسل أبو داود، وأبو حاتم، والدارقطني، والبيهقي، وغيرهم. ومال الحافظ إلى تصحيحه في «الفتح» وفي «التلخيص». وقال الإمام الألباني رحمه الله تعالى في «الإرواء» تحت حديث رقم (١٤٤٢)، وقال فيه: إسماعيل بن عياش صحيح الحديث في روايته عن الشاميين عند أحمد والبخاري وغيرهما، وهذا من روايته عن الزبيدي، =

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان أحكام المفلّس.

وجاء فلي سنن الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى:

من طريق عمر ابن خلدّة الزُّرقِيّ، وَكَانَ قَاضِيًا بِالمَدِينَةِ، قَالَ: جِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ- رضي الله عنه- فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: «هَذَا الَّذِي قَضَى فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ، فَصَاحِبُ الْمُتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ»^(١).

وفي إسناده ابن خلدّه، وهو مجهول، فالحديث ضعيف.

قوله: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ».

حكم من وجد ماله بعينه عند المفلّس:

لو أفلس رجل ثم دخلت عنده ووجدت أن مالك قد نقص، كأن يكون اشترى منك كيس من الدقيق، فحين دخلت عليه وجدت عنده نصف كيس من الدقيق.

= وهو شامي كما سبق، فعلته مخالفته لمالك ويونس فإنهما أرسلاه كما تقدم. وقال ابن الجارود: " قال محمد بن يحيى: رواه مالك وصالح بن كيسان ويونس عن الزهري عن أبي بكر ، مطلق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم أولى بالحديث، يعني من طريق الزهري". قلت: فلولا هذه المخالفة لصححنا حديثه بسنده، لكن قد جاء ما يشهد لحديثه على (التفضيل) الذي فيه من طرق أخرى كما يأتي، ولذلك فحديثه صحيح لغيره والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢٣٦٠).

فهل تأخذ هذا المال؛ لأنه حقك، أم لا يجوز لك ذلك؟

جمهور أهل العلم على أنه لا يجوز، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من أدرك ماله بعينه».

حيث يشترطون أن يجد جميع المال، حتى يأخذه.

ويقولون إذا نقص، أو زاد ماله عند المفاس فلا يجوز له أن يأخذه، وإنما يكون أسوة بين الغرماء.

وأما إذا وجد ماله عند غير المفلس؛ فلا يجوز له أن يأخذه.

قوله: «عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ».

أي قد صار مفلساً، وتحقق منه أحكام المفلس، وذلك بأن يحكم القاضي، أو الحاكم بأنه صار مفلساً؛ لأن الديون التي عليه أكثر من ماله الذي معه.

قوله: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ».

لأنه هو صاحب الحق، والإسلام جاء برفع المظالم.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في فتح النيل (٢٩٠/٥):

فيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ شَرْطَ الْإِسْتِحْقَاقِ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ بَاقِيًا بِعَيْنِهِ، لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَلَمْ يَتَبَدَّلْ، فَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْعَيْنُ فِي ذَاتِهَا بِالنَّقْصِ مَثَلًا، أَوْ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهَا، فَهِيَ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: «وَلَمْ يُفَرِّقْهُ».

قال أبو محمد بسنده (الله تعالى):

وحجتهم أنه ماله، ولكنه قد نقص، لكن قول الجمهور أولى.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى:

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَهَادَوِيَّةٌ، إِلَى أَنَّ الْبَائِعَ أَوْلَى بِالْعَيْنِ بَعْدَ التَّغْيِيرِ وَالنَّقْصِ.

قوله: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»، أي: مِنْ غَيْرِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَارِثًا، أَوْ غَرِيبًا، وَهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ.

وَخَالَفَتِ الْحَنْفِيَّةُ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا: لَا يَكُونُ الْبَائِعُ أَحَقَّ بِالْعَيْنِ الْمُبِيعَةِ الَّتِي فِي يَدِ الْمُفْلِسِ، وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ مُخَالَفٌ لِلْأُصُولِ؛ لِأَنَّ السَّلْعَةَ صَارَتْ بِالْبَيْعِ مِلْكًا لِلْمُشْتَرِي. اهـ

قال أبو محمد بسنده (الله تعالى):

وهذه من شطحات الحنفية، أنهم يردون أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم بدعوى أنها تخالف الأصول.

وأي حديث أعظم أصلاً من الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم رحمهم الله، واتفقا على دلالته.

ثم قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى:

وَمِنْ ضَمَانِهِ، وَاسْتِحْقَاقِ الْبَائِعِ أَخْذَهَا مِنْهُ نَقْضُ مِلْكِهِ، وَحَمْلُوا الْحَدِيثَ عَلَى صُورَةٍ، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ الْمَتَاعُ وَدِيعَةً أَوْ عَارِيَّةً أَوْ لُقْطَةً.

وَتُعْقَبُ: بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُقَيَّدَ بِالْإِفْلَاسِ، وَلَا جُعِلَ أَحَقُّ بِهَا لِمَا تَقْتَضِيهِ صِبْغَةُ أَفْعَلٍ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ.

وَأَيْضًا: يَرُدُّ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا»، فَإِنَّ فِيهِ التَّصْرِيحَ بِالْبَيْعِ، وَهُوَ نَصٌّ فِي مَحَلِّ النَّزَاعِ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَيْضًا سُفْيَانُ فِي جَامِعِهِ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بِلَفْظٍ: «إِذَا ابْتَاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً ثُمَّ أَفْلَسَ وَهِيَ عِنْدَهُ بِعَيْنِهَا».

وَفَلِجٌ لَفْظٌ لِلْبَيْنِ حَبَّانَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ الْبَائِعُ سِلْعَتَهُ».

وَفَلِجٌ لَفْظٌ لِمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيُّ: «إِنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ»، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَعِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِلَفْظٍ: «مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ». **قَالَ الْخَافِضُ:** فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ الْحَدِيثَ وَارِدٌ فِي صُورَةِ الْبَيْعِ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ الْقَرْضُ وَسَائِرُ مَا ذَكَرَ يَعْنِي: مِنَ الْعَارِيَّةِ الْوَدِيعَةِ بِالْأَوَّلَى، وَالْإِعْتِذَارُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ خَبَرٌ وَاحِدٌ مَرْدُودٌ، بَأَنَّهُ مَشْهُورٌ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

مِنْ ذَلِكَ: مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمُرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- مَرْفُوعًا بِنَحْوِ أَحَادِيثِ الْبَابِ.

وَقَدْ قَضَى بِهِ عُثْمَانُ كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ، حَتَّى قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ:
لَا نَعْرِفُ لِعُثْمَانَ مُحَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَاللَّعْنُ دَارُ بَائِئٍ مُخَالَفٍ لِلْأُصُولِ، اعْتِذَارٌ فَاسِدٌ، لِمَا عَرَّفْنَاكَ مِنْ أَنَّ السُّنَّةَ
الصَّحِيحَةَ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ الْأُصُولِ، فَلَا يُتْرَكُ الْعَمَلُ بِهَا إِلَّا لِمَا هُوَ أَنْهَضُ مِنْهَا،
وَلَمْ يَرِدْ فِي الْمَقَامِ مَا هُوَ كَذَلِكَ.

وَعَلَّاهُ تَسْلِيمٌ: أَنَّهُ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلْعَةَ تَصِيرُ بِالْبَيْعِ مِلْكًا
لِلْمُشْتَرِي، فَمَا وَرَدَ فِي الْبَابِ أَخْصَ مُطْلَقًا، فَيُبْنَى الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ.

وَحَمَلَ بَعْضُ الْكُتُبِ الْكَذِبَ: عَلَى مَا إِذَا أَفْلَسَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يَقْبُضَ
السَّلْعَةَ.

وَتُعْقَبُ: بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «عِنْدَ مُفْلِسٍ»، وَبِقَوْلِهِ
فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «عِنْدَ رَجُلٍ».

وَفَلَّيْ لَفْظٌ لِابْنِ حِبَّانَ: «ثُمَّ أَفْلَسَ وَهِيَ عِنْدَهُ»، وَلِلْبَيْهَقِيِّ: «إِذَا أَفْلَسَ
الرَّجُلُ وَعِنْدَهُ مَتَاعٌ».

وَقَالَ الْجَمَلِيُّ: إِنَّ هَذَا الْحُكْمَ، أَغْنَى كَوْنَ الْبَائِعِ أَوَّلَى بِالسَّلْعَةِ الَّتِي بَقِيَتْ
فِي يَدِ الْمُفْلِسِ مُحْتَضً بِالْبَيْعِ دُونَ الْقَرْضِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَخْرَاجُهُ: إِلَى أَنَّ الْمُقْرِضَ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ، وَاحْتَجَّ
الْأَوَّلُونَ بِالرَّوَايَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْمُصَرِّحَةِ بِالْبَيْعِ.

قَالُوا: فَتَحْمَلُ الرِّوَايَاتُ الْمُطْلَقَةَ عَلَيْهَا وَلَكِنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ التَّصْرِيحَ بِالْبَيْعِ لَا يَصْلُحُ لِتَقْيِيدِ الرِّوَايَاتِ الْمُطْلَقَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْبَيْعِ بِخِلَافِهِ بِمَفْهُومِ اللَّقَبِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ لِلتَّقْيِيدِ، إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي ثَوْرٍ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ

وَرَبَّمَا يُقَالُ إِنَّ الْمَصْرَحَ بِهِ هُنَا هُوَ الْوَصْفُ، فَلَا يَكُونُ مِنْ مَفْهُومِ اللَّقَبِ.

قوله: «وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ».

أي في سننه.

قوله: «وَمَالِكٌ».

أي في موطئه.

قوله: «مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُرْسَلًا».

لأنه من التابعين، وليس من الصحابة رضي الله عنهم الذين رأوا النبي صلى الله عليه وسلم، ورووا عنه، وهو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، أحد الفقهاء السبعة، وهم:

١ - عروة بن الزبير.

٢ - سعيد بن مسيب.

٣ - القاسم بن محمد بن أبي بكر.

٤ - خارجة بن زيد بن ثابت.

٥ - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

٦ - أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة.

٧ - سليمان بن يسار نولى أم المؤمنين نينونة بنت الحارث.

قوله: "بَلَفَظَ: «أَيُّمَا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعًا»".

تقدم كلام الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى بأن الحكم متعلق بالبيع، والقرض.

قوله: «فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ». أي مع حلول الأجل.

قوله: «وَلَمْ يَقْبِضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْغُرَمَاءِ».

حكى الدين إدا مات المستدين:

اختلف أهل العلم فلا يهدى هذه الرسائل إلا قولين:

الأول: يحل بالموت وهذا قول ابن سيرين، وإسحاق، وأبي عبيد، وأحمد في رواية، وعلى الورثة إما أن يسددوا أو يوقفوا الدين إلى أجله بكفالة، أو رهن، وهذا القول مروى عن الشعبي، وإبراهيم، وصح عن الحسن.

الثاني: لا يحل ويبقى إلى أجله وهذا قول طاووس والزهري وحكي عن الحسن وروى عن شريح.

والراجع: هو القول الأول أن الدين يحل بالموت وهذا مذهب الجمهوري
واستدلوا بالآية: {مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ} [النساء: ١١]، وبمثل
حديث: «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين»، وقد تقدم.^(١)

^(١) راجع "المغني" (٦ / ٥٦٧)، "المحلى" (١٢٠٧)، "الشرح الممتع" (٩ / ٢٨٦ - ٢٨٧)، "المصنف لابن أبي
شيبه" (٦ / ٢٩٧ - ٢٩٨).

٨٦٨ - (وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ: مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ قَالَ: أَتَيْنَا
أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: «لَأَقْضِيَنَّ فِيكُمْ
بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلًا
مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» ^(١). وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَضَعَفَ أَبُو دَاوُدَ هَذِهِ
الزِّيَادَةَ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان بقية أحكام النفالس.

قوله: "وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ: مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ».

عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلْدَةَ الزَّرْقِيُّ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو حَفْصٍ الْمَدَنِيُّ
الْقَاضِي، تَابِعِي ثِقَّة، قَالَهُ الْوَاقِدِيُّ.

قوله: « قَالَ: أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ: «فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ» ".

أَيَّ جَاءُوا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَفْتُونَهُ فِي رَجُلٍ قَدْ لَحِقَهُ الْفَلَسُ.

قوله: «فَقَالَ: "لَأَقْضِيَنَّ فِيكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ"».

^(١) أخرجه الإمام رواه أبو داود (٣٥٢٣)، وابن ماجه (٢٣٦٠)، والحاكم (٥٠ / ٢) وسنده ضعيف؛

إذ فيه أحد المجاهيل، إلا أنه أحد شواهد الرواية السابقة.

وفيه: حرص الصحابة رضي الله عنهم على العمل بالكتاب والسنة في جميع شؤونهم، وسبب تحديث أبي هريرة رضي الله عنه بهذا الحديث.

هو ما جاء في سنن الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى:
من طريق ابن خلدَةَ الرُّزْقِيِّ، وَكَانَ قَاضِيًا بِالمَدِينَةِ، قَالَ: "جِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: هَذَا الَّذِي قَضَى فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ»، فَلَمَّا اسْتَشَارَهُ أَفْتَاه.

قوله: «مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ».

زيادة: "أو مات"، منكرة في الحديث.

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ١٥٩):

وهذا الحديث مسنداً من هذا الطريق يضعفه أهل النقل في رجلين من رواته ورواه مالك مرسلًا فدل أنه لا يثبت مسنداً ولو صح لكان متأولاً على أن البائع مات موسراً بدليل الخبر المتقدم الذي رواه عمر بن خلدة وأما إذا كان قد اقتضى شيئاً من الثمن فإن الشافعي لا يجعله في بقية الثمن أسوة الغرماء وذلك لأن هذا الخبر لما لم يصح عنده متصلاً صار إلى القياس فجمع بين الأمرين ولم يفرق لأن الذي له الارتجاع في كل الشيء كان له ذلك في

بعضه كالشفيع إذا كان له أن يأخذ الشقص كله كان له أن يأخذ البعض

الباقى بعد تلف البعض. اهـ

قوله: «فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ».

تقدم القول فيه، وبيان أنه إذا نقص أو زاد لم يجز له أخذه.

قوله: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

فلا يكون أسوة بين الغرماء.

وأما إذا لم يجد متاعه بعينه، فإنه يكون أسوة للغرماء يقتسمونه فيما بينهم.

والحمد لله رب العالمين

[من أخذ أموال الناس ولم يؤدها مع الإسقاطعة]

٨٦٩ - (وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْوَاجِدَ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان تحريم المhapلة من المستطيع لصاحب الحق.
والحديث إسناده ضعيف، لجهالة محمد بن عبد الله بن ميمون.

^(١) حسن. رواه البخاري معلقاً (٥/ ٦٢)، ووصله أبو داود (٣٦٢٨)، والنسائي (٧/ ٣١٦)، وأيضاً ابن ماجه (٣٦٢٧)، وابن حبان (١١٦٤) وقال الحافظ في «الفتح»: «إسناده حسن». و«اللي»: المظل. و«الواجد»: الغني. علق البخاري عن سفيان قوله: عرضه: يقول: مطلتي. وعقوبته: الحبس. قلت: ودليل الحبس في الشريعة حديث بُهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أن النبي -صلى الله عليه وسلم-: "حبس رجلاً في تهمة، ثم خلى عنه" وهو حديث حسن وقد حسنه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح السنن، وهذا الحديث الذي في الباب قد صححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في المشكاة برقم (٢٩١٩)، وحسنه في الإرواء برقم (١٤٣٤)، وقال فيه: وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: بحسبه أن يكون حسناً، فإن ابن مسيكة هذا، قال الذهبي في "الميزان": "روى عنه وبرة بن أبي ديلة فقط، وقد قال أبو حاتم: روى عنه الطائفيون، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول". قلت: وقد أثنى عليه خيرا الراوي عنه وبرة بن أبي ديلة كما تقدم في سند الحديث، فهو حسن إن شاء الله تعالى. وقد علقه البخاري في "صحيحه" (٨٦/٢).

ويشهد لصحته ما في الصحيحين: من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِثْلٍ
فَلْيَتَّبِعْ»^(١).

وسياقي الكلام عليه إن شاء الله عز وجل في باب الحوالة والضمان.

قوله: «لِيَ الْوَاجِدِ».

اللاّج بالفتح: المطل، و(الواجد) الغني من الوجد بمعنى السعة والقدرة،
أفاده المناوي في فيض القدير.

فدل الحديث على أن المعسر ليس بظالم، وإنما الظالم المستطيع قضاء
الدين، ولم يقضه.

قال الإمام الخطابي رحمه الله تعالى في معالمر السنن (٦٨/٢):

وقال: «لِيَ الْوَاجِدِ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ»، فإنما جعله ظالماً مع الواجد
والغني، فلا يجوز حبسه وعقوبته وهو ليس بظالم. اهـ

قوله: «يُحِلُّ عَرْضُهُ».

أي بالكلام فيه، يقال: فلان ماطني، وأخذ حقي، ولم يف في القضاء،
ونحو ذلك.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٨٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٤).

قوله: «وَعُقُوبَتُهُ».

اختلف أهل العلم في تحديد نوع العقوبة هنا:

فقال بعضهم: العقوبة الحبس.

قال الإمام الخطابي رحمه الله تعالى فلي معالمر السن (١٧٩/٤):

قال ابن المبارك: يحل عرضه أي يغلظ له، وعقوبته يحبس له.

قال الشيخ: في الحديث دليل على أن المعسر لا حبس عليه؛ لأنه إنما أباح

حبسه إذا كان واجداً، والمعدم غير واجد، فلا حبس عليه.

وقد اختلف الناس فلي هذا:

فكان شريح: يرى حبس الملي والمعدم، وإلى هذا ذهب أصحاب الرأي.

وقال مالك: لا حبس على معسر، إنما حظه الإنظار.

ومذهب الشافعي: أن من كان ظاهر حاله العسر فلا يحبس، ومن كان

ظاهر حاله اليسار حبس؛ إذا امتنع من أداء الحق.

ومن أصابع: من يدعي فيه زيادة شرط، وقد بينه. اهـ

واختلفوا هل يجوز أن تباع أمواله، وتُعطى إلى الغرماء:

فقال بعضهم: لا يجوز.

لما جاء فلي مرسل الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

من حديث أبي حرة الرقاشي، عَنْ عَمِّهِ - رضي الله عنه -، إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ

أَمْرِئِ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ...»^(١).

وزهب جمهور أهل العلم إلى الجواز.

وذلك أنه لا يحل مال المسلم إذا لم تكن عليه حقوق، أما إذا كان عليه حقوق فإنها تؤخذ لأداء حق الناس.

ويجوز للحاكم أن يأمره بالبيع، فإن باع صح بيعه، ولا يقول أنا مكره، وإن أبى أن يبيع، فللحاكم أن يبيع من ماله، بقدر ما عنده من الأموال. ويكون بيع الحاكم نافذاً إذا تمت شروطه.

وفي الحديث بيان: أن أموال الناس لا تُهدر، فيجب على الإنسان أن يكون مؤدياً لما عليه، كما يجب أنه تؤدي له.

ففلج مرسلم:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِرِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحَّزَحَ عَنِ النَّارِ، وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِيَ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٦٩٥)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٤٥٩)، وقال فيه: **صحيح**. وقد ورد عن جماعة من الصحابة منهم: عم أبي حرة الرقاشي، وأبو حميد الساعدي، وعمر بن يثري، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم.

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٨٤١).

[الحجر على المدين عن النصرف في ماله]

٨٧٠ - (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ: «أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي ثَمَارِ ابْتَاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ»، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِعُرْمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٨٧١ - (وَعَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ، وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ»^(٢). رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسَلًا، وَرُجِّحَ).

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديثين لبيان شيئاً من أحكام الحجر.

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٥٦).

(٢) ضعيف مرفوعاً. والصحيح فيه الإرسال كما رجح ذلك غير واحد، أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشام بن يوسف، عن معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه به. وابن كعب ابن مالك قد سمي في بعض الطرق عبد الرحمن، فالإسناد ظاهره الصحة، ولكن هشاماً قد خولف في إسناده، فقد رواه عبد الرزاق وابن المبارك، عن معمر، بإسناده مرسلًا، بدون ذكر أبيه، وكذلك رواه يونس بن يزيد، عن الزهري به مرسلًا، أخرجه أبو داود في المراسيل. وقد رجح المرسل ابن عبد الهادي، وعبد الحق، وغيرهما، وهو الصواب. والحديث مخرج في البدر المنير، وفي الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى.

فيجوز أن يُجبر على ماله؛ إن كان له مال، أكثر من الدين، أو مثل الدين ولم يؤده.

فقد يقول قائل: بأن هذا الحديث يخالف حديث وضع الجوائح.
فنقول هنا: لا مخالفة؛ فإن تلك الأحاديث محمولة على من باع الثمر قبل أن يبدو صلاحه.

وهذا الحديث محمول على رجل ابتاع ثمراً بعد بدو صلاحه، وإنما لحقه الضرر بعد ذلك، فلا يجوز أن يُهدر مال صاحبه.

قال الإمام الخطابي رحمه الله تعالى في معالي السنن (١٢٦/٣):
قد تقدم الكلام في بيان اختلاف الناس في وضع الجوائح.
وأما هذا الحديث فليس فيه ذكر الجائحة، وقد يحتمل أن يكون إنما أصيب في تلك الثمار بعدما جذها وأواها الجرين. **اهـ**

قال أبو محمد بن سعد رحمه الله تعالى:
الجرين: هو المكان الذي توضع فيه الثمار، كالثلاجات في زماننا.
ثم قال رحمه الله تعالى:
فطرقتها لص، أو جرفها سيل، أو باعها فافتات الغريم بحقه، وكل هذه الوجوه قد يصح رجوع إضافة المصيبة فيها إلى الثمار التي كان ابتاعها.
وإذا كان كذلك لم يجب الحكم بذهاب حق رب المال.

وليس في الحديث أنه أمر أرباب الأموال أن يضعوا عنه شيئاً من أثمان الثمار، ثلثاً، أو أقل منه، أو أكثر، إنما أمر الناس أن يعينوه ليقضي حقوقهم، فلما أبدع بهم أمرهم بالكف عنه إلى الميسرة، وهذا حكم كل مفلس أحاط به الدين وليس له مال. اهـ

قوله: «أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي تِجَارٍ ابْتَاعَهَا».

قد صرح به في الحديث الثاني بأنه معاذ بن جبل رضي الله عنه، ولم يثبت. **قلت:** قال بعض أهل العلم: بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أرسل معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن ليكون له عوض عما لحقه من الخسارة. **قوله:** «فَكَثُرَ دَيْنُهُ».

فيه: أن التجار قد يلحقهم بسبب الخسارة الديون الكثيرة، وتبقى أموال الناس في ذمتهم.

وقد ذكر أن الإمام محمد بن سيرين رحمه الله تعالى لحقه الضرر بسبب زيت اشتراه، فوقع فيه فأرة، ولم يتبين له المكان الذي سقطت فيه الفأرة من غيره، فأمر رحمه الله تعالى بإراقة الزيت كله، فكان دينه أربعون ألفاً.

قوله: "تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ".

فيه: الحث على الخير، وجواز الصدقة على المحتاج، وقد تكون واجبة لمن كان لديه زكاة، وتكون مستحبة لمن ليس عليه زكاة واجبة.

وهي من التعاون على البر والتقوى، ولو أن أهل كل محلة يتعاونون مع كل من لحقه الفلاس من تجارهم، أو إخوانهم، ولحصل الخير، لكن الواقع أن كثيراً من الناس لا يبالون.

قوله: «فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ».

فيه: سرعة استجابة الصحابة رضي الله عنهم لأمر النبي صلى الله عليه وسلم، وحرص الصحابة رضي الله عنهم على الخير.

قوله: «وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دِينِهِ».

أي لكثرة دينه، فلم يكفِ المال لسداده.

وفيه: أنه لا يجب أن يكلف الناس لا يستطيعون.

قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - لِيُغْرَمَائِهِ».

أي لمن يطالبه بدينه.

قوله: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ».

أي من ماله أسوة بينكم.

قوله: « وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ ».

أي في ذلك الوقت، وليس على الإطلاق.

فالمعنى أنه ليس لهم من هذا الرجل في ذلك الوقت إلا هذا المال الذي يسر الله عز وجل بجمعه.

فإذا فتح الله عز وجل عليه وجب عليه أن يؤدي إلى كل صاحب حق حقه من المال المتبقي عنده.

قوله: « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ ».

قد تقدم أن الحجر يكون على قسمين:

الأول: لمصلحة المحجور عليه:

كالطفل، أو المجنون، أو السفیه الذي لا يحسن التصرف في ماله.

الثاني: لمصلحة المحجور له:

كالدائن، ونحوه من الغرماء الذين لهم حقوق عند المحجور عليه.

قوله: « وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ ».

فيه: جواز بيع المال، بدون رضی صاحبه، على التفصيل الذي تقدم.

قوله: « رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ »: أي في سنته.

قوله: « وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ».

أي في المستدرک.

قوله: «وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسَلًا، وَرُجِّحَ».

والحديث الراجح فيه الإرسال.

والمرسل من قسم الضعيف؛ إلا أنه في الباب.

والعمل عليه عند جماهير أهل العلم، والله أعلم.

[بيان علامات البلوغ لرفع الحجر]

٨٧٢ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخُنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، فَأَجَازَنِي»^(١)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ: «لَمْ يَرِنِي بَلَعْتُ»^(٢). وَصَحَّحَهَا ابْنُ خُرَيْمَةَ).

٨٧٣ - (وَعَنْ عَطِيَّةَ الْقُرْظِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ قَرْيَظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خُلِيَ -

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٦٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٨٦٨)، وزادا: «قال نافع: "فقدمت على عمر بن عبد العزيز - وهو يومئذ خليفة - فحدثته هذا الحديث. فقال: إن هذا لحدّ بين الصغير والكبير. فكتب لعماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة». وزاد مسلم: «ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال».

^(٢) صحيح بهذه الزيادة، وإن لم أجده في «سنن البيهقي» بهذه الزيادة. لكن رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٧٠٨) بهذه الزيادة وسنده صحيح. ثم رأيت الحافظ في «الفتح» (٢٧٩ / ٥) قال: «أخرجه عبد الرزاق، عن ابن جريج ورواه أبو عوانة وابن حبان في «صحيحهما» من وجه آخر عن ابن جريج. أخبرني نافع - قال سمير: كذا قال والذي في ابن حبان: أخبرني عبيد الله بن عمر، عن نافع فذكر الحديث بلفظ: «ولم يريني بلغت». وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها؛ لجلالة ابن جريج، وتقدمه على غيره في حديث نافع، وقد صرح فيها بالتحديث، فانتقى ما يخشى من تدليسه».

سَبِيلُهُ، فَكُنْتُ فِيمَنْ لَمْ يُنْبِتْ فَحُلِّي سَبِيلِي»^(١). رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديثين لبيان سن البلوغ، لما يتعلق به من
رفع الحجر، ونحوه لكن هل معنى الحديث أنه يرفع عنه الحجر بمجرد
البلوغ الذي يظهر أن يكون قد زال عنه السفه، ولمس منه الرشد.
فالسفيل فلاي هذا الباب: هو الذي لا يحسن التصرف.
والرشيذ: هو الذي يحسن التصرف.
فكم من بالغ وما زالت معاملته معاملة السفهاء، لعدم إحسانه حفظ
ماله، والانفاق في أوجهه.

^(١) صحيح. رواه أبو داود (٤٤٠٤) و (٤٤٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (١٨٥ / ٥)، والترمذي (١٥٨٤)، وابن ماجه (٢٥٤١)، وأحمد (٣١٠ / ٤)، وابن حبان (٤٧٦٠) والحاكم (٢ / ١٢٣)، وفي غير موطن. وفي رواية للنسائي، وأبي داود، وابن حبان: "كنت فيمن حكم فيه سعد، فجيء بي وأنا أرى أنه سيقتلني، فكشفوا عاني فوجدوني لم أنبت، فجعلوني في السبي وله ألفاظ أخرى، ذكرتها بطرقها في «الأصل». وقال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: أنهم يرون الإنبات بلوغاً إن لم يعرف احتلامه ولا سنه، وهو قول أحمد وإسحاق». وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». فقال الحافظ في «التلخيص» (٣ / ٤٢): «وهو كما قال؛ إلا أنهما لم يخرجوا لعطية، وما له إلا هذا الحديث الواحد». وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٩٢٦)، وقال فيه: صحيح على شرط الشيخين.

بيان تحديد سن البلوغ:

وقد اختلف العلماء في تحديد سن البلوغ:

والصحيح هو ما تضمنه حديث ابن عمر رضي الله عنهما، في الصحيحين
عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَرَضَهُ يَوْمَ
أَحَدٍ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةً، فَلَمْ يُجْزِهِ، وَعَرَضَهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَهُوَ ابْنُ
خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً، فَأَجَّازَهُ».

بيان علامات البلوغ:

وللبلوغ علامات منها:

الأول: بلوغ سن الخامسة عشرة من عمره، ويكون ذلك في حق الرجال،
والنساء.

الثاني: الإنبات، فمن نبت الشعر في عانته، من الرجال أو النساء شملته
أحكام البلوغ.

الثالث: الحيض في حق النساء.

الرابع: كبر الأثداء عند النساء.

الخامس: تغير الصوت عند الرجال إلى الخشونة.

السادس: الاحتلام ويكون في حق الرجال، والنساء.

فينظر مع بلوغ الغلام إلى حسن تصرفه في ماله، وذلك باختبار
والامتحان، كما قال الله عز وجل في كتابه العزيز: { وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ

أَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا * وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا{.

قوله: «عَرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - ».

فيه: حرص القائد على تتبع الجند، وعدم قبول كل من هب ودب إلى الجيش.

وإنما يقبل من كان بالغاً، قوياً، مستطيعاً لحمل السلاح، ونحوه.

قوله: « يوم أحد»:

كانت غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة، وسميت بأحد نسبة إلى المكان الذي كانت فيه بجانب جبل أحد، وهو أكبر الجبال المحيطة بمدينة رسول الله ﷺ، فقد قال عنه ﷺ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ» متفق عليه عن أنس رضي الله عنه.

وجرح فيها النبي صلى الله عليه وسلم، وهشمت البيضة على رأسه، وكسرت ربايعته، ودخل المغفر في وجنته، كما في حديث أنس رضي الله عنه. وقد قتل فيها من المسلمين سبعون رضي الله عنهم، وجرح مثلهم.

قوله: «وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ».

فيه: أهمية معرفة تاريخ الولادة، والوفاة، وأن هذا من العلوم التي دونت.

قوله: «فَلَمْ يُجِزْنِي».

أي لم يأذن لي.

وفيه: طاعة الأمير إذا رد أحدًا من الجند، أو نحوهم.

قوله: «وَعُضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخُنْدِ».

أي يوم غزوة الخندق، وهي غزوة الأحزاب، وكانت في السنة الرابعة، وقيل الخامسة من الهجرة النبوية على صاحبها صلوات الله عز وجل وتسليمه.

وكفى الله عز وجل المؤمنين فيها القتال بريح أرسلها على المشركين، كما قال الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا * إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَنَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا * هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا}.

قوله: «وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي».

أي أذن له النبي صلى الله عليه وسلم في الخروج، فدل على أنه سن البلوغ.

قوله: «وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ: «فَلَمْ يُجِزْنِي، وَلَمْ يَرِنِي بَلَّغْتُ»».

فيه: أن الإجازة للجهاد تتعلق بالبلوغ؛ لأن البالغ له قوة على القتال، ورجاحة عقل في التصرف، والله أعلم.

قوله: «وَعَنْ عَطِيَّةَ الْقُرَظِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

صحابي صغير أسلم بعد غزوة قريضة.

فإن النبي صلى الله عليه وسلم قتل قريضة، إلا النساء، ومن لم يبلغ من الرجال.

ففي حديث عائشة - رضي الله عنها -، قالت: لم يقتل من نسائهم - تعني بني قريظة - إلا امرأة، إنها لعندي تُحَدِّثُ تَضَحْكُ ظَهْرًا وَبَطْنًا، وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْتُلُ رِجَالَهُمْ بِالسُّيُوفِ، إِذْ هَتَفَ هَاتِفٌ بِاسْمِهَا: أَيْنَ فُلَانَةُ؟ قالت: أنا، قلتُ: وما شأنكِ؟ قالت: حَدَّثْتُ أَحَدَهُ، قالت: فانطلق بها، فَضْرَبْتُ عُنُقَهَا، فَمَا أُنْسَى عَجَبًا مِنْهَا أَنَّهَا تَضَحْكُ ظَهْرًا وَبَطْنًا، وَقد علمتُ أنها تُقْتَلُ» أخرجه أبو داود.

وكان عطية ممن عرض على النبي صلى الله عليه وسلم، وكشف عن عانته، فوجده لم ينبت.

وفيه: جواز كشف العورة، والنظر للحاجة.

قوله: «قَالَ: عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ قُرَيْظَةَ».

أي حين أن حكم فيهم سعد بن معاذ رضي الله عنه.

ففلج الصليين:

من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه -، قَالَ: نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى سَعْدٍ، فَأَتَاهُ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَنْصَارِ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ» أَوْ «خَيْرِكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ»، قَالَ: تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ»، وَرَبَّمَا قَالَ: «قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْمُثَنَّى وَرَبَّمَا قَالَ: «قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ»^(١).

قوله: «فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قُتِلَ».

لأنه قد بلغ، ولحقه التكليف.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٨٠٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧٦٨).

قوله: «وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خُلِّيَّ سَبِيلَهُ».

لأنه لم يبلغ، ولم يحلقه التكليف، ولهذا تذهب كثير من الدول، إلى عدم سجن الحدث، وهو الذي لم يبلغ.

قوله: «فَكُنْتُ فِيمَنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخُلِّيَّ سَبِيلِي».

والأمر لله عز وجل، ولا يجوز لقائل أن يقول: بأن النبي صلى الله عليه وسلم ظلمهم.

فهم الذين ظلموا أنفسهم بالكفر والشرك بالله عز وجل، وبعدم استجابتهم لدعوة النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك بما فعلوه بالمسلمين من نقض العهد الذي كان بينهم وبين المسلمين.

والقاعدة عند أغلب دول العالم: أن صاحب الخيانة العظمى حكمه القتل، لأن الخيانة العظمى سبب لضرب الدول وهزيمتها، ولو تمكن قريظة من رسول الله ﷺ ومن إليه لاستأصلوهم عن بكرة أبيهم.

فهم الذين سببوا على أنفسهم بالقتل، والله المستعان، والحمد لله رب العالمين.

[عطية المرأة من مالها بغير إذن زوجها]

٨٧٤ - (وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا، إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتَهَا»^(١).
رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

***** الشرح *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أن المرأة في حكم المحجور عليها، حتى يأذن زوجها، ويخالف هذا الحديث ما فلي الصليين:

من حديث مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَنَّنَا أَعْتَقْتُ وَلِيدَةً وَلَمْ تَسْتَأْذِنِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ، قَالَتْ: أَشَعَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي، قَالَ:

^(١) صحيح. رواه أحمد (٢/ ١٧٩ و ١٨٤)، وأبو داود (٣٥٤٧)، والنسائي (٥/ ٦٥ - ٦٦)، وابن ماجه (٢٣٨٨)، والحاكم (٢/ ٤٧) وهو وإن كان حسن الإسناد؛ إلا أنه صحيح لما له من شواهد. وهو في الصحيحة للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (٨٢٥)، وقال فيه: هذا سند حسن. وورد بلفظ: "لا يجوز لامرأة هبة في مالها إذا ملك عصمتها". أخرجه أبو داود أيضا والنسائي (٢/ ١٣٧)، واللفظ له وابن ماجه (٢/ ٧٠)، والحاكم (٢/ ٤٧) عن عمرو به وزاد ابن ماجه: "إلا يأذن زوجها". وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: وإنما هو حسن للخلاف المشهور في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وله شاهد بلفظ: "لا يجوز للمرأة من مالها أمر إلا بإذن زوجها". وقال في صحيح السنن: حسن صحيح.

«أَوْفَعَلْتِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أُعْطِيَتْهَا أَحْوَالُكَ كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ»^(١).

فلم تستأذن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم ينكر عليها، ولكنه أرشدها إلى الأفضل من حيث الأجر.

ففلج الصليين: من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه -، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ» فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»، قُلْنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا»^(٢).

فدل الحديث على تصدق النساء بدون إذن الأزواج، ولم ينكر عليهن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك.

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٩٢)، والإمام مسلم في صحيحه (٩٩٩).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٠٤)، والإمام مسلم في صحيحه (٧٩، ٨٠).

ومثله ما جاء في قصة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مع زوجته رضي الله عنها.

ففلج الصليين:

من حديث زَيْنَبَ، امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود - رضي الله عنهما - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَصَدَّقْنَ، يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ» قَالَتْ: فَرَجَعْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ: إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفُ ذَاتِ الْيَدِ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ، فَأَتَيْهِ فَاسْأَلْهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجْزِي عَنِّي وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمْ، قَالَتْ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ: بَلِ اتَّبِعِي أُنْتَ، قَالَتْ: فَأَنْطَلَقْتُ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِيَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَتِي حَاجَتَهَا، قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُلْقِيَتْ عَلَيْهِ الْمُهَابَةُ، قَالَتْ: فَخَرَجَ عَلَيْنَا بِلَالٌ فَقُلْنَا لَهُ: ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبِرْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ بِالْبَابِ تَسْأَلَانِكَ: أَتُجْزَى الصَّدَقَةُ عَنْهُمَا، عَلَى أَرْوَاجِهِمَا، وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حُجُورِهِمَا؟ وَلَا تُخْبِرُهُ مَنْ نَحْنُ، قَالَتْ: فَدَخَلَ بِلَالٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ هُمَا؟» فَقَالَ: امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَزَيْنَبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّ الرِّيَانِ؟» قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هُمَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ" ^(١).

وفلج البخاري :

من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ» ^(٢).

فهو رضي الله عنها أبت أن تتصدق على زوجها حت تستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك.

فمال المرأة ملك لها، ويجوز لها أن تتصرف فيه كما تحب، من المباحات.

قال الإمام الخطابي رحمه الله تعالى فلي معالمر السنن (١٧٤/٣):

هذا عند أكثر العلماء على معنى حسن العشرة، واستطابة نفس الزوج بذلك.

إلا أن مالك بن أنس قال: ترد ما فعلت من ذلك حتى يأذن الزوج.

قال الشيخ - الخطابي رحمه الله تعالى -: ومحمّل أن يكون ذلك في غير الرشيد.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٦٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٠٠٠).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٦٢).

وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال للنساء: «تصدقن، فجعلت المرأة تلقي القرط، والخاتم، وبلال -رضي الله عنه- يتلقاها بكسائه»، وهذه عطية بغير إذن أزواجهن. **اهـ**

وهذا هو الصحيح من أن المرأة لها الحرية في مالها، بيعاً، وعطاءً، وهبةً، وصدقةً، إلا أنه يستحب أن تستأذن زوجها، من باب الإحسان في العشرة، وغير ذلك من الأمور.

قوله: «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

تقدم بيان أن الاستئذان على سبيل الاستحباب.

قوله: "وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا، إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتَهَا»".

وهذا يخالف ثوابت من أدلة الدين.

فإما أن يكمل علاج المعنى الأول: وهو استحباب الاستئذان.

ويكون معنى: لا يجوز: أي يكره لها أن تفعل ذلك بغير إذن زوجها.

وإما: أن يحكم على الحديث بالنكارة؛ لمخالفته ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في جواز ذلك في الأدلة المتقدمة، وهي في الصحيحين، وغيرهما، والله المستعان.

[بيان من نحل له المسألة]

٨٧٥ - (وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ [الْهَلَالِيِّ] - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمُسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٍ تَحْمَلُ حِمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمُسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاخَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمُسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَى مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمُسْأَلَةُ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله تعالى لبيان من نحل له المسألة، والإنسان قد بلحقه الدين من عدة أوجه:

منها: ما يلحقه من الدين بسبب الحماله والديون.

ومنها: ما يلحقه من الدين بسبب الجوائح.

ومنها: ما يلحقه من الدين بسبب ضيق الحال، والفقر الشديد.

قوله: «إِنَّ الْمُسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ».

بيان حكم المسألة:

وهذا دليل على أن المسألة حرام، وهي سؤال الناس أموالهم للتكاثر بها.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٠٤٤).

وفلج مسلم: من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لْيَسْتَكْثِرْ» ^(١).

وفلج الصليين: من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ، حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزَعَّةُ لَحْمٍ» ^(٢).

وفلج البخاري:

من حديث الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكْفَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ» ^(٣).

قوله: «إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً».

وهذا ليس على سبيل الحصر، فيدخل غيرها تحتها، وتعود إلى هذه الثلاث بقية المسائل.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٠٤١).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٧٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٠٤٠).

^(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٧١).

قوله: «رَجُلٌ تَحَمَّلَ حَمَالَةً».

أي تكفل بديون، وأموال؛ للإصلاح بين الناس: كالديات، وقضاء الديون، وغيرها للإصلاح بين الناس.

قال النووي في شرح مسلم (٧/ ١٣٣):

قَوْلُهُ (تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً) هِيَ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَهِيَ الْمَالُ الَّذِي يَتَحَمَّلُهُ الْإِنْسَانُ أَيْ يَسْتَدِينُهُ وَيَدْفَعُهُ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ كَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا نَحَلُّ لَهُ الْمُسْأَلَةَ وَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ بِشَرَطِ أَنْ يَسْتَدِينَ لغيرِ مَعْصِيَةٍ. اهـ

قوله: «فَحَلَّتْ لَهُ الْمُسْأَلَةُ».

أي بقيدها، وليست على إطلاقها أنها حلال مطلقاً.

قوله: «حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ».

أي لا تحل له إلا بما يقضي به ديونه التي تحملها، ثم بعد ذلك يجب عليه وجوباً أن يمسك عن المسألة.

قوله: «وَرَجُلٌ».

خرج مخرج الغالب، وإلا فالحكم عام في الرجال، والنساء.

قوله: «أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ».

والجائحة: هي كل ما يقدره الله عز وجل على العباد: من سيل، أو مطر، أو

حرق، أو غرق، أو سرقة، أو ضياع، أو زلازل، وغير ذلك من المصائب الكبار التي تأخذ كل شيء بإذن الله عز وجل.

فيصبح فقيرًا بعد أن كان غنيًا، ومعدمًا بعد أن كان كثيرًا، إلى غير ذلك.

قوله: «اجْتَاَحَتْ مَالَهُ».

أي أخذته وأهلكته كله، ولم تبق له شيئًا.

قوله: «فَحَلَّتْ لَهُ الْمُسْأَلَةُ».

بقيدها على ما تقدم.

قوله: «حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ».

أي حتى يقوم عيشه ويصلح، بحيث يستغني عن المسألة، فيكون قادرًا على المأوى، والأكل والشرب، وما يحتاج إليه في ذلك.

ومن وجد من يسلفه من المال حتى يقوم عيشه ويصلح، ثم بعد ذلك يرد له ماله، فهذا أمر حسن، وسيجعل الله عز وجل له فرجًا ومخرجًا بكرمه العظيم، وإحسانه الجزيل على عباده.

بكون أجره عند الله عز وجل أعظم؛ لتعففه عن المسألة، وسيعوضه الله عز وجل عنها خيرًا منها في الدنيا، وفي الآخرة.

ولو سأل لذلك؛ فهذا أمر جائز، قد أجازاه النبي صلى الله عليه وسلم.

وفلج بسنن الإمام الترمذي رحم الله تعالى:

من حديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَذُّ يَكْذُبُ بِهَا الرَّجُلُ وَجَهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ» ^(١).

قوله: «وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ».

أي من جوع، أو فقر، أو مخمصة نزلت به، أو بأهل بيته.

قوله: «حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَى».

أي ثلاثة من ذوي العقول الراجحة الرزينة؛ يستبعد عليهم الكذب، والتزوير، وقول ما هو خلاف الواقع.

قوله: «مِنْ قَوْمِهِ».

لأنهم من أعرف الناس بحاله، شأنه، وبما حصل له.

قوله: «لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ»:

بالقيد المذكور.

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (٦٨١)، والإمام النسائي في سننه (٢٦٠٠)، وصححه الإمام

الألباني رحمه الله تعالى في صحيح الجامع (١٩٤٧)، وفي صحيح السنن.

قوله: « فَحَلَّتْ لَهُ الْمُسْأَلَةُ ».

بيان هل الثلاث يشترطون فلاي مثل هذه المسألة، أمر أني يكفلي
شاهدين؟

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى اشتراط ثلاثة، في هذه المسألة لظاهر
الحديث وذهب جمهورهم إلى عدم اشتراط ذلك.

فيكفي أن يشهد رجلان، أو رجل وامرأتان، أو أربع نساء.

ويكون الثلاث علاج التغليب فلاي الشهادة، فجعل عددهم ثلاثة، ولا
بد أن يكونوا من ذوي الحجا، أن يكونوا من قومه.

والصحيح في هذه المسألة أن شهادة الاثنين جائزة والأولى والأكمل
العمل بظاهر الحديث.

[بعض الفوائد في هذا الباب]

ومن الفوائد في هذا الباب:

الفائدة الأولى: أن الفلاس لا يتعلق إلا بحق من قل ماله عن دينه.

وأما من كثر ماله عن دينه، أو تساوا ماله ودينه، فعند ذلك لا يحكم عليه بالإفلاس، وإنما يلزم من القاضي، والحاكم، بأن يعطي الناس حقوقهم، ويقضيهم ديونهم.

فإن أبى بعد السجن أن يقضي الديون التي عليه، حُكم عليه بالبيع من أجل أن يقضي الديون التي عليه، فإن أبى باع عنه الحاكم وقضى عنه الديون.

الفائدة الثانية: أن من كان ماله أقل من الديون التي عليه، فلا يجوز للحاكم أن يسجنه، ولا أن يلزمه بقضاء الدين كله.

لقول الله عز وجل: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.

فأمر الله عز وجل بانظاره أو الصدقة عليه بالعفو، ونحوه.

الفائدة الثالثة: يجري على المدين الفلاس والحجر في حالة ما إذا اشتكى

صاحب الدين.

أما إذا لم ترفع القضية إلى الحاكم فلا سبيل عليه من الحاكم.

الفائدة (الرابعة): أن المعسر لا سبيل عليه، لما تقدم من قول الله: { فَتَظَرُّهُ
إِلَى مَيْسَرَةٍ } .

حتى أن الإمام العثيمين رحمه الله تعالى ذكر: أنه لو قضى قاضٍ بسجن
المعسر، أو بإلزام المعسر بالقضاء، فإنه القاضي يعزل عن القضاء؛ لأنه
خالف شرع الله عز وجل، وكلف المعسر فوق ما أمر الله به.
فهذه للمسائل مهمة يحافظ فيها على حق الدائن، والمدين، والله أعلم.

[باب الصلح]

[بَابُ الصُّلْحِ]

الشرح: *****

الصلح فاعٍ **اللغة**: اسم بمعنى المصالحة والتصالح.

بخلاف المخاصمة.

قال الراغب: والصلح يختص بإزالة النفاذ بين الناس، يقال اصطلحوا،

وتصالحو.

وفاعٍ الاصطلاح: معاقدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم، ويتوصل بها إلى

الموافقة بين المختلفين.

بيان أن الكتاب والسنة والإجماع قد دلوا على الصلح:

وقد دل على مشروعية الصلح الكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول.

أما الكتاب: فقول الله عز وجل في كتابه العزيز: {وَالصُّلْحُ خَيْرٌ} في غير

ذلك من الآيات.

وأما السنة: فقد فاعٍ **الصليين**:

من حديث سهل بن سعد الساعدي - رضي الله عنه -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ، فَحَانَتْ

الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأُقِيمَ؟ قَالَ: نَعَمْ
فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ".

وفلج الصليين أيضًا:

من حديث أمِّ كُلثُومٍ بِنْتِ عُقْبَةَ -رضي الله عنها-، قالت: أَنَهَا سَمِعَتْ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ
النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا»^(١).

والأحاديث في الباب كثيرة.

وأما الإجماع: فقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، على مشروعية
الإصلاح بين الناس، وإنما حصل بينهم الاختلاف في بعض أنواعه وصوره.
وأما المعقول: فإن الصلح سبب لقلّة الفساد بين الناس، وما كان هذا
حاله فهو مشروع لأن الدين جاء برفع الضرر ودفعه.

بيان طرق حل النزاع والخصام بين الناس:

وينبغي للمصلح بين الناس أن يسلك الطرق الشرعية، وهي:

الأول: العفو.

ففلج سنن الإمام أبي داود رحمه الله تعالى:

من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه-، قَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٩٢)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٦٠٥).

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُفِعَ إِلَيْهِ شَيْءٌ فِيهِ قِصَاصٌ، إِلَّا أَمَرَ فِيهِ بِالْعَفْوِ»^(١).

الثاني: الصلح.

ويكون ذلك بالمقاربة بين الخصمين بما يتراضيان عليه.

الثالث: الحكم الشرعي.

ويكون ذلك بما جاء في كتاب الله عز وجل، وبما جاء في سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

ويدل على ذلك ما فلي الصليين:

من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ حَدَّثَهُ: "أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ، الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَحِ الْمَاءَ يَمُرُّ، فَأَبَى عَلَيْهِ؟ فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ»، فغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ اخْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ»، فَقَالَ

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٤٤٩٧)، والإمام النسائي في سننه (٤٧٨٤)، والإمام ابن ماجه

(٢٦٩٢)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٢٩)، وقال فيه: هذا

حديث صحيح.

الزُّبَيْرُ: " وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ} [النساء: ٦٥] " ^(١).

فهنا صالح النبي صلى الله عليه وسلم بينهم على أن يسقي الزبير رضي الله عنه ثم يحول المال إلى جاره.

فلما أبى الأنصاري الصلح، حكم النبي صلى الله عليه وسلم بينهم بالحكم الشرعي، وهو أن يترك الزبير رضي الله عنه الماء حتى يعود إلى الجدار، ثم بعد ذلك يعطيه لجاره.

بيان أنواع الصلح:

والصلح عند أهل العلم ينقسم إلى خمسة أنواع:

الأول: الصلح بين المسلمين والكفار، وسيأتي بابه في الجهاد.

الثاني: الصلح بين أهل العدل وأهل البغي، وسيأتي إن شاء الله عز

وجل.

الثالث: الصلح بين الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما، أو خافت الزوجة

إعراض الزوج عنها، وسيأتي معنا هذا في بابه إن شاء الله عز وجل.

الرابع: الصلح بين المتخاصمين في غير مال: كالجنايات، ونحو ذلك،

ويأتي في أبواب الربا.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٥٩)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٣٥٧).

الخامس: الصلح بين المتخاصمين في الأموال، وهذا النوع هو المذكور في مثل هذا الموطن، من كتاب البيوع.

بيان أقسام الصلح من حيث أحقيته من عدمه:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى إعلام الموقعين (١/ ٨٥-٨٦):
[الصلح إما مردود وإما جائز نافذ]:

والصلح الذي يُلْ إل الحرام ويكره الكلال، كالصلح الذي يتضمن تحريم بضع حلال، أو إخلال بضع حرام، أو إزقاق حر، أو نقل نسب أو ولأ عن محل إلى محل، أو أكل ربأ، أو إسقاط واجب، أو تعطيل حد، أو ظلم ثالث، وما أشبه ذلك؛ فكل هذا صلح جائز مردود.

فالصلح الجائز بين المسلمين: هو الذي يعتمد فيه رضا الله سبحانه ورضا الخصمين؛ فهذا أعدل الصلح وأحقه، وهو يعتمد العلم والعدل؛ فيكون المصلح عالماً بالوقائع، عارفاً بالواجب، قاصداً للعدل، فدرجة هذا أفضل من درجة الصائم القائم، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصائم القائم، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إصلاح ذات البين؛ فإن فساد ذات البين الحائلة، أما إنني لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين» وقد جاء في أثر: أصلحوا بين الناس، فإن الله

يُصْلِحُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ [الحجرات: ١٠]. اهـ

بيان أن الصلح تجري في كل الأحكام الخمسة:

وتجري في الصلح الأحكام الخمسة:

الأول: جائز.

فالأصل أن الصلح جائز، لما يأت في الحديث: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ».

الثاني: واجب.

فقد يجب الصلح، وهذا إذا كان لا يتم الواجب إلا به.

على ما عرف من القلعة: "ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب".

كالصلح لحقن الدم، وحفظ المال، وغير ذلك.

الثالث: مستحب.

وقد يستحب الصلح؛ إذا كان في أمور مستحبة.

الرابع: مكروه.

وقد يكره الصلح؛ إذا كان في أمور مكروهة.

الخامس: محرم.

ويحرم الصلح؛ إذا كان الصلح سيؤدي إلى الوقوع في الحرام: كإحلال

الحرام، أو تحريم الحلال، على ما تقدم من كلام ابن القيم رحمه الله.

وقد عقد البخاري رحمه الله تعالى فلي صليح: كتاباً في الصلح.

واستدل بخاري رده بما فلي الصليحين:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

أي إذا كان الصلح جائزاً فهو مردود على صاحبه.

وما فلي الصليحين:

من حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما، أنهما قالَا: "إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْشِدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بَكْتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْخَضَمُ الْآخَرُ: وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، نَعَمْ فَأَقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُلْ»، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ، وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ،

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٩٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧١٨).

اغْدُ يَا أَتَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُئْهَا»، قَالَ: "فَعَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرُجِمَتْ" ^(١).

بيان حكم الصلح فلاي ترك بعض اللق:

ويجوز الصلح على ترك بعض الحق.

فلاي الصليين: من حديث كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ تَقَاَصَى ابْنُ أَبِي حَدَرْدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ»، فَقَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، «فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ»، قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُمْ فَاقْضِهِ» ^(٢).
إلا أنه يشترط في مثل هذا الحال، أن لا يكون المطالب بالإنقاص هو المدين.

بيان كيف يكون الصلح فلاي العين، وغير العين:

فقد يكون الصلح فلاي العين: كالصلح في الأموال، ونحو ذلك.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٧٢٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٩٧).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٥٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٥٨).

وقد يكون الصلح فليخبر العين: كالصلح في الأعراض، ونحو ذلك.

بإيث: أنه سبه، أو كذب عليه، ونحو ذلك.

فيصلح بينهما في ذلك كل بحسبه.

بيان ما يلزم فلي الصلح:

ويلزم في الصلح ما يلزم في بقية الدعاوى الأخرى.

بإيث يأتي المدعي: بينته، أو يمينه وشاهده، أو شاهدين، أو يعجز

عن ذلك.

فيقوم المدعي عليه: باليمين.

فيلزم في الصلح أن يثبت الحق أولاً، وأما إذا لم يثبت الحق، فعلى ماذا

يُصلح بينهما.

إلا أنه لا بأس أن يصلح بينهما في ذهاب ما في نفوسهما مما قد وقع بينهما،

من الكلام، والخصام.

بيان ما يشترط فلي الصلح:

الأول: يشترط في الصلح أن لا يحل حراماً.

مثلاً: تصلح بين اثنين في بيع الذهب بالذهب ديناً، أو الذهب الفضة ديناً،

هذا لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى الربا.

الثاني: أن لا يجرم حلاًلاً.

والله الموفق.

[بيان مشروعية الصلح بين المسلمين]

٨٧٦ - (عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا وَآحَلَ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا وَآحَلَ حَرَامًا»^(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ؛^(٢) لِأَنَّ رَاوِيَهُ كَثِيرٌ بَنَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ضَعِيفٌ^(٣). وَكَانَتْهُ أَعْتَبَرَهُ بِكَثْرَةِ طُرُقِهِ^(٤)).

- (١) أخرجه الإمام الترمذي في السنن رقم (١٣٥٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٣٠٣)، وقال فيه: صحيح. وقد روى من حديث أبي هريرة، وعائشة، وأنس بن مالك، وعمرو بن عوف، ورافع بن خديج، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم، ثم قال رحمه الله تعالى: وجملة القول: أن الحديث بمجموع هذه الطرق يرتقى إلى درجة الصحيح لغيره، وهي وإن كان في بعضها ضعف شديد، فسائرهما مما يصلح الاستشهاد به، لاسيما وله شاهد مرسل جيد، فقال ابن أبي شيبة: أخبرنا يحيى بن أبي زائدة عن عبد الملك هو ابن أبي سليمان عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا.
- ذكره في "التلخيص" وسكت عليه، وإسناده مرسل صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم.
- (٢) كقول الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٠٧): «وأما الترمذي فروى من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين. وصححه؛ فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.
- (٣) بل قال الشافعي وأبو داود: هو ركن من أركان الكذب، فحديثه ضعيف جدًا إن لم يكن موضوعًا.
- (٤) لعله يريد «كثرة شواهد» إذ يروى عن أبي هريرة، وأنس بن مالك، وابن عمر، وعائشة، رضي الله عنهم وغيرهم.

٨٧٧ - (وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - ^(١)).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان مشروعية الصلح بين المسلمين.

قوله: «الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ».

تقدمت أدلته المتكاثرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد تقدم أنه قد يكون واجباً، فيكون المراد بالجواز هنا الإمضاء.

أي أن الصلح يمضي بين المسلمين، وذكر المسلمين دون الكفار؛ لأن أغلب معاملات المسلمين بين المسلمين، وأما معاملات المسلمين مع الكافر فهي على سبيل النادر، ومع ذلك يجري عليها هذه الأحكام في الصلح وغيره.

فإذا اشترى المسلم من الكافر عيناً، ثم حصل بينهما خلاف؛ فيجوز أن يصلح بينهما.

(١) حسن. رواه ابن حبان (١١٩٩)، ورواه ابن الجارود، والحاكم، ومن قبلهما رواه أبو داود (٣٥٩٤) وقال الحافظ في «التعليق» (٣/ ٢٨١) حديث: المسلمون عند شروطهم رُوي من حديث أبي هريرة، وعمرو بن عوف، وأنس بن مالك، ورافع بن خديج، وعبد الله بن عمر، وغيرهم رضي الله عنهم، وكلها فيها مقال، لكن حديث أبي هريرة رضي الله عنه أمثلها.

قال الشوكاني في النيل (٥ / ٣٠٤):

قَوْلُهُ: (الصُّلْحُ جَائِزٌ) ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْعُمُومُ، فَيَشْمَلُ كُلَّ صُلْحٍ إِلَّا مَا أُسْتُثِيَ، وَمَنْ ادَّعَى عَدَمَ جَوَازِ صُلْحٍ زَائِدٍ عَلَى مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّارِعُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ وَإِلَى الْعُمُومِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالْجُمْهُورُ وَحَكَى فِي الْبَحْرِ عَنِ الْعِزَّةِ وَالشَّافِعِيِّ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْ إِنْكَارٍ، وَقَدْ أُسْتُدِلَ لَهُمْ بِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيِّبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ} [البقرة: ١٨٨].

وَيُجَابُ بِأَنَّ الرِّضَا بِالصُّلْحِ مُشْعِرٌ بِطَيِّبَةِ النَّفْسِ، فَلَا يَكُونُ أَكْلُ الْمَالِ بِهِ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَاحْتَجَّ لَهُمْ فِي الْبَحْرِ بِأَنَّ الصُّلْحَ مُعَاوَضَةٌ، فَلَا يَصِحُّ مَعَ الْإِنْكَارِ كَالْبَيْعِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْإِنْكَارِ فِي الْبَيْعِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ حَقِّ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِنْكَارُ قَبْلَ صُدُورِ الْبَيْعِ فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ.

قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ): هَذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ بَيْنَ الْكُفَّارِ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ.

وَوَجْهُ التَّخْصِيسِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِالْأَحْكَامِ فِي الْغَالِبِ هُمُ الْمُسْلِمُونَ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُتَقَادُونَ لَهَا. اهـ

قوله: «إِلَّا صَلَاحًا حَرَّمَ حَلَالًا».

لأن هذا الأمر يحول بين المسلم، وبين ما أباح الله عز وجل له، وأحل.
ومسألة التحريم، والتحليل إلى الله عز وجل.

ففلج مرسلم:

من حديث أَبِي سَعِيدٍ -رضي الله عنه-، قَالَ: «لَمْ نَعُدْ أَنْ فُتِحَتْ خَيْبَرُ
فَوَقَعْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تِلْكَ الْبَقْلَةِ الثُّومِ وَالنَّاسُ
جِيَاعٌ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْمُسْجِدِ، فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرِّيحَ فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ شَيْئًا، فَلَا
يَقْرُبُنَا فِي الْمُسْجِدِ» فَقَالَ النَّاسُ: «حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ، فَبَلَغَ ذَاكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ بِي مُحْرِمٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي، وَلَكِنَّهَا
شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا»^(١).

قوله: «وَأَحَلَّ حَرَامًا».

كالصلح على الربا، والقمار والميسر، ونحو ذلك من الأشياء المحرم
بيعها، أو أكلها.

قوله: «وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ».

أي فيما صولحوا عليه، والتزموا به.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٥٦٥).

قال الشوكاني في نيل الأوطار (٥ / ٣٠٥):

قَوْلُهُ: " الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ " أَي: ثَابِتُونَ عَلَيْهَا لَا يَرْجِعُونَ عَنْهَا
قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَهَذَا فِي الشُّرُوطِ الْجَائِزَةِ دُونَ الْفَاسِدَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: "
إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا... إلخ " وَيُؤَيِّدُهُ مَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ مِنْ قَوْلِهِ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» وَحَدِيثُ
«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وَالشَّرْطُ الَّذِي يُحِلُّ الْحَرَامَ كَانَ
يَشْرُطُ نُصْرَةَ الظَّالِمِ وَالْبَاغِي أَوْ غَزْوَ الْمُسْلِمِينَ، وَالَّذِي يُحَرِّمُ الْحَلَالَ كَانَ
يَشْرُطُ عَلَيْهِ إِلَّا يَطَأَ أَمَتَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. اهـ

وهذا لفظ عام، فالمسلمون على شروطهم: في باب النكاح، وفي باب
البيع، والشراء، والبيعة لولي الأمر المسلم، والصلح.

فمن اصطلاح مع قوم على شرط جائز وجب عليه أن يفى بذلك الشرط.
قوله: «إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا وَأَحَلَّ حَرَامًا».

كما تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها في قصة بريرة رضي الله عنها.

كما جاء ذلك في الصليبين:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قَالَتْ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَأَلُ رِجَالٍ
يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ

فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا
الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١).

فالشرط الذي يخالف الكتاب والسنة، لا عبرة به، ولا يلتفت إليه.

فهذا الحديث مع ضعفه يدخل تحت قواعد عظيمة من كتاب ربنا
سبحانه وتعالى، وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم، وهو دال على تمام الشرعية،
وكمالها.

فإن الناس إذا تركوا إلى ما يقع بينهم من الخصام، والشقاق، والنزاع،
ربما يؤدي ذلك إلى النفار، والقتال، وإلى أكل أموال الناس بالباطل.
ثم إن الصلح قد يبقى معه بعض الحق، حتى وإن ذهب بعضه فهو
أهون، وأيسر من أن يذهب الحق كله، والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٦٨، ٢٥٦٣)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٠٤).

[جواز انتفاع الجار بحائط جاره]

٨٧٨ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَا أَرْمِينَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ» ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح:*****

ساق المصنف الحديث لبيان جواز انتفاع الجار بحائط جاره.

وهذا الحديث قد أُنْفِقَ على دلالة بين كثير من الفقهاء، بأن الجار لا يمنع جاره من أن يغرز خشبة في جداره.

ويكون بينهما الصلح في مثل هذه الحالة.

وعورض بقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في الجديد: بأن هذا القول يتعارض مع حديث أبي حُرّة الرقاشي، عن عمه - رضي الله عنه -، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ» ^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٦٣)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٩).

^(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٦٩٠)، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٤٥٩)، وقال فيه: صحيح.

وما جاء فلاحي **مسلم**: من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرَضُهُ»^(١).

وذهب **بعض أهل العلم**: إلى أن حديث الباب إنما هو على الاستحباب، وليس على الوجوب.

فلو أراد إنسان مسلم أن يستعين بجدار جاره المسلم، فله ذلك. وهذا من المسامحة والتجاوز بينهما.

وقال **بعض أهل العلم**: الحديث يدل على الوجوب، لقول أبي هريرة رضي الله عنه في الحديث: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَأُرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ».

قالوا: وراوي الحديث أدري بدلالته من غيره.

وقد قضى بهذا الحكم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: حيث أراد رجل أن يغرز في جدار صاحبه، فأبى ذلك الجار، فألزم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بها.

وقضى به غيره حيث أراد أحدهم أن يجري الماء من أرض آخر، فامتنع الآخر، فألزمه القاضي بإجراء الماء.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٥٦٤).

وهذا الحديث دال: على أهمية الرفق بين الناس.

والقول بالوجوب يكون فيما إذا كان بيت الجار لا يستقيم إلا بهذه العتبة، وربما لحقه الضرر بذلك.

وأما إذا كان سيستقيم بدونها، فإن بنى في أرضه بما يقيمه، فهو أولى.

وفي الحديث: فضيلة حق الجار، وعظيم شأنه، حيث جاز له أن يستخدم مال الغير بغير طيب نفس منه، على ما جاء في الحديث.

قوله: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ».

تقدم معنا بيان ذلك، وأنه على سبيل الاستحباب، ولا يكون على سبيل الوجوب إلا إذا تضرر الجار، أو كان جداره لا يستقيم إلا بغرز الخشبة في جدار جاره.

قوله: «أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ».

وهذا خرج مخرج الغالب، وإلا فلو احتاج إلى طريق يمر به إلى داره تعين فتحها، كأن يكون رجلاً بنى له بيتاً في أرضه، ثم جاء رجل واشترى الأرض التي بجانبه، ويقول: أنا سأخذ جميع حقي، وربما أدى إلى إغلاق بابه، أو إلى تضيق طريقه، فهنا يجب عليه أن يترك له طريقاً؛ لأنه متضرر بهذا، أو كذلك رجل بينه وبين جاره جدار، ربما يؤدي إلى عدم دخول

الضوء، أو نحو ذلك من الأمور، فيحكم بينهم الحاكم بأن يفتح له ما يكون سبباً في دخول الضوء، أو الهواء الذي يحتاج إليه، والله أعلم.

قوله: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟».

كان أبا هريرة رضي الله عنه أمرهم بهذا الأمر، ثم رأى منهم عدم الرضا. بل جاء في بعض الروايات أنهم نكسوا رؤوسهم، كالمخالفين، وغير الموافقين، إلا أنهم لم يتكلموا.

ففلج بسنن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ فَلَا يَمْنَعُهُ»، فَلَمَّا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - طَأْطَأُوا رُءُوسَهُمْ، فَقَالَ: "مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ، وَاللَّهِ لَا زِمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَانِكُمْ" ^(١).

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.
وَرُويَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالُوا: لَهُ أَنْ يَمْنَعَ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. **اهـ**

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٣٥٣)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح وضعيف سنن الترمذي.

قوله: «وَاللَّهُ لَأَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَفَيْكُمْ».

أي حجة عليكم، تلقون الله عز وجل بها.

[بيان نحرير مال المسلم إلا بطيب نفس منه]

٨٧٩ - (وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ»^(١). رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَالحَاكِمُ فِي «صَحِيحَيْهِمَا»).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان حرمة مال المسلم، قال الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: ٢٩].

قوله: «أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه».

أنصاري من بني ساعدة، واسمه عبد الرحمن بن سعد، ويقال عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، شهد أحدا وما بعده، وقال الواقدي: توفي في آخر خلافة معاوية أو أول خلافة يزيد بن معاوية.

قوله: «لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي».

خرج مخرج الغالب.

^(١) الحديث إسناده حسن. أخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (٥٩٧٨)، وأما عزوه للحاكم فلعله وهم من الحافظ. والله أعلم، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان برقم (٥٩٤٦)، وفي الإرواء (١٤٥٩).

والمعنى: لا يحل لأحد سواء كان رجلاً، أو امرأة، أو حراً، أو عبداً.

قوله: «أن يأخذ عصا أخيه».

وما دونها، أو ما فوقها.

فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر العصا وهي لا ثمن لها في الغالب، دل ذلك على احترام ما كان فوقها من الأموال، والمتاع من باب أولى، وإنما ذكر العصا لحقارتها، أو لكثرة استخدامها.

قوله: «بغير طيب نفسٍ منه».

أي أخذها منه إما بالغصب، وإما بالظلم، وإما بالحياء، أو نحو ذلك من الأمور.

بيان حكم أخذ الحق بالحياء:

قال أهل العلم: لا يجوز أخذ شيء من الحق بالحياء.

والقلعة عند العامة فلي ذلك: "ما أخذ بوجه الحياء، فهو حرام".

فلا يجوز للإنسان أن يستمتع بهال غيره إلا بإذنه، وبطيب نفس منه.

بيان حكم من أراد أن يستقضي المدين قبل حلول الأجل:

ليس له ذلك؛ لأن الله عز وجل يقول في كتابه العزيز: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ}.

لكن لو قدر أن صاحب المال قال له: يا أخي عندك لي مبلغٌ من المال قدره كذا وكذا، ولم يحل الأجل بعد، ولكن اعطني نصف المبلغ، ولا ألتزم لك بالأجل.

فهذا لا بأس به؛ لأنه عن طيب نفس من المدين.

لكن لو قال المبتدئين: أنا سأعطيك حقك قبل أن يحل الأجل، بشرط أن تسقط لي الربع، أو النصف من المال، أو نحو ذلك.

فهذا لا يجوز؛ لأن فيه باب من أبواب الربا، وفيه أنه تنازل عن مال مقابل مال، والله أعلم.

قال الصنعاني:

فائدة: جواز الصلح بالقرعة:

وهي من طرق الصلح، لاسيما مع عدم وجود الأدلة.

قال الشوكاني في نيل الأوطار (٥ / ٣٠٣):

وَفِي الْأَمْرِ بِالْقُرْعَةِ عِنْدَ الْمُسَاوَةِ أَوْ الْمَشَاحَةِ وَقَدْ وَرَدَتْ الْقُرْعَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ} [آل عمران: ٤٤].

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ} [الصفات: ١٤١].

وَجَاءَتْ فِي خَمْسَةِ أَحَادِيثَ مِنَ السُّنَّةِ:

الأَوَّلُ: هَذَا الْحَدِيثُ.

الثَّانِي: حَدِيثُ: «أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ».

الثَّالِثُ: «أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْرَعَ فِي سِتَّةٍ مَمْلُوكِينَ».

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ لَأَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ».

الخَامِسُ: حَدِيثُ الزُّبَيْرِ: «إِنَّ صَفِيَّةَ جَاءَتْ بِثَوْبَيْنِ لَتُكْفَنَ فِيهِمَا حَمْزَةً، فَوَجَدْنَا إِلَى جَنْبِهِ قَتِيلًا، فَقُلْنَا: لِحَمْزَةِ ثَوْبٍ وَلِلْأَنْصَارِيِّ ثَوْبٌ، فَوَجَدْنَا أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ أَوْسَعَ مِنَ الْآخَرِ، فَأَقْرَعْنَا عَلَيْهِمَا ثُمَّ كَفْنَا كُلَّ وَاحِدٍ فِي الثَّوْبِ الَّذِي خَرَجَ لَهُ».

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَطْلَعَ عَلَى هَذَا وَقَرَّرَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا هُنَالِكَ، وَيَبْعُدُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي حَقِّ حَمْزَةٍ، وَقَدْ كَانَتْ الصَّحَابَةُ تَعْتَمِدُ الْقُرْعَةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ كَمَا رُوِيَ: " أَنَّهُ تَشَاحَّ النَّاسُ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ فِي الْأَذَانِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ " . اهـ

والحمد لله رب العالمين

[باب الحوالة والضمان]

[بَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ]

الشرح: *****

بيان تعريف الحوالة:

قال الخافض ابن حجر رحمه الله تعالى (٥٨٥/٤):

الحوالة بفتح الحاء، وقد تكسر مشتقه من التحول، أو من المؤول تقول حال عند العهد إذا انتقل عنه مؤولاً.

وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة. اهـ

وقال العمراني في "البيان" (٢٧٩/٦):

هي نقل حق من ذمة إلى ذمة.^(١)

بيان الأصل في الحوالة:

الأصل الدال على التعامل بها: السنة والإجماع.

أما السنة: ما أخرجه البخاري ومسلم:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد تقدم: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِيلٍ فَلْيَتَّبِعْ»^(٢).

^(١) "المغني" (٥٦/٧)، "الممتع" (٢٦٦/٣).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٨٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٤).

وأخرجه أحمد (٤٦٣/٢)، والبيهقي في "الكبرى" (٧٠/٦)، وغيرهم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - بلفظ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَمَنْ أَحْيَلَ عَلَى مِليءٍ فَلْيُحْتَلْ» ^(١)، بسند على شرط الشيخين.

وجاء في الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما وفيه كلام لأهل العلم، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، عند البزار كما في كشف الأستار.

وقد بوب الإمام البخاري رحمه الله عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "بَابُ الْحَوَالَةِ، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟".

وقال رحمه الله تعالى: "بَابُ إِذَا أَحَالَ عَلَى مِليءٍ فَلَيْسَ لَهُ رَدٌّ".

وقال رحمه الله تعالى: "بَابُ: مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ".

وأما الإجماع:

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله عليه "المغني" (٥٦/٧):

أجمع أهل العلم على جواز الحوالة في الجملة. اهـ

وقال الإمام العاصم رحمه الله عليه (البيان) (٢٨٠/٦):

أجمع المسلمون على جوازها.

بيان فائدة الحوالة:

قال العثيمين رحمه الله عليه "الشرح الممتع" (٢١٠/٩):

هي من حسن القضاء، والاقتضاء لأن المحال إذا قبل، فقد يسر الأمر

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٩٩٧٣)، وإسناده على شرط الشيخين.

على المحيل، ولأن المحيل إذا أحال صاحب الدين بدينه، فهذا من التيسير، لأن المحيل قد يكون معسرًا، فيحيله على موسر، وهي من الإحسان والمعروف. اهـ

أركان الحوالة:

أركانها أربعة:

١- محيل: وهو الذي عليه الدين.

٢- محال: وهو صاحب الدين.

٣- ومحال عليه: وهو الذي انتقل الدين إلى ذمته.

٤- ومحال به: وهو الدين أو الحق^١.

بيان شروط صحة الحوالة:

شروطها الحوالة أربعة:

الأول: أن تكون على دين مستقر.

أي ثابت معروف خرج من ذلك الدين غير المستقر، كمهر المرأة قبل الدخول إذ قد يحصل الدخول، فتستوفي المهر، وقد يختلفا فلا يكون هنالك دين، وكثمن المكاتب قد يتحصل له المال، وقد لا يتحصل، وخرجت أيضًا لحواله بالسلم إذا قد يفسخ البيع قبل تحصله.

(١) "المغني" (٥٦/٧)، و"البيان" (٢٨٠/٦).

الثاني: أن تكون بمال معلوم.

الثالث: أن يحيل برضاه، لأن الحق عليه، وهذا بلا خلاف.

والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

فالرضا لا بد منه في جميع العقود، ولا يشترط رضا المحال عليه، لأن المحال يعتبر وكيلاً للمُحيل، إلا إذا كان المحال عليه غير مليء، فلا يلزم مع المحتال أن يقبل الحوالة، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ولفظه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَمَنْ أُحِيلَ عَلَى مِلْيَةٍ فَلْيَحْتَلْ»، فإذا وجدته غير مليء، وقد غرر به، فهنا يجوز له الرجوع عن الحوالة.

أما إذا كان مليئاً، فلا يجوز الرجوع إلى الذي أحاله إليه.

أقسام المحيل والمحتال والمحال عليه، من حيث الرضا:

الأول: من يعتبر رضاه بكل حال، وهو المُحيل.

والصُّحيل: هو المديون الذي أحال من جاء يتقاضى منه الدين إلى رجل

آخر مديون له.

الثاني: من لا يعتبر رضاه بكل حال، وهو المُحال عليه.

والصُّحال عليه: وهو صاحب دين المحيل.

فالمكيل: مثلاً زيد وهذا يعتبر رضاه بكل حال.

المحال عليه: هو عمرو، ولا يعتبر رضاه بكل حال، فإذا كان مليئاً وجب

عليه أن يسلم ما عليه من الدين.

الثالث: من فيه التفصيل، وهو المحتال إن كان على مليء لم يشترط رضاه،

على الصحيح من أقوال أهل العلم، وإن كان على غير مليء اشترط رضاه.

الرابع من شروط صلح الحوالة: تماثل الحقين.

يعني أن الدين يكون كاملاً الذي عند المحال عليه، أو إذا كان عند

المحال عليه مال أكثر من الدين.

فهنا تصح الحوالة، لأنه قد يكون لي عنده مائة ألف ريال يماني، فأحيل

عليه بخمسين ألفاً، فالحوالة صحيحة.

أما إذا كان له عندي مائة ألف ريال يماني، وأنا أحلت عليه بهائتين ألف

ريال يماني، فهنا الحوالة غير صحيحة؛ لأن دينه عنده أقل من المال الذي

أحلت به إليه.

فلا بد من المماثلة في الحوالة، وهو أن تُحيل بهال على المحال عليه، وهذا

المال يكون عنده لك مثله، أو أكثر منه.

والتمثال يكون من حيث الجنس، والصفة، وحلول الدين وتأجيله:

فمن حيث الجنس: كأن يحيل الذهب بذهب، والفضة بفضة، وكل

عمله بجنسها.

ومن حيث الصفة: فلا يحيل سليم بمكسر.

ومن حيث الحلول، والتأجيل: فيحال الدين الحال على الحال، والمؤجل

على المؤجل، على الراجح من أقوال أهل العلم.^(١)

الملاهي الذلي يخال إليه بالدين :

قال العلماء الملاهي: هو القادر على الوفاء بقوله، أو بهاله، أو ببدنه.

أما قول: فلا يكون كذاباً، بحيث يعد ويخلف.

وأما المال: بأن يكون عنده مال يستطيع الوفاء منه.

وأما البدن: بحيث يمكن إحضاره إلى مجلس الحكم، فإن كان لا يمكن

محاكمته شرعاً كالأب أو عاده كالسلطان، فإنه لا يلزم هنا تحول المحتال إلا

برضاه.^(٢)

^(١) "البيان" (٢٨٣-٢٨٠/٦)، "المغني" (٥٨-٥٦/٧)، "الشرح الممتع" (٢١٨-٢١١/٩)،

"المتع شرح المقنع" (٢٦٨-٢٦٧/٣)، "النيل" (٦٥٦/٣).

^(٢) "الشرح الممتع" (٢١٩-٢١٨/٩)، المغني (٦٢/٧).

فإذا كان الحوالة على ملئ وجب على المحتال قبولها، وعلى هذا أهل الظاهر، وأكثر الحنابلة، وأبو ثور، وابن جرير، وحمله الجمهور على الاستحباب.

قال الخافض ابن حجر رحمه: ووهم من نقل فيه الإجماع. اهـ^(١)
رضا المحتال والمحال عليه؟

تقدم الراجح في هذه المسألة والتفصيل في شروط الحوالة.
وأعلم أن الفقهاء اختلفوا فلاي هذه المسألة إلا أقوال:
الأول: ذهب الحنابلة إلى أنه لا يعتبر رضاها إذا كانت الحوالة على مليء، وهذا قول الشافعي في رواية.

الثاني: ذهب أبو حنيفة إلى اعتبار رضاها لأنها معاوضة، فيعتبر الرضا من المتعاقدين.

الثالث: ذهب مالك والشافعي إلى اعتبار رضى المحتال، أما المحال عليه فلا يشترط رضاه إلا إذا كان المحال عدواً له.

والرابع كما تقدم، عدم اعتبار الرضا للمحال والمحال عليه إلا إذا كان المحال عليه غير مليء لعموم الحديث: «إذا أتبع أحدكم على مليء فلتبع»^(٢).

(١) "النبيل للشوكاني رحمه الله تعالى" (٦٥٦/٣).

(٢) "المغني" (٦٣/٧).

ورجل الشيخ (ابن عثيمين رحمهم الله تعالى): القول الثاني، وهو اعتبار رضي المحتال، ويكون الأمر في قوله: فليحتل للاستحباب لا الوجوب.^(١)

حكم تكرار الحوالة:

يجوز تكرار الحوالة إذا توفرت الشروط التي ذكرت سابقاً.

وصورتها: أن تحيل أنت على عمرو بألف دينار، فهل يجوز أن يحيل عمرو

على زيد بألف دينار؟

الجواب: نعم يجوز ذلك، ولكن إذا توفرت الشروط السابقة في صحة

الحوالة.

قال الإمام ابن قدامح رحمهم الله تعالى فإني "المغني" (٧ / ٦٣):

الحوالة صحيحة؛ لأن حق الثاني ثابت مستقر في الذمة، فصح أن يحيل به

كالأول. اهـ

بيان هل الحوالة بيع؟

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى أقوال:

الأول: ذهب جمع من أهل العلم أنها بيع، وكونها بيع دين بدين مستثنى

من عموم النهي عن بيع الدين بالدين، وإلى هذا ذهب جمع من الشافعية.

^(١) الشرح الممتع (٩ / ٢٢٠)، "الممتع" (٣ / ٢٦٩).

والثاني: أنها تحويل الحق من ذمة إلى ذمة بعقد ارفاق مستقل بنفسه ليس بمحمول على غيره.

وهذا اختيار ابن قدامه رحمه الله تعالى: وعلل رحمه الله اختياره.

١ - بأنها لو كانت بيعاً لما جازت لكونه بيع دين بدين.

٢ - ولأنها لو كانت بيعاً لما جاز التفرق قبل القبض.

٣ - ولجازت بلفظ البيع.

٤ - لفظها يشعر بالتحويل لا بالبيع، فعلى هذا لا يدخلها خيار، وتلزم بمجرد العقد، وهذا أشبه بكلام أحمد، وأصح له.

فالراجح في هذه المسألة: أن الحوالة ليست ببيع؛ لأننا لو قلنا بأنها بيع،

سيشكل علينا نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين.

ومن قال بأن الحوالة: بيع دين بدين: استثنى بيع الحوالة من نهي النبي

صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين؛ لأن الحديث قد ثبت فيها، وهو

حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم معنا.^(١)

^(١) راجع "الفتح" (٤ / ٥٨٥)، "المغني" (٧ / ٥٦) "التهذيب في فقه الشافعي" (٤ / ١٦١).

حكم إذا أحيل بصاحب الدين على مفلس:

قال الإمام ابن عثيمين رحمه الله تعالى "الشرح المصنع" (٩ / ٢٢١):

هذه المسألة لها ثلاث حالات:

الخالع الأول: إلا يكون المحال والمحتال راضيين.

بأن قال الصليل للمحال: أحلتك على فلان، وهو مفلس ليس عنده دراهم، فقال: لا أقبل، فهنا يرجع قولاً واحداً ولا خلاف في ذلك، لأنه يشترط للمحال على غير ملئ، أن يكون راضياً.

الخالع الثاني: أن يعلم أنه مفلس ويرضى بذلك.

فهنا لا يرجع بلا خلاف، لأنه رضي به فلا يرجع.

الخالع الثالث: أن يرضى وهو لا يعلم بحاله.

ثم يتبين له أنه مفلس، فعلى كلام المؤلف لا يرجع لأنه قيد ذلك بما إذا لم يكن رضي، وهذا الرجل رضي.

فإن قال: أنا رضيت أحسب أنه غني، فلما تبين أنه مفلس أريد أن أرجع.

قلنا: لا رجوع لك؛ لأنك فرطت.

فلماذا لم تشترط الملاءة حين أحالك؟ **اهـ**

نثر بين رحمه الله تعالى (٩ / ٢٢٢):

أن في الحالة الثالثة تفصيل، فإن كان المحيل قد غر المحتال، فهنا يرجع، أو كان المحتال قد بنى على حال المحال عليه سابقاً، حيث كان غنياً ثم اجتنيح ماله. اهـ وهذا هو الراجح والله أعلم.^(١)

هل تبرأ ذمة المحيل بمجرد الإخالة؟

في هذه المسألة قولان لأهل العلم:

الأول: تبرأ ذمة المحيل.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى: في قول عامة الفقهاء.

وخالف فإني هذه المسألة الحسن البصري رحمه الله تعالى: حيث أنه

كان لا يرى الحوالة براءة، إلا أن يبرئه.

ولكن الأثر ضعيف.

وممن زفر أنه قال: لا تنقل الحق.

وأجراها مجرى الضمان وليس بصحيح؛ لأن الحوالة مشتقة من تحويل

الحق، بخلاف الضمان، فإنه مشتق من ضم ذمة إلى ذمة، فمتى رضي بها

^(١) "المغني" (٦٩ / ٧) "البيان" (٦ / ٢٩٠).

المحال ولم يشترط اليسار، لم يعد الحق إلى المحيل أبداً، سواء أمكن استيفاء الحق، أو تعذر: لمطل، أو فلس، أو موت. ^(١)

وهذا هو القول الحق في المسألة، إلا في إذا ما كان المحال عليه مفلساً، ولم يعلم المحال أنه مفلس، وأما قول الحسن فلا دليل عليه، وقول زفر قياس مع الفارق.

قال الإمام العزمي رحمه الله تعالى في "البيان" (٦ / ٢٨٩):

قال الشافعي - رحمه الله تعالى -: فلما ندب المحتال إلى أتباع المحال عليه بشرط أن يكون المحال عليه مليئاً علم أن الحق يتحول عن المحل إلى ذمة المحال عليه تحوُّلاً يمنع المحتال من الرجوع إلى المحيل. وقال: قال أصحابنا: ولأن عموم الخبر يدل عليه.

وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال للمسيب: "أحتلت علينا غيرنا أبعدك الله".

قال العزمي رحمه الله تعالى: فثبت أنه إجماع؛ لأنه لم ينكر على علي رضي الله عنه أحداً من الصحابة رضي الله عنهم، ولأن الحوالة كالتبضع للحق. اهـ

^(١) "المغني" (٧ / ٦٠)، "البيان" (٦ / ٢٨٩).

قال العزمي في "البيان" (٦ / ٢٨٨):

إذا أحال بالحق انتقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، وبرئت ذمة المحيل، وهو قول كافة العلماء.

وقال زفر: لا ينتقل الحق من ذمة المحيل، وإنما يكون له مطالبة أيهما شاء كالضمان.

قال: دليلنا أن الحوالة مشتقة من تحويل الحق، والضمان مشتق من ضم ذمة إلى ذمة، فيجب أن يعطى كل لفظ ما يقتضيه.

إذا ثبت أن الحق أنتقل من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، فإن الحق لا يعود إلى ذمة المحيل بإفلاس المحال عليه، ولا بموته، ولا بجحوده ويمينه، وبه قال مالك والليث وأحمد.

وروى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(١).

وقال أبو حنيفة: يرجع إليه في حالين: إذا مات المحال عليه أو أفلس.

وقال بهذا القول: محمد بن الحسن، وأبو يوسف.

وزادا: إذا حجر عليه.

^(١) أثر علي رضي الله عنه، أخرجه عبد الرزاق (١٥١٨٣) بلفظ: "لا يرجع على صاحبه إلا أن

يفلس، أو يموت، وهذا الأثر ضعيف، فتادة لم يسمع من علي، ورواية معمر عن فتادة ضعيفة.

وقال الحاكم: يرجع إليه في حالة واحدة: إذا مات المحال عليه مفلسًا،
وأيس من الوصول إلى حقه. اهـ

قلت: الراجح هو انتقال المال من ذمة المحيل إلى المحال عليه.

ولا يرجع، إلا إذا مات المحال عليه مفلسًا، ولم يوفه أهل الحق، وأما إذا
كان مفلسًا، فقد تقدم القول فيها.

فهذه مسائل لنصتها من كتابي: "الدر المكنون في أحكام الديون".

وكان سبب تأليف هذا الكتاب: أننا اختلفنا في لفظة حديث جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما: «الآن بردت عليه جلده».

فكان وجه الاستنكار: كيف يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الآن بردة
عليه جلده»، بعد قضاء أبي قتادة رضي الله عنه الدين عنه، مع أنه قد تحمل
عنه الدين في يوم الموت.

والحديث أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مسنده:

من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، قال: «تُوِّيَّ رَجُلٌ
فَغَسَلْنَاهُ، وَحَنَطْنَاهُ، وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَيْهِ، فَقُلْنَا:
تُصَلِّي عَلَيْهِ؟ فَحَطَا حُطًى، ثُمَّ قَالَ: " أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟ " قُلْنَا: دَيْنَارَانِ،
فَانْصَرَفَ، فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْغَرِيمِ، وَبَرِيٌّ مِنْهُمَا الْمَيْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ،

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٍ: " مَا فَعَلَ الدِّيَّانَرَانِ؟ " فَقَالَ: إِنَّمَا مَاتَ أُمْسٍ، قَالَ: فَعَادَ إِلَيْهِ مِنَ الْعَدِ، فَقَالَ: لَقَدْ قَضَيْتُهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الآن بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدُهُ»^(١).

فهذا اللفظ منكر؛ لأنه من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو ضعيف على القول الصحيح من أقوال أهل العلم. فهذه الزيادة منكورة: سندًا، ومتنًا.

وقد بوب الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه حديث أبي قتادة رضي الله عنه، فقال: "بَابُ مَنْ تَكْفَلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ".

ثم قال رحمه الله تعالى: وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ.

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٤٥٣٦)، والحديث في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٤١٦)، وقال فيه: وكذا الطيالسي (١٦٧٣)، والحاكم (٥٧/٢ . ٥٨)، والبيهقي (٧٤/٦ و ٧٥)، وقال الحاكم: " صحيح الإسناد ". ووافقه الذهبي. ثم قال: وإنما هو حسن فقط، لأن ابن عقيل في حفظه ضعف يسير، ولذلك قال الهيثمي في "المجمع" (٣٩/٣): " رواه أحمد وأحمد والبخاري وإسناده حسن ". ثم قال الإمام الألباني رحمه الله تعالى في أحكام الجنائز (١٦)، وقال فيه: أفاد هذا الحديث أن قضاء أبي قتادة للدين كان بعد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على الميت. وهذا مشكل، فقد صح عن أبي قتادة نفسه أنه قضاه قبل الصلاة كما سيأتي ذكره في المسألة (٥٥) فقرة (و)، فإن لم تحمل القصة على التعدد فرواية أبي قتادة أصح من حديث جابر؛ لأن فيه عبد الله بن محمد عقيل، وفيه كلام، وهو حسن الحديث فيما لم يخلف فيه، وأما مع المخالفة فليس بحجة، والله أعلم.

ثم ذكر رحمه الله تعالى: حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: «أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟»، قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، قَالَ: أَبُو قَتَادَةَ عَلَى دَيْنِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ» ^(١).

ألحى بصبره أن يقول: علي دين هذا الميت، فلا يجوز له الرجوع في ذلك؛ لأن المال قد انتقل إلى ذمته، وهذا إذا كان في حق الحي، فكيف إذا كان في حق الميت، والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٩٥).

[بيان ندرج المماثلة في قضاء الدين من الفني]

٨٨٠ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَبِعُ أَحَدَكُمْ عَلَى مِثْلِي فَلْيَتَّبِعْ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ: «فَلْيَحْتَلْ»^(٢).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان مشروعية الحوالة.

وأنها من الرفق في الدين.

قوله: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ».

أي مماثلة الغني بعدم دفع المال المستوجب عليه إلى صاحبه، يعتبر ظلماً.
وخرج بهذا القيد: مطل الفقير، والمعسر، فهما وإن حصل منهما مماثلة،
فليساً بظالمين، والدين ثقیل على النفس.

ففلج مرسلم: من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، قال:
خَرَجْتُ أَنَا وَآبِي نَطْلُبُ الْعِلْمَ فِي هَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَبْلَ أَنْ يَهْلِكُوا،
فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِينَا أَبَا الْيَسْرِ - رضي الله عنه -، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٨٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٤).

^(٢) أخرجه الإمام أحمد المسند (٢ / ٤٦٣).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَهُ غُلَامٌ لَهُ، مَعَهُ ضِمَامَةٌ مِنْ صُحُفٍ، وَعَلَى أَبِي الْيَسْرِ بُرْدَةٌ وَمَعَاوِرِيٍّ، وَعَلَى غُلَامِهِ بُرْدَةٌ وَمَعَاوِرِيٍّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: يَا عَمَّ إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِكَ سَفْعَةً مِنْ غَضَبٍ، قَالَ: أَجَلْ، كَانَ لِي عَلَى فُلَانِ ابْنِ فُلَانٍ الْحُرَامِيِّ مَالٌ، فَأَتَيْتُ أَهْلَهُ، فَسَلَّمْتُ، فَقُلْتُ: تَمَّ هُوَ؟ قَالُوا: لَا، فَخَرَجَ عَلَيَّ ابْنُ لَهُ جَفْرٌ، فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ أَبُوكَ؟ قَالَ: سَمِعَ صَوْتَكَ فَدَخَلَ أَرِيكَةَ أُمِّي، فَقُلْتُ: اخْرُجْ إِلَيَّ، فَقَدْ عَلِمْتُ أَيْنَ أَنْتَ، فَخَرَجَ، فَقُلْتُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ اخْتَبَأْتَ مِنِّي؟ قَالَ: أَنَا، وَاللَّهِ أَكْذَبْتُكَ، ثُمَّ لَا أَكْذِبُكَ، خَشِيتُ وَاللَّهِ أَنْ أَكْذَبَكَ فَأَكْذِبَكَ، وَأَنْ أَعِدَّكَ فَأُخْلِفَكَ، وَكُنْتُ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُنْتُ وَاللَّهِ مُعْسِرًا قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ قَالَ: اللَّهُ قَالَ: اللَّهُ قُلْتُ: اللَّهُ قَالَ: اللَّهُ قَالَ: فَآتَى بِصَحِيفَتِهِ فَمَحَاَهَا بِيَدِهِ، فَقَالَ: إِنْ وَجَدْتَ قَضَاءً فَاقْضِنِي، وَإِلَّا، أَنْتَ فِي حِلٍّ، فَأَشْهَدُ بِصُرِّ عَيْنِي هَاتَيْنِ - وَوَضَعَ إصْبَعَيْهِ عَلَى عَيْنَيْهِ - وَسَمِعُ أُذُنَيَّ هَاتَيْنِ، وَوَعَاهُ قَلْبِي هَذَا - وَأَشَارَ إِلَى مَنْاطِ قَلْبِهِ - رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ، أَظْلَمَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ» ^(١).

وفلج الصليدين: من حديث عائشة - رضي الله عنها -، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخْبَرَتْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو فِي

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٣٠٠٦).

الصَّلَاة: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ
الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا، وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ
الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ " فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ، فَقَالَ: «إِنَّ
الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ» ^(١).

وفلج مسلسل:

من حديث أَبِي قَتَادَةَ -رضي الله عنه-، أَنَّهُ طَلَبَ غَرِيْبًا لَهُ، فَتَوَارَى عَنْهُ ثُمَّ
وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ قَالَ: اللَّهُ؟ قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْجِيَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ،
فَلْيَنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ» ^(٢).

وأما الظلم في المماثلة لمن كان قادرًا على الوفاء، فقد تقدم أن يحل عرضه،
وماله.

أما مال: فسيؤخذ عليه بالحجر، أو التفليس.

وأما عرض: فسيتكلم فيه، وبما سيلحقه السجن.

قوله: «وَإِذَا اتَّبَعُ أَحَدُكُمْ».

أي أرسل، أو حول، أو أحيل.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٨٣٢)، والإمام مسلم في صحيحه (٥٨٧، ٥٨٩).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٣).

قوله: «عَلَى مَلِيٍّ».

هذا هو الشرط، وليس على كل أحد.

والملاءة: لا يشترط فيها ملاءة المال على ما تقدم من ملاءة المال والقول

والبدن.

قوله: «فَلْيَتَّبِعْ».

قيل: بأن الأمر للوجوب، وهذا قول الظاهرية من أهل العلم.

وقيل: بأن الأمر للاستحباب، وهذا هو قول جمهور أهل العلم.

قال الإمام ابن الأمير الصنعاني رحمه الله في السبل (٨٧/٢):

وَدَلَّ الْأَمْرُ عَلَى وُجُوبِ قَبُولِ الْإِحَالَةِ، وَحَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ،
وَلَا أَذْرِي مَا الْحَامِلُ عَلَى صَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَعَلَى الْوُجُوبِ حَمَلَهُ أَهْلُ
الظَّاهِرِ. اهـ

والذي يظهر، أنه لا يشترط رضا المحال، إلا في حالة واحدة، وهي إذا
أحيل على غير مليء.

وأما إذا أحيل على مليء فيجب عليه أن يحتل، امتثالاً لأمر النبي صلى الله
عليه وسلم، فيقع الرفق بالمدين والمستدين.

والحمد لله رب العالمين.

[الزمان]

فلاح كتابي: "الدر المكنون في أحكام الديون".

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى (٢٢٩١):

وقال الليث: حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَقَالَ اثْنَيْنِ بِالشُّهْدَاءِ أَشْهَدُهُمْ فَقَالَ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا قَالَ فَأْتِنِي بِالْكَفِيلِ قَالَ كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا قَالَ صَدَقْتَ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ التَّمَسَّ مَرْكَبًا يَرْكُبُهَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ لِلْأَجَلِ الَّذِي أَجَلُهُ فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا فَأَخَذَ خَشَبَةً فَتَقَرَّهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ ثُمَّ زَجَّجَ مَوْضِعَهَا ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ تَسَلَّفْتُ فَلَنَا أَلْفَ دِينَارٍ فَسَأَلَنِي كَفِيلًا فَقُلْتُ كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا فَرَضِي بِكَ وَسَأَلَنِي شَهِيدًا فَقُلْتُ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا فَرَضِي بِكَ وَأَنِّي جَهَدْتُ أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا أَبْعَثُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ فَلَمْ أَقْدِرْ وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُكَهَا فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَلَجَتْ فِيهِ ثُمَّ انْصَرَفَ وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ فَأَتَى

بِالْأَلْفِ دِينَارٍ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لِأَتِيكَ بِمَالِكَ فَمَا
وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ قَالَ هَلْ كُنْتَ بَعَثْتَ إِلَيَّ شَيْءٍ قَالَ أُخْبِرُكَ
أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ
فِي الْخُشْبَةِ فَانْصَرِفْ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا»^(١).

قال الحافظ رحمه الله تعالى "تغليق التعليق" (٣ / ٢١٤ - ٢١٥):

وقع في رواية المستملي وغيره، وفي الأصل المقروء على أبي الوقت عقب
هذا الحديث: حدثني عبدالله بن صالح، حدثني الليث.

والحديث أخرجه أحمد من طريق يونس بن محمد، حدثنا الليث به، فهو
صحيح.

والشاهد من الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم ساقه مقرًا له، وإلا
فإن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا على الصحيح من أقوال أهل العلم، ما لم
يقره شرعنا؛ فإذا أقره شرعنا، كان شرعًا لنا.

الأمير الثالث: أن الرجل لما جاء يريد أن يستلف المال، قال له صاحب
المال: «أَتُنِي بِالشُّهَدَاءِ أَشْهَدُهُمْ»؛ لأن الشهادة على الحقوق معلومة.
فقال له: «كفى بالله شهيدًا»، فرضي بشهادة الله عز وجل.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٩١).

فقال له: «أئتني كفيلاً»، فقال له: «كفى بالله كفيلاً»، فرضي بكفالة الله عز وجل.

بيان تعريف الضمان:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى فلاي "المغني" (٧ / ٧١):

الضمان: ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق، فيثبت في ذمتها جميعاً، ولصاحب الحق مطالبه من شاء منها. اهـ
حكم الضمان:

دل على مشروعية الضمان: الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: {وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ} [يوسف: ٧٢].

وقال ابن عباس -رضي الله عنهما-: الزعيم الكفيل.
وأما السنة:

فما أخرجه الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى فلاي سنن:
من حديث أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ -رضي الله عنه-، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ، وَالذَّيْنُ مَقْضِيٌّ»^(١).

وأما الإجماع: فقد أجمع المسلمون على جواز الضمان في الجملة، وإنما اختلفوا في فروع.^(٢)

(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢٤٠٥).

(٢) "البيان" (٦ / ٢٠٣ - ٢٠٤).

أركان الضمان:

للضمان أربعة أركان:

- ١ - **ضامن:** وهو الكفيل، ويشترط رضاه فإن اكره على الضمان لم يصح ولا يعتبر رضى المضمون عنه كما سيأتي.
- ٢ - **مضمون بحق:** وهو الذي عليه الحق.
- ٣ - **مضمون له:** وهو صاحب الحق.
- ٤ - **مضمون به:** وهو الحق الذي في الذمة.^(١)

بيان ألقاب الضامن:

وللضامن ألقاب منها: ضمين، وكفيل، وقبيل، وحميل، وزعيم، وصبير، وكلها بمعنى واحد.

من يصح منه الضمان:

يصح الضمان من كل جائز التصرف فلي المال، أما الصبي والمجنون والسفيه فلا يصح ضمان واحد منهم؛ لأنه إيجاب مال بعقد، فلم يصح من واحد منهم كالبيع.

ويصح الضمان من المفلس؛ لأنه إيجاب مال في الذمة في العقد، فصح من المفلس كالشراء بالثمن في الذمة، ويصح الضمان من المرأة الجائزة التصرف.

(١) "المغني" (٧/ ٧٢).

وقال مالك: لا يصح إلا أن يكون بأذن زوجها.

حليلاً: أن كل من لزمها الثمن في البيع والأجرة في الإجارة صح ضمانه كالرجل.

ولا يصح ضمان العبد؛ لأنه إثبات مال لآدمي بعقد، فلم يصح من العبد بغير إذن سيده. ^(١)

حكم الضمان عن العبد:

إذا كان على العبد دين وضمن عنه ضامن صح الضمان؛ لأن الدين في ذمته لازم، وحكم الضمان عنه، حكم الضمان عن المعسر، ويلزمه أن يؤدي عنه. ^(٢)

حكم الضمان عند حلول الدين:

قال الإمام أبو داود رحمه الله تعالى فليحسب برقم (٨/٣٣٣):

حدثنا عبدالله بن مسلمة القعنبي، حدثنا عبد العزيز يعني ابن محمد الدراوردي عن عمرو يعني بن أبي عمرو عن عكرمة، عن ابن عباس - رضي الله عنه - : «أن رجلاً لزم غريباً له بعشرة دنانير، فقال: والله ما أفارقك حتى تقضيني، أو تأتيني بحميل، قال: فتحمل النبي صلى الله عليه وسلم، فأتاه بقدر ما وعده، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «من أين أصبت

^(١) "البيان" للعمري (٦/ ٣٠٨)، "المغني" لابن قدامة (٧/ ٧٩).

^(٢) "البيان" (٦/ ٢١٠).

هذا الذهب؟، قال: من معدن، قال: «لا حاجة لنا فيها، ليس فيها خير»،
فقضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا الحديث صحيح^١.

قال الإمام العاصم رضي الله تعالى عنه في البيان:

"وإن كان لرجل على غيره دين حال فضمنه عنه ضامن إلى أجل معلوم
صح الضمان، وكان الدين معجلاً على المضمون عنه، مؤجلاً على الضامن،
لأن الضمان رفق و معروف".

بيان أقسام الكفالة:

الكفالة تنقسم إلى قسمين:

الأول: الكفالة بالمال.

وذلك بأن يلتزم الكفيل بأداء ما على المكفول من حقوق مالية إذا لم يؤدها
المكفول، وهذا النوع يسمى بالضمان، وليس بين الفقهاء خلاف في
مشروعيتها.

وهذا النوع من الضمان جائز عند جماهير العلماء.

وخالف في هذه المسألة ابن حزم رحمه الله تعالى، وخلافه غير صحيح.

(١) "المغني" (٧/ ٨٢)، "البيان" (٦/ ٣١٩).

الثاني: الكفالة بالنفس.

وذلك بأن يلتزم الكفيل إحضار المكفول إلى صاحب الحق، أو إلى القاضي.

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعيتها، وفي وجه للشافعي أنها غير مشروعة، ولا يترتب عليها أي التزام.

والفرق بين الخالتين:

أن الخالط الأول: يضمن المال، وإذا لم يقضِ المستدين صاحب المال، فإنه يضمن بدفع المال من عنده.

وأما الخالط الثاني: يضمن الشخص نفسه، فإذا لم يقضِ المستدين صاحب المال، فإنه يحضر له الشخص بنفسه، ولصاحب المال القرار فيما يريد، إما أن يسجنه، وإما أن يسامحه ويفرج عنه.^(١)

ضمان المعسر:

للعلماء في ضمان المعسر قولان:

القول الأول: أنه لا يشترط الملاءة في الضمان، وهذا قول جمهور العلماء.

القول الثاني: اشتراط ملاءة الضامن.

^(١) "روضة الطالبين" (٤/ ٢٤٠) (٤/ ٢٥٣)، "شرح فتح القدير" (٦/ ٢٨٣) (٢٨٥)، "بداية المجتهد" (٣/ ٢٩٥)

"إنشاء الالتزام في حقوق العباد" (١/ ٢٠١).

والراجع القول الأول؛ لأن الضامن قد يضمن النفس. ^(١)

رضى المكفول عنه في الكفالة:

تقدم تقسيم الكفالة، ومن هذا التقسيم نتعامل مع هذه المسئلة، فإذا كان المكفول عليه بالمال، فهنا تجوز الكفالة دون رضى المكفول.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في "المغني" (٧ / ٧٢):

لا يعتبر رضا المضمون عنه لا نعلم فيه خلافاً. اهـ

وقال الإمام النووي في المنهاج (٢ / ٢٠٠):

لا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً. اهـ

وذهب المالكية إلى جواز الكفالة إذا ثبت أن بين المكفول والكفيل عداوة، فإن الكفالة هنا لا تنشأ إلا برضى المكفول.

وهم يوافقون بقية العلماء فيما ذهبوا إليه، وإنما جعلوا هذا الشرط حفاظاً

على المكفول من تسلط الكفيل. ^(٢)

ويدل على هذه المسألة: حديث سلمة بن الأكوع -رضي الله عنه-

عند البخاري، وقد تقدم في الرجل الذي تكفل على الميت بدينه، ولم يشترط رضا الورثة.

وفي رواية لابن ماجه: فقال أبو قتادة -رضي الله عنه-: «أنا أتكفل به».

^(١) أحكام المعسر في الفقه الإسلامي «(٢١١ - ٢١٢)».

^(٢) "حاشية الدسوقي" (٣ / ٣٣٤).

والشاهد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الضمان من أبي قتادة - رضي الله عنه - مع تعذر الاطلاع على رضا المضمون عنه.

ولو كان رضا المضمون معتبرًا، لما قبل النبي صلى الله عليه وسلم الضمان، أو لسأل الورثة عن رضاهم بالضمان، قبل أن يقره.^(١)

وإذ كانت الكفالة بالنفس دون المال.

فقد اختلف الفقهاء فيها إلى قولين:

الأول: أنها تنشأ وتعتبر.

وهذا قول الحنفية، ووجه عند الشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة، واستدل أصحاب هذا القول بالقياس على الكفالة بالمال.

الثاني: أنها لا تنشأ.

وهذا وجه عند الشافعية، وقول عند الحنابلة، ومما استدلوا به أن فائدة هذا الكفالة هو إحضار المكفول إلى الحاكم، أو صاحب الحق، فإذا لم يقبل الكفالة لا يكون ملزمًا بالحضور.

ويجب على الكافل في هذه الحالة تسليم المكفول عنه، أو تسليم ما عليه لحديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «الزعيم غارم».

^(١) "مغني المحتاج" (٤ / ٤٣٨)، "المغني" لابن قدامة رحمه الله تعالى (٧ / ٧٢)، "إنشاء الالتزام" (١ / ٢٠٥)، "البيان" للعمراي رحمه الله تعالى (٦ / ٣١١).

وهذا هو القول الرابع؛ إذ لم يُحضر المكفول إلى غريمه حبس الكفيل كما صح ذلك عن شريح، ولو ترك لصاع حق المكفول له.^(١)

بيان أن الكفيل ضامن:

أخرج الإمام أحمد رحمه الله تعالى (٢٦٧ / ٥):

عن أبي أمامة -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «العارية مؤداة، والمنيحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم».

صاحب الحق من يطالب؟

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أن المضمون عنه لا يبرأ بنفس الضمان كما يبرأ المحيل بنفس الحوالة قبل القبض.

بل يثبت الحق في ذمة الضامن مع بقاءه في ذمة المضمون عنه، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما في الحياة وبعد الموت.

وبهذا قال: الثوري، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وأصحاب الرأي.

^(١) المغني (٧/ ٩٦ - ٩٧)، ومصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٥٢٢)، "وروضة الطالبين" (٤/ ٢٥٩)، "والمغني" (٧/ ١٠٤)، "وشرح فتح القدير" (٦/ ٢٩٥)، "إنشاء الالتزام" (١/ ٢٠٦ - ٢٠٧).

الثاني: الكفالة والحوالة سواء، وكلاهما ينقل الحق من ذمة المضمون عنه والمحيل، وهذا قول أبي ثور، واحتج بأحاديث تحمل دين الميت.

الثالث: لا يطالب الضامن إلا إذا تعسرت مطالبة المضمون عنه، وهذا قول مالك.

والراجع هو القول الأول، أنه يطالب من شاء منهما إذا حل الأجل، ولم يدفع إليه المال.^(١)

بيان أن من تكفل عن ميت ديناً فليس له الرجوع:

ومن تكفل على ميت ديناً فليس له أن يرجع فيه، وهو قول واحد.

حديث سلمة بن الأكوع - رضي الله عنه -، وقد تقدم في الرجل الذي عليه دين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلوا على صاحبكم»، قال: فقال أبو قتادة: «علي دينه يا رسول الله، فصلى عليه».

قال الحافظ رحمه الله تعالى في "الفتح" (٥٩٨ / ٤):

يختص قول: "فليس له أن يرجع"، أي عن الكفالة، فهي لازمة له، وقد استقر الحق في ذمته، ثم أورد فيه حديث سلمة - رضي الله عنه -.

ووجه الأخذ به: أنه لو كان لأبي قتادة - رضي الله عنه - أن يرجع لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على المديان حتى يوفي أبو قتادة - رضي الله

(١) "المغني" (٧ / ٨٤ - ٨٦)، "البيان" (٦ / ٣٢١).

عنه-الدين؛ لاحتمال أن يرجع، فيكون قد صلى على مديان دينه باق عليه،
فدل على أنه ليس له أن يرجع. اهـ

قال الإمام العاصم رحمته الله في "البيان" (٦ / ٣٠٤ - ٣٠٥):

يصح ضمان الدين عن الميت سواء خلف وفاءً لدينه، أو لم يخلف،
واستدل بالأحاديث المشار إليها آنفاً. اهـ
جواز الضمان بدون رضى المضمون عنه:

وصورته: أن تسلفت من زيد مالاً، ثم جاء عمرو وقال: أنا أكفل عبد
الحميد في هذا المال.

فلا يشترط رضاي في مثل هذه الصورة.

وفيه سنن أبي داود رحمته الله (٤٥٠٤):

عن أبي شريح الكعبي -رضي الله عنه- يقول: قال رسول الله صلى الله
عليه و سلم: «إلا أنكم يا معشر خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل وإني
عاقله، فمن قتل له قتيل بعد مقولتي هذه، فأهل بين خيرتين: أن يأخذوا
العقل، أو يقتلوا».

والشاهد: أن النبي صلى الله عليه و سلم ضمن لهم الدية بغير طلبهم،
فكذلك إذا ضمن دين رجل جاز ذلك حضر، أم لم يحضر، رضي أم لم
يرض.

وخالف في هذه المسألة أبو حنيفة، وخلافه غير معتبر؛ لمخالفة النص.^(١)

رضا المضمون له؟

واختلف العلماء فلي اشتراط رضا المضمون لئلا يقولين:

الأول: يعتبر رضاه.

وهذا قول أبي حنيفة وروايته عن الشافعية.

الثاني: يصح من غير رضا المضمون له، وهو صاحب المال.

وهذا قول الجمهور، والدليل على ذلك أن أبا قتادة ضمن عنه من غير

رضاه، وهذا هو الراجح؛ إلا إذا كان يخشى من صولة الضامن وظلمه، كما

هو الحال من كثير من مشايخ القبائل الظلمة، هداهم الله.^(٢)

حكم ضمان المال المجهول:

اختلف العلماء فلي هذه المسألة لئلا يقولين:

الأول: لا يصح ضمان مال مجهول، وهو أن يقول: ضمنت لك ما

تستحقه على فلان من الدين، وهو لا يعلم قدره.

ولا يصح كذلك ضمان ما لم يجب، وهو أن يقول: ضمنت لك ما

تدين فلاناً.

وبه قال الليث وابن أبي ليلى وابن شبرمة والثوري وأحمد وهو قول لشافعية.

(١) "المحلى" (٨ / ٢٥٠).

(٢) "البيان" (٦ / ٣١١)، "المغني" (٧ / ٧٢).

الثاني: يصح ضمان المجهول، وضمان ما لم يجب، وهذا قول للشافعي في القديم، وهو قول مالك وأبي حنيفة.

وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح إن شاء الله؛ لأن الضمان إثبات مال في الذمة بعقد لازم، فلم يصح مع جهله.

أما إن قال: ضمنت لك من العشرة للألف صح ذلك لأنه وإن كان مجهولاً قدرًا فهو معلوم جملة.^(١)

حكم الضمانة على الضامن:

يصلح أن يضمن الضامن؛ لأن الدين صار لازماً عليه، فصح الضمان كأول، إلا إذا ضمن عنه المضمون عنه فلا يصح.

وقال صاحب البيان: ضمان الضامن جائز، وإن تسلسل.^(٢)

إذا قضى الضامن الدين هل يعود على المضمون؟

فالجواب: أربع حالات:

الحالة الأولى: أن يضمن بإذنه، ويقضى بإذنه، فإنه يرجع عليه.

وهذا قول مالك، وأحمد، وأبي يوسف، وفي هذه الحالة يجب على المضمون أن يوفي الضامن حقه.

^(١) البيان للإمام العمراني رحمه الله تعالى (٦ / ٣١٧).

^(٢) "البيان" (٦ / ٣٢٢، ٣٢٤)، "المغني" (٧ / ٨٧).

الخالد الثاني: أن يضمن بغير أمره، ويقضي بغير أمره، فإنه لا يرجع عليه، وبه قال أبو حنيفة، وخالف مالك وأحمد.

والراجع في هذه المسألة: عدم الرجوع عليه، إلا إن قضاؤه بنفسه، فهذا من باب براءة الذمة.

وإلا فالضامن قد تبرع بالضمان، وعليه أن يبرأ ذمته، والدليل على ذلك قصة أبي قتادة -رضي الله عنه- وقد تقدمت. فإنه رضي الله عنه لم يرجع إلى أولياء الميت يطالبهم بالدين الذي قضاؤه عن الميت.

الخالد الثالث: ضمن بغير إذنه، وقضى بإذنه.

فإنه يرجع عليه، على الراجح من أقوال أهل العلم.

الخالد الرابع: ضمن بأمره، وقضى بغير إذنه.

فإنه يرجع عليه، على الراجح من أقوال أهل العلم.^(١)

^(١) "البيان" للعمري رحمه الله (٦/ ٣٢٥ - ٣٢٧)، و"المغني" لابن قدامة رحمه الله تعالى (٧/ ٨٩ - ٩٠).

[بيان صحة الكفالة عن الميت]

٨٨١ - (وَعَنْ جَابِرٍ - رضي الله عنه - قَالَ: تُؤْتِي رَجُلٌ مِنَّا، فَعَسَلْنَاهُ، وَحَنَطْنَاهُ، وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَقُلْنَا: تُصَلِّي عَلَيْهِ؟ فَخَطَا خُطًى، ثُمَّ قَالَ: «أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قُلْنَا: دَيْنَارَانِ، فَاَنْصَرَفَ، فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - «أَحَقَّ الْغَرِيمُ وَبَرَى مِنْهُمَا الْمَيْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان جواز الكفالة في الدين.

(١) الحديث صحيح بشواهده دون بعض ألفاظه. أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٣٠)، وأبو داود (٣٣٤٣)، والنسائي (٤/ ٦٥ - ٦٦)، وابن حبان (٣٠٦٤)، واللفظ لأحمد وسنده حسن، وأما الباقيون فلهم لفظ آخر وسندهم على شرط الشيخين. وهذا اللفظ صححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (١٤١٦)، وقال فيه: وإنما هو حسن فقط، لأن ابن عقيل في حفظه ضعف يسير، ولذلك قال الهيثمي في "المجمع" (٣٩/٣): "رواه أحمد والبخاري وإسناده حسن". **والحاصل:** أن حديث جابر باللفظ الذي ذكره الحافظ فيه محمد بن عقيل وفيه ضعف، ولكن الحديث صحيح، فقد صح من حديث أبي قتادة عنه، عند أحمد والنسائي، وإسناده صحيح، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادي رحمه الله تعالى. وله شاهد من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه في صحيح الإمام البخاري، وليس فيهما: قوله: "حق الغريم وبرئ منهما الميت"، وقوله: "الآن بردت عليه جلده"، فهي مما تفرد به ابن عقيل، وقد مختلف فيه، والراجع ضعفه، والله أعلم. فالزيادة منكورة.

قوله: «تُؤْفَى رَجُلٌ مِنَّا».

أي من الأنصار، أو من المسلمين.

قوله: «فَغَسَلْنَاهُ، وَحَنَطْنَاهُ، وَكَفَّنَاهُ».

تقدم بيان ذلك في كتاب الجنائز، إذ أن هذا من حقوق المسلم على المسلمين، إذا مات أن يغسل.

وهذا واجب كفائي، إن قام به البعض سقط الإثم على الآخرين.

ومعنى حنطناه: أي وضعنا في كفنه الطيب، ومستحب، وليس بواجب.

وكفناه: أما التكفين فهو واجب، فإن تبرع به أحد من المسلمين، وإلا أخرج ثمنه من أصل التركة، فإن لم يترك الميت تركة، يكون على أوليائه، فإن لم يستطيعوا ذلك، كان على بيت مال المسلمين، وإن لم يوجد للمسلمين بيت مال كما هو الحال في زماننا، يكون على أحد من المسلمين أن يتبرع بذلك.

قوله: «ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

لبركة صلاته عليه، ولاستجابة دعائه صلى الله عليه وسلم له.

ولأن الصلاة من الشفاعة، وأعظم الشفاعات ما كانت من النبي صلى

الله عليه وسلم.

قوله: «فَقُلْنَا: تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟».

أي هل تصلي، أو أتصلي عليه يا رسول الله.

فإن في الصلاة على الميت بركة عظيمة لا يعلمها إلا الله عز وجل، وفيه نفع للميت.

قوله: «فَخَطَا خُطْيَ».

أي للمبادرة للصلاة عليه.

قوله: "ثُمَّ قَالَ: «أَعْلَيْهِ دَيْنٌ؟»".

فيه: عظيم شأن الدين، وأهميته، إذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن غيره.

لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم: أكان عاقاً لو الولديه، أو قاطعاً لرحمه؟ مع أن هذه كبائر وعظائم.

وسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه لأنه حق آدمي.

وحقوق الناس مبنية على المشاحة، فإن سامح وإلا تحملها إلى يوم القيامة.

وفلج مسلم:

من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ «يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٨٨٦).

قوله: «قُلْنَا: دِينَارَانِ».

وفي رواية: «ثلاثة دنانير».

فلا يمنع أن يكون الدين ثلاثة دنانير، ثم قضى دينارًا، وبقي عليه ديناران.

أو أن الدين ثلاثة دنانير إلا قليلًا، فحذف الكسر.

أو أن صاحب الدين سامح في دينار، وطالب بالدينارين.

في أوجه ذكرها أهل العلم رحمة الله عليهم.

قوله: «فَانْصَرَفَ».

أي عن الصلاة عليه.

وهذا كان في مبدأ الأمر، ثم بعد ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم

يقضي عنهم الديون.

ففلح الصليين:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى، عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ فَضْلًا؟»، فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدَيْنِهِ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى

صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوْفِّيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا، فَعَلَيْ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ» ^(١).

وفيه: ترك الفاضل الصلاة على الميت إن كان للزجر عن بعض الأفعال. وإلا فإن صاحب الدين يحتاج إلى شفاعته من المسلمين، وهو أحوج إلى دعائهم من غيره.

قوله: «فَتَحَمَّلَهَا أَبُو قَتَادَةَ».

أي ضمنها وتحولها وكفلها، وهذا الشاهد من الحديث. وقد تقدم الكلام على مسائل الضمان، فلا يجوز له الرجوع بعد أن ضمن، ولا يشترط رضا المضمون عليه، ولا يشترط رضا المضمون له، إذا كان الضامن مليئًا.

قوله: «فَأَتَيْنَاهُ».

أي النبي صلى الله عليه وسلم لطلب أن يصلي على هذا الميت.

قوله: «فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: "الدِّينَارَانِ عَلَيَّ"».

أي أنا ضامن لهما.

وفيه: فضيلة المسابقة إلى الخير، وتحمل حمالات الناس، لما فيها من تفريج الكرب.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٩٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٩).

ففلج مسلم: من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(١).

وفيل: من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ...» ^(٢).

قوله: "فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أُحِقَّ الْغَرِيمُ»".

أي تحملت حق الميت الغريم المدين.

قوله: «وَبَرِّئَ مِنْهَا الْمَيِّتُ؟».

أي برئ الميت من الدين براءة لا عودة فيها.

قوله: «قَالَ: نَعَمْ».

أي أنا ملتزم بكل ما يجب على هذا الميت لهذا الغريم.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٥٨٠).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٦٩٩).

قوله: «فَصَلِّ عَلَيْهِ».

أي النبي صلى الله عليه وسلم.

والحديث أصله في الصحيح، وأما ما جاء أن أبا قتادة رضي الله عنه تأخر في القضاء، ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «الآن بردت عليه جلده»، فهي زيادة منكرة، تفرد بها ابن عقيل، وتخالف الثوابت من الأدلة، والله المستعان.

حكم من يطالب بالدين قبل حلول الأجل:

فلاي الترمذي رحمه الله تعالى (١٢١٣):

عن عائشة - رضي الله عنها -، قالت: «كان على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبان قطريان غليظان، فكان إذا قعد فعرق ثقلاً عليه، فقدم بز من الشام لفلان اليهودي، فقلت: لو بعثت إليه، فاشتريت منه ثوبين إلى الميسرة، فأرسل إليه فقال: قد علمت ما يريد، إنما يريد أن يذهب بهالي، أو بدراهمي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذب قد علم أني من أتقاكم لله وأداهم للأمانة».

قال الحافظ رحمه الله تعالى فلي "التلخيص" (٧٧ / ٣):

وقد أعل الحديث ابن المنذر فيما نقله ابن الصباغ في الشامل بحرmi بن عمارة، وقال إنه رواه عن شعبة، ونقل عن أحمد قوله إنه صدوق، فيه غفلة.

قال ابن المنذر: وهذا لم يتابع عليه، فأخشى أن يكون من غفلاته، انتهى.

قال الحافظ: وهذا في الحقيقة من غفلات المعلل، ولم ينفرد به حرمي بن عمارة، بل لم نره من روايته، إنما رواه شعبة عن والده عمارة عن عكرمة، وكان عمارة حاضرًا المجلس كما بينه الترمذي. **اهـ**

قال الإمام العثيمين رحمه الله تعالى في الشرح الممتع (٩ / ٩٩):
قال: الصحيح أنه إذا أجله ورضي المقرض فإنه يثبت الأجل ويكون لازمًا، ولا يحل للمقرض أن يطالب المستقرض حتى يحل الأجل وهو اختيار شيخ الإسلام؛ لأن هذا لا ينافي مقتضى العقد، بل هو من تمام مقتضى العقد، لأن المقصود بالقرض الإرفاق والإحسان وإذا أجلته صار ذلك من تمام الإحسان فالأرفق للمقرض التأجيل.

قال: ومن وجه آخر، إن الله تعالى قال: {وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ} [المائدة: ١]، وهذا عقد شرط فيه التأجيل فيجب أن يوفي به؛ لأن أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود يشمل الوفاء بأصلها والوفاء بوصفها وهو الشروط التي تشترط فيها.

وقال تعالى: {وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا} [الاسراء: ٣٤].
والمقرض الذي أجله قد تعهد ألا يطالب إلا بعد انتهاء الأجل فيكون هذا العهد مسؤلاً عند الله، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل».

فعلم بذلك أن الشرط الذي لا ينافي كتاب الله ليس بباطل، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»، ولأن المطالبة به وهو مؤجل إخلاف للوعد، وإخلاف الوعد من سمات المنافقين.

فكل هذه الأدلة تدل على أنه إن كان مؤجلاً وجب أن يكون مؤجلاً.

ولأنه ربما يكون في ذلك ضرراً على المستقرض. اهـ

قال أبو محمد رحمه الله تعالى:

ومما يدل على أنه لا يطالب إلا بعد حلول الأجل.

ما أخرجه أحمد في مسنده (٤ / ١٢٧): من طريق معاوية بن صالح عن

سعيد بن هاني، عن العرباض بن سارية - رضي الله عنه - قال: «بعت النبي صلى الله عليه وسلم بكرًا فأتيته اتقاضاه، فقلت: يا رسول الله اقضني ثمن بكري، قال: لا، أقضيها إلا لحينه».

والحديث في "الصحيح المسند" للإمام مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى برقم (٩٢٠).

إذ أن الأجل حق للمستدين، فلا يجوز لصاحب المال أن يدخل المشقة على المستدين بمطالبته بقضاء الدين قبل أن يحل الأجل.

حكم من اقترض ديناً بعملة فألغيت العملة:

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى ثلاث مذاهب:

الأول: أن له القيمة وقت القرض.

الثاني: أن المعتبر في إرجاعها وقت منع تداول هذه العملة.

الثالث: أنه يعطي قيمتها وقت الوفاء.

وهذا قول بعيد ؛ لأنه قد أخذ العملة ولها شأن، وبعد الإلغاء صار لا شأن لها.

وأقرب الأقوال، والذي اختاره الإمام العثيمين رحمه الله تعالى أن المعتبر وقت المنع، وذلك لأنه ثابت في ذمته ذلك المبلغ، ولو سدده قبل الوقت بدقيقة أجزأه ذلك، والله أعلم.^(١)

وقال شيخنا العلامة **يحيى بن علال** **الجبوري** **حفظه الله تعالى**:

"بل الأقرب أن له قيمتها وقت القرض، هذا في حال هدمها يقول الله تعالى: {فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون و لا تظلمون}.

حكم مستدين اقترض بعملة فزاد سعرها أو نقص:

وفي فتاوى اللجنة الدائمة كما في "المجموع" (١٤/١٤٦):

يجب على المقرض أن يدفع الجنيهاً التي اقترضها وقت طلب صاحبها ولا أثر لاختلاف القيمة الشرائية زادت أو نقصت. **هـ**

^(١) الشرح الممتع (٩/ ١٠٣ - ١٠٤).

فقد أفتى الإمام ابن باز رحمه الله تعالى بذلك.^(١)

دائن أقرض آخر مبلغاً بعملة على أن يردده بعملة أخرى:

هذه المعاملة لا تجوز: لأن فيها بيع عمله حاضرة بعملة أخرى نسيئة،

وهذه معاملة ربوية؛ لأنه لا يجوز بيع عملة بعملة إلا يداً بيد.

وعلى المقترض أو المستدين إذا وقع في مثل هذه المعاملة أن يتوب إلى الله،

وأن يرد المبلغ الذي اقترضه من نفس العملة.^(٢)

حكم من استدان بعملة فقبض بعملة أخرى:

وهذه المسألة تخالف سابقتها في كون الأولى اشترط المدين أن يرد له ماله

بعملة أخرى.

أما هذه فليس فيها شرط، فمثلاً: رجل استلف من آخر عشرة ألف

ريال يماني، وبعد مدة قضاه مئتي ريال سعودي، أي ما يعادل عشرة ألف

وخمسائة، فلا شيء عليه، ويكون هذه الزيادة من حسن القضاء، وقد قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خيركم أحسنكم قضاء».^(٣)

^(١) فتاوى الباز: (١٩ / ٢٩٩ - ٣٠٠).

^(٢) فتاوى ومقالات متنوعة: (١٩ / ٢٩٦، ٢٩٧)، فتاوى اللجنة الدائمة: (١٤ / ١٤٦ - ١٤٧).

^(٣) فتاوى اللجنة الدائمة: (١٤ / ١٦٠، ١٦٦).

قال الشيخ ابن باز كما في مجموع فتاوي ومقالات (١٩ / ٨٠٣):

في جواب سؤال: هل يجوز اقتراض مبلغ من المال بالريال ورده بما

يساويه من الدولار؟

قال: إن كان مشروطاً فهذا لا يجوز هذا بيع والبيع نقد بنقد نسيئة لا

يجوز، أما إن كان أقرضه دراهم سعودية ثم عند الوفاء أعطاه دولارات

بالتراضي بينهما يداً بيد فلا بأس. اهـ

وهذه الفتوى عليها عمل كثير من الصحابة - رضي الله عنهم -،

والتابعين.

فقد صرح عن إبراهيم: أنه قضى بقيمة الدراهم دنانير.

وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما: "أنه كان تكون عليه الدنانير

فيعطي ورقاً بقيمتها وتكون عليه الورق فيعطي قيمتها دنانير إذا قامت

بسعرها".

وصح عن عمر - رضي الله عنهما -: "أنه لم ير بأساً باقتضاء الذهب من

الورق والورق من الذهب".

وهو قول سعيد بن جبير، وطاوس، والزهري، وقتادة.

واللسن حيث قال: "لا بأس باقتضاء الذهب من الذهب بقيمة

السوق".

وهو قول القاسم والحكم^(١).

وصلح عن أبي بلع^{سليم}: كراهية ذلك.

وصلح: عن ابن سيرين.

والراجع: جواز هذا التعامل، حيث وهو يعتبر صرف لما في الذمة في ذلك

الحين، فكأنه حصل فيه التقابض، لكن بشرط أن لا يكون بينهما شرط.

وبهذا قال الحسن، وابن المسيب، وإبراهيم^(٢).

حكم مطالبة المدين المعسر:

اتفق الفقهاء على جواز مطالبة المدين الموسر، واتفقوا على أن المدين إذا

ثبت إعساره لم تجز مطالبته^(٣).

حكم منع المعسر من السفر:

اتفق الفقهاء^(الأربعاء): على عدم جواز منع المدين المعسر من السفر؛ لأنه

استحقَّ الإنظار، وعليه فلا يجوز لغريمه أن يُطالبه، ومن لا تجوز مطالبته؛ لا

يجوز منعه من السفر.

(١) "مصنف بن أبي شيبة" (٦ / ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥، ٣٣٦).

(٢) المصنف «(٧ / ٢٥).

(٣) المغني (٤ / ٥٤٤)، المبدع (٤ / ٣٠٦)، القرطبي (٣ / ٢٤٠)، أحكام الجصاص (١ / ٤٧٤)،

أحكام المعسر في الفقه الإسلامي للحذيفي (١٩٦).

واشترط التنازل: في هذه الحالة أن يُقيم كفيلاً بدينه، وهذا الشرط وجيه؛ لأنه لا يُخالف كتاب الله عز وجل في حفظ الأموال، ولأنه أضمن لأموال الناس.^(١)

حكم إجبار المعسر على التكسب:

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: لا يُجبر على الاكتساب، ولا على تأجير نفسه.

وهذا مذهب الحنفية والمالكية والشافعية، وأحمد في رواية.

الثاني: إذا كان يحسن صنعة يُجبر، وإلا فلا، وهذا قول أحمد في رواية.

الثالث: جواز إجبار المعسر على الاكتساب، ومؤجرة نفسه.

وهذا قول أهل الظاهر، وإسحاق، وعمر بن عبد العزيز، وسوار، واستدل أصحاب القول الأول بقوله تعالى: {فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} [البقرة: ٢٨٠].

وبحديث أبي سعيد - رضي الله عنه -: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»، وهذا القول هو الراجح، والله أعلم.

أحكام المعسر «(١٩٨ - ١٩٩).

(١) أحكام المعسر (١٩٧).

ولأن هذا إجبار على الاكتساب فلا يجب ذلك كما لا يجب إجباره على قبول الوصية.^(١)

حكم إذا زعم المدين أنه معسر:

إذا زعم المدين أنه مُعسر عليه أن يقيم البينة على ذلك، ممن يعرفون حاله الباطن: شاهدين عدلين، ولا يشترط الثلاثة، ولا يلزم يمينه معهم. فإن لم توجد البينة يحلف على الإعسار، وعليهم أن يقبلوا منه.

ففلج سنن الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى:

من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -، قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَحْلِفُ بِأَيْهِ، فَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرِضْ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلْيَسْ مِنَ اللَّهِ»^(٢).

وإن قال: أنا معسر، وصدقه صاحبه وغريمه، فلا يطالب، بل ينظره إلى

ميسره، لعموم الآية: {فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} [البقرة: ٢٨٠].^٣

وإذا ثبت الإعسار سواء باليمين، أو باليمين؛ فإنه لا يجبس.

(١) "البيان" (٦/ ١٣٣).

(٢) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢١٠١)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح السنن، وهو في الإرواء برقم (٢٦٩٨)، وقال فيه: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. كما قال البوصيري في "الزوائد" (٢/ ١٣٠).

٣ البيان (٦/ ١٣٦ - ١٣٧).

أما إذا حكم بعدم إعسار؛ فتجري عليه أحكام المماطل.^١

حكم الحبس في الدين:

قال الإمام عبد الرزاق (٨ / ٣٠٥، ٣٠٦): أخبرنا معمر عن أيوب عن

ابن سيرين قال: "شهدت شريحاً وخاصم إليه رجل في دين يطلبه أجل.

فقال آخر: يعذر صاحبه، إنه معسر، وقد قال الله: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ

فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} [البقرة: ٢٨٠].

فقال شريح: هذه كانت في الربا، وإنما كان الربا في الأنصار، وأن الله

يقول: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢٨٠].

ويقول: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ

النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} [النساء: ٥٨].

ولا والله، لا يأمر الله بالأمر تخالفوه، أحبسوه إلى جنب هذه السارية؛

حتى يوفيه."

هذا أثر رجاله ثقات، إلا أن في رواية معمر عن البصريين كلام.

وقد تابع معمرًا، حماد بن زيد عند وكيع في الزهد وفي لفظه اختصار (٢ /

٣٦٠) بالسند الأول قال: "كان شريح إذا قضى على رجل لحق يحبسه في

^١ "البيان" (٦ / ١٣٦ - ١٣٧)، البيان (٦ / ١٤٠)، المصباح المنير (٦ / ٦١٤).

المسجد إلى أن يقوم، فإن اعطاه حقه، وإلا يأمر به إلى السجن"، وهو صحيح.

وقال رحمه الله (٨ / ٣٠٦): أخبرنا وكيع عن مالك بن مغول عن أم جعفر سرية الشعبي قال: سمعت الشعبي يقول: "إذا لم أحبس في الدين فأنا أوتيت حقه"، وأم جعفر لا أدري ما حالها.

وقال: أخبرنا وكيع عن الحسن بن صالح عن جابر عن الشعبي قال: "الحبس في الدين حياة".

قال: وقال جابر: كان علي - رضي الله عنه -: "يحبس في الدين".

والأثر ضعيف جداً، جابر هو ابن يزيد الجعفي، قد كذب.

وقال: أخبرنا النعمان بن أبي حنيفة ومعمار، عن ابن طاووس، عن أبيه قال: "إذا لم يقر الرجل بالحكم حبس". وهو إسناد صحيح.

وقال: حدثنا معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده - رضي الله عنه -: «أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حبس رجلاً ساعة في التهمة ثم خلاه»، وهذا حديث حسن.^(١)

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٦ / ٢٤٨ - ٢٥٠).

نفقة الغريم إذا حبس :

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى قولين:

الأول: وهو مذهب الشافعي أنها من ماله نفسه.

الثاني: أنها على الغريم.

والرابع، أنها من مال نفسه؛ لأنه إذا كانت من مال الغريم، ربما أدى إلى

إطالة المطالبة، وأخذ مال المطالب بغير حق^١.

حكم حبس المعسر:

قال ابن المنذر قاضي "الإقناع" (١ / ٢٧٥):

ومن كان معسرًا فلا سبيل إلى حبسه إلى أن يوسر.

وحبس من أخذ أموال الناس، ولا تعلم جائحه أصابته، يُحبس حتى

تثبت بينته أنه معدم، فيجب إطلاقه. اهـ

حكم رجل أدا ن رجلاً فأنكر، فوجد له مال هل يأخذه؟

للعلماء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: له أن يأخذ ماله.

وهذا قول الشعبي، وعطاء، وابن سيرين، واستدل بقول الله تعالى: {وَإِنْ

عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ} [النحل: ١٢٦].

وقول إبراهيم قال: "يقبض ما لم يُحْلَف"، وهو قول وكيع.

(١) "البيان" (٦ / ١٤٠).

القول الثاني: يرد له ماله، ولا يجوز له خيانتة، وإنما يطالب بحقه إن أعطاه، وإلا استحلفه.

وإلى هذا القول ذهب ابن معقل، والحسن، وعروة، ومجاهد، وغيرهم.^(١)
وهذا القول هو الرابع؛ لأنك إذا أخذت أموال الغير وإن كان لك حق، ربما تتهم بالسرقة، وبالخيانة.

وفيه سنن الإمام أبي داود رحمه الله تعالى:
من حديث أبي هريرة، - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(٢).

حكم رجل مات وعليه دين لا يعلم به:
إذا مات مورث وعليه دين ولم يعلم به، وجاء من يطالب فعليه البينة، أو اليمين، فإن ثبت الدين لزم الورثة قضاء دين مورثهم.^(٣)

كيفية الإقرار بالدين:
معلوم أنه لو أقر بدين وهو في صحته جاز ذلك؛ لأن الإقرار دليل

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٧/ ٢٢٦ - ٢٢٧).

(٢) أخرجه الإمام أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، بسند حسن، وقال الترمذي: «حسن غريب»، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٥٤٤)، وقال فيه: صحيح. وقد روى عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة، وأنس بن مالك، ورجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم، وصححه في صحيح السنن.

(٣) "المصنف لابن أبي شيبة" (٧/ ٢٨٣ - ٢٨٤).

بنفسه، سواء أقر لوارث، أو لغير وارث.

إلا أن الفقهاء اختلفوا فيما إذا أقر بدين عند موته، إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: قبول إقراره مطلقاً.

منهم: ميمون، وعطاء، والحسن، وطاوس، حيث قال: "إذا أقر لوارث

جاز".

لكنه من طريق ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

القول الثاني: قبول إقراره، إذا كان لغير وارث، وردها إذا كان لوارث،

وهذا قول إبراهيم، وشريح، وابن أذينة.

القول الثالث: عدم قبول إقرار المريض بالدين مطلقاً، وهو قول عطاء في

رواية ابن جريج عنه^(١).

والرابع: هو قبول إقراره مطلقاً سواء لوارث، أو لغير وارث، وذلك بناء

على قبوله في حياته، وإن كان هناك مجاملة، أو غير ذلك فأمره إلى الله.

من عليه دين، ولا يعلم بمكان صاحب الدين:

روى عن إبراهيم قال: "إن كان عليك دين لرجل فلم تدر أين هو

وأين وارثه فتصدق به عنه فإن جاء فخيره".

^(١) "المصنف لابن أبي شيبة" (٦/ ١٩٥ - ١٩٦).

وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه قال في رجل هلك وعليه دين لا يعرف صاحب الدين: "فأمر أن يتصدق عنه بذلك الدين".
وصح عن الحسن نحوه.

وروى عن عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- من فعله.
غير أن في إسناده شريك ابن عبد الله القاضي: وهو ضعيف.^١
وبهذا يفتى علماؤنا المتأخرون: كالشيخ مقبل، والباز، والعثيمين، رحمة الله عليهم أجمعين.

لو أقرضت رجلا نقوداً، هل لك أن تأخذ بها متاعاً:

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى قولين:

الأول: ذهب ابن عمر رضي الله عنه إلى كراهية ذلك، وهو قول سعيد بن المسيب، وطاوس.

الثاني: جواز ذلك.

وهذا قول سعيد بن جبير وعكرمة وحماد وهو قول إبراهيم النخعي.
وروى عن جابر لكن فيه السند إليه عن عنة أبي الزبير.^٢

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٦/ ٢٠٣).

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٦/ ٢٧٥ - ٢٧٦).

والراجع: هو القول الثاني، وهو جواز هذا النوع من الأقضية.

والله أعلم

٨٨٢ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟» فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوفِّي، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيَّ قِضَاؤُهُ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً»^(٢).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان أهمية قضاء الدين على الميت وغيره.

قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينُ».

يؤتى به ليصل عليه كما سبق بيانه.

وقوله: «بالرجل»، خرج مخرج الغالب، وإلا لو جيء بالمرأة أيضًا لكان الحكم هو نفسه.

قوله: "فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟»".

أي وفاء، من حيث هل له مال، أو تركة، أو ما يستطيع أن يُقضى به دينه؟

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٩٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٩)، وزادا:

«ومن ترك مالا فهو لورثته».

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٣١).

ولا يلزم الميت أن يقول لورثته هذا قضاء ديني، ولكن يكفي أن يكون له إرث، أو تركة، تقضى منها ديونه.

لقول الله عز وجل: {مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ}، فالوصية مقدمة في لفظ الآية، ومؤخرة في التنفيذ؛ لأن قضاء الدين واجب على الميت.

وانما قدمها الله عز وجل فليذكر علاج الدين؛ لأمر:

الأول: أن الدين له مطالب، وعادة يكون المطالب به قويًا؛ لأنه حق له.

الثاني: أن الوصية في الغالب يكون المطالب به ضعيفًا، وقد يتحرج منها؛ لأنها عبارة عن تبرع من الميت بدون أي مقابل.

فقد يحصل التساهل من ورثة الميت بالقيام بها، فقدمها الله عز وجل على الدين لمزيد البيان في الاهتمام بشأنها.

لأن تنفيذ الوصية الجائزة الموافقة للشرع من ورثة الميت أمر واجب، ويأثمون في عدم تنفيذها، إذا أوصى بثلاث تركته، أو أقل من ذلك، وكانت الوصية في أمر خير، وليس فيها تعاون على الإثم والعدوان، إلى غير ذلك.

قوله: «فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ».

أي إن ترك الميت مالا يقضى منه الدين، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عليه.

أو كان له ورثة يقومون بقضاء الدين عنه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أيضًا كان يصلي عليه.

قوله: "وَلَا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»".

أي زجرًا لهم عن التساهل في شأن الديون دون نية القضاء لها، والتشديد في حقوق المسلمين، وأنها لا تحل إلا عن طيب نفس منهم.

قوله: «فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ».

أي توسع بيت مال المسلمين؛ بسبب الفتوحات الإسلامية، والغنائم الكثيرة من الجهاد في سبيل الله عز وجل.

قوله: "قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»".

لأنه صلى الله عليه وسلم، ولي أمرهم، وهذه الولاية انتقلت إلى أولياء أمور المسلمين من الحكام، وغيرهم.

فيجب عليهم أن يقوموا بشأن أهل الإسلام: من قضاء ديونهم، وسد فاقتهم، وغير ذلك مما يحتاجون إليه.

قوله: «فَمَنْ تُوَفِّي، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قَضَاؤُهُ».

أي من بيت مال المسلمين، ومن سهم الغارمين كما سيأتي إن شاء الله عز وجل.

قوله: "وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً»".

أي قضاء لدينه، والله أعلم.

٨٨٣ - (وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا كَفَالَةَ فِي حَدٍّ» ^(١). رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان أن الكفالة لا تكون في الحدود.
قوله: "قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا كَفَالَةَ فِي حَدٍّ»
حَدٌّ".

أي لا تجوز الكفالة في الحدود.

فلو أن رجلاً أصاب حداً من الحدود: كالزنا، أو السرقة، وغير ذلك، فلا يجوز لأحد أن يأتي ويكفله.

ولو ضمنه في أن يقضي حاجة له ثم يعود، فلا حرج في هذا الضمان، والله أعلم.

قال أبو حنيفة: لا يكفل المدعى عليه حداً، أو قصاصاً، ويجبس حتى يشهد شاهدان، أو شاهد عدل يعرفه القاضي.

^(١) منكر. رواه البيهقي (٦ / ٧٧) وقال: «إسناده ضعيف. تفرد به بقية، عن أبي محمد؛ عمر بن أبي عمر الكلاعي، وهو من مشايخ بقية المجهولين، ورواياته منكورة»، وقال ابن أبي عدي: عمر بن أبي عمر منكر الحديث عن الثقات. وقال أيضاً: مجهول، لا أعلم يروي عنه غير بقية، كما يروي عن سائر المجهولين. وبقية بن الوليد مدلس أيضاً تدليس التسوية، وهنا لم يصرح بالتحديث، وروايته عن المجاهيل واهية.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قال المقدوف، أو المدعي للقصاص، بيتني حاضرة، كفلته ثلاث أيام.

وروي هشام عن أبي يوسف قال: في تفسير لا كفالة في حد، وذلك إذا قامت البينة، فإنه يحبس حتى يسأل عنها، فأما قبل أن تقوم البينة، ففيه الكفالة.

وروي ابن سماعه عن محمد مثل ذلك.

وقال مالك: لا كفالة في الحدود، ولا في التعزيرات، ولا في القصاص. وقال الثوري: إذا شهدوا عليه بالزنا، أو بالسرقة لا يكفل، ويسحن حتى ينظر في أمره.

وقال الشافعي: لا يكفل رجل في حد، ولا لعان.

وأما ابن حزم: فقد ذهب إلى منع الكفالة في الحد، وإلى منعها في المال. ولا يوافق على منع الكفالة في المال.

وحجتنا على ذلك يقول: إذا منع المضمون عليه الحق، فكيف يؤخذ مال الضامن بغير حق، نقول يؤخذ مال الضامن بما التزم به.

وقد تقدم معنا الحديث الذي فيه: «وكفى بالله وكيلاً»، وساق النبي صلى الله عليه وسلم في موطن الاحتجاج.

"أبواب قضاء الدين"

بيان أن الدين مقضي:

أخرج أحمد رحمه الله (٢٦٧ / ٥):

عن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: «العارية مؤداة، والمنيحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم».

أي أن الدين يجب أن يقضى عن المدين، ويقضى الدين من تحمله، أو أولياء أمور المسلمين، أو الأغنياء من الزكوات التي تجب عليهم.

فإن المدين يعتبر من الغارمين، وقد ذكره الله عز وجل في كتابه العزيز بقوله: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [التوبة: ٦٠].

قال الإمام النووي رحمه الله (١٣٢ / ٧):

قوله: «تحملت حماله»: هي بفتح الحاء، وهي المال الذي يتحمله الإنسان، أي يستدينه ويدفعه في إصلاح ذات البين، كالإصلاح بين قبيلتين، أو نحو ذلك. اهـ

(١) من كتابنا الدر المكنون في أحكام الديون

فعلى هذا ينبغي للدولة أن تقضي دين من تحمل الديات، أو الأروش في الإصلاح بين المسلمين.

قال الإمام القرطبي في "المفهم" (٨٧ / ٣):

قال في كلامه عن الحمالة: وكانت العرب إذا وقعت بينهم نائرة اقتضت غرمًا في دية أو غيرها، قام أحدهم ف تبرع بالتزام ذلك، والقيام به حتى ترتفع تلك النائرة، ولا شك أن هذا من مكارم الأخلاق، ولا يصدر مثله إلا عن سادات الناس وخيارهم، وكانت العرب لكرمها إذا علمت بأن أحدًا تحمل حمالة؛ بادروا إلى معونته، وأعطوه ما يتم به وجه مكرمه، وتبرأ به ذمته.

ولو سأل المتحمل في تلك الحمالة لم يعد ذلك نقصًا، بل شرفًا وفخرًا، ولذلك سأل هذا الرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حمالته التي تحملها على عادتهم، فأجابه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بحكم المعونة على المكرمة، ووعد النبي صلى الله عليه وسلم بهال من الصدقة، لأنه غارم من جملة الغارمين المذكورين في آية الصدقة. اهـ

بيان أن الغارم يعطى من الزكاة لقضاء دينه:

قال الله تعالى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا

وَالْمَوْلَفَةَ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً
مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ { [التوبة: ٦٠].

قال ابن العربي رحمه الله فليح "الحكام القرآن (٢ / ٤٥٣)": هذه الآية
من أمهات الآيات. اهـ

وقال:

وهم الذين ركبهم الدين، ولا وفاء عندهم به، ولا خلاف فيه، اللهم إلا
من دان سفاهة؛ فإنه لا يعطى منها نعم، ولا في غيرها إلا أن يتوب.
فإن كان ميتاً قضي من دينه، لأنه من الغارمين. اهـ

وعند أبي داود رحمه الله فليح سنن (١٦٣٥): عن عطاء بن يسار، أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحل الصدقة إلا خمسة: لغاز في
سبيل الله، أو العامل عليها، أو الغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل
كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأعطى المسكين للغني».

هكذا رواه رحمه الله مرسلاً، ثم ساقه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن
زيد بن أسلم، عن عطاء عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بمعناه.

ثم قال أبو داود: ورواه ابن عيينة عن زيد كما قال مالك ورواه الثوري عن زيد قال: حدثني الثبت وبالطريق الأخرى أخرجه أيضًا ابن ماجة (١٦٣٣).

والحديث دافع عن وصله ابن عبد البر، وابن الملتن، والبيهقي. وأعله ابن أبي حاتم والدارقطني كما نقل عنهم صاحب البدر المنير (٧/ ٣٨٣ - ٣٨٤)، والراجح الإرسال.

كما قل: "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" للوادعي رحمه الله.
من غرم لصالح نفسه:

قال النووي رحمه الله قل: المصروع (٦/ ١٥٣، ١٥٥):
من غرم لصالح نفسه وعياله، فإن استدان ما انفق على نفسه أو عياله في غير معصية، أو أتلّف شيئًا على غيره سهوًا، فهذا يعطى ما يقضي به دينه بشروط:

الأول: أن يكون محتاجًا إلى ما يقضي به الدين.

الثاني: أن يكون دينه لطاعة.

الثالث: أن يكون الدين حالًا. اهـ^(١)

(١) "البيان" (٣/ ٤٢٣).

إذا غرم الإنسان في معصية :

قال الإمام العزماني رحمه الله تعالى فليحذر (٣ / ٤٢٣):

وإن استدان لمعصية فإن كان مقيمًا على المعصية لم يعط غنيًا كان أو فقيرًا؛
لأن في ذلك أعانة على المعصية.

قال أبو محمد بسنده الله تعالى:

والله يقول: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ} [المائدة: ٢].

ثم قال العزماني رحمه الله تعالى:

وإن كان قد تاب من المعصية لم يعطه مع الغنى، وهل يعطه مع الفقر فيه
وجهان:

أحدهما: يعطى لأنه قد تاب منها.

والثاني: لا يعطى لأنه يمكن أن يعاودها. **اهـ**

قال أبو محمد بسنده الله تعالى:

إن علم منه صدق التوبة فإنه يعان، وإن علم منه التلاعب لا يعان حتى
يصلح حاله.

ولا يلزم اشتراط أن يكون الدين في طاعة، فإن استدان في معصية، ثم
علم أنه لن يستخدم المال في معصية، فيقضى دينه.

لأن الله عز وجل أطلق لفظ الغارمين في القرآن، ولم يحدد من كان في طاعة، أو في معصية، وما كان ربك نسيًا.

أداء دين الميت من سهم الغارمين:

اختلف العلماء فإي هذه المسائل التي قولين:

أولها: وهو قول أبي حنيفة والنخعي وأحمد أنه لا يجوز لأن المزكي يشترط أن يملك المعطي ولا يمكن هنا.

والثاني: وهو قول الشيخ أبي نصر في المعتمد أنه يجوز لقوله تعالى: {وَالْغَارِمِينَ} [التوبة: ٦٠]، ولم يفرق بين الحي والميت.

ولأنه يجوز التبرع بقضاء دينه، فجاز له قضاء دينه من الزكاة، كالحَي. **اهـ**
والقول بالجواز هو الأرجح؛ وذلك للسعي في فكك ذمة الميت، ولأنه أحوج إلى دفع الدين عنه من غيره من الأحياء، والله أعلم^١.

وفاء الإمام بدين المسلم الذي يموت وعليه دين إن لم يكن له قضاء:

تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتفق عليه، وفيه: «أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان إذا مات الرجل سأل: هل ترك دين، فإن قالوا: نعم، قال: صلوا على صاحبكم، فلما فتح الله عليه الفتوح، قال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، من توفي من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه».

(١) "البيان" (٣/ ٤٢٥)، "المجموع" (٦/ ١٥٨).

وفلج روابج البخاري (٦٧٣١): «فمن مات وعليه دين، ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه». الحديث.

قال الحافظ رحمه الله تعالى فلي "الفتح" (٦٠٢ / ٤):
وهكذا يلزم ولي أمر المسلمين أن يفعله بمن مات وعليه دين، فإن لم يفعل فالإثم عليه؛ إن كان حق الميت من بيت المال في بقدر ما عليه من الدين، وإلا فيقسطه. اهـ

وقال الإمام القرطبي رحمه الله فلي "التفسير" (١٢٢ / ١٤):
قال بعض أهل العلم: يجب على الإمام أن يقضي من بيت مال المسلمين دين الفقراء اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، فإنه قد صرح بوجوب ذلك، حيث قال: «فعلي قضاؤه». اهـ

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة إلى قولين:
فذهب بعضهم إلى وجوب القضاء على الإمام عملاً بفعل النبي صلى الله عليه وسلم، وقوله: «فعلي قضاؤه»، ولأن الميت الذي عليه الدين يخاف أن يعذب في قبره على ذلك الدين، وقد تقدمت الأحاديث، وكما كان على الإمام أن يسد رمقه، ويراعي مصلحته الدنيوية، كان أخرى وأولى أن يسعى فيما يرفع عنه العذاب الآخروي.^(١)

(١) "المفهم شرح مسلم" (٥٧٥ / ٤)، وشرح مسلم للنووي.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله:

في رسالة "الصلاة على من عليه دين" كما في "الفتح الرباني" (٦/
٣٠٦٤) قال: وهذا يدل دلالة ظاهرة أن ذلك التحمل إنما هو لمصير أموال
الله إليه صلى الله عليه وسلم، ومعلوم أنها صارت إلى من بعده من خلفائه
ومن بعدهم، كما صارت إليه، بل صار إليهم أكثر مما صار إليه، فإن الله لم
يفتح غالب البلاد إلا بعد موته، فهم متحملون لديون المدينين يقضونها
من أموال الله عز وجل، ويصرفون منها في هذا المصرف، كما يصرفون إلى
غيره من المصارف مما وجد بأيديهم من أموال الله عز وجل ما يمكن ذلك
منه إما كلاً أو بعضاً، لا يجوز لهم الإخلال به بحال من الأحوال، فهذه
شريعة ثابتة غير منسوخة.

وقد احتجوا لأنفسهم، فأخذوا ما أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم،
فعليهم أن يلزموا أنفسهم بما ألزمه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن
قالوا: هذا خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم.

فنقول وقوله تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} [التوبة: ١٠٣].

الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحو هذه الآية مما يكثر تعداد
من الآيات.

والخاص: أنه يقال لمن لم يتحمل ما تحمله رسول الله صلى الله عليه وسلم من ديون المدينين، زاعماً أن ذلك خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم، أترك قبض الصدقات ونحوها من أموال الله، وأترك قبض ميراث من لا وارث له، وسيوجد الله من عباده من يقضي ديون المدينين من عباد الله. **اهـ**

وما ذهب إليه هؤلاء الأئمة هو الحق في هذه المسألة، فنسأل الله عز وجل أن يوفق أمراء المسلمين بالعمل بهذه الشعيرة، وغيرها من الشعائر التي أوجبها الله عز وجل عليهم، وسيجدون بإذن الله عز وجل جزاء ذلك في الدنيا والآخرة.

وجوب قضاء الدين على إمام المسلمين إن كان صاحب الدين فقيراً:

قال الشوكاني في المرجع السابق (٦ / ٣٠٦):

أقول إنه لا بد من تفصيل يدل عليه ما سنذكره من الأدلة.

فنقول: لا يخلو هذا المديون إما أن يكون له مال، أو لا.

وعلى الثاني إما أن يكون في حال حياته مهتماً بقضائه، مريداً له، ولم يمنعه إلا عدم وجوده وإعواز إليه، أم لا.

فهذه ثلاث مسائل: بالنسبة للعقاب هل يخلق العقاب في الآخرة؟

الأول: من مات وله مال.

الثاني: من مات ولا مال له، وكان مهتماً في حال حياته بقضائه مريداً له،

ولم يتمكن منه ولا تيسر له.

الثالث: من لا مال له، ولم يكن مهتمًا بقضائه، مع تمكنهن من القضاء في حال حياته، ولو بالسعي في وجوه المكاسب، وإتعاَب نفسه في أسباب التحصيل.

أما المسألة الأولى: من مات وله مال يمكن القضاء منه، وثم سلطان للمسلمين بيده أموال الله على وجه يتمكن به من قضاء دين ذلك المديون منها كلاً، أو بعضاً.

فقد دل قوله صلى الله عليه وسلم: «من خلف مالاً أو ضياعاً، فلورثته ومن خلف كلاً أو ديناً فكله إلي ودينه علي»^(١)، أن السلطان قد صار مكلفاً بقضاء دين هذا المديون الذي مات وترك مالاً.

وأن ذنب الترك عليه، وخطاب الله عز وجل متوجه إليه، وعقوبته نازلة عليه، ولا ينافي قوله هذا في حديث سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «هل ترك شيئاً»، قالوا: لا، فقال: هل عليه دين؟ قالوا: ثلاثة دنانير، قال: «صلوا على صاحبكم»؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمتنع من الصلاة على المديون الذي لا مال له قبل أن يفتح الله عليه، لكونه لم يترك وفاءً لدينه.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٤٥).

أما بعد أن فتح الله عليه، قال: «من خلف مالا أو حقاً فلورثته»، فجعل ديون المدينين إليه وعليه، غير فرق بين من ترك مالا، ومن لم يترك. **اه**
تنبيه: هذا المديون الذي ترك مالا، فإن فرط في قضاؤه حال حياته، وتساهل مع تمكنه من ذلك، وقدرته عليه، فلا شك ولا ريب أنه مخاطب بذلك معاقب عليه.

وعليه يحمل حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»، أخرجه أحمد وابن ماجه.
وأما إذا كان غير متمكن من القضاء، ولا قادر عليه، بأن يحول بينه وبين ماله حائل من غصب غاصب، أو حجر حاكم، أو نحو ذلك مع اهتمامه بالقضاء، وكونه راغباً إليه.

فهذا لا خطاب عليه من جهة الله عز وجل، بل الخطاب على السلطان، وعلى من حال بين هذا المديون وبين ماله في حال حياته بغير موجب شرعي يقتضي تلك الحيلولة. (ثم ذكر أحاديثاً رحمه الله).

منها: ما أخرجه البخاري: «من أخذ أموال الناس يريد أداؤها؛ أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها؛ أتلفه الله».

قال: وأما **المسألة الثانية**، **وهي:** من مات ولا مال له، وكان مهتماً في حال حياته بقضائه ولم يتمكن منه، ولا تيسر له.

فهو داخل تحت هذه الأحاديث دخولاً أولياً، فلا يخاطب بذلك الدين، بل يقضيه الله عنه.

وأما المسألة الثالثة: وهي من لا مال له، ولم يكن مهتماً بالقضاء مع تمكنه من القضاء حال حياته، فهذا غير داخل تحت هذه الأحاديث، فلا يؤدي عنه، بل يخاطبه ويعاقبه بالتفريط بها في القضاء، وعدم الاهتمام به فقط. وأما نفس الدين فالخطاب فيه من الله، والعقاب عليه هو على سلطان المسلمين المتمكن من القضاء منها.

قال رحمه الله: وههنا مسائل أربع، وهى: من كان لا مال له يتمكن من القضاء منه، ولا كان قادراً على القضاء بوجه من الوجوه، ولكنه لم يهتم بالقضاء في حال من الأحوال، فهذا لا شك أن الخطاب فيه على السلطان، وأما هو فإن تلف ذلك المال في غير سرف ولا معصية، فإذا لم يقض عنه السلطان قضى الله عنه، ولا خطاب عليه إلا بترك اهتمامه بالقضاء فقط، لعدم تمكنه من القضاء، ويحتمل أن لا يخاطب بذلك لما تقدم. اهـ

وما ذهب إليه الشوكاني رحمه الله من وجوب قضاء الدين مطلقاً على الإمام غير مسلم به، ولا يتحمل الإمام القضاء إلا إذا جهد في قضاء، ثم لم يتيسر له، أما أن يفرض ومعه المال فلا.

ويوضح ذلك: الحديث الآتي في الباب الذي بعده ويؤيده أيضاً الطريق الثانية عند الإمام مسلم من طريق معمر عن همام عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله عز وجل، فأياكم ما ترك ديناً أو ضيعة، فادعوني فأنا وليه، وأياكم ما ترك ما لا فليؤثر بهاله عصبته من كان».

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى (١١ / ٥٩):

ومعنى الحديث: أنا قائم بمصالحكم في حياة أحدكم وموته، وأنا وليه في الحالين، فإن كان عليه دين قضيته من عندي إن لم يخلف وفاء، وإن كانت له مال فهو لورثته لا آخذ منه شيئاً، وإن خلف عيلاً محتاجين ضائعين، فليأتوا إلي فعلي نفقتهم ومؤنتهم. **اهـ**

وقال الخافظ رحمه الله تعالى في "الفتح" (١٢ / ١٣):

وقوله: «فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاءً، فعلينا قضاؤه»، يخص ما أطلق في رواية عقيل: «فمن توفي من المؤمنين وترك ديناً، فعلي قضاؤه».

فعلم أنه مخصوص بمن لم يترك وفاء. **اهـ**

بيان من هو العادم الذي لا يستطيع قضاء الدين:

قال الشوكاني رحمه الله في المرجع السابق (٦ / ٣٠٧):

وأعلم أن العادم الذي ليس بقادر على القضاء: هو من لا يجد ما لا أصلاً،

إلا ما يستر عورته وعورة من يعول، ويسد فاقته وفاقة من يعول، وما
يكنه ويكنهم.

وأما من كان له عقار أو دار أو عرض: فالخطاب عليه بالقضاء منها
متضيق أشد تضيق، ومتحتم أبلغ تحتم.

فإن زعم والحال هذا أنه مهتم بالقضاء مريد له حريص عليه، فهو كاذب
على نفسه، مروح لها بالأباطيل، معلل لها بالعلل الزائفة، مطمع لها بالشبه
الداحضة عند الله، مخادع لها بالخدع التي لا تسمن ولا تغني من جوع. **اهـ**

حكم قضاء الورثة الدين عن مورثهم أو قريبتهم:

فلاخ البخاري رحمه الله تعالى (١٨٥٢):

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ، جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: «إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ فَلَمْ تَحْجَّ حَتَّى مَاتَتْ،
أَفَأَحْجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتُ
قَاضِيَةً؟ أَقْضُوا اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ».

وفلاخ روي: «فدين الله أحق أن يقضى»، والحديث أخرجه الإمام مسلم

برقم (١١٤٨).

قال الحافظ فلاح "الفتح" (٨٥ / ٤):

وفيه أن مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من
رأس ماله، كما أن عليه قضاء ديونه. **اهـ**

حق المخلوق في الدين يقدم على حق الخالق:

وقد اختلف العلماء أيهما أحق بالتقديم حق الله، أو حق العبيد إلى ثلاثة أقوال:

الأول: تقديم حق الله عز وجل في القضاء على حق الآدميين، واستدلوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فدين الله أحق أن يقضى».

الثاني: تقديم حقوق الآدميين على حق الله تعالى، كونها مبنية على المشاحة، وحقوق الله مبنية على المساحة.

والثالث: قيل هما سواء.^(١)

والرابع والذخري تدعى الأدلة ويتلخص فعله، هو قضاء حق الآدميين فالله عز وجل قد يتجاوز عن العباد وهو غفور رحيم، أما حقوق الآدميين فهي مبنية على المشاحة.

وفي الفتح الرباني للإمام الشوكاني رحمه الله تعالى بحث في حديث دين الله أحق أن يقضى (٨ / ٤١٣١)، ومال رحمه الله إلى تقديم حق الله عز وجل.

لكن الصحيح أن حق الآدميين مقدم.

ومثال فاعل الدنيا: رجل عليه دين، ويريد أن يحج حجة الإسلام، فأيهما يقدم، الحج، أم قضاء الدين؟

(١) "الفتح" (٤ / ٨٦)، "النووي على مسلم" (٨ / ٢٦).

الجواب: قضاء الدين هو الذي يقدم، ولا سيما إذا كان أجله قد حل، وكذلك إذا مات يقدم قضاء الدين على حجة الإسلام؛ وإن استطاع ورثته، أو أحدهم الحج عنه بعد قضاء الدين، فهذا أمر حسن.

إذا مات الميت وعليه ديون متعلقة بحق الله عز وجل؟

قد يموت الإنسان وعليه حقوق متعلقة بحق الله عز وجل: من نذر، أو حج، أو صوم.

فعلى أوليائه أن يؤدوها عنه للحديث المتقدم.

ولما فُلح الصليين:

من حديث عائشة رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(١).

قضاء دين الميت من التركة أوصى أم لم يوصى:

أي لا يلزم في قضاء الدين عن الميت الوصية.

إذا ثبت عليه الحق، إما بخطه، وإما بالشهود، وإما بشاهد ويمين صاحب الحق وهو المدعي، لزم ورثته أن يخرجوا الدين عنه.

من استدان فقضى خيراً منه أو أكثر فلا ربا في ذلك:

فُلح مرسلم (١٦٠٠): عن أبي رافع - رضي الله عنه - : «أن رسول الله صلى

الله عليه و سلم استسلف من رجل بكراً، فقدمت عليه إبل من إبل

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٩٥٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١١٤٧).

الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خيارًا رباعيًا، فقال: «أعطه إياه إن خيار الناس أحسنهم قضاء».

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى (١ / ٣٦):

وفيه: أنه يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجود من الذي عليه.

وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جر منفعة، فإنه منهي عنه، لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض.

ومذهبنا: أنه يستحب الزيادة في الأداء عما عليه، ويجوز للمقرض أخذها سواء زاد في الصفة، أو في العدد. **هـ**

بيان أقسام المستدينين:

ينقسم الناس الذين وقعوا في الدين إلى ثلاثة أقسام، ولكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة أحكام خاصة، فأحببنا أن نكتب هذا التقسيم حتى يسهل التعامل مع هؤلاء المستدينين على وفق أحكام الشريعة السمحاء.

(١) البيان (٥ / ٤٦٤ - ٤٦٥).

القسر الأول: قسم استدان، ولا يقدر على وفاء الدين بحال من الأحوال.

فلا يحل لغريمه أن يطالبه؛ لقوله تعالى: {وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا} [الطلاق: ٧].

فمن طالب من كان هذا حاله كان ظالماً لا يخاف الله، ولا يرحم عباد الله، ووقعهم في الظلم كونهم عصوا الله عز وجل القائل: {فَنَظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ} [البقرة: ٢٨٠].

ولا يحل للحاكم أن يأمر بحبسه سواء كان في سجن عام، أو كان في بيته، وليترك للبحث عن الرزق علَّ الله عز وجل أن ييسر له بقضاء الدين.

ويحرم على القاضي سماع الدعوى في مطالبته متى تبين له أنه فقير، ويجب على القاضي إذا نهى من له دين عن المطالبة، وأصر أن يؤدبه لأنه فعل معصية.

وقد قال العلماء: التعزير واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة. لكن على مدعي العسرة، أن يثبت إعساره ببينة، فإن لم يكن ثم بينة، فإنه يحلف ويخلى سبيله، فإن وجدت قرينة تدل على أنه موسر يجبس في الدين.

القسر الثاني: له مال قدر دينه أو أكثر.

فهذا النوع يؤمر بقضاء الدين وتأدية ما في ذمته، فإن أبى وأصر على عدم

القضاء حبس حتى يقضي الدين، فإن لم يرضى بذلك، باع الحاكم من ماله ما يقضي به دينه، ويدفعه إلى الغرماء من باب التعاون على رفع الظلم، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مطل الغني ظلم».

وقد قال صلى الله عليه وسلم: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قالوا: يا رسول الله ننصره إن كان مظلوماً، فكيف إذا كان ظالماً، قال: «تكفه عن الظلم فذلك نصره»، الحديث أخرجه البخاري عن أنس.

تنبيه: لا يحبس الغريم إلا إذا طالب غريمه الحاكم بحبسه، أما إذا قال: أنا أصبر فلا يحبسه، لأن الحق لصاحب الدين، فإن شاء أن يبره أبره.

فائدة: يباع المال إذا كان عقاراً أو غير ذلك مما ليس من جنس الدين، أما إن كان نقوداً من جنس الدين فإنه يقضى منها.

فائدة أخرى: قد يقول قائل كيف تشتري من غير رضى صاحب المال.

بيان أن بيع المكره ينقسم على قسمين:

بيع بغير حلق: فهذا لا يصح البيع.

بيع بحلق: فهذا يصح بيعه.

وفي هذه الحالة لا يطالب صاحب الدين المؤجل بدينه، لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المؤمنون على شروطهم».

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: من كان عليه دين وله مال، لكن هذا المال لا يفي بقضاء الدين.

فهذا يحجر عليه، ويعامل معاملة المفلس التي سيأتي الكلام عليها إن شاء الله.^(١)

وينبغي للحاكم في هذه الحالة أن يحضر المفلس عند بيع متاعه لأمر أربعة:

الأول: أن يحصر ثمن متاعه ويضبطه.

الثاني: أنه أعرف بجيده من رديئه، فإذا حضر تكلم حتى لا يغبن في الثمن.

الثالث: أن تكثر الرغبة في الشراء، فإن الشراء من صاحب الحق أحب إلى المشتريين.

الرابع: أن ذلك أطيب لنفسه، وأسكن لقلبه.

بيان أنه ينبغي له أن يحضر الغرماء لأمر أربعة:

الأول: أن المتاع يباع لهم.

الثاني: ربما رغبوا في شراء شيء منها فزادوا في ثمنه، فيكون أصلح للمفلس.

الثالث: أنه أطيب لقلوبهم، وأبعد للتهمة.

(١) "الشرح الممتع" للشيخين (٢٦٨ / ٩ - ٢٧٦)، "الممتع في شرح المقنع" (٢ / ٢٩٨ - ٣٠١).

الرابع: أنه ربما كان فيه من يجد عين ماله فيأخذها.^(١)

فهذه بعض المسائل التي أحببنا أن نتم الفوائد بها، وبهذا نكون قد انتهينا من هذا الباب، والحمد لله رب العالمين.

(١) "الممتع" (٣/ ٣١٤ - ٣١٥).

[باب الشركة والوكالة]

[بَابُ الشَّرِكَةِ وَالْوَكَالَةِ]

الشرح: *****

فالشركة: ويقال الشَّرْكَة، ويقال الشَّرْكَة، ثلاث لغات.

وهي ما يتعاطاه الناس من الأعمال، وتكون لهم فيه مشاركة، مداخلة.

الأصل في الشركة:

فالشركة في التجارة وغيرها مما دل عليها الكتاب والسنة، والإجماع.

قال الله تعالى: {وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ}،

والخلطاء هم الشركاء، ومعنى: {لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ}: يظلم بعضهم

بعضاً، فدلّت الآية الكريمة على جواز الشركة، والمنع من ظلم الشريك

لشريكه.

ومن السنة:

ما جاء في البخاري: من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا

الْمِنْهَالِ، عَنِ الصَّرْفِ، يَدًا بِيَدٍ، فَقَالَ: اشْتَرَيْتُ أَنَا وَشَرِيكَ لِي شَيْئًا يَدًا بِيَدٍ

وَنَسِيئَةً، فَجَاءَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، فَسَأَلَنَاهُ، فَقَالَ: فَعَلْتُ أَنَا وَشَرِيكِي زَيْدُ بْنُ

أَرْقَمَ - رضي الله عنهما - وَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: " مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، فَخُذُوهُ وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَذَرُّوهُ"^(١).

وبوب عليه الإمام البخاري رحمه الله تعالى فقال: "بَابُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ".

وجاء أحاديث أخرى تدل على مشروعية الشركة، ولكنها لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما الإجماع: فقد نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على مشروعيتها في الجملة، وقد يحصل بينهم الاختلاف في بعض المسائل.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في الدرر البهية (٢/٢٨٤):
وأما كونه يجوز الاشتراك في النقود والتجارات: فلحديث السائب بن أبي سائب - رضي الله عنه - أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: «كنت شريكاً في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداريني ولا تماريني»^(٢)، أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٩٧).

^(٢) أخرجه الإمام ابن ماجه (٢٢٨٧)، وأبو داود في سننه (٤٨٣٦)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح السنن. وقال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: إن الحديث فيمن كان شريك رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء مضطرب جداً. وقد أبان اضطرابه أبو حاتم في العلل، وقال السهيلي: وهذا اضطراب لا يثبت به شيء، ولا تقوم به حجة، كما في نصب الراية.

وفلج لفظ لأبج داود وابن ماجل: «أن السائب المخزومي كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال: «مرحبا بأخي وشريكي لا يداري ولا يماري»، وله طرق غير هذه.

وأخرج البخاري: عن أبي المنهال أن زيد بن أرقم والبراء ابن عازب -رضي الله عنهما- كانا شريكين فاشتريا فضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهما: «أن ما كان يدا بيد فخذوه وما كان نسيئة فردوه».

وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجل: عن ابن مسعود -رضي الله عنه- قال: «اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال: فجاء سعد بأسيرين ولم أجد أنا وعمار بشيء»، وفيه انقطاع.

وأخرج أحمد وأبو داود: عن ربيعة بن ثابت -رضي الله عنه- قال: «إن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأخذ نقد أخيه على أن له النصف مما يغنم ولنا النصف وإن كان أحدنا ليطيّر له النصل والريش وللآخر القدح»^(١)، وأخرجه الدارقطني والبيهقي.

وأما كونك تجوز المضاربة: فقد روى عن حكيم بن حزام -رضي الله عنه- أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به أن لا

^(١) الحديث ضعيف. فيه شيبان بن أبي أمية مجهول.

تجعل مالي في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به بطن مسيل فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت مالي" ^(١).

وقد قيل: إنه لم يصح في المضاربة شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما فعلها الصحابة رضي الله عنهم، منهم حكيم - رضي الله عنه - المذكور. **ومنهجهم:** علي - رضي الله عنه - كما رواه عبد الرزاق ^(٢).

ومنهجهم: ابن مسعود - رضي الله عنه - كما رواه الشافعي ^(٣).

ومنهجهم: العباس - رضي الله عنه - كما رواه البيهقي ^(٤).

ومنهجهم: جابر - رضي الله عنهما - رواه البيهقي أيضاً ^(٥).

ومنهجهم: أبو موسى وابن عمر - رضي الله عنهم - كما رواه في الموطأ والشافعي والدارقطني ^(٦).

ومنهجهم: عمر - رضي الله عنه - كما رواه الشافعي ^(٧).

^(١) الحديث صحته متوقفة على سماع عروة من حكيم بن حزام، والذي يظهر أن هذا يكون على شرط مسلم، وحتى وإن لم يصرح الحفاظ بأنه سمع، فقد عاصره مع إمكان اللقي.

^(٢) وهو ضعيف جداً. فيه الربيع الأسدي.

^(٣) وهو مرسل عن إبراهيم النخعي. وفيه أبو حنيفة متروك، وحمام بن أبي سليمان وهو ضعيف.

^(٤) وهو موضوع. فيه أبي الحارود زياد بن المنذر، كذبه ابن معين.

^(٥) وهو ضعيف. فيه ابن لهيعة.

^(٦) وهو صحيح.

^(٧) الحديث ظاهره الإرسال. وفي إسناده أبو حنيفة متروك.

ومنهجهم: عثمان - رضي الله عنه - كما رواه البيهقي.

وقد روي فليح ذلك من المرفوع: ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل والمقارضة وإخلاق البر بالشعير للبيت لا للبيع»، ولكن في إسناده مجهولان.

قال الفوزان حفظه الله فليح المخلص الفقهية (١٢٣/٢ - ١٢٤):

وينبغي اختيار من ماله من حلال للمشاركة، وتجنب من ماله من الحرام أو من المختلط بالحلال والحرام.

وتجوز مشاركة المسلم للكافر بشرط أن لا ينفرد الكافر بالتصرف، بل يكون بإشراف المسلم؛ لئلا يتعامل الكافر بالربا أو المحرمات إذا انفرد عن إشراف المسلم.

أقسام الشركة:

وتنقسم الشركة إلى قسمين:

القسم الأول: شركة في الأملاك.

ويكون في الموارث والغنائم ونحوها.

القسم الثاني: شركة في العقود.

وله أربع صور ذكرها أهل العلم:

النوع الأول: شركة العنان.

يسميت بذلك؛ لتساوي الشريكين في المال، والتصرف.

كالفارسين إذا سويا بين فرسيهما، وتساويا في السير.

بيان حقيقة شركاء العنان:

أن يشترك شخصان فأكثر بآلهما، بحيث يصيران مآلاً واحداً.

فيعملان في المال بيديهما، أو يعمل فيه أحدهما بحيث أنه يكون له نصيب

من الربح أكثر من الآخر.

حكم شركاء العنان:

شركة العنان بهذا الاعتبار المذكور جائزة بإجماع أهل العلم.

كما حكاها الإمام ابن المنذر رحمه الله تعالى.

وإنما اختلف في بعض شروطها.

نفاذ التصرف من كلا الشريكين:

وينفذ تصرف كلا من الشريكين في مال الشركة، بحكم الملك في نصيبه،

والوكالة في نصيب شريكه الآخر.

لأن لفظ الشركة يعني الأذن عن كل منهما للآخر.

حكم رأس مال الشركة إذا كان من النقدين:

واتفقوا على أنه يجوز أن يكون رأس مال الشركة من النقدين: الذهب،

أو الفضة، المضروبين؛ لأن الناس يشتركون بهما من زمن النبي صلى الله عليه وسلم، إلى يومنا هذا من غير نكير.

حكم رأس مال الشركة إذا كان من العروض:

واختلف أهل العلم في كون رأس مال الشركة من العروض:

فقال بعضهم: لا يجوز؛ لأن قيمة أحد المالكين قد تزيد قبل بيعه، ولا تزيد قيمة المال الآخر.

ويشارك أحدهما الآخر في نماء ماله.

وقال بعضهم: يجوز ذلك وهذا هو الصحيح؛ لأن مقصود الشركة تصرفها في المال جميعاً.

وكون ربح المالكين بينهما هو حاصل في العروض كما هو حاصل في النقود.

شروط صلاح شركة العنان:

ويشترط لصحة شركة العنان أن يشترطاً لكل من الشريكين جزءاً من الربح مشاعاً معلوماً: كالثلث، أو الربع، ونحوه.

لأن الربح مشترك بينهما، فلا يتميز نصيب كل واحد منهما إلا بالاشتراط والتحديد.

فلو كان نصيب كل منهما من الربح مجهولاً، أو شرط لأحدهما ربح شيء معين من المال، أو ربح وقت معين، أو ربح سفرة معينة؛ لم يصح في جميع هذه الصور؛ لأنه قد يربح المعين وحده، وقد لا يربح، وقد لا يحصل غير الدراهم المعينة، وذلك يفضي إلى النزاع وضياع تعب أحدهما دون الآخر، وذلك مما تنهى عنه الشريعة السمحة؛ لأنها جاءت بدفع الغرر والضرر^(١).

النوع الثاني: شركة المضاربة.

يسميت بذلك: أخذاً من الضرب في الأرض، وهو السفر للتجارة، قال الله تعالى: {وَأَخْرُوجْ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} ؛ أي: يطلبون رزق الله في المتاجر والمكاسب.

ومعنى المضاربة شرعاً: دفع مال معلوم لمن يتجر به ببعض ربحه.

حكم شركة المضاربة:

وهذا النوع من التعامل جائز بالإجماع، وكان موجوداً في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، وأقره.

وروى عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود -رضي الله عنهم- وغيرهم، ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

الحكمة من شركة المضاربة:

^(١) الملخص الفقهي للإمام الفوزان حفظه الله تعالى (١٢٧/٢).

والحكمة تقتضي جواز المضاربة بالمال؛ لأن الناس بحاجة إليها؛ لأن الدراهم والدنانير لا تنمو إلا بالتقليب والتجارة.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى فلي زاد الصعاد (١ / ١٥٤):
"المضارب أمين وأجير ووكيل وشريك.

فأمين إذا قبض المال، ووكيل إذا تصرف فيه، وأجير فيما يباشره بنفسه من العمل، وشريك إذا ظهر فيه الربح".

شرط صحة المضاربة:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى:

"ويشترط لصحة المضاربة تقدير نصيب العامل؛ لأنه يستحقه بالشرط". اهـ

وقال ابن المنذر رحمه الله تعالى: "أجمع أهل العلم على أن للعامل أن يشترط على رب المال ثلث الربح، أو نصفه، أو ما يجمعان عليه بعد أن يكون ذلك معلوما جزءاً من أجزاء، فلو سمي له كل الربح، أو دراهم معلومة، أو جزءاً مجهولاً؛ فسدت" اهـ

المال في شركة المضاربة يكون من أحد المتشاركين:

ويكون المال في شركة المضاربة من أحد المتشاركين، والآخر يكون عليه العمل فيه، وينميه، فيكون ما يخرج من هذا المال بينهما، على ما اتفقا عليه، وليس على مبلغ بعينه مقدر.

ولكن يكون على نسبة مقدرة بينهما، كأن يقول له: على النصف، أو على الثلث، أو على الربع، أو على الثلثين، وهكذا.

فيكون من خرج من ربح هذا المال بينهما على ما حصل بينهما من اتفاق عند المشاركة، فلو كان الاتفاق على النصف، يكون ربح رأس المال هذا بينهما بالنصف.

النصف لصحاب المال، ويكون النصف الآخر لمن يعمل على هذا المال، وهكذا.

وتعين مقدار نصيب العامل من الربح يرجع إليهما: فلو قال رب المال للعامل: اتجر به والربح بيننا؛ صار لكل منهما نصف الربح؛ لأنه إضافة إليهما إضافة واحدة لا مرجح لأحدهما على الآخر فيها، فاقضى ذلك التسوية في الاستحقاق؛ كما لو قال: هذه الدار بيني وبينك؛ فإنها تكون بينهما نصفين وإن قال رب المال للعامل: اتجر به ولي ثلاثة أرباع ربحه أو ثلثه، أو قال له: اتجر به ولك ثلاثة أرباع ربحه أو ثلثه؛ صح ذلك؛ لأنه متى علم نصيب أحدهما؛ أخذه، والباقي للآخر؛ لأن الربح مستحق لهما، فإذا قدر نصيب أحدهما منه؛ فالباقي للآخر بمفهوم اللفظ، وإن اختلفا لمن الجزء المشروط؛ فهو للعامل، قليلاً كان أو كثيراً؛ لأنه يستحقه بالعمل، وهو يقل ويكثر؛ فقد يشترط له جزء قليل لسهولة العمل، وقد يشترط له

جزء كثير لصعوبة العمل، وقد يختلف التقدير لاختلاف العاملين في الحذق وعدمه، وإنما تقدر حصة العامل بالشرط؛ بخلاف رب المال؛ فإنه يستحقه بهاله لا بالشرط.

حكم إذا فسدت المضاربة بينهما:

وإذا فسدت المضاربة؛ فربحها يكون لرب المال؛ لأنه نماء ماله، ويكون للعامل أجرة مثله؛ لأنه إنما يستحق بالشرط، وقد فسد الشرط تبعاً لفساد المضاربة.

حكم المضاربة المؤقتة:

وتصح المضاربة مؤقتة بوقت محدد؛ بأن يقول رب المال: ضاربتك على هذه الدراهم لمدة سنة.

المضاربة المعلقة بشرط:

وتصح المضاربة معلقة بشرط؛ كأن يقول صاحب المال: إذا جاء شهر كذا؛ فضارب بهذا المال، أو يقول: إذا قضت مالي من زيد؛ فهو معك مضاربة؛ لأن المضاربة إذن في التصرف، فيجوز تعليقه على شرط مستقبل.

لا يجوز للمضارب أن يأخذ مالا من مضارب آخر إلا بإذن الأول:

ولا يجوز للعامل أن يأخذ مضاربة من شخص آخر إذا كان ذلك يضر بالمضارب الأول إلا بإذنه.

وذلك كأن يكون المال الثاني كثيرًا يستوعب وقت العامل، فيشغله عن التجارة بهال الأول.

أو يكون مال المضارب الأول كثيرًا يستوعب وقته ومتى اشتغل عنه بغيره تعطلت بعض تصرفاته فيه، فإن أذن الأول أو لم يكن عليه ضرر؛ جاز للعامل أن يضارب لآخر.

وإن ضارب العامل لآخر مع ضرر الأول بدون إذنه؛ فإن العامل يرد حصته من ربحه في مضاربه مع الثاني في شركته مع المضارب الأول، فيدفع لرب المضاربة الثانية نصيبه من الربح، ويؤخذ نصيب العامل، ويضم لربح المضاربة الأولى، ويقسم بينه وبين صاحبها على ما شرطاه؛ لأن منفعة العامل المبذولة في المضاربة الثانية قد استحققت في المضاربة الأولى.

حكم انفاق العامل من مال المضاربة في السفر وغيره:

ولا ينفق العامل من مال المضاربة لا لسفر ولا لغيره، إلا إذا اشترط على صاحب المال ذلك؛ لأنه يعمل في المال بجزء من ربحه؛ فلا يستحق زيادة عليه إلا بشرط؛ إلا أن يكون هناك عادة في مثل هذا فيعمل بها.

حكم قسمة ربح المضاربة قبل انتهاء العقد:

ولا يقسم الربح في المضاربة قبل انتهاء العقد بينهما إلا بتراضيهما؛ لأن الربح وقاية لرأس المال، ولا يؤمن أن يقع خسارة في بعض المعاملة، فتجبر من الربح، وإذا قسم الربح مع بقاء عقد المضاربة؛ لم يبق رصيد يجبر منه

الخسران؛ فالربح وقاية لرأس المال، لا يستحق العامل منه شيئاً إلا بعد كمال رأس المال.

ضرورة أمانة العامل في مال المضاربة:

والعامل أمين يجب عليه أن يتقي الله فيما ولي عليه، ويُقبل قوله فيما يدعيه من تلف أو خسران، ويصدق فيما يذكر أنه اشتراه لنفسه، لا للمضاربة، أو اشتراه للمضاربة لا لنفسه؛ لأنه مؤتمن على ذلك، والله أعلم.

النوع الثالث: شركة الوجوه.

شركة الوجوه هــ: أن يشترك اثنان فأكثر فيما يشتريان بذمتيهما، وما ربحا فهو بينهما على ما شرطاه.

سميت بذلك؛ لأنها ليس لها رأس مال، وإنما تبذل فيها الذمم والجاه وثقة التجار بهما.

فيشتريان ويبيعان بذلك، ويقتسمان ما يحصل لهما من ربح على حسب الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم».

وهذا النوع من الشركة يشبه العنان، فأعطى حكمها.

وكل واحد من الشريكين وكيل عن صاحبه وكفيل عنه بالثمن لأن مثل

هذا النوع من الشركة على الوكالة والكفالة.

ومقدار ما يملكه كل واحد منهما من هذه الشركة على حسب الشرط؛
من مناصفة، أو أقل، أو أكثر.

ويحتمل كل واحد من الخسارة على قدر ما يملك في الشركة، فمن له
نصف الشركة؛ فعليه نصف الخسارة... وهكذا.

ويستحق كل من الشركاء من الربح على حسب الشرط من نصف أو
ربع أو ثلث؛ لأن أحدهما قد يكون أوثق وأرغب عند التجار وأبصر بطرق
التجارة من الشخص الآخر، ولأن عمل كل منهما قد يختلف عن عمل
الآخر، فيتطلع إلى زيادة نصيبه في مقابل ذلك، فيرجع إلى الشرط الجاري
بينهما في ذلك.

ولكل واحد من الشركاء في شركة الوجوه من الصلاحيات مثل ما
للشركاء في شركة العنان.

حكم هذه المشاركة:

الصحيح من أقوال أهل العلم أن هذه المشاركة التي تسمى بالوجوه،
جائزة، وإن منعها بعض أهل العلم.

فالوجه هو نوع من الأنواع التي تجلب بها الأموال.

فلا يشترط في الشراكة أنها لا تكون إلا في مال نقدي، ولم يثبت هذا
الشرط عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فإما أن تكون الشراكة بنقد من كليهما، وهذه هي شركة العنان، كما تقدم معنا بيانه.

وإما أن يكون النقد من أحدهما، فهذه هي شركة المضاربة، كما تقدم.
وإما أن لا يكون نقدًا من كليهما، وإنما هو في ذمتها، وبمعرفة التجار لوجوهها، وهذه هي شركة الوجوه، وهو ما تقدم معنا بيانه في كلامنا هذا.
النوع الرابع: شركة الأبدان.

شركة الأبدان هـ: أن يشترك اثنان فأكثر فيما يكتسبان بأبدانها.
سميت بذلك؛ لأن الشركاء بذلوا أبدانهم في الأعمال لتحصيل المكاسب، واشتركوا فيما يحصلون عليه من كسب، وصورتها أن يتفق مجموعة فيما بينهم على أنهم يعملون فما جمعه يكتسبونه على حسب اتفاقهم.

حكم شركة الأبدان:
ذهب بعض أهل العلم: إلى منع مثل هذه الشركة؛ وذلك لأن بعض العمال قد يتحصل من العمل، على ما قيمته مائة ألف ريال يماني، بينما الآخر قد لا يتحصل حتى على ما قيمته عشرة ألف ريال يماني، وربما لا يحصل العامل الآخر على شيء أصلاً، فيقع الضرر.

والصحيح في هذه المشاركة أنها جائزة، وإن حصل فرق بين العمل، فقد حصل التراضي بينهم قبل ذلك، فلا يضر الاختلاف في العمل.

والمهم في هذه المسألة التراضي بينهم.

فإن اتفقوا على أن ما يخرج من هذه الشركة يكون بينهم التساوي، ورضوا بذلك، صح العقد بينهم، ولا عبرة بالاختلاف فيما يتحصل بينهم، فقد يرزق الله عز وجل بعضهم من بعض، ويجعل الله عز وجل بين عملهم بركة فيما بينهم، ويلزمهم جميعاً أن يفوا بما اتفقوا عليه.

ودليل جواز هذا النوع من الشراك: ما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما عن ابن مسعود رضي الله عنه؛ قال: «اشتركت أنا وعمار وسعد في نصيب يوم بدر، فجاء سعد بأسيرين، ولم أجيء أنا وعمار بشيء».

والحديث ضعيف لم يثبت: من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولم يسمع منه، فهو منقطع.

قال أحمد: "أشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم، فدل هذا الحديث على صحة الشركة في مكاسب الأبدان".

وإذا تم الاتفاق بينهم على ذلك؛ فما تقبله أحدهم من عمل؛ لزم بقية الشركاء فعله، فيطالب كل واحد بما تقبله شريكه من أعمال، لأن هذا هو مقتضاها.

لا يلزم في شركة الأبدان تساوي الحرف:

ولا يلزم في شركة الأبدان تساوي الحرف، أو نوع العمل.

وإنما الشركة تكون في ما ينتج من مال من هذه الحرف، فلهذا تصح شركة الأبدان في الحرف المختلفة، فتصح بين النجار والخياط، وتصح بين الخياط والبناء، وهكذا.

حكم مرض أحد شركاء في شركة الأبدان:

وإن مرض أحد شركاء الأبدان؛ فالكسب الذي تحصل عليه الآخر بينهما؛ لأن سعدًا وعمارًا وابن مسعود اشتركوا، فجاء سعد بأسيرين وأخفق الآخران، وشرك بينهما النبي صلى الله عليه وسلم.

وإن طالب الصحيح المريض بأن يقيم مقامه من يعمل؛ لزمه ذلك؛ لأنها دخلا على أن يعمل، فإذا تعذر على أحدهما العمل بنفسه؛ لزمه أن يقيم مقامه من يعمل بدلًا عنه؛ لتوفية العقد حقّه، فإن امتنع العاجز عن العمل من إقامة من يعمل بدله بعد مطالبته بذلك؛ فلشريكه أن يفسخ عقد الشركة.

وإن اشترك أصحاب دواب أو سيارات على أن يحملوا عليها بالأجرة، وما حصلوا عليه فهو بينهم، صح ذلك؛ لأنه نوع من الاكتساب، ويصح أيضا دفع دابة أو سيارة لمن يعمل عليها، وما تحصل من كسب؛ فهو بينهما، وإن اشترك ثلاثة من أحدهم دابة ومن الآخر آلة ومن الثالث العمل على أن ما تحصل فهو بينهم؛ صح ذلك.

حكم شركة الدالين في شركة الأبدان:

وتصح شركة الدالين بينهم إذا كانوا يقومون بالنداء على بيع السلع وعرضها وإحضار الزبون، وما تحصل؛ فهو بينهم.

النوع الخامس: شركة المفاوضة.

وهذه: أن يفوض كل من الشركاء إلى صاحبه كل تصرف مالي وبدني من أنواع الشركة؛ فهي الجمع بين شركة العنان والمضارب والوجوه والأبدان، أو يشتركون في كل ما يثبت لهم وعليهم.

حكم شركة المفاوضة:

ويصح هذا النوع من الشركة؛ لأنه يجمع أنواعا يصح كل منها منفردًا فيصح إذا جمع مع غيره.

كيفية الربح والخسارة في مثل هذه الشركة:

والربح يوزع في هذه الشركة على ما شرطوا، ويتحملون من الخسارة على قدر ملك كل واحد منهم من الشركة بالحساب.

وهكذا شريعة الإسلام وسعت دائرة الاكتساب في حدود المباح، فأباحت للإنسان أن يكتسب منفردًا ومشتركًا مع غيره، وعاملت الناس حسب شروطهم ما لم تكن شروطا جائزة محرمة؛ مما به يعلم صلاحية هذه الشريعة لكل زمان ومكان.

نسأل الله أن يرزقنا التمسك بها والسير على نهجها؛ إنه سميع مجيب.^(١)

^(١) المخلص الفقهي للإمام الفوزان حفظه الله تعالى مع تصرف فيه.

[بيان مشروعية الشركة]

٨٨٤ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «قَالَ اللَّهُ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يُحْنُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان مشروعية الشركة.

قوله: «قَالَ اللَّهُ». هذا يسمى بالحديث القدسي.

وهو يخالف القرآن، فلا يشرع أن يقرأ به في الصلاة.

وقد يكون صحيحًا، أو حسنًا، وقد يكون ضعيفًا، على حسب رواته الذين نقلوه لنا؛ بخلاف القرآن، فهو كلام الله عز وجل الثابت، المحفوظ، المتواتر.

قوله: «أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ».

بمعنى أنه مع الشركين معية عون، وتسديد.

^(١) الحديث ضعيف مرسل. أخرجه الإمام أبو داود (٣٣٨٣)، والحاكم (٥٢ / ٢) وله علتان: جهالة

أحد رواته، والاختلاف في وصله وإرساله. من طريق محمد بن الزبير، عن يحيى بن سعيد بن حيان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه به، وسعيد بن حيان مجهول الحال، وقد اختلف في وصل الحديث وإرساله، ووصله ابن الزبير كما تقدم، وأرسله جرير بن عبد الحميد وغيره فيما ذكره الدارقطني، ولم يذكروا عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصوب الدارقطني المرسل، والله أعلم.

فإن المعية تنقسم إلى قسمين:

معية عامة: وهي المذكورة في قوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤]، وهي معية علم وقهر وإحاطة وغير ذلك من خصائص الربوبية.

ومعية خاصة: وهي المذكورة في قوله تعالى: {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠]، وهي مقتضيه نصر وحفظ وتأيد، ولا يلزم من إثبات المعية القول بالحللول والاتحاد، بل هو معنا وهو في علوه على عرشه سبحانه وتعالى.

قوله: «مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ».

أي إذ وقعت الخيانة بينهما لم تكن لهما المعية من الله عز وجل بالعون، وبالتسديد والخيانة مذمومة شرعاً وعقلاً، فلا تجوز في حال من الأحوال. يقول الله عز وجل في كتابه العزيز: {وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}.

وفلج بسنن أبي داود رحمه الله تعالى:

من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ: «أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَّنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(١).

وهي من صفات أهل النفاق.

لما قال الصليين:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ-رضي الله عنه-، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِيَ خَانَ»^(٢).

قوله: «فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا».

أي وقعت الخيانة، بل تذهب البركة من بينهما، وقد يُستدل بهذا الحديث على شركة العنان كما تقدم، والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، بسند حسن، وقال الترمذي: «حسن غريب». وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٥٤٤)، وقال فيه: صحيح. وقد روى عن جماعة من الصحابة منهم: أبو هريرة، وأنس بن مالك، ورجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٣)، والإمام مسلم في صحيحه (٥٩).

[بيان أن الشركة كانت قبل البعثة ثم أقرها الإسلام]

٨٨٥ - (وَعَنْ السَّائِبِ [بْنِ يَزِيدَ] الْمُخْزُومِيِّ - أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَبْلَ الْبُعْثَةِ، فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أن الشركة كانت قبل البعثة، ثم أقرها الإسلام.

والحديث ضعيف لجهالة قائد السائب.

وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتاجر قبل بعثته، وكان وكيلاً لخديجة بنت خويلد رضي الله عنها، زوجته الأولى.

يضارب لها في مالها، وقد يذهب إلى الشام بتجارتهما.

وفيه: ما امتن الله عز وجل به على المؤمنين يوم الفتح، حيث أسلم كثير ممن كان معرضاً عن الإسلام قبل ذلك.

^(١) الحديث ضعيف. رواه أحمد (٣ / ٤٢٥)، واللفظ له. من طريق مجاهد، عن قائد السائب، عن السائب به، واللفظ هو إحدى روايتي أحمد، وإسناده ضعيف؛ لجهالة قائد السائب، فإنه لا يعرف. وجاء في بعض الطرق بدون ذكره، فهو منقطع والواسطة هذا الرجل، مبهم، والله أعلم.

وفيه: جواز قولك للمسلم بأنه أخ، والإخبار بما بينك وبينه من المشاركة، كأن تقول له: هذا شريكي، وصاحبي، ورفيقي، ونحو ذلك، والله المستعان.

[بيان مشروعية شركة الأبدان]

٨٨٦ - (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَّارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نُصِيبُ يَوْمَ بَدْرٍ...»^(١) الْحَدِيثَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ).

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان مشروعية الشركة في الأبدان.

والحديث ضعيف فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم للانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.

والحمد لله رب العالمين

^(١) **ضعيف منقطع.** رواه النسائي (٧ / ٣١٩)، وأبو داود (٣٣٨٨)، وابن ماجه (٢٢٨٨)، من طريق أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود، به، وتمامه: «فلم أجيء أنا وعمار بشيء، وجاء سعيد بأسيرين». قلت: وسبب الضعف الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

[بيان مشروعية الوكالة]

- ٨٨٧ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي بِخَيْبَرَ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسُقَا» ^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ).
- ٨٨٨ - (وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعَثَ مَعَهُ بَيْدِنَارٍ يَشْتَرِي لَهُ أَضْحِيَّةً... الْحَدِيثَ» ^(٢). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ).
- ٨٨٩ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ... الْحَدِيثَ» ^(٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

^(١) الحديث ضعيف. رواه أبو داود (٣٦٣٢)، وفي سنده محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه، ولا أجد مستنداً للحافظ في تحسينه للحديث في «التلخيص» (٣ / ٥١).

^(٢) صحيح، وانظر رقم (٨١٩).

^(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٦٨)، والإمام مسلم في صحيحه (٩٨٣)، واللفظ المذكور لمسلم، وليس في لفظ البخاري ذكر «عمر»، وتماثل الحديث عندهما: «فقيل: منع ابن جميل وخالد بن الوليد، والعباس [بن عبد المطلب] - عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله [ورسوله] وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله. وأما العباس [بن عبد المطلب فعم رسول الله - صلى الله عليه وسلم -] فهي علي (رواية: عليه) [صدقة] ومثلها معها. [يا عمر! أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه]. والزيادات الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والرواية للبخاري، والثانية والسادسة لمسلم.

٨٩٠- (وَعَنْ جَابِرٍ - رضي الله عنه - : «أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَذْبَحَ الْبَاقِيَ... الْحَدِيثَ» ^(١) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٨٩١- (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ . قَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - : «وَاعْدُ يَا أَنِيسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا...» ^(٢) الْحَدِيثَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الأحاديث لبيان مشروعية الوكالة.

والوكالة جائزة من كل جائز التصرف في ما يجوز التوكيل فيه.

بيان ما تصح به الوكالة:

تصح الوكالة: في البيع، والشراء، والعتق، والطلاق، وفي استقبال عقد النكاح، وإقامة الحدود، ونحو ذلك.

وهي باب فيه من الرفق بالناس ما الله عز وجل به عليهم.

إذ أن الإنسان يعجز عن أن يقوم بكل شيء بنفسه.

ويعبر عن الوكالة بالنيابة.

^(١) صحيح. وقد تقدم برقم (٧٤٢).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥ / ٣٢٣ - ٣٢٤ / فتح)، والإمام مسلم في صحيحه (٣ /

بيان معنى التوكيل:

والتوكيل تفويض التصرف إلى الغير.

وسمي الوكيل وكيلاً؛ لأن موكله قد فوض إليه القيام بأمره، فهو موكل إليه الأمر.

ومنه قول الله عز وجل: {حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ}، أي أنه فوض شأنه إلى الله عز وجل.

بيان بعض معاني الولاية:

ومن معانيها: الولاية، وتكون بالفتح، وبالكسر، والولاية، والولاية.

ومنها: الإيصاء.

ومنها: القوامة، أي القيامة على الأمر.

بيان حكم الوكالة:

وقد اتفق الفقهاء على أن الوكالة جائزة ومشروعة، ذكر ذلك ابن قدامة وغيره من أهل العلم.

واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والمعقول.

أما القرآن: فقول الله عز وجل: {فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا}، فوكلوه لشراء طعامهم.

وبقول الله عز وجل: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا}.
وقوله تعالى: {قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ}.
وقوله تعالى: {وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا}.

وأما السنة:

فمنها ما تقدم من الأحاديث في الباب، وغيرها.

وأما الإجماع:

فقد أجمع الفقهاء على جواز الوكالة ومشروعيتها من عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا.

ولم يخالف في ذلك أحد من المسلمين.

وقد نقل الإجماع ابن قدامة رحمه الله تعالى في المغني، وغيره من أهل العلم.

وأما المعقول:

فلأن الحاجة داعية إلى مشروعية الوكالة، فإنه يمكن لكل واحد فعل ما يحتاج إليه بنفسه، فدعت الحاجة إليه.

قال القاضى زادة فلي تكملة فتح القدير:

لأن الإنسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الأحوال.

بأن كان مريضًا، أو شيخًا فانيًا، أو رجلًا كان ذا وجاهة لا يتولى الأمور بنفسه، فيحتاج إلى أن يوكل غيره، ولو لم يجز التوكيل للزم الحرج، وهو منتف بالنص.

أي قول الله عز وجل: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}.

بيان أركان الوكالة:

ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ أَرْكَانَ الْوَكَالَةِ هِيَ: الصِّيغَةُ، وَالْعَاقِدَانِ (الْمُوَكَّلُ وَالْمُوَكِّلُ، وَمَحَلُّ الْعَقْدِ) الْمُوَكَّلُ فِيهِ.

وَذَهَبَ الْحَنْبَلِيُّ إِلَى أَنَّ رُكْنَ الْوَكَالَةِ هُوَ: الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، لِأَنَّ وُجُودَ هَذَا الرُّكْنِ يَسْتَلْزِمُ بِالضَّرُورَةِ وُجُودَ الرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَهَذَا طَبَقًا لِلْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ فِي الْعَقْدِ.

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الصِّيغَةُ:

الصِّيغَةُ: هِيَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، وَيُعْبَرُ بِهِمَا عَنِ التَّرَاضِي الَّذِي هُوَ رُكْنٌ فِي عَقْدِ الْوَكَالَةِ كَسَائِرِ الْعُقُودِ الْآخَرَى.

ولا يلزم فيها التلفظ، فما كان ظاهره الإيجاب والقبول صحت به الوكالة، فقد تكون باللفظ، أو الإشارة، أو الكتابة، وغير ذلك من الأوجه.

والقبول: قد يكون بما ذكر، وقد يكون بالسكوت.

ففلح البخاري: من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «البكر تستأذن» قلت: إن البكر تستحيي؟ قال: «إذنها صماتها» وقال بعض الناس: «إن هوي رجل جارية يتيمة أو بكرًا، فأبت، فاحتال فجاء بشاهدي زور على أنه تزوجها، فأدركت، فرضيت اليتيمة، فقبل القاضي شهادة الزور، والزوج يعلم ببطلان ذلك، حل له الوطء»^(١).

والوكالة عقد تعلق به حق الوكيل والموكل فافتقر إلى رضاهما.

الركن الثاني من أركان الوكالة: العاقدان: وهما الموكل والوكيل.

أولاً: الموكل:

الموكل: هو من يقيم غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم.

ويشترط فيه: أن يكون ممن يملك ذلك التصرف، وتلزمه الأحكام.

وعلى ذلك اتفق الفقهاء على أنه لا تجوز الوكالة من المجنون، والمعتوه،

والمغمى عليه، والنائم، والصبي غير المميز مطلقاً مهما كان نوع التصرف

محل الوكالة. **واختلفوا فيما يأتي:**

أ - توكيل الصبي المميز:

اتفق الفقهاء على جواز توكيل الصبي المميز في تصرفات نافعة له نفعاً

محصاً.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٩٧١).

كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ تَوْكِيلِهِ فِيمَا كَانَ ضَارًّا ضَرًّا مُحْضًا.
أَمَّا التَّصَرُّفَاتُ الدَّائِرَةُ بَيْنَ النَّفْعِ وَالضَّرَرِ: بِحَسَبِ أَصْلِ وَصْفِهَا فَقَدْ
اِخْتَلَفَ الْمُفْقِهَاءُ فِي تَوْكِيلِ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ فِيهَا.
فَقَدْ ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهَا تَصَحُّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ.
وَصُورَةٌ ذَلِكَ: كإرسال الصبي إلى شراء شيء من المتجر، فهذه وكالة.
أو توكيل للصبي في بيع شيء وهو يحسن بيعه، فهذه أيضًا وكالة
صحيحة.

قَالَ الْبُهَوِيُّ: وَكَالَةُ الْمُمَيِّزِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ الْبُلُوغُ
كَتَصَرُّفِ الْمُمَيِّزِ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ.
وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ تَوْكِيلَ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ بَاطِلٌ.
ب - تَوْكِيلُ السَّفِيلِ:

٣٣ - لَا تَجُوزُ الْوَكَالَةُ مِنَ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ لِسَفِهِ فِيمَا لَا يَسْتَقِلُّ بِهِ مِنْ
التَّصَرُّفَاتِ، أَمَّا مَا يَسْتَقِلُّ بِهِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ.
صورة ذلك: توكيل الرجل لابنه في العقد لزواج أخته، وهذا الابن عنده
سفه، فبالنسبة للعقد يصح، عمن كان هذا حاله.

ج - تَوْكِيلُ الْمَرْأَةِ فِي الْوَكَالَةِ:

لَا يَجُوزُ تَوْكِيلُ الْمَرْأَةِ فِي النِّكَاحِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا،
فَلَا تُوَكَّلُ فِيهِ، وَإِنَّمَا وَلِيُّهَا الَّذِي يُزَوِّجُهَا.
وَيَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ.

والصليح: أن المرأة إذا زوجت نفسها، أو زوجت غيرها من النساء، أن
العقد باطل، ولا يصح مطلقاً، وإنما يكون التوكيل للرجال دون النساء في
مثل هذه الأمور.

د - توكيل المرتد:

اختلف الفقهاء في حكم توكيل المرتد لغيره على ثلاثة أقوال:
القول الأول: الوكالة من المرتد متوقفة على عودته إلى الإسلام عند
جُمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة وأبي حنيفة) فإن أسلم نفذت،
وإن مات أو قُتل أو لحق بدار الحرب مُرتداً بطلت. وهذا ما يؤخذ من
عبارات فقهاء المالكية.

القول الثاني: يرى الصاحبان والشافعية في قول أن وكالة المرتد لغيره
صحيحة ونافذة، وزاد الحنفية أن المرتدة يجوز توكيلها بالاتفاق لأن
نصراً فاتها نافذة.

القول الثالث: ذهب الشافعية في قول إلى أن توكيل المرتد باطل، وهذا
القول استوجهه الشيخ زكريا الأنصاري. وقال الشبرايملي: هو المعتمد.

والصليح: أن المرتد توكيله باطل؛ لأن المرتد برده يذهب عنه ما هو تحت تصرفه، ويصير ماله فيئاً لبيت مال المسلمين.

هـ - توكيل المسلم الكافر فلا ينع الخمر والخنزير:
اختلف الفقهاء في حكم توكيل المسلم الكافر في بيع الخمر والخنزير، وغيرها من المحرمات.

الصليح أن لا يجوز، ولا يقول قائل أنا أبيعها للمشركين، أو للكافرين، فلا يجوز العمل في المحرم، سواء كان ملكه للمسلم، أو للكافر، أو كان يبيعه لمسلم، أو لكافر، أو مشرك.

فذهب الشافعية والمالكية والحنابلة والصاحبان إلى أنه لا يصح توكيل مسلم ذمياً في بيع الخمر والخنزير وشرائيهما؛ لأنه يشترط لصحة الوكالة أن يملك الموكل نفس التصرف الذي يوكل فيه الغير. والمسلم لا يملك التصرف في الخمر أو الخنزير بالبيع أو الشراء أو غيرهما. وفائد الشيء لا يعطيه.

وذهب أبو حنيفة إلى صحة توكيل المسلم الذمّي في بيع الخمر والخنزير؛ إذ يكفي أن يكون للموكل أهلية أداء تحوّل له حق توكيل الغير فيما يوكله فيه.

و- توكيل الصُّلبي:

اختلف الفقهاء في توكيل المحرم لحلال في النكاح.

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز توكيل المحرم لحلال في النكاح
يعقده له حال إحرام الموكِّل، لأنه لا يُباشِرُهُ.

وذهب الحنيفة إلى أنه يجوز توكيل المحرم في الزواج مُطلقاً، لأنه يجوز له
أن يعقده بنفسه فجاز له التوكيل فيه.

والصليح القول الأول؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن ينكح

المحرم، أو يخطب.

فكونه وكِّل غيره أن ينكح له، أو يخطب له، فهذا حكم يقوم به، ولا

يجوز أن يخطب، أو ينكح له.

ز- جهالة الموكِّل:

لا يصح أن تكون الوكالة لمجهول، فلا بد أن يكون الموكل معلوماً، حتى

لا يقع بعد ذلك الخلاف، والشقاق، وغير ذلك.

نَصَّ الحنابلة على أنه لا تصحُّ الوكالة؛ إذا لم يعرف الموكِّل موكِّله بأن

قيل له: وَكَلَّكَ زَيْدٌ وَلَمْ يُنْسَبْ لَهُ، وَلَمْ يُذَكَّرْ لَهُ، مِنْ وَصْفِهِ، أَوْ شَهْرَتِهِ مَا

يُمَيِّزُهُ.

ثانياً - التوكيل:

الوكيل: هُوَ الْمُعْهُودُ إِلَيْهِ تَنْفِيزُ الْوَكَالَةِ.

بيان ما يشترط فلاح الوكيل:

وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَكِيلِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُوَكَّلِ مِنَ الْعَقْلِ، فَلَا يَجُوزُ تَوْكِيلُ الْمُجُنُونِ وَالْمَعْتُوهِ وَالصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ فِي الْوَكِيلِ:

أ - الْبُلُوغُ:

اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي اشْتِرَاطِ الْبُلُوغِ فِي الْوَكِيلِ.

فَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى جَوَازِ وَكَالَةِ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ، وَذَلِكَ فِيمَا يَجُوزُ

فِيهِ التَّصَرُّفُ.

وَأَمَّا فِيمَا لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّصَرُّفُ كَعَقْدِ النِّكَاحِ مَثَلًا، فَالطُّفُلُ لَا يَصِحُّ

التَّوَكِيلُ لَهُ فِي الْعَقْدِ.

وَلَكِنْ تَوْكِيلُهُ فِي الْبَيْعِ، أَوْ الشِّرَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْسَنُهُ، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ

فِي غَبْنٍ فَاحِشٍ يُذْهَبُ فِيهِ مَالُهُ بِدُونِ فَائِدَةٍ.

قَالَ الْكُتُبِيُّ: إِذَا كَانَ يَعْقِلُ الْعَقْدَ وَيَقْصِدُهُ، أَيْ يَعْقِلُ الْبَيْعَ وَغَيْرَهُ مِنْ

الْعُقُودِ، فَيَعْرِفُ أَنَّ الشِّرَاءَ جَالِبٌ لِلْمَبِيعِ وَسَالِبٌ لِلثَّمَنِ، وَالْبَيْعَ عَلَى عَكْسِهِ،

وَيَعْرِفُ الْغَبْنَ الْفَاحِشَ مِنَ الْيَسِيرِ وَيَقْصِدُ بِذَلِكَ ثُبُوتَ الْحُكْمِ وَالرَّيْبِ لَا

الْهَزْلَ.

وَقَالُوا: إِنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَرْجِعُ إِلَى الْوَكِيلِ إِذَا كَانَ بِالْعَا، أَمَّا إِذَا كَانَ صَبِيًّا
مُمَيِّزًا فَإِنَّ حُقُوقَهُ تَرْجِعُ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَا إِلَى الْوَكِيلِ. كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ.
وَصَرَّحَ الْخَلَّابِيُّ: بِأَنَّهُ يَصِحُّ تَوْكِيلُ الْمُتَمَيِّزِ وَتَوَكُّلُهُ فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ لَا يُشْتَرَطُ
 لَهُ الْبُلُوغُ، كَتَصَرُّفِ الْمُتَمَيِّزِ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ.
وَأَسْتَدِلُّ الْقَائِلُونَ بِصِلَاحِ وَكَالِاحِ الصَّبِيِّ (الْمُتَمَيِّزِ): بِمَا وَرَدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا خَطَبَ أُمَّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَيْسَ أَحَدٌ
 مِنْ أَوْلِيَائِي شَاهِدٌ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِكَ
 شَاهِدٌ وَلَا غَائِبٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ لِعَمْرِ بْنِ أُمِّ سَلَمَةَ: قُمْ فَزَوِّجِ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَزَوَّجَهُ وَكَانَ صَبِيًّا»^(١).

^(١) أخرجه النسائي (٧٧/٢)، والحاكم (١٦/٣ - ١٧)، والبيهقي (١٣١/٧)، وأحمد (٢٩٥/٦)،
 ٣١٣ . ٣١٤ ، ٣١٧ . ٣١٨)، وقال فيه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء تحت
 حديث رقم (١٨١٩): وقال الحاكم: " صحيح الإسناد، فإن ابن عمر بن أبي سلمة الذي لم
 يسمه حماد بن سلمة سماه غيره، سعيد بن عمر بن أبي سلمة " . كذا قال، ووافقه الذهبي في "
 التلخيص " ! وأما في الميزان فقال: " ابن عمر بن أبي سلمة المخزومي عن أبيه ، لا يعرف. ثم
 رأيت في " العلل " لابن أبي حاتم ، ما يؤخذ منه ، أنه قد اختلفت الرواية فيه عن ثابت، فقال
 (١٢١١/٤٠٥) : " سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه جعفر بن ثابت عن عمر بن أبي
 سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها. الحديث؟ فقال أبي وأبو
 زرعة: رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم. وهذا أصح الحديثين: زاد فيه: رجلا ، قال أبي: أضبط الناس لحديث ثابت وعلى بن زيد
 حماد بن سلمة ، بين خطأ الناس " . وضعفه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء تحت
 حديث رقم (١٨٤٦).

فالحديث لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، والصبي لا يقوم بذلك، وإنما يقوم بما يجوز له أن يفعله من العقود الأخرى: كالبيع، أو الشراء، أو نحو ذلك.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ وَكَالَةِ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ وَلَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، فَلَا يَمْلِكُ أَنْ يَتَوَكَّلَ لغيرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ فِي حَقِّ نَفْسِهِ بِحَقِّ الْمَلِكِ، لَمْ يَمْلِكْهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بِالتَّوَكُّلِ.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

الأول: جواز توكيل الطفل المميز.

الثاني: عدم جواز توكيل الطفل المميز.

الثالث: التفصيل في المسألة، وهو الذي صرح به الحنابلة.

فيصح توكيل المميز، وتوكيله يكون في كل تصرف لا يشترط له البلوغ.

كتصرف المميز بإذن الولي فإنه صحيح.

وصورة ذلك: البيع، أو الشراء، لا يلزم له البلوغ.

لكن مثل الحج عن الغير، فيلزم له البلوغ؛ بخلاف الحج عن النفس، فإنه يقبل، ولكنه لا يجزئ عن حجة الإسلام.

فلو أراد أن يحج عن غيره حجة الإسلام، نقول له لا يجزئ هذا الحج عن غيرك؛ لأنه لا يجزئ الحج عنك، ولا يصح أن يوكل في مثل هذا الأمر.

لكن يصح في البيع، في الشراء، في الهبة، في العطية، في الإجارة، في كل ما يحسنه، ولا يلزم فيه البلوغ، يصح التوكيل فيه.

ب - تَعْيِينُ الْوَكِيلِ:

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصَحَّةِ الْوَكَالَةِ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مُعَيَّنًا، فَإِذَا كَانَ مَجْهُولًا بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ.

فَلَوْ قَالَ شَخْصٌ: وَكَلْتُ أَحَدَ النَّاسِ فِي بَيْعِ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ لِجَهَالَةِ الْوَكِيلِ وَعَدَمِ تَعْيِينِهِ.

وَقَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ: مِنَ التَّوَكِيلِ الْمَجْهُولِ قَوْلُ الدَّائِنِ لِمَدْيُونِهِ: مَنْ جَاءَكَ بِعَلَامَةٍ كَذَا، وَمَنْ أَخَذَ أَصْبَعَكَ، أَوْ قَالَ لَكَ كَذَا، فَادْفَعْ مَا لِي عَلَيْكَ إِلَيْهِ، لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ تَوَكِيلٌ مَجْهُولٌ، فَلَا يَبْرَأُ بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ.

فَصْن قَالَ: أَنَا وَكَلْتُ هَذَا الرَّجُلَ فِي بَيْعِ الدَّارِ: مَنْ هُوَ الرَّجُلُ؟ اللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا سَبَبُ الشَّقَاقِ، وَالنِّزَاعِ، وَالْخِلَافِ بَيْنَ الْمُتَبَايعِينَ، وَيَسَبَّبُ التَّصَرُّفَ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ.

لكن يقول: وكلت فلان بن فلان في بيع دار كذا وكذا، فيكون التوكيل معلومًا، وكذلك يكون البيع معلومًا.

ج - يَلْمِزُ الْوَكِيلَ بِالْوَكَالَةِ:

اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْوَكِيلِ بِالْوَكَالَةِ لِصَحَّتِهَا.

قَالَ الْخَنَفِيُّ: الْعِلْمُ بِالتَّوَكُّلِ فِي الْجُمْلَةِ شَرْطٌ بِلَا خِلَافٍ، إِمَّا عِلْمُ الْوَكِيلِ وَإِمَّا عِلْمُ مَنْ يُعَامِلُهُ، حَتَّى لَوْ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدِهِ فَبَاعَهُ الْوَكِيلُ مِنْ رَجُلٍ قَبْلَ عِلْمِهِ وَعِلْمِ الرَّجُلِ بِالتَّوَكُّلِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ حَتَّى يُجِيزَهُ الْمُوَكَّلُ، أَوْ الْوَكِيلُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْوَكَالَةِ.

وَصَوَّرْتُ: رَجُلٌ بَاعَ مَالًا لغيره بغير إذن من مالك المال، وصاحبه، فهل يصح البيع، ويصح التوكيل؟
هذا متوقف على إجازة صاحب المال، فإن أقره صاحب المال على ذلك، فالبيع يصح، وإن لم يقره على ذلك فالبيع باطل.

وَأَمَّا يَحْمِلُ الْوَكِيلَ عَلَى التَّغْيِينِ بِالتَّوَكُّلِ فَهَلْ هُوَ شَرْطٌ؟ ذَكَرَ فِي الزِّيَادَاتِ أَنَّهُ شَرْطٌ، وَذَكَرَ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ.
وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ: أَذْهَبُ بِثَوْبِي هَذَا إِلَى فُلَانٍ حَتَّى يَبِيعَهُ، أَوْ أَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ حَتَّى يَبِيعَكَ ثَوْبِي الَّذِي عِنْدَهُ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَهُوَ إِذْنٌ مِنْهُ لِفُلَانٍ فِي بَيْعِ ذَلِكَ الثَّوْبِ، إِنْ أَعْلَمَهُ الْمُخَاطَبُ بِمَا قَالَهُ الْمَالِكُ جَازَ بَيْعُهُ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْهُ فَفِيهِ رَوَايَتَانِ.

وَلَوْ قَالَ: أَذْهَبُ بِهَذَا الثَّوْبِ إِلَى الْقَصَارِ حَتَّى يَقْضِرَهُ، أَوْ إِلَى الْحَيَّاطِ حَتَّى يَخِيطَهُ قَمِيصًا، فَهُوَ إِذْنٌ مِنْهُ لِلْقَصَارِ وَالْحَيَّاطِ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ حَتَّى لَا يَصِيرَ ضَامِنًا بِعَمَلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِي: انْطَلِقِي إِلَى فُلَانٍ حَتَّى يُطَلِّقَكَ، فَطَلَّقَهَا فُلَانٌ وَلَمْ يَعْلَمْ يَقَعُ، كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ فِي بَابِ مَا تَقَعُ بِهِ الْوَكَالَةُ.
وَعَلِمُ الْوَكِيلِ بِالْوَكَالَةِ تَشْرُطُ عَمَلُ الْوَكَالَةِ: حَتَّى إِنْ مَنْ وَكَّلَ غَيْرَهُ بِيَعِ عَبْدِهِ أَوْ بَطْلَاقِ امْرَأَتِهِ وَالْوَكِيلُ لَا يَعْلَمُ فَطَلَّقَ أَوْ بَاعَ، لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا طَلَّاقُهَا.

هَكَذَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ. فَإِذَا وَكَّلَ إِنْسَانًا لَا يَصِيرُ وَكِيلًا قَبْلَ الْعِلْمِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

د - عَدَالَةُ الْوَكِيلِ:

لَا تَشْتَرُطُ عَدَالَةُ الْوَكِيلِ فِي الْجُمْلَةِ، إِلَّا أَنْ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ اشْتَرَطُوا فِي عُقُودِ مُعَيَّنَةٍ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ أَوْ الْوَلِيُّ عَدْلًا، وَمِنْهَا عَقْدُ النِّكَاحِ، حَيْثُ اخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي الْوَلِيِّ عَلَى قَوْلَيْنِ.

الصَّحِيحُ أَنَّ أَيَّ مُسْلِمٍ يَصَحُّ أَنْ يُوَكَّلَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ اسْتِقَامَتِهِ، مِنْ عَدَمِهَا.

فَلَا تَشْتَرُطُ الْعَدَالَةُ الَّتِي هِيَ الْبَعْدُ عَنِ الْكِبَائِرِ، وَيَكُونُ ظَاهِرُهُ الْخَيْرِ.
وَلَكِنْ تَشْتَرُطُ الْعَدَالَةُ الَّتِي هِيَ الْإِسْلَامُ ضِدَّ الْكُفْرِ.

هـ - ذِكُورَةُ الْوَكِيلِ:

وَلَا يَلِزَمُ ذَلِكَ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ تَصَرُّفِ الذُّكُورِ، فَمَثَلًا: تَوَكُّلُ امْرَأَةٍ فِي بَيْعِ

دار، أو في هبة مال، أو في التصديق بمتاع، فهذا جائز.
لكن هل يجوز أن توكل امرأة في العقد بامرأة أخرى؟
هذا ما يجوز.

أو هل توكل المرأة في إمامة الرجال بالمسجد، أو بخطبة الرجال؟
وهذا أيضاً لا يجوز.

إذا الوكالة جائزة للمرأة في الجملة، ولكن يشرع لها ذلك فيما هو من شأنها.

لَمْ يَشْتَرِ الْفُقَهَاءُ ذُكُورَةَ الْوَكِيلِ فِي الْجُمْلَةِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ اشْتَرَطَ كَوْنَ الْوَكِيلِ رَجُلًا فِي بَعْضِ الْعُقُودِ، وَمِنْهَا النِّكَاحُ.

الرُّكْنُ الثَّلَاثُ مِنْ أَرْكَانِ الْوَكَالَةِ: مَحَلُّ الْوَكَالَةِ:

مَحَلُّ الْوَكَالَةِ: هُوَ التَّصَرُّفُ الْمَأْدُونُ فِيهِ مِنَ الْمُوَكَّلِ لِلْوَكِيلِ بِمِلْكٍ أَوْ وِلَايَةٍ.

وَقَدْ نَصَّ فُقَهَاءُ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى أَنَّ لِمَحَلِّ الْوَكَالَةِ شُرُوطًا ثَلَاثَةً:

- أ - أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَلَا يَشْتَرَطُ عِلْمُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَطَلَتْ الْوَكَالَةُ، لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ مَعَ الْجَهَالَةِ.
- ب - أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنِّيَابَةِ.
- ج - أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ حَالَ التَّوَكِيلِ.

يعنني ما تقول له: إذا اشتريت هذه الأرضية، أنت موكل في بيعها، هي لم تصر بعد ملكاً لك.

فأنت توكله في شيء أنت لم تملكه بعد، ولا تصح الوكالة إلا في شيء هو في ملكك.

٣- أن يكون فيما يجوز التصرف فيه.

وصورة ذلك: أن تقول له وكلتك في شراء متاع لبيتي.

لكن لو قال له: وكلتك أن تدخل بيتي في غيابي.

فهذا لا يجوز؛ لأنه لا يجوز له النظر إلى النساء الأجانب، والخلوة بهن، والدخول عليهن بغير وجود محرم، ولا يجوز له أيضاً الاختلاط بهن. فلا بد أن تكون الوكالة فيما يجوز فيه التصرف، وفيما يجوز شرعاً.

بيان أنواع الوكالات باعتبار محلها:

تتنوع الوكالة باعتبار المحل: إلى وكالة خاصة، ووكالة عامة.

أ - الوكالة الخاصة:

الوكالة الخاصة: هي ما كان إيجاب الموكّل فيها خاصاً بتصرفٍ مُعيّن، كأن يؤكّل إنسان آخر في أن يبيع له سلعةً مُعيّنة.

وفي هذه الحالة لا يجوز للوكيل أن يتصرف إلا فيما وُكّل به، باتّفاق المُفْهَمَاءِ.

ب - الْوَكَالَةُ الْعَامَّةُ:

الْوَكَالَةُ الْعَامَّةُ: قَدْ تَكُونُ عَامَّةً فِي كُلِّ شَيْءٍ، كَأَنْ يَقُولَ الْمُوَكَّلُ لِلْمُوَكِّلِ: أَنْتَ وَكَيلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ، أَوْ يَقُولَ لَهُ: أَنْتَ وَكَيلِي فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ الْوَكَالَةِ الْعَامَّةِ: فَذَهَبَ الْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ إِلَى جَوَازِ التَّوَكُّلِ الْعَامِّ فِي الْجُمْلَةِ. وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ.

فَقَالَ الْخَنَفِيُّ: لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ: أَنْتَ وَكَيلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ، أَوْ قَالَ: أَنْتَ وَكَيلِي بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، يَكُونُ وَكِيلًا بِحِفْظٍ لَا غَيْرَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. أَمَّا لَوْ قَالَ: أَنْتَ وَكَيلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٌ أَمْرُكَ، يَصِيرُ وَكِيلًا فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الْمَالِيَّةِ كَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ.

وَاخْتَلَفُوا فِي طَلَاقٍ وَعَتَاقٍ وَوَقْفٍ:

فَقِيلَ: يَمْلِكُ ذَلِكَ لِإِطْلَاقِ تَعْمِيمِ اللَّفْظِ.

وَقِيلَ: لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ سَابِقَ الْكَلَامِ وَنَحْوِهِ، وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ.

وَفِيهِ الْبَرَّازِيُّ: أَنْتَ وَكَيلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٌ أَمْرُكَ، مَلَكَ الْحِفْظَ وَالْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ، وَيَمْلِكُ الْهَبَةَ وَالصَّدَقَةَ حَتَّى إِذَا أَنْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ جَازَ حَتَّى يُعْلَمَ خِلَافُهُ مِنْ قَصْدِ الْمُوَكَّلِ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ تَخْصِيصُهُ

بِالْمُعَاوَضَاتِ وَلَا يَلِي الْعِتَقَ وَالتَّبَرُّعَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَكَذَا لَوْ قَالَ طَلَّقْتُ
امْرَأَتَكَ وَوَهَبْتُ وَوَقَفْتُ أَرْضَكَ، فِي الْأَصَحِّ لَا يَجُوزُ، وَفِي الذَّخِيرَةِ أَنَّهُ
تَوْكِيلٌ بِالْمُعَاوَضَاتِ لَا بِالْإِعْتَاقِ وَالْهَبَاتِ، وَبِهِ يُفْتَى. اهـ
والوكيل يجوز له أن يباشر كل عمل يصح بالوكالة، وتنفذ جميع
معاملاته.

فلو باع أرضاً، أو زوجاً امرأة، أو أعتق عبداً، أعطى عطية بالوكالة،
صح منه ذلك.

أ - بيان الأمور التي يصح التوكيل فيها باتفاق الفقهاء:
أولاً العتود:

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ التَّوَكِيلِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى
التَّوَكِيلِ فِيهِمَا.

ثانياً: العبادات الصالحة:

وَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ التَّوَكِيلِ فِي الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَّةِ، كَالزَّكَاةِ،
وَالصَّدَقَاتِ، وَالْمُنْدُورَاتِ، وَالْكَفَّارَاتِ.

ثالثاً: الطلاق والرجعة والخلع:

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ التَّوَكِيلِ فِي الطَّلَاقِ، وَالرَّجْعَةِ، وَالْخُلْعِ؛ لِأَنَّ
الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى ذَلِكَ كَدُعَائِهَا إِلَى التَّوَكِيلِ فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ.

ب - الأُمُورُ الَّتِي لَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ فِيهَا بِالِاتِّفَاقِ:

أَوَّلًا: الشَّهَادَةُ:

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّوَكُّيلِ فِي الشَّهَادَةِ.

ثَانِيًا: الْإِيْمَانُ وَالنُّذُورُ:

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّوَكُّيلِ فِي الْإِيْمَانِ وَالنُّذُورِ.

ثَالِثًا: الْمَعَاصِي:

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّوَكُّيلِ فِي الْمَعَاصِي كَالْخِنَايَاتِ.

فلو قتل رجل آخر، وقال: وكلني فلان في قتله، فما هو الحكم؟

القصاص يكون على المباشر للقتل، ولا يسقط عنه القصاص، لكونه

موكل من آخر؛ لأن مثل هذه الأمور لا يجوز مباشرتها، ولا يجوز التوكيل

فيها.

رَابِعًا: الْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ:

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّوَكُّيلِ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ الْمُحْضَةِ، أَيْ

الَّتِي لَيْسَ لَهَا تَعَلُّقٌ بِأَمَالٍ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالطَّهَّارَةِ مِنَ الْحُدُثِ، لِأَنَّهَا

تَتَعَلَّقُ بِبَدَنِ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِيهَا.

ج - الأُمُورُ الْمُخْتَلَفُ فِي التَّوَكُّيلِ فِيهَا:

أَوَّلًا: الْحُجَّ:

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فِي الْحُجِّ مِنَ الْإِنْسَانِ الْقَادِرِ عَلَى

الحجِّ بِنَفْسِهِ.

أَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْأَدَاءِ بِنَفْسِهِ فَلِلْفُقَهَاءِ فِيهِ تَفْصِيلٌ.

فينظر إلى حال الحاج، فإن كان مستطيعاً بنفسه غير مستطيع بهاله، فهنا لا يجوز التوكيل عنه.

وإن كان مستطيعاً للحج بهاله، غير مستطيع له ببدنه، فهنا يجوز التوكيل.

ففعلي الصليين:

من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْأَخْرِ، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ»^(١).

الخالع الثالث: أن يكون غير قادر على الحج بنفسه، وليس عنده ماله يحج

به.

فهذا أيضاً يصح التوكيل عنه.

ثانياً: الْعُمْرَةُ:

ذَهَبَ الْفُقَهَاءُ فِي الْجُمْلَةِ إِلَى جَوَازِ أَدَاءِ الْعُمْرَةِ عَنِ الْغَيْرِ بِالْوَكَالَةِ.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٨٥٥)، والإمام مسلم في صحيحه (١٣٣٤).

ويكون على التفصيل السابق في الحج.

ثالثًا: التَّكَلُّفُ مِنَ الْمَرْأَةِ:

ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُوَكَّلَ وَلَا أَنْ تَتَوَكَّلَ فِي الزَّوْاجِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَعْقِدَهُ بِنَفْسِهَا، فَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَوَكَّلَ وَلَا أَنْ تُوَكَّلَ فِيهِ.

وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْحُرَّةِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ، بِكَرٍّ كَانَتْ أَوْ ثَبَاتًا، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ أَنْ تَعْقِدَهُ بِنَفْسِهَا عِنْدَهُمْ، فَمَلَكَتِ التَّوَكُّلَ وَالتَّوَكُّيلَ فِيهِ أَيْضًا.

والصحيح هو قول الجمهور من أهل العلم.

رابعًا: الظَّهَارُ:

ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي الْمَذْهَبِ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي الْأَصَحِّ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّوَكُّيلِ فِي الظَّهَارِ.

بأن يقول الوكيل: أَنْتِ عَلَى مُوَكَّلِي كَظَهَرِ أُمِّهِ، لِأَنَّهُ قَوْلٌ مُنْكَرٌ وَزُورٌ فَلَا يَجُوزُ فِعْلُهُ، وَلَا الْإِسْتِنَابَةُ فِيهِ.

وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ يَصَحُّ التَّوَكُّيلُ فِيهِ.

وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ حَيْثُ قَالَ: الْأَقْرَبُ فِي الظَّهَارِ أَنَّهُ كَالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْوَكِيلِ: زَوْجَةُ مُوَكَّلِي عَلَيْهِ كَظَهَرِ أُمِّهِ، كَقَوْلِهِ: امْرَأَةُ مُوَكَّلِي طَالِقٌ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الظَّهَارَ وَالطَّلَاقَ إِنِشَاءً مُجَرَّدٌ كَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ. والصحيح أنه لا يجوز التوكيل في الظهار، وبصح التوكيل في الطلاق.

خامسنا: تحصيل المباحات:

ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فِي الْأَظْهَرِ وَالْحَنَابِلَةُ فِي الْمَذْهَبِ إِلَى أَنَّهُ يُجُوزُ التَّوَكِيلُ فِي تَحْصِيلِ الْمُبَاحَاتِ: كإحياء الموات، وإسقاء الماء، والإصطياد، والإحتشاش، أَوْ يُوَكَّلُ مَنْ يَخْفَرُ لَهُ مَعْدِنًا، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ مَالًا بِسَبَبٍ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ، فَجَازَ التَّوَكِيلُ فِيهِ.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فِي مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ وَالْحَنَابِلَةُ فِي قَوْلٍ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّوَكِيلِ فِي الْمُبَاحَاتِ، وَالْمَلِكُ فِيهَا لِلْوَكِيلِ لِأَنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ وَهُوَ وَضْعُ الْيَدِ قَدْ وُجِدَ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهُ بِالنِّيَّةِ.

والصحيح القول الأول.

سادسنا: الإقرار:

ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فِي مُقَابِلِ الْأَصَحِّ إِلَى أَنَّهُ يُجُوزُ التَّوَكِيلُ بِالْإِقْرَارِ فِي الْحُقُوقِ، فَلَوْ قَالَ شَخْصٌ لِأَخْرَجَ: وَكَلَّتْكَ لِتُقَرَّرَ عَنِّي

لِفُلَانٍ بِكَذَا، جَازَ هَذَا التَّوَكُّيلُ، لِأَنَّهُ إِنْ بَاتُ حَقٌّ فِي الذِّمَّةِ بِالْقَوْلِ فَجَازَ التَّوَكُّيلُ فِيهِ كَالْبَيْعِ.

نعم، إذا اعترف عنده، وقال له: اذهب وقل له: أنا معترف بذلك، فهذا يجوز، على الصحيح.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَصَحِّ عَنْهُمْ، وَالطَّحَاوِيُّ، إِلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّوَكُّيلِ فِي الْإِقْرَارِ، لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ فَلَمْ يَقْبَلِ التَّوَكُّيلُ كَالشَّهَادَةِ.

سَابِقًا: الْخُصُومَةُ بِالْمُطَالَبِ بِالْحُقُوقِ:

وَقَدْ ذَهَبَ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ وَالصَّاحِبَانِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ إِلَى جَوَازِ التَّوَكُّيلِ بِالْخُصُومَةِ فِي الدَّيْنِ وَالْعَيْنِ وَسَائِرِ الْحُقُوقِ، حَاضِرًا كَانَ الْمُوَكَّلُ أَوْ غَائِبًا، صَحِيحًا أَوْ مَرِيضًا، رَضِيَ الْخَصْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ.

فيجوز أن توكل ما يطالب لك بالحقوق، وهذا على الصحيح من أقوال أهل العلم.

وَاسْتَشْنَى الْمَالِكِيُّ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ مَا إِذَا كَانَ الْوَكِيلُ عَدُوًّا لِلْخَصْمِ فَلَا يَجُوزُ تَوَكُّيلُهُ مَا لَمْ يَرْضَ الْخَصْمُ عَلَيْهِ.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ: بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَكَّلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رضي الله عنه - عَقِيلًا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ - رضي الله عنهما - وَقَالَ: مَا قَضَى لَهُ فِلي وَمَا قَضَى عَلَيْهِ فَعَلِي.

وهذا هو الذي عليه المحاكم الآن، فإن أغلب المحاكم الآن عندها محامين، في البلدان الإسلامية، وفي غير البلدان الإسلامية.

فالمحامي: هو عبارة عن وكيل يتوكل عن موكله في المرافعة، وجلب الشهود، ورد الدعاوى.

وبعضهم يسميه الوكيل.

إلا أن تعين اليمين، فهل يحلف الوكيل، أم يلزم أن يحلف صاحب الحق؟

الجواب: يحلف صاحب الحق.

ثامناً: إثبات القصاص واستيفاءه:

أ - إثبات القصاص:

ذَهَبَ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ إِلَى جَوَازِ التَّوَكُّلِ فِي إِثْبَاتِ الْقِصَاصِ، سَوَاءً كَانَ الْمُوَكَّلُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا، لِأَنَّ الْقِصَاصَ حَقٌّ الْأَدَمِيِّ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى التَّوَكُّلِ فِيهِ.

وَذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِإِثْبَاتِ الْقِصَاصِ، وَلَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ فِيهِ إِلَّا مِنَ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ إِنَابَةٌ وَشُبْهَةٌ يُتَحَرَّرُ عَنْهَا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ.

الصحيح أنه يجوز التوكيل في إثبات القصاص.

ب - استيفاء القصاص:

اختلف الفقهاء في جواز التوكيل في استيفاء القصاص، فذهب المالكية والشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة إلى جواز التوكيل فيه، لأن كل ما جاز التوكيل فيه جاز استيفاؤه في حضرة الموكّل وعيّنّه.

وذهب الحنفية والشافعية في قول وكذلك الحنابلة في قول إلى أنه لا يجوز التوكيل باستيفاء القصاص إن كان الموكّل غائبًا، ويجوز التوكيل في الاستيفاء إن كان الموكّل حاضرًا، لأنه قد لا يقدر على الاستيفاء بنفسه فيحتاج إلى التوكيل، ولا يجوز التوكيل في الاستيفاء إن كان الموكّل غائبًا، لأن احتمال العفو قائم، لجواز أنه لو كان حاضرًا لعفى، فلا يجوز استيفاء القصاص مع قيام الشبهة، وهذا المعنى مُنعِمٌ حالة حضرة الموكّل.

تاسعاً: إثبات الحدود واستيفائها:

اختلف الفقهاء في حكم التوكيل في إثبات الحدود واستيفائها على رأيين: **الرأي الأول:** للشافعية والحنابلة في إثبات الحدود واستيفائها تفصيل، فهم يفرقون بين الإثبات والاستيفاء.

أما فروع إثبات الحدود: فذهب الحنابلة في المذهب إلى جواز التوكيل في إثبات الحدود، لقوله صلى الله عليه وسلم: «واعد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن

اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا، فَأَعْتَرَفَتْ فَأَمَرَ بِهَا فَرَجَمَتْ»، فَقَدْ وَكَّلَهُ فِي إِبْثَاتِ حَدِّ الزَّنا
وَاسْتَيْفَأَتْهُ.

وَقَالَ أَبُو النُّطَّابِ مِنْهُمْ: لَا تَصَحُّ الْوَكَالَةُ فِي إِبْثَاتِ الْحُدُودِ.

ولكن يرد عليه بالحديث المتقدم.

وَيَرَى الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فِي إِبْثَاتِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى سِوَى حَدِّ
الْقَذْفِ، وَعَلَّلُوا عَدَمَ جَوَازِ التَّوَكُّيلِ فِي إِبْثَاتِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ
تَعَالَى وَقَدْ أَمَرْنَا فِيهِ بِالذَّرْءِ وَالتَّوَصُّلِ إِلَى إِسْقَاطِهِ، وَبِالتَّوَكُّيلِ يُتَوَصَّلُ إِلَى
إِجَابِهِ فَلَمْ يَجُزْ^(١).

^(١) بتصرف يسير من الموسوعة الفقهية الكويتية: (٥٤/٦-٣٦).

قوله: «أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ».

أي لاستيفاء بعض ماله؛ لأن خيبر صارت بلد للمسلمين بعد فتحها.
وكانوا يذهبون ويتمنون فيها.

قوله: «فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم -».

أي لتوديعه صلى الله عليه وسلم.

قوله: " فَقَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ وَكِيلِي بِخَيْبَرَ» ".

أي من يقوم بشأن أعمالي فيها.

قوله: «فَخَذَ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا».

أي خذ مما عنده خمسة عشر وسقًا.

ولعل هذا كان هبة من النبي صلى الله عليه وسلم، فجاز تصرف الغير في ملك الغير بإذن صاحب المال.

وأنه له أن يتصرف في مثل هذه الوكالة: بيعًا، وعطاءً، وهبةً.

قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - بَعَثَ مَعَهُ بِدِينَارٍ».

أي وكله النبي صلى الله عليه وسلم في شراء أضحية.

ففيه: الوكالة في البيع، ثم الوكالة في الشراء؛ لأنه اشترى أضحية ثم باعها بدینارين، ثم اشترى أضحية أخرى بدینار، ورد الدينار الآخر للنبي صلى الله عليه وسلم، فتجوز الوكالة في البيع والشراء على الصحيح.

قوله: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ».

أي لما رجع عمر وقال: «منع ابن جميل، ومنع خالد بن الوليد، ومنع العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنهم -».

والحديث قد تقدم في زكاة عروض التجارة.

وفيه: جواز التوكيل في جمع الصدقات وما إليها.

قوله: «نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَذْبَحَ الْبَاقِي».

في حديث الحج الطويل، وقد تقدم.

وفيه: جواز التوكيل في النحر، ويجوز توكيل من تصح ذبيحته.

قوله: «فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ».

أي الأجير، فالعسيف عند العرب هو الأجير.

والقسط كما فليح الصليين:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُمَا قَالَا: «إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْخَضَمُ الْآخَرُ: وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، نَعَمْ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قُلْ، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَنَى بِأَمْرَاتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ، وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ،

فَأَخْبَرُونِي أَنَّمَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، اغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُئِهَا»، قَالَ: فَغَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَجِمَتْ»^(١).

والشاهد من الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم.

وكل أنيس رضي في إقامة الحد على المرأة التي زنت بعدما أقرت بذلك واعترفت.

بيان سبب إرسال النبي صلى الله عليه وسلم لأنيس رضي الله عنه:

اختلف أهل العلم في سبب إرسال النبي صلى الله عليه وسلم لأنيس رضي الله عنه.

ف قيل: لعله كان من قبيلتها.

وفيه: أن الحد لا يُقام إلا بالإقرار من الجاني؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بإقامة الحد إلا بعد أن تعترف.

أو باعترافه من تلقاء نفسه: كما في قصة ماعز الأسلمي رضي الله عنه، والمرأة الغامدية رضي الله عنها.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٧٢٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٩٧).

أو بالبينة وهي الشهود الذين يشهدون على ذلك.

وفيه: أن المحصن أو المحصنة، إذا وقعا في الزنا، فإنه يقام عليهما الحد، وهو الرجم بالحجارة.

فيه: أن الدعاوى لا تثبت إلا بالشهادة، أو بالاعتراف.

فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل منهم القول كما في هذا الحديث، حتى ذكر لأنيس بأنه يذهب إليها ويقررها بما فعلت، فإن أقرت بذلك واعترفت رجمت، فلما أقرت رجمت.

والحمد لله رب العالمين.

[بيان إنهاء الوكالة]

تَنْتَهِى الْوَكَالَةُ بِأُمُورٍ مِنْهَا:

أَوَّلًا: الْعَزْلُ:

غَيْرَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ عَزْلِ الْوَكِيلِ مِنَ الْمُوَكَّلِ الشُّرُوطُ التَّالِيَةُ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: عِلْمُ الْوَكِيلِ بِالْعَزْلِ:

اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْوَكِيلِ بِالْعَزْلِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: عَدَمُ تَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِالْوَكَالَةِ:

كَأَن يَكُونَ رَجُلًا وَكُلَّ آخَرِ فَبَاعَ وَاشْتَرَى، وَتَعَلَّقَتْ فِي حَقِّهِ دَيُونٌ، فَلَا

تَنْتَهِى هَذِهِ الْوَكَالَةُ، حَتَّى يَقْضِيَ هَذِهِ الدَّيُونُ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَلَّا تَقَعَ الْوَكَالَةُ عَلَى وَجْهِ الْإِجَارَةِ:

فَلَوْ كَانَ أَجِيرًا لَهُ، فَإِنَّهُ يَنْهَى عَمَلَهُ الَّذِي قَدْ تَكْفَلَ بِهِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَلَّا يَتَرْتَّبَ عَلَى الْعَزْلِ مَفْسَدَةٌ:

بَحِثْ يَكُونُ مَثَلًا وَلِيًّا عَلَى مَالٍ يَتِيمٍ، أَوْ مَالٍ ضَعِيفٍ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ هَذِهِ

الْوَكَالَةُ أَخَذَ الظَّالِمُ هَذَا الْمَالَ.

ثَانِيًا: الْوَفَاءُ:

فَمَتَى مَاتَ الْمُوَكَّلُ، أَوْ الْوَكِيلُ انْتَهَتْ الْوَكَالَةُ.

ثَالِثًا: الْجُنُونُ:

وَإِذَا جَنَّ الْوَكِيلُ أَوْ الْمُوَكَّلُ جُنُونًا مُطَبَّقًا ثُمَّ أَفَاقَ لَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ.

وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم، ولا سيما الجنون المطبق الذي يرتفع معه التصرف.

رابعاً: الإغماء:

اختلف الفقهاء في أثر الإغماء على الوكالة.

فذهب جمهور الفقهاء: الحنفية والحنابلة والشافعية في مقابل الأصح إلى أن الوكالة لا تبطل بالإغماء، لأنه لا يخرج الإنسان عن أهلية التصرف. **وذهب الشافعية في الأصح:** إلى بطلان الوكالة بإغماء الموكل أو الوكيل، إلحاقاً له بالجنون، لأن الإغماء يجعل الإنسان غير أهل للقيام بالتصرفات، فتبطل به الوكالة لذلك.

والصحيح هو قول الجمهور من أهل العلم؛ لأن الإغماء هو مرض طارئ وقد يزول سريعاً، إلا إذا كان الإغماء يمتد إلى وقت طويل: أيام يقع منه الفساد في التصرف، أو شهور، أو سنين، أو نحو ذلك.

خامساً: الحجر:

الحجر من أسباب بطلان الوكالة في الجملة.

وللفقهاء مناهج مختلفة في بيان آثار الحجر على الوكالة.

فذهب الحنفية إلى أن الحجر على الموكل أو الوكيل يبطل الوكالة.

وَقَالُوا: إِنَّ مَنْ وَكَّلَ إِنْسَانًا فَحَجَرَ عَلَيْهِ بَطَلَتْ وَكَالَتُهُ، لِأَنَّ بِالْحَجْرِ عَلَيْهِ بَطَلَتْ أَهْلِيَّةُ أَمْرِهِ بِالتَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ فَيَبْطُلُ الْأَمْرُ فَتَبْطُلُ الْوَكَالَةُ.

وصوة ذلك: رجل وكل رجلاً آخرًا، ثم حَجَرَ على الموكل، فلا يجوز للوكيل أن يتصرف في ذلك المال، فتنتهي الوكالة بالحجر.

سَادِسًا: الرَّدَّة:

اختلف الفقهاء في بطلان الوكالة برَدَّة الوكيل، أو الموكِّل. والصحيح أنها تنتهي بالردة، فإنه لا ولاية للكافر على المسلم، إلا إذا كانت في مسائل يصح فيها توكيل الكافر.

كما وكل سعد بن عبادة رضي الله عنه أبي بن خلف في بيع بعض ماله.

سَابِعًا: الْفُسْق:

نَصَّ الْحَنَابِلَةُ عَلَى أَنَّ الْوَكَالَתَ لَا تَبْطُلُ بِفُسْقِ الْوَكِيلِ، لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ التَّصَرُّفِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْوَكَالَתُ فِيمَا يُنَافِيهِ الْفُسْقُ فَحِينَئِذٍ تَبْطُلُ.

والصحيح أن الوكالة لا تبطل بالفسق، وهذا هو قول الحنابلة في جمع من العلماء.

ثَامِنًا: السُّكْرُ:

نَصَّ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَكِرَ الْوَكِيلُ أَوْ الْمُوَكَّلُ بِلَا تَعَدُّ (أَيِّ بِمُبَاحٍ) انْعَزَلَ الْوَكِيلُ.

وَصَرَّحَ الْحَنَابِلَةُ بِأَنَّ الْوَكَالَهَ لَا تَبْطُلُ بِالسُّكْرِ الَّذِي يُفَسِّقُ بِهِ فِي غَيْرِ مَا يُنَافِيهِ، لِأَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ.

وَأَمَّا مَا يُنَافِي الْفُسْقَ كَالْإِيحَابِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَإِنَّ الْوَكَالَهَ تَبْطُلُ فِيهِ بِالسُّكْرِ.

والصحيح أن الوكالة لا تنتهي بالسكر؛ لأن السكر من الفسق، والفاسق تجوز تصرفه في بعض ما يلي ويوكل فيه.

ثَالِثًا: خُرُوجُ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ عَنْ مِلْكِ الْمُوَكَّلِ:

تَبْطُلُ الْوَكَالَهَ إِذَا تَصَرَّفَ الْمُوَكَّلُ بِنَفْسِهِ فِي مَحَلِّ الْوَكَالَهَ تَصَرُّفًا يَعْبَزُ الْوَكِيلُ عَنِ التَّصَرُّفِ مَعَهُ.

فَلَوْ وَكَّلَ شَخْصٌ شَخْصًا آخَرَ فِي أَنْ يَبِيعَ لَهُ سِلْعَةً مُعَيَّنَةً، وَلَكِنْ قَبْلَ أَنْ يَبِيعَهَا الْوَكِيلُ قَامَ الْمُوَكَّلُ بِبَيْعِهَا بِنَفْسِهِ، أَوْ اسْتُحِقَّتْ لِشَخْصٍ آخَرَ بَطَلَتْ الْوَكَالَهَ، لِأَنَّ الْوَكِيلَ عَجَزَ عَنِ التَّصَرُّفِ بِنَفْسِهِ فِي مَحَلِّ الْوَكَالَهَ، لِزَوَالِ مِلْكِ الْمُوَكَّلِ، فَيَنْتَهِي حُكْمُ الْوَكَالَهَ. وَكَذَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ فَتَزَوَّجَهَا بِنَفْسِهِ بَطَلَتْ الْوَكَالَهَ.

رَابِعًا: تَعَدِّي الْوَكِيلِ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ:

وصورة ذلك: لو وكَّلَ شخص أن يشتري بيتًا، أو أرضًا، فقام واشترى هذا البيت، أو الأرض.

ثم زاد وتعدي على ما وكل عليه، واشترى بيتًا ثانيًا، أو أرضًا ثانية، وهكذا.

بحيث أنه خرج عما يكون في صالح الموكل.

فهنا اختلف الفقهاء في بطلان الوكالة بتعدي الوكيل فيما وكل فيه على آراء:

الرأي الأول: ذهب الشافعية في الأصح والحنابلة في المذهب إلى عدم بطلان الوكالة بتعدي الوكيل فيما وكل عليه، وذلك لأن الوكيل إذا تصرف فقد تصرف بإذن موكله، فصح تصرفه كما لو لم يتعد.

كما أن العقد يتضمن أمانة وتصرّفًا، فإذا تعدى الوكيل فيه بطلت الأمانة، وبقي التصرف. كالرهن يتضمن أمانة وثيقة، فإذا تعدى فيه بطلت الأمانة وبقيت الوثيقة.

الرأي الثاني: ذهب الشافعية في مقابل الأصح والحنابلة في قول ورد بلفظ قيل. إلى بطلان الوكالة بالتعدي من الوكيل، لأنها عقد أمانة فتبطل بالتعدي كالوديعة.

وصرح الشافعية بأن هذا الخلاف يجري فيما إذا كان التعدي بالفعل، بأن كان ثوبًا فلبسه أو دابةً فركبها.

أَمَّا إِذَا كَانَ التَّعَدِّي بِالْقَوْلِ كَمَا لَوْ بَاعَ بَغْبِنٍ فَاحْشٍ - وَلَوْ بِسَلَمٍ - فَلَا تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ جَزْمًا، لِأَنَّهُ حَيْثُذِ لَمْ يَتَعَدَّ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ.

وَقَالَ الْمَرْبُوعِيُّ بَعْدَ سِرِّهِ أَرَأَيْتَ الْفُقَهَاءَ الْحَنَابِلَةَ فِيهِ الْمَسْأَلَةُ: مُلَخَّصَةً:

إِنْ أَتَلَفَ الْوَكِيلُ بِتَعَدِّيهِ عَيْنَ مَا وَكَّلَ فِيهِ بَطَلَتْ الْوَكَالَةُ، وَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ مَا تَعَدَّى فِيهِ بَاقِيَةً لَمْ تَبْطُلْ.

الرَّابِعُ (الثَّالِثُ): تَفْسُدُ الْوَكَالَةُ فِي الْأَصَحِّ بِتَعَدِّي الْوَكِيلِ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ، وَبِهَذَا قَالَ الْحَنَابِلَةُ فِيمَا جَاءَ فِي الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَكَالََةَ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ مَعَ اسْتِثْنَاءٍ، فَإِذَا زَالَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَزَلِ الْآخَرُ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: ظَاهِرُ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْمُخَالَفَةَ مِنَ الْوَكِيلِ تَقْتَضِي فَسَادَ الْوَكَالَةِ لَا بُطْلَانَهَا، فَيَفْسُدُ الْعَقْدُ وَيَصِيرُ مُتَصَرِّفًا بِمُجَرَّدِ الْإِذْنِ. اهـ

وهذا القول تجتمع به الأقوال. إذا أقره الموكل صح البيع، وإذا لم يقره للإجحاف الذي فيه، وللضرر، لم يصح البيع.

الْعَادِلِيُّ عَشْرًا: **إِنْكَارُ الْوَكَالَةِ:**

وصورة ذلك: كَانَ يَقُولُ الْمُوَكَّلُ لِلْوَكِيلِ: أَنَا مَا وَكَلْتُكَ، أَوْ لَمْ أُوَكِّلْكَ،

أَوْ يَنْكَرُ أَنَّهُ وَكَلَهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ الْإِنْكَارِ.

أُويَقول الوكيل للموكل: أنا ما توكلت لك، وما قبلت الوكالة لك، ونحو ذلك.

فهنا يكون الأمر على عدم الوكالة، سواء بإنكار الموكل، أو بإنكار الوكيل نفسه، فتبطل الوكالة من أصلها.

الثاني عشر: تلف ما تعلقت الوكالة به:

وصورة ذلك: كأن يكون وكله ببيع سيارة، ثم انقلبت السيارة وانتهت.

فلم يعد هنالك مصلحة في بيعها، أو في شرائها، أو في تملكها، فهنا انتهت الوكالة، وبطلت.

الثالث عشر: افتراق أحد الشريكين:

إِذَا وَكَّلَ الشَّرِيكَانِ شَخْصًا فَافْتَرَقَا أَوْ افْتَرَقَ أَحَدُهُمَا انْعَزَلَ الْوَكِيلُ عِنْدَ الْحَقِيقَةِ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ عَزَلَ حُكْمِي لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعِلْمُ، وَلِأَنَّهُ وَكَّلَ مِنْ قِبَلِ الشَّرِيكَيْنِ لِعَرَضِ الشَّرِكَةِ، فَإِذَا تَفَرَّقَا بَطَلَتِ الشَّرِكَةُ، فَبَطَلَ التَّوَكُّلُ الْحَاصِلُ بِسَبَبِهَا.

الرابع عشر: إنجاز التصرف الموكل فيه:

وصورة ذلك: كأن يقول الموكل للوكيل: وكلتك في زواج ابنتي، فبمجرد ما يعقد بها، تكون الوكالة منتهية، ما يبقى الوكيل وكيلًا للمرأة في جميع شأنها.

الخامس عشر: الرجوع عن الوكالة دلالة:

صَرَحَ الْحَنَابِلَةُ بِأَنَّ الْوَكَالَתَ تَبْطُلُ بِدَلَالَةِ رُجُوعِ الْمُوَكَّلِ وَالْمُوَكِّلِ.
وَمِنْ صُورِ رُجُوعِ الْمُوَكَّلِ دَلَالَةُ عَنِ التَّوَكُّلِ: وَطُءُ الْمُوَكَّلِ زَوْجَةً وَكُلَّ
فِي طَلَاقِهَا.

وَمِنْ صُورِ دَلَالَةِ رُجُوعِ الْمُوَكِّلِ: مَا إِذَا قَبِلَ الْوَكَالَתَ مِنْ مَالِكِ عَبْدٍ فِي
عِتْقِهِ وَكَانَ قَدْ وَكَّلَهُ إِنْسَانٌ فِي شِرَائِهِ، فَإِنَّ قَبُولَ الْوَكَالَתِ فِي عِتْقِهِ يَدُلُّ عَلَى
رُجُوعِهِ عَنِ الْوَكَالَתِ الْأُولَى فِي شِرَائِهِ^(١).

^(١) مخلص مع تصرف يسير من كتاب الموسوعة الفقهية الكويتية (١١٥-١٠٢/٤٥).

[باب الإقرار]

[باب الإقرار]

الشرح: *****

الإقرار: هو الاعتراف.

مِنْ مَعَانِيهِ فِلْيَ اللَّغَةِ: الإِعْتِرَافُ. يُقَالُ: أَقَرَّ بِالْحَقِّ إِذَا اعْتَرَفَ بِهِ. وَأَقَرَّ الشَّيْءُ أَوْ الشَّخْصُ فِي الْمَكَانِ: أَثْبَتَهُ وَجَعَلَهُ يَسْتَقَرُّ فِيهِ.

وَفِلْيَ اسْطِلَالِ الْإِقْرَارِ: هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ ثُبُوتِ حَقٍّ لِلْغَيْرِ عَلَى الْمُخْبِرِ، وَهَذَا تَعْرِيفُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ إِنْشَاءٌ، وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ إِخْبَارٌ مِنْ وَجْهِ، وَإِنْشَاءٌ مِنْ وَجْهِ.

والإقرار سيد الأدلة.

حكم الإقرار:

وهو ثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما من الكتاب: فقول الله عز وجل: {شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ}.

أَيُّ مُقَرَّرِينَ، فَإِنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى النَّفْسِ هِيَ الْإِقْرَارُ.

وقول الله عز وجل: {ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهَدُونَ}.

وقول الله عز وجل: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ}.

وأما من السنة: فالأدلة كثيرة في ذلك، ومنها:

ما فلاحي الصليحين: من حديث زيد بن خالد، وأبي هريرة رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا» ^(١).

وما جاء فلاحي مسلسل: من حديث بُرَيْدَةَ -رضي الله عنه-، قال: «جَاءَ مَا عَزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: «فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟» فَقَالَ: مِنَ الزَّنى، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبِهَ جُنُونٌ؟» فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ،

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣١٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٩٧).

فَقَالَ: «أَشْرَبَ خَمْرًا؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنْكَهَهُ، فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمْرٍ، قَالَ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَزْنَيْتَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ
فَرُجِمَ»^(١).

وأما الإجماع: فإن الأمة أجمعت على صحة الإقرار لأن الإقرار إخبار على
وجه تنتفي عنه التهمة والريبة فإن العاقل لا يكذب على نفسه كذبا يضربها
ولهذا كان أكد من الشهادة فإن المدعى عليه إذا اعترف لا تسمع عليه
الشهادة وإنما تسمع إذا أنكر ولو كذب المدعي بيته لم تسمع وإن كذب المقر
ثم صدقه سمع.^٢

والإقرار: هو إظهار مكلف مختار بما وجب عليه.

من يصح منه الإقرار:

ويصح الإقرار من كل ما يأتي:

بالغ: وخرج به الصبي.

عاقل: وخرج به المجنون.

مختار: خرج به المكره.

غير ملجور مليل: خرج به المحجور عليه.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٩٥).

^(٢) الشرح الكبير على متن المقنع: (٢٧١/٥).

لأنه قد يقر بشيء حتى يخرج من الحجر.

ما تثبت بها الدعاوى:

الدعاوى تثبت بثلاثة أمور:

الأول: الإقرار.

ولا يحتاج إلى بينة.

الثاني: البينة.

وهي الشهادة على ما سيأتي إن شاء الله عز وجل.

الثالث: اليمين.

وهناك تفرعات تأتي في بابها.

بيان حكم الإقرار:

والإقرار واجب؛ إذا كان في ذمة الإنسان حق لله، كالزكاة، ونحوه.

أو حق للآدمي: كدين ونحوه.

ويجوز الإقرار؛ إذا كان على المكلف حد من حدود الله عز وجل: كالزنا،

ونحوه.

وإذا صح الإقرار وثبت فإن كان متعلقاً بحق من حقوق الآدميين، فلا

يجوز الرجوع عنه، ولا يقبل.

وإذا كان متعلقاً بحق من حقوق الله كحد الزنا، أو الخمر، أو السرقة، أو نحوها.

فإنه يجوز الرجوع عنه، لأن الحدود تدرأ بالشبهات.

ويستدلون على ذلك بما في سنن الإمام أبي داود رحمه الله تعالى:

من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: ذَكَرْتُ لِعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، قِصَّةَ مَا عَزَّ ابْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فَقَالَ: لِي حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ حَدَّثَنِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ» مَنْ شِئْتُمْ مِنْ رِجَالٍ أَسْلَمَ مِمَّنْ لَا أَتَهُمْ، قَالَ: وَلَمْ أَعْرِفْ هَذَا الْحَدِيثَ، قَالَ: فَحِثْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، فَقُلْتُ: إِنَّ رِجَالًا مِنْ أَسْلَمَ يُحَدِّثُونَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُمْ حِينَ ذَكَرُوا لَهُ جَزَعَ مَا عَزَّ مِنَ الْحِجَارَةِ حِينَ أَصَابَتْهُ: «أَلَا تَرَكَتُمُوهُ»، وَمَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ، قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «يَا ابْنَ أَخِي، أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، كُنْتُ فِيْمَنْ رَجَمَ الرَّجُلَ، إِنَّا لَمَّا خَرَجْنَا بِهِ فَرَجَمْنَاهُ، فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ صَرَخَ بِنَا: يَا قَوْمُ رُدُّونِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ قَوْمِي قَتَلُونِي، وَغَرُّونِي مِنْ نَفْسِي، وَأَخْبَرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ قَاتِلِي، فَلَمْ نَنْزِعْ عَنْهُ حَتَّى قَتَلْنَاهُ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَخْبَرْنَاهُ

قَالَ: «فَهَلَا تَرَكْتُمُوهُ وَجِئْتُمُونِي بِهِ» لَيْسَتْ ثَبَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ، فَأَمَّا لِتَرْكِ حَدِّ فَلَا، قَالَ: "فَعَرَفْتُ وَجْهَ الْحَدِيثِ" ^(١).

وهذا الحديث مختلف بين أهل العلم في ثبوت هذه اللفظة فيه.

لكن الشاهد: أنه لو أنكر بعد ذلك لرفع عنه الحد، والله أعلم.

حُجْبَةُ الْإِقْرَارِ:

وَالِإِقْرَارُ خَبَرٌ، فَكَانَ مُحْتَمِلًا لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِهِ، وَلَكِنَّهُ جُعِلَ حُجَّةً لظُهُورِ رُجْحَانِ جَانِبِ الصِّدْقِ فِيهِ، إِذِ الْمَقَرُّ غَيْرُ مُتَّهَمٍ فِيمَا يُقَرُّ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: الْحُكْمُ بِالِإِقْرَارِ يَلْزَمُ قَبُولُهُ بِلَا خِلَافٍ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الْإِقْرَارَ حُلٌّ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ لِثَبُوتِ الْحَقِّ بِهِ إِلَى الْقَضَاءِ، فَهُوَ أَقْوَى مَا يُحْكَمُ بِهِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْبَيِّنَةِ.

وَلِهَذَا يَبْدَأُ الْحَاكِمُ بِالسُّؤَالِ عَنْهُ قَبْلَ السُّؤَالِ عَنِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ: وَهَذَا لَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ لِلْمُدَّعِي ثُمَّ أَقَرَّ الْمُدَّعَى

عَلَيْهِ حُكْمٌ بِالِإِقْرَارِ وَبَطَلَتِ الشَّهَادَةُ.

وَلَكِنْ قِيلَ: إِنَّهُ سَيِّدُ الْحُجَجِ.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٤٤٢٠)، وحسنه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في سنن الإمام

أبي داود رحمه الله تعالى.

عَلَى أَنَّ حُجَّتَهُ قَاصِرَةٌ عَلَى الْمُقَرَّرِ وَحَدَهُ لِقُصُورِ وَلَايَةِ الْمُقَرَّرِ عَنْ غَيْرِهِ
فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ.

فَلَا يَصِحُّ إلْزَامُ أَحَدٍ بِعُقُوبَةٍ نَتِيجَةُ إِقْرَارٍ آخَرَ بِأَنَّهُ شَارَكَهُ فِي جَرِيمَتِهِ.
وَهَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَدْ رُوِيَ
أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى بِامْرَأَةٍ - سَمَّاهَا
- فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَرْأَةِ فَدَعَاهَا فَسَأَلَهَا عَمَّا قَالَ،
فَأَنْكَرَتْ فَحَدَّه وَتَرَكَهَا.

سَبَبُ الإِقْرَارِ:

سَبَبُ الإِقْرَارِ: كَمَا يَقُولُ الْكَمَالُ بْنُ الِهْتَامِ: إِرَادَةُ إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ عَنْ ذِمَّتِهِ
بِإِخْبَارِهِ وَإِعْلَامِهِ، لِئَلَّا يَبْقَى فِي تَبَعَةِ الْوَاجِبِ.

أركان الإققرار:

أَرْكَانُ الإِقْرَارِ أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: مُقَرَّرٌ. وَهُوَ الَّذِي أَقَرَّ عَلَى، وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ.

الثَّانِي: وَمُقَرَّرٌ لَهُ. وَهُوَ صَاحِبُ الْحَقِّ.

الثَّالِثُ: وَمُقَرَّرٌ بِهِ. وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ.

الرَّابِعُ: وَصِغَةٌ.

كَأَنَّ يَقُولُ: أَنَا عِنْدِي لِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا.

أَوْ يَقُولُ: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي عِنْدِي لِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا.

شروط المقر به:

المَقْرُّ مَنْ صَدَرَ مِنْهُ الْإِخْبَارُ عَنْ ثُبُوتِ حَقٍّ لِلْغَيْرِ عَلَى نَفْسِهِ وَتَشَرُّطُ فِيهِ أُمُورٌ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الْمَعْلُومِيَّةُ.

كمال معلوم، أو شيء معلوم، حتى لا يقع الخلاف بعد ذلك.

الشَّرْطُ الثَّانِي: الْعَقْلُ:

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَقْرِّ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا. فَلَا يَصَحُّ إِقْرَارُ الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُعْتَوِّهِ وَالنَّائِمِ وَالسَّكَرَانَ عَلَى تَفْصِيلٍ.

والصليح: في السكران إن كان سكره مطبق، وقد فقد عقله، وهو لا يميز شيئاً من الكلام، فإن إقراره لا يقبل منه.

وإن كان سكره لم يطبق به عقله، وهو ما يزال يعلم ما يقول، فإن إقراره يقبل منه.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: الْبُلُوغُ.

أَمَّا الْبُلُوغُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَرَطٍ لِصَحَّةِ الْإِقْرَارِ فَيَصَحُّ إِقْرَارُ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ الْمَأْدُونِ لَهُ بِالذَّنِّ وَالْعَيْنِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ ضَرُورَاتِ التَّجَارَةِ، وَيَصَحُّ إِقْرَارُهُ فِي قَدَرِ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ دُونَ مَا زَادَ.

و لو أقر على نفسه بجناية وهو غير مكلف، فلا يؤاخذ بها، إلا ما كان من شأن الاتلاف، فإن أهله يضمنون المتلفات.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: فَهْمُ الْمُقَرِّ لِمَا يُقَرُّ بِهِ.

بحيث أنه لا يقر بشيء وهو لا يعلم ما هو معناه.

وصورة ذلك: أن يقول له القاضي: أنت فعلت كذا وكذا، وهو لم يعلم معنى كلام القاضي، فيقول للقاضي: نعم، فهذا لا يقبل إقراره؛ لأنه لم يفهم ما أقر به.

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: الْإِخْتِيَارُ.

وخرج بذلك الإكراه، فمن أقر مكرهاً لا يقبل إقراره.

الشَّرْطُ السَّادِسُ: عَدَمُ التَّهْمَةِ.

وصورة ذلك: كمن أقر أنه عنده لابنه دين عند موته.

قال بعض أهل العلم: هذا الإقرار غير مقبول، للمحابة التي فيه.

وقال بعض أهل العلم: بل يقبل؛ لأنه يكون في موطن يقدم فيه على الله

عز وجل، ويُبعد عنه الكذب، والجور، ونحو ذلك.

وفي مثل هذه الحالة ينظر إلى القرائن التي تدل على قبول الإقرار من

عدمه.

فإن أقر بالدين وقامت القرائن على قبول هذا الإقرار؛ فإنه يثبت في ذمته،
ويقبل منه إقراره.

وأما إن دلت القرائن على أن الميت يتحيل فيها على الورثة، ويريد أن يزيد
في أحد أبنائه من التركة، فلا يقبل منه الإقرار في مثل هذه الحالة، ويعاد المال
إلى الورثة، ما لم يثبت المقر له، بالبينة، أو اليمين، أو نحو ذلك.

تكرار الإقرار:

ذَهَبَ الْحَنْفِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يُقَرَّ الزَّانِي أَوْ الزَّانِيَةُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ،
وَبِهَذَا قَالَ الْحَكَمُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَإِسْحَاقُ.

وَيَرَى الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ " أَنَّ تَكَرَّرَ الْإِقْرَارُ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَيُكَتَفَى بِإِقْرَارِهِ
مَرَّةً وَاحِدَةً، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ. وَحَمَّادُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَالطَّبْرِيُّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَجَمَاعَةٌ.
لِأَنَّ الْإِقْرَارَ إِنَّمَا صَارَ حُجَّةً فِي الشَّرْعِ لِرُجْحَانِ جَانِبِ الصَّدَقِ فِيهِ عَلَى
جَانِبِ الْكَذِبِ، وَهَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ التَّكَرَّرِ وَالتَّوْحِيدِ سَوَاءً، وَلِأَنَّ الرَّسُولَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا
فَعَلَّقَ الرَّجْمَ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِعْتِرَافِ».

وَاسْتَدَلَّ الْحَنْفِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ بِمَا رُوِيَ أَنَّ مَاعِزًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَأَقَرَّ بِالزَّانِي، «فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ
إِلَى الْأَرْبَعِ»، فَلَوْ كَانَ الْإِقْرَارُ مَرَّةً مُوجِبًا لِلْحَدِّ لَمَا أَخَّرَهُ إِلَى الْأَرْبَعِ.

والصحيح أنه لا يلزم؛ لأنه لم يثبت تكرار الإقرار في قصة المرأة الغامدية.
و قال صلح ابن حبان: من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأنه
 قال في خطبته وهو على منبر المدينة: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَكَانَ فِيهَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ فَقَرَأَ بِهَا
 وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ وَأَخَافُ إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ
 زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ
 أَنْزَلَهَا اللَّهُ وَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ
 كَانَ حَمْلٌ أَوْ اعْتِرَافٌ وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ
 لَكَتَبْتُهَا...»^(١).

ولم يشترط عمر بن الخطاب رضي الله عنه تكرار الإقرار، والاعتراف.

حكم الإقرار عن الغير:

ولا يجوز الإقرار عن الغير؛ لأن هذا سيكون شهادة.

حكم سجن، أو ضرب الجاني حتّى يقر عن نفسه:

الأصل أن الأمور تقوم بالإقرار، أو البيّنة، أو اليمين.

فالأولى ترك السجن، أو الضرب، من أجل الإقرار.

^(١) أخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (٤١٣)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في

التعليقات الحسان على ابن حبان برقم (٤١٤)، وفي الإرواء (٢٣٣٨).

إلا في بعض الأمور المضيقّة التي يتعلّق بها ضياع حقوق، أو جنایات، أو غير ذلك.

حكم من أقر ثم ادّعى أن إقراره كان عن تعذيب:

من أقر ثم جاء إلى المحكمة وقال: أقررت وأنا مكرهاً وقد عذبوني حتى أقررت بذلك، أو أكرهوني، أو هددوني، أو فعلوا بي.
فهنا يصح الرجوع عن الإقرار؛ لأن الإنسان قد يتخوف من العذاب، ولا سيما إذا عذب بشيء لا يستطيع أن يصبر عليه من شدة الألم، أو خاف على نفسه من الهلاك، أو على أهله من ذلك.^١

^١ تم تلخيص هذه المسائل من الموسوعة الفقهية الكويتية (٤٦/٦، ...)، (١٣٨/١٧، ...)، مع تصرف، والله المستعان.

[وجوب الإقرار لمن عليه حد]

فِيهِ الَّذِي قَبْلَهُ وَمَا أَشْبَهَهُ.

٨٩٢ - (عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «قُلِ الْحَقَّ، وَلَوْ كَانَ مُرًّا»^(١). صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان وجوب الإقرار.

قوله: «فِيهِ الَّذِي قَبْلَهُ وَمَا أَشْبَهَهُ».

أي في باب الإقرار ما تقدم من الأحاديث في صحت الإقرار.

قوله: «عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رضي الله عنه -».

الحديث ذكره الإمام الوادعي رحمه الله تعالى في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، بلفظ: "أمرني خليلي صلى الله عليه و سلم بسبع أمرني بحب المساكين والدنو منهم وأمرني ان انظر إلى من هو دوني ولا أنظر إلى

^(١) أخرجه الإمام ابن حبان (٣٦١ و ٤٤٩)، وفي إسناده إبراهيم بن هشام الغساني، كذبه أبو حاتم، وأبو زرعة، وله طرق عن أبي ذر رضي الله عنه وصح من حديثه، أخرجه أحمد، والنسائي في عمل اليوم والليلة، ومدار طرقة على محمد بن واسع، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر رضي الله عنه به، وهذا إسناده صحيح، وقد كان رواه عنه جماعة، وانظر العلل للدارقطني. وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله تعالى برقم (٢٦٧).

من هو فوقى وأمرني أن أصل الرحم وإن أدبرت وأمرني أن لا أسأل أحدا شيئا وأمرني أن أقول بالحق وإن كان مرا وأمرني أن لا أخاف في الله لومه لائم وأمرني أن أكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله فإنهم من كنز تحت العرش".

قوله: «قُلِ الْحَقُّ، وَلَوْ كَانَ مُرًّا».

وهذا الشاهد من الحديث، وعام في كل شيء. ويدخل فيه بث العلم، ولو تنكر لك من تنكر من الناس، ومكر بك من مكر.

لأن الإنسان إذا تصدر في باب الدعوة إلى الله عز وجل، لا بد أن يكون محتسباً للأجر من الله عز وجل، ولا سيما إذا عدم من يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر.

فقد يجب على الإنسان أن لا يُوري، وأن لا يأخذ بالإكراه، كما هو اختيار الإمام العثيمين رحمه الله تعالى.

قال: إذا كان الحال كحال الإمام أحمد، لا يجوز للعالم أن يسكت عن الحق، ويترخص بالإكراه؛ لأن الحق سيضيع عند الناس بسكوت العالم في مثل هذه الحالة.

ويذكرون أن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ترخص بالإكراه وفي فتنة خلق القرآن، وجاء بمعاريض.

فقالوا له: القرآن مخلوق، فقال لهم: التوراة، والإنجيل، والقرآن، والزبور، كل هؤلاء، ويشير بأصابع يديه مخلوقات. وقيل بعض أهل العلم: القرآن مخلوق.

فقال: أنا، وكأنه يريد نفسه، ويفهمهم أنه المعني في السؤال. وهم يقولون له: نعم، فيقول لهم: مخلوق، وهو يقصد نفسه، وهم يقصدون أنه المعني بالسؤال في كون القرآن مخلوق، إلى غير ذلك من أقوالهم.

لكن الإمام أحمد رحمه الله تعالى لما رأى حاجة الناس، لم يسغ له ذلك. فقول الحق من المهمات، وهو من الأمر بالمعروف، ومن النهي عن المنكر، ومن النصيحة، وطرق نشر الخير.

وهو من طريق الدعوة إلى الله عز وجل، وهو من سبيل الأنبياء والمرسلين عليهم الصلوات والتسليم. فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاءه الوحي.

كما فليح مسند الحميد، وخلق أفعال العباد للإمام البخاري رحمه الله
عليهما:

من حديث أبي الأَحْوَصِ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الْجُشَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ -رضي الله عنه-، قَالَ: " أَتَنِي رَسُولُهُ مِنْ رَبِّي فَضَعْتُ بِهَا ذَرْعًا، وَخَفْتُ أَنْ يُكَذِّبَنِي قَوْمِي، فَقِيلَ لِي: لَتَفَعَلَنَّ أَوْ لَتَفَعَلَنَّ كَذَا، وَكَذَا " ^(١).

وفليح سنن الإمام أبي داود رحمه الله تعالى:

من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رضي الله عنهما-، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْزِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ فِي الْمَوْقِفِ، فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبْلَغَ كَلَامَ رَبِّي» ^(٢).

قوله: «ولو كان مرًا».

ومرارة الحق زائلة بإذن الله عز وجل، لما يعقب ذلك من الخير على صاحبه، إما في الدنيا بالعواقب.

وإما في الآخرة بالأجر العظيم عند الله عز وجل، والثواب الجزيل، ونعيم الجنة بإذن الله عز وجل.

^(١) أخرجه الإمام الحميدي في مسنده (٩٠٧)، والإمام البخاري في خلق أفعال العباد (ص ٧٦)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٠٩٨)، وقال فيه: هذا حديث صحيح.

^(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي (٢٩٢٥)، وابن ماجه (٢٠١)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح السنن. وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (٢١٦).

والإقرار واجب، لما فيه من تأدية الحقوق.

ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ أَوْ شَيْءٍ، فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ، قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدَرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ».

والحمد لله رب العالمين

[باب العارية]

[بَابُ الْعَارِيَةِ]

الشرح: *****

والعارية: مأخوذة من التدافع، بحيث يدفع بعضهم إلى بعض ما يقوم بشأنه.

وفلج الاصطلاح: دفع منفعة بغير عوض مع ضمان الشيء نفسه، أو ضمان مثله إذا تلف على ما سيأتي

وقد تقدم معنا أن البيع يكون بعوض، وأن الهبة والصدقة تكون بغير عوض أيضًا.

وأن العارية تكون على ضمان العوض.

الأصل في مشروعيتها:

والأصل في مشروعية الإعارة: الكتاب والسنة والإجماع والمُعقول:

أما الكتاب: فقوله تعالى: {وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ}.

فالمراد بها عارية الدلو والقدر وغير ذلك.

فَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ -رضي الله عنهما- أَنَّهُمَا قَالَا: "الْمَاعُونُ الْعَوَارِيُّ".

وَفَسَّرَ ابْنُ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- الْعَوَارِيَّ: "بَأْتَهَا الْقِدْرُ وَالْمِيزَانُ وَالِدَّلُ".

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فمنها أحاديث الباب.

ومنها: ما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَةِ حَبَّةِ الْوَدَاعِ: «وَالْعَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ. وَالذَّيْنُ مَقْضِيٌّ. وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ. وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ». وَرَوَاهُ طَفَوَانُ بْنُ أُمَيَّاتٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعَارَ مِنْهُ أَذْرَعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَقَالَ: أَغَضَبَا يَا مُحَمَّدٌ؟ قَالَ بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ».

وَأَمَّا الإجماع: فقد أجمع المسلمون عَلَى جَوَازِ الْعَارِيَّةِ.

وَمِنَ الْمَعْقُولِ: أَنَّهُ لَمَّا جَازَتْ هِبَةُ الْأَعْيَانِ جَازَتْ هِبَةُ الْمَنَافِعِ، وَلِذَلِكَ صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ بِالْأَعْيَانِ وَالْمَنَافِعِ جَمِيعًا.

حكم العارية التكاليفي:

اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ الْإِعَارَةِ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِهَا:

فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ: مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ إِلَى أَنَّ حُكْمَهَا فِي الْأَصْلِ النَّدْبُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ}، وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

وقيل: هِيَ وَاجِبَةٌ.

وَاسْتَدَلَ الْقَائِلُونَ بِالْوُجُوبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ}، نُقِلَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهَا عَارِيَّةُ الْقَدْرِ وَالِدَلْوِ وَنَحْوِهِمَا.

قال صاحبُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ: وَقَدْ يَعْزُضُ لَهَا الْوُجُوبُ، كَغَنِيِّ عَنْهَا، فَيَحِبُّ إِعَارَةَ كُلِّ مَا فِيهِ أَحْيَاءٌ مُهْجَةٌ مُحْتَرَمَةٌ لَا أُجْرَةَ لِمِثْلِهِ، وَكَذَا إِعَارَةُ سَكِّينٍ لِدَبْحٍ مَأْكُولٍ يُخْشَى مَوْتُهُ، وَهَذَا الْمُنْقُولُ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ لَا تَأْبَاهُ قَوَاعِدُ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى.

وَقَدْ تَكُونُ حَرَامًا كَاِئْطَائِهَا لِمَنْ تُعِينُهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ.
وَقَدْ تَكُونُ مَكْرُوهَةً كَاِئْطَائِهَا لِمَنْ تُعِينُهُ عَلَى فِعْلٍ مَكْرُوهٍ.
وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم.

من تصح مثل الإعارة:

تصح الاستعارة من كل مالك جائز التصرف.

فخرج بقولنا: "مالك": غير المالك، فلا يجوز له أن يعير شيئاً لا يملكه.

وخرج بقولنا: "جائز التصرف": فاقد التصرف كالمجنون، والسفيه،

والمحجور عليه، فهؤلاء لا يجوز لهم أن يعيروا.

أركان الإعارة:

أ - **المُعِيرُ**: وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلتَّصَرُّفِ فِي الشَّيْءِ الْمُعَارِ، مُحْتَارًا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ.

ب - **المُسْتَعِيرُ**: وَهُوَ طَالِبُ الْإِعَارَةِ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ عَلَيْهِ بِالشَّيْءِ الْمُعَارِ، وَأَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا.

ج - **المُسْتَعَارُ (الصَّل)**: هُوَ الَّذِي يَمْنَحُهُ الْمُعِيرُ لِلْمُسْتَعِيرِ لِلإِنْتِفَاعِ بِهِ. وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُنْتَفِعًا بِهِ إِنْتِفَاعًا مُبَاحًا مَقْصُودًا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ.

د - **الصِّيْغَةُ**: وَهِيَ كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعَارَةِ مِنْ لَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ أَوْ فِعْلٍ. ومتى ما تمت الإعارة فهي مضمونة.

ففلح سنن أبي داود رحمهم الله تعالى وغيره:

من طريق أمية بن صفوان بن أمية، عَنْ أَبِيهِ - رضي الله عنه -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعَارَ مِنْهُ أَدْرَاعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ: أَغْصَبُ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ: «لَا، بَلْ عَمَقُ مَضْمُونَةٌ»^(١).

(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٥٦٢)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في السنن، وفي الإرواء برقم (١٥١٣)، وقال فيه: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان: الأولى: جهالة أمية بن صفوان، فإنه لم يوثقه أحد... والأخرى: ضعف شريك، وهو ابن عبد الله القاضي، فإنه سيء الحفظ، وقد خولف في إسناده. فالحديث مضطرب الإسناد، لكن له شاهدان: الأول: عن جابر بن عبد الله: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار إلى حنين، لما فرغ من فتح مكة... ثم بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى صفوان بن أمية فسأله أدرعا مائة درع وما يصلحها من عدتها، فقال: أغصبا يا محمد، قال: بل عارية مضمونة حتى نؤديها إليك...". أخرجه الحاكم (٤٨/٣ . ٤٩) من طريق ابن إسحاق... وقال الحاكم: " صحيح الإسناد " ووافقه =

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يضمن إلا إذا فرط فيها، وتعدى، حتى أدى إلى إتلافها.

حكم رجوع المعير عن إعارته:

للمعير أن يرجع عن إعارته؛ إذ أنها ليست بهبة، أو عطية ناجزة، فإنها تكون بلا عوض، ولا ضمان.

لأنه في الأصل لم يملكها من أعاره، إلا أنه إذا أعاره شيئاً فبذل فيه مالا يرجو نفعه فيها، ثم عاجلة برد الإعارة قبل الانتفاع، فإنه يضمن في ذلك المال.

حكم تأخير المستعير للعارية:

ولا يجوز للمستعير أن يؤجر العارية، ولا أن يعيرها، ولا أن يهبها، إلا بإذن صاحبها؛ لأنه ليس بمالك لها.

= الذهبي. وبالجملية فالحديث صحيح بمجموع هذه الطرق الثلاث، فهو غنى عن طريق ابن عباس الواهية، لاسيما وفيه قوله: " عارية مؤداة ". فإنه مخالف لما في الطرق المشار إليها قبله: " عارية مضمونة ". فإن المؤداة غير المضمونة، كما هو معروف عند الفقهاء.

٨٩٣ - (عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ»^(١)). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان ضمان العارية.

قوله: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ».

أي سواء كان عارية، أو سرقة، أو غصبًا.

قال الخطابي في معالم السنن (٣ / ١٧٥):

في هذا الحديث دليل على أن العارية مضمونة وذلك أن على كلمة الزام وإذا حصلت اليد أخذه صار الأداء لازماً لها والأداء قد يتضمن العين إذا كادت موجودة والقيمة إذا صارت مستهلكة ولعله أملك بالقيمة منه بالعين. اهـ

(١) الحديث ضعيف. أخرجه أحمد (٥ / ٨ و ١٢ و ١٣)، وأبو داود (٣٥٦١)، والنسائي في «الكبرى» (٣ / ٤١١)، والترمذي (١٢٦٦)، وابن ماجه (٢٤٠٠)، والحاكم (٢ / ٤٧)، من طريق الحسن، عن سمرة، به. وزادوا إلا النسائي وابن ماجه. «ثم نسي الحسن فقال: هو أمينك لا ضمان عليه». وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وقال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري»، ولكن الحسن مدلس، وقد عنعنه، وإلى ما ذهب إليه الجمهور من أهل العلم إلى أنه لم يسمع من الحسن إلا حديث العقيقة، وما سوى ذلك فهو منقطع.

وبهذا الحديث أُستدل على أن السارق يضمن سرقة، فمن وضع يده على مال وأخذه، فإنه ضامن له، مؤدٍ له، حتى يردّه إلى أصحابه.

بيان حكم ما سرق السارق بعد قطع يده:

وقد تقدم معنا الإشارة إلى أن السارق إذا سرق هل يلزمه أن يعيد ما سرقه بعد قطع يده؟
والصحيح أنه يلزمه ذلك، فيكون ما في يديه قد وجب عليه الحفاظ عليه حتى يؤديه.

[وجوب المحافظة على المارية]

٨٩٤ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(١)). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ).

***** الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث لبيان وجوب المحافظة على ما أؤتمن عليه من عارية وغيرها.
قوله: «أَدِّ الْأَمَانَةَ».

أي يجب عليك أن تؤدي الأمانة، وهي ما أؤتمنت عليه.

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ١٦٨):

وهذا الحديث يعد في الظاهر مخالفاً لحديث هند وليس بينهما في الحقيقة خلاف وذلك لأن الخائن هو الذي يأخذ ما ليس له أخذه ظلماً وعدواناً فأما

^(١) رواه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، بسند حسن، وقال الترمذي: «حسن غريب». قلت: وهو صحيح بشواهد في الباب، عن أنس، وأبي أمامة، وأبي بن كعب، وغيرهم. قال الحافظ في التلخيص: تفرد به طلق، ثم ذكر له شاهد من حديث أنس، وأبي بن كعب، وأبي أمامة، ولا تصلح للتقوية. قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: هذا الحديث ليس بثابت. وقال ابن الجوزي: لا يصح من جميع طرقه، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: هذا حديث باطل، لا أعرفه من وجه يصح.

من كان مأذوناً له في أخذ حقه من مال خصمه واستدراك ظلامته منه فليس بخائن وإنما معناه لا تخن من خانك بأن تقابله بخيانة مثل خيانتته وهذا لم يخنه لأنه يقبض حقاً لنفسه والأول يغتصب حقاً لغيره. وكان مالك بن أنس يقول إذا أودع رجل رجلاً ألف درهم فجحدها المودع ثم أودعه الجاحد ألفاً لم يجوز له أن يحجده. قال ابن القاسم صاحبه أظنه ذهب إلى هذا الحديث.

وقال أصحاب الرأي يسعه أن يأخذ الألف قصاصاً عن حقه لو كان بدله حنطة أو شعيراً لم يسعه ذلك لأن هذا بيع وأن كان مثله فهو قصاص.

وقال الشافعي يسعه أن يأخذه عن حقه في الوجهين جميعاً واحتج بخبر هند. اهـ

قوله: «إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ».

ولو كان الذي ائتمنتك مسرفاً، أو ضايعاً، أو مقصرًا.

قوله: «وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ».

لمذمة الخيانة، فإنها بئست البطانة.

يقول الله عز وجل: {وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا} [النساء: ١٠٥].

فالخيانة من علامات النفاق.

ففلج الصليين:

من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ»^(١).

ومن حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَوْهَا: إِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»^(٢).

وفيه: أن الإنسان لا يجازي بالمثل، لا سيما في الأمور المذمومة.

حكم مسائل الظفر:

ذكر بعض أهل العلم مسألة ما إذا وجد الإنسان ماله بعينه عند سارقه، أو غاصبه، أو نحو ذلك، وهي ما تسمى بمسألة الظفر

قال الحافظ في فتح الباري (٩ / ٥٠٩):

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ حَقٌّ وَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ اسْتِيفَائِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ قَدْرَ حَقِّهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةٍ وَتُسَمَّى

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٣)، والإمام مسلم في صحيحه (٥٩).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٤)، والإمام مسلم في صحيحه (٥٨).

مَسْأَلَةُ الظَّفَرِ وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُمْ لَا يَأْخُذُ غَيْرَ جِنْسٍ حَقَّهُ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ جِنْسُ حَقِّهِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْمُنْعُ وَعَنْهُ يَأْخُذُ جِنْسُ حَقِّهِ وَلَا يَأْخُذُ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ حَقَّهُ إِلَّا أَحَدُ التَّقْدِينِ بَدَلِ الْآخَرِ وَعَنْ مَالِكٍ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ كَهَذِهِ الْأَرْاءِ وَعَنْ أَحْمَدَ الْمُنْعُ مُطْلَقًا. اهـ

قال ابن الملقن فلي التوضيح لشرح الجامع الصليح (٢٦ / ٤٥):

في كلامه على قصة هند «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ».

وفيه: أيضًا مسألة الظفر السالفة، وهي جواز الأخذ لمن منع من حقه بقدر ماله عنده ولا إثم عليه فيه؛ لأنه - عليه السلام - أجاز لهند ما أخذت من مال زوجها بالمعروف.

وأصل هذا الحديث في التنزيل في قوله تعالى: {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ} وقد سلف في المظالم اختلافهم في جاحد الوديعة ثم يوجد له مال هل يأخذ عوض حقه أم لا؟

وذهب بعض أهل العلم إلى عدم أخذه؛ لما سيؤدي ذلك من إساءة الظنون، وغير ذلك.

وفيه: بيان عظم هذا الدين، إذ أنه أمر بمكارم الأخلاق، ونهى عن سفاسفها، سواء كان ذلك مع القريب، أو البعيد، مع العدو، أو الصديق.

وفلي البخاري:

من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رضي الله عنهما - : عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِي، وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحْمَةُ وَصَلَهَا» ^(١).

فليس الأمين هو الذي يؤدي الأمانة إلى من ائتمنه، بل الأمين هو الذي يؤدي الأمانة إلى من ائتمنه، ويؤديها إلى من خانته.

فتحملة مروءته على عدم الخيانة.

بيان أن الأمانة تنزع من القلوب.

فلاحي الصليبين:

من حديث حُذَيْفَةَ رضي الله عنهما، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ: حَدَّثَنَا: «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ» وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ فَيَبْقَى أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجَلِ، كَجَمْرِ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَنْفَطِرُ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَغْقَلَهُ وَمَا أَظْرَفَهُ وَمَا أَجْلَدَهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥٩٩١).

مِنْ إِيْمَانٍ»، وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أُبَالِي أَيَّكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهٗ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهٗ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ: "فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا" ^(١).

وأعظم الأمانة أمانة الدين، أمانة توحيد الله عز وجل وعدم الإشراك به، أمانة العمل بما جاء في الكتاب والسنة، بفعل الأوامر، وترك النواهي.

قال الله عز وجل: {إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ}.

ومنها: الأمانة على العرض.

ومما يؤثر عن الشَّعَرِ الجَاهِلِيِّ:

وأغض طرفي إن بدت لي جارتِي *** حتى يوارِي جارتِي مأواها

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلقب بالأمين قبل مبعثه.

ففلح مرسنت الإمام أحمد رحملي الله تعالى:

من طريق مجاهد عن مولاه، وهو السائب بن عبد الله - أبي السائب - رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ فَيَمَنْ يَبْنِي الْكَعْبَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: وَلِي حَجَرٌ أَنَا نَحْتُهُ بِيَدَيَّ أَعْبُدُهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَأَجِيءُ بِاللَّبَنِ الْخَائِرِ الَّذِي أَنْفَسُهُ عَلَى نَفْسِي، فَأَصْبُهُ عَلَيْهِ، فَيَجِيءُ الْكَلْبُ فَيَلْحَسُهُ، ثُمَّ يَشْغُرُ فَيَبُولُ فَبَنَيْنَا حَتَّى بَلَغْنَا مَوْضِعَ الْحَجَرِ، وَمَا يَرَى الْحَجَرُ أَحَدًا، فَإِذَا هُوَ وَسْطَ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٤٩٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٤٣).

حِجَارَتِنَا مِثْلَ رَأْسِ الرَّجُلِ يَكَادُ يَرَّاءَى مِنْهُ، وَجْهُ الرَّجُلِ فَقَالَ: بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ نَحْنُ نَضَعُهُ، وَقَالَ: آخَرُونَ نَحْنُ نَضَعُهُ، فَقَالُوا: اجْعَلُوا بَيْنَكُمْ حَكَمًا، قَالُوا: أَوَّلَ رَجُلٍ يَطْلُعُ مِنَ الْفَجِّ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: أَتَاكُمُ الْأَمِينُ، فَقَالُوا لَهُ، «فَوَضَعَهُ فِي ثَوْبٍ، ثُمَّ دَعَا بَطُونَهُمْ فَأَخَذُوا بِنَوَاحِيهِ مَعَهُ، فَوَضَعَهُ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١).

ويقول الله عز وجل: {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا}. والمراد أمانة الدين.

وفيه: تعين جهاد النفس؛ لأن النفس لها ميول في الانتقام ممن ظلمها.

والحديث: يأمر بكتم الغيظ، فإن الإنسان إذا سُرِقَ ماله، وجازى بأداء الأمانة، كان هذا دليل على قوة إيمانه، والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٥٥٠٤)، والحديث إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير هلال بن خباب، فمن رجال أصحاب السنن، وهو ثقة. عبد الصمد: هو ابن عبد الوارث بن سعيد، وثابت أبو زيد: هو ابن يزيد الأحول، ومولى مجاهد: هو قيس بن السائب كما نص على ذلك ابن سعد، ووقع التصريح بذلك في بعض الروايات. وذكره الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح السيرة النبوية (٤٥).

[بيان وجوب ضمان العارية]

- ٨٩٥ - (وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَتَيْتَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).
- ٨٩٦ - (وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ؛ -: «أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ. فَقَالَ: أَغْضَبُ يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ»^(٢). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).
- ٨٩٧ - (وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا ضَعِيفًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -^(٣)).

(١) الحديث صحيح. رواه أحمد (٤ / ٢٢٢)، وأبو داود (٣٥٦٦)، والنسائي في «الكبرى» (٣ / ٤٠٩)، وابن حبان (١١٧٣)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١٢٠٣)، وقال فيه: هذا حديث حسن.

(٢) الحديث صحيح. رواه أحمد (٣ / ٤٠١)، وأبو داود (٣٥٦٢)، والنسائي في «الكبرى» (٣ / ٤١٠) وهو صحيح بطرقه وشواهده.

(٣) الحديث ضعيف جداً. رواه الحاكم (٢ / ٤٧) وفي سنده «متروك» كما أن في متنه مخالفة أخرى. وفي إسناده إسحاق بن عبد الواحد القرشي وهو شديد الضعف، قال أبو علي الحافظ: متروك، وقال الذهبي: واهي، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخرجه الحاكم، وفي إسناده أحمد بن عبد الجبار العطاردي، قال الإمام الدارقطني: لا بأس به، =

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديثين لبيان وجوب ضمان العارية.

قوله: «يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ - رضي الله عنه -».

بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي يقال أبو خالد، ويقال أبو صفوان، مات سنة سبع وأربعين.

قوله: «إِذَا أَتَتْكَ رُسُلِي».

المراد بهم من أرسلوا للقرض ونحوه.

وفيه: التوكيل في القرض، وقد سبق.

قوله: «فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا».

الدرع: هو ما يصنع من حديد ويلبسه المقاتل؛ ليحول بين جسمه وبين ضرب السيوف، والرماح، والسهام، والنبال، ونحو ذلك.

قوله: «أَعَارِيَةٌ مَضمُونَةٌ».

يعني هل أعطيك هذا المال على أن يكون مضموناً عندك تؤديه إليّ، وتضمنها إذا حصل لها أو لبعضها التلف.

قوله: «أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ؟».

= وضعفه بقية الحفاظ، أو أكثرهم، وكذبه مطين الحضرمي، ودافع عنه الخطيب، ومثل هذا لا تطمئن النفس للاستشهاد به.

أي أنك تؤديها إليَّ وإن تلف بعضها دون ضمان منك للتلف، ولكنك تؤدي غيرها.

قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في السبل (٩٩/٢):

المضمون: التي تضمن إن تلفت بالقيمة.

والمؤداة: التي تجب تأديتها مع بقاء عينها، فإن تلفت لم تضمن بالقيمة.

والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمن وتقدم

أنه أوضح الأقوال. اهـ

قوله: "قال: «بل عارية مؤداة»".

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في النيل (٣٥٨/٥):

بقوله: "بل عارية مضمونة": فمن استدلل بهذا الحديث على أن العارية

مضمونة، جعل لفظ: «مضمونة»، صفة كاشفة لحقيقة العارية، أي: أن

شأن العارية الضمان.

ومن قال إن العارية غير مضمونة: جعل لفظ: «مضمونة»، صفة

مُخصَّصة، أي: أَسْتَعِيرُهَا مِنْكَ عَارِيَةً مُتَّصِفَةً بِأَنَّهَا مَضْمُونَةٌ، لَا عَارِيَةً مُطْلَقَةً

عَنِ الضَّمانِ. اهـ

أي معناها بل مضمونة، ما هنالك تقسيم: إلى مضمونة، ومؤداة، هذا

مراد الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى.

قال صاحب محون المعبود (٣٤٥/٩-٣٤٦):

قَالَ الْقَاضِي: هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَارِيَةَ مَضْمُونَةٌ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ

فَلَوْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ لَزِمَهُ الضَّمَانُ.

وبه قال بن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم.

وإليه ذهب عطاء والشافعي وأحمد.

وذهب شريح والحسن والنخعي وأبو حنيفة والثوري رضي الله عنهم إلى

أَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ لَا تُضْمَنُ إِلَّا بِالْتَعْدِي.

وروي ذلك عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما. اهـ كَذَا فِي الْمِرْقَاةِ.

قوله: «بل عارية مؤداة».

وذلك لأن الدروع وإن ضربت فإنها قد يبقى فيها ما يصلح للاستخدام.

وهذا بخلاف لو استعارت جرة.

فيضمن قيمتها إذا حصل لها تلف، أو انكسار، أو تضمن بها يقوم عنها.

قوله: «وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ».

ابن عمرو السلمي، أسلم في فتح مكة، رضي الله عنه، وهو صاحبي

جليل.

وأبوه هو أمية بن خلف، رأساً من رؤوس الكفر قتل في غزوة بدر.

قوله: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ».

وكانت غزوة حنين في السنة الثامنة من الهجرة، بعد غزوة فتح مكة لبليالي قليلة.

فإن وفتح مكة كان في شهر رمضان غزوة حنين كانت في شهر شوال.

قوله: «فَقَالَ: أَغَضِبُ يَا مُحَمَّدٌ؟».

لأن المغصوب قد يعطي وهو مكرهاً.

قوله: " قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَّضْمُونَةٌ»".

أي أن النبي صلى الله عليه وسلم بين له بأن هذا عبارة عن عارية وهي مضمونة إن تلفت بقيمتها، أو بمثلها.

وفيه سنن أبي داود رحمه الله تعالى وهو في روايته مرسل:

من طريق عبد العزيز بن رُفَيْعٍ، عَنْ أَنَسٍ، مِنْ آلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَا صَفْوَانُ، هَلْ عِنْدَكَ مِنْ سِلَاحٍ؟»، قَالَ: عَوْرٌ أَمْ غَضَبًا، قَالَ: «لَا، بَلْ عَوْرٌ» فَأَعَارَهُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ دِرْعًا، وَغَزَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُنَيْنًا، فَلَمَّا هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ جُمِعَتْ دُرُوعُ صَفْوَانَ فَفَقَدَ مِنْهَا أَدْرَاعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَفْوَانَ: «إِنَّا قَدْ فَقَدْنَا مِنْ أَدْرَاعِكَ أَدْرَاعًا، فَهَلْ نَعْرُمُ لَكَ؟» قَالَ: لَا، يَا

رَسُولَ اللَّهِ، لَأَنَّ فِي قَلْبِي الْيَوْمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَكَانَ أَعَارَهُ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ، ثُمَّ أَسْلَمَ»^(١).

فهذا مخلص الكلام عن العارية، وهي رخصة، وفضل من الله عز وجل.
فإن الإنسان قد لا يستطيع أن يملك كل ما يحتاج، فيستعير القدر، ويستعير الدلو، والمعلقة، والبيت لضيافة الناس إذا كان أوسع من بيته، أو للعرس إن كان يصلح لذلك، أو يستعير السيارة لحاجته، ويستعير كل ما يحتاج إليه من جيرانه وغيرهم.

فباب العارية باب واسع، فقد يستعير المنقول، غيره، والله المستعان.
وقد ذم الله عز وجل من العارية بالمضيع للصلاة قرنًا.
حيث قال: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ * وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ} .
فالمسلم ينبغي أن يكون سمحًا في بيعه، وشرائه، وعطائه.

وفلج البخاري:

من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٥٦٣)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الصحيحة

(٦٣١).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٠٧٦).

والحمد لله رب العالمين

[باب الغصب]

[باب الغصب]

الشرح: *****

الْغَصْبُ لُغَةً: أَخَذُ الشَّيْءِ ظُلْمًا وَقَهْرًا، وَالْإِغْتِصَابُ مِثْلُهُ، يُقَالُ: غَصَبَهُ مِنْهُ وَغَصَبَهُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَاصْطِلَاحًا: الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ قَهْرًا بِغَيْرِ حَقٍّ.

في هذه الأحاديث وما في بابها تحريم الغصب، وأكل أموال الناس بالباطل، فهو من الظلم.

الأصل في تحريم الغصب:

والأصل في تحريم الغصب القرآن والسنة والإجماع.

أما القرآن: فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ}.

وأما السنة:

فلفي مرسل: من طريق علقمة بن وائل، عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا قَدْ غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَيٍّ، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدَيَّ أَرْزَعُهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ، فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَضَرَمِيِّ: «أَلَكَ بَيْتَةٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَكَ يَمِينُهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»، فَانْطَلَقَ لِيُحْلِفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَدْبَرَ: «أَمَّا لَيْتُنْ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا، لِيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ»^(١).

وفلي الصليخين:

من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وفلي الصليخين عن أبي بكر رضي الله عنه قال: " فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضُكُمْ - حَرَامٌ عَلَيْكُمْ " ^(٣).

وَأَمَّا الإجماع: فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ الْغَضَبِ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الْمَغْضُوبُ نِصَابَ سَرَقَةٍ.

وفلي مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

من طريق أبي حرة الرقاشي، عن عمه - رضي الله عنه -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٣٩).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٤٧)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٥٧٩).

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٧٠٧٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٧٩).

عليه وسلم قال: لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ»^(١).

وفلج الصليين:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(٢).

وفلج الصليين أيضاً:

من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ يَمِينَ صَبْرٍ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا، أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قَالَ: فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قُلْنَا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فِي أَنْزَلْتَ كَانَتْ لِي بُئْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْتُكَ أَوْ يَمِينُهُ» فَقُلْتُ: إِذَا حَلَفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٦٩٥)، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم

(١٤٥٩)، وقال فيه: صحيح.

وقد ورد عن جماعة من الصحابة منهم عم أبي حرة الرقاشي، وأبو حميد الساعدي، وعمرو بن يثربي، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٧٥)، والإمام مسلم في صحيحه (٥٧).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»^(١).

صور أخرى لها صلة بالغصب :

أ - التَّعَدِّيُّ:

التَّعَدِّيُّ هُوَ: مُجَاوِزَةُ الْحُدِّ وَالْحَقِّ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْغَضَبِ.

ب - الْإِثْلَافُ:

الْإِثْلَافُ هُوَ: إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَتَفَعًا بِهِ مِنْفَعَةً مَطْلُوبَةً مِنْهُ عَادَةً.

ج - الْإِخْتِلَاسُ:

وهو: أَخْذُ الشَّيْءِ مُخَادَعَةً عَنْ غَفْلَةٍ.

د - السَّرْقَةُ:

السَّرْقَةُ: هِيَ أَخْذُ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ عَلَى وَجْهِ الْخُفْيَةِ وَالِاسْتِتَارِ، وَهِيَ تُوجِبُ الْحُدَّ.

هـ - الدِّرَافَةُ:

الدِّرَافَةُ: أَخْذُ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْقَهْرِ بِحَيْثُ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْغَوْتُ أَوِ النَّجْدَةُ وَحُكْمُهَا يَخْتَلِفُ عَنْ حُكْمِ الْغَضَبِ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْمُحَارِبَ يُقْتَلُ أَوْ يُصَلَبُ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥١٥)، والإمام مسلم في صحيحه (١٣٨).

أَوْ يُقْطَعُ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ، وَلَا يُفْعَلُ بِالْغَاصِبِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

بيان سبب إدخال باب الغصب في كتاب البيوع:

وأدخل هذا الباب في كتاب البيوع؛ لتعلقه بذلك، فقد يغضب أرضاً، أو داراً، أو سيارة ثم يبيعها، وهكذا، والله أعلم.

[بيان نحرير الفصـب]

٨٩٨ - (عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان تحريم الغصب.

وفلج مسلم: من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، أَنَّ أَرْوَى بِنْتَ أُوَيْسٍ، ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ أَرْضِهَا، فَخَاصَمَتْهُ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا كُنْتُ أَخُذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئًا بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: وَمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ»، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَعَمَّ بَصَرُهَا، وَاقْتُلْهَا فِي

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣١٩٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٠)، واللفظ

لمسلم.

أَرْضِهَا»، قَالَ: «فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ بَيْنَا هِيَ تَمْشِي فِي أَرْضِهَا، إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ فَمَاتَتْ»^(١).

قوله: «سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

هو سعيد بن زيد ابن عمرو ابن نفيل -رضي الله عنهما-.
وقد أثنى النبي صلى الله عليه وسلم على أبيه وهو زيد بن عمرو ابن نفيل رضي الله عنه.

وفلج مستدرک الحاكم رحمه الله تعالى:

من حديث زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةٌ وَحْدَةٌ».

وأما سعيد بن زيد رضي الله عنهما، فهو من العشرة المبشرين بالجنة.

ففلج سنن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

من حديث سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، حَدَّثَهُ فِي نَفَرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَشْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَطَلْحَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦١٠).

وَقَاصٍ». قَالَ: فَعَدَّ هَؤُلَاءِ التَّسْعَةَ وَسَكَّتَ عَنِ الْعَاشِرِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: نَنْشُدُكَ
اللَّهُ يَا أَبَا الْأَعْمُورِ مِنَ الْعَاشِرِ؟ قَالَ: «نَشْدُثُمُونِي بِاللَّهِ، أَبُو الْأَعْمُورِ فِي الْجَنَّةِ»^(١).

وكان سعيد بن زيد زوج فاطمة بنت الخطاب أخت عمر بن الخطاب
رضي الله عنهما.

قوله: «مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ».

أي من أخذ شبرًا من الأرض فما فوقه من باب أولى، كان متوعداً بهذا
الوعيد العظيم.

ومن أخذ ما دون الشبر من الأرض، فقد أخذ الحرام.
وإنما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الشبر من الأرض؛ لأن ما دونه من
الأرض لا يؤخذ.

قوله: «ظُلْمًا».

خرج به من أخذه بالحق.

ومن أوجع الظلم: الرشوة حتى يحصل على حكم جائر واللعن في
القول.

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (٣٧٤٨)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح
السنن، وفي صحيح الجامع (٥٠)، وجاء الحديث عند الترمذي (٣٧٤٧)، من حديث عبد
الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح الترمذي.

ففلج الصليين: من حديث أم سلمة رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه سمع خُصومةً بباب حُجْرته، فخرج إليهم فقال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخُصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَدَقَ، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرُكْهَا»^(١).

قوله: «طَوَّقَهُ اللهُ إِيَّاهُ».

قيل: جعله عليه كالطوق على عنقه يوم القيامة.

وقيل: طوقه، أي حمّله يوم القيامة على ظهره.

وقيل: غير ذلك.

قوله: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وهو يوم الجزاء.

قوله: «مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

بيان أن الأرض وما تحتها وما فيها ملك لمن ملك ظاهرها:

استدل أهل العلم بهذا الحديث على أن الأرض وما تحتها إلى سبع أراضين

ملك لصاحب الظاهر منها.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٥٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧١٣).

فما وجدته في باطنها من معدن، أو ذهب، أو كنز، أو مال، فهو ملك له.

بيان أن الأراضـي السبع غير منفصلـة بعضها عن بعض:

واستدل بهذا الحديث أهل العلم على أن الأرضين السبع غير منفصلة

بعضها عن بعض.

بخلاف السموات السبع، فإن المسافة التي ما بين السماء والتي فوقها

مسافة خمسمائة عام، كما جاء في بعض الآثار.

فعن ابن مسعود، رضي الله عنه قال: «مَا بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا

مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ

السَّابِعَةِ وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ إِلَى الْمَاءِ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ،

وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ».

والله الموفق

[من أنلف شيئاً ضمنه]

٨٩٩ - (وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -): «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَكَسَرَتِ الْقِصْعَةَ، فَضَمَّهَا، وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ. وَقَالَ: «كُلُوا» وَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ، وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ» ^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَالْتِّرَمِذِيُّ: وَسَمَّى الضَّارِبَةَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، وَزَادَ: «فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ» ^(٢). وَصَحَّحَهُ.

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أن من غصب شيئاً أو أتلفه، فإنه يضمنه.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يضمن، والصحيح الضمان. واستدل من يرى الضمان، بحديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ»، وقد تقدم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٨١)

^(٢) أخرجه الإمام الترمذي (١٣٥٩)، وقال: «حديث حسن صحيح».

سواء كان أخذته بالرضاع: كالعارية ونحوه ذلك.

أو كان أخذته: بالغصب، أو السرقة، والله أعلم.

قوله: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ».

فيه: القسمة بين النساء للمُعدّد.

قوله: «فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقَصْعَةٍ».

وفيه: قبول الهدية إذا جاءت من غير المقسوم لها من الزوجات.

وفيه: شدة غيرة النساء، ولا سيما الضرائر.

وفيه: إرسال المرأة لزوجها ما عندها من الطعام للتوسعة عليه، ونحو

ذلك.

وفيه: التوكيل في إرسال الطعام؛ إذ أنها - رضي الله عنها - أرسلت

بالطعام مع الخادم.

قوله: «فَكَسَرَتِ الْقَصْعَةَ».

أي من شدة غيرتها على ضررتها.

قوله: «فَضَمَّهَا».

أي فجمعها من أجل بقاء الطعام فيها.

قوله: "وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ. وَقَالَ: «كُلُوا»".

فيه: أن الطعام إذا سقط يبادر إلى التسمية عليه، والأكل منه، ولا يضر ذلك بإذن الله عز وجل.

كما فليح مسلم: من حديث جابر رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا، فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحَ يَدُهُ بِالْمِنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ»^(١).

قوله: «وَدَفَعَ الْقُصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ».

فيه: الضمان فيما أئلف من الأموال، ولا سيما مع العمد، أو القصد، فإنها لو سقطت بدون عمد، أو قصد، لم تكن ضامنة لها، ولا سيما في حق العارية. ولكن لما ضربتها وتعمدت ذلك ضمنت.

وفيه: أنه لا يشترط رضا المحكوم عليه في مثل هذا الباب.

وفيه: نصرة المظلوم.

قوله: «وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ».

أي حبسها لمن كسرتها.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٠٣٣).

قوله: «وَسَمَّى الضَّارِبَةَ عَائِشَةَ».

وكانت رضي الله عنها تغار على النبي صلى الله عليه وسلم بشدة.
ومما ذكر من غيرة عائشة رضي الله عنها، ما جاء **فلاحي** **مسلم**: من حديث عائشة- رضي الله عنها-، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَطَارَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ - رضي الله عنهما- فَخَرَجَتَا مَعَهُ جَمِيعًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ، سَارَ مَعَ عَائِشَةَ - رضي الله عنهما- يَتَحَدَّثُ مَعَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ- رضي الله عنهما-: أَلَا تَرَ كَيْنَ اللَّيْلَةِ بَعِيرِي وَأَرْكَبُ بَعِيرَكَ، فَتَنْظُرِينَ وَأَنْظُرُ؟ قَالَتْ: بَلَى، فَارْكَبْتُ عَائِشَةَ عَلَى بَعِيرِ حَفْصَةَ- رضي الله عنهما-، وَارْكَبْتُ حَفْصَةَ عَلَى بَعِيرِ عَائِشَةَ- رضي الله عنهما-، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جَهْلٍ عَائِشَةَ وَعَلَيْهِ حَفْصَةُ- رضي الله عنهما-، فَسَلَّمَ ثُمَّ سَارَ مَعَهَا، حَتَّى نَزَلُوا، فَافْتَقَدَتْهُ عَائِشَةُ - رضي الله عنهما- فَغَارَتْ، فَلَمَّا نَزَلُوا جَعَلَتْ تَجْعَلُ رِجْلَهَا بَيْنَ الإِذْخِرِ وَتَقُولُ يَا رَبِّ سَلِّطْ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً تَلْدَغُنِي، رَسُولُكَ وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ لَهُ شَيْئًا» ^(١).

قوله: "وَرَادَ: فَقَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ»".

أما الطعام فلا يلزم رده؛ لأنها قد أهدته للنبي صلى الله عليه وسلم من

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٤٤٥).

قبل نفسها، وقد أكل هذا الطعام.

قوله: «وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ».

أي أن النبي صلى الله عليه وسلم ضمنها الإناء.

وهذا هو الشاهد: من ذكر هذا الحديث في هذا الباب، أن من غصب شيئاً

فأئلفه يضمنه.

فلو أن رجلاً أخذ سيارة من صاحبه، أو جاره، فبينما هو يمشي بها انقلب

بالسيارة، فإنه يضمن هذه السيارة، والله أعلم.

[من زرع أرض قوم بغير إذنه]

٩٠٠ - (وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ» ^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَيُقَالُ: "إِنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعَفَهُ" ^(٢)).

٩٠١ - (وَعَنْ عُروَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فِي أَرْضٍ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا، وَالْأُخْرَى لِلْآخَرِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ

^(١) الحديث ضعيف. رواه أحمد (٣ / ٤٦٥ و ٤ / ١٤١)، وأبو داود (٣٤٠٣)، والترمذي (١٣٦٦) وقال الترمذي: «حسن غريب»، من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن عطاء بن أبي رباح، وفيه ثلاث علل: الأولى: ضعف شريك. والثانية: عن عنة أبي إسحاق السبيعي. والثالثة: الانقطاع بين عطاء ورافع.

^(٢) نقل ذلك الخطابي في «المعالم» (٣ / ٨٢) فقال: «وضعه البخاري أيضًا. وقال: تفرد بذلك شريك، عن أبي إسحاق!». قلت: وكلام البخاري لا يفهم منه تضعيف الحديث، وإنما هو صريح في تضعيف طريق من طرق الحديث، ولا أظن أن هناك أصرح مما نقله عنه الترمذي في ذلك (٣ / ٦٤٨) فقال: «سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث حسن. وقال: لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك». وأيضًا ممن قوّاه بطرقه أبو حاتم.

صَاحِبَ النَّحْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَحْلَهُ. وَقَالَ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» ^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٩٠٢ - (وَأَخْرَجَهُ عِنْدَ أَصْحَابِ السُّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ. وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِزْسَالِهِ، وَفِي تَعْيِينِ صَحَابِيَّهِ ^(٢)).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان أن من غصب قوماً أرضاً فزرعها فليس لماله ضمان، والحديث ضعيف، لضعف شريك، والانقطاع بين عطاء ورافع وعننة أبي إسحاق.

ومع ذلك فقد احتج العلماء بالحديث، وقالوا: من غصب أرض قوم، فبنى، أو زرع فيها، أن ليس له شيء مما بناه وزرعه؛ لأنه في حق غيره، وحكموا له ما لزمه من النفقة ونحوها.

وهذا قول لبعض أهل العلم، من باب أن لا يُظلم؛ إن كان قد ظلم.

لما فليح مرسل إلى الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه رضي الله عنه، أن النبي صلى الله

^(١) الحديث لا يثبت. وهو في «سنن أبي داود» (٣٠٧٤)، وأحسن ما له من الطرق مرسل عروة بن الزبير، وليس له شاهد آخر غيره، أفاده المحقق.

^(٢) وهذا على ما فيه كما ذكر الحافظ، وقد قال في «الفتح» (١٩/٥) بعد أن ساق هذه الشواهد: «وفي أسانيدنا مقال، لكن يتقوى بعضها ببعض».

عليه وسلم قال: «إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ»^(١).

وذهب بعضهم إلى أن شيء له؛ لأنه بنى، وزرع بغير إذن من المالك.

والذي يظهر والله أعلم أنه وإن كان قد ظلم فلا يُظلم، فمن زرع في أرض قوم، أو بنى فيها، ثم ردت إليهم أرضهم، فإنه يلزمهم ما أنفق من المال على الأرض، إلا إذا عمل شيئاً لا نفع لهم فيه.

قال الخطابي في معالم السنن (٩٦ / ٣): قال الشيخ هذا الحديث لا يثبت

عند أهل المعرفة بالحديث وحدثني الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الجمال أنه كان ينكر هذا الحديث ويضعفه ويقول لم يروه، عن أبي إسحاق غير شريك ولا عن عطاء غير أبي إسحاق وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئاً وضعفه البخاري أيضاً، وقال تفرد بذلك شريك، عن أبي إسحاق وشريك يهْمُ كثيراً أو أحياناً.

ويشبه أن يكون معناه لو صح وثبت على العقوبة والحرمان للغاصب والزرع في قول عامة الفقهاء لصاحب البذر لأنه تولد من غير ماله وتكوّن معه وعلى الزارع كراء الأرض، غير أن أحمد بن حنبل كان يقول إذا كان الزرع قائماً فهو لصاحب الأرض فأما إذا حصد فإنما يكون له الأجرة.

^(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٦٩٥)، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم

(١٤٥٩)، وقال فيه: صحيح.

وحكى ابن المنذر، عن أبي داود قال سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن حديث رافع فقال عن رافع ألوان ولكن أبا إسحاق زاد فيه زرع بغير إذنه وليس غيره ينكر هذا الحرف. اهـ

قوله: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ».

أي غصبًا.

قوله: «فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ».

فإن الغلة تكون لصاحب الأرض.

قوله: «وَلَهُ نَفَقَتُهُ».

أي التي أنفقها على الأرض من الحب، والسقي، وأجرة العمال، ونحو ذلك، والله أعلم.

قوله: «وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ».

هو بن الزبير بن العوام رضي الله عنه.

وقد سمي بالصابر المحتسب.

تتلمذ على عائشة رضي الله عنها خالته، وغيرها من الصحابة رضي الله عنهم.

قوله: «قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وظاهر الإسناد الاتصال؛ لأن التابعي يروي عن صحابي مبهم. ولكن أهل العلم حكموا على هذا الحديث بالضعف. فالإسناد هذا ضعيف، فيه ابن إسحاق مدلس، ولم يصرح بالسماع. ثم إنه قد اختلف في إسناده، فذكر الإمام الدارقطني أن طريق يحيى بن عروة المذكورة ليست محفوظة.

وإلا لو علم أن عروة يرويه عن صاحبي، فإن الإسناد يكون متصلاً. وعروة بن الزبير تابعي، وقول التابعي الذي لم يلق النبي ﷺ قال النبي صلى الله عليه وسلم: أو فعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا. يكون مرسلًا، والمرسل من قسم الضعيف في قول جماهير أهل العلم. **قوله:** «إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَرْضٍ».

وهذه كانت عادة الصحابة رضي الله عنهم، فكم من المخاصمات التي وقعت بينهم، ثم يرجعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم. اختصم الزبير بن العوام رضي الله عنه مع رجل من الأنصار ورجعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

واختصم وائل بن حجر الحضرمي مع رجل من كنده رضي الله عنهما،
وحكم بينهما النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: «غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا وَالْأَرْضُ لِلْآخَرِ».

أي اغتصبها وغرس فيها بغير إذن من صاحبها مالکها.

قوله: «فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا».

أن رد النبي صلى الله عليه وسلم المال إلى صاحبه، ومالكه.

قوله: «وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ».

أي أنه ظالم، فليس له ضمان، إلا أن يأخذ ماله.

والصحيح في هذه المسألة أنه إن قوم عليه النخل لا سيما إذا كان صاحب
الأرض يريد النخل.

كما في حديث رافع، وإن كان ضعيفاً، إلا أن عمل أهل العلم عليه.

قوله: "وَقَالَ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»".

وقد روي بالتنوين كما في هذه الرواية.

وفي رواية أخرى بغير تنوين على الإضافة، «ليس لعرقٍ ظالمٍ حق».

قال الحافظ رحمه الله تعالى: فلي الفتق (١٩/٥):

قوله: «لِعِرْقٍ ظَالِمٍ»، في رواية الأكثرِ بتنوينٍ عِرْقٍ، وظالمٌ نَعْتُ لَهُ وَهُوَ

رَاجِعٌ إِلَى صَاحِبِ الْعِرْقِ أَيْ لَيْسَ لِذِي عِرْقٍ ظَالِمٍ.

أَوْ إِلَى الْعِرْقِ أَيْ لَيْسَ لِعِرْقٍ ذِي ظُلْمٍ وَيُرَوَّى بِالْإِضَافَةِ وَيَكُونُ الظَّالِمُ
صَاحِبَ الْعِرْقِ.

فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْعِرْقِ الْأَرْضُ، وَبِالْأَوَّلِ جَزَمَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْأَزْهَرِيُّ
وَبْنُ فَارِسٍ وَغَيْرُهُمْ.

وَبَالَغَ الْخَطَّابِيُّ فَعَلَّطَ رِوَايَةَ الْإِضَافَةِ.

قَالَ رِبِيعَةُ: الْعِرْقُ الظَّالِمُ يَكُونُ ظَاهِرًا وَيَكُونُ بَاطِنًا.

فَالْبَاطِنُ: مَا اخْتَفَرَهُ الرَّجُلُ مِنَ الْأَبَارِ أَوْ اسْتَخْرَجَهُ مِنَ الْمَعَادِنِ.
وَالظَّاهِرُ: مَا بَنَاهُ أَوْ غَرَسَهُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الظَّالِمُ مَنْ غَرَسَ أَوْ زَرَعَ أَوْ بَنَى أَوْ حَفَرَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ
حَقٍّ وَلَا شُبْهَةٍ. اهـ

بحيث أن الغاصب لا يُظلم، وكذلك لا يُظلم المغصوب وهو صاحب
البيت، أو صاحب المزرعة.

وفي الباب من طريق الحسن عن سمرة ولم يسمع منه، بلفظ: «من أحاط
على شيء فهو أحق به، وليس لعرق ظالم حق»، والله أعلم.

[حرمة الغضب]

٩٠٣ - (وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ؛ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ [وَأَعْرَاضَكُمْ] عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث ليبين حرمة الغضب.

حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه في أعظم المواقف، وأشرفها.

قوله: «وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه».

هو نفي بن الحارث رضي الله عنه.

وكني بأبي بكر لأنه تدلى في ليلة الهجرة ببكرة؛ لأن العرب وإلى عهد قريب، كانوا يبنون بيوتهم في أعلى التلال، ورؤوس الجبال، ويكون للبيت، والقلعة باب واحد.

قوله: «فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى».

وكان للنبي صلى الله عليه وسلم عدة خطب في حجته:

الأول: خطبة في عرفة.

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٦٧)، والإمام مسلم (١٦٧٩)

الثاني: خطبة يوم النحر.

الثالث: وخطب في الذي يليه، في أيام التشريق.

ويوم النحر: هو اليوم العاشر من شهر ذي الحجة.

وسمي به ذل الالسر؛ لكثرة ما تراق فيه من الدماء، وسواء ذلك في نحر

الأضاحي، أو في نحر الهدايا للحاج.

ومنى مشعر حرام، وهي الأرض القريبة من مكة، التي يقطنها الحجاج

في يوم التروية، وفي يوم النحر، وفي يوم النحر، وفي أيام التشريق.

والمشاعر منها ما هو مشعر وليس بلرام: كعرفة.

ومنها: ما هو مشعر وبلرام: كمنى، ومزدلفة.

قوله: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ».

بدأ بها لعظيم شأن الدماء، كما سيأتي معنا إن شاء الله عز وجل في باب

الحدود والديات، فإن قتل النفس المعصومة من كبائر الذنوب وعظائم

الآثام.

قوله: «وَأَمْوَالَكُمْ».

ثنى بها حاجة الناس إليها، ولطمع الإنسان فيها، إلا من رحم الله عز

وجل.

فقد جاء فلاي سنن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

من حديث كعب بن عياض رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ وَفِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ» ^(١).

ومع ذلك فقد جاء فلاي مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، يَقُولُ: بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " خُذْ عَلَيْكَ ثِيَابَكَ وَسِلَاحَكَ، ثُمَّ أَتَيْتَنِي " فَاتَّيْتُهُ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَصَعَّدَنِي النَّظَرَ ثُمَّ طَاطَأَهُ، فَقَالَ: " إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَكَ عَلَى جَيْشٍ فَيُسَلِّمَكَ اللَّهُ وَيُعْغِنَكَ، وَأَزْعِبُ لَكَ مِنَ الْمَالِ رَغَبَةً صَالِحَةً ". قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَسَلَمْتُ مِنْ أَجْلِ الْمَالِ، وَلَكِنِّي أَسَلَمْتُ زَعْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنْ أَكُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، نَعْمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ» ^(٢).

قوله: «وَأَعْرَاضُكُمْ».

كما في بعض روايات الحديث.

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (٢٣٣٦)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادي رحمه الله برقم (١٠٩٣)، وقال فيه: هذا حديث حسن.

^(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٧٧٦٣)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادي رحمه الله برقم (١٠٠٦)، وقال فيه: هذا حديث صحيح.

والأعراض: هو كل ما يتعلق بسمعة الإنسان، فلا يُقذف، ولا يُسب، ولا يُتعرض لأهله بأذى.

فقد بين النبي صلى الله وسلم في هذا الحديث ثلاثة أشياء، من الضرورات الخمس التي جاء الدين بحفظها.

وهي: الدماء، والأموال، والأعراض.

قوله: «عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

أي ممنوع، وكما قيل:

قامت لتصرعني فقلت لها اقصري *** إن امرئ صرعي عليك حرام

قوله: «كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا».

لأنه يوم النحر في شهر ذي الحجة، وهو من الأشهر الحرم.

قوله: «فِي بَلَدِكُمْ هَذَا».

وهي البلد الحرام، مكة المكرمة، حرسها الله عز وجل من كيد الأعداء.

قوله: «فِي شَهْرِكُمْ هَذَا».

أي في شهر ذي الحجة، وهو من الأشهر الحرم.

فكما أنه لا يجوز أن ينتهك الشهر الحرام، والبلد الحرام، واليوم الحرام،

فكذلك لا يجوز أن تؤخذ أموال الناس بالحرام، ولا يجوز أن تزهد أنفس

الناس بالحرام، ولا يجوز أن يتكلم في أعراض الناس بالحرام.

هذا مخلص يتعلق بهذا الباب، ونسأل الله عز وجل العون والسداد،
والحمد لله رب العالمين.

[باب الشفعة]

[أحاديث الشفعة]

- ٩٠٤ - (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَّفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ» ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.
- وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَرِكٍ: أَرْضٍ، أَوْ رُبْعٍ، أَوْ حَائِطٍ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعْزِضَ عَلَى شَرِيكِهِ» ^(٢).
- وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ: «قَضَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ» ^(٣)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.
- ٩٠٥ - (وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْيِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ قِصَّةٌ ^(٤)).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٥٧) وصرفت: "بينت".

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٨) (١٣٥) وزاد: «فياخذ أو يدع. فإن أبي فشريكه أحق به حتى يؤذنه».

^(٣) أخرجه الإمام الطحاوي في «شرح المعاني» (١٢٦ / ٤)، وقال الحافظ في «الفتح» (٤ / ٤٣٦) وروى البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «الشفعة في كل شيء». ورجاله ثقات إلا أنه أُعلِّ بالإنزال، وأخرج الطحاوي له شاهداً من حديث جابر بإسناد لا بأس برواته.

^(٤) أخرجه الإمام البخاري (٢٢٥٨) من طريق عمرو بن الشريد قال.

٩٠٦ - (وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ» ^(١). رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَهُ عِلَّةٌ).

٩٠٧ - (وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ، يُتَنَظَّرُ بِهَا - وَإِنْ كَانَ غَائِبًا - إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا» ^(٢). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ).

٩٠٨ - (وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالبَزَّازُ، وَزَادَ: «وَلَا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ» ^(٣). وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ).

^(١) ضعيف. رواه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» (٦٩ / ٤) من طريق قتادة، عن الحسن، عن سمرة، ومن هذا الوجه رواه أبو داود (٣٥١٧)، والترمذي (١٣٦٨) وقال الترمذي: «حديث سمرة حديث حسن صحيح، وروى عيسى بن يونس، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحيح عند أهل العلم حديث الحسن عن سمرة، ولا نعرف حديث قتادة، عن أنس إلا من حديث عيسى بن يونس». قلت: ومن الوجه الثاني رواه ابن حبان (١١٥٣) وإلى هذا الاختلاف يشير قول الحافظ: «وله علة». وخلاصة الكلام أن الحديث عند قتادة من وجهين: الأول: عن الحسن، عن سمرة، وهو الصواب عند أهل العلم. والثاني: عن أنس، به. وأياً كان الأمر فهو ضعيف من الوجهين؛ لعدم تصريح قتادة والحسن بالسماع؛ وكلاهما موصوف بالتدليس.

^(٢) أخرجه أحمد (٣٠٣ / ٣)، وأبو داود (٣٥١٨)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» (٢ / ٢٢٩)، والترمذي (١٣٦٩)، وابن ماجه (٢٤٩٤) وقد أعلّ الحديث بما لا يقدر.

^(٣) ضعيف جداً. رواه ابن ماجه (٢٥٠٠) وقال الحافظ في التلخيص (٥٦ / ٣) إسناده ضعيف جداً.

***** الشرح: *****

ساق المصنف هذه الأحاديث لبيان حكم الشفاعة.

تعريف الشفعة:

الشفعة لغات: الضم، يقال: شفعه إذا ضمه.

سميت بذلك؛ لضم أحد النصيبين إلى الآخر.

وفلج الاصطلاح: "تَمْلِكُ الْبُقْعَةَ جَبْرًا عَلَى الْمُشْتَرِي بِمَا قَامَ عَلَيْهِ.

أَوْ هِيَ حَقٌّ تَمْلِكُ قَهْرِيًّا يَنْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ فِيمَا
مِلِكَ بَعْوَضٍ".

أَرْكَانُ الشُّفْعَةِ:

أَرْكَانُ الشُّفْعَةِ ثَلَاثَةٌ:

(١) التَّنْفِيعُ: وَهُوَ الْآخِذُ، وَهُوَ الشَّرِيكِ الْقَدِيمِ.

(٢) وَالْمُشْتَفِعُ: وَهُوَ الْمَالِ.

(٣) الْمَشْتَفَعُ مِنْهُ: وَهُوَ الشَّرِيكِ الْجَدِيدِ.

وَلِكُلِّ رُكْنٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ شُرُوطٌ وَأَحْكَامٌ تَتَعَلَّقُ بِهَا كَمَا سَيَأْتِي.

شروط الشفعة:

الأول: كونه شريكًا.

فلا يجوز أن يشفع ما ليس بشريك.

الثاني: في كل مال لم يقسم.

شروط المشفوع:

شروط المشفوع ثلاثة:

الأول: أن يكون مما يقبل القسمة.

الثاني: أن يكون مما لا ينقل من الأرض.

الثالث: أن يملك بعوض.

شروط المشفوع من:

الأول: تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الشفيع.

فلو باع أحد الشركين نصيبه بشرط الخيار له، فباع الآخر نصيبه بزمان الخيار، بيعت، فالشفعة للمشتري الأول؛ لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني، لا للثاني وإن تأخر عن ملكه ملك الأول، لتأخر ملكه عن سبب ملك الأول.

قال الإمام الفوزان حفظه الله تعالى فاي المخلص الفقهاء (١١٥/٢):

والشفعة ثابتة بالسنة الصحيحة، شرعها الله تعالى؛ سدًا لذريعة المفسدة المتعلقة بالشركة.

قال الإمام العلامة ابن القيم رحمه الله: "ومن محاسن الشريعة وعدلها

وقيامها بمصالح العباد إتيانها بالشفعة؛ فإن حكمة الشارع اقتضت رفع

الضرر عن المكلفين مهما أمكن، ولما كانت الشركة منشأ الضرر في الغالب؛ رفع هذا الضرر بالقسمة تارة، وبالشفعة تارة.

فإذا أراد بيع نصيبه وأخذ عوضه؛ كان شريكه أحق به من الأجنبي. ويزول عنه ضرر الشركة، ولا يتضرر البائع؛ لأنه يصل إلى حقه من الثمن، وكانت من أعظم العدل وأحسن الأحكام المطابقة للعقول والفطر ومصالح العباد".

فيجب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع فيه إلى الشافع بالثمن الذي تراضيا عليه في الباطن؛ لما روى أحمد والبخاري عن جابر رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق؛ فلا شفعة».

ففي الحديث دليل على إثبات الشفعة للشريك، وأنها لا تجب إلا في الأرض والعقار دون غيرهما من العروض والأمتعة والحيوان ونحوها. وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه»، فدل الحديث على أنه لا يحل له أن يبيع حتى يعرض على شريكه.

وقال ابن القيس: "حرم على الشريك أن يبيع نصيبه حتى يؤذن شريكه، فإن باع ولم يؤذنه؛ فهو أحق به، وإن أذن في البيع وقال: لا غرض لي فيه؛ لم

يكن له الطلب بعد البيع، وهذا مقتضى حكم الشرع، ولا معارض له بوجه، وهو الصواب المقطوع به". اهـ

وهذا الذي قاله بن القيم من أن الشفعة تسقط بإسقاط صاحبها لها قبل البيع هو أحد القولين في المسألة. والقول الثاني وهو قول الجمهور: أنها لا تسقط بذلك، ولا يكون مجرد الإذن بالبيع مبطلاً لها، والله أعلم.

والشفعة حق شرعي، يجب احترامه، ويحرم التحيل لإسقاطه؛ لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشريك، فإذا تحيل لإسقاطها؛ لحقه الضرر، وكان تعدياً على حقه المشروع.

قال الإمام أحمد رحمه الله: "لا يجوز شيء من الحيل في إبطالها ولا إبطال حق مسلم"، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «لا تتركبوا ما ارتكب اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وما وجد من التصرفات لأجل الاحتياال على إسقاط الشفعة؛ فهو باطل، ولا تغير حقائق العقود بتغير العبارة" انتهى.

وموضوع الشفعة: هو الأرض التي لم تجر قسمتها، ويتبعها ما فيها من غراس وبناء، فإن جرت قسمة الأرض، لكن بقى مرافق مشتركة بين

الجيران؛ كالطريق والماء ونحو ذلك؛ فالشفعة باقية في أصح قولي العلماء؛ لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق؛ فلا شفعة»؛ إذ مفهومه أنه إذا وقعت الحدود ولم تصرف الطرق أن الشفعة باقية.

قال ابن القيسر: "وهو أصح الأقوال في شفعة الجوار، ومذهب أهل البصرة، وأحد الوجهين في مذهب أحمد، واختيار الشيخ". انتهى.

وقال الشيخ تقى الدين: "ثبتت شفعة الجوار مع الشركة في حق من حقوق الملك من طريق وماء ونحو ذلك، نص عليه أحمد، واختاره ابن عقيل وأبو محمد وغيرهم.

وقال الخارثي: "هذا الذي يتعين المصير إليه، وفيه جمع بين الأحاديث، وذلك أن الجوار لا يكون مقتضيا للشفعة إلا مع اتحاد الطريق ونحوه.

لأن شرعية الشفعة لدفع الضرر، والضرر إنما يحصل في الأغلب مع المخالطة في الشيء المملوك أو في طريق ونحوه". انتهى.

والشفعة إنما تثبت بالمطالبة بها فور حمل بالبيع، فإن لم يطلبها وقت علمه بالبيع؛ سقطت، فإن لم يعلم بالبيع؛ فهو على شفيعته، ولو مضى عدة سنين.

قال ابن هبيرة: "اتفقوا على أنه إذا كان غائباً؛ فله إذا قدم المطالبة بالشفعة". اهـ

قوله: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالشُّفْعَةِ».

أي حكم وأمر.

فهي ثابتة بالسنة الصحيحة.

قوله: «فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ».

أي في كل مال مشاع، فيه شركاء ولم يتميز حق أحد منهم.

فإذا تميز حق كل واحد منهم فلا شفعة.

قوله: «فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ».

أي حدود الأراضي والعقار، ونحو ذلك.

قوله: «وَصَرَّفَتْ الطُّرُقُ».

بحيث لم تعد الطرق مشتركة بين الشركاء، وكذلك مجاري المياه

والسيول.

قوله: «فَلَا شُفْعَةَ».

أي لا تجوز الشفعة بعد ذلك.

قوله: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ».

وليس عند مسلم: «فإذا وقعت الحدود».

وهذا الحديث عمدة في باب الشفعة، وعليه مدار كلام أهل العلم رحمة

الله عليهم.

ولم يذكر الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه في باب الشفعة إلا ثلاثة أبواب.

استدل في موطنين بحديث جابر رضي الله عنهما هذا، وفي موطن آخر بحديث أبي رافع رضي الله عنه، وسيأتي إن شاء الله.

قوله: "وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَرِكٍ»".

أي في كل مال مشترك.

قوله: «أَرْضٍ، أَوْ رَبْعٍ».

الأرض: هي الأرض المعروفة.

والربع: هي الدور، والبناءات، والعقار.

قوله: «أَوْ حَائِطٍ».

هي كل أرض محاطة بسور، أو نحوه.

قوله: «لَا يَصْلَحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعْضَ عَلَى شَرِيكِهِ».

فإن باعها قبل أن يعرضها على شريكه، فشريكه له الشفعة ولو بعد

سنين.

قوله: «وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ: قَضَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ».

ورجال إسناده كلهم ثقات، إلا أن يوسف بن عدي قد شذ في إسناده،
ومتنه.

فقد رواه الثقات عن ابن إدريس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن
جابر باللفظ الأول: «الشفعة في كل شرك».

وجعلوا شيخ ابن جريج أبا الزبير، كما أبان ذلك العلامة الألباني رحمه الله
تعالى في الضعيفة.

وفي الباب مرسل صحيح من مراسيل ابن أبي ملكية، قال: قال النبي
صلى الله عليه وسلم: «الشريك شفيع في كل شيء».

أخرجه الإمام البيهقي بإسناد صحيح إلى ابن أبي ملكية.
وقد روي موصلاً عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الإمام البيهقي
من طريق أبي حمزة السكري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة،
عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

قال الدارقطني رحمه الله تعالى فليح الشئ: خالفه شعبه، وإسرائيل،
وعمر بن أبي قيس، وأبو بكر بن عياش، فرواه عن عبد العزيز بن رفيع،
عن ابن أبي ملكية مرسلًا، وهو الصواب، ووهم أبو حمزة في إسناده.

وقال الإمام البيهقي رحمه الله تعالى: هذا الصواب مرسل.

وهذه اللفظة استدل بها من يرى عموم الشفعة في كل شيء، سواء في العقار، أو غيره.

حتى أن بعضهم ذهب إلى جواز الشفعة في المهر، والخلع، وغير ذلك من الأموال.

والصحيح أنها في كل مال مشاع لم يقسم؛ لأنها إنما وضعت لرفع الضرر ودفعه.

وهي من محاسن الإسلام؛ حتى لا يُظلم المتشاركون، أو غيرهم. وقد ذهب أبو حنيفة إلى نوع من الحيل، في هذا الباب، ورد عليه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في كتاب الحيل.

وذلك أنه جوز أن يعطيه سهم من مائة سهم، حتى يكون شريكاً له في الملك، ثم بعد ذلك يبيع منه، فيكون قد باع من شريكه.

أو أنهم يعمدون إلى إعطائه هبة: سهم، أو متر، أو مترين، ثم بعد ذلك يقوموا بالبيع منه على أنه باع من شريكه.

أو أنه يرفع السعر، بحيث لا يستطيع الشافع أن يأخذ المال، فإذا عجز صح البيع.

قوله: «وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال اسمه إبراهيم، ويقال أسلم، وقيل غير ذلك، مات في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنها.

قوله: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ قِصَّةٌ.

وبيان القصص ههنا ما جاءت فلي صليح الإمام البخاري:

من طريق عمرو بن الشريد، قال: جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي، فانطلقت معه إلى سعد، فقال أبو رافع، للمسور: ألا تأمر هذا أن يشتري مني بيتي الذي في داري؟ فقال: لا أزيده على أربع مائة، إما مقطعة وإما منجمة، قال: أعطيت خمس مائة نقدا فمنعته، ولولا أنني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: «الجار أحق بصقبه» ما بعته أو قال: ما أعطيتكه قلت لسفيان: إن معمرًا، لم يقل هكذا، قال: لكنه قال لي هكذا وقال بعض الناس: «إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يختال حتى يبطل الشفعة، فيهب البائع للمشتري الدار ويحدها، ويدفعها إليه، ويعوضه المشتري ألف درهم، فلا يكون للشفيع فيها شفعة»^(١).

ومعنى ذلك: أن الجار أحق بجواره من غيره في البيع، والشراء، وغير

ذلك من الأمور.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٦٩٧٧).

وهذا الحديث يعارض حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في ظاهره، فإن حديث جابر رضي الله عنهما فيه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل مال لم يقسم فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة».

وهذا الحديث فيه أن الجار أحق بسقبه مطلقاً. فيكون الجمع بينهما بأن الجار هو الأحق بسقبه فيما لم يقسم، وفيما لم تعرف فيه الحدود والطرق. أو أنه أحق فيما خشي على الجار من الضرر؛ فإن الجار يقدم في مثل هذه الحالة.

قال الحافظ في فتح الباري (٤ / ٤٣٨):

قَالَ بَطَّالٌ: اسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى إِبْطَالِ الشُّفْعَةِ لِلْجَارِ وَأَوَّلُهُ غَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّرِيكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَبَا رَافِعٍ كَانَ شَرِيكَ سَعْدٍ فِي الْبَيْتَيْنِ وَلِذَلِكَ دَعَاهُ إِلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ قَالَ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّهُ لَيْسَ فِي اللَّغَةِ مَا يَقْتَضِي تَسْمِيَةَ الشَّرِيكَ جَارًا فَمَرْدُودٌ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَارَبَ شَيْئًا قِيلَ لَهُ جَارٌ وَقَدْ قَالُوا لَا مَرَأَةَ الرَّجُلِ جَارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُخَالَطَةِ انْتَهَى وَتَعَقَّبَهُ بَنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ كَانَ يَمْلِكُ بَيْتَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ دَارِ سَعْدٍ لَا شِقْصًا شَائِعًا مِنْ مَنْزِلِ سَعْدٍ وَذَكَرَ عُمَرُ بْنُ شَبَّهٍ أَنَّ سَعْدًا كَانَ اتَّخَذَ دَارَيْنِ بِالْبَلَاطِ

مُتَقَابِلَتَيْنِ بَيْنَهُمَا عَشْرَةُ أَذْرُعٍ وَكَانَتِ الَّتِي عَنْ يَمِينِ الْمَسْجِدِ مِنْهُمَا لِأَبِي رَافِعٍ فَاشْتَرَاهَا سَعْدٌ مِنْهُ ثُمَّ سَأَلَ حَدِيثَ الْبَابِ فَاقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّ سَعْدًا كَانَ جَارًا لِأَبِي رَافِعٍ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ دَارَهُ لَا شَرِيكًَا وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ يُلْزَمُ الشَّافِعِيَّةُ الْقَائِلِينَ بِحُمْلِ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَجَازِهِ أَنْ يَقُولُوا بِشُفْعَةِ الْجَارِ لِأَنَّ الْجَارَ حَقِيقَةٌ فِي الْمُبَاوَرِ بِجَازٍ فِي الشَّرِيكِ وَأَجِيبَ بِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ التَّجَرُّدِ وَقَدْ قَامَتِ الْقَرِينَةُ هُنَا عَلَى الْمُبَازِ فَاعْتَبِرَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثَيْ جَابِرٍ وَأَبِي رَافِعٍ فَحَدِيثُ جَابِرٍ صَرِيحٌ فِي اخْتِصَاصِ الشُّفْعَةِ بِالشَّرِيكِ وَحَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ مَضْرُوفٌ الظَّاهِرُ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْجَارُ أَحَقَّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ حَتَّى مِنَ الشَّرِيكِ وَالَّذِينَ قَالُوا بِشُفْعَةِ الْجَارِ قَدَّمُوا الشَّرِيكَ مُطْلَقًا ثُمَّ الْمُشَارِكَ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ الْجَارَ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمُجَاوِرٍ فَعَلَى هَذَا فَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ أَحَقُّ بِالْحُمْلِ عَلَى الْفَضْلِ أَوْ التَّعَهُدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَاجْتَجَّ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِشُفْعَةِ الْجَوَارِ أَيْضًا بِأَنَّ الشُّفْعَةَ ثَبَتَتْ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِمَعْنَى مَعْدُومٍ فِي الْجَارِ وَهُوَ أَنَّ الشَّرِيكَ رُبَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ شَرِيكُهُ فَتَأَذَّى بِهِ فَدَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى مُقَاسَمَتِهِ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الضَّرَرُ بِنَقْصِ قِيَمَةِ مِلْكِهِ وَهَذَا لَا يُوجَدُ فِي الْمُقْسُومِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

قوله: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَهُ عِلَّةٌ.

هذا الحديث ضعيف، ولم يخرج به الإمام النسائي، وأخرجه ابن حبان من طريق عيسى بن يونس، قال حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه به.

قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى: روى عيسى بن يونس، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله.

وروي عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والصحيح عند أهل العلم هو حديث الحسن عن سمرة، ولا نعرف حديث قتادة عن أنس إلا حديث عيسى بن يونس. اهـ

وأعله الإمام الدارقطني كما في إتحاف المهرة.

وقال النافذ ابن حجر رحمه الله تعالى فليح المصداق المذكور: هو معلول، وإنما المحفوظ هو عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة - رضي الله عنه -.

وأما حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، فقد أخرجه أحمد، والنسائي في الكبرى، كما في التحفة، وابن الجارود، من طريق عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة به.

فهذا الإسناد هو المحفوظ وفيه ضعف؛ لأنه من رواية الحسن عن سمرة، والحسن مدلس، ولم يسمع من سمرة غير حديث العقيقة، ولكن الحديث صحيح بشأهه الذي بعده.

ويشهد له حديث أبي رافع رضي الله عنه الذي قبله. ولكن ليس على إطلاقه، وإنما يكون أحق فيما لم يقسم، أو فيما يكون فيه الضرر على الشريك.

وأما ما قسم بينهما، وما لا ضرر فيه على الشريك، فلا يلزم العود فيه، ولا الشفعة.

قوله: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ».

على ما تقدم من المعنى، أي للمصلحة فيما بينهم، وفيما لم يقسم، أو يكون في ضرر على الشريك.

قوله: «يُنْتَظَرُ بَهَا - وَإِنْ كَانَ غَائِبًا».

بيان لجواز الشفعة ولو كانت بعد سنين:

وعلى هذا الحديث جماهير أهل العلم، أن الشفعة جائزة ولو بعد سنين.

ولكن بهذا القيد إن كان غائبًا، أو كان لم يعلم بها.

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ١٥٦):

وقد اختلف الناس في هذه المسألة فذهب أكثر العلماء إلى أن لا شفعة في المقسوم وهو قول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما؛ وإليه ذهب أهل المدينة سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري وربيعه بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس وهو مذهب الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثور.

وقال أصحاب الرأي الشفعة واجبة للجار وإن كان مقاسمًا على اختلاف بينهم في ترتيب الجوار، إلا أنهم لم يختلفوا أن الشريك مقدم على الجار المقاسم، وقالوا إن سلم الشريك في الدار فالشريك في الطريق أحق من جار الدار.

وفي هذا ترك للقول بالشفعة لأن الجار الملاصق أقرب من الشريك في الطريق، واستدل مالك والشافعي بقوله والشفعة فيما لم يقسم على أن ما لا يحتمل القسم كالبر ونحوها لا شفعة فيه.

وقال أبو حنيفة والثوري الشفعة فيها قائمة.

وهذا أولى لأن القصد بقول الشفعة فيما لم يقسم ليس بيان ما تجب فيه الشفعة مما ينقسم أو لا ينقسم؛ إنما هو بيان سقوط الشفعة فيما قد قسم، فإذا

كان معنى الشفعة إزالة الضرر فإن هذا المعنى قائم في البئر وفيما أشبهها، وإلى هذا ذهب أبو العباس بن سريج، فقال إذا كان إزالة الضرر فيما يمكن إزالته واجبة ففيها لا يمكن إزالته أولى. **اهـ**

وذهب جمهور أهل العلم على أنه إن كان حاضرًا وجوزها، أنه لا يعود فيها.

قوله: «إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا».

بهذا القيد، أي ما يزال مشتركًا، وبحيث أن الشافع يتضرر، يتضرر من شراء الأرض، أو البيت، أو غير ذلك مما لم يقسم بينهما من الأموال.

والحديث أيضًا معل، أخرجه الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، والنسائي في الكبرى، كما في التحفة.

كلهم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، عن عطاء، عن جابر -رضي الله عنه- به.

وقد أنكر هذا الحديث على عبد الملك.

وممن أنكره: شعبة، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وغمزة الإمام البخاري رحمة الله عليهم أجمعين.

ودافع عن الحديث الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في إعلام الموقعين، وفي تهذيب السنن.

وكذلك الإمام ابن عبد الهادي رحمه الله تعالى في التنقيح، كما في نصب
الراية.

وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (١٥٠٤)، وذكره
شيخنا الوادعي رحمه الله تعالى في أحاديث معلة ظاهرها الصحة برقم
(٩٤).

قوله: "وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - قَالَ: «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعُقَالِ»".

أي أنها إذا لم تتم سريعاً مع التقادم، لا يكون للشريك شفعة.

هل هذا علاج إطلاق؟

وهذا ليس على إطلاقه، فإنه يقيد بحق الغائب، أو بحق الحاضر الذي لم
يعلم بالبيع.

قوله: "«وَلَا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ». وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ".

وهذا يخالف ما تقدم من جواز إثبات الشفعة للغائب الذي لا يعلم
بالبيع.

والحديث إسناده ضعيف جداً، أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن
الحارث البصري، عن محمد بن عبد الرحمن البَيْهَقِيِّ، عن أبيه، وإسناده
ضعيف جداً؛ لأن رجال الإسناد كلهم منكر الحديث.

والحمد لله رب العالمين

[باب القراض]

[باب القراض والمضاربة]

الشرح: *****

قال الإمام العصري رضي الله تعالى عنه في البيان (١٨١ / ٧):

القراض والمضاربة: اسمان لمعنى واحد، وهو أن يدفع ماله إلى رجل ليتجر به، ويكون الربح بينهما على ما يشترطانه، ورأس المال لرب المال. وأهل الحجاز يسمون هذا العقد: قراضا.

وإختلف في اشتقاقه:

ف قيل: إنه مشتق من القرض، وهو القطع، يقال: قرضت الطريق، أي: قطعتها، وقرض الفأر الثوب، أي: قطعه، فكأن رب المال اقتطع للعامل قطعة من ماله، أو قطع له قطعة من الربح.

وقيل: إنه مشتق من المساواة، ويقال: تقارض الشاعران: إذا ساوى كل واحد منهما الآخر بشعره في المدح أو الذم.

وحكي عن أبي الدرداء - رضي الله عنه -: أنه قال: "قارض الناس ما قارضوك، فإن تركتهم لم يتركوك". يريد: ساوهم.

فالمقارضان متساويان؛ لأن أحدهما يبذل المال، والآخر يتصرف فيه، ويحتمل أن يكون ذلك لاشتراكهما في الربح.

فالمقارض - بكسر الراء - : هو رب المال، و - بفتحها - : هو العامل .
وأما المضاربة : فاشتقاقها من الضرب بالمال، أو التقليل، وقيل : هو من ضرب كل واحد منهما في الربح بسهم، فالمضارب - بكسر الراء - : هو العامل ؛ لأنه هو الذي يضرب في المال، ولم يشتق لرب المال منه اسم .
حكم القراض :

القراض مشروع بالسنة وإجماع الصحابة رضي الله عنهم .
 إذا ثبت هذا : فالقراض جائز، والأصل فيه : إجماع الصحابة، روي ذلك عن عثمان، وعلي، وابن مسعود، وحكيم بن حزام، وقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم .

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فَلْيُحْمَلِ الْمَجْمَعُ : كُلُّ أَبْوَابِ الْفِقْهِ لَهَا أَصْلٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حَاشَا الْقَرَاضَ فَمَا وَجَدْنَا لَهُ أَصْلًا فِيهِمَا أَلْبَتَّةَ، وَلَكِنَّهُ إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ مُجَرَّدٌ، وَالَّذِي يُقْطَعُ بِهِ أَنَّهُ كَانَ فِي عَضْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَعَلِمَ بِهِ وَأَقْرَهُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا جَازَ . **اهـ**

وذلك لما أخرجه البيهقي رحمه الله تعالى فليست الكبرياء برقم (١١٦٠) :

من حديث حكيم بن حزام - رضي الله عنه - : « أَنَّهُ كَانَ يَدْفَعُ الْمَالَ مُقَارَضَةً إِلَى الرَّجُلِ وَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَمُرَّ بِهِ بَطْنٌ وَادٍ، وَلَا يَتَبَاعَ بِهِ

حَيَوَانًا، وَلَا يَحْمِلُهُ فِي بَحْرٍ، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمِنَ ذَلِكَ الْمَالُ،
قَالَ: " فَإِذَا تَعَدَّى أَمْرُهُ ضَمِنَهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ " .

ثم قال رحمه الله تعالى **عقيل**: وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ ضَعِيفٌ.

وذكره الحافظ **فلاح التلخيص الكبير**: وقال بسند قوي.

ولما أخرج الإمام **عبد الرزاق** **فلاح مصنف** (١٥١٥):

من طريق **وكيع**، عَنْ **حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ**، عَنِ **الْمُقْبِرِيِّ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** - رَضِيَ
الله عنه - قَالَ: «إِذَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ رَبُّ الْمَالِ أَنْ لَا يَنْزِلَ بَطْنٌ وَادٍ فَتَزَلَّهُ فَهَلَكَ،
فَهُوَ ضَامِنٌ».

ولما أخرج الإمام **عبد الرزاق** رحمه الله تعالى **فلاح المصنف** (١٥٠٨):

وبوب عليه فقال: "بَابُ: نَفَقَةُ الْمُضَارِبِ وَوَضِيعَتِهِ".

من طريق **معمر**، عَنْ **قَتَادَةَ** فِي رَجُلٍ قَارَضَ رَجُلًا مَالًا، وَثَبَتَ السَّفَرُ بَيْنَهُ
وَبَيْنَهُ، فَخَرَجَ، عَلَى مَنْ النَّفَقَةُ؟ قَالَ: «النَّفَقَةُ فِي الْمَالِ، وَالرَّبْحُ عَلَى مَا
اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ، وَالْوَضِيعَةُ عَلَى الْمَالِ».

وقد تقدم في باب الشراكة، أن الشركة تنقسم إلى:

الأول: شركة أعيان.

الثاني: وشركة أبدان.

الثالث: وشركة مضاربة.

وهذا هو النوع الذي أشير إليه في ذلك الموطن.

شروط المضاربة:

الأول: أن يكون من جائز التصرف.

الثاني: أن تكون من مالك.

الثالث: أن تكون على شيء معلوم من الربح والخسارة.

الرابع: أن لا يضمن المضارب لصاحب المال ماله، إلا إذا فرط فيه، أو

تعدى، فيكون عند ذلك ضامناً.

ما يلزم المضارب:

ويلزمه أن يفي بما اشترط عليه، لقول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} [المائدة: ١].

أنواع المضاربة:

النوع الأول: المضاربة في بلد ولا يجوز له أن يخرج المال من ذلك البلد إلا

بإذن من صاحب المال.

النوع الثاني: المضاربة في سلعة، فلا يجوز له أن يتعدى هذه السلعة إلا

بإذن من صاحب المال.

النوع الثالث: أن يضارب في شخص.

كأن يقول له: أعطيتك هذا المال على أن تضارب به في فلان بن فلان، فلا يجوز له أن يبيع مع غيره إلا بإذن من صاحب المال، فإن تعدى نظر في حاله؛ فإن أقره صاحب المال وأجازه جاز ذلك، وإن منعه ضمن.

حكم المضاربة بالتقود:

تجوز المضاربة بالتقود، سواء كانت من الدنانير، أو الدراهم، أو ما يقوم مقامهما من العملة الورقية.

قال الإمام العزماني رحمه الله تعالى في البيان (١٨٥/٧):

ويجوز القراض على الدراهم والدنانير.

قال الشيخ أبو حامد: وهو إجماع لا خلاف فيه بين أهل العلم.

فأما ما سواهما من الأموال مما له مثل، كالحبوب، والأدهان.

أو مما لا مثل له، كالثياب والعبيد، فلا يجوز عقد القراض عليها، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وعامة أهل العلم.

وقال الأوزاعي، وابن أبي ليلى: "يجوز القراض على ذلك كله، فإن كان

المال له مثل.. رد العامل مثله، وإن لم يكن له مثل.. رد قيمته".

دليلنا: أن القراض موضوع على أن يأخذ رب المال رأس المال، ويشارك

في الربح، ولا يشارك العامل رب المال في رأس المال، ولا يستبد رب المال

برأس المال والربح، والقراض على العروض يفضي إلى ذلك؛ لأنه إذا قارضه

على ما له مثل، كأن يقارضه على كر طعام يساوي مائة درهم، فقد يتصرف فيه، فيبلغ المال ألفاً، فإذا تفاضلاً.. فقد يغلو الطعام، فلا يؤخذ الكر إلا بالآلف، فيستبد رب المال في جميع الربح.

وقد تكون قيمة الكر يوم القراض ألفاً، فيبيعه العامل بآلف، ولا يتصرف فيه، ثم يتفاضلان، وقد رخص الطعام، فصار الكر بمائة، فيشتري له العامل الكر بمائة، ويشاركه بتسعمائة، وهي من رأس المال. اهـ

بيان حكم المضاربة على شيء معلوم، أو نسبته معلوم من المال:
ويجوز أن يضاربه على شيء معلوم من المال، أو يضاربه على نسبة معلوم من المال، كأن يقول له: لك النصف، ولي الربع، أو الثلث، ونحو ذلك. فما اتفقا عليه جاز بينهم.

أما ما يفعله كثير من الناس الآن، بأن يقول للمضارب: هذا مليون ريال يماني، وتعطيني في كل شهر خمسين ألف ريال يماني، ومتى طلبت منك المال أرجعته إلي كاملاً، فهذه الصورة ليست مضاربة شرعية، فهذه ربا صريح. فهو يأخذ فوائد على رأس ماله، ثم يأخذ ماله كاملاً.

المضاربة أبيض لمنفعة المضارب، والمضارب له:
المضاربة أبيض لمنفعة المضارب، والمضارب له، فإن هذا يدفع المال وينمو ماله، وذلك يأخذ المال وهو ليس له رأس مال، فيتجر ويصلح حاله.

وهناك مسائل كثيرة مذكورة في الباب، نكتفي بما تقدم، والله أعلم.

[بيان مشروعية القراض أو المضاربة]

٩٠٩ - (عَنْ صُهِيبٍ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَهَةُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ، لَا لِلْبَيْعِ»^(١). رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان جواز المضاربة، والقراض.

قوله: «عَنْ صُهِيبٍ - رضي الله عنه -».

هو أبو يحيى الرومي، رضي الله عنه، نزل في شأنه قرآن.

كما قال مستدرک الحاكم رحمه الله تعالى برقم (٥٧٠٠):

من طريق عكرمة، قَالَ: "لَمَّا خَرَجَ صُهِيبٌ مُهَاجِرًا تَبِعَهُ أَهْلُ مَكَّةَ فَثَلَّ كِنَانَتَهُ، فَأَخْرَجَ مِنْهَا أَرْبَعِينَ سَهْمًا، فَقَالَ: «لَا تَصِلُونِ إِلَيَّ حَتَّى أَضَعَ فِي كُلِّ رَجُلٍ مِنْكُمْ سَهْمًا، ثُمَّ أَصِيرَ بَعْدُ إِلَى السَّيْفِ فَتَعْلَمُونَ أَنِّي رَجُلٌ، وَقَدْ خَلَفْتُ بِمَكَّةَ قَيْتَيْنِ فَهَمَّا لَكُمْ».

وقال رحمه الله تعالى: وَحَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ -

رضي الله عنه - نَحْوَهُ، وَنَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {وَمِنَ النَّاسِ}

^(١) إسناده ضعيف جدًا. أخرجه ابن ماجه (٢٢٨٩)، من طريق نصر بن القاسم، عن عبد الرحيم بن

داود، عن صالح بن صهيب، عن أبيه، به. وإسناده ضعيف جدًا؛ فإن نصر وعبد الرحيم وصالحا

كلهم مجهولون، بل قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في الحديث بأن موضوع.

مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ {، فَلَمَّا رَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَبَا يَحْيَى رِبْحَ الْبَيْعِ» قَالَ: وَتَلَا عَلَيْهِ الْآيَةَ^(١).

قوله: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ».

وهذا ليس على الحصر، فالبركة في كثير من الأشياء، لكن أراد فيما تعلق بالمبيع، ونحوه.

والإلا فقد جاء فليح سنن أبي داود رحمه الله تعالى:

من حديث صَخْرٍ الْغَامِدِيِّ - رضي الله عنه -، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا». وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ «وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا، وَكَانَ يَبْعَثُ تِجَارَتَهُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ فَأَثَرَى وَكَثُرَ مَالُهُ»^(٢). قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَهُوَ صَخْرُ بْنُ وَدَاعَةَ».

والدعاء من أسباب البركة:

فحدث البزار: من حديث الزبير - رضي الله عنه - ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي،

^(١) قال الإمام الوادعي رحمه الله في الصحيح المسند من أسباب النزول (٣٣): الحديث له طرق أخر أغلبها مراسيل كما في الإصابة (ج ٢ ص ١٨٨)، وفي الطبقات لابن سعد (ج ٣ ص ١٦٣ و ١٦٣)، من القسم الأول وهي بمجموعها تزيد الحديث قوة وتدل على ثبوته. وهو في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين للإمام الوادعي رحمه الله تعالى برقم (١٢٦).

^(٢) أخرجه أبو داود (٢٦٠٦)، والترمذي (١٢١٢) وغيرهما، وصححه الإمام الألباني رحمه الله في صحيح السنن.

وَفِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَصِيرِي وَفِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا بَلَائِي، وَاجْعَلْ حَيَاتِي
زِيَادَةً فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً مِنْ كُلِّ شَرٍّ»^(١).

والقرآن مبارك.

لقول الله عز وجل: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقٌ لَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ
وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى
صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ}.

ولقول الله عز وجل: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ
تُرْحَمُونَ}.

وماء زمزم مبارك.

ففلج مسلسل: من حديث أبي ذر رضي الله عنه في قصة إسلامه، وفيه قال
النبي صلى الله عليه وسلم له: «مَتَى كُنْتُ هَاهُنَا؟» قَالَ قُلْتُ: قَدْ كُنْتُ هَاهُنَا
مُنْذُ ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ، قَالَ: «فَمَنْ كَانَ يُطْعِمُكَ؟» قَالَ قُلْتُ: مَا كَانَ لِي
طَعَامٌ إِلَّا مَاءُ زَمْزَمَ فَسَمِنْتُ حَتَّى تَكَسَّرَتْ عُنْكَ بَطْنِي، وَمَا أَجِدُ عَلَى كَبِدِي
سُخْفَةً جُوعٍ، قَالَ: «إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ، إِنَّهَا طَعَامٌ طُعِمَ»^(٢).

(١) أخرجه البزار في مسنده برقم: (٩٨٦)، وهو في صحيح المسند لشيخنا الوادعي رحمه الله.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٤٧٣).

والاجتماع على الطعام من أسباب البركة.

لما فلي سنن الإمام أبي داود رحمه الله تعالى:

من حديث وَحْشِيِّ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ، أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَأْكُلُ وَلَا نَشْبَعُ، قَالَ: «فَلَعَلَّكُمْ تَفْتَرِقُونَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَاجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «إِذَا كُنْتَ فِي وَلِيْمَةٍ فَوَضِعَ الْعِشَاءَ فَلَا تَأْكُلْ حَتَّى يَأْذَنَ لَكَ صَاحِبُ الدَّارِ» ^(١).

وکیل الطعام من أسباب البركة.

لما فلي البخاري:

من حديث الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ» ^(٢)، إلى غير ذلك.

والحديث مسلسل بالمجاهيل، وذهب البخاري إلى القول بوضعه.

قوله: «الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ».

وبركته في أجر البائع، والرفق بالمشتري.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٧٦٤)، وابن ماجه (٣٢٨٦)، وحسنه الإمام الألباني رحمه

الله تعالى في صحيح السنن.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٢٨).

وفلاحي مرسلم: من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» ^(١).

وفلاحي مرسلم: من طريق رباعي بن حراش، قَالَ: اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ، وَأَبُو مَسْعُودٍ - رضي الله عنهما -، فَقَالَ حُذَيْفَةُ - رضي الله عنهما -: «رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ، فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ فَكُنْتُ أَقْبَلُ الْمُسُورَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمَعْسُورِ، فَقَالَ: تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي»، قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ - رضي الله عنه -: «هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ» ^(٢).

أنواع البيع الإلجأجل:

وينقسم البيع إلى أجل إلى نوعين:

الأول: أن يشتري السلعة بنفس قيمتها الحالية.

كأن تكون السلعة بألف ريال يماني حالاً، وبألف ريال يماني مؤجلاً.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٦٩٩).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٠).

وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم.

الثاني: أن تزيد القيمة في البيع المؤجل عن البيع الحال.

كأن يقول: بعتك بألف إذا علمه أنه سيشتري معجلاً، وإذا كان البائع يعلم أنه سيشتري مؤجلاً، فيقول له: بعتك بألف ومائة ريال يماني، فهذا يسمى بيع التقسيط.

حكم بيع التقسيط:

وبيع التقسيط جائز بشرطه، هو قول جمهور أهل العلم. وبعض أهل العلم منع بيع التقسيط، وقال: بأنه ربا، لأنه بيعتان فيبيعة. والصحيح أنه بيع واحد، فأنت تأتي إلى السوق وتشتري البضاعة بسعرها إلى أجل، على أن تقسط الثمن، وقد تقدم القول في هذا النوع من البيوع.

قوله: «والمقارضة».

هذا الشاهد من ذكر الحديث في الباب.

صورة المقارضة، أو القراض:

صورة المقارضة هي أن يدفع الرجل مالا إلى رجل آخر ليتجر له فيه، على أن ما حصل من الربح بينهما، على حسب ما يشترطانه.

وتقدم أن هذه التسمية هي تسمية أهل الحجاز، وأما تسمية أهل العراق المضاربة.

قوله: «وَخَلَطُ الْبَرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ، لَا لِلْبَيْعِ».

بهذا القيد، أي تخلط البر بالشعير ويطحن ويطبخ خبزاً، أو عصيداً، أو غير ذلك من أنواع الأطعمة إن شئت، فيكون فيه بركة.
لكن لا يجوز الخلط بين البر والشعير إذا كان لغير البيت، فلا يجوز للبيع، ولا للشراء، لما يلحقه من الغرر والجهالة، ونحو ذلك.
وإن وجد برٌّ قد خلط بشعير، فلا حرج في بيعه لكن إذا رضي المشتري، وعلم به، والله أعلم.

[الشرط في المضاربة]

٩١٠ - (وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رضي الله عنه - أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً: «أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدِ رَطْبَةٍ، وَلَا تَحْمِلْهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلَ بِهِ فِي بَطْنٍ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَالِي»^(١). رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان الشرط في المضاربة.
وقد أخرج الإمام مالك في الموطأ، والإمام الشافعي رحمه الله عليهما:

من طريق زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: "خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ، ابْنَا عُمَرَ فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ، فَلَمَّا قَفَلَا مَرًّا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - رضي الله عنه -، فَرَحَّبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: لَوْ أَقْدَرُ لَكُمَا عَلَى أَمْرٍ أَنْفَعُكُمْ لَفَعَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى هَاهُنَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ، أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأُسَلِّفُكُمْ، فَتَبْتَاعَانِ بِهِ مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ تَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ،

^(١) أخرجه الإمام الدارقطني رحمه الله (٣/ ٦٣)، وقوى الحافظ إسناده في «التلخيص» (٣/ ٥٨).

والحديث أخرجه البيهقي رحمه الله تعالى من طريق ابن لهيعة، وحيوة بن شريح، ومحمد بن عبد الرحمن الأسدي، عن عروة بن الزبير، عن حكيم به. وإسناده صحيح، فابن لهيعة مقرون فلا يضر، والراوي عنه عند البيهقي هو عبد الله بن وهب.

فَتَوَدَّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَكُونُ الرَّبْحُ لَكُمَا، فَقَالَا: وَدِدْنَا، وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ، فَلَمَّا قَدِمَا عَلَى عُمَرَ، قَالَ: أَكُلُ الْجَيْشِ أَسْلَفُهُ كَمَا أَسْلَفَكُمَا؟ فَقَالَا: لَا، قَالَ أَدَيَا الْمَالَ وَرَبِحَهُ، قَالَ: فَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ، فَسَكَتَ، وَأَمَّا عُبَيْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا يَنْبَغِي لَكَ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا، لَوْ هَلَكَ الْمَالُ أَوْ نَقَصَ لَضَمِنَّا؟ فَقَالَ: أَدِيَاهُ، فَسَكَتَ عَبْدُ اللَّهِ، وَرَاجَعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَوْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا؟ قَالَ: قَدْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا، فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْمَالِ وَنِصْفَ رِبْحِهِ، وَأَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ، نِصْفَ رِبْحِ ذَلِكَ الْمَالِ" ^(١).

والشاهد: قوله: "لو جعلته قراضًا"، فأقره عمر بن الخطاب رضي الله عنه على ذلك، وكان أميرًا للمؤمنين، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا من التابعين، فكان ذلك الإقرار كالإجماع منهم.

قوله: «وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رضي الله عنه -».

حكيم بن حزام رضي الله عنه، عمّر في الجاهلية، والإسلام، وقد تقدم ذكر شيء من ترجمته.

^(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ رواية أبي مصعب الزهري (٢٤٢٩)، والإمام الشافعي كما في مسنده ترتيب السندي (٥٩٣)، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٤٧٠)، وقال فيه: ومن طريق مالك أخرجه الشافعي (١٣٣٢)، وعنه البيهقي (١١٠/٦). وقال الحافظ في "التلخيص" (٥٧/٣): "وإسناده صحيح". ثم قال رحمه الله تعالى: وهو على شرط الشيخين.

قوله: «أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُّقَارَضَةً».

فيه: جواز الشرط في المضاربة، ولا يجوز أن يجاوزها المقارض إلا مع

الضمان.

أو بإذن المقارض له.

قوله: «أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدٍ رَطْبَةٍ».

لأنها قد تموت، أو تهلك، أو يصيبها العيب فينقص ثمنها، فيخسر من

ماله.

وذلك كشراء الحيوان، أو نحو ذلك مما هو معرض للهلاك، أو للموت.

فاشترط عليه أن لا يشتري بماله حيوان.

قوله: «وَلَا تَحْمِلْهُ فِي بَحْرٍ».

يخشى على ماله الغرق في الماء.

قوله: «وَلَا تَنْزِلْ بِهِ فِي بَطْنٍ مَسِيلٍ».

يخشى عليه الهلكة بسبب السيول.

قوله: «فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَالِي».

يضمنه المُقَارِضُ، وهو الذي أخذ المال من أجل الاتجار فيه، وهذا على

لغة أهل الحجاز.

ويضمنه كذلك المضارب، وهو من أخذ المال للتجار فيه، على لغة أهل العراق.

ضمان المقارض أو المضارب:

وهذا يدل على أنه لا يضمن إلا إذا فرط، أو تعدى في المال.

وأما إذا لم يحصل منه التفريط، ولا التعدي، فلا ضمان عليه.

كأن يكون اشترى بها بضاعة ليضارب بها في السوق، ثم جاء السيل وأخذها، والمكان ليس فيه مجرى سيل من قبل ذلك، أو أحرقت البضاعة النار، وهو لم يفرط في وضعها في مكان غير آمن، فليس عليه ضمان، والله أعلم.

٩١١ - (وَقَالَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِعُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا»^(١). وَهُوَ مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان أن المضاربة في الربح والخسارة.

والشاهد: أن عثمان رضي الله عنه دفع المال إلى جد العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، وأن يعقوب وهو الحرقي تاجر فيه ونماه على الشرط الذي بينهم.

قوله: «عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا».

وهذا على حسب ما اشترط عليه في الربح.

هل يشترط أن يكون الربح بينهما مناصفة؟

ولا يشترط أن يكون الربح بينهما مناصفة، وإنما على حسب ما اتفقا عليه عند المضاربة.

فقد يكون صاحب المال بحاجة إلى تشغيل ماله، فربما يرضى بربع الربح.

^(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٢ / ٦٨٨)، ويعقوب الحرقي هو مجهول الحال، ولكنه يحكي قصة حصلت له مع عثمان رضي الله عنه، فلا بأس بتحسين حديثه هنا مع التسامح؛ لأن الراوي إذا كان مجهولاً، ولكنه يحكي قصة وقعت له، والراوي عنه ثقة، أو حسن الحديث، فلا حرج في تحسين هذه القصة.

ولأن المضارب ربما يكون من أصحاب الخبرة، وأصحاب التجارة
الرابحة، فعند ذلك يقول الرجل: بدلاً من أن يكون مالي في بيتي، أعطيه هذا
والربع من الربح خير لي من لا شيء، والله أعلم.

وربما كان المضارب أحوج، فيقول له المضارب له: لا أعطيك إلا ربع
الربح لك، وثلاثة أرباع الربح لي، فإذا وافق المضارب، فلا بأس بذلك
أيضاً.

فلا يشترط في هذه المسألة المناصفة في الربح بين صاحب المال، وبين
المضارب.

وإنما يكون على حسب الاتفاق بينهما من أول الأمر على الربع، أو الثلث،
أو النصف، أو الثلثين، وغير ذلك.

وهذه تجارة يسير عليها كثير من البنوك، ومحلات الصرافة.

فبعضهم يدخل فيها على الربح، وهذا لا يجوز.

وبعضهم يدخل فيها على تحديد مبلغ الربح المؤدى في كل شهر، مع
حفظ رأس ماله كما هو، وهذا أيضاً لا يجوز.

وإنما تجوز المضاربة بينهما على الربح الخارج من المال، وعلى تحمل أي
ضرر يحصل، بدون تعدي، أو تفريط من المضارب.

وقد قال بعض أهل العلم: لو أن المضاربة أجريت على القياس،
لكانت ممنوعة.

لأن المضارب إذا دخل مع رجل، فالله أعلم هل سيحصل على شيء من
الربح، أم لا ؟
فإنه قد يبذل جهداً، ووقتاً، ولا يتحصل على شيء من الربح، وهذا فيه
غرر وجهالة.

ولكن المضاربة جوزت لما فيها من المسامحة، ورجاء الفرج، ومن التوسعة
على الناس، والله أعلم.

[باب المساقاة والإجارة]

[بَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ]

الشرح: *****

المساقاة: نوع من المعاملات، ويدخل تحتها المزارعة.

قال في عون المعبود (٩ / ٢٣٨): هِيَ أَنْ يَدْفَعَ صَاحِبُ النَّخْلِ نَخْلَهُ إِلَى الرَّجُلِ لِيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ صَلاَحُهَا وَصَلاَحَ ثَمَرِهَا وَيَكُونُ لَهُ الشَّطْرُ مِنْ ثَمَرِهَا وَلِلْعَامِلِ الشَّطْرُ فَيَكُونُ مِنْ أَحَدِ الشَّقَيْنِ رِقَابُ الشَّجَرِ وَمَنْ الشَّقُّ الْآخَرُ الْعَمَلُ كَالْمَزَارَعَةِ. قَالَه الْخَطَّابِيُّ. اهـ

حكم المساقاة:

ذهب جماهير أهل العلم إلى جواز المساقاة، وخالف أبو حنيفة، وخلافه غير معتبر هنا؛ لمخالفته ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وخلفائه الراشدين رضي الله عنهم.

قال الإمام العيني رحمه الله تعالى في البيان (٧ / ٢٥١-٢٥٢):

تجوز المساقاة على النخل، وههنا: أن يدفع الرجل نخله إلى رجل ليعمل عليها، وتكون الثمرة بينهما على ما يشترطان.

وإنما سميت بذلك؛ لأن أكثر عمل أهل الحجاز على النخل السقي من الآبار، فسميت بذلك.

وممن قال بصلاح المساقاة: أبو بكر، وعمر، وسعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، وأبو يوسف، ومحمد.

وقال أبو حنيفة وزفر: (لا تصح المساقاة).

حليتنا: ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أنه قال: «افتتح رسول الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خيبر على أن له الأرض وكل صفراء أو بيضاء - يعني: الذهب والفضة - فقالوا: نحن أعلم بالأرض منكم، فأعطونا على أن لنا النصف، ولكم النصف، فأعطاهم، فلما كان وقت الثمرة.. بعث إليهم عبد الله بن رواحة ليحزر الثمرة، فحزرها عليهم، فقالوا: يا ابن رواحة، أكثرت علينا، فقال: إن شئتم.. فلكم، وضمتم نصيب المسلمين، وإن شئتم.. فلي، وأضمن لكم نصيبكم، فقالوا: هذا هو الحق، وبه قامت السماوات».

وروي: «أن عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - خرص عليهم أربعين ألف وسق، فكان لرسول الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - منها عشرون ألفاً، ولهم عشرون ألفاً».

وروي (ابن عمر - رضي الله عنه -: (أن رسول الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ساقى أهل خيبر على تلك الأصول بالشرط).

وتجوز المساقاة على الكرم.

وقال داود: (لا تجوز المساقاة على الكرم).

حليلاًنا: ما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما -: «أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ - عامل أهل خيبر على الشطر مما يخرج من النخل والشجر».

ولأن الكرم شجر تجب الزكاة في ثمرته، فجازت المساقاة عليه،

كالنخل. اهـ

والذي ذهب إليه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ومن إليه من أهل العلم،

أن الكرم يلتحق بالنخيل في كثير من المعاملات.

بل إن بعض أهل العلم وهو الصحيح، جوز المزارعة في كل شجرة

تثمر، ويستفاد منها، بشروطها المعلومة.

وأما ما جاء في الأحاديث في النهي عن المزارعة، والمخابرة، وما جاء في

الأمر بهما، فيكون الجمع بينهما:

أن النهي يكون فيما كان فيه الغرر والجهالة.

ففلج مرسلم: من طريق حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ

خَدِيجٍ - رضي الله عنه - عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ

بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى

الْمَادْيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ الْجُدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا،

وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ،
فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ»^(١).

والشئ المعلوم: هو أن يقول لك ثلث أو نصف ما يخرج من الأرض،
ونحو ذلك.

أو تؤجر بالذهب، أو الفضة، كما في حديث رافع بن خديج رضي الله
عنه.

أما أن يقول لل: أجرتك هذه المزرعة على أن تعطيني عشرة أوسق من
التمر، أو خمسة أوسق من التمر، ونحو ذلك، فهذا لا يجوز؛ لأن فيه غرر
وجهالة.

فربما أخرجت المزرعة أكثر من ذلك فيقع الضرر على صاحب الأرض
وهو المؤجر.

وربما أخرجت أقل من ذلك، فيحصل الضرر على المزارع، أو على
المستأجر.

والإسلام جاء برفع الضرر ودفعه، عن صاحب الأرض، وعن المستأجر
والمزارع.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٧).

وذهب بعض أهل العلم إلى أن أحاديث النهي عن المزارعة منسوخة،
والصحيح عدم النسخ لكن على التفصيل السابق.

قال الإمام الفوزان حفظه الله تعالى في الملخص الفقهي (١٣٩ / ٢):
المساقاة والمزارعة من جملة الأعمال التي يزاوها الناس من قديم الزمان؛
لحاجتهم إليهما؛ فقد يكون في ملك الإنسان شجر لا يستطيع القيام عليه
واستثماره، أو تكون له أرض زراعية لا يستطيع العمل عليها واستغلالها،
وعند آخر القدرة على العمل وليس في ملكه شجر ولا أرض، ومن ثم
أبيحت المزارعة والمساقاة لمصلحة الطرفين، وهكذا كل التعامل الشرعي
قائم على العدل، وتحقيق المصالح، ودفع المفساد.

فالمساقاة عرفها الفقهاء بأنها: دفع شجر مغروس أو شجر غير
مغروس مع أرض إلى من يغرسه فيها ويقوم بسقيه وما يحتاج إليه حتى
يثمر، ويكون للعامل جزء مشاع من ثمر ذلك الشجر، والباقي للمالك.

والمزارعة: دفع أرض لمن يزرعها، أو دفع أرض وحب لمن يزرعه فيها،
ويقوم عليه، بجزء مشاع منه، والباقي لمالك الأرض.

وقد يكون الجزء المشروط في المساقاة والمزارعة لمالك الأرض، أو الشجر
والباقي للعامل. اهـ

قال الإمام ابن القيس: "وفي قصة خبير دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة، من ثمر أو زرع؛ فإنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خبير، واستمر على ذلك إلى حين وفاته، ولم ينسخ البتة، واستمر عمل الخلفاء الراشدين عليه، وليس من باب المؤاجرة، بل من باب المشاركة، وهو نظير المضاربة سواء". اهـ

قال أبو محمد بسنده (الله تعالى):

الذين يميزون المضاربة، يميزون المزارعة، والمؤاجرة، والذين يمنعون من المضاربة، يمنعون من المزارعة، ومن المؤاجرة.

وقال الموفق بن قدام: "وهذا عمل به الخلفاء الراشدون مدة خلافتهم، واشتهر ذلك، فلم ينكر، فكان إجماعاً".

قال: "ولا يجوز التعويل على ما خالف الحديث والإجماع، وكثير من أهل النخيل والشجر يعجزون عن عمارته وسقيه ولا يمكنهم الاستئجار عليه، وكثير من الناس لا شجر لهم ويحتاجون إلى الثمر؛ ففي تجويزها دفع الحاجتين وتحصيل لمصلحة الفئتين". اهـ

وتأول أبو حنيفة ومن إليه الأحاديث التي فيها أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خبير على أن خبير فتحت عنوة.

فكان اليهود فيها كالعبيد يعملون للنبي صلى الله عليه وسلم، والصحيح خلاف ما ذهب إليه أبو حنيفة.

ففلج الصليين: من حديث ابن عمر، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَجَلَى الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُقَرَّرَ لَهُمْ بِهَا، أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نُقَرِّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»، فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجَلَهُمْ عُمُرٌ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْيَحاءَ»^(١).

وفلج روايح الإمام مسلم رحمه الله تعالى فلج صليين:

«أَنَّهُ - النبي صلى الله عليه وسلم - دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا، عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَطْرُ ثَمَرِهَا».

أي أنهم يعطون الحب، وأجرة العمال، ويقومون بسقيها، وبإعدادها ويكون صاحب الأرض كالمشارك بالمال، وهم مشاركون بالجهد.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٣٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٥١).

بيان ما يشترط لصحة المساقاة^(١):

وقد ذكر الفقهاء رحمهم الله لصحة المساقاة شروطاً:

الأول: أن يكون الشجر المسقى عليه له ثمر يؤكل.

الثاني: تقدير نصيب العامل أو المالك بجزء معلوم مشاع من الثمرة؛

كالثلث، والرابع، سواء قل الجزء المشروط أو كثر.

وكذا لو شرط له في المساقاة دراهم معينة؛ لم تصح؛ لأنه قد لا يحصل من

الغلة ما يساويها، وكذا لو شرط لأحدهما ثمرة شجرة معينة أو أشجار

معينة؛ لم تصح المساقاة؛ لأنه قد لا يحصل من الشجر غير تلك المعينة،

فيختص بالغلة أحدهما دون الآخر، أو لا تحمل تلك الشجرة أو الأشجار

المعينة، فينحرم المشروط له من الغلة، ويحصل الغرر والضرر.

الثالث: المساقاة عقد لازم لا يجوز فسخها إلا برضى الآخر، ولا بد من

تحديد مدتها، ولو طال، مع بقاء الشجر.

ويلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة؛ من حرث، وسقي، وإزالة ما

يضر الشجر، والثمرة، من الأغصان، وتلقيح النخل، وتجفيف الثمر،

وإصلاح مجارى الماء، وتوزيعه على الشجر.

(١) الملخص الفقهي (١٤١/٢).

وعلى صاحب الشجر ما يحفظ الأصل وهو الشجر؛ كحفر البئر، وبناء
الحيطان، وتوفير الماء في البئر... ونحو ذلك، وعلى المالك كذلك تحصيل
المواد التي تقوي الأشجار كالسماد ونحوه. اهـ

دفع الحب مع الأرض في المزارعة:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى إعلام الموقعين (١/ ٢٩٣):

"والذين اشترطوا البذر من رب الأرض قاسوها على المضاربة، وهذا
القياس مع أنه مخالف للسنّة الصحيحة وأقوال الصحابة -رضي الله عنهم-
؛ فهو من أفسد القياس؛ فإن المال في المضاربة يرجع إلى صاحبه، ويقسمان
الربح؛ فهذا نظير الأرض في المزارعة، وأما البذر الذي لا يعود نظيره إلى
صاحبه، بل يذهب كما يذهب نفع الأرض؛ فإلحاقه بالأصل الذاهب أولى
من إلحاقه بالأصل الباقي". انتهى اهـ

والله أعلم.

[بيان مشروعية المساقاة والإجارة]

٩١٢ - (عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يُخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ، أَوْ زَرْعٍ»^(١) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: «فَسَأَلُوا أَنْ يُقَرَّ لَهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «نُقِرَّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»، فَقَرُّوا بِهَا، حَتَّى أَجَلَهُمْ عُمَرُ»^(٢) .

وَلِمُسْلِمٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَهُ شَطْرُ ثَمَرِهَا»^(٣) .

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان حجة جمهور أهل العلم في جواز المساقاة، والمزارعة.

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٢٩)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٥١) (١).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٣٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٥١) (٦) وزادا: «إلى تيماء وأريحاء».

(٣) أخرجه الإمام مسلم (١٥٥١) (٥) ووقع في «أ»: «ولهم» بدل: «وله». وعند مسلم: «ولرسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَطْرُ ثَمَرِهَا». وأيضاً البخاري (٢٣٣١) بنحوه.

قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ».

أي حين فتحها صلى الله عليه وسلم، وكان ذلك في السنة السادسة، وقيل السابعة من الهجرة، وقد فتحها عنوة كما هو معلوم في باب السيرة.

قوله: «بِشْطَرٍ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ، أَوْ زَرْعٍ».

أي بالنصف مما يخرج منها من الثمار، كالتمر ونحوه أو زرع ونحوه.

قوله: "وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: «فَسَأَلُوا أَنْ يُقَرَّ لَهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا»".

لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أخبرهم أن الأرض لله عز وجل، ولرسوله صلى الله عليه وسلم، وأنه سيجليهم منها.

فقالوا يا محمد: نحن أهل خبرة، فإن شئت كفيناك العمل فيها، ولنا

النصف، ولك النصف من ثمرها.

قوله: «وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا».

أي أن النبي صلى الله عليه وسلم وافقهم على ما قالوه، ولكن هذه

الموافقة تكون عائدة على مشيئة النبي صلى الله عليه وسلم، والخلفاء

الراشدين من بعده.

فمات النبي صلى الله عليه وسلم وهم على الشرط.

قوله: «فَقَرُّوا بِهَا، حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ».

أي على البقاء والعمل فيها.

وأجلاهم عمر رضي الله عنه في خلافته.

فصل في البخاري: من حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا فَدَعَ أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَامَ عُمَرُ خَطِيبًا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَقَالَ: «نُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ» وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ، فَعُدِّيَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَفُدِعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ، هُمْ عَدُونَا وَتِهْمَتُنَا وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَتُخْرِجُنَا وَقَدْ أَقَرَّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَامَلَنَا عَلَى الْأَمْوَالِ وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَظَنَنْتَ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَعْدُو بِكَ قُلُوصَكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ» فَقَالَ: كَانَتْ هَذِهِ هُزَيْلَةً مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ، قَالَ: كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ، وَأَعْطَاهُمْ قِيمَةَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ، مَالًا وَإِبِلًا، وَعُرُوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَحِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَحْسِبُهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَصَرَهُ ^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٧٣٠).

والفدح: هو فصل الكف عن الساعد، أي زوال المفاصل بعضها عن بعض.

قوله: «وَلِمُسْلِمٍ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ"».

من أجل زراعته، وتسميره.

قوله: «وَأَرْضَهَا».

أي وأعطاهم الأرض من أجل زراعته، ببعض الخضار والحشيش.

وفيه: جواز معاملة اليهود والنصارى إذا أمن شرهم.

قوله: «عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ».

وفيه: دليل لجمهور أهل العلم على أنه لا يشترط أن يعطي البذر صاحب الأرض.

قوله: «وَلَهُ شَطْرُ ثَمَرِهَا».

أي ولهم نصف الثمر الخارج منها.

قال النووي شرحه على مسلم (١٠ / ٢٠٩):

فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَوَازُ الْمُسَاقَاةِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَاللَّيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَجَمِيعُ فُقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَة: لَا يَجُوزُ وَتَأْوِيلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّ خَيْبَرَ فُتِحَتْ عَنْوَةً وَكَانَ أَهْلُهَا عِبِيدًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا أَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ وَمَا تَرَكَهُ فَهُوَ لَهُ وَاحْتَجَّ الْجُمُهورُ بِظَوَاهِرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَيَقُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَرُّكُمْ مَا أَقْرَمَ اللَّهُ وَهَذَا حَدِيثٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عِبِيدًا.

قَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي خَيْبَرَ هَلْ فُتِحَتْ عَنْوَةً أَوْ صَلْحًا أَوْ بِجَلَاءٍ أَهْلِهَا عَنْهَا بِغَيْرِ قِتَالٍ أَوْ بَعْضُهَا صَلْحًا وَبَعْضُهَا عَنْوَةً وَبَعْضُهَا جَلَاءٌ عَنْهُ أَهْلُهُ أَوْ بَعْضُهَا صَلْحًا وَبَعْضُهَا عَنْوَةً قَالَ وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ وَهِيَ رِوَايَةُ مَالِكٍ وَمَنْ تَابِعَهُ وَبِهِ قَالَ بَنُ عُمَيْيَةَ قَالَ وَفِي كُلِّ قَوْلٍ أَثَرٌ مَرْوِيٌّ وَفِي رِوَايَةِ لُسْلُيْمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ وَهَذَا يُدَلُّ لِمَنْ قَالَ عَنْوَةً إِذْ حَقَّ الْمُسْلِمِينَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَنْوَةِ وَظَاهِرُ قَوْلِ مَنْ قَالَ صَلْحًا أَنَّهُمْ صُورُوا عَلَى كَوْنِ الْأَرْضِ لِلْمُسْلِمِينَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا تَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَسَاقَاةُ مِنَ الْأَشْجَارِ.

فَقَالَ دَاوُدُ: يَجُوزُ عَلَى النَّخْلِ خَاصَّةً.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَلَى النَّخْلِ وَالْعِنَبِ خَاصَّةً.

وَقَالَ مَالِكٌ: تَجُوزُ عَلَى جَمِيعِ الْأَشْجَارِ وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ فَأَمَّا دَاوُدُ فَرَأَاهَا
رُخْصَةً فَلَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ الْمُتَّصُونَ عَلَيْهِ وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَوَافَقَ دَاوُدَ فِي كَوْنِهَا
رُخْصَةً لَكِنْ قَالَ حُكْمُ الْعِنَبِ حُكْمُ النَّخْلِ فِي مُعْظَمِ الْأَبْوَابِ.
وَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ سَبَبُ الْجَوَازِ الْحَاجَةُ وَالْمُصْلَحَةُ وَهَذَا يَشْمَلُ الْجَمِيعَ
فَيُقَاسُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

[مشروعية كراء الأرض بجزء ما يخرج منها]

٩١٣ - (وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ - رضي الله عنه - : «عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عَلَى الْمَازِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ الْجُدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ» ^(١) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وفيه: بَيَانٌ لِمَا أُجِلَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ .

الشرح: ****

ساق الحافظ رحمه الله تعالى الحديث ليبين أن ما جاء من الأحاديث في النهي عن كراء الأرض، أو المزارعة محمول على أنواع محدودة منها، وإلا فالأصل هو جواز ذلك .

قوله: «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ - رضي الله عنه - .»

ابن رافع بن عدي بن يزيد بن جشم بن حارثة الأنصاريّ الأوسي أبو عبد الله مات في زمن معاوية رضي الله عنها .

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٧) (١١٦) (ج ٣ ص ١١٨٣) والمآذيانات: مسايل المياه، وقيل: ما ينبت حول السواقي. وأقبال الجداول: أوائل ورؤوس الأنهار الصغيرة.

قوله: «عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ؟».

وهذا جائز، بخلاف الأول.

فالأول عبارة عن مزارعة، ومساقاة، تعطيه الأرض مقابل العمل فيها، ويعطيك نصيبك، نصف، أو ربع، أو ثلث، على ما تدم الاتفاق عليه.
أما هنا فالرجل يستأجر الأرض بالمال، يقول له: تأجرتني أرضك بخمسين ألفاً في السنة، أو بمائة ألف ريال في السنة، أو بسبعين ألف ريال في السنة.

فيقول صاحب الأرض بعد الاتفاق: نعم، فهنا لا حرج في الكراء؛ لأن الكراء يعتبر شيئاً معلوماً، ليس فيه أي غرر ولا جهالة.

قوله: «فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ».

أي هذا أمر جائز، ومشروع.

قوله: «إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى الْمَازِيَّاتِ».

أي الجداول الصغيرة، فيقول: هذه المزرعة لك هذا الجانب منها، ولي هذا الجانب منها.

فقد يأتي المطر ويدخل في أحد الجوانب، والجانب الآخر قد لا يثمر شيئاً. فيكون الضرر حاصل على أحدهما أو على كليهما.

أما لو كان بشيء معلوم مضمون، فتكون الإجارة مشروعة، وجائزة، كما سبق بيان ذلك.

قوله: «وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ».

وهي الأنهار الصغيرة.

قوله: «وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا».

أي قد يقع الضرر على أحدهما، إما على صاحب الأرض، وإما على المزارع، أو المستأجر.

قوله: «وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ».

أي أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن هذا لما فيه من الضرر والغرر والجهالة.

قوله: «فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَّضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ».

وقد كان ابن عمر رضي الله عنهما يؤجر أرضه إلى زمن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

فقد أجزها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي خلافة أبي بكر الصديق، وخلافة عمر رضي الله عنه، وخلافة عثمان، وخلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

فلما كان زمن معاوية رضي الله عنه سمع حديث رافع بن خديج في النهي عن كراء الأرض، فترك ابن عمر رضي الله عنهما كراء الأرض بعد ذلك.
ففلح مرسلم: من طريق نافع، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ -رضي الله عنهما-، يَقُولُ: «كُنَّا نُكْرِي أَرْضَنَا، ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ -رضي الله عنه-»^(١).

وترك ابن عمر رضي الله عنهما لكراء الأرض ليس من باب التحريم، وإنما هو من باب الورع.

وإلا فإن كان الكراء بشيء معلوم من الخارج من الأرض، أو بشيء معلوم من الذهب، أو من الفضة، أو من العملة الورقية اليوم، فهذا كله جائز؛ لأنه لا غرر فيه، ولا جهالة، ولا ضرر، على صاحب الأرض، أو المستأجر.

وبعضهم طعن في حديث رافع بن خديج رضي الله عنه، والصحيح أن الحديث لا مطعن فيه.

فهو حديث ثابت في مسلم، وابن عمر رضي الله عنهما قد عمل به.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٣٦).

وحديث رافع بن خديج الذي فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض، قد جاء عنه كما في حديث الباب أنه فصل وقال بأن النهي عما ليس معلومًا، أي فيه الغرر والجهالة والضرر.

وأما ما كان في شيء معلوم: إما من الذهب، أو الفضة، أو مما يخرج من الأرض على الثلث، أو الربع، أو النصف، أو الثلثين، أو نحو ذلك فلا حرج.

قوله: «وَفِيهِ بَيَانٌ لِّمَا أُجْمِلَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ».

وكلام الحافظ رحمه الله تعالى هذا يدل على ما فصلناه من القول فيما سبق، والله أعلم.

[بيان النهي عن المزارعة الغير معلومة، وجواز المؤاجرة المعلومة]

٩١٤ - (وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ - رضي الله عنه - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ [وَأَمَرَ] بِالْمُؤَاجَرَةِ» ^(١) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا).

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان النهي عن المزارعة.

ويكون المعنى المنهي عنه هنا على وجهين:

الأول: ما كان في مبدأ الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم.

إذ أن الناس كانوا في حاجة إلى أن يعانوا.

فكون الإنسان يترك أرضه بدون زراعة، أو يعطيهم أرضه مقابل أجره، ربما كلف عليهم، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسماحة مع المهاجرين.

الثاني: أن المزارعة المنهي عنها ما كانت على شيء غير معلوم، أما ما كانت على شيء معلوم فلا حرج.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٤٩) (١١٩).

قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ».

أي على المعنى السابق، وهي ما كانت غير معلومة.

قوله: «[وَأَمَرَ] بِالْمُؤَاجَرَةِ».

أي رخص فيها ورغب وهذا الحديث يوافق حديث رافع بن خديج رضي الله عنه السابق.

فما كان من شيء معلوم من الذهب، أو الفضة، أو مما يخرج من الأرض، فلا حرج فيه، والله أعلم.

[جواز أخذ أجره الحجام مع الكراهة]

٩١٥ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -؛ أَنَّهُ قَالَ: «اِخْتَبَمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ» ^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

٩١٦ - (وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ» ^(٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان جواز أخذ أجره الحجام.

وبيان أن المال الذي يكتسبه الحجام من حجامته ليس بحرام، وإنما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عنه أنه خبيث، وليس كل خبيث محرم لخبث الصفة.

قال الحافظ في شرح الحديث (٤/ ٤٥٩): الْمُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ هُنَا كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ وَكَانَ بَنُ عَبَّاسٍ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ كَسَبَ الْحَجَّامِ حَرَامٌ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ حَلَالٌ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٠٣).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٨) (٤١) وهو بتمامه: "ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث".

وَاحْتَجُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا هُوَ كَسْبٌ فِيهِ دَنَاءَةٌ وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ فَحَمَلُوا
الزَّجْرَ عَنْهُ عَلَى التَّنْزِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ ادَّعَى النَّسْخَ وَأَنَّهُ كَانَ حَرَامًا ثُمَّ أُبِيحَ
وَجَنَحَ إِلَى ذَلِكَ الطَّحَاوِيُّ وَالنَّسْخُ لَا يَثْبُتُ بِالِاحْتِمَالِ وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ
إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ فَكَرَهُوا لِلْحُرِّ الْإِحْتِرَافَ بِالْحِجَامَةِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ
الْإِنْفَاقُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهَا وَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْفَاقُ عَلَى الرَّقِيقِ وَالِدَّوَابِّ مِنْهَا
وَأَبَاحُوهَا لِلْعَبْدِ مُطْلَقًا وَعُمْدَتُهُمْ حَدِيثُ مُحِيصَةَ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَنِ كَسْبِ الْحَبَّامِ فَنَهَاهُ فَذَكَرَ لَهُ الْحَاجَةُ فَقَالَ اغْلِفْهُ نَوَاضِحَكَ
أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ
أَجْرَ الْحَبَّامِ إِنَّمَا كُرِهَ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَحِبُّ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ إِعَانَةً لَهُ
عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ لَهُ فَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى ذَلِكَ أَجْرًا وَجَمَعَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ
بَيْنَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَسْبُ الْحَبَّامِ خَبِيثٌ وَبَيْنَ إِعْطَائِهِ الْحَبَّامَ
أُجْرَتَهُ بِأَنَّ مَحَلَّ الْجَوَازِ مَا إِذَا كَانَتِ الْأُجْرَةُ عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ وَيُحْمَلُ الزَّجْرُ
عَلَى مَا إِذَا كَانَ عَلَى عَمَلٍ مَجْهُولٍ وَفِي الْحَدِيثِ إِبَاحَةُ الْحِجَامَةِ وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَا
يُتَدَاوَى مِنْ إِخْرَاجِ الدَّمِ وَغَيْرِهِ وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ لِدَلِيلِكَ فِي كِتَابِ الطَّبِّ وَفِيهِ
الْأُجْرَةُ عَلَى الْمُعَالَجَةِ بِالطَّبِّ وَالشَّفَاعَةُ إِلَى أَصْحَابِ الْحُقُوقِ أَنْ يُخَفَّفُوا مِنْهَا
وَجَوَازُ مُحَارَجَةِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ أَذِنْتُ لَكَ أَنْ تَكْتَسِبَ عَلَى أَنْ

تُعْطِيَنِي كُلَّ يَوْمٍ كَذَا وَمَا زَادَ فَهُوَ لَكَ وَفِيهِ اسْتِعْمَالُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ
الْخَاصِّ إِذَا كَانَ قَدْ تَضَمَّنَ تَمْكِينُهُ مِنَ الْعَمَلِ إِذْنُهُ الْعَام. اهـ

ففلج مرسلم: من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ»^(١).
أما مهر النغي وثمر الكلب فحرام وأما كسب الحجام فعلى التفصيل
المذكور قبل والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٨).

[نذير أكل أجرة الأجير]

٩١٧ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «قَالَ اللَّهُ - عز وجل: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان حرمة أكل أجرة العامل.

قوله: «قَالَ اللَّهُ - عز وجل».

هذا يسمى بالحديث القدسي.

وفيه: إثبات صفة الكلام لله عز وجل، وهي من الصفات الذاتية الفعلية.

قوله: «ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

هذا ليس على الحصر، وقد تنوعت الأحاديث في ذلك، في كل باب بحسبه.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٢٧)، وأما قول الحافظ: رواه مسلم فهو سهو منه - رحمه الله-. تنبيه: جاء في هامش «أ» ما يلي تعليقاً على قوله: «رواه مسلم». «كذا وقع في «الأصل»، وإنما هو في البخاري في البيوع، وفي ابن ماجه في الإجارة. قال سبط مؤلفه. من هامش الأصل».

وفيه: عظيم ذنب هؤلاء الثلاثة المذكور شأنهم في الحديث.

من أن الله عز وجل يوم القيامة سيكون خصيمهم، ومن خاصمه الله عز وجل عاجله بالعقوبة والإذلال، نعوذ بالله عز وجل من ذلك.

قوله: «رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ غَدَرَ».

أي رجل جاء إلى رجل آخر فسأله مثلاً بالله عز وجل، أو حرج عليه بالله عز وجل، أو أعطي هذا الرجل من أجل الله عز وجل، ثم بعد ذلك غدر.

وفلج مرسلم: من حديث أبي سعيد - رضي الله عنه -، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وفلج لفظ ل: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، أَلَا وَلَا غَادِرَ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ».

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بنحوه.

والغدر من صفات المنافقين، ففلج الصليحين:

من حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٧٣٨).

مِنْهُمْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النَّقَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ» ^(١).
قوله: «وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، فَأَكَلَ ثَمَنَهُ».

فيه: تحريم بيع الأحرار، فلا يجوز للرجل أن يبيع ولده أو أخاه أو أي حر كان.

كيف يكون الرق؟

ويكون الرق بأحد أمرين:

الأول: إما بشراء الرقيق.

الثاني: وإما بالجهاد في سبيل الله عز وجل الذي يقع بين المسلمين والكفار من أجل إعلاء كلمة الله عز وجل، ومن أجل نشر دين الله عز وجل.

فيحصل بعد الجهاد والانتصار بإذن الله عز وجل الأسر لمن كان كافراً، وعند ذلك يكون رقيقاً، فيقسم مع الغنائم بين المجاهدين.

وهذا الأمر يقوم عليه العلماء بشدة، على أن الإسلام امتن الناس، واحتقرهم، وأنه دين كذا وكذا، وهذا من قبيح صنيعهم لعدم فهمهم للكتاب ولللسنة.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٤)، والإمام مسلم في صحيحه (٥٨).

قوله: «وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا».

أي استأجر عاملاً، إما في بناء، أو مزرعة، أو كتابة، أو في أي شيء مما يباح الاستئجار فيه.

قوله: «فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ».

فهذا إثم عظيم، وسيأتي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بإعطاء الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، والحديث ضعيف، ولكن العمل عليه. إلا إن تجاوز الأجير من نفسه، وقال أصبر عليك، فهذا لا حرج في التأخير.

والأجير ما بذل جسمه، ووقته، وأتعب نفسه في العمل؛ إلا لحاجته إلى المال من أجل النفقة على نفسه، وأهله، ومن ولاه الله أمرهم. ثم تأتي وتقول: ما سأعطيك، أو تماطله، فهذا أعظم من تماطلة الغني.

وفلاحي الصليين:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِثْلٍ فَلْيَسْبَعْ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٨٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٤).

[جواز أخذ الأجرة على كتاب الله]

٩١٨ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ حَقًّا كِتَابُ اللَّهِ»^(١). أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان جواز أخذ الأجرة في تعليم القرآن.

بيان حكم أخذ الأجرة على القرآن:

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة إلى أقوال:

الأول: وهو الصحيح أن أخذ الأجرة على القرآن جائز، ولا محذور فيه؛ لهذا الحديث، وفيه قصة، وستأتي إن شاء الله.

الثاني: ومنهم من منع أخذ الأجرة على القرآن، وقالوا: بأن هذا ينافي الثواب المدخر لصاحب القرآن عند الله عز وجل يوم القيامة.

إلا أنه قد جاء في سنن الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى:

من حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - رضي الله عنه -، قَالَ: عَلَّمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْقُرْآنَ وَالْكِتَابَةَ، فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا، فَقُلْتُ: لَيْسَتْ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥٧٣٧).

بِمَالٍ، وَأَرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهَا، فَقَالَ: «إِنْ سَرَّكَ أَنْ تُطَوَّقَ بِهَا طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَأَقْبَلُهَا»^(١).

قال السيوطي فلي تعلقل على سنن ابن ماجه: الأولى أن يدعي أن الحديث منسوخ بحديث الرقية الذي قبله، وحديث: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله تعالى»، وأيضا في سننه الأسود بن ثعلبة وهو لا نعرفه قاله ابن المديني كما في الميزان للذهبي. **هـ**

فكان معناه الحديث: لعل عبادة بن الصامت رضي الله عنه كان قد تبرع بتعليمه هذا، ثم بعد ذلك أراد أن يؤثر على عمله وأجره عند الله عز وجل، ويؤثر على ما كانت قد عازمت عليه نيته.

أما من حيث أخذ الأجرة على تعليم القرآن، ولا سيما لمن حبس نفسه، وانشغل بذلك عن التكسب، فأكثر أهل العلم يجيزون ذلك. وإنما رجحوا عدم أخذ الأجرة على تعليم الحديث؛ لأن أهل الحديث تعودوا النزاهة في هذا الباب.

قال ابن كثير في الباعث الحثيث (ص: ١٠٥): ومن أخذ على التحديث أجرة: هل تقبل روايته أملا؟ روي عن أحمد وإسحاق وأبي حاتم: أنه لا

^(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢١٥٧)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح ابن ماجه. وهو في الصحيحة (٢٥٦).

يكتب عنه، لما فيه من خرم المروءة. وترخص أبو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن عبد العزيز وآخرون، كما تؤخذ الأجرة على تعليم القرآن، وقد ثبت في صحيح البخاري: "إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله". وقد أفتى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي فقيه العراق ببغداد لأبي الحسين بن النقور بأخذ الأجرة، لشغل المحدثين له عن التكسب لعياله. اهـ

قوله: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ حَقًّا كِتَابُ اللَّهِ».

الحديث فيل قطع له:

«أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرُّوا بِمَاءٍ، فِيهِمْ لَدِيغٌ أَوْ سَلِيمٌ، فَعَرَضَ هُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ، إِنَّ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدِيغًا أَوْ سَلِيمًا، فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ، فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ».

وما يدل على أخذ الأجرة عن القرآن، أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً بما معه من القرآن.

ففلج الصليين:

من حديث سهل بن سعد - رضي الله عنه -، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: إني وهبت من نفسي، فقامت طويلاً، فقال رجل: زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة، قال: «هل عندك من شيء تُصدّقها؟» قال: ما عندي إلا إزاري، فقال: «إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك، فالتمس شيئاً» فقال: ما أجد شيئاً، فقال: «التمس ولو خائماً من حديد» فلم يجد، فقال: «أمعك من القرآن شيء؟» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا، لسور سمّاها، فقال: «قد زوجناكها بما معك من القرآن»^(١).

والله أعلم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥١٣٥)، والإمام مسلم في صحيحه (١٤٢٥).

[الأمر بإعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه]

٩١٩ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ»^(١)). رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ).

الشرح:*****

ساق المصنف الحديث لبيان وجوب المبادرة بإعطاء الأجير إجارته، إلا أن يكون بينهما اتفاق.

والحديث ضعيف جداً، ففي سنده عبد الصمد بن زيد بن أسلم، وهو متروك، لكن يدخل تحت عمومات النهي عن الظلم.

^(١) أخرجه الإمام ابن ماجه (٢٤٤٣) بسند ضعيف جداً، في إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو متروك، وهو موافق لما تقدم معنا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه من إعطاء الأجير أجره بعد الإستيفاء. وفي الباب حديث أبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعطاء بن يسار. فأما حديث أبي هريرة: فرواه الطحاوي في «المشكل» (٤ / ١٤٢)، والبيهقي (٦ / ١٢١) بسند حسن على أقل أحواله، وله طريق أخرى عند أبي يعلى (٦٦٨٢)، وهو ضعيف، لضعف عبد الله بن جعفر، وأما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فرواه الطبراني في «الصغير» (٣٤) وإسناده شديد الضعيف. وأما مرسل عطاء: فرواه ابن زنجويه في «الأموال» (٢٠٩١) بسند حسن. وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (١٤٩٧).

تنبيه: جاء عقب هذا الحديث في «الأصل» قول الحافظ: «وفي الباب: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عند [أبي] يعلى والبيهقي. وجابر عند الطبراني، وكلها ضعاف». ثم ضرب عليه الناسخ. ولم يرد هذا الكلام في «أ» ولذلك حذفته.

قوله: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ».

فيه: الأمر بالمبادرة إلى إعطاء الأجير حقه مباشرة، وهذا هو الأصل، إلا إذا حصل بينهما اتفاق مسبق، أو حصل العفو من الأجير بتأخير الأجرة، كما تقدم معنا بيانه.

قال في فيض القدير: (أعطوا الأجير أجره) أي كراء عمله (قبل أن يجف عرقه) أي ينشف لأن أجره عمالة جسده وقد عجل منفعته فإذا عجلها استحق التعجيل ومن شأن الباعة إذا سلموا قبضوا الثمن عند التسليم فهو أحق وأولى. إذ كان ثمن مهجته لا ثمن سلعته فيحرم مطله والتسويق به مع القدرة فالأمر بإعطائه قبل جفاف عرقه إنما هو كناية عن وجوب المبادرة عقب فراغ العمل إذا طلب وإن لم يعرق أو عرق وجف وفيه مشروعية الإجارة والعرق بفتح المهملة والراء الرطوبة تترشح من مسام البدن. اهـ

[نسمية الأجر للأجير]

٩٢٠ - (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَلْيُسَمِّ لَهُ أُجْرَتَهُ»^(١). رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَفِيهِ انْقِطَاعٌ، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَنِيفَةَ).

^(١) أخرجه الإمام عبد الرزاق في «المصنف» (٨ / ٢٣٥ / رقم ١٥٠٢٣) قال: أخبرنا معمر والثوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري - أو أحدهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: فذكره. وهو منقطع كما قال الحافظ، فإبراهيم لم يسمع من أحد من الصحابة. ورواه أحمد (٣ / ٥٩ و ٦٨ و ٧١) من طريق حماد، ولكن عن أبي سعيد وحده بلفظ: «نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره» وهو منقطع كسابقه. وأما البيهقي فرواه (٦ / ١٢٠) من طريق ابن المبارك، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن أبي هريرة، وأبو حنيفة ضعيف عند أئمة الجرح والتعديل، وعند بعضهم متروك لا يستشهد بحديثه، ولا يصلح في الشواهد والمتابعات، ولذلك قال البيهقي: «كذا رواه أبو حنيفة. وكذا في كتابي عن أبي هريرة». قلت: وخالف الإمام الجبل شعبة. فرواه النسائي (٧ / ٣١) من طريق ابن المبارك، عن شعبة، عن حماد، عن إبراهيم، عن أبي سعيد، قال: إذا استأجرت أجيرًا، فأعلمه أجره وتابع شعبة على ذلك الثوري، فقال عبد الرزاق في «المصنف» (٢٤ / ١٥٠٢٤) «قلت للثوري: أسمعت حمادًا يحدث عن إبراهيم، عن أبي سعيد؛ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: من استأجر أجيرًا، فلْيُسَمِّ له إجارته؟ قال: نعم. وحدث به مرة أخرى، فلم يبلغ به النبي - صلى الله عليه وسلم». وأبو حنيفة - رحمه الله - لا يوازن بواحد منهما - رحمهما الله -، فكيف بهما وقد اجتماعا. ثم رأيت ابن أبي حاتم نقل عن أبي زُرعة في «العلل» (١ / ٣٧٦ / رقم ١١١٨) قوله: «الصحيح موقوف على أبي سعيد» فالحمد لله على توفيقه. قلت: ولا يفهم من قوله: «الصحيح» «أن الإسناد صحيح كما ذهب إلى ذلك شُعَيْب الأرنؤوط في تعليقه على «المراسيل» ص (١٦٨)، إذ كيف يفهم ذلك، بينما الانقطاع لم ينتف من السند؟، وإنما المراد أن راوية من رواه موقوفًا - بغض النظر عن صحة السند أو ضعفه - أصح من راوية من رفعه، وفي بقية كلام أبي زُرعة ما يوضح ذلك، إذ علَّل رأيه السابق بقوله: «لأن الثوري أحفظ».

الشرح:*****

**ساق المصنف الحديث لبيان تسمية الأجر حتى لا يقع الخلاف والشقاق.
قوله: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا؛ فَلْيُسَمِّ لَهُ أُجْرَتَهُ».**

وهذا الذي عليه العمل؛ لأنه إذا لم يسم له أجرته، ولم يتفق معه على ذلك، كان ذلك سبباً في المخاصمة، والاختلاف بينهما، والله الموفق.
وفيه أيضاً غرر وجهالة، والإسلام جاء بمنع الغرر والجهالة، وربما ظلم صاحب العمل، وربما ظلم الأجير.

[باب الإجارة]

الأصل في الإجارة الكتاب والسنة والإجماع:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى **فلي** (المغني ٥ / ٣٢١):

الأصل في جواز الإجارة الكتاب والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقول الله تعالى: {فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ}

[الطلاق: ٦].

وَقَالَ تَعَالَى: {قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ

الْقَوِيَّ الْأَمِينُ} [القصص: ٢٦].

{قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَجٍ

فَإِنْ أَتَمَّمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ} [القصص: ٢٧].

وروي ابن مفلح **فلي** "سنن": عَنْ عُثْبَةَ بْنِ النَّدْرِ، قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ

اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَرَأَ: طَسَ حَتَّى إِذَا بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى، قَالَ: إِنَّ

مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - آجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِي حَجَجٍ، أَوْ عَشْرًا، عَلَى عِفَّةٍ فَرَجِهِ،

وَطَعَامِ بَطْنِهِ».

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ

لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا} [الكهف: ٧٧]. وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرِ عَلَى

إِقَامَتِهِ.

وَأَمَّا السُّنْعُ: فَثَبَّتَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبَا بَكْرٍ، اسْتَأْجَرَا رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا خَرِيَّتًا».

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ عَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُؤَفِّهِ أَجْرَهُ»، وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ.

وَأَلْجَمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ: فِي كُلِّ عَصْرِ وَكُلِّ مَضَرٍّ عَلَى جَوَازِ الْإِجَارَةِ، إِلَّا مَا يُحْكِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ غَرَّرَ. يَعْنِي أَنَّهُ يَعْقِدُ عَلَى مَنَافِعٍ لَمْ تَخْلُقْ، وَهَذَا غَلَطٌ لَا يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْإِجْمَاعِ الَّذِي سَبَقَ فِي الْأَعْصَارِ، وَسَارَ فِي الْأَمْصَارِ.

وَالْعِبْرَةُ أَيْضًا دَالَّةٌ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْمَنَافِعِ كَالْحَاجَةِ إِلَى الْأَعْيَانِ، فَلَمَّا جَازَ الْعَقْدُ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَجَبَ أَنْ تَجُوزَ الْإِجَارَةُ عَلَى الْمَنَافِعِ، وَلَا يَخْفَى مَا بِالنَّاسِ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لِكُلِّ أَحَدٍ دَارٌ يَمْلِكُهَا، وَلَا يَقْدِرُ كُلُّ مُسَافِرٍ عَلَى بَعِيرٍ أَوْ دَابَّةٍ يَمْلِكُهَا، وَلَا يَلْزَمُ أَصْحَابَ الْأَمْلاَكِ إِسْكَائُهُمْ وَحَمْلُهُمْ تَطَوُّعًا، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ الصَّنَائِعِ يَعْمَلُونَ بِأَجْرٍ، وَلَا يُمَكِّنُ كُلُّ أَحَدٍ عَمَلُ ذَلِكَ، وَلَا يَجِدُ مُتَطَوِّعًا بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِجَارَةِ لِذَلِكَ، بَلْ ذَلِكَ بِمَا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى طَرِيقًا لِلرِّزْقِ، حَتَّى إِنَّ أَكْثَرَ الْمَكَاسِبِ بِالصَّنَائِعِ.

وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْغَرَرِ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَاجَةِ، فَإِنَّ الْعَقْدَ عَلَى الْمَنَافِعِ لَا يُمَكِّنُ بَعْدَ وُجُودِهَا، لِأَنَّهَا تَتَلَفُ بِمُضِيِّ السَّاعَاتِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا قَبْلَ وُجُودِهَا، كَالسَّلَامِ فِي الْأَعْيَانِ. اهـ

والإجارة تعتبر من التيسير، والحاجة واقعة عليها، فليس كل إنسان يستطيع أن يقوم بعمله من نفسه.

الإجارة مشتقة من الأجر:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥/٣٢٢):
وَاشْتِقَاقُ الْإِجَارَةِ مِنَ الْأَجْرِ، وَهُوَ الْعَوَضُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا} [الكهف: ٧٧].

وَمِنْهُ سُمِّيَ الثَّوَابُ أَجْرًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَوِّضُ الْعَبْدَ بِهِ عَلَى طَاعَتِهِ، أَوْ صَبْرِهِ عَلَى مُصِيبَتِهِ. اهـ

علاقة الإيجار بالبيع:

اختلف أهل العلم في ذلك:

فقال بعضهم: يطلق عليها بيع.

وقال البعض الآخر: لا يطلق بأنها بيع.

والصحيح هو التفصيل، فإن كان المراد بالبيع تملك المنفعة، وحصولها

فنعم.

وإن أراد أنه يتملك العين، فلا يطلق عليها بهذا الاعتبار بيع؛ لأن العين ما زالت لصاحبها ومالكها.

قال الإمام ابن قدام (رحمه الله تعالى) في المغنّي (٥/٣٢٢):

وَهِيَ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ، فَهِيَ بَيْعُ الْمُنَافِعِ وَالْمُنَافِعِ بِمَنْزِلَةِ الْأَعْيَانِ، لِأَنَّهُ يَصِحُّ تَمْلِكُهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ، وَبَعْدَ الْمَوْتِ، وَتُضَمَّنُ بِالْيَدِ وَالْإِثْلَافِ، وَيَكُونُ عَوْضُهَا عَيْنًا وَدَيْنًا وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِاسْمِ كَمَا اخْتَصَّ بَعْضُ الْبُيُوعِ بِاسْمِ، كَالصَّرْفِ، وَالسَّلَمِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهَا تَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ وَالْكَرَاءِ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَانِ لَهَا.

وَهَلْ تَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ؟ فَيَلُوحُ وَجْهَانِ:

أَوَّلُهُمَا: تَنْعَقِدُ بِهِ؛ لِأَنَّهَا بَيْعٌ فَانْعَقَدَتْ بِلَفْظِهِ، كَالصَّرْفِ.

وَالثَّانِي: لَا تَنْعَقِدُ بِهِ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى خَاصًّا، فَافْتَقَرَتْ إِلَى لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى

ذَلِكَ الْمَعْنَى.

وَلِأَنَّ الْإِجَارَةَ تُضَافُ إِلَى الْعَيْنِ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا الْبَيْعُ إِضَافَةً وَاحِدَةً، فَاحْتِيجَ إِلَى لَفْظٍ يُعَرَّفُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، كَالْعُقُودِ الْمُتَبَايِنَةِ، وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ يُخَالِفُ الْبَيْعَ فِي الْحُكْمِ وَالْإِسْمِ، فَاشْبَهَ النِّكَاحَ. اهـ

والصحيح في هذا أن يجري الناس على أعرافهم، فإن كانوا يطلقون لفظ البيع على الإجارة حتى لا يلتبس الأمر، فلا حرج لا سيما مع القيد، بعثك هذا البيت لمدة سنتين، على كذا وكذا.

أو لمدة سنة على كذا وكذا، أما على الإطلاق فقد يقع اللبس، والخصومات؛ لأن لفظ البيع يطلق على التملك الدائم.

الإجارة لا تصح إلا من جائز التصرف:

قال الإمام ابن قدامح رحمهم الله تعالى في المغنّي (٥/٣٢٢):

وَلَا تَصَحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ تَمْلِكٍ فِي الْحَيَاةِ، فَاشْبَهَ الْبَيْعَ. اهـ

أي لا تصح الإجارة من مجنون، ولا من صغير إلا إذا أجاز له وليه، ولا من العبد إلا بإجازة سيده، ولا تصح من غير مالك، إلا إذا أجاز له المالك، وهكذا.

المعقود عليه المنافع، أم الأعيان؟

والذي عليه جمهور أهل العلم أن المعقود عليه المنافع، وهذا هو قول أكثر أهل العلم، منهم: مالك، وأبو حنيفة، وأكثر أصحاب الشافعي. وذكر بعضهم أن المعقود عليه العين؛ لأنها هي الموجودة، والعقد يضاف إليها.

ثم ليس كل المنافع المأخوذة عيناً، فقد تستأجر إنسان على عمل.

وقد يكون المستأجر دابة من الدواب، أو دارًا من الدور، أو أرضًا من الأراضي، وهنا المستأجر عينًا.

بيان أن الإجارة لا بد أن تكون محدتها معلومة:

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فلی المغنلی (٥/٣٣٣):

الإجارة إذا وقعت على مدة يجب أن تكون معلومة كشهري وسنة. ولا خلاف في هذا نعلمه، لأن المدة هي الضابطة للمعقود عليه، المعرفة له، فوجب أن تكون معلومة، كعدد الكيلات فيما بيع بالكيل. **اهـ**

والناس يختلفون في هذا، فمنهم من يؤرخ بالميلادي، ومنهم من يؤرخ بالهجري، ومنهم من يؤرخ بالشمسي، ومنهم من باليوم، ومنهم من يؤجر حتى بنصف يوم، أو بساعات محدود، كما هو الشأن في الفنادق، وغير ذلك مما يتعارف عليه الناس في تواريخهم.

فما حصل الاتفاق عليه بينهم، فإنه هو الذي تجري عليه أحكام الإجارة.

فأهم شيء أن يرفع الغرر، ويدفع.

اشتراط أن يكون عوض الإجارة معلومًا:

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فلی المغنلی (٥/٣٣٧):

يُشترط في عوض الإجارة كونه معلومًا. لا نعلم في ذلك خلافًا؛ وذلك لأنه عوض في عقد معاوضة، فوجب أن يكون معلومًا، كالثمن في البيع. **اهـ**

بيان أن المستأجر يملك العقد إلّا إنتهاء المدة:

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فی المغنّی (۵/۳۲۹):

الإِجَارَةُ إِذَا تَمَّتْ، وَكَانَتْ عَلَى مُدَّةٍ، مَلَكَ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَنَافِعَ الْمُعْقُودَ عَلَيْهَا إِلَى الْمُدَّةِ، وَيَكُونُ حُدُوثُهَا عَلَى مِلْكِهِ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَحْدُثُ عَلَى مِلْكِ الْمُؤَجِّرِ، وَلَا يَمْلِكُهَا الْمُسْتَأْجِرُ بِالْعَقْدِ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُومَةٌ، فَلَا تَكُونُ مَمْلُوكَةً، كَالثَّمَرَةِ وَالْوَلَدِ. اهـ

المؤجر يملك الإجرة بمجرد العقد:

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فی المغنّی (۵/۳۲۹):

أَنَّ الْمُؤَجِّرَ يَمْلِكُ الْأَجْرَةَ بِمُجَرِّدِ الْعَقْدِ، إِذَا أَطْلَقَ وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْمُسْتَأْجِرُ أَجَلًا، كَمَا يَمْلِكُ الْبَائِعُ الثَّمَنَ بِالْبَيْعِ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَمْلِكُهَا بِالْعَقْدِ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْمُطَالَبَةَ بِهَا إِلَّا يَوْمًا بِيَوْمٍ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ تَعْجِيلُهَا.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُعَيَّنَةً، كَالثَّوْبِ وَالْعَبْدِ وَالْدَّارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

قَالَ: {فَإِنْ أَرْضَعْنَكُمْ فَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ} [الطلاق: ٦].

فَأَمَرَ بِإِيْتَائِهِنَّ بَعْدَ الْإِرْضَاعِ، وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُؤِفِّهِ

أَجْرَهُ». اهـ

والصحيح في هذه المسألة أنها تعود إلى ما اتفق عليه بينهما من بداية العقد، فالمؤمنون عند شروطهم.

فإن كان قد شرط أن يوفيه الأجر قبل الملك المؤقت، له ذلك، وإن ناصفها عليه أو غير ذلك على ما اتفقوا قبل العقد، فله ذلك أيضاً.

حكم اشتراط تأجيل الأجر:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥ / ٣٣٠):
 أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ تَأْجِيلَ الْأَجْرِ، فَهُوَ إِلَى أَجَلِهِ، وَإِنْ شَرَطَهُ مُتَجَمِّاً يَوْمًا يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا شَهْرًا، أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، فَهُوَ عَلَى مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ إِجَارَةَ الْعَيْنِ كَبَيْعَهَا، وَبَيْعُهَا يَصَحُّ بِثَمَنِ حَالٍّ، أَوْ مُؤَجَّلٍ، فَكَذَلِكَ إِجَارَتُهَا. اهـ

من استأجر عقاراً مدة بعينها ثم بدا له الخروج منه قبل انتهاء المدة لزمته الأجرة كاملة:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥ / ٣٣٣):
 وَمَنْ اسْتَأْجَرَ عَقَارًا مُدَّةً بَعَيْنِهَا، فَبَدَّلَهُ قَبْلَ تَقْضِيَّهَا، فَقَدْ لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ كَامِلَةً.

والمحلل: أَنَّ الْإِجَارَةَ عَقْدٌ لَا زِمٌ يَقْتَضِي تَمْلِيكَ الْمُؤَجَّرِ الْأَجَرَ، وَالْمُسْتَأْجِرِ الْمَنَافِعَ، فَإِذَا فَسَخَ الْمُسْتَأْجِرُ الْإِجَارَةَ قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّتِهَا، وَتَرَكَ الْإِنْتِفَاعَ اخْتِيَارًا مِنْهُ، لَمْ تَنْفَسَخِ الْإِجَارَةُ، وَالْأَجْرُ لَا زِمٌ لَهُ، وَلَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنِ الْمَنَافِعِ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَقَبَضَهُ ثُمَّ تَرَكَهُ.

قَالَ الْأَثَرُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: رَجُلٌ أَكْثَرَى بَعِيرًا، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، قَالَ لَهُ: فَاسْخُنِي. قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ، قَدْ لَزِمَهُ الْكِرَاءُ.

قُلْتُ: فَإِنْ مَرَضَ الْمُسْتَكْرِي بِالْمَدِينَةِ؟ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ فَسْحًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَا زَمَ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، فَلَمْ يَمْلِكْ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فَسْحَهُ. وَإِنْ فَسَحَهُ، لَمْ يَسْقُطِ الْعِوَضُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ، كَالْبَيْعِ. اهـ

بيان جواز إجارة العين المباحة والنفع المباح:

ويجوز إجارة العين المباحة، والنفع المباح؛ كما أنه لا يجوز إجارة العين المحرمة: كمعصرة خمر.

ولا يجوز إجارة النفع المحرم: كالاستئجار على صناعة الخمر، ونحوه.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥/٣٣٣):

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِبَاحَةِ إِجَارَةِ الْعَقَارِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّ اسْتِئْجَارَ الْمَنَازِلِ وَالذَّوَابِّ جَائِزٌ.

وَلَا تَجُوزُ إِجَارَتُهَا إِلَّا فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ وَتَحْدِيدِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ مَعْلُومًا إِلَّا بِذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ، وَلَا وَصْفُهُ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. اهـ

بيان أن مالك العقار لنا يتصرف فيه إنا عند انقضاء مدة العقد:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥/٣٣٤):

وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ يَمْلِكُ الْمَنَافِعَ بِالْعَقْدِ، كَمَا يَمْلِكُ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ بِالْبَيْعِ، وَيَزُولُ مِلْكُ الْمُؤَجَّرِ عَنْهَا، كَمَا يَزُولُ مِلْكُ الْبَائِعِ عَنِ الْمَبِيعِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مَمْلُوكَةً لِغَيْرِهِ، كَمَا لَا يَمْلِكُ الْبَائِعُ التَّصَرُّفَ فِي الْمَبِيعِ، فَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهَا نَظَرْنَا؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالٍ بَدَأَ لِلْمُسْتَأْجِرِ قَبْلَ تَقْضِي الْمُدَّةِ.

مِثْلُ أَنْ يَكْتَرِيَ دَارًا سَنَةً فَيَسْكُنُهَا شَهْرًا وَيَتْرُكُهَا، فَيَسْكُنُهَا الْمَالِكُ بَقِيَّةِ السَّنَةِ، أَوْ يُؤَجِّرُهَا لِغَيْرِهِ.

اِحْتَمَلَ أَنْ يَنْفَسَخَ الْعَقْدُ فِيمَا اسْتَوْفَاهُ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُكْتَرِي لَهُ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَلَفَ الْمُكَيْلُ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ، وَسَلَّمْ بَاقِيَهُ فَعَلَى هَذَا، إِنْ تَصَرَّفَ الْمَالِكُ فِي بَعْضِ الْمُدَّةِ دُونَ بَعْضٍ، انْفَسَخَ الْعَقْدُ فِي قَدَرِ مَا تَصَرَّفَ فِيهِ دُونَ مَا لَمْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ، وَيَكُونُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ مَا بَقِيَ.

فَلَوْ سَكَنَ الْمُسْتَأْجِرُ شَهْرًا، وَتَرَكَهَا شَهْرًا، وَسَكَنَ الْمَالِكُ عَشْرَةَ أَشْهُرٍ، لَزِمَ الْمُسْتَأْجِرُ أَجْرُ شَهْرَيْنِ. **اهـ**

وهذا على الرضى من المؤجر، أما إذا لم يرض وقال: أنا أطالب بحقي، ويقول: الدار قد أجرتها منك، ولن أستخدمها إلا بعد انتهاء المدة.

فهنا يلزم المستأجر أن يؤدي إليه بقية أجرته كاملة.

حكم رجل استأجر عيناً ثم حيل بينه وبين الانتفاع بها:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥/٣٣٦):

وَجُمِلَتْهُ أَنْ مَنْ اسْتَأْجَرَ عَيْنًا مُدَّةً، فَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، لَمْ يَحُلْ مِنْ أَقْسَامِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَتَلَفَ الْعَيْنُ، كَدَابَّةٍ تَنْفُقُ، أَوْ عَبْدٍ يَمُوتُ، فَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَضْرِبُ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَتَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهَا، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسِخُ بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَتَلَفَ عَقِيبَ قَبْضِهَا، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسِخُ أَيْضًا، وَيَسْقُطُ الْأَجْرُ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَتَلَفَ بَعْدَ مُضِيِّ شَيْءٍ مِنَ الْمُدَّةِ، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسِخُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ دُونَ مَا مَضَى، وَيَكُونُ لِلْمُؤَجَّرِ مِنَ الْأَجْرِ بِقَدْرِ مَا اسْتَوْفَى مِنَ الْمُنْفَعَةِ. قَالَ أَحْمَدُ، فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ: إِذَا اكْتَرَى بَعِيرًا بَعَيْنِهِ، فَتَنَفَّقَ الْبَعِيرُ، يُعْطِيهِ بِحِسَابِ مَا رَكِبَ.

القِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَحْدُثَ عَلَى الْعَيْنِ مَا يَمْنَعُ نَفْعَهَا، كَدَارٍ انْهَدَمَتْ، وَأَرْضٍ غَرِقَتْ، أَوْ انْقَطَعَ مَأْوَاهَا، فَهَذِهِ يُنْظَرُ فِيهَا؛ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهَا نَفْعٌ أَصْلًا، فَهِيَ كَالْتَالِفَةِ سَوَاءً. اهـ

القِسْمُ الثَّالِثُ: أَنْ تُغْصَبَ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةُ، فَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَأْخِيرَ حَقِّهِ.

القِسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يَتَعَدَّرَ اسْتِيفَاءُ الْمُنْفَعَةِ مِنَ الْعَيْنِ بِفِعْلِ صَدَرَ مِنْهَا، مِثْلَ أَنْ يَأْبَقَ الْعَبْدُ، أَوْ تَشْرُدَ الدَّابَّةُ. اهـ

القِسْمُ الْخَامِسُ: أَنْ يَحْدُثَ خَوْفٌ عَامٌّ، يَمْنَعُ مِنْ سُكْنَى ذَلِكَ الْمَكَانِ الَّذِي فِيهِ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةُ، أَوْ تُحْصَرَ الْبَلَدُ، فَيَمْتَنِعَ الْخُرُوجُ إِلَى الْأَرْضِ الْمُسْتَأْجَرَةِ لِلزَّرْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا يُثْبِتُ لِلْمُسْتَأْجِرِ خِيَارَ الْفَسْخِ. اهـ مختصراً
حكم من استؤجر لعمل شيء بعينه فمرض:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥ / ٣٤١):
وَمَنْ اسْتَوْجَرَ لِعَمَلِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ، فَمَرِضَ، أُقِيمَ مَقَامُهُ مَنْ يَعْمَلُهُ، وَالْأُجْرَةُ عَلَى الْمَرِيضِ). اهـ

لِلْجَارِئِ تَقَعُ عَلَى ظَرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: اسْتِجَارُهُ مُدَّةً بِعَيْنِهَا، لِعَمَلٍ بِعَيْنِهِ، كِإِجَارَةِ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - نَفْسَهُ ثَمَانِي حَجَجٍ، وَاسْتِجَارِ الْأَجْرَاءِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْخَبَرِ.

وَالثَّانِي: اسْتِجَارُهُ عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ فِي الذَّمَّةِ، كَاسْتِجَارِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبِي بَكْرٍ دَلِيلًا يَدُفُّهُمَا عَلَى الطَّرِيقِ، وَاسْتِجَارِ رَجُلٍ لِحِيَاظَةِ قَمِيصٍ أَوْ بِنَاءٍ حَائِطٍ:

إلا إذا كان الحال كحال الناس اليوم، في غير المقاولات، فإذا مرض الأجير، تركه وبحث عن عامل غيره يحفر بدلاً عنه.

ومسائل الإجارة كثيرة فلو أراد الإنسان أن يذكر كل مسألة؛ فالإجارة تدخل في الأعيان، والمنافع.

والأعيان كثيرة: منها العقار، والمركوب، والملبوس، ومنه ما يصنع فيه الطعام، إلى غير ذلك كما هو حال كثير من الناس.

والمنافع أيضًا كثيرة، إلا أنه لا يجوز الإجارة في الحرام، فلا يجوز لصاحب البيت أن يؤجر بيته لمن يستخدمه في صنع الخمر، أو يؤجره مكانًا للغناء والرقص في الحفلات الزوجية، كما هو الشأن اليوم في كثير من صالات الأفراح، وكذلك لا يؤجره نفسه مما يستخدمه في غير طاعة الله عز وجل.

حكم لو مات المؤجر والمستأجر، أو مات أحدهما، فهل تنفسخ الإجارة؟

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥/٣٤٧):

وَإِذَا مَاتَ الْمُكْرِي وَالْمُكْتَرِي، أَوْ أَحَدُهُمَا، فَالْإِجَارَةُ بِحَالِهَا، هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنِ تَوْبَرٍ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ. اهـ

أقول: هذا في حال أن تكون الإيجارة عيناً، أما إذا كان قد أجر نفسه فإنها تنفسخ، إلا في حال الشركات، فإن المدير يقوم بما كان يقوم به الأول، والله الموفق.

حكم لومات المكثري ولم يكن له وارثا:

قال الإمام ابن قدامح رحمهلل تعاللع فإل الصغئل (٥ / ٣٦١):

وَإِنْ مَاتَ الْمُكْثَرِيُّ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي اسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ، أَوْ كَانَ غَائِبًا، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسُخُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ غَالِبٌ، يَمْنَعُ الْمُسْتَأْجَرَ عَنْ مَنَفْعَةِ الْعَيْنِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ غُصِبَتْ، وَلِأَنَّ بَقَاءَ الْعَقْدِ ضَرَرٌ فِي حَقِّ الْمُكْثَرِيِّ وَالْمُكْرِي؛ لِأَنَّ الْمُكْثَرِيَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْكِرَاءُ مِنْ غَيْرِ نَفْعٍ، وَالْمُكْرِي يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ، مَعَ ظُهُورِ امْتِنَاعِ الْكِرَاءِ عَلَيْهِ. اهـ مختصراً

لكم تلجير ما يجوز بيعه من الأعيان:

ويجوز أن يؤجر ما يجوز بيعه من الأعيان: كالعبد، والأمة، لكن التأجير يكون في العمل فقط، ولا يجوز له أن يؤجر الأمة في الوطاء، فالوطاء حق للسيد.

فهذه بعض الأحكام التي رأينا الحاجة إليها، وإلا فالمسألة واسعة، والحمد لله رب العالمين.

[باب إحياء الموات]

[بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ]

الشرح: *****

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فی المغنی (٥/٦١٤):
الموات: هُوَ الْأَرْضُ الْخَرَابُ الدَّارِسَةُ، تُسَمَّى مَيْتَةً وَمَوَاتًا وَمَوَاتَانًا، بَفَتْحِ
الْمِيمِ وَالْوَاوِ.

وَالْمَوَاتَانُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْوَاوِ: الْمَوْتُ الذَّرِيعُ.
وَرَجُلٌ مَوَاتَانُ الْقَلْبِ، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْوَاوِ، يَعْنِي: أَعْمَى الْقَلْبَ، لَا
يَفْهَمُ. اهـ

الأصل في إحياء الأرض:

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فی المغنی (٥/٦١٤):
وَالْأَصْلُ فِي إِحْيَاءِ الْأَرْضِ: مَا رَوَى جَابِرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»، قَالَ
الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»، قَالَ الترمذي: هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَاهُ مَالِكٌ، فَلْيُحْيِ " مُوْطِئِلُ "، وَأَبُو دَاوُدَ، فَلْيُحْيِ " سُنَنُ " : عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - مِثْلَهُ.

قَالَ ابْنُ عَبَّادٍ الْبَرِّ: وَهُوَ مُسْنَدٌ صَحِيحٌ، مُتَقَلَّبٌ بِالْقَبُولِ عِنْدَ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ، فَلْيُحْيِ " الْأَمْوَالِ " عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

قَالَ عُرْوَةُ: وَقَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي خِلَافَتِهِ.

وَعَامَّةُ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى أَنَّ الْمَوَاتَ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي شُرُوطِهِ. اهـ

وقد نقل الإمام العمراني رحمه الله تعالى في البيان إجماع المسلمين على جواز إحياء الموات، والتملك به.

ضابط الموات من الأرض:

ولا في حكم التملك، مما يحتاجه أهل البلدة لدفن موتاهم، والمصلى، وما كان من الطرقات، وغير ذلك.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥/٦١٦):

عن قول الخرقاني رحمه الله تعالى: (وَمَنْ أَحْيَا أَرْضًا لَمْ يُمْلِكْ، فَهِيَ لَهُ).

وَجُمِلَتْ أَنْ الْمَوَاتَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا لَمْ يَجْرَ عَلَيْهِ مِلْكٌ لِأَحَدٍ، وَلَمْ يُوْجَدْ فِيهِ أَثَرُ عِمَارَةٍ، فَهَذَا يُمْلِكُ

بِالْإِحْيَاءِ، بِغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِالْإِحْيَاءِ. اهـ

ثم قال الإمام ابن قدامه رحمه الله تعالى في المغني (٥/٦١٦):

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا جَرَى عَلَيْهِ مِلْكُ مَالِكٍ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: مَا لَهُ مَالِكٌ مُعَيَّنٌ، وَهُوَ ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا مِلْكُ بَشَرٍ أَوْ عَطِيَّةٍ، فَهَذَا لَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ، بِغَيْرِ خِلَافٍ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَا عُرِفَ بِمِلْكِ مَالِكٍ غَيْرِ مُنْقَطِعٍ

أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْيَاؤُهُ لِأَحَدٍ غَيْرِ أَرْبَابِهِ.

الثَّانِي: مَا مِلْكُ بِالْإِحْيَاءِ، ثُمَّ تُرِكَ حَتَّى دَثَرَ وَعَادَ مَوَاتًا، فَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ

سَوَاءً.

النُّوعُ الثَّلَاثُ: مَا يُوْجَدْ فِيهِ أَثَرُ مِلْكٍ قَدِيمٍ جَاهِلِيٍّ، كَأَثَرِ الرُّومِ، وَمَسَاكِينِ

ثُمُودَ، وَنَحْوَهَا، فَهَذَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمِلْكَ لَا حُرْمَةَ لَهُ. اهـ

مختصراً

وهذا هو الصواب من أقوال أهل العلم، كأن تكون فتحت بلاد

للمسلمين، ولم يوجد بها إلا آثار الكفار والمشركين، فللمسلم أن يحييها،

وأن يملكها.

حكم الذملي فلي تملك فلي الأرض الموات:

اختلف أهل العلم في الذمي، ومعلوم أن الذمي له أمواله التي يملكها، وغير ذلك من الحقوق التي ضمنها الإسلام.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى فلي المغنلي (٥/٦١٤):

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ فِي الْإِحْيَاءِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وقال مالك: لَا يَمْلِكُ الذَّمِّيُّ بِالْإِحْيَاءِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.

قال القاضلي: وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَوْتَانِ الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِنْي». فَجَمَعَ الْمُوتَانِ، وَجَعَلَهُ لِلْمُسْلِمِينَ. وَلَآنَ مَوْتَانِ الدَّارِ مِنْ حُقُوقِهَا، وَالدَّارُ لِلْمُسْلِمِينَ، فَكَانَ مَوَاتِمَا هُمْ، كَمَرَافِقِ الْمُلُوكِ. وَلَنَا عُمُومُ قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ».

وَلَآنَ هَذِهِ جِهَةٌ مِنْ جِهَاتِ التَّمْلِيكِ، فَاشْتَرَكَ فِيهَا الْمُسْلِمُ وَالذَّمِّيُّ، كَسَائِرِ جِهَاتِهِ. وَحَدِيثُهُمْ لَا نَعْرِفُهُ، إِنَّمَا نَعْرِفُ قَوْلَهُ: - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «عَادِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هُوَ لَكُمْ بَعْدُ، وَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا مِنَ الْأَرْضِ، فَلَهُ دَفِينُهَا»... اهـ

حُجِرَ أَرْضَ قَرِيْبَةٍ مِنَ الْعَمْرَانِ وَتَمْلِكُهَا:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمَغْنِيِّ (٥/ ٨١٤):

وَمَا قَرَّبَ مِنَ الْعَامِرِ، وَتَعَلَّقَ بِمَصَالِحِهِ: مِنْ طُرْقِهِ، وَمَسِيلِ مَائِهِ، وَمَطْرَحِ قُتَامَتِهِ، وَمُلْقَى تَرَابِهِ، وَآلَاتِهِ، فَلَا يَجُوزُ إِحْيَاؤُهُ، بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ.

وَكَذَلِكَ مَا تَعَلَّقَ بِمَصَالِحِ الْقَرْيَةِ: كَفِنَائِهَا، وَمَرْعَى مَاشِيَتِهَا، وَخُتْطَبِهَا، وَطُرْقِهَا، وَمَسِيلِ مَائِهَا، لَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ.

وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ أَيْضًا خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَكَذَلِكَ حَرِيمُ الْبُيْرِ وَالنَّهْرِ وَالْعَيْنِ، وَكُلُّ مَمْلُوكٍ لَا يَجُوزُ إِحْيَاءُ مَا تَعَلَّقَ بِمَصَالِحِهِ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ، فَهِيَ لَهُ».

مَفْهُومُهُ: أَنَّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ مُسْلِمٍ لَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ، وَلِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمَمْلُوكِ، وَلَوْ جَوَزْنَا إِحْيَاءَهُ، لَبَطَلَ الْمِلْكُ فِي الْعَامِرِ عَلَى أَهْلِهِ. اهـ

بيان ضابط حد ما يملك قاضي الموات:

ثم اختلفوا في حد ما يملك:

فقال بعضهم: يقف على أطلال القرية، ثم يرفع صوته، فمبلغ

الصوت، وما كان بعد مبلغ الصوت فله أن يملكه.

وهذه المسألة قد تسلم في الأزمنة العادية، كقرية، ليس فيها توسع عمراني، فهذه يُسلم فيها.

أما كمدينة، فأنت اليوم هنا، وغداً بعد عدة كيلوهات، فهنا قد لا يُسلم له، لأن الناس يحتاجون إلى مصالح، وغير ذلك.

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فای المغنلی (٥/٤١٩):

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا حَدَّ يَفْصِلُ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ سِوَى الْعُرْفِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدُّهُ غُلُوءٌ، وَهِيَ خُمْسُ الْفَرَسِخِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: حَدُّ الْبَعِيدِ هُوَ الَّذِي إِذَا وَقَفَ الرَّجُلُ فِي أَدْنَاهُ، فَصَاحَ بِأَعْلَى صَوْتِهِ، لَمْ يَسْمَعْ أَذُنَى أَهْلِ الْمَضَرِ إِلَيْهِ.

وَلَنَا، أَنَّ التَّحْدِيدَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالتَّوْقِيفِ، وَلَا يُعْرَفُ بِالرَّأْيِ وَالتَّحَكُّمِ، وَلَمْ يَرِدْ مِنَ الشَّرْعِ فِي ذَلِكَ تَحْدِيدٌ، فَوَجَبَ أَنْ يُرْجَعَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ، كَالْقَبْضِ وَالْإِحْرَازِ. اهـ

ضابط معرفت حد الإحياء:

ثم اختلفوا في ضابط حد الإحياء:

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فای المغنلی (٥/٤٢٠):

فَصْلٌ: وَإِنْ تَحَجَّرَ مَوَاتًا، وَهُوَ أَنْ يَشْرَعَ فِي إِحْيَائِهِ، مِثْلُ إِنْ أَدَارَ حَوْلَ الْأَرْضِ تُرَابًا، أَوْ أَحْجَارًا، أَوْ حَاطَهَا بِحَائِطٍ صَغِيرٍ، لَمْ يَمْلِكْهَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ

الْمَلِكَ بِالْإِحْيَاءِ، وَلَيْسَ هَذَا بِإِحْيَاءٍ، لَكِنْ يَصِيرُ أَحَقَّ النَّاسِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ رُويَ
عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ
مُسْلِمٌ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

فَإِنْ نَقَلَهُ إِلَى غَيْرِهِ، صَارَ الثَّانِي بِمَنْزِلَتِهِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ أَقَامَهُ مَقَامَهُ.
وَإِنْ مَاتَ فَوَارِثُهُ أَحَقُّ بِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ تَرَكَ
حَقًّا أَوْ مَالًا، فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ»، فَإِنْ بَاعَهُ، لَمْ يَصَحَّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ، فَلَمْ يَمْلِكْ
بَيْعُهُ كَحَقِّ الشُّفْعَةِ قَبْلَ الْأَخْذِ بِهِ، وَكَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَعْدِنٍ أَوْ مُبَاحٍ قَبْلَ أَخْذِهِ.
قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَيُحْتَمَلُ جَوَازُ بَيْعِهِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ، فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ فَأَحْيَاهُ،
فَفِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَمْلِكُهَا؛ لِأَنَّ الْإِحْيَاءَ يُمْلِكُ بِهِ، وَالتَّحْجَرُ لَا يُمْلِكُ
بِهِ، فَثَبَّتَ الْمَلِكُ بِمَا يُمْلِكُ بِهِ دُونَ مَا لَمْ يُمْلِكْ بِهِ، كَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَعْدِنٍ أَوْ
مَشْرَعَةٍ مَاءٍ، فَجَاءَ غَيْرُهُ، فَأَزَالَهُ وَأَخْذَهُ.

إِذْنُ الْإِمَامِ لِلْأَحْيَاءِ الْمَوَاتِ:

اختلف أهل العلم في ذلك إلى أقوال:

قال بعض أهل العلم: لا يشترط ذلك؛ إلا إذا كان الأمر يتعلق
بمصلحة الناس.

كأن يكون قريباً من مساكنهم، ومصالحهم، فعند ذلك يتعلق بإذن الإمام، وأما إذا كان الموات بعيداً عن مساكن الناس ومصالحهم، فهو لا يتعلق بإذن الإمام، وهذا القول وجيه.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥ / ٢٢١):

وَلِلْإِمَامِ إِقْطَاعُ الْمَوَاتِ لِمَنْ يُحْيِيهِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَحَجِّرِ الشَّارِعِ فِي الْإِحْيَاءِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ أَجْمَعًا»، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ - رضي الله عنه - قَالَ لِبِلَالٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يُقْطِعْكَ لِتَحْيِزِهِ عَنِ النَّاسِ، إِنَّمَا أَقْطَعَكَ لِتَعْمُرَ، فَخُذْ مِنْهَا مَا قَدَرْتَ عَلَى عِمَارَتِهِ، وَرَدَّ الْبَاقِيَّ، رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ، فِي "الْأَمْوَالِ".

وَذَكَرَ سَعِيدٌ، فِي "سُنَنِهِ": حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَبِيعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَارِثَ بْنَ بِلَالٍ بْنَ الْحَارِثِ، يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ، فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: مَا أَقْطَعَكَ لِتَحْتَجِزَهُ، فَأَقْطَعَهُ النَّاسَ».

وَرَوَى عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَةِ مَوْتٍ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. اهـ

حكم إحياء موات الأرض التي فيها معادن:

فكان القول أن المعدن إذا كان ظاهرًا، بحيث يصل إليه كل أحد من الناس، فهذا لا يدخله الإحياء، ولا يملك به؛ لأن هذا المال لعموم المسلمين.

وأما إذا كان المعدن مختفيًا في الأرض، وغير ظاهر، ولا يمكن الوصول إليه إلا بالحفر، وغير ذلك، فإنه يملك به.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥ / ٢٢١ - ٢٢٢):

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ، أَنَّ الْمَعَادِنَ الظَّاهِرَةَ وَهِيَ الَّتِي يُوصَلُ إِلَى مَا فِيهَا مِنْ غَيْرِ مُؤَنَةٍ، يَتَنَبَّهَ النَّاسُ، وَيَتَنَفَّعُونَ بِهَا، كَالْمِلْحِ، وَالْمَاءِ، وَالْكَبْرِيتِ، وَالْقِيرِ، وَالْمُؤْمِيَاءِ، وَالنَّفْطِ، وَالْكُحْلِ، وَالْبَرَامِ، وَالْيَاقُوتِ، وَمَقَاطِعِ الطِّينِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، لَا تُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ، وَلَا يَجُوزُ إِقْطَاعُهَا لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَا اخْتِجَازُهَا دُونَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا بِالْمُسْلِمِينَ، وَتَضْيِيقًا عَلَيْهِمْ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَقْطَعَ أَبْيَضَ بْنِ حَمَالٍ مَعْدِنَ الْمِلْحِ، فَلَمَّا قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْعِدِّ رَدَّهُ» - أي الماء الجاري -، كَذَا قَالَ أَحْمَدُ.

وَلِأَنَّ هَذَا تَتَعَلَّقُ بِهِ مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ، فَلَمْ يَجْزِ إِحْيَاؤُهُ، وَلَا إِقْطَاعُهُ، كَمَشَارِعِ الْمَاءِ، وَطُرُقَاتِ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَ ابْنُ حَقِيلٍ: هَذَا مِنْ مَوَادِّ اللَّهِ الْكَرِيمِ، وَفَيْضِ جُودِهِ الَّذِي لَا غَنَاءَ عَنْهُ، فَلَوْ مَلَكَهُ أَحَدٌ بِالِاجْتِجَازِ، مَلَكَ مَنَعَهُ، فَضَاقَ عَلَى النَّاسِ، فَإِنْ أَخَذَ الْعَوَضَ عَنْهُ أَغْلَاهُ، فَخَرَجَ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ اللَّهُ مِنْ تَعْمِيمِ ذَوِي الْحَوَائِجِ مِنْ غَيْرِ كُلْفَةٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُحَالِفًا.

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

فَصَلُّ: فَأَمَّا الْمَعَادِنُ الْبَاطِنَةُ، وَهِيَ الَّتِي لَا يُوَصَّلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ وَالْمُؤَنَةِ، كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَالْحَدِيدِ، وَالنُّحَاسِ، وَالرَّصَاصِ، وَالْبِلُّورِ، وَالْفَيْزُوزِجِ، فَإِذَا كَانَتْ ظَاهِرَةً، لَمْ تُمْلِكْ أَيْضًا بِالْإِحْيَاءِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ظَاهِرَةً، فَحَفَرَهَا إِنْسَانٌ وَأَظْهَرَهَا، لَمْ يَمْلِكْهَا بِذَلِكَ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَظَاهِرِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ.

وَيُكْتَمَلُ: أَنْ يَمْلِكَهَا بِذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَوَاتٌ لَا يُتَفَعُّ بِهِ إِلَّا بِالْعَمَلِ وَالْمُؤَنَةِ، فَمِلْكُ بِالْإِحْيَاءِ، كَالْأَرْضِ، وَلِأَنَّهُ بِإِظْهَارِهِ تَهَيَّأَ لِلانْتِفَاعِ بِهِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَكَرُّارِ ذَلِكَ الْعَمَلِ. فَأَشْبَهَ الْأَرْضَ إِذَا جَاءَهَا بِمَاءٍ أَوْ حَاطَهَا.

وَوَجْهُ الْأَوَّلِ، أَنَّ الْإِحْيَاءَ الَّذِي يُمْلِكُ بِهِ هُوَ الْعِمَارَةُ الَّتِي تَهَيَّأُ بِهَا الْمُحْيِي لِلانْتِفَاعِ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارِ عَمَلٍ، وَهَذَا حَفَرٌ وَتَحْرِيْبٌ، يَحْتَاجُ إِلَى تَكَرُّارٍ عِنْدَ كُلِّ انْتِفَاعٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ احْتَفَرَ بَيْتًا مَلَكَهَا، وَمَلَكَ حَرِيمَهَا.

قُلْنَا: الْبَيْتُ تَهَيَّأَتْ لِلانْتِفَاعِ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ حَفَرٍ وَلَا عِمَارَةٍ، وَهَذِهِ الْمَعَادِنُ تَحْتَاجُ عِنْدَ كُلِّ انْتِفَاعٍ إِلَى عَمَلٍ وَعِمَارَةٍ، فَافْتَرَقَا.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إقْطَاعُهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ.

وَالصَّيْغُ جَوَازُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَقْطَعَ لِبَلَالِ بْنِ الْحَارِثِ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ، جَلَسِيَّهَا وَغَوْرِيَّهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ. **اهـ**

والعمل في زماننا هذا على خلاف ذلك، فإن المعادن لا تملك لأحد من الناس، وإنما هي خاصة بالدولة التي وجدت فيها.

فمن وجد معدنًا في أرضه، ولو كان ذهبًا، أو فضةً، أو قصديرًا، أو رخامًا، فإن المعادن في عرف الدول أنها للدول.

ما كان في شوارع الناس وطرقاتهم من الموات فإنه لا يجوز إحياءه:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى **فَالْمَغْنَلُ (٥/٤٢٦):**

وَمَا كَانَ مِنَ الشُّوَارِعِ وَالطَّرِيقَاتِ وَالرَّحَابِ بَيْنَ الْعُمَرَانِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِحْيَاؤُهُ، سَوَاءً كَانَ وَاسِعًا أَوْ ضَيِّقًا، وَسَوَاءً ضَيَّقَ عَلَى النَّاسِ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ

يُضَيِّقُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْرِكُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ، وَتَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَتُهُمْ، فَاشْبَهَ مَسَاجِدَهُمْ.

وَيَجُوزُ الْإِزْتِفَاقُ بِالْقُعُودِ فِي الْوَاسِعِ مِنْ ذَلِكَ لِلْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، عَلَى وَجْهِ لَا يُضَيِّقُ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَضُرُّ بِالْمَارَّةِ؛ لِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ عَلَى إِقْرَارِ النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ.

وَلِأَنَّهُ ارْتِفَاقٌ مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ، كَالِاجْتِيَاظِ.

قَالَ الْخَصَدُ: فِي السَّابِقِ إِلَى دَكَائِنِ السُّوقِ غَدَوَةٌ: فَهُوَ لَهُ إِلَى اللَّيْلِ. وَكَانَ هَذَا فِي سُوقِ الْمَدِينَةِ فِيمَا مَضَى. اهـ

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ مَنَاحَ مَنْ سَبَقَ».

وَلَهُ أَنْ يُظَلَّلَ عَلَى نَفْسِهِ، بِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ، مِنْ بَارِيَّةٍ، وَتَأْبُوتٍ، وَكِسَاءٍ، وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ فِيهِ.

وَلَيْسَ لَهُ الْبِنَاءُ لَا دَكَّةً وَلَا غَيْرَهَا؛ لِأَنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ، وَيَعْتُرُّ بِهِ الْمَارَّةُ بِاللَّيْلِ، وَالضَّرِيرُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَيَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ، فَرُبَّمَا ادَّعَى مِلْكُهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

وَالسَّابِقُ أَحَقُّ بِهِ مَا دَامَ فِيهِ، فَإِنْ قَامَ وَتَرَكَ مَتَاعَهُ فِيهِ، لَمْ يَحْزُ لِعِغْرِهِ إِزَالَتُهُ؛ لِأَنَّ يَدَ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَإِنْ نَقَلَ مَتَاعَهُ، كَانَ لِعِغْرِهِ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ قَدْ زَالَتْ. اهـ

أي أن مسألة منى وعرفات ومزدلفة فإنها هذه كلها لا تملك بالإحياء؛
لأنها مصالح للمسلمين.
وكذلك ما كان من مصالح المسلمين العامة لا تملك بالإحياء؛ لأنها
تعتبر ملكاً للمسلمين جميعاً، فلا يجوز تملكها بالإحياء لأحد من الناس.

[النمكة بإحياء الموات]

٩٢١ - (عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -؛ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا». قَالَ عُرْوَةُ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

٩٢٢ - (وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»^(٢). رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: رُوِيَ مُرْسَلًا. وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَاخْتُلِفَ فِي صَحَابِيَّهِ، فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَالرَّاجِعُ الْأَوَّلُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان مشروعية إحياء الموات.

وهذا الحديث هو أصح حديث في باب إحياء الموات، وهو العمدة في هذا الباب.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٣٥) وليس عند البخاري لفظ: «بها».

^(٢) الحديث صحيح بشواهده، وانظر ما تقدم رقم (٨٩٧، ٨٩٨)، والصواب في حديث عائشة رضي الله عنها أنه من مراسيل عروة بن الزبير. وقال ابن عبد البر رحمه الله تعالى في التمهيد: اختلف فيه على هشام بن عروة، فروته عنه طائفة عن أبيه مرسلاً، وهو أصح ما قيل فيه إن شاء الله.

قوله: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا».

أي أرضًا مشاعةً.

قوله: «لَيْسَتْ لِأَحَدٍ».

أي ليست مملكة لأحد من الناس.

فخرج بهذا القيد الأرض المملوكة، وما هي في حكم المملوكة كما تقدم.

قوله: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

أي من غيره من المسلمين.

ولم يشترط إذن الإمام كما هو ظاهر في الحديث.

قوله: «قَالَ عُرْوَةُ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ».

وهذا دليل على أن الحكم باقٍ ولم ينسخ، وأن العمل عليه، إذ لم يخالف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أحد من الصحابة رضي الله عنهم، والله أعلم.

وقد بوب البخاري على الحديث: "بَابُ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا".

وقال الحافظ ابن الأمير الصنعاني في سبل السلام (٢ / ١١٩): وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْيَاءَ تَمَّتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مَلَكَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ ثَبَتَ فِيهَا حَقٌّ لِلْغَيْرِ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ إِذْنُ الْإِمَامِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ وَدَلِيلُ الْجُمْهُورِ هَذَا الْحَدِيثُ وَالْقِيَاسُ عَلَى

مَاءِ الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ وَمَا صِيدَ مِنْ طَيْرٍ وَحَيَوَانٍ وَأَنْتَهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِذْنُ الْإِمَامِ، وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ يَدٌ لَغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُهَادَوِيِّينَ، وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ إِحْيَاؤُهَا بِحَالٍ لِحَرْبِهَا مَجْرَى الْأَمْثَالِكِ لِتَعْلُقِ سُيُولِ الْمُسْلِمِينَ بِهَا إِذْ هِيَ مَجْرَى السُّيُولِ وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُهِدِيُّ - وَهُوَ قَوِيٌّ - فَإِنْ تَحَوَّلَ عَنْهَا جَرِي الْمَاءِ جَازَ إِحْيَاؤُهَا بِإِذْنِ الْإِمَامِ لِانْقِطَاعِ الْحَقِّ وَعَدَمِ تَعَيُّنِ أَهْلِهِ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ الْإِذْنُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ لَا ضَرَرَ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ الْإِذْنُ لِكَافِرٍ بِالْإِحْيَاءِ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «عَارِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» وَالْخَطَابُ لِلْمُسْلِمِينَ. وَقَوْلُهُ وَقَضَى بِهِ عُمَرُ قِيلَ هُوَ مُرْسَلٌ لِأَنَّ عُرْوَةَ وُلِدَ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُمَرَ. اهـ

قوله: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً».

خرج بهذا القيد الأرض الحية التي هي ملك للناس، ويتنفع بها الناس.

قوله: «فهي له».

أي فهي له في حياته، ولعقبه وورثته بعد موته، والله الموفق.

[قوله لا حمى إلا لله ولرسوله]

٩٢٣ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -؛ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ - رضي الله عنه - أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ» ^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان جواز الصلح، وهو ما يحمي الإمام من الأرض لأجل الصدقة ونلوها.

وقد اختلف أهل العلم في معنى هذا الحديث إلى أقوال:

الأول: أنه لا يحمي إلا إمام المسلمين.

الثاني: أنه لا حمى إلا ما كان على مقتضى ما في كتاب الله عز وجل، وسنة

النبي صلى الله عليه وسلم.

سبب الصلح للأراضي:

وحى الأرض يكون بمنعها من الرعي، أو الصيد فيها.

قال الإمام العاصم رضي الله تعالى عنه في البيان (٧/٤٩٣):

يجوز للإمام أن يقطع الموات لمن تملكها بالإحياء؛ لما روي: «أن النبي -

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أقطع الزبير حفر فرسه - يعني: عدوه - فأجراه، فلما

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٧٠).

قام.. رمى بسوطه، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أقطعوا له من ميتتها سوطه»^(١).

و: (أقطع أبو بكر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -) ، وروي: (أن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أقطع العقيق) ولم ينكر عليهما أحد، فدل على إجماعهم على صحة الإقطاع.

ولا يقطع الإمام أحدًا من الموات إلا ما يقدر المقطع له على إحيائه؛ لأنه إذا أقطعه ما لا يقدر على إحيائه.. استضر الناس بذلك من غير فائدة. ومن أقطعه الإمام شيئًا.. صار أحق به، كالذي يتحجر شيئًا من الموات بابتداء العمل على ما مضى بيانه. اهـ

بيان معنى الحمى:

وقال الإمام العيني رحمه الله تعالى في البيان (٧/٤٩٧-٤٩٨):
وأما الحمى: فهو أن يحمي الرجل موضعًا من الموات الذي فيه الكلاء؛ ليرعى فيه البهائم، يقال: حمى الرجل يحمي حمى، وحمى يحامي محامة، وحماء، فيجوز قصر الحمى ومدّه، والمشهور فيه: القصر.

^(١) أخرجه الإمام أحمد، (٢٢٢/٩)، وأبو داود (٣٠٧٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: «أَعْطَوْهُ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ»، قال الحافظ في التلخيص: فيه العمري الكبير وفيه ضعف، وضعفه الإمام أبو داود في ضعيف أبي داود الأم برقم (٥٥٠)، وقال فيه: إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله بن عمر - وهو العمري؛ المُكبر - . وقال المنذري: " فيه مقال ". والحافظ ابن حجر: " ضعيف ".

قال الشنكر:

أبحث حمى تهامة ثم نجد *** وما شيء حميت بمستباح
إِذَا ثَبِتَ هَذَا: فَإِنَّ الْحَمَى كَانَ جَائِزًا لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ،
فيحمي لنفسه وللمسلمين؛ لما روى الصعب بن جثامة: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا حَمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

فَأَمَّا لِلنَّفْسِ: فَإِنَّهُ مَا حَمَى.

وَأَمَّا لِلْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّهُ قَدْ حَمَى.

وَالدَّلِيلُ مُخْلِعٌ: مَا رَوَى: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَمَى النَّقِيعَ لَخَيْلِ الْمُجَاهِدِينَ» ^(١).

وَبِالْبَاءِ: اسْمُ لِمَقَابِرِ الْمَدِينَةِ.

وَأَمَّا آخَادُ الرَّحِيَّةِ: فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَحْمِيَ شَيْئًا مِنَ الْمَوَاتِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الْعَزِيزَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ إِذَا انْتَجَعَ بَلَدًا مَخْصَبًا.. أَوْفَى بِكَلْبٍ عَلَى جَبَلٍ، أَوْ نَشَرَ مِنَ الْأَرْضِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ جَبَلٌ - ثُمَّ اسْتَعْوَاهُ، وَوَقَفَ لَهُ مَنْ يَسْمَعُ

^(١) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه (٢٣٧٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَلَّغْنَا «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَى النَّقِيعَ»، وَأَنَّ عُمَرَ «حَمَى السَّرَفَ وَالزَّيْدَةَ»، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥٦٥٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وابن حبان (٤٦٨٣)، بإسناد صحيح بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَى النَّقِيعَ لَخَيْلِ الْمُسْلِمِينَ»، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في التعليقات الحسان (٤٦٦٤).

منتهى صوته - وهو العواء - فحيث انتهى صوته.. حماه من كل ناحية
لضعفاء ماشيته خاصة، ويرعى مع الناس في غيره، فأبطل النبي - صَلَّى اللهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذلك، وقال: «لا حمى إلا لله ولرسوله».

وأما إمام المسلمين: فليس له أن يحمي لنفسه، قولاً واحداً.
وهل له أن يحمي لخليل المجاهدين، ونعم الصدقة، ونعم من يضعف من
المسلمين عن طلب النجعة؟ فيه قولان:

أحدهما: ليس له ذلك؛ لقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا حمى إلا لله
ولرسوله»، ولأنه لا يجوز له أن يحمي لنفسه، فلا يحمي لغيره كآحاد الرعية.
والثاني: يجوز، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وهو الصحيح؛ لما روي في
بعض الأخبار: أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «لا حمى إلا لله
ولرسوله ولأئمة المسلمين»^(١). اهـ

قال الإمام العسمراني رحمه الله تعالى فاجع البيان (٧/٥٠٠):
وإذا حمى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مواتاً لمصلحة، فإن كان ما حمى
له النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من المصلحة باقياً.. لم يجز لأحد إحياءه،
وإن زال ذلك المعنى.. فهل يجوز إحياءه؟ فيه وجهان:

^(١) قال المحقق بهذا اللفظ لم نره في الكتب.

ألحدهما: لا يجوز؛ لأنه ربما عاد ذلك المعنى فيحتاج إلى ذلك الحمى، كما قلنا في المحلة إذا خربت وفيها مسجد.. فلا يجوز نقضه ونقل خشبه، ولأن ما فعله النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - معلوم أنه مصلحة، فلا يجوز تغييره، كما أمر بالرمل والاضطباع بسبب، ولم يزل بزوال ذلك السبب.

والثاني: يجوز إحياءه.

قال الشيخ أبو حامد: وهو الصحيح؛ لأن الحكم إذا وجب لعلة.. زال بزوال العلة، بخلاف المسجد، فإنه يرجى عود العمارة فيحتاج إلى المسجد ولا يتمكن منه؛ لأنه لا يحتاج إلى الإنفاق عليه، وليس كذلك الحمى؛ لأنه إن عاد ذلك المعنى واحتيج إلى الحمى.. فإنه يحمى في الوقت، ولا شيء يتعذر. اهـ

وقال الإمام العيني رحمه الله تعالى في البيان (٧ / ٥٠١):

وأما إذا حمى الإمام مواتاً لمصلحة، وقلنا: يصح حماه، فأحياء إنسان، فإن كان بإذن الإمام.. جاز وملكه إذا أحياء؛ لأن إذن الإمام نقض لذلك الحمى. وإن أحياء بغير إذنه.. قال ابن الصباغ.. فقد قيل: فيه وجهان، وقيل: هما قولان:

ألحدهما: لا يملكه من أحياء؛ لأنها أرض محمية، فلم يملكها من أحياءها، كالذي حماه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

والثاني: يملكه؛ لأن الملك بالإحياء ثبت بالنص، وحمى الإمام اجتهدا، فكان النص مقدماً على الاجتهاد. اهـ

وقد استدل بهذا الحديث: «لا حمى إلا لله ولرسوله»، بعض أهل العلم، إلى أن الإمام لا يحمي لنفسه، وإنما يحمي لمصالح المسلمين.

وفيه البخاري: من حديث عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ يُدْعَى هُنَيْئًا عَلَى الْحِمَى، فَقَالَ: "يَا هُنَيْيُ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصَّرِيمَةِ، وَرَبَّ الْغَنِيمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنَ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنَ عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَكَ مَا شِئْتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنْ رَبَّ الصَّرِيمَةِ، وَرَبَّ الْغَنِيمَةِ: إِنْ تَهَلَكَ مَا شِئْتُهُمَا، يَأْتِنِي بِنَيْهِ"، فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ أَفَتَارِكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ، فَالْمَاءُ وَالْكَلَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، وَإِنَّمِ اللَّهُ إِيَّاهُمْ لَيَرُونَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ، إِنَّهَا لِبِلَادُهُمْ فَقَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَبْرًا" ^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٠٥٩).

[رفع الضر في الدمى وغيره]

٩٢٤ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ).

٩٢٥ - (وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلُهُ، وَهُوَ فِي الْمُوطَأِ مُرْسَلٌ^(٢)).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان أن إحياء الموات جائز بما لا ضرر فيه.

والحديث يحسنه أهل العلم بشواهد، وقد ذكر شواهد الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في كتابه النفيس: "جامع العلوم والحكم".

معنى هذا الحديث:

الضرر الاسم، والضرار الفعل.

وقيل: الضرر أن يدخل على غيره ضرراً بما ينتفع به، والضرار أن يدخل على غيره بما لا ينتفع به.

^(١) الحديث صحيح بطرقه وشواهد؛ أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠)، وأحمد (٣٢٦/٥ - ٣٢٧)، وأبو نعيم في "أخبار أصفهان" (٣٤٤/١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢/٤٤/٨)، وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (٨٩٦)، وقال فيه: صحيح. روى من حديث عبادة ابن الصامت، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعائشة بنت أبي بكر الصديق، وثعلبة بن أبي مالك القرظي، وأبي لبابة رضى الله عنهم.

^(٢) أخرجه الإمام الموطأ (٢/ ٧٤٥ / رقم ٣١)، وانظر ما قبله.

وقيل: الضرر يضر بمن يضر به، والضرار أن يضر بمن لا يضر به.

وهو قاعدة عامة، تسمى بقاعدة رفع الضرر.

وكذلك يدفع الضرر بأقل الضررين إن كثرت وتنوعت.

بعض الأضرار فلاحي إحياء الموات:

ومن الأضرار في إحياء الموات أن تأخذ ما ليس لك، وأن تضيق على

المسلمين في طرقهم، وأماكن قضاء حوائجهم سواء كان ذلك في المصليات،

أو المقابر، أو سبيل السيل، ونحو ذلك، والله أعلم.

[بما يكون إحياء الموات]

٩٢٦ - (وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ» ^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان ما يكون به إحياء الموات.

وفي عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨ / ٣٣٠):

(مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا): أَي جَعَلَ وَأَدَارَ حَائِطًا أَي جِدَارًا (عَلَى أَرْضٍ): أَي حَوْلَ أَرْضٍ مَوَاتٍ (فَهِيَ): أَي فَصَارَتْ تِلْكَ الْأَرْضُ الْمُحَوَّطَةَ (لَهُ): أَي مِلْكًا لَهُ أَي مَا دَامَ فِيهِ كَمَنْ سَبَقَ إِلَى مُبَاحٍ. قَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ: يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَرَى التَّمْلِيكَ بِالتَّحْجِيرِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّ التَّمْلِيكَ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِحْيَاءِ وَتَحْجِيرِ الْأَرْضِ وَإِحَاطَتِهِ بِالْحَائِطِ لَيْسَ مِنَ الْإِحْيَاءِ فِي شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّ فِي قَوْلِهِ عَلَى أَرْضٍ مُفْتَقِرٍ إِلَى الْبَيَانِ إِذْ لَيْسَ كُلُّ أَرْضٍ تُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ. قَالَ الطَّيِّبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَفَى بِهِ بَيَانًا قَوْلُهُ أَحَاطَ فَإِنَّهُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ بَنَى حَائِطًا مَانِعًا مُحِيطًا بِمَا يَتَوَسَّطُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ نَحْوُ أَنْ يَبْنِيَ حَائِطًا لِحَظِيرَةِ غَنَمٍ أَوْ زَرْبَةِ لِلدَّوَابِّ. قَالَ

^(١) الحديث صحيح بما له من شواهد كما تقدم رقم (٨٩٧، ٨٩٨)، وإن رواه أبو داود (٣٠٧٧)،

وابن الجارود (١٠١٥) بسند ضعيف، من طريق الحسن عن سمرة، والحسن لم يسمع من سمرة

إلا حديث العقيقة.

النَّوْيِ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِذَا أَرَادَ زَرْيَةً لِلدَّوَابِّ أَوْ حَظِيرَةً يُجَفِّفُ فِيهَا الثَّمَارَ أَوْ
يَجْمَعُ فِيهَا الحَطَبَ وَالْحَشِيشَ اشْتَرَطَ التَّحْوِيطَ ، وَلَا يَكْفِي نَصَبَ سَعَفٍ
وَأَحْجَارٍ مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ . كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . اهـ

قوله: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا».

أي سور سوراً ونحوه.

قوله: «عَلَى أَرْضٍ».

أي على أرض غير مملوكة.

قوله: «فَهِيَ لَهُ».

أي ملكاً واستمتعاً، وغير ذلك.

[بيان حريم البئر كم يكون]

٩٢٧ - (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بَيْتًا فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا عَطَنًا لِمَاشِيَّتِهِ»^(١)). رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان القول في حريم البئر.

وخرير البئر: هو المساحة التي تكون حول البئر.

كما أن حريم البيت هي المساحة التي تحيط بالبيت.

وحريم الأرض هي المساحة التي تحيط بالأرض.

سميت بالخرير؛ لأنه يمنع من الانتفاع بها من الغير، ووضعت لمصلحة المالك، أو لمصلحة المسلمين.

تقدير خريير البئر:

واختلف أهل العلم في تقدير حريم البئر:

^(١) رواه الإمام ابن ماجه (٢٤٨٦) وسنده ضعيف كما قال الحافظ، من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن عن عبد الله بن المغفل رضي الله عنه به، وهذا إسناد شديد الضعف؛ لأن إسماعيل بن مسلم المكي ضعفه شديد، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد (٢ / ٤٩٤)، وهو من طريق رجل مبهم، وله شاهد آخر مرسل في «مراسيل» أبي داود، فالحديث ضعيف، والله أعلم.

فذهب أبو حنيفة وهو قول للإمام الشافعي رحمه الله عليهما، أنه أربعون ذراعًا، واستدلوا على ذلك بهذا الحديث.

والحديث ضعيف، لضعف إسماعيل بن مسلم المكي، لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى إلى أن حريم البئر المبتدئ خمسة وعشرون ذراعًا.

وذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وبعض الحنابلة، إلى أن حريم البئر هو ما يحتاج إليه، مع عدم الإضرار، وهذا هو القول الراجح في هذه المسألة.

بيان حريم الآبار الحديثي التلويح بالامتناع:

وهذا النوع من الآبار لا تحتاج إلى حريم إلا بمقدار يسير؛ لأنها ليست مكشوفة، وإنما هي عبارة عن مواسير يخرج منها الماء.

لكن الآبار المحوطة القديمة تكون في العادة مكشوفة، وهي التي يخرج منها الماء بالدلو، وربما حصل تلوث للمياه التي بداخلها، فهذه تحتاج إلى حريم أكبر.

وإذا كان تنوبها الدواب الصغيرة مثل الغنم، يكون حريمها أصغر من غيره.

بينما لو كانت تنوبها دواب كبيرة مثل: الإبل، أو البقر، أو الخيول
والبغال، وغيرها، فهذه تحتاج إلى حريم أكبر، كل هذا حسب الحاجة إليها.
فينظر إلى حاجة الناس، فإذا كان البئر يحتاج إلى أن يكون حريمه أكبر
وسع، وهكذا البيت، والأرض.

لحريم الشجرة:

وقد اختلف أهل العلم في حريم الشجرة:
فذهب أهل العلم إلى أن حريم الشجرة يكون إلى ما يمتد فيه أغصانها.
وهذا يكون في الأرض الموات، الأرض الغير مملوكة من أحد من الناس،
وأما الأرض المملوكة فكل إنسان له ملكه، وله حقه من الأرض حسب
حدودها المعلومة المبينة.

مثلاً: لو أن رجلاً بنى عمارة في أرضه، فما يلزم غيره من الناس ممن
يملكون أراضيهم بجانبه أن يعطوه حرماً لبيته، إلا أن يكون بينهم مسافة
الطريق.

ولهذا تجد أنهم يتقاسمون هذا الشيء، ربما هذا ينقص متراً من أرضه،
وذاك ينقص متراً من أرضه؛ حتى يكون ممراً بينهما، والله أعلم.

[بيان مشروعية إقطاع الأراضي]

٩٢٨ - (وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ؛: «- أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضَرِ مَوْتٍ» ^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان مشروعية إقطاع الأرض.

قوله: «عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ»: بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي الكوفي، كان ثقة قليل الحديث.

قوله: «عَنْ أَبِيهِ»: وائِل بن حجر بن ربيعة بن وائل بن يعمر الحضرمي، مات في خلافة معاوية.

قوله: «أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضَرِ مَوْتٍ».

الإقطاع: هو تعيين الإمام قطعة من الأرض أو غيرها، لإنسان؛ ليحميها، وليستمتع بها بنفسه.

أنواع الإقطاعات:

الإقطاع على ثلاثة أنواع:

^(١) الحديث صحيح. رواه أبو داود (٣٠٥٨ و ٣٠٥٩)، والترمذي (١٣٨١)، بإسنادين: أحدهما حسن، والآخر صحيح، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن»: ولعله قال ذلك لوجود سماك بن حرب في إسناده، ولكنه تُويعَ عليه كما عند أبي داود وغيره.

الأول: إقطاع ملك.

كأن يقول لله الإمام: خذ لك هذه الأرض ملكاً لك، فيجوز له أن يبيعها، أو يهديها، أو يهبها، أو يفعل فيها ما يشاء من المباح.

الثاني: إقطاع استغلال.

كأن يقول لله: استمتع بهذه الأرض لقضاء حاجتك، وما خرج منها من زرعها، أو من ثمرها، فهو لك، وهذا ليس بتمليك.

الثالث: إقطاع إرفاق.

وهو ما يقع في المدن، وفي غيرها، كأن تسمح لأحدهم أن يبيع على باب بيتك، أو دكانك، فإن هذا فيه إرفاق.

حكم الإقطاع:

واستدل بهذا الحديث على جواز الإقطاع، وما يزال الناس يعملون به. فيقطع الإمام لرعيته ما شاء منها.

إلا أن بعض أهل العلم اشترطوا أن يقطع الإمام له من الأرض ما يستطيع أن يعمل فيه، أما إذا قطع له ما لا يستطيع العمل فيه؛ فإنه يرد إلى مصالح المسلمين.

وكان الأئمة يفعلون هذا، ولا يزالون يفعلونه من باب تألف الناس.

فوائل ابن حجر رضي الله عنه، لما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم
أقطعه هذه الأرض يتألفه على الإسلام.

وفعلًا كانت هذه البلاد من أعظم البلدان مناصرة للنبي صلى الله عليه
وسلم، والله أعلم.

وهي بلاد واسعة في جنوب شرق اليمن وتعرف حاليًا بحضرموت
الوادي والمتمثلة في سيئون وما حولها من البلدان وحضرموت الساحل
وتشمل المكلا وما إليها.

[مقدار الإقطاع]

٩٢٩ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضَرَ فَرَسِهِ ، فَأَجْرَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ ، ثُمَّ رَمَى سَوْطَهُ . فَقَالَ : «أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ» ^(١) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِيهِ ضَعْفٌ .

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان مقدار الإقطاع.

ومعنى الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير بن العوام رضي الله عنه ابن عمته صفية، وأحد المبشرين بالجنة، أرضاً مساحتها حضر فرسه.

وفليح يحون المعبود شرح سنن أبي داود (٨ / ٣٢٦)

(حُضَرَ فَرَسَهُ) : بِضَمِّ الْمُهِمْلَةِ وَسُكُونِ مُعْجَمَةِ أَيَّ عَدُوَّهَا ، وَنَضْبِهِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيَّ قَدَّرَ مَا تَعْدُو عَدُوَّةً وَاحِدَةً .
(حَتَّى قَامَ) : أَيَّ وَقَفَ فَرَسُهُ وَلَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَمْشِيَ .
(ثُمَّ رَمَى) : أَيَّ الزُّبَيْرِ .
(بِسَوْطِهِ) : الْبَاءُ زَائِدَةٌ أَيَّ حَذَفَهُ .

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٠٧٢)، وفي إسناده عبد الله بن عمر العمري المكبر وهو

ضعيف.

(فَقَالَ) : أَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(أَعْطُوهُ) : أَمْرٌ مِنَ الْإِعْطَاءِ . وَأَحَادِيثُ الْبَابِ تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِقْطَاعُ الْمُعَادِنِ وَالْأَرَاذِيِّ وَتَخْصِصُ بَعْضُ دُونَ بَعْضٍ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ .
تتملك الأرض بالإقطاع :

واستدل بهذا الحديث على أن الأرض تملك بالإقطاع، وهذا هو قول لبعض أهل العلم .

وذهب الجمهور من أهل العلم إلى أن الأرض لا تملك بالإقطاع، وهذا قول مرجوح .

لا يجوز للإمام أن يقطع في أماكن الأحياء .

ولا يجوز للإمام أن يعطي أحداً من الناس من الإقطاع إلا ما يستطيع أن يحياه فقط .

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٥ / ٤٢٨) :

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْطَعَ الْإِمَامُ أَحَدًا مِنَ الْمَوَاتِ، إِلَّا مَا يُمَكِّنُهُ إِحْيَاؤُهُ؛ لِأَنَّ فِي إِقْطَاعِهِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ تَضْيِيقًا عَلَى النَّاسِ فِي حَقِّ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمْ، بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

فَإِنْ فَعَلَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ عَجْزُهُ عَنْ إِحْيَائِهِ، اسْتَرْجَعَهُ مِنْهُ، كَمَا اسْتَرْجَعَ عُمَرُ مِنْ
بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ مَا عَجَزَ عَنْهُ مِنْ عِمَارَتِهِ مِنَ الْعَقِيقِ، الَّذِي أَقْطَعَهُ إِيَّاهُ رَسُولُ
اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . اهـ

قوله: «أَقْطَعَ الزُّبَيْرُ حُضَرَ فَرَسِهِ، فَأَجْرَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ».

أي حتى وقف من نفسه، وهذه مساحة تكون كبيرة.

قوله: «ثُمَّ رَمَى سَوْطَهُ».

فيه: أن زاده من المساحة بعد وقوف الفرس، ما وصل إليه السوط الذي
رمى به الزبير رضي الله عنه.

قوله: "فَقَالَ: «أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ»".

وهذا مما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر الزبير رضي الله عنه
على الزيادة في رميه لسوطه، والله أعلم.

[المسلمون شركاء في ثلاثة: الكَلأ والماء والنار]

٩٣٠ - (وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رضي الله عنه - قَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «النَّاسُ» ^(١) شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَاءِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ» ^(٢). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان اشتراك المسلمين في هذه الثلاثة الأشياء.

مع خلاف بين أهل العلم في كثير من مسائله، إلا أن الماء العام: كمياه الأنهار، ونحوها، فهذه للجميع بالاتفاق بين أهل العلم.

^(١) كذا في «الأصليين» وهو وهم من الحافظ - رحمه الله - فهذا اللفظ ليس عند أحمد، ولا عند أبي داود، وإنما عندهما بلفظ: «المسلمون»، ثم رأيت - رحمه الله - ساقه في «التلخيص» (٣ / ٦٥) بلفظ: «المسلمون» بعد أن عزاه لأحمد وأبي داود.

^(٢) الحديث صحيح لغيره. رواه أحمد (٥ / ٣٦٤)، وأبو داود (٣٤٧٧)، من طريق حريز بن عثمان، عن أبي خداج، عن رجل من الصحابة رضي الله عنهم، فذكره بلفظ: «المسلمون»، ولفظ: «الناس»، عند أبي عبيد في كتابه الأموال. وذكر الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء أنه شاذ، وأن المحفوظ لفظ: «المسلمون»، والحديث في إسناده أبو خداج، واسمه جبان بن زيد الشرعي، تفرد بالرواية عنه حريز بن عثمان، وقال أبو داود: مشايخ حريز كلهم ثقات، ولذلك صحح بعض أهل العلم الحديث، وبعضهم يقول: كلام أبي داود محمول على الغالب، وإلا فبعضهم مجهول الحال. وعلى كل فالحديث صحيح؛ فإن له شاهداً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن ماجه بلفظ: «ثلاث لا يمتنع: الماء، والكَلأ، والنار»، وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين، غير شيخ ابن ماجه وهو ثقة.

النوع الثاني: الماء المحرز في الجرار ونحوها، فهذا الماء لصاحبه ومالكة بالاتفاق بين أهل العلم.
إلا إذا كان يعطي منه لضرورة، كأن يكون فضل عن حاجته وجاءه مضطر إليه.

النوع الثالث: الماء الذي يكون في الآبار ونحوها.
فذهب بعض أهل العلم وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى استدلالاً بعموم الحديث إلى أن المسلمين شركاء في مطلق الماء إذا فضل عن حاجتهم.

ففلح الصليين:
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ؛ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ»^(١).
قال الحافظ: فتح الباري (٣٢ / ٥):

قوله: "لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ" بِفَتْحِ الْكَافِ وَاللَّامِ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَقْصُورٌ هُوَ النَّبَاتُ رَطْبُهُ وَيَابِسُهُ وَالْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ حَوْلَ الْبَيْتِ كَلَاءٌ لَيْسَ عِنْدَهُ مَاءٌ غَيْرُهُ وَلَا يُمَكِّنُ أَصْحَابَ الْمَوَاشِي رَعِيَّهُ إِلَّا إِذَا تَمَكَّنُوا مِنْ سَقْيِ بَهَائِمِهِمْ مِنْ تِلْكَ الْبَيْتِ لِئَلَّا يَتَضَرَّرُوا بِالْعَطَشِ بَعْدَ الرَّعْيِ فَيَسْتَلْزِمُ مَنَعُهُمْ مِنَ الْمَاءِ مَنَعُهُمْ مِنْ

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٥٣)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٦).

الرَّعْيِ وَإِلَى هَذَا التَّفْسِيرِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَعَلَى هَذَا يَخْتَصُّ الْبَدَلُ بِمَنْ لَهُ مَاشِيَةٌ وَيَلْتَحِقُ بِهِ الرُّعَاةُ إِذَا احتاجُوا إِلَى الشُّرْبِ لِأَنَّهُمْ إِذَا مُنِعُوا مِنَ الشُّرْبِ امْتَنَعُوا مِنَ الرَّعْيِ هُنَاكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ يُمَكِّنُهُمْ حَمْلُ الْمَاءِ لِأَنفُسِهِمْ لِقَلَّةِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْهُ بِخِلَافِ الْبَهَائِمِ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ الزَّرْعُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَبِهِ قَالَ الْحَنَفِيُّ الْإِخْتِصَاصُ بِالْمَاشِيَةِ وَفَرَّقَ الشَّافِعِيُّ فِيمَا حَكَاهُ الْمُزَنِيُّ عَنْهُ بَيْنَ الْمَوَاشِي وَالزَّرْعِ بِأَنَّ الْمَاشِيَةَ ذَاتُ أَرْوَاحٍ يُخْشَى مِنْ عَطَشِهَا مَوْتُهَا بِخِلَافِ الزَّرْعِ وَبِهَذَا أَجَابَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَاسْتَدَلَّ لِمَالِكٍ بِحَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ لَكِنَّهُ مُطْلَقٌ فَيَحْتَمِلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلَى هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ كَلًّا يُرْعَى فَلَا مَانِعَ مِنَ الْمُنْعِ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ قَالَ الْخُطَّابِيُّ وَالنَّهْيُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِلتَّنْزِيهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يُوجِبُ صَرْفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَيْضًا وَجُوبُ بَدْلِهِ حَاجًا وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ وَقِيلَ لِصَاحِبِهِ طَلَبُ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ كَمَا فِي إِطْعَامِ الْمُضْطَرِّ وَتُعَقَّبَ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْمُنْعِ حَالَةَ امْتِنَاعِ الْمُحْتَاجِ مِنْ بَدْلِ الْقِيَمَةِ وَرَدَّ بِمَنْعِ الْمُلَازِمَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَدْلُ وَتَرْتَّبُ لَهُ الْقِيَمَةُ فِي ذِمَّةِ الْمُبْدُولِ لَهُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ أَخْذُ الْقِيَمَةِ مِنْهُ مَتَى أُمِكَنَ ذَلِكَ نَعَمْ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ فَلَوْ وَجَبَ لَهُ الْعَوَضُ لَجَازَ لَهُ الْبَيْعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَاسْتَدَلَّ بِن

حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْبُئْرَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ مَالِكَيْنِ فِيهَا مَاءٌ فَاسْتَعْنَى أَحَدُهُمَا فِي نَوْبَتِهِ كَانَ لِلْآخَرِ أَنْ يَسْقِيَ مِنْهَا لِأَنَّهُ مَاءٌ فَضَّلَ عَنْ حَاجَةِ صَاحِبِهِ وَعُمُومُ الْحَدِيثِ يَشْهَدُ لَهُ وَإِنْ خَالَفَهُ الْجُمْهُورُ وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ لِلْقَوْلِ بِسَدِّ الدَّرَائِعِ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ مَنَعَ الْمَاءِ لئَلَّا يُتَدَرَّعَ بِهِ إِلَى مَنَعَ الْكَلَاءِ لَكِنْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ الْبَابِ بِالنَّهْيِ عَنْ مَنَعَ الْكَلَاءِ صَحَّحَهُ بَنُ حِبَّانَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي غِفَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظٍ لَا تَمْنَعُوا فَضَلَ الْمَاءِ وَلَا تَمْنَعُوا الْكَلَاءَ فَيَهْزُلُ الْمَالُ وَتَجُوعُ الْعِيَالُ وَالْمُرَادُ بِالْكَالِ هُنَا النَّابِتُ فِي الْمَوَاتِ فَإِنَّ النَّاسَ فِيهِ سَوَاءٌ وَرَوَى بَنُ مَاجَهَ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا ثَلَاثَةٌ لَا يُمْنَعَنَّ الْمَاءُ وَالْكَالُ وَالنَّارُ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ قَالَ الْخُطَّابِيُّ مَعْنَاهُ الْكَالُ يَنْبُتُ فِي مَوَاتِ الْأَرْضِ. اهـ

وهل يلزم صاحب البئر أن يعطي الناس ما يخرجون به الماء من داخل البئر؟

كأن يعطيهم: الحبل، والبكرة، والدلو.

ذهب بعض أهل العلم إلى تعيين ذلك؛ لأن منعه تعتبر من الماعون الذي ذم الله عز وجل أصحابه عليه في سورة الماعون.

فقد أمر الله عز وجل ببذله للناس من أجل الانتفاع به.

والصحيح أنه لا يلزمه ذلك؛ إلا إذا كان ذلك من باب الإرفاق،
والإحسان، والإعانة على فعل الخير.

قوله: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلِّ».

الكَلِّ: هو العشب الذي تأكله الدواب والبهائم.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن العشب المذكور هنا هو المتعلق
بالأرض الموات التي ليست مملوكة لأحد من الناس كما تقدم.

فالناس شركاء في الأرض الموات، أما الأرض المملوكة فلا شراكة فيها.
وذهب بعض أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى،
وتلميذه الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى، وبعض أهل العلم أيضًا إلى أنهم
شركاء فيه لعموم الحديث.

إلا ما كان من العشب الذي قد أصابه الجز والقطع، أو الاحتواء، بحيث
أنهم أخذوا لدوابهم ونحو ذلك.

وأما ما كان من العشب في الأرض فلا يشترط في دخول الدواب للرعي
فيها، وكذلك للشرب من البئر.

وفلج الصليين: من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُمْنُ فُضِّلُ الْمَاءُ لِيُمْنَعِ بِهِ الْكَلُّ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٥٣)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٦٦).

واستدل العلماء بما فلي الصليين:

من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، أنه حدثه: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير - رضي الله عنه - عند النبي صلى الله عليه وسلم في شراج الحرّة، التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه؟ فاختصما عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير: «اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك»، فغضب الأنصاري، فقال: أن كان ابن عمّتك؟ فتكّون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال: «اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر»، فقال الزبير: " والله إنّي لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ} [النساء: ٦٥] " ^(١).

استدلوا بأن من كان في أسفل مجرى السيل، أو مجرى النهر، أو مجرى الساقية، أن الأعلى يسقي حتى إذا امتلأت مزرعته واكتفى من الماء، فإنه يرسله إلى من كان تحته حتى يسقي منه، وهكذا لا يمنع أحدهم الماء على أحد.

قوله: «والماء».

أي وكذلك هم شركاء في الماء، وهو ماء الأنهار، والعيون النابعة في كل

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٥٩)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٣٥٧).

أرض مشاعة ليست بمملوكة لأحد من الناس.

أما الماء المحروز فهو ملك لصاحبه، إلا إذا فضل عن حاجته، على ما

تقدم بيانه.

قوله: «وَالنَّارُ».

المراد بأنهم يستفيدون من النار جميعاً، فلا يمنع الاستفادة منها: من حيث

الضوء، أو الدفء، أو الطباخة، أو غير ذلك.

وزاد بعض أهل العلم الملح أيضاً، إلا أنه لم يثبت فيه شيء كما ترى،

ولكن مع ذلك ينبغي أن يكون بين الناس التعاون والبذل والعطاء، ولا سيما

الجيران منهم.

وكل هذه الأحاديث التي فيها إحياء الموات، والإجارة، ونحو ذلك مما

تدل على سماحة الإسلام، واهتمام الإسلام بما يستقيم به شأن الناس، والله

المستعان، والحمد لله رب العالمين.

[باب الوقف]

[باب الوقف]

٩٣١ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» ^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٩٣٢ - (وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - يَسْتَأْمُرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنْفُسُ عِنْدِي مِنْهُ ^(٢) قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ، [غَيْرَ] أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ صَدِيقًا - ^(٣) غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا ^(٤).

^(١) أخرجه الإمام مسلم في (١٦٣١) «تنبيه»: وقع في النسخ المطبوعة من البلوغ: «إذا مات ابن

آدم» ولم أجد بهذا اللفظ في أي كتاب من كتب السنة، وهو في «الأصليين» على الصواب.

^(٢) زاد مسلم: «فما تأمرني به» وللبخاري: «فما تأمر به».

^(٣) في رواية للبخاري (٢٧٦٤): «أو يوكل صديقه».

^(٤) الذي في مسلم: «غير متمول فيه»، وهي للبخاري أيضا (٢٧٧٢) ولهما في رواية: «غير متائل

مالًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. ^(١)

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ» ^(٢).

٩٣٣ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ... الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ^(٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الأحاديث لبيان مشروعية الوقف وأحكامه.

وقد نقل على مشروعية إجماع الصحابة رضي الله عنهم.

تعريف الوقف:

الوقف فاعٍ للفلح: التحييس. وهو تحييس الأصل، وتسبيل المنفعة.

واصطِلَ لِلْحَا: هُوَ حَبْسُ مَالٍ يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَصْرِفٍ مُبَاحٍ.

^(١) أخرجه الإمام البخاري (٢٧٣٧)، ومسلم (١٦٣٢) ولا أجد كبير فائدة لقول الحافظ: «واللفظ

لمسلم». والله أعلم.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (٢٧٦٤).

^(٣) الحديث تقدم برقم (٨٨٥).

والمراد بالأصل: هو كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه: كالدور، والأرض، والدكاكين، والبساتين، ونحوها.

والمراد بالمنفعة: هي الغلة الناتجة عن ذلك الأصل.

كالشجرة، والأجرة، وسكنى الدار، ونحوها.

الحكمة من مشروعيت الوقف:

شرع الوقف توسعة من الله عز وجل على ذوي اليسار والغنى، الذين يحبون أن يتزودوا من الطاعات، ويكثروا من القربات، فيجعلوا شيئاً من أموالهم العينة مما يبقى أصله، وتستمر منفعته وقفاً، خشية أن يؤول بعد الموت إلى من لا يحفظه، ولا يصونه.

حكم الوقف:

والوقف مستحب، وهو من أفضل الصدقات التي حث الله عز وجل عليها، ومن أجل أعمال القرب والبر والإحسان، وأعمها، وأكثرها فائدة. وهو من الأعمال التي لا تنقطع بعد الموت، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب، وفيه: «صدقة جارية».

قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): [لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذُو مَقْدِرَةٍ إِلَّا وَقَفَ.]

وقال القرطبي رحمه الله: "ولا خلاف بين الأئمة في تحبيس القناطر والمساجد، واختلفوا في غير ذلك". اهـ

قال ابن قدامة في المغني (٦ / ٣): وَالْوَقْفُ مُسْتَحَبٌّ. وَمَعْنَاهُ: تَحْبِيسُ الْأَصْلِ، وَتَسْيِيلُ الثَّمَرَةِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: «أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ فَأَتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ، لَمْ أَصِبْ قَطُّ مَا لَا أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا؟ فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاعُ، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُورَثُ. قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَذَوِي الْقُرْبَى، وَالرَّقَابِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا بِالْمَعْرُوفِ، غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ فِيهِ، أَوْ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. اهـ وذكر بعض أحاديث الباب.

بيان ما يشترط في الوقف:

ويشترط أن يكون الواقف جائز التصرف؛ بأن يكون بالغاً حراً رشيداً؛ فلا يصح الوقف من الصغير والسفيه والمملوك. اهـ من الملخص الفقهي (٢ / ٢٠٠).

زد على ذلك أن لا يكون محجوراً عليه؛ لأن المحجور عليه لا يجوز له التصرف في ماله.

ما ينعقد به الوقف:

وينعقد الوقف بأحد أمرين:

الأول: القول الدال على الوقف؛ كأن يقول: وقفت هذا المكان، أو جعلته مسجداً.

الأمر الثاني: الفعل الدال على الوقف في عرف الناس كمن جعل داره مسجداً، وأذن للناس في الصلاة فيه إذنا عاماً؛ أو جعل أرضه مقبرة، وأذن للناس في الدفن فيها. اهـ من الملخص الفقهي (٢/ ٢٠٠).

ألفاظ الوقف:

وألفاظ التوقيف قسمان:

القسم الأول: ألفاظ صريحة؛ كأن يقول: وقفت، وحبست، وسبلت، وسميت هذه الألفاظ صريحة؛ لأنها لا تحمل غير الوقف؛ فمتى أتى بصيغة منها؛ صار وقفاً، من غير انضمام أمر زائد إليها.

والقسم الثاني: ألفاظ كناية؛ كأن يقول: تصدقت، وحرمت، وأبدت.. وسميت كناية لأنها تحمل معنى الوقف وغيره؛ فمتى تلفظ بواحد من هذه الألفاظ؛ اشترط اقتران نية الوقف معه، أو اقتران أحد الألفاظ الصريحة أو الباقي من ألفاظ الكناية معه، كأن يقول: تصدقت بكذا صدقة موقوفة أو محبسة أو مسبلة أو محرمة أو مؤبدة، واقتران لفظ الكناية بحكم الوقف؛ كأن يقول: تصدقت بكذا صدقة لا تباع ولا تورث.

ما يشترط لصحة الوقف:

ويشترط لصحة الوقف:

أولاً: أن يكون الواقف جائز التصرف كما سبق.

وهو الحر البالغ العاقل الرشيد الغير محجور عليه.

ثانياً: أن يكون الموقوف مما ينتفع به انتفاعاً مستمراً مع بقاء عينه.

فلا يصح وقف ما لا يبقى بعد الانتفاع به؛ كالطعام.

قال ابن قدامة في المغني (٦ / ٣٦): وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَجُوزُ وَقْفُهُ، مَا جَارَ بَيْعُهُ، وَجَارَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، وَكَانَ أَصْلًا يَبْقَى بَقَاءً مُتَّصِلًا، كَالْعَقَارِ، وَالْحَيَوَانَاتِ، وَالسَّلَاحِ، وَالْأَنْثَاءِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. قَالَ أَحْمَدُ، فِي رِوَايَةٍ الْأَثَرِ: إِنَّمَا الْوَقْفُ فِي الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ، عَلَى مَا وَقَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . وَقَالَ فِي مَنْ وَقَفَ خَمْسَ نَخْلَاتٍ عَلَى مَسْجِدٍ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَجُوزُ وَقْفُ الْحَيَوَانِ، وَلَا الرَّقِيقِ، وَلَا الْكُرَاعِ، وَلَا الْعُرُوضِ، وَلَا السَّلَاحِ، وَالْغُلَمَانِ، وَالْبَقَرِ، وَالْأَلَةِ فِي الْأَرْضِ الْمُوقُوفَةِ تَبَعًا لَهَا؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ لَا يُقَاتَلُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَجْزْ وَقْفُهُ، كَمَا لَوْ كَانَ الْوَقْفُ إِلَى مُدَّةٍ. وَعَنْ مَالِكٍ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ رَوَايَتَانِ. وَلَنَا أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

قَالَ: «أَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَأَعْتَدَهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

قَالَ الْخُطَّابِيُّ: الْأَعْتَادُ مَا يُعَدُّهُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْكُوبِ وَالسَّلَاحِ وَآلَةِ الْجِهَادِ. وَرُويَ أَنَّ أُمَّ مَعْقِلٍ، «جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا مَعْقِلٍ جَعَلَ نَاضِحَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ، أَفَأَرْكَبُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ارْكَبِيهِ، فَإِنَّ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ»

وَلِأَنَّهُ يَحْصُلُ فِيهِ تَحْبِيسُ الْأَصْلِ وَتَسْبِيلُ الْمُنْفَعَةِ، فَصَحَّ وَقْفُهُ، كَالْعَقَارِ وَالْفَرَسِ الْحَبِيسِ، وَلِأَنَّهُ يَصْحَحُ وَقْفُهُ مَعَ غَيْرِهِ، فَصَحَّ وَقْفُهُ وَخَدُّهُ، كَالْعَقَارِ. اهـ

ثالثاً: أن يكون الموقوف معيناً.

فلا يصح وقف غير المعين؛ كما لو قال: وقفت عبداً من عبيدي وبيتاً من بيوتي.

رابعاً: أن يكون الوقف على بر.

وقد خرج به الوقف الذي يكون على غير بر، كالمعصية.

لأن المقصود به التقرب إلى الله تعالى: كالمساجد والقناطر والمساكين والسقايات وكتب العلم والأقارب.

فلا يصح الوقف على غير جهة بر؛ كالوقف على معابد الكفار، وكتب الزندقة، والوقف على الأضرحة لتنويرها أو تبخيرها، أو على سدنتها؛ لأن ذلك إعانة على المعصية والشرك والكفر.

خاصة بنا: إذا كان على معين يشترط أن يكون ذلك المعين ممن يملك ملكاً ثابتاً؛ لأن الوقف تمليك؛ فلا يصح على من لا يملك؛ كالبيت والحيوان.

سنادنا: أن يكون منجزاً.

فلا يصح الوقف المؤقت ولا المعلق؛ إلا إذا علقه على موته؛ صح ذلك؛ كأن يقول إذا مت؛ فبيتي وقف على الفقراء؛ لما روى أبو دواد: "أوصى عمر إن حدث به حدث؛ فإن سمعاً أرض له" صدقة"، واشتهر، ولم ينكر، فكان إجماعاً.

ويكون الوقف المعلق على الموت من ثلث المال؛ لأنه يكون في حكم الوصية.

سابعاً: أن لا يملكه صاحبه فإنه يخرج من ملكه، بمجرد أن يوقف. واختلف أهل العلم في عودته إلى ملكه: والصحيح أنه لا يعود إلى ملكه مطلقاً، لأنه في حكم الهبة، والعائد في هبته كالكلب يقبض ثم يعود في قبضه.

قال في المغني (٦ / ٣):

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ لَا يُلْزَمُ بِمُجَرَّدِهِ، وَلِلْوَقْفِ الرُّجُوعُ فِيهِ،
إِلَّا أَنْ يُوصِيَ بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَيُلْزَمُ، أَوْ يَحْكُمَ بِلُزُومِهِ حَاكِمٌ.

وَحَكَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ،
فَقَالَا كَقَوْلِ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَاحتجَّ بَعْضُهُمْ بِمَا رَوِيَ «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ،
صَاحِبَ الْأَذَانِ، جَعَلَ حَائِطَهُ صَدَقَةً، وَجَعَلَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - فَجَاءَ أَبَوَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَا: يَا رَسُولَ
اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ لَنَا عَيْشٌ إِلَّا هَذَا الْحَائِطُ. فَردَّهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
- ثُمَّ مَاتَا، فَوَرِثَهُمَا». رَوَاهُ الْمُحَامِلِيُّ فِي " أَمَالِيهِ "، وَلَأنَّهُ أَخْرَجَ مَالَهُ عَلَى
وَجْهِ الْقُرْبَةِ مِنْ مِلْكِهِ، فَلَمْ يُلْزَمْ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ، كَالصَّدَقَةِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ يُخَالِفُ السُّنَّةَ الثَّابِتَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، «فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
قَالَ لِعُمَرَ فِي وَفِّهِ: لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاعُ، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُورَثُ». قَالَ
الترمذي: الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَغَيْرِهِمْ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ فِي
ذَلِكَ اخْتِلَافًا.

قَالَ الْحَمِيدِيُّ: تَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِدَارِهِ عَلَى وَلَدِهِ، وَعُمَرُ بِرَبْعِهِ عِنْدَ الْمُرُوءَةِ عَلَى وَلَدِهِ وَعُثْمَانُ بِرُومَةٍ، وَتَصَدَّقَ عَلِيُّ بِأَرْضِهِ بَيْنِعَ، وَتَصَدَّقَ الزُّبَيْرُ بِدَارِهِ بِمَكَّةَ وَدَارِهِ بِمِصْرَ وَأَمْوَالِهِ بِالْمَدِينَةِ عَلَى وَلَدِهِ، وَتَصَدَّقَ سَعْدُ بِدَارِهِ بِالْمَدِينَةِ وَدَارِهِ بِمِصْرَ عَلَى وَلَدِهِ، وَعُمَرُ وَبْنُ الْعَاصِ بِالْوَهْطِ وَدَارِهِ بِمَكَّةَ عَلَى وَلَدِهِ، وَحَكِيمُ بْنُ حِرَامٍ بِدَارِهِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ عَلَى وَلَدِهِ، فَذَلِكَ كُلُّهُ إِلَى الْيَوْمِ.

وَقَالَ جَابِرٌ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذُو مَقْدَرَةٍ إِلَّا وَقَفَ. وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّ الَّذِي قَدَرَ مِنْهُمْ عَلَى الْوَقْفِ وَقَفَ، وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَلِأَنَّهُ إِزَالَةَ مَلِكٍ يُلْزَمُ بِالْوَصِيَّةِ، فَإِذَا نَجَزَهُ حَالُ الْحَيَاةِ لَزِمَ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ، كَالْعَتَقِ.

وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ إِنْ ثَبَتَ، فَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْوَقْفِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ جَعَلَهُ صَدَقَةً غَيْرَ مَوْقُوفٍ، اسْتَتَابَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَرَأَى وَالِدِيهِ أَحَقَّ النَّاسِ بِصَرْفِهَا إِلَيْهِمَا، وَلِهَذَا لَمْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِ، إِنَّمَا دَفَعَهَا إِلَيْهِمَا. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْحَائِطَ كَانَ لَهُمَا، وَكَانَ هُوَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِحُكْمِ النَّيَابَةِ عَنْهُمَا، فَتَصَرَّفَ بِهَذَا التَّصَرُّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا، فَلَمْ يُنْفِذْهُ، وَأَتَيْنَا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَرَدَّهٖ إِلَيْهِمَا. وَالْقِيَاسُ عَلَى الصَّدَقَةِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا تُلْزَمُ فِي

الْحَيَاةِ بِغَيْرِ حُكْمٍ حَاكِمٍ، وَإِنَّمَا تَفْتَقِرُ إِلَى الْقَبْضِ، وَالْوَقْفُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ،
فَأَفْتَرَقَا. اهـ

بعض أحكام الوقف.

ومن أحكام الوقف: أنه يجب العمل بشرط الواقف إذا كان لا يخالف الشرع؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم؛ إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا».

ولأن عمر رضي الله عنه وقف وقفا وشرط فيه فلو شرط تقديما لبعض المستحقين على بعض أو جمعهم أو اشترط اعتبار وصف في المستحق أو اشترط عدمه أو شرط النظر على الوقف وغير ذلك؛ لزم العمل بشرطه؛ ما لم يخالف كتابا ولا سنة.

فإن لم يشترط شيئا؛ استوى في الاستحقاق الغني والفقير والذكر والأنثى من الموقوف عليهم.

وإذا لم يعين ناظرا للوقف، أو عين شخصا ومات؛ فالنظر يكون للموقوف عليه إن كان معينا، وإن كان الوقف على جهة كالمساجد، أو من لا يمكن حصرهم كالمساكين؛ فالنظر على الوقف للحاكم، يتوله بنفسه، أو ينيب عنه من يتولاه.

ويجب على الناظر أن يتقي الله ويحسن الولاية على الوقف؛ لأن ذلك أمانة
أؤتمن عليها.

وإذا وقف على أولاده؛ استوى الذكور والإناث في الاستحقاق؛ لأنه
شرك بينهم، وإطلاق التشريك يقتضي الاستواء في الاستحقاق؛ كما لو أقر
لهم بشيء؛ فإن المقر به يكون بينهم بالسوية؛ فكذا إذا وقف عليهم شيئاً،
ثم بعد أولاده لصلبه ينتقل الوقف إلى أولاد بنيه دون ولد بناته؛ لأنهم من
رجل آخر، فينسبون إلى آبائهم، ولعدم دخولهم في قوله تعالى: {يُوصِيكُمُ
اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ}، ومن العلماء من يرى دخولهم في لفظ الأولاد، لأن البنات
أولاده؛ فأولادهن أولاد أولاده حقيقة، والذي يظهر عدم دخولهم في جملة
أولاده، والله أعلم.

ولو قال: وقف على أبنائي، أو: بني فلان؛ اختص الوقف بذكورهم؛ لأن
لفظ البنين وضع لذلك حقيقة، قال تعالى: {أُمُّ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ}؛ إلا
أن يكون الموقوف عليهم قبيلة؛ كبني هاشم وبني تميم؛ فيدخل فيهم
النساء؛ لأن اسم القبيلة يشمل ذكرها وأنثاها.

لكن إذا وقف على من يمكن حصرهم؛ وجب تعميمهم والتسوية
بينهم، وإن لم يكن حصرهم واستيعابهم؛ كبني هاشم وبني تميم؛ لم يجب

تعميمهم؛ لأنه غير ممكن، وجاز الاقتصار على بعضهم وتفضيل بعضهم على بعض.

الوقف من العقود اللازمة:

والوقف من العقود اللازمة بمجرد القول؛ فلا يجوز فسخه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: "لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث".

قال الترمذي: "العمل على هذا الحديث عند أهل العلم".

فلا يجوز فسخه؛ لأنه مؤبد، ولا يباع، ولا يناقل به؛ إلا أن تتعطل منافعه بالكلية؛ كدار انهدمت ولم تكن عمارتها من ريع الوقف، أو أرض زراعية خربت وعادت مواتا ولم يمكن عمارتها بحيث لا يكون ريع الوقف ما يعمرها، فبيع الوقف الذي هذه حاله، ويصرف ثمنه في مثله؛ لأنه أقرب إلى مقصود الواقف، فإن تعذر مثله كاملاً؛ صرف في بعض مثله، ويصير البديل وقفا بمجرد شرائه.

وإن كان الوقف مسجداً، فتعطل ولم ينتفع به في موضعه، كأن خربت محلته؛ فإنه يباع ويصرف ثمنه في مسجد آخر، وإذا كان على مسجد وقف زاد ريعه عن حاجته؛ جاز صرف الزائد إلى مسجد آخر؛ لأنه انتفاع به في جنس ما وقف له، وتجوز الصدقة بالزائد من غلة الوقف على المسجد على المساكين.

وإذا وقف على معين؛ كما قال: هذا وقف على زيد، يعطى منه كل سنة مئة، وكان في ريع الوقف فائض عن هذا القدر؛ فإنه يتعين إرصاد الزائد، وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: "إن علم أن ريعه يفضل دائماً؛ وجب صرفه؛ لأن بقاءه فساد له".

وإذا وقف على مسجد، فخرّب، وتعذر الانفاق عليه من الوقف؛ صرف في مثله من المساجد. اهـ^١

قوله: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ».

وهم الإمام النووي فأورده بلفظ: «إذا مات ابن آدم»، وتتابع كثير من الناس على وهمه.

والمعنى واحد؛ إلا أن اللفظ النبوي هو الأحق أن يؤخذ به.

قوله: « انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ ».

أي بالموت، وبقاء المؤمن سبب للحسنات.

ففلح مرسلم:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَتَمَنَّى

(١) الملخص الفقهي (٢/٢٠٤).

أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، وَلَا يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ، إِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ، وَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ الْمُؤْمِنَ عُمرُهُ إِلَّا خَيْرًا»^(١).

فإذا مات المسلم المستقيم انقطع عمله، قال الله عز وجل: {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ} وَيَبْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ}.
قوله: «إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ».

أي من ثلاثة أعمال يستطيع أن يستفيد منها أجوراً ولو بعد موته، وهذا من فضل الله عز وجل على من كان حريصاً على الخير.

فإنه إذا مات جعل له ما يقوم مقام العمل، الذي كان يعمل في الدنيا. ولا يدخل هذا في جميع الأعمال: كالصلاة، والصيام، والحج، بحيث أن الإنسان قبل موته يقول لأحد من الناس: حج عني كل عام.

أو يقول له: صم عني كل سنة.

أو يقول له: صلّ عني مع صلاتك.

مع أن الحج يحوز أن يُحج عن الميت تطوعاً، أو يحج عنه لقضاء نذر، والصيام يستحب أن يصام عنه إن كان عليه صوم واجب.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٦٨٢).

قوله: «صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ».

وهذا الشاهد: من الحديث ؛ فإن الصدقة الجارية هي الصدقة الموقوفة، المحبوسة، المسبلة، في مصالح المسلمين.

فلو تُصدق على الميت صدقة يومية، كأن يعطى رجل ألف ريال، أو كيلو من الفاكهة، أو اللحم، فلا يسمى وقفًا؛ لأن الوقف يشترط فيه الاستمرار.

بيان أمور ذكرها العلماء فيما يلزم علاج الإنسان بعد موته:

قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «الدِّبَاجِ عَلَى مُسْلِمِ بْنِ الْحُجَّاجِ» (٤ / ٢٢٧) :

إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ لَيْسَ يَجْرِي *** عَلَيْهِ مِنْ فِعَالٍ غَيْرِ عَشْرِ
عُلُومَ بَنَاهَا وَدُعَاءَ نَجَلٍ *** وَغَرْسِ النَّخْلِ وَالصَّدَقَاتِ تَجْرِي
وَرِاثَةِ مُصْحَفٍ وَرِبَاطِ ثَغْرِ *** وَحَفْرِ الْبُرِّ أَوْ إِجْرَاءِ مَهْرٍ
وَبَيْتٍ لِلْغَرِيبِ بَنَاهُ يَأْوِي *** إِلَيْهِ أَوْ بَنَاهُ مَحَلٌّ ذِكْرٍ
وَتَعْلِيمٍ لِقُرْآنٍ كَرِيمٍ *** فَخُذْهَا مِنْ أَحَادِيثِ بَحْضٍ

قوله: «أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ».

كتأليف الكتب النافعة التي ينتفع ويتعلم منها الناس، وكذلك تعليم الناس الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة رضوان الله عليهم، أو شراء المصاحف، أو الكتب النافعة، ووقفها على المكتبات السلفية التي ينتفع منها طلبة العلم وأبناء المسلمين.

فإن هذا من الأعمال التي تجري على صاحبها بعد موته بالأجر والثواب الذي لا يعلمه إلا الله عز وجل .

ولذلك كان أجر الرسل والأنبياء أعظم الأجور؛ لأنهم ورثوا علومًا أخذ بها السائرُونَ إلى الله عز وجل وانتفعوا بهذه العلوم أبا انتفاع .
ثم يتبعهم في الفضل العلماء، وعلى رأسهم صحابة الأنبياء، رضوان الله عليهم، فقد كانوا علماء حكماء نصحاء لأمتهم .

وفلج بسنن أبي داود رحمهم الله تعالى وغيره:

من طريق كثير بن قيس، قال: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي الدَّرْدَاءِ، فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَبَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ: إِنِّي جِئْتُكَ مِنْ مَدِينَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَدِيثٍ بَلَّغَنِي، أَنَّكَ مُحَدِّثُهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا جِئْتُ لِحَاجَةٍ، قَالَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لَطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالَمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، وَالْحَيَاتَانِ فِي جَوْفِ الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ، كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ

الأنبياء، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ
أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ^(١).

وخرج بهذا القيد العلم الذي لا ينتفع به، كما لو أن رجلاً ورث علم
الفلسفة، أو الكلام، أو المنطق، أو ورث علم التنجيم كما يزعمون، أو كتب
السحر والشعوذة والطلاسم، وكتب أهل البدع وهكذا من ورث التلفاز،
أو الدوش، أو أي وسيلة من وسائل الفساد والإفساد، وغيرها مما يكون
وبالاً على أصحابها في الدين، وفي الآخرة.

ويمضي عليه إثم هذه الكتب وهو في قبره، عياداً بالله عز وجل.

فالعلم الذي ينتفع به: هو علم الكتاب والسنة.

كما قال الناظم رحمه الله تعالى:

العلم قال الله قال رسوله *** قال الصحابة ليس بالتمويه

ما العلم نصبك للخلاف سفاهة *** بين الرسول وبين رأي فقيه

كلا ولا جحد الصفات ونفيها *** حذرا من التمثيل والتشبيه

وقد عرف العلم الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

اعلم رَحِمَكَ اللهُ أنه يجب علينا تعلم أربع مسائل.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وصححه
الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح السنن، وحسنه في المشكاة (٢١٢)، وفي صحيح
الترغيب والترهيب (٧٠)، قال بأنه حسن لغيره.

(الأولاد): **الْعِلْمُ**: وَهُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ، وَمَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ، ومعرفة دين الإسلام

بالأدلة. اهـ

وأعظم العلوم التي ينتفع بها في الدنيا وفي الآخرة، علم التوحيد،
والعقيدة الصحيحة، ثم علم الصلاة، وبقية العبادات البدنية، أو القولية، أو
المالية، أو التركية، ثم علم المعاملات، وهكذا.

قوله: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

أي رباه على طاعة الله عز وجل حتى أصبح صالحاً بعد هداية الله عز
وجل له، وتوفيقه.

فإنه إن مات ودعا له ولده الصالح أجر على ذلك، وربما رفع بذلك
الدرجات العظيمة في الجنة.

وليس المراد بالولد الصالح: ولد الصلب فقط، بل المراد أعم من ذلك،
فيكون الابن وما نزل من ولد الولد، وهكذا.

قوله: «قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ».

أي من المال الذي وزعه النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه رضي الله
عنهم من غنيمة خيبر، مما أفاء الله عز وجل على رسوله، وعلى المؤمنين.

وقد وسع على الصحابة رضي الله عنهم في غزوة خيبر، بما لم يُوسع عليهم
قبل ذلك من الغزوات.

إذ أنهم أخذوا البلاد أرضها ومالها، لأن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه رضي الله عنهم دخلوها عنوة.

وقيل: بأن بعضها دخلت عنوة، وبعضها صلحاً.

وأرض خيبر تبعد عن المدينة بمسافة تقدر بمائة وخمسين كيلو متر، أو
نحو ذلك.

وهي أرض بين الجبال، وواديها من أنفس الوديان، إذ تحيط به الغيول من
جميع الجهات، وكانت زراعتهم فيه النخل.

حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجب لما أعطي بعض تمرها.

ففلح الصليين:

من حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهما:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ
جَنِيبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟»، قَالَ:
لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ
بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَفْعَلْ، بَعْ الْجَمْعَ
بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيًّا»^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٠١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٩٣).

قوله: «فَأَتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَسْتَأْذِنُهُ فِيهَا».

أي يستأذنه، ويستشير؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ولي أمرهم، وكان عالمهم، وكان لهم بمنزلة الوالد يأمرهم ويوجههم.

وفي هذا: استشارة من يرى فيه الخير والبركة، من كبير القوم، وعالمهم، أو أبيهم، أو نحو ذلك.

فإن الله عز وجل قد أمر محمدًا صلى الله عليه وسلم بالمشاورة وهو أعلم خلق الله عز وجل، فقال الله عز وجل: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}.

وأمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بالمشاورة تطييبًا لخاطر أصحابه رضي الله عنهم، وكذلك إرشادًا للأمة إلى أهمية المشاورة.

قوله: «إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنفَسُ عِنْدِي مِنْهُ».

فيه: حرص الصحابة رضي الله عنهم على الصدقة بأفضل أموالهم.

وفلاحي الصليين:

من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: "كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَحْلٍ، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءٍ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: ٩٢] قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: ٩٢] وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءٌ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْحٌ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ، تَابَعَهُ رَوْحٌ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْمَاعِيلُ: عَنْ مَالِكٍ «رَابِحٌ»^(١).

فمعه رابح: أي أن أبا طلحة ربح في هذه الصدقة أجراً عظيماً عند الله عز وجل.

ومعه رابح: أي أن الأجر سيروح عليه.

قال الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ}.

قوله: "قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَضْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»".

أي أن النبي صلى الله عليه وسلم دل عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أحسن الطرق لنيل الخير العظيم، وهو الوقف والتحبيس.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٦١)، والإمام مسلم في صحيحه (٩٩٨).

فقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم له الأمر بصورة التخيير والمشورة؛
لأن الوقف غير لازم عليه.

قوله: «حبست أصلها».

أي لا تباع، ولا تشتري، ولا توهب، ولا تهدى، ولا تورث، ولا يخلقها
شيء من ذلك.

قوله: «وتصدق بها».

أي على من شئت من أهلك، وأقاربك، أو من تراه محتاجاً إليها.
فيدخل في ذلك الوقف على شخص، أو وصف، أو غير ذلك.

قوله: "قَالَ: فَتَصَدَّقْ بِهَا عُمَرُ".

أخذًا بمشورة النبي صلى الله عليه وسلم، فتصدق بها مع وقفها
وتحبسها.

لأن الصدقة من الألفاظ التي تدل على الوقف بقيد.

قوله: «[غَيْرَ] أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا».

أي تبقى أصولها دون بيع، ويؤكل من ثمرها، ويتصدق منه.

قوله: «وَلَا يُورَثُ».

لأن الوقف يخرج من ملك صاحبه، وهذا على الصحيح من أقوال أهل
العلم.

ويكون هذا الخروج من ملكه بمجرد وقفه.
إلا أن بعضهم قالوا: المراد بأنه يبقى في ملك صاحبه، حيث أنه هو الذي يقوم بشأنه، حيث يرده من غاصبه، ونحو ذلك من الأمور.
فلا يدخل الوقف في تركة الورثة للميت؛ لأنه قد خرج من ملك أبيهم، وإنما يكون لمن وقف عليهم، أو لبيت مال المسلمين.

قوله: «وَلَا يُوهَبُ».

أي ولا يعطى المال بعد وقفه هبة لأحد من المسلمين، ولا يرجع فيه.
فلا يصح للصليين: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»^(١).
قوله: «فَتَصَدَّقْ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ».

بيان أن الوقف يكون متساوياً فيل حظ الذكر والأنثى:
وفيه: أنه لو تصدق وأوقف أرضاً على أبنائه، أو أبناء أبنائه، أو على جنس الفقراء، أو نحو ذلك.
فإنه يشترك فيه الذكور والإناث، ولا يكون للذكر مثل حظ الأنثيين..
وإنما يأخذون حسب حاجتهم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٨٩)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٢).

قوله: «وَفِي الْقُرْبَى».

فيه: فضل الصدقة في القربى، وفي حديث زينب الثقفية: «لَهَا أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَاةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ» متفق عليه.

قوله: «وَفِي الرَّقَابِ».

أي أصحاب المكاتب، ممن هم عبيد ويريدون الحرية، وما إلى ذلك.
قال الله عز وجل: {وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ} [النور: ٣٣].

قوله: «وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ».

أي في الجهاد في سبيل الله عز وجل، ونحوه من أنواع الطرق التي تكون في سبيل الله عز وجل، مثل مدارس طلاب العلم، ومكتباتهم، وغيرها.

قال الحافظ (٣/ ٣٣٢):

وَأَمَّا سَبِيلُ اللَّهِ فَلَا يَكْثُرُ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْغَازِي غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ يَخْتَصُّ بِالْغَازِي الْمُحْتَاجِ وَعَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ الْحُجُّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ. اهـ

قوله: «وَابْنِ السَّبِيلِ».

السبيل الطريق، وهو المسافر الذي انقطع به السبيل في سفره.
فيحتاج إلى ما يوصله إلى بلده حتى وإن كان غنيًا.

وسمى باب السبيل؛ لأنه يلزم الطريق في سفره وفي حله وفي ترحاله.

قوله: «وَالضَّيْفُ».

وكذلك الضيف له حق في الإطعام، ويشرع الوقف عليه.

فلا يسن للإمام أبي داود رحمه الله تعالى وغيره:

من حديث أبي كريمة - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَمَنْ أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ فَهُوَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، إِنْ شَاءَ اقْتَضَى وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»^(١).

قوله: «لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا».

أي لا جناح على من ولي هذه الأرض الموقوفة، وهو الناظر عليها.

قوله: «أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ».

لأنه ربما يوقف نفسه عليها، فيحتاج أن يأكل منها هو وأهله وأولاده، ومن ولاه الله عز وجل أمرهم.

لكن أكله يكون بالمعروف، من غير إسراف، ولا تبذير، ولا إفساد.

قوله: «وَيُطْعَمَ صَدِيقًا».

أي زائر له، وصديق له.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٧٥٠)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله

برقم (١١٤٤)، وقال فيه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

قوله: «غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا».

أي غير مدخر لمال زائد عن حاجته.

وقد جاء في بعض الروايات: «غير متأثِّل»، والمعنى واحد.

قوله: "وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَخَارِيِّ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ»".

على ما تقدم بيانه.

قوله: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

والحديث بطول في الصيدين واللفظ لمسلم:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ-رضي الله عنه-، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَنَعَ ابْنُ جُمَيْلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَالْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا» ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ؟»^(١).

وهذا فيه: دليل على مشروعية الوقف في غير الأرض، وفي غير العقار.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٤٦٨)، والإمام مسلم في صحيحه (٩٨٣).

فيشرع الوقف كذلك للسلاح، وما في بابه لمصلحة المسلمين.
ويشرع وقف المركوب من الحيوان: كالخيول، والإبل، وغير ذلك مما هو
في بابها.

ويدخل فيه وقف السيارات وما في بابها في سبيل الله عز وجل، فكل
ذلك جائز مستحب، لمن أوقفه ويكون له الأجر العظيم عند الله عز وجل.
والحمد لله رب العالمين.

[باب الهبة والعمرى والرقبى]

[بَابُ الْهَبَةِ]

٩٣٤ - (عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكُلْ وَلَدَكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟». فَقَالَ: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَارْجِعْهُ»^(١).

وَفِي لَفْظٍ: «فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي. فَقَالَ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». فَرَجَعَ أَبِي، فَرَدَّتْ تِلْكَ الصَّدَقَةَ»^(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ: «فَاشْهَدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي» ثُمَّ قَالَ: «أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءٌ؟» قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَلَا إِذَا»^(٣).

٩٣٥ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»^(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه الإمام البخاري (٢٥٨٦)، والإمام مسلم (١٦٢٣) (٩).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٨٧)، والإمام مسلم (١٦٢٣) (١٣) والسياق لمسلم.

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٣) (١٧).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٨٩)، والإمام مسلم (١٦٢٢) (٨).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوِّءِ، الَّذِي يَعُودُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ» ^(١).

٩٣٦، ٩٣٧ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ، ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا؛ إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ» ^(٢). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ).

٩٣٨ - (وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْبَلُ الْهُدْيَةَ، وَيُثِيبُ عَلَيْهَا» ^(٣). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

٩٣٩ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَاقَةً، فَأَثَابَهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «رَضِيتُ؟» قَالَ: لَا.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٢٢).

^(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢٧ و ٧٨)، وأبو داود (٣٥٣٩)، والنسائي (٢٦٧ / ٦ - ٢٦٨)، والترمذي (٢١٣٢)، وابن ماجه (٢٣٧٧)، وابن حبان (٥١٠١)، والحاكم (٤٦ / ٢) وزادوا جميعاً إلا ابن ماجه: «ومثل الذي يعطي العطية، ثم يرجع فيها كمثل الكلب، حتى إذا شبع قاء، ثم عاد في قَيْئِهِ». وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

^(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٨٥).

فَزَادَهُ، فَقَالَ: «رَضِيتَ؟» قَالَ: لَا. فَزَادَهُ. قَالَ: «رَضِيتَ؟» قَالَ: نَعَمْ ^(١).
رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

***** الشرح: *****

يتكلم المصنف فلي هذا الباب عن ثلاث أنوع من العطية:

النوع الأول: الهبة.

النوع الثاني: العمرى.

النوع الثالث: الرقبى.

فالهبية: عطية لا يطلب فيها ثواباً، ولا تقيد بوقت.

والعمرى: عطية تقيد بموت أحدهما.

كأن يقول له: أعمرتك هذه الدار، أو هذه المزرعة عمري، أو عمرك.

^(١) الحديث حسن لغيره. أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٩٥)، وابن حبان (١١٤٦ موارد) وزادا: «فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: لقد هممت أن لا أتَّهَبَ هبة من قرشي، أو أنصاري، أو ثقيفي». من طريق يونس المؤدب، عن حماد بن زيد، عن ابن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنها به. وهذا الإسناد ظاهره الصحة، ولكنه معل، فقد رواه جماعة من أصحاب حماد، عن حماد بإسناده بدون ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، قال الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى في العلل وهو الأصح. فالصحيح أن الحديث من مراسيل طاوس والله أعلم. وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد وعبد الرزاق والحميدي، وهذا الإسناد فيه ضعف بسبب رواية ابن عجلان عن المقبري، وقد ضعفها القطان والنسائي، ولكن ابن عجلان قد توبع، فالحديث حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه بطرقه، ويزداد قوة بمرسل طاوس السابق، الله أعلم.

فسميت بالعمرى لهذا المعنى؛ لأنه يقيد بها في عمره، أو في عمر من أعطاه.

والرقبى: عطية مقيدة بعد وقت.

كأن يقول لله: هذه الدار لك بعد موتي، أو لأبنائك بعد موتك.

فيظل كل واحد منهما يرتقب موت الآخر، فسميت بالرقبى معنى المذكور.

[أحكام الهبة]

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى فاي المغنعي (٦ / ٤١):
وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْهَبَةَ وَالصَّدَقَةَ وَالْهُدِيَّةَ وَالْعَطِيَّةَ مَعَانِيهَا مُتَقَارِبَةٌ، وَكُلُّهَا
تَمْلِكُ فِي الْحَيَاةِ بِغَيْرِ عَوْضٍ. اهـ

قال أبو محمد سدده الله تعالى:
لأن التملك إما أن يكون بعوض فهو البيع، أو يكون بغير عوض فهو
الهبة.

ثم قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى فاي المغنعي:
وَأَسْمُ الْعَطِيَّةِ شَامِلٌ لْجَمِيعِهَا، وَكَذَلِكَ الْهَبَةُ.
وَالصَّدَقَةُ وَالْهُدِيَّةُ مُتَغَايِرَانِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ
يَأْكُلُ الْهُدِيَّةَ، وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ. وَقَالَ فِي اللَّحْمِ الَّذِي تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ:
«هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»

فَالظَّاهِرُ: أَنَّ مَنْ أَعْطَى شَيْئًا يَنْوِي بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُحْتَاجِ، فَهُوَ صَدَقَةٌ.
وَمَنْ دَفَعَ إِلَى إِنْسَانٍ شَيْئًا لِلتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، وَالْمُحَبَّةِ لَهُ، فَهُوَ هَدِيَّةٌ.
وَجَمِيعُ ذَلِكَ مُنْدُوبٌ إِلَيْهِ، وَصَلُّوْهُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - قَالَ: «تَهَادَوْا تَحَابُّوا».

وَأَمَّا الصَّدَقَةُ، فَمَا وَرَدَ فِي فَضْلِهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَنَا حَضْرَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ} [البقرة: ٢٧١].

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّ الْمُكِيلَ وَالْمُوزُونَ لَا تَلْزَمُ فِيهِ الصَّدَقَةُ وَالْهَبَةُ إِلَّا بِالْقَبْضِ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْهُمْ؛ النَّخَعِيُّ وَالْثَوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يَلْزَمُ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ، كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ».

وَلِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ بِغَيْرِ عَوْضٍ، فَلَزِمَ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، كَالْوَقْفِ وَالْعَتَقِ. اهـ
قال أبو محمد رحمه الله تعالى:

وهذا القول سيأتي إن شاء الله عز وجل في موضعه، وأنه يخالف فيه بعضهم، ويشترط في الهبة القبض، فيما يصح فيه القبض، والتخلية فيما يتعسر فيه القبض.

حكى من وهب لأخيه شيئاً ثم رجع عنه قبل أن يسلم إياه:

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى في المغنّي (٦ / ٤٢):

وَالْوَاهِبُ بِالْخِيَارِ قَبْلَ الْقَبْضِ، إِنْ شَاءَ أَقْبَضَهَا وَأَمْضَاهَا، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ

فِيهَا وَمَنْعَهَا. وَلَا يَصِحُّ قَبْضُهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ قَبَضَهَا الْمُوهُوبُ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ تَتِمَّ الْهَبَةُ، وَلَمْ يَصِحَّ الْقَبْضُ.

وَلِكُلَيْهِ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِذَا قَبَضَهَا فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ قَامَتْ مَقَامَ الْإِذْنِ فِي الْقَبْضِ، لِكُونِهَا دَالَّةً عَلَى رِضَاهُ بِالتَّمْلِكِ الَّذِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ.

وَلَنَا، أَنَّهُ قَبْضُ الْهَبَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَاهِبِ، فَلَمْ يَصِحَّ، كَمَا بَعَدَ الْمَجْلِسِ، أَوْ كَمَا لَوْ نَهَا عَنْ قَبْضِهَا، وَلِأَنَّ التَّسْلِيمَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ عَلَى الْوَاهِبِ. فَلَا يَصِحُّ التَّسْلِيمُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، كَمَا لَوْ أَخَذَ الْمُشْتَرِي الْمُبِيعَ مِنَ الْبَائِعِ قَبْلَ تَسْلِيمِ تَمَنِّهِ.

وَلَا يَصِحُّ جَعْلُ الْهَبَةِ إِذْنًا فِي الْقَبْضِ، بِدَلِيلِ مَا بَعَدَ الْمَجْلِسِ. وَلَوْ آذَنَ الْوَاهِبُ فِي الْقَبْضِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْإِذْنِ، أَوْ رَجَعَ فِي الْهَبَةِ، صَحَّ رُجُوعُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِقَبْضٍ وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ الْقَبْضِ، لَمْ يَنْتَفِعْ رُجُوعُهُ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ تَمَّتْ. اهـ

يَعْنِي أَنَّ غَيْرَ الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ تَلَزَمُ الْهَبَةُ فِيهِ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، وَيَتَبَيَّنُ الْمِلْكُ فِي الْمُوهُوبِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

وَرَوَاهُ ذَلِكَ: عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ، - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَإِنَّهُ يُرَوَى عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: "الْهَبَةُ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَتْ مَعْلُومَةً قُبِضَتْ أَوْ لَمْ تُقْبَضْ".

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي ثَوْرٍ.

وَعَنْ أَحْمَدَ، رَوَيْتُ أَخْبَرَهُ: لَا تَلْزِمُ الْهَبَةُ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ الْمَرْوُذِيُّ: اتَّفَقَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ عَلَى أَنَّ الْهَبَةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا مَقْبُوضَةً.

وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ النَّخَعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، وَالْعَنْبَرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، لَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

وَوَجَّهَ الرَّوَايَةَ الْأُولَى: أَنَّ الْهَبَةَ أَحَدُ نَوْعَيْ التَّمْلِكِ، فَكَانَ مِنْهَا مَا لَا يَلْزِمُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَمِنْهَا مَا يَلْزِمُ قَبْلَهُ، كَالْبَيْعِ، فَإِنَّ فِيهِ مَا لَا يَلْزِمُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَهُوَ الصَّرْفُ، وَيَبِيعُ الرَّبَوِّيَّاتِ، وَمِنْهُ مَا يَلْزِمُ قَبْلَهُ، وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ. اهـ

وبعضهم ذهب إلى أن الإيجاب والقبول يكفي.

فكونه يقول: وهبتك هذه، ويقول الآخذ: قبلتها. فهنا تمت الهبة.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٦/٤٤٤):

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْقَبْضِ فِي مَوْضِعٍ وَجَدَ فِيهِ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ.

وَالْإِيجَابُ أَنْ يَقُولَ: وَهَبْتُكَ، أَوْ أَهْدَيْتُ إِلَيْكَ، أَوْ أَعْطَيْتُكَ، أَوْ هَذَا لَكَ. وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَلْفَافِ الدَّالَّةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

وَالْقَبُولُ أَنْ يَقُولَ: قَبِلْتُ، أَوْ رَضِيتُ، أَوْ نَحَوَ هَذَا.
وَذَكَرَ الْقَاضِي، وَأَبُو الْخَطَّابِ، أَنَّ الْهَبَةَ وَالْعَطِيَّةَ لَا تَصِحُّ كُلُّهَا إِلَّا بِإِيجَابٍ
وَقَبُولٍ، وَلَا بُدَّ مِنْهُمَا، سِوَاءٍ وَجَدَ الْقَبْضُ أَوْ لَمْ يُوْجَدْ.
وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ تَمْلِكِيٌّ، فَافْتَقَرَ إِلَى الْإِيجَابِ
وَالْقَبُولِ، كَالنِّكَاحِ.
وَالصَّيْغَةُ: أَنَّ الْمُعَاطَةَ وَالْأَفْعَالَ الدَّالَّةَ عَلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَافِيَةٌ، وَلَا
يُحْتَاجُ إِلَى لَفْظٍ.

وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ عَقِيلٍ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُهْدِي
وَيُهْدَى إِلَيْهِ، وَيُعْطَى وَيُعْطَى، وَيُفْرَقُ الصَّدَقَاتِ، وَيَأْمُرُ سُعَاتَهُ بِتَفْرِيقِهَا
وَأَخْذِهَا، وَكَانَ أَصْحَابُهُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ.

وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ إِيجَابٌ وَلَا قَبُولٌ، وَلَا أَمْرٌ بِهِ وَلَا تَعْلِيمُهُ لِأَحَدٍ. اهـ
وهذا القول حققه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في مجموع

الفتاوى:

حيث ذكر أن جميع العقود التي يشترط فيها جماهير الفقهاء الإيجاب
والقبول بالصيغة يكفي فيها ما تعارض عليه الناس، وهذا هو القول
الراجح في المسألة.

فأي لفظ، أو فعل، تم به العقد، على هذا النوع الذي يتعاقدون به، صح العقد، سواء حصل التلفظ، أم لم يحصل، أشار إليه، أم لم يشر.
كيفية القبض عند البيع والشراء:

قال الإمام ابن قدامح رحمهم الله تعالى في المغنّي (٦/٢٥):
وَالْقَبْضُ فِيمَا لَا يُنْقَلُ بِالتَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، لَا حَائِلَ دُونَهُ، وَفِيمَا يُنْقَلُ
بِالنَّقْلِ، وَفِي الْمَشَاعِ بِتَسْلِيمِ الْكُلِّ إِلَيْهِ.
فَإِنْ أَبَى الشَّرِيكَ أَنْ يُسَلِّمَ نَصِيْبَهُ، قِيلَ لِلْمُتَّهَبِ: وَكُلَّ الشَّرِيكَ فِي قَبْضِهِ
لَكَ وَنَقْلِهِ.

فَإِنْ أَبَى، نَصَّبَ الْحَاكِمُ مَنْ يَكُونُ فِي يَدِهِ هُمَا، فَيَنْقُلُهُ، لِيَحْصُلَ الْقَبْضُ؛
لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الشَّرِيكَ فِي ذَلِكَ وَيَتِمُّ بِهِ عَقْدُ شَرِيكِهِ. اهـ

حكم هبة المشاع وهو غير المحدد من الأرض:
قال الإمام ابن قدامح رحمهم الله تعالى في المغنّي (٦/٢٥):
وَتَصِحُّ هِبَةُ الْمَشَاعِ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ.
قَالَ الشَّافِعِيُّ: سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا أَمَكْنَ قِسْمَتُهُ؛ أَوْ لَمْ يُمْكِنْ.
وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّائِي: لَا تَصِحُّ هِبَةُ الْمَشَاعِ الَّذِي يُمْكِنُ قِسْمَتُهُ؛ لِأَنَّ
الْقَبْضَ شَرْطٌ فِي الْهِبَةِ، وَوُجُوبُ الْقِسْمَةِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْقَبْضِ وَتَمَامَهُ.
فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ قِسْمَتُهُ، صَحَّتْ هِبَتُهُ؛ لِعَدَمِ ذَلِكَ فِيهِ. اهـ

وقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى هو الصواب في هذه المسألة.

حكم هبة المجهول من الشافعي:

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى في المغنّي (٦/٢٧٧):

قَالَ أَحْمَدُ، فِيهِ رَوَايَاتُ أَبِي دَاوُدَ، وَخَرَّبَ: لَا تَصِحُّ هِبَةُ الْمُجْهُولِ.

وَقَالَ فِيهِ رَوَايَاتُ خَرَّبَ: إِذَا قَالَ: شَاةٌ مِنْ غَنَمِي. يَعْنِي: وَهَبْتُهَا لَكَ. لَمْ يَجْزِ.

وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وَيُكْتَمَلُ أَنْ الْجَاهِلَ إِذَا كَانَ فِي حَقِّ الْوَاهِبِ، مَنَعَ الصَّحَّةَ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ فِي حَقِّهِ.

وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْهُوبِ لَهُ، لَمْ يَمْنَعْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا غَرَرَ فِي حَقِّهِ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِي حَقِّهِ الْعِلْمُ بِمَا يُوهَبُ لَهُ، كَالْمَوْصَى لَهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: تَصِحُّ هِبَةُ الْمُجْهُولِ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ، فَصَحَّ فِي الْمُجْهُولِ، كَالنَّذْرِ وَالْوَصِيَّةِ.

وَوَجَّهَ الْأَوَّلُ، أَنَّهُ عَقْدُ تَمْلِيكِ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالشُّرُوطِ، فَلَمْ يَصَحَّ فِي الْمُجْهُولِ، كَالْبَيْعِ، بِخِلَافِ النَّذْرِ وَالْوَصِيَّةِ. اهـ

هذه المسألة عكس الأولى.

المسألة الأولى: الواهب يعلم ما أعطى، من حيث الصفة، أو الكمية، أو

الجودة، وغير ذلك.

وأما الموهوب، لا يعلم بالعطية.

المسألة الثانية: الواهب لا يعلم ما يعطي، من حيث الجودة، أو الصفة،

إلى غير ذلك.

والموهوب لا يعلم أيضاً، ولكن هذا لا يضره أبداً؛ لأنه هو الراجح على كل حال، ولأن العطية بدون أي مقابل، وإنما هي محض منفعة له، فالموهوب له الغنم بدون أي غرم.

فالذي يظهر والله أعلم، أنه لا بأس به، إن لم يلحق الواهب غرر فادح كبير عظيم، فربما وهب شيئاً يظن أن ثمنه قليل، فيتفاجأ بأن ثمنه مرتفع جداً، فربما يبقى متحسراً على ما وهب.

حكم تعليق الهبة بشرط:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٦/٢٧٧):

وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْهَبَةِ بِشَرْطٍ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ لِمُعَيَّنٍ فِي الْحَيَاةِ، فَلَمْ يَجُزْ تَعْلِيْقُهَا عَلَى شَرْطٍ، كَالْبَيْعِ.

فَإِنْ عُلِّقَتْ عَلَى شَرْطٍ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: «إِنْ رَجَعْتُ هَدَيْتُنَا إِلَى النَّجَاشِيِّ فَهِيَ لَكَ»، كَانَ وَعْدًا.

وَإِنْ شَرَطَ فِي الْهَبَةِ شَرْطًا تُنَافِي مُقْتَضَاهَا، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ: وَهَبْتُكَ هَذَا، بِشَرَطِ أَنْ لَا تَهَبَّهُ، أَوْ لَا تَبِيعَهُ، أَوْ بِشَرَطِ أَنْ تَهَبَّهُ أَوْ تَبِيعَهُ، أَوْ بِشَرَطِ أَنْ تَهَبَ فُلَانًا شَيْئًا.

يَصِحُّ الشَّرْطُ، وَفِي صِحَّةِ الْهَبَةِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فِي الْبَيْعِ.

وَإِنْ وَقَّتَ الْهَبَةَ، فَقَالَ: وَهَبْتُكَ هَذَا سَنَةً، ثُمَّ يَعُودُ إِلَيَّ. لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ تَمْلِكٍ لِعَيْنٍ، فَلَمْ يَصِحَّ مُوَقَّتًا، كَالْبَيْعِ. اهـ

أَجِبْ قَوْلَهُ: وهبت هذه الشيء لمدة سنة فقط، أو نحو ذلك من الوقت، فهذه الهبة لا تصح؛ لأنها في مثل هذه الحالة لا تسمى الهبة، بل تكون في مثل هذه الحالة عارية.

وقوله: وهبتك مطلقاً، فهي هبة صحيحة.

وقول الواهب: وهبتك هذا على أن لا تهبه لأحدٍ، فالصحيح أن هذا شرط غير لازم، لأنه يخالف العقد، فالهبة يلزم منها التملك للموهوب؛ فإذا تملك الموهوب جاز له الإعطاء، والهدية، والهبة، والصدقة، والوصية، وورثته ورثته بعد موته، وغير ذلك من أنواع التصرف.

حكم هبة الأمة واستثناء ما في بطنها:

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فلی المصنف (٦/٢٧٧):

وَإِنْ وَهَبَ أَمَةً وَاسْتَتْنَى مَا فِي بَطْنِهَا، صَحَّ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَحْمَدَ، فِي مَنْ أَعْتَقَ أَمَةً وَاسْتَتْنَى مَا فِي بَطْنِهَا؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ بِالْأَمِّ دُونَ مَا فِي بَطْنِهَا، فَأَشْبَهَ الْعِتْقَ.

وَبِهِ يَقُولُ فلي العتق: النَّحْيِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ.

وَقَالَ أَصْلَابُ الرَّائِي: تَصَحُّ الْهَبَةُ، وَيَبْطُلُ الْإِسْتِثْنَاءُ.

وَلَنَا، أَنَّهُ لَمْ يَهَبِ الْوَلَدَ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْمُوْهُوبُ لَهُ، كَالْمُنْفَصِلِ، وَكَالْمَوْصَى

بِهِ. اهـ

حكم هبة الدين ولكن فلي ذم الخير:

قال الإمام ابن قدامح رحمہ اللہ تعالیٰ فلي المصنف (٦/٢٧٧):

وَإِذَا كَانَ لَهُ فِي ذِمَّةِ إِنْسَانٍ دَيْنٌ، فَوَهَبَهُ لَهُ، أَوْ أَبْرَأَهُ مِنْهُ، أَوْ أَحَلَّهُ مِنْهُ، صَحَّ، وَبَرَّتْ ذِمَّةُ الْغَرِيمِ مِنْهُ، وَإِنْ رَدَّ ذَلِكَ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ؛ لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ، فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى الْقَبُولِ، كَإِسْقَاطِ الْقِصَاصِ، وَالشُّفْعَةِ، وَحَدِّ الْقَذْفِ، وَكَالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ.

وَإِنْ قَالَ: تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْكَ. صَحَّ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ وَرَدَّ فِي الْإِبْرَاءِ بِلَفْظِ الصَّدَقَةِ، بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا} [النساء:

[٩٢].

وَأِنْ قَالَ: عَفَوْتُ لَكَ عَنْهُ. صَحَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ} [البقرة: ٢٣٧]، يَعْنِي بِهِ الْإِبْرَاءَ مِنَ الصَّدَاقِ. وَإِنْ قَالَ: أَسْقَطْتُهُ عَنْكَ. صَحَّ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِحَقِيقَةِ اللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ لَهُ. وَإِنْ قَالَ: مَلَكَتُكَ إِيَّاهُ. صَحَّ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ هِبَتِهِ إِيَّاهُ. اهـ

حكم هبة الوالد لولده:

إن كان الأب ليس له إلا هذا الولد، فلا حرج في الهبة له، وللابن له أن يقبضها، فإذا قبضها صارت ملكًا له يفعل فيها ما يشاء.

وأما إن كان للأب عدة أبناء، فيلزمه العدل فيهم، وأن لا يعطي أحدهم دون الآخر.

ففلح الصليدين أيضًا بلفظ آخر:

من حديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَأَلْتُ أُمِّي أَبِي بَعْضَ الْمَوْهَبَةِ لِي مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَوَهَبَهَا لِي، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخَذَ بِيَدِي وَأَنَا غُلَامٌ، فَأَتَى بِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ سَأَلَتْنِي بَعْضَ الْمَوْهَبَةِ هَذَا، قَالَ: «أَلَاكَ وَلَدٌ سِوَاهُ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَرَاهُ، قَالَ: «لَا تُشْهَدُنِي عَلَى جَوْرِ». وَقَالَ أَبُو حَرِيرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٥٠)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٣).

وفي لفظ: " اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم " .

حكم البنات مع الذكور في الهبة:

ذهب جمهور أهل العلم، وهو الذي يرجحه الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى في المغني، على أن للذكر مثل حظ الانثيين؛ لأن قسمة الله عز وجل أعدل قسمة.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن الانثى تساوي الذكر في الهبة، وفي العتية.

لقوله صلى الله عليه وسلم: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ» .

واللفظ عام، ولم يفرق فيه النبي صلى الله عليه وسلم بين ذكر وانثى .
وزد على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حين ذكر قوله لبشير رضي الله عنه لم يستفصل منه، ولم يقل له: كم لك من الذكور، وكم من الاناث؟، أو نحو ذلك من الاستفصال.

وعدم التفريق بين الذكور والاناث في العتية، والهبة، هو اختيار شيخنا يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى.

فنحن نرى أن الصحيح هو وجوب العدل بين الذكور في العتية، وفي الهبة، ولا بأس أن تنصف الانثى.

ولا تعارض بين الحديث والآية، فالعدل هو ما شرعه الله عز وجل في كتابه، وما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم في سنته.

حكم التسوية بين الأولاد الكبار والصغار فإي العطية:

ومن كان له أبناء كبار وصغار، وكل واحد منهم قد يحتاج إلى أكثر من غيره، كأن يكون له شاب يحتاج إلى عشرين ألف ريال في ملبسه، وله طفل صغير ربما اكتفى بالقليل من العطية، نحو الألفين، أو الثلاثة في ملبسه، أو غير ذلك.

فالصحيح أنه لا يلزم التسوية في العطية، فكل واحد من أولاده يعطيه ما يحتاج إليه، وكذلك نساؤه إن كان من المحدثين في الزواج. فمن كان مريضاً أتى له بالعلاج، ومن كان محتاجاً إلى بعض الملابس، وغيره لا يحتاج يعطي الذي يحتاج، ونحو ذلك.

فإعطاء كل واحد ما يناسبه، يعتبر من العدل، ولم يأمر النبي ﷺ بالمساواة، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ».

والعدل قد يتحقق بغير المساواة.

حكم التسوية فإي الهبة بين الأخوة:

ولا يلزم التسوية في الهبة بين الأخوة، وبين الأب والأم.

وبين أعمامه وعماته، وبين أخواله وخالاته.

حكم العودة فالج بعد الإعطاء:

ولا يجوز للواهب أن يعود في هبته بعد التسليم، إلا في حق الوالد مع ولده.

لكن اشترط أهل العلم أربعة شروط في جواز رجوع الوالد في هبته لولده:

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى فالج المغيث (٥٧/٦):

وَلِلرُّجُوعِ فِي هِبَةِ الْوَلَدِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ بَاقِيَةً فِي مِلْكِ الْإِبْنِ، فَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ، بَيَّعَ أَوْ هَبَهُ أَوْ وَقَفَ أَوْ إِرِثَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ بَاقِيَةً فِي تَصَرُّفِ الْوَلَدِ، بِحَيْثُ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي رَقَبَتِهَا، فَإِنْ اسْتَوْلَدَ الْأُمَّةَ، لَمْ يَمْلِكِ الْأَبُ الرُّجُوعَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ فِيهَا لَا يَجُوزُ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهَا.

الثَّالِث: أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهَا رَغْبَةٌ لِغَيْرِ الْوَلَدِ، فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهَا رَغْبَةٌ لِغَيْرِهِ، مِثْلُ أَنْ يَهَبَ وَلَدُهُ شَيْئًا فَيَرِغَبَ النَّاسُ فِي مُعَامَلَتِهِ، وَأَدَانُوهُ دُيُونًا، أَوْ رَغَبُوا فِي مُنَاكَحَتِهِ، فَرَوْجُوهُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا، أَوْ تَزَوَّجَتْ الْأُنْثَى لِذَلِكَ، فَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَتَانِ؛ أَوَّلَاهُمَا، لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ.

الرابع: أَنْ لَا تَزِيدَ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً، كَالسَّمَنِ وَالْكَبَرِ وَتَعْلَمُ صَنْعَةً. فَإِنْ زَادَتْ، فَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَتَانِ:

إِلْحَادُهُمَا: لَا تَمْنَعُ الرَّجُوعَ.

وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْمَوْهُوبِ، فَلَمْ تَمْنَعْ الرَّجُوعَ، كَالزِّيَادَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَالْمُنْفَصِلَةِ.

وَالثَّانِيَةُ: تَمْنَعُ.

وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ لِكَوْنِهَا نَمَاءً مِلْكِهِ، وَلَمْ تَنْتَقِلْ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ، فَلَمْ يَمْلِكِ الرَّجُوعَ فِيهَا، كَالْمُنْفَصِلَةِ، وَإِذَا امْتَنَعَ الرَّجُوعُ فِيهَا، امْتَنَعَ الرَّجُوعُ فِي الْأَصْلِ. **اهـ**

قوله: «النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -».

الأنصاري وهو وأبوه صاحبان، أنصاريان، رضي الله عنهما.

قوله: «أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -».

أي للإشهاد على الهبة، وذلك أن عمرة بنت ربيعة رضي الله عنها، وهي أم النعمان، اشترط على أبيه، أن يشهد النبي صلى الله عليه وسلم على هبته.

قوله: «فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي».

أي أعطيته، ووهبت له، وهو بمعناه.

قوله: «أَكُلْ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟».

فيه الاستفصال قبل السؤال.

وفيه: وجوب العدل بين الأولاد.

قوله: "فَقَالَ: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «فَارْجِعْهُ»".

فيه: جواز الرجوع في الهبة؛ إن لم يكن قد لازم فيها الإذن الشرعي.

قوله: "وَفِي لَفْظٍ: «فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي»".

فيه: أن الهبة تسمى بالصدقة، لكن مع التقييد.

قوله: "فَقَالَ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»".

فيه: وجوب العدل بين الأبناء، وقد تقدم معنى ذلك.

بل إن بعض أهل العلم ذهب إلى وجوب العدل في القبلية، ونحوها.

قوله: «فَرَجَعَ أَبِي، فَرَدَّتْ لَكَ الصَّدَقَةَ».

فيه: سرعة استجابة الصحابة رضي الله عنهم لأمر النبي صلى الله عليه

وسلم.

قوله: "وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ: «فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي»".

وهذا ليس على الإذن من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، وإنما على سبيل الإنكار والزجر.

قوله: "ثُمَّ قَالَ: «أَيُسْرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً؟»".

استدل بهذا اللفظ على مشروعية القياس، ولكن المراد به القياس الصحيح، الذي تدل عليه الأدلة الصحيحة، والمعنى كما يفرحك برهم جميعاً فاعدل بينهم جميعاً.

قوله: "قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَلَا إِذَا؟»".

فيه: ضرب الأمثلة في التعليم.

وفيه: فضيلة بر الوالدين.

وفيه: النهي عن العقود المحرمة، وأنها باطلة لا تصح.

وفيه: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وفيه: أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولو كان المخلوق هو

الأب، أو الأم، أو غيرهم.

وفيه: أن الضرائر قد لا ترضى إلا بما يخالف الشرع، لكن على المعدد في

الزواج أن لا يبالي بغضبهن من رضائهن، المهم هو إقامة حدود الله عز وجل في حق الزوجات، والأبناء، وغيرهم مع بذل الإحسان.

وينبغي للزوج أن يتلطف لأزواجه حتى تتم العشرة الحسنة بينهم، وفي قول رسول الله ﷺ: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي».

قوله: «العائد في هبته».

أي الراجع في هبته بعد أن أعطاها، وتم قبضها.

قوله: «كالكلب يقيء، ثم يعود في قيئه».

وذكر النبي صلى الله عليه وسلم الكلب؛ لأن هذا الفعل لا يكون إلا فيه فيما ذكره أهل العلم.

حكم الرجوع فلي الهبة:

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن العود في الهبة، والنهي للتحريم؛ لأنه الأصل في النهي، ولا صارف يصرفه إلى الكراهة.

وشبه النبي صلى الله عليه وسلم فاعله بالكلب، إلا في عطاء الوالد لولده، وهذا مثل شيء يدل على قبح هذا الصنيع.

حكم الرجوع فلي الهبة من الموهوب له:

وإذا رجع الموهوب له في الهبة، فلا حرج.

ففعلي الصليين:

من حديث عائشة - رضي الله عنها -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي خَيْصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «اذْهَبُوا

بِحَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَهْتَنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي» وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عِلْمِهَا، وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي» ^(١).

فاستدل بهذا الحديث أن الموهوب إذا رد الهبة بغير تطلع من الواهب، وإشراف، فإنه يجوز للواهب أن يقبلها.

قال الحافظ في الفتح (٣/ ٣٥٣):

قَوْلُهُ: «كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»: اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَيْءَ حَرَامٌ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّشْبِيهُ لِلتَّنْفِيرِ خَاصَّةً لِكَوْنِ الْقَيْءِ مِمَّا يُسْتَقْدَرُ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ وَيَلْتَحِقُ بِالصَّدَقَةِ الْكَفَّارَةُ وَالنَّذْرُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْقُرْبَاتِ وَأَمَّا إِذَا وَرِثَهُ فَلَا كَرَاهَةَ وَأَبْعَدَ مَنْ قَالَ يَتَصَدَّقُ بِهِ. اهـ

قَوْلُهُ: "وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوِّءِ»."

وهو التمثيل بالكلب، كما في الرواية السابقة.

وسمى الكلب بمثل السوء؛ لسوء خلقه، ولسوء فعله.

قَوْلُهُ: «الَّذِي يَعُودُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ».

أي يأكل من قيئه كما تقدم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٧٣)، والإمام مسلم في صحيحه (٥٥٦).

قوله: «وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -».

أي أن حديثهما بلفظ واحد.

قوله: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ».

أي الهبة.

وقوله: «لا يحل لرجل مسلم ثم يرجع فيها».

استدل بعض أهل العلم على أن الهبة إذا خرجت من المسلم، وسلمت إلى الموهوب له صارت واجبة في حق المسلم، ولا يجوز له الرجوع فيها. واستدل بعضهم على أن الرجوع والعود في الهبة للكرهية، وليس للتحريم.

لكن الذي يظهر أن العود والرجوع في الهبة بعد تسليمها إلى الموهوب له التحريم وقد تقدم بيانه.

وذكر النبي صلى الله عليه وسلم المسلم دون غيره؛ لأن غير المسلم لا يلتزم بالشرع.

قوله: «إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ».

وهذا من التخصيص بعد التعميم.

فيستثنى الوالد من الحكم في الرجوع عن هبته، وقد تقدم بيان ذلك.

فاللفظ الأول دل على تحريم الرجوع عن الهبة لعامة الناس، ثم حصل الاستثناء والتخصيص للوالد في حق ولده بهذا الحديث، ولكن رجوع الوالد يجوز بشروطه.

قوله: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ» .

الهدية: أي الهبة، وما كان في بابها، وهذا من تواضعه ﷺ، فهو القائل: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ» .
قوله: «وَيُثِيبُ عَلَيْهَا» .

أي ويجازي عليها بعطية نحوها.

فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية من الصحابة رضي الله عنهم تطييباً لخاطرهم، وكان صلى الله عليه وسلم يجازي عليها فيعطيهم غيرها من باب الإحسان إليهم، ومن باب التشجيع لهم في فعل الخير، ومن باب المعروف.

حكم قبول الهدية والإثابة عليها:

وقبول الهدية، والإثابة عليها على الاستحباب؛ ولما فيها، لفعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك من الإحسان، ورد المعروف إلى أهله.

ولأن الإنسان إذا كان له يد على الغير في قبول الهدية ربما يبقى محرراً من صاحب الهدية، لكن إذا أثابه عليها انتفى الحرج معروفاً بمعروف، وهبة بهبة، وإحسان بإحسان.

قوله: "وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: «وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَاقَةً»".

فيه: حب الصحابة رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم.
وفيه: كرم الصحابة رضي الله عنهم في الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم.
حيث أنهم كانوا مع قلة اليد ربما أعطوا النبي صلى الله عليه وسلم العطاءات الكثيرة ابتغاء الأجر من الله عز وجل، وحباً للنبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: «فَأَثَابَهُ عَلَيْهَِا».

أي أن النبي صلى الله عليه وسلم جازاه عليه الهدية بهدية، وأعطاه ناقة أخرى، ربما أعطاه شيئاً من المتاع.

فيه: كرم خلق النبي صلى الله عليه وسلم في رده للإحسان بإحسان آخر، وحسن الجزاء على المعروف، ورسول الله ﷺ يقول: «وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ».

قوله: "فَقَالَ: «رَضِيتَ؟ قَالَ: لَا. فَرَادَهُ، فَقَالَ: «رَضِيتَ؟» قَالَ: لَا. فَرَادَهُ. قَالَ: «رَضِيتَ؟» قَالَ: نَعَمْ".

أي أعطاه حتى أرضاه.

بيان حكم الهبة المشروطة بشيء آخر:

أستدل بهذا الحديث على مشروعية الهبة المشروطة، برد ما يساويها، أو ما يماثلها.

وذهب بعضهم إلى أن هذه ليست بهبة، وإنما هي بيع؛ لأن فيها المعاوضة. وذهب بعضهم إلى مشروعية هذه النوع من الهبات.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٦/٦٦):
وَالْهَبَةُ الْمُطْلَقَةُ، لَا تَقْتَضِي ثَوَابًا، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنَ الْإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ، أَوْ دُونِهِ، أَوْ أَعْلَى مِنْهُ. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْهَبَةِ لِمِثْلٍ أَوْ دُونِ: كَقَوْلِنَا.

فَإِنْ كَانَتْ لِأَعْلَى مِنْهُ، فَفِيهَا قَوْلَانِ:

أَلَدُّهُمَا: أَنَّهَا تَقْتَضِي الثَّوَابَ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، لِقَوْلِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: "وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً أَرَادَ بِهَا

الثَّوَابَ، فَهُوَ عَلَى هِبَتِهِ، يَرْجِعُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَرْضَ مِنْهَا". **اهـ**

وفي الغالب تكون هذه الهبات للموكر، الأمراء، وأصحاب الغنى: من التجارات وغيرهم، فيأتي لهم الزائر ويعطيهم الشيء اليسير حتى يرجع منهم بنوال تقضى بها حاجته.

فمثل هذه الهبات هل هبة مطلقاً، أم مقيدة؟

ذهب بعض أهل العلم إلى أنها إذا كانت للأعلى كانت مقيدة، حتى وإن لم يشترط في الهبة، ويقول له: أهبك هذا الشيء على أن تهب لي شيئاً آخرًا. لكن عادة الناس في ذلك أنه لا يهب للأعلى إلا من أجل أن يرجع منه بنوال مقابل هبته.

فمثل هذه الهبة تُرد له إن طلبها.

ثم قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغني (٦٧/٦):

إِذَا وَهَبَ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِثَابَةِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُثَبِّتَ عَنْهَا، فَعَلَى هَذَا عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهُ حَتَّى يُرْضِيَهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلِللَّوَاهِبِ الرَّجُوعُ.

ويكتمل: أَنْ يُعْطِيَهُ قَدْرَ قِيَمَتِهَا. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا بَيْعٌ، فَيُعْتَبَرُ فِيهِ التَّرَاضِي، إِلَّا أَنَّهُ بَيْعٌ بِالْمُعَاطَاةِ، فَإِذَا عَوَّضَهُ عَوَاضًا رَضِيَهُ، حَصَلَ الْبَيْعُ بِمَا حَصَلَ مِنَ الْمُعَاطَاةِ مَعَ التَّرَاضِي بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ التَّرَاضِي، لَمْ تَصَحَّ؛ لِعَدَمِ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ وَلَا الْمُعَاطَاةُ مَعَ التَّرَاضِي.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : مَنْ وَهَبَ هِبَةً أَرَادَ بِهَا الثَّوَابَ، فَهُوَ عَلَى هِبَتِهِ، يَرْجِعُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَرْضَ مِنْهَا.
وَرُوِيَ مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَفُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - .

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي يَرَى أَنَّ الْهِبَةَ الْمُطْلَقَةَ تَقْتَضِي ثَوَابًا.
وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَهَبَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَاقَةً، فَأَعْطَاهُ ثَلَاثًا فَأَبَى، فَزَادَهُ ثَلَاثًا، فَأَبَى، فَزَادَهُ ثَلَاثًا، فَلَمَّا كَمَلْتُ تِسْعًا، قَالَ: رَضِيتُ: فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَتَّهَبَ إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ أَوْ دَوْسِيٍّ»، تقدم معنا أنه حديث معل من "المُسْنَدِ".

قَالَ الْخَمْدُ: إِذَا تَغَيَّرَتِ الْعَيْنُ الْمُوهُوبَةُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، وَلَمْ يُثْبِتْ مِنْهَا، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ نُقْصَانَ مَا نَقَصَ عِنْدَهُ إِذَا رَدَّهُ إِلَى صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَوْبًا لِبَسَهُ، أَوْ غُلَامًا اسْتَعْمَلَهُ، أَوْ جَارِيَةً اسْتَحْدَمَهَا.

فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ إِذَا نَقَصَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَكَانَ عِنْدِي مِثْلَ الرَّهْنِ، الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ لِصَاحِبِهِ. اهـ

[بيان مشروعية العمرى والرقبى]

٩٤٠ - (وَعَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ»^(١)، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِإِسْلِمٍ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِعَقِبِهِ»^(٢).

وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا»^(٣).

وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: «لَا تُرْقِبُوا، وَلَا تُعْمِرُوا، فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ شَيْئًا فَهُوَ لِرِثَّتِهِ»^(٤).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله الحديث برواياته لبيان القول في العمرى والرقبى.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٢٥)، والإمام مسلم (١٦٢٥) (٢٥)، والسياق لمسلم،

وأما البخاري فعن جابر قال: قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - بالعمرى أنها لمن وهبت له.

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٥) (٢٦).

^(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٥) (٢٣) وزاد: «قال معمر: وكان الزهري يفتي به».

^(٤) أخرجه الإمام أبو داود (٣٥٥٦)، والنسائي (٢٧٣ / ٦)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى

في الإرواء برقم (١٦٠٩).

العمرى والرقبى هو نوع من أنواع الهبة.

وقد استدل من منع الرجوع فيها بما فلاي الصليين:

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»^(١).

ومن ذهب إلى جوازها استدل بما فلاي الصليين:

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «العمرى جائزة»^(٢).

وقال عطاء: حدثني جابر - رضي الله عنهما -، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه.

وبما جاء فلاي سنن الإمام أبي داود رحمه الله تعالى وغيره:

من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الصلح جائز بين المسلمين» زاد أحمد، «إلا صلحا أحل حراما، أو حرم حلالا».

وزاد سليمان بن داود، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم»^(٣).

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٨٩)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٢).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٢٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٥، ١٦٢٦).

(٣) أخرجه الإمام أبو داود (٣٥٩٤)، وأخرجه الإمام الترمذي (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن =

فيرى الشافعية أن العمرى بجميع أشكالها جائزة، سواء في ذلك المقيدة، أو المطلقة.

وذهب بعضهم إلى خلاف ذلك.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى الدراري المضيئة (٣٠٧/٢):

فهذا وما قبله يفيد أنها تكون للوارث، وإن لم يذكر، بل ذكر الموروث. بل وإن استثنى وقال: إن حدث بك حدث فهي إلي فإن ذلك لا يفيد بل تكون للمعمر والمرقب ولورثته من بعده وقد ذهب إلى هذا جماعة من الشافعية.

وذهب الجمهور إلى أنه إذا قال: هي لك ما عشت فإذا مت رجعت إلي فهي عارية مؤقتة ترجع إلى المعمر، عند موت المعمر. وتمسكوا برواية جابر -رضي الله عنهما- المتقدمة. وقد قدمنا ما قيل فيها من الإدراج. اهـ

قال أبو محمد وفقه الله تعالى:

والإدراج في حديث جابر رضي الله عنهما، وهو معنا في الباب، قال: «إِنَّمَا

= عَوَّفَ الْمُزَنِّي، وقال الإمام الألباني رحمه الله في الإرواء برقم (١٣٠٣): صحيح. وقد روى من حديث أبي هريرة، وعائشة، وأنس بن مالك، وعمرو بن عوف، ورافع بن خديج، وعبد الله بن عمر -رضي الله عنهم-.

الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا.

فقد قيل أنه هذا مدرج من كلام أبي سلمة، وليس من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

ثم قال الإمام رحمه الله تعالى:

والعمرى: بضم العين وسكون الميم مع القصر عند الأكثر وهي مأخوذة من العمر، وهو الحياة.

سميت بذلك؛ لأنهم كانوا في الجاهلية يعطي الرجل الرجل الدار ويقول له: أعمرتك إياها، أي أبحتها لك مدة عمرك وحياتك، فقيل لها عمرى لذلك.

والرقبة: بضم الراء بوزن العمري مأخوذة من الرقة، لأن كل واحد منهما يرقب الآخر متى يموت لترجع إليه، وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة.

قوله: «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ».

هذا مما استدل به الشافعية رحمة الله عليهم، ومن إليهم، من إن العمرى لا تعود إلى صاحبها.

ولأنها هبة، وعود الواهب في هبته داخل في الذم، على ما تقدم.

قوله: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ».

أي للانتفاع بها.

فإما أن تنتفعوا منها، وإما أن تعطوها لغيركم على صورة الهبة.

قوله: «وَلَا تُفْسِدُواهَا».

أي تهلكونها بالهبة، ثم بعد ذلك تريدون الرجوع فيها.

قوله: «فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَىٰ فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا».

تكون له في حياته، يستمتع بها، وإن شاء باعها، وإن شاء يفعل بها ما يريد أن يفعل؛ لأن قد تملكها.

قوله: «وَلِعَقِبِهِ».

أي إذا مات من ملك العمرى، فإنها ستكون ميراثاً تنتقل إلى الورثة، فيقتسمونها فيما بينهم.

قوله: "وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّمَا الْعُمْرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وسلم -»".

أراد المصنف رحمه الله تعالى بهذا اللفظ أن يجمع بينه وبين ألفاظ الحديث.

الألفاظ التي نهي فيها النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرى، والرقبى،

والألفاظ التي أجاز فيها النبي صلى الله عليه وسلم العمرى، والرقبى.

قوله: "أَنْ يَقُولَ: «هِيَ لَكَ وَلَعَقِبِكَ»".

أي العمرى والرقبى المطلقة، فهذه هي التي أجازها النبي صلى الله عليه وسلم.

مثل قول: وهبتك هذا الكتاب بعد موتي، فهذا رقبى، وهو هبة.

أو مثل قول: وهبتك هذا الكتاب، لك ولعقبك من بعدك، فهذا أيضاً هبة ظاهرة، فهذا هو عمرى مطلقة.

قوله: «فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتِ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا».

والدليل على ذلك ما جاء في سنن الترمذي رحمه الله تعالى:

من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده -رضي الله عنه-، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا»^(١).

قوله: "وَلَأَبَى دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ: «لَا تُرَقِّبُوا، وَلَا تُعْمَرُوا»".

فهذا نهي، والنهي في الأصل يدل على التحريم، لكن الذي يظهر أنه هنا للكره فقط.

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٣٥٢)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم: (١٣٠٣)، وقال فيه: وقد روى من حديث أبي هريرة، وعائشة، وأنس بن مالك، وعمر بن عوف، ورافع بن خديج، وعبد الله بن عمر، -رضي الله عنهم-.

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين أن العمرى والرقبى قد يلحق صاحبها بعض الندم.

قوله: «فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ».

سواء اشترط، أم لم يشترط، فاللفظ يفيد الإطلاق.

فإذا قيل لك: هذه العمار لك ما عشت، أو ما عشت؛ فإن العمرى والرقبى تنفذ، وتنفذ الرقبى بدون رجوع لصحابها. والذي يظهر أن قول الجمهور لا بأس به.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم (١١/٦٩):

قَوْلُ صَلَّاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمرى لَهُ وَلَعَقِبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ».

وفيه رواية: «مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمرى لَهُ وَلَعَقِبِهِ فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقَّهُ فِيهَا وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلَعَقِبِهِ».

وفيه رواية: قَالَ جَابِرٌ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: «إِنَّمَا الْعُمرى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُولَ هِيَ لَكَ وَلَعَقِبِكَ فَأَمَّا إِذَا قَالَ هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا».

وَفَلَيْ رَوَايَةٍ عَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعُمْرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ».

وَفَلَيْ رَوَايَةٍ: «الْعُمْرَى جَائِزَةٌ».

وَفَلَيْ رَوَايَةٍ: «الْعُمْرَى مِيرَاثٌ».

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعُمَرَى قَوْلُهُ أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ مَثَلًا أَوْ جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ أَوْ حَيَاتَكَ أَوْ مَا عِشْتَ أَوْ حَيَّيتَ أَوْ بَقِيتَ أَوْ مَا يُفِيدُ هَذَا الْمَعْنَى.

وَأَمَّا عَقِبُ الرَّجُلِ: فَبَكْسَرِ الْقَافِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ وَمَعَ كَسْرِهَا كَمَا فِي نِظَائِرِهِ.

وَالْعَقِبُ: هُمْ أَوْلَادُ الْإِنْسَانِ مَا تَنَاسَلُوا.

قَالَ أَصْحَابُنَا الْعُمْرَى ثَلَاثُ أَحْوَالٍ:

أَلَحْدُهَا: أَنْ يَقُولَ أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ، فَإِذَا مِتَّ فَهِيَ لَوَرَثَتِكَ أَوْ لِعَقِبِكَ، فَتَصِحُّ بِهَا خِلَافٌ. اهـ

وَيَمْلِكُ بِهَذَا اللَّفْظِ رَقَبَةُ الدَّارِ، وَهِيَ هِبَةٌ لِكِنَّهَا بِعِبَارَةٍ طَوِيلَةٍ فَإِذَا مَاتَ فَالدَّارُ لَوَرَثَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَلَبِيتَ الْمَالُ وَلَا تَعُودُ إِلَى الْوَاهِبِ بِحَالٍ خِلَافًا لِلْمَالِكِ.

الحالُ الثاني: أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى قَوْلِهِ جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ وَلَا يَتَعَرَّضُ لِمَا سِوَاهُ.

فَفِي صِحَّةِ هَذَا الْعَقْدِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ:

أَصْلُهُمَا وَهُوَ الْبَكْدِيدُ: صِحَّتُهُ، وَلَهُ حُكْمُ الْحَالِ الْأَوَّلِ.

أقول: لأن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى يقول: العمرى جائزة، وهذه الشروط التي تضاف إليها، شروط فاسدة لا عبرة بها عنده مستدلاً بها.

فَفَلْيُصْلِحِ الصَّالِحِينَ:

من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١).

وكون الإنسان يهب شيء ثم يشترط، فهذا ليس إليه.

وَالثَّانِي وَهُوَ الْقَدِيمُ: أَنَّهُ بَاطِلٌ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّمَا الْقَوْلُ الْقَدِيمُ أَنَّ الدَّارَ تَكُونُ لِلْمُعَمَّرِ حَيَاتُهُ، فَإِذَا مَاتَ عَادَتْ إِلَى الْوَاهِبِ، أَوْ وَرَثَتِهِ؛ لِأَنَّهُ خَصَّهُ بِهَا حَيَاتُهُ فَقَطْ.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢١٦٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٠٤).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْقَدِيمُ أَنَّهَا عَارِيَةٌ يَسْتَرِدُّهَا الْوَاهِبُ مَتَى شَاءَ، فَإِذَا مَاتَ عَادَتْ إِلَى وَرَثَتِهِ.

الثالث: أَنْ يَقُولَ جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ، فَإِذَا مِتَّ عَادَتْ إِلَيَّ، أَوْ إِلَى وَرَثَتِي إِنْ كُنْتُ مِتُّ.

فَفِي صِلَتِ خِلَافٍ عِنْدَ أَصَابِنَا:
مِنْهُمْ: مَنْ أَبْطَلَهُ.

وَالْأَصْحَابُ عِنْدَهُمْ: صِحَّتُهُ وَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْحَالِ الْأَوَّلِ وَاعْتَمَدُوا عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُطْلَقَةِ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ»، وَعَدَلُوا بِهِ عَنْ قِيَاسِ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ.

وَالْأَصْحَابُ الصَّلَاحُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ: وَأَنَّ الْمُوْهُوبَ لَهُ يَمْلِكُهَا مِلْكًا تَامًا يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ هَذَا مَذْهَبُنَا.
وَقَالَ الْخَصْمُ: تَصِحُّ الْعُمَرَى الْمُطْلَقَةُ دُونَ الْمُؤَقَّتَةِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: فِي أَشْهَرِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ الْعُمَرَى فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ تَمْلِكُكَ لِمَنَافِعِ الدَّارِ مَثَلًا وَلَا يَمْلِكُ فِيهَا رَقَبَةَ الدَّارِ بِحَالٍ.

قال أبو محمد بسنده (اللهم تعالوا):

وهذا القول قد رد على الإمام مالك رحمه الله تعالى؛ لأن الأحاديث تدل على خلاف قوله.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِالصَّحَّةِ كَنَحْوِ مَذْهَبِنَا، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ.

وَحُجَّتُ الشَّافِعِيِّ وَمُوافِقِيهِ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

خلاصة ما سبق معنا: أن العمرى منهم من أجازها مطلقاً، سواء كانت بقيد، أو بغير قيد.

ومنهم من فصل فيها: ما كانت مطلقة فهي على إطلاقها، وما كانت مقيدة فيلتزم بالشروط التي فيها.

والذلي يظهر والله أعلم من مجموع الأحاديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز العمرى والرقبى المطلقة، وحذر من العمرى الرقبى المقيدة، لما فيها من الإفساد للأموال، ولما يؤدي إليه من الرجوع في الهبة.

[بيان حكم شراء الواهب لهبته]

٩٤١ - (وَعَنْ عُمَرَ - رضي الله عنه - قَالَ: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: «لَا تَبْتَعُهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدَرْهَمٍ...» الْحَدِيثَ ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أن الواهب لا يجوز له أن يشتري هبته.

وبعضهم جوز ذلك إذا كان سيشتريه بسعر السوق، وبدون إفراط، ولا تفريط.

والنهي في الحديث للتنزيه والكراهة.

قوله: «عُمَرَ - رضي الله عنه -».

هو أبو حفص، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أمير المؤمنين.
ثاني الخلفاء الراشدين، وثاني هذه الأمة فضلاً، بعد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦٢٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٠) وزاد: «فإن العائد في صدقته، كالكلب يعود في قيئه».

قوله: "قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

أي أوقفت الفرس في سبيل الله عز وجل، على رجل، أو أمر بعينه.

قوله: «فَأَصَاعَهُ صَاحِبُهُ».

أي فرط فيه صاحبه وهو الذي وقف الفرس عليه، حتى لحق بالفرس الضرر؛ بسبب الجوع، أو العطش، أو بغير ذلك من الأمور الأخرى.

قوله: «فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ».

لأن الفرس قد ضعف عما كان عليه.

والإنسان يرغب في الشيء الرخيص؛ لعله يملكه، فيتصدق به مرة أخرى، أو يستفيد منه، ويتتفع به، بنحو ذلك من وجوه الانتفاع.

قوله: «فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ ذَلِكَ».

فيه: ورع الصحابة رضي الله عنهم، وخوفهم من الوقوف في الحرام، وحرصهم الشديد على التعلم، والرجوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يشكل عليهم من أمور الدين، والدنيا.

وعمر رضي الله عنه قد أوقفه، والعود في الوقف لا يجوز لصاحبه.

وإن قيل: بأن عمر رضي الله عنه وهبه، فكذلك الرجوع في الهبة لا يجوز

أيضًا.

قوله: "فَقَالَ: «لَا تَبْتَغُهُ»".

أي تنزيهاً له من هذا الشراء.

قوله: «وَأِنْ أَعْطَاكَ بِدْرَهُمْ...».

قال السفاريني في كشف اللثام شرح عمدة الأحكام (٥ / ٦١):

وظاهر النهي: التحريم.

وقال الكرمانى: إنه للتنزيه.

قال القسطلاني: وظاهر النهي: التحريم، ولكن حملة الجمهور على

التنزيه.

قال العيني: وحملة قومٌ على التحريم، وليس بظاهر. انتهى.

قال علمأونا: يحرم على مزكٍّ ومتصدقٍ شراءَ زكاته أو صدقته، ولا يصح

الشراء، لحديث عمر، يعني: هذا، حسماً لمادة استرجاع شيءٍ منها حياً، أو

طمعاً في مثلها، أو خوفاً ألا يعطيه بعد، فإن عادت إليه بنحو إرثٍ أو وصيةٍ

أو هبةٍ أو دينٍ، حلّت.

وفي "الفروع" للعلامة ابن مفلح: يحرم شراء زكاته، نص عليه، وهو

أشهر.

قال صاحب "المحرر": صرح جماعة من أصحابنا وأهل الظاهر بأن

البيع باطل، واحتج الإمام أحمد بقوله - صلى الله عليه وسلم -: "لا

تشتريه"، (ولا تعد في صدقتك) لا بطريق الابتياح، ولا غيره، فهو من عطف العام على الخاص. اهـ

ويكون المعنى هنا على ما تقدم معنا بيانه، فإن كان الواهب سيشتري من الموهوب له الهبة بسعر السوق، وكان الموهوب له هو الذي يريد أن يبيع الهبة التي تملكها، بدون إحراج من الواهب، وبدون وقوع ضرر عليه، فإن هذا الشراء لا حرج فيه على الواهب.

وذهب الشوكاني في النيل إلى التفصيل في أن الحديث على كراهة التنزيه في شراء صدقة الفرض، وعلى التحريم في شراء صدقة التطوع، والذي يظهر أنه في الحاليين على التنزيه، والله أعلم.

[بيان مشروعية الهدية]

٩٤٢ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «تَهَادُوا تَحَابُّوا»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُرِيدِ» وَأَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ).

٩٤٣ - (وَعَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «تَهَادُوا، فَإِنَّ الْهُدِيَّةَ تَسْلُ السَّخِيمَةَ»^(٢). رَوَاهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديثين لبيان مشروعية الهدية.

لما فيها من التأليف بين المهدى، وبين المهدى له.

^(١) الحديث حسن لغيره. رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٤) وأبو يعلى في «المسند» (٦١٤٨)، من طريق ضمام بن إسماعيل، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة رضي الله عنه به، وضمّام بن إسماعيل قال فيه ابن معين والنسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال الدارقطني: متروك. وذكره ابن عدي في الكامل، وأورد فيه حديثه هذا، فالحديث يحتمل التحسين، ويشهد له الحديث الذي بعده.

^(٢) أخرجه الإمام البزار (١٩٣٧)، وهو وإن كان ضعيف المسند فهو أحد شواهد الحديث السابق، وهو من طريق حميد بن حماد، بن أبي الخوار، عن عائذ بن شريح، عن أنس رضي الله عنه به، وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف حميد وعائذ، كما في التهذيب والميزان، والحديث حسن بشاهده الذي قبله.

وفلج البخاري:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا»^(١).

وربما أهدى النبي صلى الله عليه وسلم لغيره من الصحابة رضي الله عنهم.

وقد بوب الإمام البخاري رحمه الله تعالى فلج صحيحه، فقال: "باب قبول الهدية من المشركين".

وذكر حديث (٢٦١٥) : عن أنس رضي الله عنه، قال: أَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُبَّةً سُنْدُسٍ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الْحَرِيرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهَا، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا».

وأخرج ابن سعد، عن قتادة، عن أنس - رضي الله عنه - : «إِنَّ أُكَيْدَرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

والحديث أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه في فضائل الصحابة باب من فضائل سعد بن معاذ رضي الله عنه رقم: (٢٤٦٩).

وذكر رحمه الله تعالى أحاديث أخرى.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٨٥).

وبوب الإمام البخاري رحمه الله تعالى أيضًا فلي صليخ، فقال: "بَابُ
الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ".

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ، وَلَمْ
يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [الممتحنة: ٨].

ثم ذكر رحمه الله تعالى برقم (٢٦١٩): من حديث ابن عمر رضي
الله عنهما، قَالَ: رَأَى عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- حُلَّةً عَلَى رَجُلٍ تُبَاعُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ابْتَغِ هَذِهِ الْحُلَّةَ تَلْبَسُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِذَا جَاءَكَ الْوَفْدُ؟
فَقَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ»، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، بِحُلٍّ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ مِنْهَا بِحُلَّةٍ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ
الْبَسُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا تَبِيعُهَا، أَوْ
تَكْسُوهَا»، "فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ".

والحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في الزكاة، باب فضل النفقة
والصدقة على الأقربين، برقم: (١٠٠٣).

فلا حرج أن يقبل المسلم هدية المشرك، ولا حرج أن يهدي المسلم
للمشرك، ولا سيما إذا كان على سبيل التأليف له للدخول في دين الإسلام.
فقد أهدى المقوقس للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة، وجارية، وغلامًا.

فعند الحاكم رحمه الله تعالى فإني المستدرك:

من طريق مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: " ثُمَّ تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَارِيَةَ بِنْتَ شَمْعُونٍ وَهِيَ الَّتِي أَهْدَاهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُتَّقِسُ صَاحِبُ الْإِسْكَندَرِيَّةِ، وَأَهْدَى مَعَهَا أُخْتَهَا سِيرِينَ وَخَصِيًّا يُقَالُ لَهُ: مَابُورٌ، فَوَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِيرِينَ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ، وَالْمُتَّقِسُ مِنَ الْقَبْطِ وَهُمْ نَصَارَى، وَوَلَدَتْ مَارِيَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَمَاتَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ شَهْرًا ^(١) .

وكما فإني الصليين:

من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟»، فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ، فَعَجَنَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ، مُشْعَانٌ طَوِيلٌ، بَغْنَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً، أَوْ قَالَ: أَمْ هِبَةً؟ " الحديث ^(٢) .

ولو كان هدية لقبها النبي صلى الله عليه وسلم منه.

^(١) أخرجه الإمام الحاكم في مستدركه (٦٨١٩)، وسكت عنه الإمام الذهبي، وهو مرسل.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٦١٨)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٠٥٦).

ويجوز التهادي بين الصغار والكبار، وبين الأزواج، وغيرهم.
وبين الزملاء؛ لما فيها من جلب المحبة، حتى وإن كانت الهدية شيء يسير.

قوله: «تَهَادُوا».

أي ابذلوا الهدايا لبعضكم، سواء كانت هذه الهدايا من الشيء الثمين، أو الرخيص.

قوله: «تَحَابُّوا».

أي تقع المحبة بينكم بسبب هذه الهدايا.
بل إنها من أسباب محبة الله عز وجل للعبد.

ففلح موطاً للإمام مالك رحملى اللع:

من طريق أبي إدريس الخولاني، أنه قال: دَخَلْتُ مَسْجِدَ دِمَشْقَ فَإِذَا أَنَا
بِفَتَى بَرَّاقِ الثَّنَايَا وَإِذَا النَّاسُ مَعَهُ، إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَسْنَدُوا إِلَيْهِ وَصَدَرُوا
عَنْ رَأْيِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَقِيلَ: هَذَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، فَلَمَّا كَانَ
الْغَدُ هَجَرْتُ فَوَجَدْتُهُ قَدْ سَبَقَنِي بِالتَّهْجِيرِ، وَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، قَالَ: فَانْتَظَرْتُهُ
حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ، ثُمَّ جِئْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: وَاللَّهِ إِنِّي
لَأُحِبُّكَ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ، فَأَخَذَ بِحُبُوبَةِ
رِدَائِي، فَجَبَدَنِي إِلَيْهِ، وَقَالَ: أَبَشِّرْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: وَجَبَتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَائِنِ فِيَّ،
وَالْمُتَجَالِسِينَ فِيَّ، وَالْمُتَزَاوِرِينَ فِيَّ، وَالْمُتَبَاذِلِينَ فِيَّ»^(١).

والهدية نوع من البذل، ومن أحسن الهدايا التي تقع فيها الكتب،
والمصنفات، فهي من الأمور النافعات في الدنيا، وبعد الممات.

قوله: "رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُرْدٍ»".

سمي هذا الكتاب بالأدب المفرد؛ لأنه كتاب مفرد عن الصحيح، وإلا
فقد ذكر بعض أهل العلم أن اسمه: "كتاب الأدب".

قوله: «وَأَبُو يَعْلَى».

أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي،
الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ).

أي في مسنده.

وهو مسند نفيس، مليء بالأحاديث الصحيحة، والحسنة، والثابتة عن
النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: «بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ».

حكم الحافظ على إسناد الحديث بالحسن، وقد سبق أنه حسن بشاهده

^(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٢٠٠٧) ط أبي مصعب الزهري، وصححه الإمام الألباني رحمه
الله تعالى في المشكاة برقم (٥٠١١).

الذي بعده.

قوله: «تَهَادَوْا».

بيان حكم الهدية:

والهدية مستحبة، وليست بواجبة، والأمر للاستحباب؛ لأنه أمر إرشاد.

قوله: «فَإِنَّ الْهُدِيَّةَ تَسْلُ السَّخِيمَةَ».

وفي هذا بيان الحكمة في بذل الهدية، فهي تخرج السخيمة من القلب.

تسئل: أي تخرج.

السخيمة: هي الضغائن الناتجة: عن الحقد، والغل، والحسد، والبغض،

والكراهية، وغير ذلك من الضغائن.

وقد جاء في سنن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو يَقُولُ: «وَأَسْأَلُ سَخِيمَةَ صَدْرِي» ^(١).

لأن الصدر إذا فسد، فسدت الجوارح كلها.

ففي صحيح الصليبين:

من حديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ - رضي الله عنه -، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - «أَلَا

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (٢٥٥١)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح

أبي الترمذي.

وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضَغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ
الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١).

وعند ابن ماجه: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «كُلُّ مُحْمُومٍ الْقَلْبِ،
صَدُوقِ اللِّسَانِ»، قَالُوا: صَدُوقُ اللِّسَانِ، نَعْرِفُهُ، فَمَا مُحْمُومُ الْقَلْبِ؟ قَالَ:
«هُوَ التَّقِيُّ النَّقِيُّ، لَا إِثْمَ فِيهِ، وَلَا بَغْيَ، وَلَا غِلَّ، وَلَا حَسَدَ».

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٥٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٩٩).

[المبالغة في الحث على الهدية ولو قلت]

٩٤٤ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى الله عليه وسلم: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ! لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان أن الهدية ينبغي أن تشاع بين المسلمين ولو كانت شيئاً يسيراً.
وفلج ميسر:

من حديث أَبِي ذَرٍّ - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً، فَأَكْثِرْ مَاءَهَا، وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ»^(٢).
وفلج البخاري:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٦٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٠٣٠) و «فرسن»: قال الحافظ في «الفتح»: «بكسر الفاء والمهملة بينهما راء ساكنة وآخره نون، وهو: غُطِيمٌ قليل اللحم، وهو للبعير موضع الحافر للفرس، ويطلق على الشاة مجازاً، ونونه زائدة وقيل: أصلية، وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليسير وقبوله لا إلى حقيقة الفرسن؛ لأنه لم تخر العادة بإهدائه، أي: لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها لاستقلاله، بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر، وإن كان قليلاً فهو خير من العدم، وذكر الفرسن على سبيل المبالغة.

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٦٢٥).

«لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ»^(١).

وعند الإمام مسلم رحمه الله تعالى:

من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ، فَأَجِيبُوا»^(٢).

فالشاهد: أن الإنسان ينبغي له أن يقبل الهدية، وإياه أن يكون محتقراً للمهدي، فكل واحد يهدي بما يستطيع.

فربما تصل إلى البادية وعندهم جبن مما يصنعون، أو لبن إبل، أو سمن بلدي، أو شيء من سعف النخل، فإن أهدوا إليك فاقبلها منهم، واشكرهم على ذلك.

وربما تصل إلى المدينة فيهدوا لك شيئاً مما يناسب حالهم، فكذلك اقبل هديتهم، واشكرهم على ذلك.

فالإنسان لا ينظر إلى نوع الهدية، أو حجمها، أو ثمنها، ولكن إلى مدلولها من الحب، والكرم، وحسن المعاملة، وإلى غير ذلك.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٦٨).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٤٢٩).

قوله: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ!».

هذا نداء لنساء المسلمين بالتزام شرع الله عز وجل.

بيان سبب ذكر النساء دون الرجال في هذا الحديث:

لأن الغالب في النساء أنهن أشد من يقعن في الكفران، فيكفر الإحسان، والمعروف؛ حتى من أزواجهن.

فإذا كان المرأة تكفر إحسان زوجها إليها، فغيره من باب أولى.

فالذي ينبغي للنساء، والرجال، أن لا يحتقروا ما يعطونه من الهدية، والإحسان، والبذل.

قوله: «لَا تَخْفَرْنَ».

أي لا تستصغرن.

قوله: «جَارَةٌ لِحَارَتِهَا».

وذكر الجار للتغليب.

والهدية وإن كانت حقيرة ويسيرة في نفسها، فربما يجعل الله عز وجل فيها البركة، فتقع في موقع نافع لمن أخرجها، ولمن أخرت له، فيرضى بها، ويجد فيها ما يطلبه.

قوله: «وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةً».

الفرسن: هو العظم الذي يكون في أسفل الرجل، ونحو ذلك.

[الشفعة في الهبة]

٩٤٥ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، مَا لَمْ يُثَبَّ عَلَيْهَا» ^(١)). رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَالْمُحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَوْلُهُ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان دخول الهبة المطلقة.
كرجل أعطى رجلاً آخرًا أرضاً، ثم أراد ذلك الرجل أن يبيعها بعد أن تملكها، فللمعطي الأول أن يدخل في الشفعة فيها، ويشتريها لنفسه.

^(١) الحديث لا يصح رفعه. رواه الحاكم (٢ / ٥٢)، مرفوعاً وقال: «هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا». قلت: وشيخه هو: إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي، قال الحافظ في «اللسان» (١ / ٤١٧): «الحمل فيه عليه بلا ريب، وهذا الكلام معروف من قول عمر غير مرفوع». وأما الموقوف، فرواه مالك في «الموطأ» (٢ / ٧٥٤) بسند صحيح، ولفظه: «من وهب هبة لصلة رحم، أو على وجه صدقة، فإنه لا يرجع فيها. ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب، فهو على هبته، يرجع فيها إذا لم يُرَضَ منها». وقد رجح وقفه على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الإمام البخاري، والدارقطني، والبيهقي، كما في إعلام الموقعين، وقد ثبت عن عمر من غير وجه كما في الموطأ، ومصنف عبد الرزاق. وجاء الحديث مرفوعاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن ماجه، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وهو ضعيف، فالحديث لا يصح مرفوعاً، وإنما صح موقوفاً على عمر رضي الله عنه، والله أعلم.

قال ابن عبد البر في الاستذكار (٧ / ٧١):

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ وَهَبَ هِبَةً فِي دَارٍ أَوْ أَرْضٍ مُشْرَكَةٍ فَلَمْ يَثْبُ مِنْهَا وَلَمْ يَطْلُبْهَا فَأَرَادَ شَرِيكُهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِقِيمَتِهَا فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يَثْبُ عَلَيْهَا فَإِنْ أُثِيبَ فَهُوَ لِلشَّفِيعِ بِقِيمَةِ الثَّوَابِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ كَانَ مَالِكٌ فِي صَدْرٍ مِنْ عُمُرِهِ يَرَى فِي الْهَبَةِ الشُّفْعَةَ وَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ ثَوَابٍ لِأَنَّهُ انْتَقَالَ مِنْهُ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ يَرَ الْهَبَةَ لِغَيْرِ ثَوَابٍ شَفْعَةً.

ذكر ذلك عنه بن عبد الحكم.

وَأَمَّا الْهَبَةُ لِلثَّوَابِ فَهِيَ عِنْدَهُ كَالْبَيْعِ وَفِيهَا الشُّفْعَةُ لَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ وَلَا قَوْلُ أَصْحَابِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَوْ أَنَّ الْمُوْهُوبَ لَهُ أَثَابَ الْوَاهِبِ بأكثر من قيمة الشقص الموهوب.

فَقَالَ بَنُ الْقَاسِمِ لَا يَأْخُذُهُ إِلَّا بِقِيمَةِ الثَّوَابِ كُلِّهِ قَالَ وَلِهَذَا يَهَبُ النَّاسُ مِنَ الْهَبَاتِ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلًا بَلْ قَالَ ذَلِكَ مُجْمَلًا.

وَقَالَ أَشْهَبُ إِذَا أَتَى بِهِ أَكْثَرُ مِنْ قِيمَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْهَبَةَ قَوْلَانِ.

فَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ أَنْ يَأْخُذَهُ إِلَّا بِجَمِيعِ الثَّوَابِ أَوْ شَرِكِهِ.

وَأِنْ كَانَ بَعْدَ الْفَوْتِ فَلَهُ أَنْ يَسْتَشْفَعَ بِقِيمَةِ الشَّقْصِ فَقَطْ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ: فَالْهَبَةُ لِلثَّوَابِ عِنْدَهُ بَاطِلٌ مَرْدُودَةٌ لِأَنَّهَا عِنْدَهُ مِنْ بَابِ الْبَيْعِ
بِشَمَنِ مَجْهُولٍ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْهَبَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
قَالَ: وَلَا شُفْعَةَ لِلشَّافِعِيِّ فِي الْهَبَةِ لِلثَّوَابِ لِأَنَّهُ مَرْدُودٌ مِنْ فِعْلِ مَنْ فَعَلَهُ.
وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُحِيزُونَ الْهَبَةَ لِلثَّوَابِ وَيُضَمُّونَهَا اتِّبَاعًا لِعُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.
وَلَكِنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْهَبَةَ لِلثَّوَابِ شُفْعَةً لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ هَبَةٌ لَيْسَتْ بِبَيْعٍ.
وَكَذَلِكَ لَا شُفْعَةَ عِنْدَهُمْ فِي صَدَاقٍ وَلَا أَجْرَةٍ وَلَا جُعْلٍ وَلَا خُلْعٍ وَلَا فِي
شَيْءٍ صَوْلِحَ عَلَيْهِ مِنْ دَمٍ عَمْدٍ. اهـ

قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى فلي سبل السلام (١٣٦/٢):
وفيه: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ الَّتِي لَمْ يُثَبَّ عَلَيْهَا، وَعَدَمِ جَوَازِ
الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ الَّتِي أَثَابَ عَلَيْهَا الْمُؤْهُوبُ لَهُ الْوَاهِبُ. اهـ
حُكْمُ الرُّجُوعِ فِي هَبَةِ الْمَرْأَةِ لَزُوجِهَا:

ذهب بعض أهل العلم إلى عموم حديث الراجع في هبته.
فقالوا: هي تدخل في عموم الحديث، فلا يجوز لها أن ترجع في هبتها
لزوجها بعد التسليم، أي إذا أعطته وتملكها.
وذهب بعض أهل العلم أنه يجوز لها الرجوع؛ لأن المرأة إذا وهبت
لزوجها شيئاً، ولا سيما المهر، فإنها إما أن تهبه راغبة، وإما أن تهبه راهبة.

والذي يظهر أنها إن وهبت لزوجها هبة، ثم رجعت، ولا سيما مع ما
يعتري المرأة من الغيرة ؛ إذا كان زوجها قد عدد في الزواج عليها.
وما يعتريها من كفران العشير، وضعف العقل، والدين، فلا حرج في
ذلك إن شاء الله عز وجل.

وقد كان بعض القضاة يمضي على هذا في أحكامه.
والحمد لله رب العالمين.

[باب اللقطة]

[بَابُ اللَّقْطَةِ]

الشرح: *****

اللقطة: فيها أربع لغات:

لقاطة، ولقطة، ولقطة، ولقَط، قاله ابن مالك رحمه الله تعالى ونظمها

بقوله:

لقاطة ولقطة ولقطة *** ولقَطُ لا قَطُ قد لقطه

واللقط **فلي** الاصطلاح: هي ما وجد من حق محترم غير محروز، وهي

ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع.

والأصل **فلي** أخذها والمخافط **عليها** أدلخ البر والإحسان.

ومنها قوله: {وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [البقرة: ١٩٥].

ومن السنن: أحاديث الباب.

والإجماع: فالإجماع قائم على مشروعيتها.

بيان حكم اللقط **فلي** الموضع المملوك:

قال الإمام العيني رحمه الله تعالى **فلي** البيان (٧/٥١٣-٥١٤):

إذا وجدت اللقطة في موضع مملوك، فهي لمالك ذلك الموضع، لأن يده

ثابتة على الموضع، وعلى ما فيه، إلا إذا قال: ليست بملك لي.

وإن وجدها في موضع مباح.. فلا يخلو: إما أن يكون حيواناً، أو غير حيوان، فإن كان غير حيوان.. نظرت:

فإن كانت يسيرة بحيث يعلم أن صاحبها لو علم أنها ضاعت منه لم يطلبها، كزببية أو تمرّة وما أشبههما.. لم يجب تعريفها.

وله أن ينتفع بها في الحال؛ لما روى أنس -رضي الله عنه- -رضي الله عنه-: «أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مر بتمرّة مطروحة في الطريق فقال: لولا أني أخشى أن تكون من تمر الصدقة.. لأكلتها».

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في إرشاد الفقيل:

فيه دلالة على جواز التقاط المحقرات وتملكها من غير تعريف؛ لأنه إنما علل لكونها من الصدقة.

ثم قال الإمام العبد المذنب رحمه الله تعالى:

وروى جابر -رضي الله عنهما- قال: «رخص لنا رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به»^(١).

وروي: أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- رأى رجلاً يعرف زببية، فقال: "إن من الورع ما يمقتة الله".

^(١) الحديث فيه المغيرة بن زياد مختلف في توثيقه.

وإن كانت اللقطة كثيرة بحيث يطلبها من ضاعت منه، كالذهب والفضة والثياب والجواهر وغيرها، فإن وجدها في غير الحرم.. جاز التقاطها للمتلک.

قال أبو محمد بسنده (الله تعالى):

لا يملكها إلا بعد أن يعرفها سنة كاملة، كما سيأتي، وفي أحاديث الباب إن شاء الله عز وجل.

ثم قال الإمام (العمراني رحمه الله تعالى):

لما روى زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه -، قال: سئل النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن اللقطة فقال: «اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا.. فشأنك بها». اهـ

بيان الأفضل في اللقطة، هل يتركها، أم يأخذها ويعرفها؟

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى (في المغنّي (٦/٧٣):
الْأَفْضَلُ تَرْكُ الْإِلْتِقَاطِ.

وَرُوِيَ مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمرَ - رضي الله عنهم -.
وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَالرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ وَعَطَاءٌ، وَمَرَّ شَرِيحٌ بِدِرْهَمٍ، فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ.

واختار أبو الخطاب أنه إذا وجدها بمضيعة وأمن نفسه عليها، فالأفضل أخذها. وهذا قول الشافعي.

وَلِكُلِّ عَيْنٍ قَوْلٌ آخَرٌ، أَنَّهُ يَجِبُ أَخْذُهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَالْمُؤْمِنُونَ
وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} [التوبة: ٧١].

فَإِذَا كَانَ وَلِيَّهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ حِفْظُ مَالِهِ.

وَمَنْ رَأَى أَخْذَهَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وَأَخْذَهَا أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ شَيْئًا لَهُ بَالٌ يَأْخُذُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ، وَيَعْرِفُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ حِفْظَ

مَالِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ، فَكَانَ أَوْلَى مِنْ تَضْيِيعِهِ، وَتَخْلِيصِهِ مِنَ الْغَرَقِ.

وَلَنَا؛ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا نَعْرِفُ لَهَا مُحَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ، وَلِأَنَّهُ

تَعْرِضُ لِنَفْسِهِ لِأَكْلِ الْحَرَامِ، وَتَضْيِيعِ الْوَاجِبِ مِنْ تَعْرِيفِهَا، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ

فِيهَا، فَكَانَ تَرْكُهُ أَوْلَى وَأَسْلَمَ، كَوِلَايَةِ مَالِ الْيَتِيمِ وَتَخْلِيلِ الْخُمْرِ وَمَا ذَكَرُوهُ

يَبْطُلُ بِالضَّوَالِّ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَخْذُهَا مَعَ مَا ذَكَرُوهُ، وَكَذَلِكَ وَلَايَةُ مَالِ

الْأَيْتَامِ. اهـ

وقول مالك هو الراجح في هذه المسألة والله أعلم، ولا يجوز تملكها إلا

بعد تعريفها حجولاً.

وهذا الحكم في غير لقطة الحرم.

ففلح مرسلم: من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ - رضي الله عنه -:
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ» ^(١).

ولما فلي الصليكين:

من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: «وَلَا تَحِلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا
لِلْمُنْشِدِ» ^(٢).

وفلي سنن الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى وغيره:

من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقُ النَّارِ» ^(٣).

ففي هذه الأدلة أنها تعرف الدهر.

التعريف فلي اليوم مرتين:

وذكروا في تعريف اللقطة أنها تعرف صباحًا، ومساءً.

وقال بعضهم: هذا في أول الأمر، ثم بعد ذلك يكتفي بتعريفها في اليوم

الواحد مرة، ثم بعد يكون التعريف في الأسبوع مرة.

ثم يكون في الشهر مرة إلى أن ينتهي الحول.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٤).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٣١٣)، والإمام مسلم في صحيحه (١٣٥٣).

^(٣) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢٥٠٢)، وهو في الصحيحة للإمام الألباني رحمه الله تعالى

برقم (٦٢٠).

كيفية التعريف:

أن يقول المعرف وجدت مالاً، أو وجدت ذهباً، أو وجدت فضة.
فإذا جاء صاحبها استفصل منه، ويقول له: كم قدره، وما هي صفته،
فإن وجد أنه يعطيه القدر، والصفة، فعند ذلك يعلم أنه صاحب المال.

هل يشترط للمعرف أن يأتي بجميع الأوصاف؟

الجواب: لا يلزمه ذلك، وإنما يلزمه أن يأتي بما جاء في الحديث، بوصف
العفاس، والوكاء فقط.

لما فلي الصليين:

من حديث زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا، أَوْ قَالَ وَعَاءَهَا،
وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ»^(١).

حكم إذا ادعى رجلان اللقطة:

فإن كان أحدهما له بينة، والآخر ليس له بينة، فإن اللقطة تدفع لمن له
بينة، وإلا اقترعا عليها.

إذا ادعى رجل اللقطة، بعد أن أخذها من أتبع بأوصافها:

وإذا ادعى رجل لقطة، وأتى بأوصافها، وتملكها، ثم بعد ذلك جاء رجل
يطالب بها.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٩١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٢).

فليس له شيء ممن وجد اللقطة؛ لأنها قد خرجت من عهدت اللاقط.

مقدار اللقطات التي يجب فيها التعريف:

فذهب بعضهم إلى ربع دينار ذهبي، وهو الحد الذي تقطع فيه يد السارق.

ففي الصليين:

من حديث عائشة - رضي الله عنها -، قالت: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»^(١).

وفي لفظ للإمام مسلم رحمه الله تعالى في صلي:

«لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

والدينار الذهبي يقدر بالجرامات: بأربعة جرامات وربع.

فيكون تقديرها: جرام وربع الربع.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن الشرع لم يأت بمقدار محدد، وإنما يرجع في ذلك إلى العرف، فما كان ذا بال فإنه يعرف.

وعلى ما أظن أن الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - سئل عن مقدار ما يُعرَّف، فكانه ذهب إلى المائة والخمسين سعوديًا.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٨٩)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٨٤).

وعلى قول شيخنا يحيى - حفظه الله - يكون ما قيمته جرام من الذهب ليس فيه تعريف.

لكن الذي يظهر - والله أعلم - أن المائة السعودي في السعودية ليس لها شأن، أما في اليمن فقد يكون لها شأن. واستدلوا بعدم تعريف اليسير.

بما فلي الصليين:

من حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ، قَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا»^(١).

مدة التعريف للقطعة:

اختلف أهل العلم هل تعرف اللقطة سنة، أم ثلاث سنوات؟ إلى أقوال:

ففلي الصليين:

من طريق سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: لَقِيتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَخَذْتُ صُرَّةَ مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «عَرَّفْهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: «عَرَّفْهَا حَوْلًا» فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ: «احْفَظْ وَعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا،

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٣١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٠٧١).

فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا»، فَاسْتَمْتَعْتُ، فَلَقِيْتُهُ بَعْدَ بَمَكَّةَ، فَقَالَ: "لَا أَذْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا" ^(١).

والصليح: أن ما في هذا الحديث من ذكر الثلاث السنوات معل، من طريق سلمة بن كهيل حيث تشكك فيها.

وقد قيل: بأن تعريف اللقطة لمدة ثلاث سنوات على الورع.

والشاهد:

أنها قد أعلت بالتفرد، والحكم لحديث زيد ابن خالد الجهني - رضي الله عنه - ، وعليه مدار أحكام اللقطة.

ففليح الصليحين:

من حديث زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ - رضي الله عنه -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا، أَوْ قَالَ وَعَاءَهَا، وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ» قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ، أَوْ قَالَ احْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ: «وَمَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَرَعَى الشَّجَرَ، فَذَرَهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذُّبِّ» ^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٢٦)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٣).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٩١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٢).

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٦/٧٤):
في قدر التعريف، وذلك سنة.

روى ذلك عن عمر، وعلي، وابن عباس - رضي الله عنهم -.
وبه قال ابن المسيب، والشَّعْبِيُّ، ومالك، والشَّافِعِيُّ، وأصحاب الرأي.
وروي عن عمر - رضي الله عنه -، رَوَيْتُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ يَعْرِفُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.
وعنه - رضي الله عنه -: ثَلَاثَةَ أَغْوَامٍ؛ لِأَنَّ أَبِي بَنَ كَعْبٍ - رضي الله عنه -
رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَهُ بِتَعْرِيفِ مِائَةِ الدِّينَارِ ثَلَاثَةَ
أَغْوَامٍ.

وقال أبو أيوب الهاشمي: مَا دُونَ الْخُمْسِينَ دَرْهَمًا يَعْرِفُهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَى
سَبْعَةِ أَيَّامٍ.

وقال الحسن بن صالح: مَا دُونَ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ يَعْرِفُهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.
وقال الثوري في الدرهم: يَعْرِفُهُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ.
وقال إسحاق: مَا دُونَ الدِّينَارِ يَعْرِفُهُ جُمُعَةً أَوْ نَحْوَهَا.

وروى أبو إسحاق الجوزجاني، بإسناده، عن يعلى بن أمية - رضي الله
عنه - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ التَّقَطَّ دَرْهَمًا، أَوْ

حَبْلًا، أَوْ شِبْهَ ذَلِكَ، فَلْيُعْرِفْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ، فَلْيُعْرِفْهُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ»^(١).

وَلَنَا: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الصَّحِيحُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَهُ بِعَامٍ وَاحِدٍ.

وَلَأَنَّ السَّنَةَ لَا تَتَأَخَّرُ عَنْهَا الْقَوَافِلُ، وَيَمْضِي فِيهَا الزَّمَانُ الَّذِي تُقْصَدُ فِيهِ الْبِلَادُ، مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالْإِعْتِدَالِ، فَصَلَحَتْ قَدْرًا كَمُدَّةِ أَجْلِ الْعَيْنِ.
وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فَقَدْ قَالَ الرَّاوي: لَا أَذْرِي ثَلَاثَةَ أَغْوَامٍ أَوْ عَامًا وَاحِدًا، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: شَكَّ الرَّاوي فِي ذَلِكَ.

وَحَدِيثُ يَعْلى لَمْ يَقُلْ بِهِ قَائِلٌ عَلَى وَجْهِهِ، وَحَدِيثُ زَيْدٍ وَأَبِي أَصَحُّ مِنْهُ وَأَوَّلَى.

^(١) الحديث أخرجه ابن حبان في "الثقات" (١٩٥/٤)، والبيهقي (١٩٥/٦) وأحمد (١٧٣/٤) والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٠٠/٢٧٣/٢٢) - والزائدة له - من طريق عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْلى عَنْ جَدِّهِ حَكِيمَةَ عَنْ أَبِيهَا يَعْلى بْنِ مُرَّةٍ مَرْفُوعاً. وهو في الضعيفة للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (٦٣٣٧)، وقال فيه: ضعيف، وقال البيهقي: "تفرد به عمر بن عبد الله بن يعلى، وقد ضعفه يحيى ابن معين، ورواه جرير ابن عبد الحميد وغيره بشرب الخمر". وبه ضعفه الهيثمي في "المجمع" (١٦٩/٤)، وكذا الحافظ في "التلخيص" (٧٤/٣) فقال: "لَمْ يَصِحَّ، لِضَعْفِ عُمَرَ، وَزَعَمَ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَزَعَمَ هُوَ وَابْنُ الْقَطَّانِ أَنَّ حَكِيمَةَ وَيَعْلى مَجْهُولَانِ، وَهُوَ عَجَبٌ مِنْهُمَا، لِأَنَّ يَعْلى صَحَابِيٌّ مَعْرُوفٌ الصُّحْبَةِ". قلت: وفيه إشارة إلى موافقة الحافظ على قولهما بجهالة حَكِيمَةَ، وهو الظاهر، فإنها لا تعرف إلا بهذه الرواية،

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ يَحِبُّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ السَّنَةُ تَلِي الْإِلْتِقَاطَ، وَتَكُونَ مُتَوَالِيَةً فِي نَفْسِهَا لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ بِتَعْرِيفِهَا حِينَ سُئِلَ عَنْهَا، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْفُورَ، وَلِأَنَّ الْقَصْدَ بِالتَّعْرِيفِ وَصُورُ الْخَبَرِ إِلَى صَاحِبِهَا، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالتَّعْرِيفِ عَقِيبَ ضَيَاعِهَا مُتَوَالِيًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا يَتَوَقَّعُهَا وَيَطْلُبُهَا عَقِيبَ ضَيَاعِهَا، فَيَحِبُّ تَخْصِيصُ التَّعْرِيفِ بِهِ. اهـ

حكم التوكيل فالق القيام بتعريف اللقطة:

ومن وجد لقطةً فله أن يعرفها بنفسه، وله التوكيل فيمن يقوم بتعريفها.

مكان تعريف اللقطة:

قال الإمام ابن قدام (رحمهم الله تعالى) فالق المغنلي (٦/٧٥):

فِي مَكَانِهِ، وَهُوَ الْأَسْوَاقُ، وَأَبْوَابُ الْمَسَاجِدِ وَالْجَوَامِعِ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَجْتَمِعُونَ فِيهِ، كَأَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَكَذَلِكَ فِي مَجَامِعِ النَّاسِ. اهـ

يلوز أخذ ما يلوز أن يؤخذ فالق اللقطة:

وهذا في لقطة الذهب، والفضة، وما يقوم مقامهما الآن من الأوراق النقدية، أو الأشياء الثمينة التي تكون له ثمن معلوم، من سائر الجمادات، ونحوها.

أما لقطع الإبل: فلا يجوز لمن وجدها أن يأخذها بحال، وسواء ضاعت

الإبل في بادية، أو في مدينة، كما تقدم حديث زيد بن خالد.

وأما لقطع الغنم: فلمن وجدها ثلاث حالات:

الأولاد: إما أن يأخذها ويأكلها، فإذا جاء صاحبها يومًا من الدهر، يعطيه ثمنها، أو بدلها.

الخالع الثاني: أن يبيعها ويتنفع بثمنها، وإذا جاء صاحبها يعطيه ثمنها، أو بدلًا عنها.

الخالع الثالث: وإما أن يجعلها في غنمه.

فيكون انتفاعه بلبنها، أو سمنها ونحو ذلك.

ما يخلق بلفظ الغنم، ولفظ الإبل:

وألحق أهل العلم بالغنم: ما كان في بابها، في شأنها

وألحقوا بالإبل: ما كان في شأنه: كالفرس، والثور، ونحو ذلك.

حكم لقطة مكة:

قال الإمام العاصم (رحمته الله تعالى) في البيان (٧/٥١٦-٥١٧):

وإن وجدها في الحرم.. لم يجز له التقاطها للملك. ومن الناس من قال: يجوز له التقاطها للملك.

وبه قال بعض أصحابنا، وحكاه ابن الصباغ عن مالك وأبي حنيفة؛ لما روي أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال في مكة: «لا تختل خلاها، ولا يعضد شجرها، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد».

و(المنشد): المعروف، يقال: أنشدت الضالة إنشادا، فأنا منشد: إذا عرفتها. فأما الطالب لها: فيقال له: الناشد.

يقال من **الطلب**: نشدت الضالة، أنشدها نشدانا: إذا طلبتها، فأنا ناشد.
وروي: أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سمع رجلا ينشد ضالة
في المسجد فقال: «أيها الناشد غيرك الواجد».

وإذا كان المنشد هو المعرف.. كان معناه أنها لا تحل إلا للمعرف لها إذا لم
يجد صاحبها.

والمذهب الأول؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا}
[العنكبوت: ٦٧] [العنكبوت: ٦٧].

وما وصفه الله تعالى بالأمن لا يجوز أن يضيع فيه مال الغير.

وروي: أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «لا تحل لقطة الحاج»^(١).
وعموم الخبر يقتضي: لا تحل لقطة الحاج بمكة، ولا بغيرها، فأجمع
المسلمون على أنها تحل بغير مكة، وبقي الحرم على ظاهر الخبر. اهـ

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٤).

[بيان أنه لا يلزم تعريف اللقطة اليسيرة النبي ليس لها مقدار]

٩٤٦ - (عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المنصف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان أن اللقطة التي لا مقدار لها لا يلزم تعريفها.

لأن النبي صلى الله عليه وسلم هم أن يأكل هذه التمرة؛ وإنما ترك أكلها خشية أن تكون من الصدقة.

والصدقة محرمة على النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى من كان من آله صلى الله عليه وسلم.

ففلا يصح:

قَالَ لَنَا «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ، وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ»^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٣١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٠٧١) والسياق للبخاري.

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٠٧٢).

بيان تلخيص الصدقات علاج النبلي صلاح الله عليه وسلم وعلاؤه:

وفي حديث دليل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم، ومن كان من آله صلى الله عليه وسلم.

سواء كانت صدقة واجبة، أو صدقة تطوع، فالأحاديث عامة في تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله من نبي هاشم.

قوله: «مَرَّ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ».

فيه: جواز أكل ما يقع في الطريق؛ بعد ما يزال فيه من الأذى، والتسمية عليها عند أكله، ولا يتركها للشيطان.

ففعلي مرسل:

من حديث جابر - رضي الله عنهما -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا، فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ»^(١).

وفيه: الحرص على المال المحترم من الضياع، والفساد.

قوله: "فَقَالَ: «لَوْ لَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ»".

وفيه: مشروعية قول: لولا، وقول: لو.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٠٣٣).

وإنما المنهي عنه منهما، ما كان يقال على سبيل التسخط على قضاء الله عز وجل، وقدره.

وفيه: رد على الصوفية، وعلى من كان يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب.

قوله: «لَأَكُلْتُهَا».

فيه: تواضع النبي صلى الله عليه وسلم؛ حتى أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل ما سقط في الأرض من الشيء اليسير الذي يكون قدر التمرة، ونحو ذلك.

وهذا هو خلاف ما عليه كثير من الملوك، والأمراء، وأهل الترف والغنى، والله المستعان.

٩٤٧ - (وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَانُكَ بِهَا».

قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟

قَالَ: «هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّئْبِ».

قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟

قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أحكام اللقطة.

وفلج الصليين:

من طريق سلمة بن كهيل، قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ عَفْلَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ فِي غَرَاةٍ، فَوَجَدْتُ سَوَاطٍ، فَقَالَ لِي: أَلْقِهِ، قُلْتُ: لَا، وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتُ صَاحِبَهُ، وَإِلَّا اسْتَمْتَعْتُ بِهِ، فَلَمَّا رَجَعْنَا

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٩١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٢) و «عفاصها» بكسر المهملة، وتخفيف الفاء، الوعاء تكون فيه النفقة. و «وكاءها» : الخيط يشد به العفاص. و «سقاؤها» : جوفها. و «حذاؤها» : حُفُّها. وفي هذا تنبيه من النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى أن الإبل غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب الله في طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء بغير تعب لطول عنقها، وقوتها على المشي.

حَجَبْنَا، فَمَرَزْتُ بِالْمَدِينَةِ، فَسَأَلْتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: وَجَدْتُ ضُرَّةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «عَرَّفَهَا حَوْلًا» فَعَرَّفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُ، فَقَالَ: «عَرَّفَهَا حَوْلًا» فَعَرَّفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ الرَّابِعَةَ: فَقَالَ: «اعْرِفْ عِدَّتَهَا، وَوِكَاءَهَا وَوِعَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا»، حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ، بِهَذَا قَالَ: فَلَقِيْتُهُ بَعْدَ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: "لَا أَذْرِي أَثْلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا" ^(١).

إلا أن فيه من المخالفات ما زادها سملة بن كهيل: من أنه يعرفها ثلاث سنوات، وقد تقدم بيان أن هذه الطريق معلة، وبيان شذوذها. وعلى فرض ثبوت هذه الرواية، فتحمل على سبيل الورع، وإلا فلا يلزم المعرفة أن يعرفها أكثر من سنة.

وفيه: أن من أخذ اللقطة ولم يعرفها، فهو آثم؛ لأنه تملك مال الغير بغير وجهي شرعي يميز له ذلك.

ولأنه خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب التعريف لمن وجدًا ضالة.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٢٦، ٢٤٣٧)، والإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٣).

وقد جاء في الصحيحين عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم:
ابن عمر، وأبي بكرة نافع بن الحارث، وجاء في مسلم من حديث جابر بن
عبد الله، وفي صحيح البخاري:

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قال: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ
هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»^(١).

قوله: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -».

الرجل مبهم، ولكن لا يضر الإبهام في متن الحديث.
وكذلك لا يضر الإبهام في الإسناد إذا كان المبهم من الصحابة رضي الله
عنهم؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

فيه: ورع الصحابة رضي الله عنهم حيث أنهم يسألون النبي صلى الله
عليه وسلم عما يشكل عليهم من أمور دينهم.

قوله: «فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ؟».

اللقطة: هي التي تلتقط من الأرض، وهي غير المحرزة.

قوله: "فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا»".

طعن بعض أهل العلم في هذه العبارة.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٧٣٩).

وذهب الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح إلى ثبوتها.

حيث قال في فتح الباري (٥ / ٨١): قَوْلُهُ عَرَّفَهَا سَنَةً ثُمَّ اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا فِي رِوَايَةِ الْعَقْدِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ الْمَاضِيَةِ فِي الْعِلْمِ اعْرِفْ وَكَاءَهَا أَوْ قَالَ عِفَاصَهَا وَلِمْسَلِمٍ مِنْ طَرِيقِ بَشِيرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَدَهَا زَادَ فِيهِ الْعَدَدَ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ بَابِ اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً وَوَافَقَهُ الْأَكْثَرُ نَعَمْ وَافَقَ الثَّوْرِيَّ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّعِ بِلَفْظٍ عَرَّفَهَا حَوْلًا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ثُمَّ اقْبِضْهَا فِي مَالِكٍ الْحَدِيثِ. **اهـ**

فالعفاص: هو الشيء الذي توضع فيه اللقطة.

والوكاء: هو الرباط الذي تربط به عفاص اللقطة.

حكم كتابته هذا الأمر حلال لا ينسأه بعد ذلك:

ذهب بعض أهل العلم إلى وجوب كتابتها؛ لأن الإنسان قد ينسى.

حكم إذا مات الملتقط قبل أن تُرد اللقطة إلّا صاحبها:

إذا مات الملتقط قبل أن ينتهي العام، وقبل أن تُرد إلى صاحبها، فيجب

على الورثة أن يعرفونه.

ولا يجوز للورثة أن يملكوها إلا بعد مضي السنة الكاملة من التعريف.

قوله: «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً».

أي حولًا كاملاً، وقد تقدم ما يتعلق بمكان التعريف.

قوله: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا».

أي مالِكها، وأتى بأوصافها.

قوله: «وَالْأَفْشَانُكَ بِهَا».

أي استمتع بها: إما بالتملك لها، أو بالبيع، والشراء، والهبة، ونحو ذلك.

حكم إن جاء مالك اللقطة بعد أن وهبها الملتقط لشخص آخر:

فليس له شيء؛ لأنها قد خرجت من ملك الملتقط لها.

إذا كان جاء بعد مضي زمن التعريف وهو السنة الكاملة، وقد تم

تعريفها.

وقيل: بل يضمنها من ماله، ويعطيه قيمتها، أو بدلاً عنها، سواء أكلها،

أو أكل ثمنها، أو وهبها لغيره بعد تعريفها السنة الكاملة.

لما جاء فاجع مرسلاً:

لقوله ﷺ في حديث زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ - رضي الله عنه - ، «وَلَتَكُنْ

وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٢).

قوله: «قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟».

هي: المعز والضأن، ذكورًا كانت، أو إناثًا.

قوله: "قَالَ: «هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّئْبِ»".

استدل بهذا اللفظ على جواز تملكها من حين أخذها، وقبل تعريفها سنة كاملة.

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «هي لك».

قوله: «أَوْ لِأَخِيكَ».

أي تردها لصاحبها إن وجدته.

أو سيأخذها غيرك من المسلمين إن وجدها بعدك، ولم تأخذها أنت.

قوله: «أَوْ لِلذَّئْبِ».

أي سيأكلها إن وجدها.

واستدل بعضهم على أنه إذا أكلها، أو باعها؛ فإنه لا يضمن ثمنها.

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنها للذئب، والذئب إذا أكلها لا يضمن.

قوله: «قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟».

جاء في بعض الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم غضب.

وعلي بن بابويه الإمام البخاري رحمه الله تعالى فلي صلي فقال: "بَابُ
الْغَضَبِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ، إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ".

ثم ذكر رحمه الله تعالى: حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه ^(١).
قوله: "قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟»".

أي اتركها وشأنها.

قوله: «مَعَهَا سِقَاؤُهَا».

أي أنها تقوى على ورود المياه وتشرب في اليوم الواحد ما يكفيها الأيام.
قوله: «وَحِذَاؤُهَا».

وأما حذاؤها فهو أخفافها لأنها تقوى على السير وقطع المفاوز.
وتستطيع أن تدافع عن نفسها.

قوله: «تَرِدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

أي أنها تشرب من الماء، وتأكل من الشجر، حتى يلقاها صاحبها،
ومالكها، وهي قوية تستطيع أن تدافع عن نفسها من الحيوانات المفترسة،
وهذا بخلاف الغنم فإنها هي لمن وجدها، أو لصاحبها، أو للذئب؛ لأنها
ضعيفة لا تستطيع أن تدافع عن نفسها.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٩١)، وهو في مسلم أيضاً برقم (١٧٢٢).

[بيان الوعيد العظيم لمن آوى ضالة ولج يعرفها]

٩٤٨ - (وَعَنْهُ) - وهو زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يُعْرِفْهَا»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان الوعيد العظيم على أن من آوى ضالة ولم يعرفها.

قوله: «مَنْ آوَى ضَالَّةً».

أي لقطة من اللقطات.

قوله: «فَهُوَ ضَالٌّ».

أي تسبب على نفسه بالضلال والخطأ، حيث أنه أصبح مرتكب للحرام، ومضيع لأموال الناس بغير حق شرعي يبيح له ذلك.

والحديث على عمومته في جميع الضوال، حتى ضالة الحرم، وهي أولى وأحرى؛ لأن تعريفها يكون على التأبيد في العمر كله.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٥).

إلا أن يستثنى الأشياء الحقيرة التي ليست لها قيمة معتبرة عند الناس، كما سبق بيان ذلك في ضابط اللقطة التي يجب تعريفها لمن وجدها. ويكون تعريف لقطة الحرم بإرسالها مع الحجاج، وغيرهم ممن يذهب إلى مكة.

وقد جعل للقطات الحرم مكانًا مخصوصًا لتعريفها في كل الأوقات على طوال الأزمان، وهي ما يسمى بالأمانات، وهذا أرفق وأطيب. فمن فقد شيئًا، فعليه أن يذهب ويسأل في أماكن تعريف اللقطات، والأشياء الضائعة في الحرم.

بيان أنل يجوز إتخاذ مكان مخصوص لتعريف اللقطات:

واختلف العلماء في هذه المسألة، والصحيح أنه يشرع ذلك؛ لأن فيه تسير عظيم للناس، وعلى من فقد شيئًا من ماله، أو ممتلكاته الثمينة. والله أعلم

[بيان حكم الإشهاد لمن وجد لقطة]

٩٤٩ - (وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ لَا يَكْتُمُ، وَلَا يُغَيِّبُ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان حكم الإشهاد على الضالة.

قوله: «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً».

أي ضالة من الضوال.

والمراد: ما تجري عليها أحكام اللقطة: من تعريف، وغير ذلك، وأما اللقطة اليسيرة فقد سبق أنه لا يجب فيها التعريف.

فهذا الحديث مختص بما ثبت فإيج الصليين:

من حديث أنسٍ رضي الله عنه، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرَةٍ

^(١) الحديث صحيح. أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٦١ - ٢٦٢، ٢٦٦ - ٢٦٧)، وأبو داود

(١٧٠٩)، والنسائي في «الكبرى» (٣/ ٤١٨)، وابن ماجه (٢٥٠٥)، وابن حبان (١١٦٩)

موارد)، وابن الجارود (٦٧١)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم

(١٠٥٤)، وقال فيه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

فِي الطَّرِيقِ، قَالَ: «لَوْ لَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكْتُمْتُهَا»^(١).

قوله: «فَلْيُشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ».

أي عليه أن يشهد على اللقطة شاهدي عدل؛ حتى لا تطمع نفسه في أخذ اللقطة لنفسه دون تعريف لها.

وكذلك حتى إن قدر عليه بموت، أو سفر ولم يرجع، أو فقد، أو نسيان، ونحو ذلك، شهدا الشهود على ثوبت اللقطة.

واستدل جمهور أهل العلم بهذا الحديث على الاستحباب، وأن الأمر للإرشاد.

وذهب بعض أهل العلم على أنه للوجوب؛ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم، والأصل في الأمر هو الوجوب.

قوله: «وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا».

أي ليحفظ صفات هذه اللقطة، من عفاصها وهو الشيء الذي توضع فيه.

والوكاء هو الرباط الذي يوضع في أعلى الكيس الذي يكون فيها النقود من الدراهم، والدنانير، ونحو ذلك.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٤٣١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٠٧١).

قوله: «ثُمَّ لَا يَكْتُمُ».

أي لا يجوز له كتمان شأن اللقطة: من حيث الصفات، أو من حيث التعريف، ونحو ذلك.

قوله: «وَلَا يُعَيِّبُ».

أي اللقطة، ولا يعمي صفاتها؛ حتى لا يتمكن صاحبها من استردادها منه.

فالواجب عليه أن يظهر أمرها، وإذا جاء صاحبها بصفاتها، فيجب عليه أن يعطيها له، ويحتسب في ذلك الأجر من الله عز وجل.

قوله: «فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا».

أي مالکها، وصاحبها.

قوله: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

لأنها ملكه، وماله.

قوله: «وَالْأَلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

وهذا هو دليل على جواز تملك اللقطة لمن وجدها، ولكن هذا الإطلاق يحمل على حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه المتقدم، وهو أنه لا بد من تعريفها سنة كاملة، والله أعلم.

[بيان حكم لقطة الحاج في مكة]

٩٥٠ - (وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ» ^(١) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أحكام لقطة الحاج في مكة، وأن تعريفها يكون على التأييد.

وهذا الحكم في اللقطة في مكة فقط، فإن وجد الحاج لقطة في غير مكة، أو خارج حدود الحرم المكي، أنها لها أحكام اللقطات الأخرى، فيجب عليه أن يعرفها سنة، إذا كانت مما يجب فيه التعريف، ويجوز له أن يملكها بعد تعريفها حولاً كاملاً.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٧٢٤).

[بيان حكم لقطة الذمي والمعاهد]

٩٥١ - (وَعَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «أَلَا لَا يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ، وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ، إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أن أحكام اللقطة تجري حتى في مال الذميين، وفي مال المعاهدين.
قوله: «ألا».

من باب التنبيه في النداء.

قوله: «لا يحل ذو ناب من السباع».

أي لا يحل أكله، ولا بيعه، ولا شراؤه.

وسيأتي بيان ذلك في الأطعمة إن شاء الله عز وجل أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير.

^(١) الحديث صحيح. أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٣٨٠٤)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح أبي داود، وهو في الصحيحة تحت حديث برقم (٢٨٧٠)، وقال فيه: وحريز ثقة ثبت من رجال البخاري، فالسند صحيح.

ويستثنى من تحريم السباع الضبع.

لما قال سنن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

من طريق ابن أبي عمارة قال: قُلْتُ لجَابِر - رضي الله عنهما -: «الضَّبْعُ صَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: قُلْتُ: أَكَلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَقَالَه رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(١).

ثم قال رحمه الله تعالى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَلَمْ يَرَوْا بِأَكْلِ الضَّبْعِ بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثٌ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الضَّبْعِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَكْلَ الضَّبْعِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ.

وَرَوَى جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ.

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (١٧٩١)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (١٠٥٠)، وقال فيه: وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". وقال في "علله الكبرى": "قال البخاري: حديث صحيح". كما نقله "نصب الراية" (١٣٤/٣). وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى أيضاً في صحيح الترمذي.

وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَصَحُّ، وَابْنُ أَبِي عَمَّارٍ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ الْمَكِّيُّ.

قوله: «وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ».

فيه: أن الحمار الأهلي كذلك يحرم أكله.

وقد جاء تحريم أكله عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، في الصحيحين، وغيرهما.

صنهم: علي، وعبد الله بن أبي أوفى، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وسلمة بن الأكوع، رضي الله عنهم أجمعين. واختلفوا في سبب التحريم على ما يأتي في الأطعمة إن شاء الله تعالى.

قوله: «وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ».

كما أن لا تحل لقطة مال المسلم، إلا بعد أن يعرفها حولاً كاملاً، فكذا لقطة المعاهد، ولقطة الذمي لها نفس الحكم.

قوله: «إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا».

أي صاحبها، ومالكها، والله أعلم.

[بيان أحكام اللقيط]

ويذكر في هذا الباب أحكام اللقيط، وهو الطفل إذا وجد صغيراً.
فإنه من الإحسان أن يؤخذ، ويُربى، ويحسن إليه، بل قد يجب إن خُشي عليه الهلكة والضياع، فإن في ذلك إحياء نفسه.
قال الله عز وجل في كتابه العزيز: {مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا}.

حكم الخالق للقيط فلا ينسب إلا لقط:

ولا يجوز أن ينسب اللقيط إلى الاقط، ولا يرث منه.

اللقيط حر:

واللقيط حر في قول جماهير أهل العلم، إن لم يكن محل إجماع.

النفقة على اللقيط:

وتجب نفقته على بيت مال المسلمين، فإن لم يكن لهم بيت مال فعلى المسلمين، وإن قام به البعض أجزأ عن بقيتهم.

وارث اللقيط:

ويكون إرثه لبيت مال المسلمين، وإن كان له ورثة فهو لورثته من كانوا.

جنائز اللقيط:

وجناية اللقيط تكون على بيت مال المسلمين، إن لم يكن متعمداً، كأن تكون عاقلة، أو نحو ذلك.

اللقيط ليس بمحررم:

واللقيط ليس بمحررم لمن تربى عندهم.

إلا إذا كان للقيط صغيراً دون الستين، وأرضعته المرأة التي تربى في بيتها، فيكون ابناً لها من الرضاعة، ويكون لأبنائها أخاً من الرضاعة، ونحو ذلك، فإن احتاجوا إلى إرضاعه كبيراً جاز ذلك، ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لابنة سُهَيْلٍ: «أَرْضِعِيه تَحْرُمِي عَلَيْهِ، وَيَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ».

بيان إذا جاء أحد يطالب باللقيط:

وإذا جاء أحد يُطالب باللقيط، فإنه يدفع إليه إن علم صدقه وأنه سيقوم عليه.

الاختلاف في اللقيط:

وإذا اختلف في اللقيط أكثر من واحد، أخذه من جاء بالبينة، أو الحقته به القافة.

ولاء اللقيط:

ذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ولاء اللقيط يكون لمن وجدته.

لكن هذا سيكون قياسًا على العبد، واللقيط قد سبق أنه حر على
الصحيح من أقوال أهل العلم.
لكن لم نَر من يذكر خلافًا لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والله
أعلم.

[باب الفرائض]

[بَابُ الْفَرَائِضِ]

الشرح: *****

سميت بالفرائض؛ لأن الله عز وجل فرضها، وبين شأنها في كتابه الكريم.

كما قال الله عز وجل: {لِّلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا}.

ثم بين الله عز وجل ما يتعلق بذلك، فقال سبحانه وتعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ إِن كَانَ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَالْهَنْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ

دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ { [النساء: ١١ - ١٢].

وكذلك في قوله تعالى: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ { [النساء: ١٧٦].

وفي قول الله عز وجل: {وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [الأنفال: ٧٥].

فهذه الآيات التي عليها مدار الفرائض في الموارث.

فقول الله عز وجل: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ}، يتضمن الأصول، والفروع.

وقوله تعالى: {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ}، يتضمن أحوال إرث الزوجين وأولاد الأم.

وقوله تعالى: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ}.

تتضمن أحكام الكلاله والأخوة الأشقاء، أو الأخوة لأب.

وقوله: «{وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}»:

تتضمن أحكام ذوي الأرحام.

الحقوق المتعلقة بالتركة:

وفي هذا الباب يذكر أهل العلم خمسة حقوق متعلقة بالتركة:

وبيانه أن التركة لا تقسم بين الورثة إلا بعد أداء هذه الحقوق الخمسة.

الأول: مؤنة تجهيز الميت.

من ثمن ماء تغسيله، وكفنه، وحنوطه، وما يتعلق بالدفن ونحوه.

الثاني: الحقوق المتعلقة بعين التركة.

كالدين الذي فيه رهن، وكأرش جناية العبد، ونحو ذلك.

الثالث: الديون المرسلة التي لا تتعلق بعين التركة.

كالديون التي تكون في ذمة الميت بلا رهن.

بيان سبب تقدير الوصية لعل الدين فلي القرآن الكريم:

وقد يقول قائل: قدم الدين على الوصية في الحقوق المتعلقة بالتركة مع

أن الله عز وجل يقول: {مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ} [النساء: ١١].

والجواب: أن الوصية قدمت على الدين؛ لضعف المطالب بها، وآخر

الدين لقوة المطالب به.

فقدمت الوصية في اللفظ وأخرت في الواقع، وآخر الدين في اللفظ وهو مقدم في الواقع.

وقد جاء فليح سنن الإمام الترمذي رحملي الله تعالى:

من حديث عليّ - رضي الله عنه - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: {مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ} [النساء: ١٢]، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَإِنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ»^(١).

الرابع: الوصية.

بشرط أن الثلث أو أقل من ذلك، وأن تكون لغير وارث، أما إذا كانت لوارث فإنها لا تصح، وتكون باطلة، على الصحيح من أقوال أهل العلم.

فجلي سنن الإمام الترمذي رحملي الله تعالى:

من حديث أبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (٢٠٩٤)، وحسنه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح

الترمذي رحمه الله تعالى.

قَدْ أُعْطِيَ لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ...» ^(١).

وأما إذا كانت أكثر من الثلث؛ فإنها لا تصح أيضاً.

ففلج الصليين:

من حديث سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا، قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُوصِي بِمَا لِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالْشَّطْرُ، قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: الثُّلُثُ، قَالَ: «فَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ» ^(٢).

وفلج مسلسل:

من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما-، قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنْ

^(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (٢١٢٠)، ورواه أحمد (٥ ٦٧)، وأبو داود (٣٥٦٥)، وابن ماجه (٢٧١٣)، وابن الجارود (٩٤٩)، وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (١٦٥٥)، وقال فيه: وقد جاء عن جماعة كثيرة من الصحابة، منهم أبو أمامة الباهلي، وعمرو ابن خارجة، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وعبد الله ابن عمرو، وجابر بن عبد الله، وعلى ابن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم -رضي الله عنهم-.

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٧٤٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٨).

الثُّلُثُ إِلَى الرَّبْعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»^(١).

الخامس: الإرث.

لقول الله عز وجل: { مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ }.

أركان الإرث:

أركان الإرث ثلاثة:

الأول: المورث: وهو الميت الذي انتقلت منه التركة إلى من يرثه.

الثاني: الوارث: وهو من انتقلت التركة إليه من الميت.

الثالث: الموروث: وهو التركة التي تقسم بين الورثة للميت.

حكم قسمي المال بين الورث قبل وفاة الميت:

ومن هذا الباب حكم أهل العلم على من قسم ماله بين أولاده قبل وفاته بالخطأ.

لأن الركن الأول من أركان الإرث هو المورث الميت، وهو في هذه الحالة غير موجود، فما يزال صاحب التركة حيًا يرزق.

شروط الإرث:

شروط الإرث ثلاثة:

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٩).

أي لا يقع الإرث إلا بعدها، وبحصولها.

الأول: موت المورث حقيقةً، أو حكمًا.

لحقيقة: الموت الحقيقي.

حكمًا: المفقود الذي حكم بموته.

الثاني: حياة الوارث بعده ولو لحظة حقيقةً، أو حكمًا.

لحقيقة: كالولد الذي عاش بعد أبيه ولو لحظة.

حكمًا: الولد الذي يكون في بطن أمه إذا خرج في حياة مستقرة، بعد

موت المورث وهو الأب.

الثالث: العلم بالسبب المقتضي للإرث.

بحيث يكون نسب، أو نكاح، أو ولاء.

أسباب الإرث:

أسباب الإرث ثلاثة:

الأول: النسب.

الثاني: النكاح والمصاهرة.

الثالث: الولاء ويكون لمن أعتق.

ويشترط فلي النكاح:

ويشترط في النكاح أن يكون بعقد زوجية صحيح.

فيرث الزوج من زوجته، والزوجة من زوجها بمجرد العقد، وإن لم يحصل بينهما وطء، أو لعموم قول الله عز وجل: {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوَصُّونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ}.

وفلج سنن الإمام أبي داود رحمه الله تعالى:

من طريق عبد الله بن عتبة بن مسعود، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ -رضي الله عنه-، أَتَى فِي رَجُلٍ بِهَذَا الْخَبَرِ، قَالَ: فَاخْتَلَفُوا إِلَيْهِ، شَهْرًا - أَوْ قَالَ: - مَرَّاتٍ، قَالَ: فَإِنِّي أَقُولُ فِيهَا إِنَّ لَهَا صَدَاقًا كَصَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ، وَلَا شَطَطَ، وَإِنَّ لَهَا الْمِيرَاثَ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَإِنْ يَكُ صَوَابًا، فَمِنَ اللَّهِ وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيئَانِ، فَقَامَ نَاسٌ مِنْ أَشْجَعٍ فِيهِمُ الْجُرَّاحُ، وَأَبُو سِنَانٍ - معقل بن سنان -، فَقَالُوا: يَا ابْنَ مَسْعُودٍ -رضي الله عنه- نَحْنُ نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَاهَا فِينَا فِي بَرَوَعِ بِنْتِ وَاشِقٍ وَإِنَّ زَوْجَهَا هَلَالُ بْنُ مُرَّةٍ الْأَشْجَعِيُّ كَمَا قَضَيْتَ قَالَ: فَفَرَحَ عَبْدُ

اللَّهُ بْنُ مَسْعُودٍ فَرَحًا شَدِيدًا حِينَ وَافَقَ قَضَاؤُهُ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ^(١).

معنى النسب:

النسب: هو الرحم، ويكون بالاتصال بين إنسانين بولادة قريبة، أو بعيدة.

لقول الله عز وجل: {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}.

بيان معنى الولاء:

والولاء: العتاقة: وهي ولاء العصوبة التي تثبت للمعتق، وعصبته المتعصبين بأنفسهم.

وهذا على الصحيح من أقوال أهل العلم.

وإلا فقد ذهب بعضهم إلى جواز إرث البنت، وإن كانت لا تعصب بنفسها.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٢١١٦)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله برقم (١١٢٥)، وقال فيه: هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح.

والدليل ما فَلَاحِ الصليين:

من حديث عائشة رضي الله عنها، قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إبتاعي، فأعتقي فإتتا الولاء لمن أعتق»^(١).

ويستمر التوارث بين الزوجين إلى أن يحصل البينونة بطلاق، أو بفسخ. ولهذا ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الطلاق الرجعي تراث فيه الزوجة.

بيان أصناف القراب:

القرابة ثلاثة أصناف وهم الذين يرثون من المورث:

الأول: الأصول.

وههم من لهم ولادة علل الشخص: كالأب، والأم، وإن علوا.

ولهم شروط ستأتي إن شاء الله عز وجل في إرثهم.

الثاني: الفروع.

وههم كل من للشخص عليهم ولادة: كالأولاد، وأولاد الأولاد وإن

نزلوا.

الثالث: الحواشي.

وههم فروع الأصول: كالأخوة، والأعمام وأبنائهم وإن نزلوا.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٥٦١)، والإمام مسلم في صحيحه (١٥٠٤).

موانع الإرث:

موانع الإرث ثلاثة:

الأول: الرق.

الثاني: القتل.

الثالث: اختلاف الدين.

معنى الرق:

الرق: وصف يكون به الإنسان مملوكًا: يباع، ويشترى، ويوهب، ويورث، ويُتصرف فيه، ولا يتصرف تصرفًا مستقلًا.

معنى القتل:

القتل: هو إزهاق الروح مباشرة، أو تسببًا.

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة، فذهب جمهورهم إلى منعه من الإرث مطلقًا، سواء كان قتله خطأ أو عمدًا.

وفصل بعضهم أنه إن قتله تعجلًا للإرث يجازى بنقيض قصده، واستدل

المانعون بما في السنن الكبرى للإمام النسائي رحمه الله تعالى:

من حديث عمرو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ - رضي الله عنه - ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى (٦٣٣٣)، وقال الحافظ في بلوغ المرام: رَوَاهُ النَّسَائِيُّ،

وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالصَّوَابُ: وَقَفُّهُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، =

وذهب بعض العلماء إلى أن الحديث ضعيف، ولا يعارض آيات
الموارث التي تدل على إرث الوارث من المورث مطلقاً.
قال في فيض القدير (٥ / ٣٧٧):

لأننا لو ورثناه لم نأمن ذا غرة يتعجل الإرث أن يقتل مورثه فاقتضت
المصلحة حرمانه وقد جعل أهل الأصول الحديث من التواتر المعنوي
لاشتهاره بين الصحب حتى خصوا به عموم {يوصيكم الله في أولادكم}
وهذا سواء كان القتل مضموناً بالقصاص أو الدية أو الكفارة المجردة ولا
فرق بين كونه عمداً أو خطأ خلافاً للحناطي ولا في الخطأ بين المباشرة أو
الشرط أو السبب خلافاً لأبي حنيفة في الأخير ولا بين أن يقصد بالسبب
مصلحة كضرب الأب والمعلم والزوج للتأديب إذا أفضى إلى الموت أو لا

= وهو في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى برقم (١٦٧١)، وقال فيه: أخرجه ابن عدى في
" الكامل (ق ٢/١٠) والدارقطني (٤٦٥-٤٦٦) والبيهقي (٢٢٠/٦) ...، ثم قال الله تعالى:
وأما الحديث نفسه فهو صحيح لغيره، فإن له شواهد يتقوى بها، منها: حديث عمر الذي قبله.
ومنها: عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " القاتل لا يرث ". أخرجه الترمذي
(١٤/٢)، وابن ماجه (٢٦٤٥، ٢٧٣٥)، والدارقطني وابن عدى في " الكامل (١/١٥)،
والبيهقي من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن
عوف عن أبي هريرة به، وقال الترمذي: " هذا حديث لا يصح، لا يعرف إلا من هذا الوجه،
وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وقد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل ". وقال
البيهقي: " إسحاق بن عبيد (عبيد) الله لا يحتج به، إلا أن شواهد تقيوه ". ومنها عن ابن عباس وهو
المذكور في الكتاب بعد.

وسواء صدر القتل من مكلف أو غيره خلافا للحنفية أو غير مضمون مطلقا. اهـ

معنى اختلاف الدين:

أن يكون أحدهما على ملة، والثاني على ملة أخرى، كأن يكون أحدهما مسلماً، والآخر كافراً.

وقد حصل خلاف بين أهل العلم في مثل هذه الصورة على ما يأتي إن شاء الله بيانه.

بيان أن المسلم لا يرث الكافر، وأن الكافر لا يرث المسلم:

وكون المسلم لا يرث الكافر، و الكافر لا يرث المسلم، أمر متفق عليه بين أهل العلم، لما في الصليين:

من حديث أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(١).

اختلاف الدين فلاي حال الكافرين:

أي هل يرث بعضهم من بعض مع اختلاف دينهم، أم أن الكفر ملة واحدة؟

فالكفر عند الشافعي ملة *** وافقه النعمان والأجلة

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٦٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٤).

وعند مالك ثلاث ملل *** وملل شتى لدى ابن حنبل

قال العلامة الفوزان حفظه الله في المصالح الفقهية (٣/٢٠٣-٣١٥):

للكفار حالتين:

الحالة الأولى: أن يكونوا على دين واحد؛ كاليهودي مثلاً مع اليهودي، والنصراني مع النصراني، ففي هذه الحالة لا خلاف في إرث بعضهم من بعض.

الحالة الثانية: أن تختلف أديانهم؛ كاليهود مع النصراني أو المجوس أو الوثنيين؛ ففي هذه الحالة اختلف العلماء في حكم توريث بعضهم من بعض، ومبنى الاختلاف هو هل الكفر ملة واحدة أو ملل متعددة؟.

القول الأول: وهو قول الحنفية والشافعية مع اتحاد الدار، ورواية في مذهب الحنابلة، وهو قول الجمهور: أن الكفر بجميع أشكاله واختلاف نحله ملة واحدة، فيتوارث الكفار بعضهم من بعض دون نظر إلى اختلاف دياناتهم؛ لعموم النصوص في توارث الآباء والأبناء؛ فلا يخص من عمومها إلا ما استثناه الشارع، ولقوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ}.

القول الثالث: أن الكفر ثلاث ملل؛ فاليهودية ملة، والنصرانية ملة، وبقية الكفر ملة؛ لأنهم يجمعهم أنهم لا كتاب لهم؛ فلا يرث اليهودي من النصراني، ولا يرث أحدهما من الوثني.

القول الثالث: أن الكفر ملل متعددة؛ فلا يرث أهل كل ملة من أهل الملة الأخرى؛ بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يتوارث أهل ملتين شتى"^(١)، رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

ولعل هذا القول هو الراجح؛ لهذا الحديث، وهو نص في محل النزاع، ولعدم التناصر بين أهل الملل؛ فلا توارث بينهم؛ كالمسلمين مع الكفار، ولأنه قد تعارض موجب الإرث مع المانع من الإرث وهو اختلاف الدين؛ لأن اختلاف الدين يوجب المباينة من كل وجه، فقوي المانع، ومنع موجب الإرث، فلم يعمل الموجب؛ لقيام المانع.

والذين يرون أن الكفر ملة واحدة يرون أن اختلاف الدار مانع من توارث بعض الكفار من بعض؛ لعدم التناصر والتأزر بينهم، وهذا المعنى موجود مع اختلاف الملل؛ فعلى هذا القول الذي يظهر لنا أن الراجح أنه لا

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٢٩١١)، وأحمد (٢ / ١٧٨، ١٩٥)، والنسائي في الكبرى (٨٢ / ٤)، وابن ماجه (٢٧٣١) وزادوا جميعاً إلا ابن ماجه: "شتى". وهو في الإرواء تحت حديث رقم (١٦٧٥)، وقال فيه الإمام الألباني رحمه الله تعالى: وهذا سند حسن. وحسنه في الإرواء برقم (١٧١٩).

يرث النصراني مثلاً قريبه اليهودي أو قريبه المجوسي أو الوثني، ولا يرث الوثني مثلاً قريبه اليهودي، وإنما يتوارث النصارى فيما بينهم، واليهود فيما بينهم، والمجوس فيما بينهم، وكذا بقية الملل الكفرية. والله أعلم. **هـ**

أقسام موانع الإرث:

تنقسم موانع الإرث إلى قسمين:

الأول: ما يمنع من الجانبين.

فالدخيل يمنع من الجانبين: اختلاف الدين، والرق.

فلا يرث المخالف في الدين لمن خالفه، ولا يرثه من خالفه، ولا يرث الرقيق، ولا يورث.

الثاني: ما يمنع من جانب واحد، وهو القتل.

حكم إذا كان الرقيق مكاتباً، أو مبيعاً:

فإنه يرث بقدر ما عتق منه.

حكم المرتد فلي الميراث:

جمهور أهل العلم على أن المرتد لا يرث، ولا يورث، ويكون ماله فيئاً لبيت مال المسلمين.

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى إلى أن ماله يكون لورثته من المسلمين.

وقال: بأن هذه رواية عن أحمد رحمه الله تعالى.

وقال: أنه المعروف عن الصحابة رضي الله عنهم، وسيأتي مزيد بيان إن

شاء الله تعالى.

أقسام الإرث:

الإرث ينقسم إلى قسمين:

الأول: لفرض، وهو أن يكون للوارث نصيب مقدر: كالنصف، أو الربع، أو الثمن.

الثاني: التعصيب، وهو أن يكون للوارث نصيب غير مقدار.

الفروض الواردة في القرآن الكريم:

والفروض الواردة في القرآن الكريم ستة:

الثلاثان، والثلث، والنصف، والربع، والثمن، والسدس، وسيأتي تفصيل ذلك بإذن الله عز وجل.

فرض ثلث الباقي:

وأما ثلث الباقي فثابت بالاجتهاد، في العمريتين، وفي بعض مسائل الجد.

والصحيح أنه الثلث، كما جاء في القرآن الكريم، وهو اختيار ابن عباس

رضي الله عنه.

أصناف الفروض:

ويبدأ بالفروض قبل تقسيم التركة.

فلو كان للميت ابن وزوجة، فيبدأ بالزوجة؛ لأنها صاحبة فرض مقدر في كتاب الله عز وجل.

ولو كان للميت ابن وأم وأب، فيبدأ بالأم وبالأب؛ لأنهم أصحاب فروض مقدرة في كتاب الله عز وجل.

ففلج الصليين:

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»^(١).

وبيان أصحاب الفروض علال النلو التالغ:

الأول: الزوج: وله حالان وسيأتي إن شاء الله عز وجل.

الثاني: الزوج فأكثر: وهم حالان أيضاً، وسيأتي إن شاء الله عز وجل.

الثالث: الأم.

الرابع: الأب.

الخامس: الجد.

السادس: الجدة فأكثر.

السابع: البنت فأكثر.

الثامن: بنت الابن فأكثر.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٣٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٥).

التاسع: الأخوات لغير أم: سواء كانت شقيقات، أو لأب.

العاشر: أولاد الأم.

بيان نصيب كل صاحب فرض:

الأول: بيان ميراث الزوج وله خالان:

الحال الأول: يرث من زوجته النصف إن لم يكن لها فرع وارث، وسواء

كان الفرع الوارث منه، أو من غيره.

والفرع الوراث: هم الأبناء، وأبناء الأبناء وإن نزلوا.

أما أولاد البنات: فهم فروع غير وارثين.

الحال الثاني: ويرث الزوج من زوجته الربع؛ إن كان لها فرع وارث،

وسواء كان الفرع الوارث من زوجها، أم من غيره.

لقول الله عز وجل: {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنِ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ

فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ}.

ولفظ الولد يشمل الذكر والأنثى من أولاد، وأولاد البنين وإن نزلوا.

الثاني: بيان ميراث الزوج وله خالان:

الحال الأول: ترث الزوجة من زوجها الربع إن لم يكن له فرع وارث.

الحال الثاني: ترث الزوجة من زوجها الثمن إن كان له فرع وراث منها،

أو من غيرها.

ولا فرق بين أن تكون الزوجة واحدة، أو أكثر من زوجة.

فلا يزيد الفرض بزيادتهن، وإنما يكن أسوة في الفرض، فإن كانتا اثنتين

فيكون الفرض بينهما بالسوية.

لقول الله عز وجل: {وَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ}.

الثالث: بيان ميراث الأم ولها حالان:

الحال الأول: لها الثلث.

الحال الثاني: لها السدس.

وذهب بعض أهل العلم إلى ثلث الباقي.

بيان متاع ترث الأم الثلث:

فترث الأم الثلث بثلاثة شروط:

الأول: أن لا يكون للميت فرع وارث، لا ابن، ولا ابن ابن، وإن نزل.

الثاني: أن لا يكون له عدد من الأخوة، أو من الأخوات.

لقول الله عز وجل: {إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ}.

الثالث: أن لا تكون المسألة إحدى العمريتين.

وهذا في مسألة ثلث الباقي.

والصحيح أن لها الثلث كما هو كلام الله عز وجل، وأن الأب له السدس فرضًا، والباقي تعصبيًا.

لأن من قول المعترضين في ذلك: قالوا إذا أعطينا الأم الثلث، فيكون للأب السدس، فتحصل المرأة على أكثر من نصيب الذكر.

فيقال لهم: الأب له السدس فرضًا في كتاب الله عز وجل، وله الباقي تعصبيًا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، لحديث: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»^(١).

بيان من تراث الأم السدس:

تراث الأم السدس في حالات:

الأول: إن كان للميت فرع وارث، لا ابن، ولا ابن ابن، وإن نزلوا.

الثاني: إن كان للميت له عدد من الأخوة، أو من الأخوات.

الرابع: بيان ميراث الأب :

ولع حالات:

الأول: أن يرث بالفرض فقط.

فيرث بالفرض إن كان للميت ذكر وارث من الفروع، ويكون فرضه

السدس.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٣٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٥).

لقول الله عز وجل: {وَلَا يُوْثِرُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ}.

والحديث: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١).

الثاني: أن يرث بالتعصيب فقط.

ويرث الأب بالتعصيب فقط إذا لم يكن للميت فرع وراث.
لقول الله عز وجل: {فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ}.
أي وللأب الباقي تعصيباً.

الثالث: أن يرث بالفرض، وبالتعصيب معاً.

إن كان للميت فرع وارث من الإناث فقط.
لما سبق في الآية، والحديث، والأب هنا أولى رجل ذكر، فيكون الباقي له بالتعصيب.

الخامس: بيان ميراث الجد.

فالجد الوارث: هو من ليس بينه وبين الميت انثى: كأب الأب.
وميراثه هو ميراث الأب، على ما سبق تفصيله، إلا في مسألتين.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٣٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٥).

الأولاد: مسألة العمر يتان.

فإن للأم فيهما مع الجد ثلث جميع المال، ومع الأب ثلث الباقي، على قول لأهل العلم بعد فرض الزوجية كما سبق.

الثاني: إن كان للميت أخوة أشقاء، أو لأب.

فإنهم يسقطون بالأب، وفي سقوطهم بالجد خلاف بين أهل العلم.

والراجح أنهم يسقطون به كما يسقطون بالأب.

ويسقط أيضا الأخوة من الأم.

وهو قول أبي بكر الصديق، وأبي موسى، وابن عباس، وأربعة عشر من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: لم يُذكر أن أحداً خالف أبا بكر الصديق رضي الله عنه في زمانه، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون.

السادس: بيان ميراث الجدة.

لا إرث للجندات مطلقاً مع وجود الأم.

والجدة الوارثة: هي أم الأم، وأم الأب، وأم أب الأب وإن علون بمحض الإنث.

فأما من أدلت بأب أعلى من الجد؛ كأب الجد وإن على، فهي من ذوي الأرحام.

على المشهور من مذهب الحنابلة.

والصحيح أن كل جدة أدلت بوارث فهي ورائه؛ وإن أدلت بأب أعلى من الجد.

وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، واختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وصاحب الفائق؛ لأنها مدلية بوارث، فكانت وارثة كأب الأب، والجد.

أما من أدلت بغير وارث؛ فهي من كانت بينها وبين الميت ذكر قبله انثى: كأب الأم، فهي من ذوي الأرحام قولاً واحداً.

وميراث الجدة السدس، سواء كانت واحدة، أو أكثر؛ فلا يزيد الفرض بزيادتهن.

لما جاء في سنن الإمام أبي داود رحمه الله تعالى:

من طريق عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ دُؤَيْبٍ، أَنَّهُ قَالَ: «جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا؟ فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟

فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ
ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا،
فَقَالَ: «مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا
لِغَيْرِكَ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ، وَلَكِنْ هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ
فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيُّكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا» ^(١)، والحديث ضعيف.

وقد نقل الإمام محمد بن نصر رحمه الله تعالى اتفاق الصحابة رضي الله
عنهم على أن السدس هو فرض الجدة الواحدة فأكثر.

فإن تعددت الجدات وتساوين في القرب؛ كان السدس بينهما بالسوية،
وإن كان بعضهن أقرب من بعض، سقطت البعيدة سواء كانت من جهة
الأم، أم من جهة الأب.

وإن أدلت إحداهن بجهة، وأخرى بجهتين، فلذات الجهة ثلث السدس،
ولذات الجهتين ثلثاه.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٢٨٩٤)، والترمذي في سننه (٢١٠١)، وغيرهما، والحديث
يضعفه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في: // ضعيف سنن الترمذي (٣٧٠ / ٢١٩٧)، الإرواء
(١٦٨٠)، ضعيف سنن ابن ماجه (٥٩٥ / ٢٧٢٤)، المشكاة (٣٠٦١) // وقال الإمام
الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف أبي داود الأم برقم (٤٩٧): إسناده ضعيف، عثمان هذا ليس
بالمشهور، وقبيصة لم يدرك أبا بكر رضي الله عنه، واضطرب الرواة عن الزهري في إسناده.

السابع: بيان ميراث البنات.

البنات يرثن تارة بالفرض، وتارة بالتعصيب بالغير، وبيان حالتهم على النحو التالي:

الحال الأول: فيرث البنات بالتعصيب بالغير.

إذا كان معهن أخوهن، لقول الله عز وجل في كتابه العزيز: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ}.

الحال الثاني: ويرث البنات بالفرض.

إذا لم يكن معهن أخوهن.

فإن كانت واحدة فلها النصف؛ حتى ولو كان الميت أباً لها.

لقول الله عز وجل في كتابه العزيز: {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ}.

وروى جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى ابنتي سعد

بن الربيع الثلثين» رواه الخمسة إلا النسائي.

الثامن: بيان ميراث بنات الابن:

ميراث بنات الابن إذا لم يوجد فرع وارث أعلى منهن كميراث البنات.

فيرثن بالتعصيب بالغير، إذا وجد ابن ابن بدرجتهن.

ويرثن بالفرض، إذا لم يوجد ابن ابن بدرجتهن.

مثال ذلك: رجال مات ومعه بنت ابن، وابن ابن، فللذكر مثل حظ الأنثيين.

ورجل مات ولا يرثه إلا بنت ابن، فلها النصف.
رجل مات ويرثه ابنتا ابن، فلها الثلثان، ولكن بشرط أن لا يوجد الفرع الوارث الذي هو أعلى منهن.

وعن ابن مسعود -رضي الله عنه-: أنه قضى في بنت، وبنت ابن، وأخت، بأن للبنت النصف، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت، وقال: "أقضي فيها بما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم". رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي.

فائدتان: إحداهما: لا يمكن أن ترث أنثى من الفروع بالفرض مع وجود ذكر مساوٍ لها، بل ترثه بالتعصيب، للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كان أعلى منها حجبها، وإن كان أنزل، لم يعصبها إلا إذا استغرق من فوقها الثلثين.

الثانية: كل طبقة من الفروع فهي بالنسبة لما فوقها في الإرث، كأولاد الابن بالنسبة للأولاد على ما سبق تفصيله.

بيان ميراث الأخوات الشقيقات:

ميراث الأخوات الشقيقات، إما بالفرض، وإما بالتعصيب بالغير، وإما

بالتعصيب مع الغير.

فيرثن بالفرض بثلاث شروط:

الأول: أن لا يوجد فرع وارث، مثل ابن، وبنت.

الثاني: ولا ذكر من الأصول وارث، مثل الأب، أو جد.

الثالث: ولا معصب وهو الأخ الشقيق.

وفرض الواحدة النصف، والثنتان فأكثر الثلثان؛ لقوله تعالى:

{يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ} [النساء: من الآية ١٧٦].

فإن وجد فرع وارث، وكان ذكراً، سقطت الأخوات؛ لأنه لا إرث للحواشي مع ذكر الفروع، وإن كان الفرع أنثى واحدة أو أكثر، أخذن فرضهن، والباقي للأخوات تعصيباً، لحديث ابن مسعود السابق، وهذه هي الحال التي يرثن فيها بالتعصيب مع الغير.

وإن وجد ذكر من الأصول وارث، فإن كان الأب، سقطت الأخوات بالإجماع.

وإن كان الجد، فقد سبق ذكر الخلاف فيه، وأن الراجح سقوطهن به، فلا إرث للحواشي مع ذكر من الأصول مطلقاً على القول الراجح.

وإن وُجدَ معهنَّ معصب: وهو الأخ الشقيق، ورثن معه بالتعصيب،
للمذكر مثل حظ الأنثيين، لقوله تعالى: {وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً
فَإِلِلِّذِكِرٍ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} [النساء: من الآية ١٧٦]، وهذه هي الحال التي
يرثن فيها بالتعصيب بالغير.

التعصيب مع الغير: مع البنات، أو بنات الأبناء.

والتعصيب بالغير: مع الأخوة.

أمثلة لما سبق:

لو هلك هالك عن أخت شقيقة، وعمر: فلها النصف لتمام الشروط،
والباقي للعم.

ولو هلك عن أختين شقيقتين، وعمر: فلها الثلثان، والباقي للعم.

ولو هلك عن أخت شقيقة، وابن: فالمال لابن، ولا شيء للأخت.

ولو هلك عن بنت، وأخت شقيقة: فللبنت النصف، والباقي للأخت

الشقيقة تعصياً؛ لوجود ذي فرض من الفروع.

ولو هلك عن أب، وأخت شقيقة: فالمال للأب، ولا شيء للأخت،

وكذلك لو كان بدل الأب جد على الراجح.

ولو هلك عن أخت شقيقة، وأخ شقيق: فالمال بينهما تعصياً، للمذكر

مثل حظ الأنثيين.

بيان ميراث الأخوات لأب:

ميراث الأخوات لأب، كميراث الأخوات الشقيقات على ما سبق تفصيله، بشرط أن لا يوجد أحد من الأشقاء.

فإن وجد أحد من الأشقاء، فإن كان ذكرًا سقطت الأخوات لأب، وإن كان شقيقة واحدة فلها النصف، وللأخوات لأب السدس، تكملة الثلثين، سواء كن واحدة أم أكثر.

وإن كانت الشقيقات أكثر من واحدة سقطت الأخوات لأب؛ لاستغراق الشقيقات الثلثين، إلا أن يعصبن أخ لأب.

أمثلة لما سبق:

أمثلة هذا الباب هي أمثلة الباب الذي قبله، بجعل الأخت الشقيقة أختًا لأب، والأخ الشقيق أخًا لأب، ولهذا الباب أمثلة خاصة نذكر منها ما يلي:

لو هلك هالك عن أخ شقيق، وأخت لأب: فالمال للأخ الشقيق ولا شيء للأخت؛ لأن ذكور الأشقاء يسقطون الإخوة لأب.

ولو هلك عن أختين شقيقتين، وأخت لأب، وعمر: فللشقيقتين الثلثان، والباقي للعم، ولا شيء للأخت لأب؛ لاستغراق الشقيقتين الثلثين، وعدم المعصب لها.

ولو هلك عن أخنت شقيقة، وأخت لأب، وعمر: فللشقيقة النصف،
وللأخت لأب السدس تكملة الثلثين، والباقي للعم.

ولو هلك عن أختين شقيقتين، وأخت لأب، وأخ لأب: فللشقيقتين
الثلثان، والباقي بين الأخ لأب وأخته تعصيباً، للذكر مثل حظ الأنثيين.
ذكر فائدتان مهمتان:

الأولاد: هؤلاء الأربع، أعني البنات، وبنات الابن، والأخوات
الشقيقات، والأخوات لأب، إذا وجد ذكر مماثل لهن درجة ووصفاً عصبن
بكل حال، فيرثن معه بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن لم يكن مماثلاً لهن درجة ووصفاً، لم يعصبن إلا ابن الابن النازل، مع
بنت ابن أعلى منه، إذا استغرق من فوقها الثلثين.

أما إذا كان الذكر أعلى منها، فإنه يسقطها بكل حال.

الثاني: ابن الأخ لأب، وابن الأخ الشقيق، لا يعصبان الأخت لأب إذا
استغرقت الشقيقات الثلثين، بخلاف ابن الابن النازل، فيعصب من فوقه
من بنات الابن، إذا استغرق من فوقهن الثلثين، والفرق بينهما، أن الإرث
بالولادة أقوى من الإرث بالأخوة، وأن ابن الأخ لا يعصب أخته، فلا
يعصب عمته.

بيان ميراث أولاد الأم:

لا يرث أولاد الأم، إلا إذا لم يوجد للميت فرع وارث، ولا ذكر من الأصول وارث.

فإن وجد للميت فرع وارث، وهو الأب، والجد.

أو ذكر وارث من الأصول وهو الأب، الجد. سقط أولاد الأم.

وميراث الواحد منهم: السدس، والاثنين فأكثر الثلث بينهم بالسوية،

لا يفضل ذكر على أنثى، لقوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ} [النساء: من الآية ١٢].

والمراد بالأخ والأخت في هذه الآية أولاد الأم، وكون ما زاد على الواحد

شركاء في الثلث، يدل على عدم تفضيل الذكر على الأنثى؛ لأن مطلق الشركة يقتضي التسوية.

والكلالة: الحواشي، فالذي يورث كلاله هو من يرثه حواشيه إذا لا ولد له

ولا والد.

أمثلة لما سبق:

لو هلك هالك عن أب، وأخ من أم: فالأب، ولا شيء للأخ؛

لوجود أصل من الذكور وارث.

ولو هلك عن بنت، وأخ للأم، وعمر: فلبنت النصف، والباقي للعم،
ولا شيء للأخ؛ لوجود الفرع الوارث.

ولو هلك عن أم، وأخ للأم، وأخت للأم، وأخ شقيق: فلأم السدس،
ولولدي الأم الثلث بالسوية، والباقي للأخ الشقيق.
بيان بعض القواعد في الفروض وأهلها:

القاعدة الأولى: جميع الفروض الثابتة بالقرآن: وهي النصف والربع
والثمن والثلثان والثلث والسدس، يمكن اجتماع واحد منها مع الآخر في
مسألة واحدة إلا الثمن، فلا يجتمع مع الثلث، ولا مع الربع؛ وذلك لأن
الثمن فرض الزوجة فأكثر مع الفرع الوارث، ولا يوجد الثلث مع الفرع
الوارث؛ لأن الثلث إما للأم - ومن شرط إرثها إياه أن لا يوجد فرع وارث
- وإما لأولاد الأم، ولا يرث لهم أصلاً مع الفرع الوارث.
وأما الربع؛ فلأنه للزوج مع الفرع الوارث، ولا يمكن أن يجتمع زوج
وزوجة في مسألة واحدة.

القاعدة الثانية: لا يجتمع فرضان من جنس في مسألة واحدة إلا النصف
والسدس.

القاعدة الثالثة: لا يرث بالفرض من الذكور إلا الزوج، والأخ من الأم،
وكذلك الأب، والجد مع الفرع الوارث.

القاعدة الرابعة: أربعة أصناف من ذوي الفروض فرض الواحد منهم والمتعدد سواء وهم:

الزوجات، والجدات، وبنات الابن؛ إذا فرض لهن السدس.

والأخوات لأب؛ إذا فرض لهن السدس.

هكذا ذكر الفرضيون فيما رأيت.

ويمكن زيادة صنف خامس: وهو الأب إذا تعدد؛ وذلك في وطء

الشبهة، إذا وطئ شخصان امرأة بشبهة وألحقته القافة بهما.

فإنهما يرثانه ميراث أب واحد، فلو مات عنهما وعن ابن لكان لهما جميعاً

السدس، ولو انفرد أحدهما لكان له السدس وحده والباقي للابن.

بيان معنى العصبية:

العصبة: جمع عاصب، وهو من يرث بلا تقدير.

وقد تقدم معنا من يرث بالفرض، ومعنى يرث بالفرض أي جعل الله عز

وجل له فرضاً مقدراً في كتابه، أو النبي صلى الله عليه وسلم في سنته.

وأقل الفروض المقدرة: الثمن، ثم السدس، ثم الربع، ثم الثلث، ثم

النصف، ثم الثلثان.

فهذه هي الفروض، فمن كان يرث بهذه فيقال له أن يرث بالفرض، ومن

كان يرث بغير مقدار محدد، فيقال فيه أنه يرث بالتعصيب، ويقال له عصبية.

وباب العصبه واسع فأحيانًا المعصب يأخذ أكثر المال.

فلو مات رجل عن زوجة وابن: لكان للزوجة الثمن، والباقي للابن؛

لأنه معصب، فيأخذ ما تبقى من التركة.

ولو مات رجل عن بنت وأب: لكان للبنت النصف، وللأب السدس

فرضًا، وما تبقى من المال تعصبيًا، وهكذا.

وأحيانًا المعصب يأخذ شيئًا يسيرًا، وهو ما زاد عن الفروض.

فلو مات رجل عن زوجة، وأمر، وابنتين أو ثلاث بنات: فيكون للزوجة

الثلث، ويكون للبنتين أو الثلاث بنات الثلثين، وللأم السدس، والباقي

سيكون للمعصب، وهو هنا يسير جدًا.

وهنا لا يكون المعصب هو الابن؛ لأن الابن ستكون المسألة للذكر مثل

حظ الانثيين.

أي للزوجة الثمن، وللأم السدس، والباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ

الانثيين؛ فيكون نصف الباقي للابن، والنصف الآخر للبنتين، وإذا كانت

البنات ثلاث فتكون المسألة من خمسة أسهم: سهمين للابن، ولكل بنت

سهم واحد.

بيان إذا انفرد المعصب بالمال أخذه:

فإذا انفرد المعصب أخذ جميع المال، وإن كان معه صاحب فرض أخذ

الباقى بعده، وإن استغرقت الفروض التركة سقط؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر» متفق عليه، وقد تقدم معنا.

لكن هنا لا يمكن أن يكون المعصب ابنًا؛ لأن الابن لا يسقط بحال. لكن إذا كان المعصب عم للميت، مع وجود الأب للميت؛ فإنه هنا لا يرث.

أقسام العصبية:

ينقسم العصبية ثلاثة أقسام:

عصبية بالنفس، وعصبية بالغير، وعصبية مع الغير.

فالقسم الأول: العصبية بالنفس لهم:

١- جميع الذكور الوارثين من الأصول، والفروع، والحواشي، إلا الإخوة من الأم.

٢- من يرث بالولاء من ذكر أو أنثى، كالمعتق والمعتقة.

والقسم الثاني: العصبية بالغير.

هن البنات، وبنات الابن، والأخوات الشقيقات، والأخوات لأب مع ذكر مماثل لهن درجة ووصفًا، أو أنزل منهن في بنات الابن خاصة، إذا استغرق من فوقهن الثلثين، فيرث هؤلاء الأربع مع من كن عصبية به، للذكر مثل حظ الأنثيين.

والقسم الثالث: العصبية مع الغير .

هن الأخوات الشقيقات، والأخوات لأب مع إناث الفروع، فتجعل الأخوات الشقيقات بمنزلة الإخوة الأشقاء، والأخوات لأب بمنزلة الإخوة لأب.

جهات العصبية وترتيب الإرث بها:

جهات العصبية على القول الراجح خمس، مجموعة على الترتيب في قوله:

بنوة أبوة أخوة *** عمومة وذو الولاء التمة

فالبنوة: يدخل فيها الأبناء وأبنائهم وإن نزلوا بمحض الذكور، وكذا البنات وبنات الابن مع ذكر معصب هن.

والأبوة: يدخل فيها الأب وآبؤه وإن علوا بمحض الذكور.

والأخوة: يدخل فيها الإخوة لغير أم وأبنائهم وإن نزلوا بمحض الذكور، وكذا الأخوات لغير أم إذا كن عصبية بالغير أو مع الغير. والولاء يدخل فيه المعتق، وعصبته المتعصبون بأنفسهم.

والعموم: يدخل فيها الأعمام لغير أم، وأبنائهم وإن نزلوا بمحض الذكور.

هذه جهات العصبية على القول الراجح الذي يجعل الجد أباً.

أما علاج القول المرجوح الذي لا يجعل أبًا فالجهات ست: البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة والإخوة ثم بنو الإخوة ثم العمومة وبنوهم ثم الولاء. **الترتيب في العصوبة من حيث الجهة، ثم المنزلة، ثم القوة:**

فيقدم في التعصيب الأسبق جهة، فإن كانوا في جهة واحدة، قدم الأقرب منزلة، فإن كانوا في منزلة واحدة، قدم الأقوى، وهو من يدلي بالأبوين على الذي يدلي بالأب وحده، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «فما بقي فهو لأولى رجل ذكر».

فالابن أولى من الأب؛ لأنه أسبق جهة.

والأب أولى من الجد؛ لأنه أقرب منزلة.

والأخ الشقيق أولى من الأخ لأب؛ لأنه أقوى.

قال الجعبري مشيرًا إلى ما سبق:

فبالجهة التقديم ثم بقربه *** وبعدهما التقديم بالقوة اجعلوا

فلو هلك هالك عن أب، وابن: فللأب السدس فرضًا، والباقي للابن

تعصيًا، ولا تعصيب للأب؛ لأن جهة البنوة أسبق من جهة الأبوة.

ولو هلك عن زوج، وابن، وابن ابن: فللزوجة الثمن، والباقي للابن

وحده؛ لأنه أقرب منزلة.

ولو هلك عن عمر أبيل، وابن ابن ابن حميل: فالمال لابن العم النازل دون عم الأب؛ لأن ابن العم يتصل بالميت في الجد.

وعم أبيه يتصل به في أبي الجد، فابن العم أقرب منزلة.

ولو هلك عن أخ لأب، وابن أخ شقيق: فالمال للأخ؛ لأنه أقرب منزلة ولم نعتبر قوة الثاني؛ لأن قرب المنزلة مقدم على القوة.

ولو هلك عن بنت، وأخت شقيقة، وأخ لأب: فلبنت النصف والباقي للأخت الشقيقة؛ لأنها أقوى من الأخ لأب.

بيان بعض الفوائد الهامة ومسألة الحمارية:

الفائدة الأولى: سبق أن العاصب إذا استغرقت الفروض التركة سقط، فعلى هذا يسقط الإخوة الأشقاء في الحمارية وهي:

زوج، وأم، أو جدة فأكثر، وعدد من أولاد الأم، وعصبة من الأشقاء.

فلو هلكت امرأة عن زوج، وأمر، وأخوين من أمر، وأخ شقيق:

فالمسألة من ستة: للزوج النصف ثلاثة، وللأم السدس واحد، وللأخوين

من أم الثلث اثنان، ولا شيء للأخ الشقيق؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم:

«ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر» متفق عليه وسبق

معنا تخريجه.

بيان سبب تسمية هذه المسألة بالحمارية:

قيل: لأن الأخوة الأشقاء قالوا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أمير

المؤمنين في خلافته: كيف تورث الأخوة لأم، ولا تورثنا؟

فقالوا له: هب أن أبانا حمارًا؟ أي ما كان لنا أب يرتبط بهذا الرجل.

فسميت هذه المسألة بهذا الاسم وهو المسألة الحمارية.

فإذا ألحقنا بهؤلاء فرائضهم التي فرضها الله لهم بنص القرآن، لم يبق للأخ

الشقيق شيء، فيسقط بمقتضى النص، وكل قياس خالفه فهو فاسد يجب

نبذه لمعارضته النص.

وتسمى هذه المسألة أيضًا - "المُشْرَكَة"؛ لأن مذهب مالك

والشافعي - رحمهما الله - التشريك فيها بين الإخوة الأشقاء والإخوة لأم في

الثلث، وهو آخر الروایتين عن عمر، وإحدى الروایتين عن زيد بن ثابت.

والصواب عدم التشريك؛ لأنه مقتضى النص كما سبق.

ولو كان بدل الزوج زوجة، لكان لها الربع، وللأم السدس، وللأخوين

من أم الثلث، والباقي للأخ الشقيق، ولو كانوا مائة أخ.

ولو كان بدل الأخوين من أم، أخ واحد، لكان للزوج النصف، وللأم

السدس، وللأخ من الأم السدس، والباقي للأخ الشقيق، ولو كان معه ألف

أخ.

ولو كان بدل الأخ الشقيق أخت شقيقة، لكان للزوج النصف، وللأم السدس، وللأخوين من أم الثلث، وللأخت الشقيقة النصف، وتعول إلى تسعة. فإن كان معها أخت أخرى فرض لهما الثلثان، وعالت إلى عشرة. ولا تشريك في هذه المسائل، وهذا دليل على ضعف القول بالتشريك في مسألة المشتركة.

الفائدة الثانية: علم مما سبق أنه لا يرث بنو أب الميت الأعلى مع بني أبيه الأقرب وإن نزلوا؛ لأن بني أبيه الأقرب أقرب منزلة، فإن من يجتمع بالميت في الجد مثلاً، أقرب ممن يجتمع به في أبي الجد، ولذلك كان بنو الإخوة وإن نزلوا، أولى من الأعمام وإن قربوا.

فلو هلك هالك عن عم جده، وابن ابن ابن عم أبيه: كان المال للثاني؛ لأنه أقرب منزلة.

الفائدة الثالثة: لا يتصور التقديم بالقوة إلا في الإخوة والأعمام وأبنائهم وإن نزلوا.

الفائدة الرابعة: ترتيب عصبة المعتق في التقديم، كترتيب عصبة النسب، لكن لا يرث إلا العصبة بأنفسهم.

فلو هلك عن ابن معتقه، وأخي معتقه: كان المال للأول؛ لأنه أسبق جهة.

ولو هلك عن ابن معتقه، وابن ابن معتقه: فالمال للأول؛ لأنه أقرب منزلة.

ولو هلك عن أخ معتقه الشقيق، وأخيه من أبيه: فالمال للأول؛ لأنه أقوى.

ولو هلك عن ابن معتقه، وبنت معتقه: فالمال للابن؛ لأنه هو العاصب بالنفس، والبنت عاصبة بالغير.

الفائدة الخامسة: قد يرث الشخص بالفرض، والتعصيب من جهة واحدة، كما سبق في الأب والجد مع إناث الفروع، وقد يجتمع في الشخص جهة فرض، وجهة تعصيب، فيرث بهما إن لم تحجبا أو أحدهما.

فلو تزوج بنت عم فهلك عمه، فله النصف فرضاً؛ لأنه زوج، والباقي تعصياً؛ لأنه ابن عم.

وإن حلقتا لمر يرث، فلو هلك عن بنت، وعم، وابن عم هو أخ من أم، فللبنت النصف، والباقي للعم، ولا شيء لابن العم بجهة الفرض؛ لأن البنت تحجبه، ولا بجهة التعصيب؛ لأن العم يحجبه.

وإن حلقت إحداهما ورث بالأخرى فقط، فلو هلك عن بنت، وابني عم أحدهما أخ من أم: فللبنت النصف، والباقي لابني العم تعصياً بالسوية، ولا إرث للأخ من الأم بالفرض؛ لأن البنت تحجبه.

ولو هلكت امرأة عن عمر، وابن عمر هو زوج: فلابن عمها النصف
فرضًا؛ لأنه زوج والباقي للعم ولا إرث لابن العم بالتعصيب؛ لأن العم
يحجبه.

الفائدة السادسة: قد يجتمع في الشخص جهتا تعصيب فيرث بالمقدم
منهما فقط إن لم يوجد لها مانع، فلو هلك عن عم معتق لأبيه، وابن عم معتق
له: فالمال للعم، اعتبارًا بالجهة المقدمة من التعصيب، وهي جهة النسب،
ولو اعتبرنا المؤخرة وهي جهة الولاء لكان المال لابن العم؛ لأنه معتق
للميت نفسه، فيكون أولى من معتق أبيه.

ولو هلك عن عمين أحدهما معتق: فالمال بينهما بالسوية بعصوبة النسب.
ولا يتميز المعتق بزيادة بسبب الولاء؛ لأنه إذا اجتمع في الشخص جهتا
تعصيب، ورث بالمقدم منها فقط.

الفائدة السابعة: من لا أب له شرعًا، كولد الزنا والمنفي بلعان، فعصبته
عصبة فروعه، فإن عدموا فأمه، فإن عدمت فعصبته على الترتيب السابق.

الفائدة الثامنة: عُلِمَ مما سبق أن الورثة ينقسمون باعتبار الإرث
بالفرض والتعصيب خمسة أقسام:

الأول: من يرث بالفرض فقط، وهم الزوجان، وأولاد، الأم وإناث
الأصول، كالأم والجددة وإن علت.

الثاني: من يرث بالتعصيب بالنفس، وهم الأبناء، وأبناؤهم، والإخوة لغير أم، وأبناؤهم، والأعمام لغير أم، وأبناؤهم، وذو الولاء من ذكر وأنثى.

الثالث: من يرث بالفرض تارة، وبالتعصيب بالنفس تارة، ويجمع بينهما تارة، وهو الأب، والجد وإن علا.

الرابع: من يرث بالفرض تارة وبالتعصيب بالغير تارة ولا يجمع بينهما، وهن البنات، وبنت الابن وإن نزل

الخامس: من يرث بالفرض تارة، وبالتعصيب بالغير تارة، وبالتعصيب مع الغير تارة، ولا يجمع بين ذلك، وهن الأخوات الشقيقات والأخوات لأب.

هذه هي الأقسام التي قام عليها الدليل، وبقي قسم سادس لا دليل عليه، وهو من يرث بالفرض أولاً، ثم يقسم عليه بالتعصيب، وهو الجد، والأخت في الأكدرية، وقد سبق الكلام عليها وبيان ضعفها ومخالفتها للدليل وقواعد الفرائض.

معنى الحجب وبيان أنواعه:

الحَبْـبُ فاعٍ **اللفظ:** المنع.

وفاعٍ الاصطلاح: منع الوارث من الإرث كله، أو بعضه.

فهذا هو من أهم أبواب الفرائض، والذي لا يتقنه يحصل له الخطأ، وقد يورث من لا ميراث له.

فمثلاً أب الميت: يحجب الأخوة والأخوات للميت.

وكذلك الابن: فإنه يحجب جميع الورثة، إلا من كان من أصحاب الفروض المقدرة، أو كان له أخت تشاركه في الميراث، ويكون للذكر مثل حظ الانثيين.

وهذا الباب مهم جداً في الفرائض لا ينقص أهمية عن أسباب الإرث وشروطه؛ وذلك لأن الإرث كغيره لا يتم إلا بوجود أسبابه وشروطه وانتفاء موانعه.

فالحكم بالميراث يتوقف على معرفة أسبابه وشروطه وموانعه؛ حتى لا يحكم به مع تخلف الأسباب والشروط أو وجود الموانع.

ولذلك قال بعض العلماء: لا يحل لمن لا يعرف باب الحجب أن يفتي في الفرائض خوفاً من أن يورث من لا إرث له فيحرم الحق أهله، ويعطيه من لا يستحقه.

بيان أقسام الحجب:

وينقسم الحجب إلى قسمين: حجب بوصف، وحجب بشخص.

فالقسم الأول: الحجب بالوصف.

أن يتصف الوارث بمانع من موانع الإرث السابقة الرق والقتل واختلاف الدين.

وهذا القسم يمكن دخوله على جميع الورثة، فإن كان كل واحد منهم يمكن أن يكون رقيقاً أو قاتلاً أو مخالفاً في الدين. والمحجوب بالوصف وجوده كالعدم، فلا يحجب غيره ولا يعصب غيره.

والقسم الثاني: الحجب بالشخص.

أن يكون بعض الورثة محجوباً بشخص آخر، ويتنوع هذا القسم إلى نوعين: حجب حرمان، وحجب نقصان.

فالأول: حجب الحرمان.

أن لا يرث المحجوب مع الحاجب شيئاً، كحجب أب للميت لأخوة الميت؛ فلا يرثون مع وجود الأب شيئاً.

ويمكن دخوله على جميع الورثة، إلا من يدلي إلى الميت بلا واسطة وهم ستة: الأم، والأب، والبنت، والابن، والزوجة، والزوج. والباقي يحجبون حجب حرمان.

فالأم: لها السدس لا يتغير، إلا إذا كان لا ابن للميت.

والأب: له السدس أيضًا لا يتغير، إلا إذا ورث مع ذلك بالتعصيب.

والبنت: لها النصف، وإن كان لها أخ فللذكر مثل حظ الانثيين.

والابن: له التعصيب يأخذ ما تبقى من أصحاب الفرائض.

والزوجة: لها الربع إن لم يكن للميت أبناء منها، أو من غيرها، ولها الثمن

مع وجود أولاد الميت منها، أو من غيرها.

والزوجة: له النصف إذا لم يكن للزوجة الميتة أبناء منه، أو من غيره، وله

الربع إذا كان للميتة أبناء منه، أو من غيره.

والثالث: حجب النقطان.

أن يرث المحجوب مع الحاجب شيئًا لولا الحاجب لورث أكثر منه،

وهذا النوع يمكن دخوله على جميع الورثة من غير استثناء.

أي لو مات الرجل عن ابن واحد: فإنه سيأخذ جميع المال.

لو مات عن ثلاث أبناء: سيكون للابن الواحد ثلث المال.

لو مات عن أم وأب وزوجة وعشرة أولاد: سيكون للزوجة الثمن،

وللأم السدس، وللأب السدس، والباقي بين أولاده عشرة أسهم إن كانوا

كلهم ذكورًا، أو للذكر مثل حظ الانثيين إن كانوا ذكورًا وإناثًا، وهكذا.

والمحجوب بالشخص لا يحجب غيره حجب حرمان، ولكن قد يحجبه حجب نقصان، كالأخوة يحجبون الأم إلى السدس، وإن كانوا محجوبين بالأب.

بيان قواعد في حجب الحرمان بالشخص:
القاعدة الأولى: في الأصول.

فكل وارث من الأصول يحجب من فوقه إذا كان من جنسه.
فالأب يحجب الأجداد لأنهم من جنسه، ولا يحجب الجدات لأنهن من غير جنسه.
والأم تحجب الجدات لأنهن من جنسها، ولا تحجب الأجداد لأنهم من غير جنسها.

القاعدة الثانية: في الفروع.

فكل ذكر وارث من الفروع يحجب من تحته سواء كان من جنسه أم لا.
فالأبوين: يحجب أبناء الابن وبنات الابن.
فأما الأنتلج من الفروع: فلا تحجب من تحتها لكن إذا استغرقن الثلثين فإن من تحتهن من الإناث يسقطن، إلا أن يعصبهن ابن ابن بدرجتهم، أو أنزل منهن.

القاعدة الثالثة: في الحواشي مع الأصول والفروع.

فكل ذكر وارث من الأصول والفروع، فإنه يحجب الحواشي الذكور منهم والإناث، ولا يستثنى من ذلك شيء على القول الراجح. وسبق أن المذهب تشريك الإخوة لغير أم مع الجد على التفصيل السابق. وأما الإناث من الأصول أو الفروع فلا يحجبن الحواشي، إلا إناث الفروع وهن البنات وبنات الابن فيحجبن الإخوة لأم.

القاعدة الرابعة: في الحواشي بعضهم مع بعض.

فكل من يرث منهم بالتعصيب فإنه يحجب من دونه في الجهة أو القرب أو القوة على ما سبق في باب التعصيب. وأما من يرث بالفرض كالأخوات فإنه لا يحجب من يرث بالتعصيب ولا بالفرض.

القاعدة الخامسة: في الولاء.

فكل من يرث بالتعصيب من النسب فإنه يحجب من يرث به من الولاء، وكل من كان أعلى من غيره بالجهة أو المنزلة أو القوة فإنه يحجب من دونه. إلا أنه يفرض للأب والجد وإن علا، السدس مع الأبناء وأبنائهم على المذهب.

والصواب: أن لا فرض في الولاء لا للأب ولا للجد ولا لغيرهما وأنها يسقطان بالأبناء وأبنائهم.

اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ذكره عنه في الفائق.

القاعدة السادسة: قال الأصحاب: كل من أدلى بواسطة حجبه تلك

الواسطة، إلا الإخوة من الأم فإنهم يدلون بالأم ويرثون معها، وإلا الجدة أم الأب وأم الجد فإنها تدلي بهما وترث معها.

وذكر ابن رجب هذه القاعدة علاج وجلل آخر وهو: أن من أدلى

بشخص فإن قام مقامه عند عدمه سقط به وإلا فلا.

بيان بعض الأمثلة علاج ما سبق:

لو هلك هالك عن أم، وأخت شقيقة، وأخ شقيق رقيق، وعمر لغير أم: فلأم الثلث وللأخت النصف والباقي للعم ولا شيء للأخ؛ لأنه رقيق فهو محجوب بالوصف، ولذلك لم يحجب الأم إلى السدس، ولم يعصب أخته، ولم يسقط العم؛ لأن المحجوب بالوصف وجوده كالعدم فلا يحجب غيره ولا يعصبه.

ولو هلك هالك عن أم، وأب، وإخوة: فلأم السدس والباقي للأب ولا شيء للإخوة؛ لأن الأب يحجبهم وإنما حجبا الأم مع أنهم لا يرثون؛ لأن المحجوب بالشخص قد يحجب غيره نقصاً.

ولو هلك هالك عن أب، وأمل، وولد، وأمل: فلأم الأب السدس، والباقي له، ولا شيء للجد؛ لأنه محجوب بالأب لكونه من جنسه، ولا

لأمه؛ لأنها محجوبة بأم الأب لكونها من جنسها، ولو كان الأب معدومًا
لكان لأمه السدس والباقي للجد، ولو كانت أم الأب معدومة لكان لأم
الجد السدس والباقي للأب ولم يحجبها لأنها ليست من جنسه.

ذوو الأرحام:

ذوو الأرحام: كل قريب ليس له فرض ولا تعصيب.

وهؤلاء لا يرثون إلا مع تخلف الوارث بالفرض، وتخلف الوارث
بالتعصيب.

والقرايب: أصول، وفروع، وخواشع.

فدوو الأرحام من الأصول هم:

١- كل جد بينه وبين الميت أنثى، كأبي الأم وأبي الجدة.

٢- كل جدة أدلت بذكر بينه وبين الميت أنثى، كأبي الأم وأم أبي الجدة.

٣- كل جدة أدلت بأب أعلى من الجد، كأبي الجد.

هذا المذهب، والصواب: أن هذه من ذوات الفروض؛ لأنها مدلية

بوارث فترث كأب الجد.

وذوو الأرحام من الفروع: كل من أدلى بأنثى كأولاد البنات وأولاد بنات

الابن.

وذوو الأرحام من الحواشي هم:

١- جميع الإناث سوى الأخوات، كالعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت وبنات العم.

٢- كل من أدلى بأنثى سوى الإخوة من الأم، كابن الأخت وبنته والعم لأم والخال.

٣- فروع الإخوة من الأم، كابن الأخ لأم وبنته.

وكل من أدلى بأحد من ذوي الأرحام فهو منهم.

بيان حكم توريث ذوي الأرحام:

وقد اختلف العلماء في توريث ذوي الأرحام:

فقال مالك والشافعية: لا يرثون.

أي إذا لم يكن هنالك وارث من أصحاب الفروض، ولا من أصحاب التعصيب، فإن المال يردُّ على بيت مال المسلمين.

وقال أبو حنيفة وأحمد: يرثون، بشرط أن لا يوجد عاصب ولا ذو

فرض يُردُّ عليه.

وهذا مروي عن عمر وعلي وأبي عبيدة - رضي الله عنهم -.

وعمر بن عبد العزيز وعطاء وغيرهم، وهو الصواب؛ لقوله تعالى: {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [أنفال: من الآية ٧٥].

ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ابن أخت القوم منهم»^(١)، رواه البخاري ومسلم.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «الخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه»^(٢)، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه.

ونصوص الكتاب والسنة في توريثهم إما جملة كالأية، وإما في فرد واحد منهم كالحديث.

فمن اختلف القائلون بتوريثهم على ثلاث أقوال:
أولها: اعتبار قرب الدرجة.

فمن كان أقرب إلى الوارث كان أولى بالميراث من أي جهة كانت،

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٥٢٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٠٥٩).

^(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٣١/٤)، والترمذي "٢١٠٣" كتاب الفرائض، ١٢ - باب ما جاء في ميراث الخال. وقال: حسن صحيح. وأبو داود "٢٨٩٩"، والنسائي "٦٣٥١". وابن ماجه "٢٧٣٧"، وصحيح أبو عوانة "٤٤٦/٣"، وابن حبان "٦٠٣٥". والحاكم "٣٨٢/٤" وابن الجارود "٩٦٤"، والضياء "٧٤"، وحسنه البزار "٣٧٦/١ - البحر"، وضعفه ابن معين والبيهقي.

وحجة هذا القول قوله تعالى: {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ} [الأنفال: ٧٥].

ومتى اعتبرنا الأولوية كان الأقرب أولى.

القول الثالث: اعتبار قرب الجهة.

وهذا مذهب أبي حنيفة فيجعل الجهات أربعاً: بنوة ثم أبوة ثم أخوة ثم عمومة، فمتى كان في الجهة الأولى وارث من ذوي الأرحام لم يرث أحد من الجهة التي بعدها قياساً على الإرث بالتعصيب، ويسمى هذا المذهب مذهب أهل القرابة، قاله في "المغني": (٢٣٢ / ٦).

القول الثالث: اعتبار التنزيل فينزل كل واحد من ذوي الأرحام منزلة من أدلى به، ثم يقسم المال بين المدلى بهم، فما صار لكل واحد أخذه المدلى، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد.

يعني إن كان الرحم من جهة الأب: يعطى السدس.

وإن كان الرحم من جهة الأخت: يعطى النصف، وهكذا.

وإليك مثلاً يظهر به أثر الخلاف:

فلو هلك هالك عن بنت بنت بنت، وبنت أخ لغير أم: فالمال لبنت الأخ

على القول الأول؛ لأنها أقرب إلى الوارث.

ولبنت البنت على القول الثاني؛ لأنها أسبق جهة.

وبينهما نصفين على القول الثالث؛ لأن بنت البنت بمنزلة البنت فلها النصف فرضًا، وبنت الأخ بمنزلته فلها الباقي تعصيبًا^(١).

أحوال ذوي الأرحام:

أحوال ذوي الأرحام ثلاث:

الأول: أن يكون الموجود واحدًا فله جميع المال بالتعصيب إن أدلى بعاصب، وبالفرض والرد إن أدلى بذوي فرض.

فلو هلك هالك عن بنت أخ شقيق: فلها المال كله تعصيبًا. ولو هلك عن بنت أخ لأم: فلها السدس فرضًا والباقي ردًا.

الثاني: أن يكون الموجود اثنين فأكثر والمُدلى به واحد، فلهم جميع المال أيضًا؛ لأن المُدلى به إما عاصب يحوز جميع المال بالتعصيب، وإما صاحب فرض يستحق جميع المال فرضًا وردًا.

ثم يقسم المال بين هؤلاء الجماعة كان المُدلى به مات عنهم، غير أن الذكر والأنثى سواء على المشهور من مذهب أحمد.

فلو هلك هالك عن ابن بنت أخ شقيق، وأخت: فالمال بينهما تعصيبًا؛ لأن جدهما يرثه كذلك، لكن الذكر والأنثى سواء.

(١) ذكر هذا المثال في "المغني" صفحة "٢٣٥" ج "٦" من الطبعة المفردة، ونحوه في "العذب الفائض" صفحة "٢٣".

ولو هلك هالك عن ثلاث أخوال متفرقين: فالمال للخال لأم، والخال الشقيق فرضاً وردّاً؛ لأنهما مدليان بالأُم وهي ترثه كذلك.

فللخال لأم السدس؛ لأنه أخ الأم من الأم والباقي للخال الشقيق، لأنه أخ الأم الشقيق ولا شيء للخال لأب؛ لأنه محجوب بالخال الشقيق.

ولو كان بدل الخال الشقيق خالة شقيقة، لكان لها النصف؛ لأنها أخت الأم الشقيقة، وللخال لأم السدس؛ لأنه أخ الأم من الأم، والباقي للخال لأب؛ لأنهم يرثون الأم كذلك لو ماتت عنهم.

الخال الثالث: أن يكون الموجود من ذوي الأرحام اثنين فأكثر، والمدلى بهم اثنان فأكثر؛ فنقسم المال أولاً بين المدلى بهم كان الميت مات عنهم، ومن سقط منهم سقط من يدلى به، ثم نقسم نصيب كل واحد من المدلى بهم على من يدلون به على حسب إرثهم منه، غير أن الذكر والأنثى سواء.

فلو هلك هالك عن ابن بنت، وخال، وبنت أخ لأم، وبنت أخ لأب: فاقسم المال أولاً بين المدلى بهم؛ وهم بنت وأم وأخ لأم وأخ لأب؛ فللبنت النصف يأخذه ابنها، وللأم السدس تأخذه الخالة، والباقي للأخ لأب تأخذه ابنته، ولا شيء للأخ لأم؛ لأن البنت تحجبه فلا يكون لابنته شيء.

ولو هلك عن ثلاث خالات متفرقات، وثلاث عمات متفرقات:

فالخالات يدلن بالأم فلهن الثلث، والعمات يدلن بالأب فلهن الباقي،
ثم اقسام الثلث بين الخالات يكن للشقيقة ثلاثة، وللتي لأب واحد، وللتي
لأم واحد، واقسم الباقي بين العمات يكن للشقيقة ثلاثة وللتي لأب واحد،
وللتي لأم واحد، وبهذا صار الثلث للخالات أخماسًا والثلثان للعمات
أخماسًا.

ولو هلك هالك عن [بنات بنت، وبنت بنت أخ، وبنت عم: فابنا
البنت الأولى مدليان بنت، وبنت البنت الثانية مدلية بنت أخرى وبنت
العم مدلية بالعم؛ فيكون لابني البنت الأولى نصيب أمهما ثلث، ولبنت
البنت الثانية نصيب أمها ثلث، ولبنت العم الباقي نصيب أبيها.

جهات ذوي الأرحام:

لما كانت القرابة أصولاً وفروعاً وحواشي؛ جعل أصحاب الإمام أحمد في
المشهور عند المتأخرين منهم جهات ذوي الأرحام ثلاثاً:
"أبوة، وأمومة، وبنوة".

فالأبوة: يدخل فيها جميع من يدلي بالأب من الأجداد والجدات
والحواشي الذين لا فرض لهم ولا تعصيب، كأبي أم الأب، والعمات، والعم

لأم، وبنات الإخوة لغير أم، وأولاد الأخوات لغير أم، وبنات الأعمام، ومن أدلى بواحد من هؤلاء.

والأموال: يدخل فيها جميع من يدلي بالأم من الأجداد والجدات والحواشي، الذين لا فرض لهم ولا تعصيب، كأبي الأم، والأخوال، والخاللات، وأولاد الإخوة لأم، ومن أدلى بواحد من هؤلاء.

وظاهر المذهب أن أولاد الإخوة لأم من جهة الأبوة، والصحيح ما قدمنا؛ فإن الإخوة لأم وفروعهم لا صلة لهم بالأب إطلاقاً.

والبنوة: يدخل فيها جميع الفروع الذين لا فرض لهم ولا تعصيب، وهم مَنْ بَيَّنَّه وبين الميت أنثى كأولاد البنات وأولاد بنات الابن ومن أدلى بهم.

فإذا اجتمع اثنان فأكثر في جهة فأيهما وصل إلى الوارث أولاً حجب الآخر، وإن كانا في جهتين ألحقنا كل واحد بالوارث الذي أدلى به مهما بعدت درجته، ثم قسمنا المال بين المدلى بهم، فما صار لكل واحد أخذه المدلى، كما سبق.

قلو ههالك ههالك عن بنت بنت، وبنت بنت بنت، وبنت بنت بنت بنت: فلبنت البنت النصف؛ لأنها بمنزلة البنت؛ والباقي لبنت بنت بنت العم؛ لأنها بمنزلة العم؛ ولا شيء لبنت بنت البنت؛ لأن بنت البنت أقرب إلى

الوارث منها فتحجبها لكونها في جهتها، ولم تحجب بنت العم النازلة؛ لأنها ليست في جهتها.

ولو هلك عن بنت بنت أخ شقيق، وبنت عمر شقيق: فالmaal لبنت العم؛ لأنها أقرب إلى الوارث والجهة واحدة.

ولو هلك عن بنت بنت، وبنت خال، وبنت بنت عم: فالأقرب إلى الوارث بنت البنت، ثم بنت الخال، لكن لما كانت الجهات متعددة لم يسقط الأبعد بالأقرب، فنلحق كل واحد بمن أدلى به من الورثة؛ يكن لبنت البنت النصف؛ لأنها بمنزلة البنت.

ولبنت الخال السدس؛ لأنها بمنزلة الأم.

ولبنت بنت العمة السدس فرضاً والباقي تعصيباً لأنها بمنزلة الأب.

كتاب تسهيل الفرائض للإمام العثيمين رحمه الله تعالى.

فهذا ملخص هذا الباب، وباب طويل، وكما قيل: "علم شهر ويبقى مع صاحبه الدهر".^(١)

^(١) ملخص من كتاب الشيخ ابن العثيمين رحمه الله (تسهيل الفرائض).

[البدء في القسمة بالفروض]

٩٥٢ - (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المؤلف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أن المال الموروث ينقسم إلى فرض وتعصيب.

وقد تقدم بيان أصحاب الفروض، والمعصبة.
وهذا الحديث على عمومه، أن أقرب رجل ذكر يأخذ جميع المال الذي زاد على الفروض.

وبيان صورة ذلك: رجل هلك عن زوجة وأم وأب وابن.
فتبدأ بأصحاب الفروض وهكذا دائماً يبدأ بأصحاب الفروض:
فيكون للزوجات: الثمن؛ لأن الميت له ولد.
ويكون للأم: السدس؛ لأن الميت له فرع وارث؛ يحجبها من الثلث إلى السدس حجب نفصان.

ويكون للأب: السدس أيضاً، لوجود الفرع الوارث وهو الابن.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٣٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٥).

ويكون للابن: الباقي من المال كله؛ لأنه معصب انفرد بالمال.

وسبق بيان المعصب: وهو الذي يأخذ ما بقي من التركة دون تحديد؛ لأنه

ليس من أصحاب الفروض، وإذا انفرد أخذ جميع المال.

[الكفر والشرك من موانع الإرث]

٩٥٣ - (وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(١)، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المنصف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان موانع الإرث.

وقد تقدم بيان ذلك في أول الباب.

قوله: «أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

وهو ابن زيد بن حارثة رضي الله عنه، وكان حب النبي صلى الله عليه وسلم.

وأسامة ابنه رضي الله عنهما، هو حبه وابن حبه صلى الله عليه وسلم.

وقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش فيه أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

وقد طعن في إمارته رضي الله عنه من بعض الناس، فدافع عنه النبي صلى الله عليه وسلم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٦٤)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٤)، ورواه البخاري (٤٢٨٣) بلفظ «المؤمن» بدل «المسلم» في الموضعين.

ففلج الصليين:

من حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَامَةَ عَلَى قَوْمٍ فَطَعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ، فَقَالَ: «إِنْ تَطَعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ طَعَنْتُمْ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَإِنَّمَا اللهُ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ»^(١).

قوله: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ».

وهذا عام في جميع المسلمين، وجميع الكفار على ما تقدم.

حكم المرتد فهل يرث ويورث من المسلمين؟

اختلف أهل العلم في حكم المرتد، والصحيح أنه لا يورث، ولا يرث من المسلمين؛ لأنه كافر، فيشملة الحديث السابق.

ويكون ماله لبيت مال المسلمين.

بيان إذا مات مرتد فلي بلاد الكفار وورثت مسلمون:

فإذا ترك مال المرتد في بلاد الكفار، فإن الكفار سيأخذونه، وربما استغلوه في حرب المسلمين، واستمتعوا به.

فالذي أرى والله أعلم أن أولاده يأخذونه، لا على سبيل الإرث.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٢٥٠)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٤٢٦).

وإنما يأخذونه على سبيل التخليص له من أيدي الكفار، أو على أي صورة من الصور الأخرى التي يحصل بها التملك للمال دون أن يرثه إرثاً، والله أعلم.

قوله: «وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

وهذا إجماع بين العلماء أن الكافر لا يرث المسلم.
سواء كان أباً، أو أمّاً، أو ابناً، أو أخاً، أو عمّاً، أو على أي صورة كان.
حكم ميراث الكافر من المسلم:

لا يرث الكافر المسلم؛ لحديث الباب، وقد نقل الاتفاق على ذلك بين أهل العلم.

قال الإمام ابن رشد رحمه الله تعالى في بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٣٦/٤):

أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا} [النساء: ١٤١].

وَلَمَّا ثَبَتَ مِنْ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». اهـ

وقال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى في المغني (٣٦٧/٦):
أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ.
وَقَالَ جُمْهُورُ الصَّحَابَةِ وَالْفُقَهَاءُ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ. اهـ

بيان حكم توريث المسلم من الكافر:

وفي توريث المسلم من الكافر خلاف بين أهل العلم:

قال السرخسلي رحمه الله تعالى:

ثم لا خلاف أن الكافر لا يرث المسلم بحال، وكذلك لا يرث المسلم الكافر في قول أكثر الصحابة رضي الله عنهم، وهو مذهب الفقهاء.

وقال ابن رشد المالكي رحمه الله تعالى فلي بدائع المجتهد (١٣٧/٤):

وَاخْتَلَفُوا فِي مِيرَاثِ الْمُسْلِمِ الْكَافِرَ، وَفِي مِيرَاثِ الْمُسْلِمِ الْمُرْتَدَّ.
فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَالتَّابِعِينَ وَفُقَهَاءِ
الْأَمْصَارِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ بِهَذَا الْأَثَرِ الثَّابِتِ.
وَذَهَبَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَمُعَاوِيَةُ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.
وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمَسْرُوقٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِنِسَائِهِمْ، فَقَالُوا: كَمَا
يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ نِسَاءَهُمْ وَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُنْكِحَهُمْ نِسَاءَنَا كَذَلِكَ الْإِرْثُ،
وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ حَدِيثًا مُسْنَدًا، قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ،
وَشَبَّهُوهُ أَيْضًا بِالْقَصَاصِ فِي الدَّمَاءِ الَّتِي لَا تَتَكَافَأُ. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى فلي أحكام أهل الذمة (٨٥٤-٨٥٦):

وَأَمَّا تَوْرِثُ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ:
فَدَهَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ كَمَا لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ: وَهَذَا هُوَ
الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَاتَّبَاعِهِمْ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: بَلْ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، دُونَ الْعَكْسِ، وَهَذَا قَوْلُ
مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
الْحُسَيْنِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَمَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ،
وَيَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ. وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ.
قَالُوا: نَرِثُهُمْ وَلَا يَرِثُونَنَا، كَمَا نَنْكِحُ نِسَاءَهُمْ، وَلَا يَنْكِحُونَ نِسَاءَنَا.

وَالَّذِينَ مَنَعُوا الْمِيرَاثَ: عُمِدَتُهُمُ الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ: " (لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ
الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ) ". وَهُوَ عُمْدَةٌ مِنْ مَنَعَ مِيرَاثِ الْمُنَافِقِ الزَّنَدِيقِ،
وَمِيرَاثِ الْمُزْتَدِّ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَقَدْ ثَبَتَ بِالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
كَانَ يُجْرِي الزَّادِقَةَ الْمُنَافِقِينَ فِي الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ مَجْرَى الْمُسْلِمِينَ فَيَرِثُونَ
وَيُورَثُونَ. وَقَدْ مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، وَغَيْرُهُ بِمَنْ شَهِدَ الْقُرْآنُ بِنِفَاقِهِمْ، وَنَهَى
الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُ، وَوَرِثَتُهُمْ
وَرِثَتُهُمُ الْمُؤْمِنُونَ: كَمَا وَرِثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنَهُ، وَلَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ تَرِكَةِ أَحَدٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ شَيْئًا، وَلَا جَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَيْئًا،

بَلْ أَعْطَاهُ لَوْرَثَتِهِمْ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بَيِّقِينَ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمِيرَاثَ مَدَارُهُ عَلَى النُّصْرَةِ الظَّاهِرَةِ لَا عَلَى إِيْمَانِ الْقُلُوبِ، وَالْمُوَالَاةِ الْبَاطِنَةِ، وَالْمُنَافِقُونَ فِي الظَّاهِرِ يَنْصُرُونَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَعْدَائِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ وَجْهِ آخَرَ يَفْعَلُونَ خِلَافَ ذَلِكَ، فَالْمِيرَاثُ مَبْنَاهُ عَلَى الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ لَا عَلَى إِيْمَانِ الْقُلُوبِ، وَالْمُوَالَاةِ الْبَاطِنَةِ، وَالْمُنَافِقُونَ فِي الظَّاهِرِ يَنْصُرُونَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَعْدَائِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ وَجْهِ آخَرَ يَفْعَلُونَ خِلَافَ ذَلِكَ، فَالْمِيرَاثُ مَبْنَاهُ عَلَى الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ لَا عَلَى مَا فِي الْقُلُوبِ.

وَأَمَّا الرُّثُودُ: فَالْمَعْرُوفُ عَنِ الصَّحَابَةِ مِثْلَ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ مَالَهُ لَوْرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَيْضًا، وَلَمْ يُدْخِلُوهُ فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ " . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَأَمَّا أَهْلُ الدِّمَةِ: فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ مُعَاذٍ، وَمُعَاوِيَةَ، وَمَنْ وَافَقَهُمَا: يَقُولُ قَوْلَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ " الْمُرَادُ بِهِ الْحَرْبِيُّ لَا الْمُنَافِقُ، وَلَا الْمُرْتَدُّ، وَلَا الدِّمِيُّ: فَإِنَّ لَفْظَ " الْكَافِرِ " - وَإِنْ كَانَ قَدْ يَعْصِي كُلَّ كَافِرٍ - فَقَدْ يَأْتِي لَفْظُهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ أَنْوَاعِ الْكُفَّارِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا} [النساء: ١٤٠] ، فَهَذَا لَمْ يَدْخُلِ الْمُنَافِقُونَ فِي لَفْظِ " الْكَافِرِينَ " ، وَكَذَلِكَ الْمُرْتَدُّ، فَالْفُقَهَاءُ لَا يُدْخِلُونَهُ

فِي لَفْظِ " الْكَافِرِ " عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَلِهَذَا يَقُولُونَ: إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ لَمْ يَقْضِ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَإِذَا أَسْلَمَ الْمُزْنَدُ فَفِيهِ قَوْلَانِ.

وَقَدْ حَمَلَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: قَوْلَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ "، عَلَى الْحَرْبِيِّ دُونَ الدِّمِيِّ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ حَمْلَ قَوْلِهِ: " لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ " عَلَى الْحَرْبِيِّ أَوَّلَى، وَأَقْرَبُ مُحْمَلًا، فَإِنَّ فِي تَوْرِيثِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ تَرْغِيبًا فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِيهِ مِنْ أَهْلِ الدِّمَّةِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَمْنَعُهُمْ مِنَ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ خَوْفُ أَنْ يَمُوتَ أَقَارِبُهُمْ، وَلَهُمْ أَمْوَالٌ فَلَا يَرِثُونَ مِنْهُمْ شَيْئًا.

وَقَدْ سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَفَاهَا، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ إِسْلَامَهُ لَا يُسْقِطُ مِيرَاثَهُ ضَعْفَ الْمَانِعِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَصَارَتْ رَغْبَتُهُ فِيهِ قَوِيَّةً، وَهَذَا وَحْدَهُ كَافٍ فِي التَّخْصِيسِ، وَهُمْ يُخْصَوْنَ الْعُمُومَ بِمَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ، فَإِنَّ هَذِهِ مَصْلَحَةً ظَاهِرَةً يَشْهَدُ لَهَا الشَّرْعُ بِالْإِعْتِبَارِ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ، وَقَدْ تَكُونُ مَصْلَحَتُهَا أَعْظَمَ مِنْ مَصْلَحَةِ نِكَاحِ نِسَائِهِمْ، وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يُخَالِفُ الْأَصُولَ، فَإِنَّ أَهْلَ الدِّمَّةِ إِنَّمَا يَنْصُرُهُمْ، وَيُقَاتِلُ عَنْهُمْ الْمُسْلِمُونَ، وَيَفْتَدُونَ أَسْرَاهُمْ، وَالْمِيرَاثُ يُسْتَحَقُّ بِالنُّصْرَةِ، فَيَرِثُهُمُ الْمُسْلِمُونَ، وَهُمْ لَا يَنْصُرُونَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَرِثُونَهُمْ، فَإِنَّ أَصْلَ الْمِيرَاثِ لَيْسَ هُوَ بِمُوَالَاةِ الْقُلُوبِ، وَلَوْ

كَانَ هَذَا مُعْتَبَرًا فِيهِ كَانَ الْمُنَافِقُونَ لَا يَرِثُونَ، وَلَا يُورَثُونَ، وَقَدْ مَضَتْ السُّنَّةُ
بِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ وَيُورَثُونَ.

إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى وهو طويل ...

وقال ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٦/٣٦٧):

وَقَالَ جَمْهُورُ الصَّالِحِينَ وَالْفُقَهَاءُ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ.

يُرَوَّى هَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَجَابِرِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.

وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ، وَعُرْوَةُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَعَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَالْحَسَنُ،
وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ،
وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ.
وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ.

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ، وَمُعَاذٍ، وَمُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، أَنَّهُمْ وَرَثُوا الْمُسْلِمَ
مِنَ الْكَافِرِ، وَلَمْ يُورَثُوا الْكَافِرَ مِنَ الْمُسْلِمِ.

وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ،
وَمَسْرُوقٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ،
وَأِسْحَاقَ. وَلَيْسَ بِمَوْثُوقٍ بِهِ عَنْهُمْ.

فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ: لَيْسَ بَيْنَ النَّاسِ اخْتِلَافٌ فِي أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ. وَرَوَى أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ احْتَجَّ لِقَوْلِهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، أَنَّ مُعَاذًا حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ» وَلَآئِنَّا نَنْكِحُ نِسَاءَهُمْ، وَلَا يَنْكِحُونَ نِسَاءَنَا، فَكَذَلِكَ نَرِثُهُمْ، وَلَا يَرِثُونَنَا.

وَلَنَا؛ مَا رَوَى أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى»... **اهـ**

واستدل جمهور أهل العلم على عدم جواز أن يرث الكافر المسلم بأدلة: منها: حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه المتقدم.

وبحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «لا يتوارث أهل ملتين شتَّى»، المذكور بعد.

كما قالوا: أن الولاية منقطعة بين المسلم والكافر، فلم يرثه، وأيدوا ذلك بعدم جواز أن يرث الكافر من المسلم، وهذا مثله في انقطاع الولاية.

وأما من جوز أن يرث المسلم من الكافر بالولاء، فقد استدلوا بحديث جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ، أَوْ أُمَّتُهُ "، والحديث ضعيف لا يثبت.

واستدلوا بأن امتناع الدين لا يمنع الرجل أخذ مال رقيقه إذا مات. وأيضاً على أن الإمام أحمد قد وردت عنه رواية أخرى في ميراث المسلم من الكافر.

ذكرها ابن ضويان: "وهو أنه لا يرث مع اختلاف الدين؛ لعموم الخبر".

واستدل القائلون بجواز أن يرث المسلم من الكافر بأحاديث منها: حديث معاذ رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الإسلام يزيد ولا ينقص»، يعني يزيد في حق من أسلم، ولا ينقص شيئاً من حقه. وقد كان مستحقاً للإرث من قربة الكافر قبل أن يسلم، فلو صار بعد إسلامه محروماً من ذلك لنقص إسلامه من حقه، وذلك لا يجوز. وقد رد جمهور أهل العلم على حديث معاذ بأنه حديث محتمل، وفيه ضعف.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٦/٣٦٧):

فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَزِيدُ بِمَنْ يُسْلِمُ، وَبِمَا يُفْتَحُ مِنَ
الْبِلَادِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَنْقُصُ بِمَنْ يَرْتَدُّ؛ لِقَلَّةِ مَنْ يَرْتَدُّ، وَكَثْرَةِ مَنْ يُسْلِمُ.
وَعَلَى أَنَّ حَدِيثَهُمْ مُجْمَلٌ، وَحَدِيثُنَا مُفَسَّرٌ، وَحَدِيثُهُمْ لَمْ يُتَّفَقَ عَلَى صِحَّتِهِ،
وَحَدِيثُنَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَتَعَيَّنَ تَقْدِيمُهُ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنَّهُ قَالَ: "لَا نَرِثُ أَهْلَ الْمِلَلِ، وَلَا
يَرِثُونَنَا".

وَقَالَ فِي عَمَّةِ الْأَشْعَثِ: "يَرِثُهَا أَهْلُ دِينِهَا". اهـ

واستدلوا أيضاً بحديث عائذ بن عمرو المزني رضي الله عنه، قال النبي
صلى الله عليه وسلم: «الإسلام يعلو ولا يُعلى».

ولا دلالة في الحديث.

واستدلوا بالقياس على جواز نكاح نسائهم، كما تقدم كلام شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وكما أنهم شبهوا الميراث بالقصاص في الدماء التي لا تتكافأ، فكما يجوز
القصاص في الدماء التي لا تتكافأ، فكذلك يجوز التوارث بين المسلم
والكافر.

قال ابن رشد رحمه الله تعالى:

وَشَبَّهُوهُ أَيْضًا بِالْقِصَاصِ فِي الدَّمَاءِ الَّتِي لَا تَتَكَافَأُ. اهـ
والصحيح أن المسلم لا يقتل بكافر.

ففلج البخاري:

عن علي رضي الله عنه قال: «وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»^(١).

وقالوا: بأن الإرث يستحق بالسبب العام تارة، والسبب الخاص أخرى.
ثم بالسبب العام يرث المسلم من الكافر؛ فإن الذمي الذي لا وارث له
في دار الإسلام يرثه المسلمون.

ولا يرث المسلم من الكافر بالسبب العام بحال، فكذاك بالسبب
الخاص.

وقد أيدوا هذا بالنظر بأن المرتد يرثه المسلم، ولا يرث هو من المسلم
بحال.

كما أن المرتد كافر، فيعتبر غيره من الكفار.
وهذه المسألة أيضًا خلاف بين أهل العلم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٩١٥).

وقالوا أيضًا: بأن في الإرث نوع ولاية على المورث، فلعو حال الإسلام لا تثبت هذه الولاية للكافر على المسلم، وتثبت للمسلم على الكافر، إلى غير ذلك، والله أعلم.

والترجيح والله أعلم الذي ينبغي فلي هذه المسألة: لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم لظاهر الحديث.

إلا أننا نقول: إذا وجد مال مرتد أو كافر في بلاد الكفار، ومن ينتسب إليه من أهل الإسلام، فإذا ترك المال أخذه الكفار، وربما استقوا، واستعانوا به، على حرب الإسلام والمسلمين، فنقول يؤخذ المال من قبل أهله المسلمين، وأظن أن هذه الفتوى بعينها قد سمعتها من شيخنا يحيى بن علي الحجوري حفظه الله عز وجل.

وإذا كان لهذا الميت الكافر أقرباء من الكفار، فإن الكافر يرث الكافر، والمسلم يرث المسلم، والله المستعان.

فخلصنا من هذه المسألة: بأنه قد حصل اتفاق بين أهل العلم في أن الكافر لا يرث المسلم مطلقاً.

وأنه حصل خلاف بين أهل العلم في حكم توريث المسلم من الكافر. فذهب الجمهور إلى منع توريث المسلم من الكافر مطلقاً لظاهر حديث إسامة بن زيد رضي الله عنه.

وذهب بعض أهل العلم، ومنهم: معاذ بن جبل، ومن معه من الصحابة رضي الله عنهم، وأهل العلم، وهو ترجيح واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم رحمهما الله تعالى، إلى أن توريث المسلم من الكافر جائز، لأدلة في الباب، وقد تقدم ذكرها، وبعضها لا يثبت، وبعضها ليس فيه دلالة لما استدلوا به.

والأولى أن يقال: لا إرث للمسلم الكافر، لظاهر الحديث، إلا إذا كان المال سيذهب في مصالح الكفار، وربما استغلوا المال في حرب الإسلام، وحرب المسلمين، وإذلالهم، والتسلط عليهم؛ فإنه يؤخذ على سبيل تخليصه من أيدي الكفار، ويتنفع به أقرباء الكافر من المسلمين، ولكن ليس على سبيل الإرث؛ لأنه لا إرث بينهم، والله أعلم.

فهذه مسألة اجتهادية، وخلافية بين أهل العلم، وهذا الذي ظهر لنا، والله أعلم.

[النصيب بالغير]

٩٥٤ - (وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - فِي بِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَأُخْتٍ - قَضَى النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم: «لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ - تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ - وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث بالغير.

قوله: «فِي بِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَأُخْتٍ».

أي أن هالك هلك عن بنت، وبنت ابن، وأخت.

قوله: "قَضَى النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم: «لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ»".

أي فرضاً لقوله تعالى: {وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ} [النساء: ١١]،

لعدم وجود الفرع الوارث من الذكور.

قوله: «وَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ - تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ -».

أي لبنت الابن السدس، فيكون السدس مع النصف ثلثين، وهذا

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٧٣٦) من طريق هزيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسى؛

عن ابنة. وابن ابن. وأخت؟ فقال: للإبنة النصف. وللأخت النصف. وائت ابن مسعود فسيتابعني،

فسئل ابن مسعود، وأخبر بقول أبي موسى؟ فقال: لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، أقضي

فيها بما قضى النبي -صلى الله عليه وسلم-: ... فذكره. وزاد: فأتينا أبا موسى، فأخبرناه بقول

ابن مسعود. فقال: «لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم».

تعصيب، وذلك مع الغير حيث عصب بنت الابن البنت.

قوله: «وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ».

أي عصبه فهذا الحديث يعتبر أصلاً في هذا الباب.

[بيان حكم النوارث بين ملل الكفر المخلفة]

٩٥٥ - (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»^(١)). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِلَفْظِ أُسَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -^(٢).
وَرَوَى النَّسَائِيُّ حَدِيثَ أُسَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِهَذَا اللَّفْظِ^(٣).

الشرح: *****

^(١) الحديث حسن. رواه أحمد (١٧٨ / ٢) و (١٩٥)، وأبو داود (٢٩١١)، والنسائي في «الكبرى» (٨٢ / ٤)، وابن ماجه (٢٧٣١) وزادوا جميعاً إلا ابن ماجه: "شتى". وزاد ابن الجارود في روايته (٩٦٧): «والمرأة تراث من دية زوجها وماله، وهو يرث من دينها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه، فإن قتل أحدهما صاحبه لم يرث من دينه وماله شيئاً، وإن قتل أحدهما صاحبه خطأ، ورث من ماله، ولم يرث من دينه». وسندها حسن أيضاً، وقال الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح السنن: حسن صحيح.

^(٢) الحديث غير محفوظ. رواه الحاكم (٢٤٠ / ٢)، ولفظه: «لا يتوارث أهل ملتين، ولا يرث مسلم كافراً، ولا كافر مسلماً. ثم قرأ: وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِي الْأَرْضِ وَقِسَادٌ كَبِيرٌ من طريق هشيم، عن الزهري، وعن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان، عن إسامة مرفوعاً، وهشيم قد تفرد بهذا اللفظ، فقد رواه أصحاب الزهري عن الزهري باللفظ المتقدم: "لا يرث المسلم الكافر"، ومنهم: مالك وعقيل ويونس وابن عيينة ومعمرو وابن هاد وابن جريج وآخرون كما في المسند الجامع.

^(٣) الحديث شاذ؛ لمخالفة هشيم بن بشير أصحاب الزهري. قال الذهبي في «الميزان» (٣٠٦ / ٤): «كان مدلساً، وهو لين في الزهري». ورواه النسائي في «الكبرى» (٨٢ / ٤).

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان.

بيان حكم التوارث بين أهل الملل المختلفة من الكفر:
وعلى هذا الحديث مضى الإمام أحمد رحمه الله تعالى أن الكفر عنده عدة
ملل، فاليهودي لا يرث النصراني، ولا يرث النصراني اليهودي، وهكذا لا
توارث بين اليهودي والمجوسي، والعكس، وغير ذلك من ملل الكفر
المختلفة.

ولو قلنا بقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، فإن الميراث يكون بينهم.
فعنده الكفر ملة واحدة، وكذلك أبو حنيفة.

وعند الإمام مالك رحمه الله تعالى أن الكفر ثلاث ملل:
اليهودية عنده ملة واحدة.

والنصرانية عنده ملة واحدة.

والمجوسية وسائر ملل الكفر والشرك جعلهم ملة واحدة.

إلا إذا كانوا أصحاب دين واحد، فهنا يحصل بينهم التوارث:

فاليهودي يرث اليهودي، والنصراني يرث النصراني، والمجوسي يرث
المجوسي، وهكذا.

[ميراث الجد]

٩٥٦ - (وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رضي الله عنه - قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فَقَالَ: «إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ، فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: «لَكَ السُّدُسُ» فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرُ» فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ. فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ - رضي الله عنه -، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ^(٢).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان ميراث الجد.

قوله: «عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»: وهو أبو نجيد رضي الله عنه.

^(١) الحديث ضعيف منقطع. رواه أحمد (٤ / ٤٢٨ - ٤٢٩)، وأبو داود (٢٨٩٦)، والنسائي في

«الكبرى» (٤ / ٧٣)، والترمذي (٢٠٩٩) من طريق قتادة، عن الحسن، عن عمران، به. وقال

الترمذي: «حديث حسن صحيح»، كيف وقتادة والحسن مُدَلَّسان؟

«تنبيه»: عزو الحافظ الحديث للأربعة وَهُمْ إِذْ لَمْ يَرَوْهُ ابْنُ مَاجَه.

^(٢) ممن جزم بعدم سماعه أبو حاتم، فقال في «الجرح والتعديل» (١ / ٤١): «لم يصح له السماع

من جندب، ولا من معقل بن يسار، ولا عن عمران بن حصين، ولا من عقبة بن عامر، ولا من أبي

هريوة».

قوله: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -».

أي لسؤاله، امتثالاً لله عز وجل: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذَّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ{.

قوله: «فَقَالَ: "إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ"».

أي حفيده مات وترك مالا.

قوله: «فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟».

أي من الفرض.

قوله: "فَقَالَ: «لَكَ السُّدُسُ»".

أي مع وجود الفرع الوارث للميت حيث يكون للأب السدس.

أما إذا لم يكن للميت فرع وارث، فله السدس فرضاً، والباقي تعصيباً

فإنه ينزل الأب.

قوله: «فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ».

أي رده.

قوله: «فَقَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرُ»".

أي لك السدس الأول، ولك زيادة عليه سدس آخر.

قوله: "فَلَمَّا وَلَّىٰ دَعَاهُ. فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ»".

والحديث كما ترى ضعيف لعننة قتادة، ولا يستقيم الحكم به؛ لأن الميث لو كان له فرع وارث، فلا يرث الأب إلا السدس فقط. ١+٥
وإن لم يكن للميت فرعاً وارثاً، فيأخذ الأب السدس فرضاً، والباقي تعصياً.

لما تقدم معنا من حديث ابن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ» وهو متفق عليه.

وإِذَا كَانَ لِلْمَيْتِ بَتَاءً وَاحِدَةً وَأَبٌ: فيكون للميت النصف فرضاً، وللأب السدس فرضاً، وباقي المال تعصياً، والله أعلم.

[ميراث الجدة]

٩٥٧ - (وَعَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ»^(١) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَقَوَّاهُ ابْنُ عَدِيٍّ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان ميراث الجدة والجدات.

وفلج الباب ما جاء فلي سنن الإمام أبي داود رحمه الله تعالى:

من طريق قبيصة بن ذؤيب، أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ، تسأله ميراثها؟ فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئاً، فأرجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - ، «حَضَرْتُ

^(١) الحديث صحيح لغيره. رواه أبو داود (٢٨٩٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣ / ٤)، وابن الجارود (٩٦٠)، وابن عدي في ط «الكامل» (٤٦٣٧) وفي سنده أبو المنيب؛ عبيد الله ابن عبد الله العتكي مختلف فيه. وحديثه محتمل التحسين، وقال ابن عدي: «ولأبي المنيب هذا أحاديث غير ما ذكرت، وهو عندي لا بأس به»، ويظهر من كلام ابن عدي أنه لم يورد أحاديثه على سبيل الإنكار، والله أعلم. وله شاهد من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، ومحمد بن مسلمة. وله شاهد آخر من حديث ابن عباس عند ابن ماجه وفي إسناده شريك القاضي، وليث بن أبي سليم، وهما ضعيفان، فالحديث بهذه الطرق يكون صحيحاً، أفاده المحقق. والحديث قال فيه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف أبي داود الأم (٤٩٨): إسناده ضعيف؛ لضعف في العتكي هذا. وقد مضى له حديث آخر في الوتر برقم (٢٥٦).

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: «مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لِغَيْرِكَ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ، وَلَكِنْ هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَإِيتُكُمَا خَلْتُ بِهِ فَهُوَ لَهَا»^(١).

والحديث قوي؛ لو لا أن قبصة لم يدرك هذه القصة، فإنه لم يسمع من أبي بكر رضي الله عنه.

ويحتمل: أنه أخذها من الغيرة بن شعبة رضي الله عنه، أو محمد بن مسلمة، ومع ذلك فالحديث شاهد قوي لحديث بريدة رضي الله عنه في الباب.

^(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٢٨٩٤)، والترمذي (١٢/٢) وكذا مالك (٤/٥١٣/٢)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، وابن الجارود (٩٥٩)، وابن حبان (١٢٢٤)، والدارقطني (٤٦٥)، والحاكم (٣٣٨/٤)، والبيهقي (٢٣٤/٦)، من طرق عن قبصة به وقال الحاكم: " صحيح على شرط الشيخين "، ووافقه الذهبي.

والحديث ضعفه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (١٦٨٠)، وقال عقب كلام الحاكم: وفيه نظر لأن فيه انقطاعاً، وقد اختلف في إسناده.

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه ابن ماجه
وفي إسناده شريك القاضي، وليث بن أبي سليم، وهما ضعيفان، فالحديث
صحيحًا بهذه الطريق.

بيان حكم ميراث الجدة:

والصحيح من أقوال أهل العلم أن الجدة ترث من الميت، ولكن ترث
بشروطها المتقدمة المذكورة في أول باب الفرائض.
وشروط ذلك: أن لا يكون أم قبلها، فإن وجدت أم قبلها حجبها عن
الميراث.

قوله: «جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ».

وهذا في حالة عدم وجود أم للميت.

قوله: «إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ».

لأن الأم تحجب الجدة من الميراث حجب حرمان.
كما أن الأب أيضًا يحجب الجد من الميراث حجب حرمان، والله الموفق.

[ميراث ذوي الأرحام من الخال، والخالة، والعمة وغيرهم]

٩٥٨ - (وَعَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخُلُوفُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ»^(١)). أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ، وَحَسَنَهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان ميراث ذوي الأرحام.
قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في السبل (١٤٦/٢ - ١٤٧):
فيه: دَلِيلٌ عَلَى تَوْرِيثِ الْخُلُوفِ عِنْدَ عَدَمِ مَنْ يَرِثُ مِنَ الْعَصْبَةِ، وَذَوِي السَّهَامِ.

وَالْخُلُوفُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ: فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَلِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى تَوْرِيثِهِمْ. فَمَنْ خَلَفَ عَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ، وَلَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُمَا:

^(١) الحديث حسن. رواه أحمد (٤ / ١٣١ و ١٣٣)، وأبو داود (٢٨٩٩ و ٢٩٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (٤ / ٧٦ - ٧٧)، وابن ماجه (٢٧٣٨)، وابن حبان (١٢٢٥ و ١٢٢٦)، والحاكم (٤ / ٣٤٤) ولفظه كاملاً: «من ترك مَالاً فَلأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلَالاً فَلِإِلَهِ وَرَسُولِهِ. وَرَبَّمَا قَالَ: فَلِينَا. وَأَنَا وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ، أَعْقِلَ لَهُ وَأَرْثُهُ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْقِلَ عَنْهُ وَيَرْثُهُ»، وهذا الإسناد رجاله ثقات، إلا علياً وهو ابن أبي طلحة، فإنه حسن الحديث.

كَانَ لِلْعَمَّةِ الثُّلَاثَانِ، وَلِلْخَالَةِ الثُّلُثُ، وَاسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَبَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ} [الأنفال: ٧٥].

وَخَالَفَتْ طَائِفَةٌ مِنَ اللَّائِيَّةِ، وَقَالُوا: لَا يَثْبُتُ لِذَوِي الْأَرْحَامِ مِيرَاثٌ لِأَنَّ
الْفَرَائِضَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَوْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَالْكُلُّ مَفْقُودٌ
هُنَا.

وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ: بِأَنَّهُ نَصٌّ فِي الْخَالِ لَا فِي غَيْرِهِ، وَالْآيَةُ جُمْلَةٌ،
وَمُسَمَّى أُولِي الْأَرْحَامِ فِيهِمَا غَيْرُ مُسَمَّاهُ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ.

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ بِأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِلْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَقَالٌ؛
لَكِنَّهَا مُعْتَصِدَةٌ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمِيرَاثِ، حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ النَّاهِضُ مِمَّا
ذَكَرْنَاهُ.

وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِذَوِي الْأَرْحَامِ يَقُولُونَ: يَكُونُ مَالٌ مَنْ لَا وَارِثَ
لَهُ لَبِيتَ الْمَالِ إِذَا كَانَ مُنْتَظَمًا، وَهُوَ إِذَا كَانَ فِي يَدِ إِمَامٍ عَادِلٍ يَصْرِفُهُ فِي
مَصَارِفِهِ.

أَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ قَائِمٌ بِشُرُوطِ الْقَضَاءِ مَادُونٌ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِ
الْمَصَالِحِ، دُفِعَ إِلَيْهِ لِيَصْرِفَهُ فِيهَا، وَتَفَاصِيلُ بَقِيَّةِ مَوَارِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى
الْقَوْلِ بِهِ مُسْتَوْفَاةٌ فِي كُتُبِ هَذَا الْفَنِّ فَلَا نَطَوَّلُ بِهَا. اهـ

حكيم توريث ذوي الأرحام:

«وقد قسم النبي صلى الله عليه وسلم مالا، فلما لم يجد من أقاربه الوارثين له من أحد، قال: هل هاهنا من قبيلته أحد، قالوا: نعم».

فهذا يحمل على الحال الذي لا يوجد له وارث مطلقاً، من أصحاب الفروض، وكذلك من أصحاب التعصيب.

فيعطى ميراثه لذوي الأرحام، على القول جماهير أهل العلم.

وخالف بعضهم فقال: يعطى لبيت مال المسلمين.

وقد تقدم بيان ذلك.

والحديث الذي في الباب اختلف فيه أهل العلم بين التحسين، والتضعيف.

حتى أن بعض أهل العلم رأوا أن الحديث لا يقوم مقام الأدلة الثابتة الدالة على غير دلالة.

قال الإمام أبو داود رحمه الله تعالى بحقه حديث برقم (٢٩٠٠):

رَوَاهُ الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عَائِدٍ، عَنِ الْمُقْدَامِ.

وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَاشِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُقْدَامَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «يَقُولُ الضَّيْعَةُ مَعْنَاهُ عِيَالٌ». اهـ

أما رواية معاوية بن صالح: فأخرجها الإمام أحمد، والإمام النسائي رحمه الله تعالى في الكبرى، والإمام الطحاوي في شرح المعاني.
من طريق عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد، قال: سمعت المقدم
-رضي الله عنه- بهذا.

وهذا إسناد حسن، فقد صرح راشد بن سعد بالسماع عند الإمام
الطحاوي، وأما عند أحمد والنسائي فقد رواه بالعنعنة.
وأما رواية الزبيدي: فقد وصلها ابن حبان، من طريق إسحاق بن
إبراهيم بن علاء الزبيدي، عن عمرو بن الحارث الزبيدي، قال: حدثنا
راشد بن سعد، أن ابن عائد حدثه، أن المقدم حدثهم به.
والإسناد ضعيف أو أشد؛ بسبب إسحاق بن إبراهيم، فإنه ضعيف، أو
أشد.

وشيوخه مجهول، ولم أجدهما عند غير ابن حبان.
وفيل خلاف رابع: فقد أخرجه النسائي في الكبرى، من طريق ثور بن
يزيد، عن راشد بن سعد، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.
وثور بن يزيد ثقة.

قال أبو عبد الله: الحديث اختلف فيه على أربعة أوجه، والذي يظهر أن
هذه الأوجه، لا توجب فيه الاضطراب، لإمكان الجمع بين الروايات.

فإن رواية ابن أبي طلحة ومعاوية بن صالح ليس فيهما خلاف، إلا في ذكر أبي عامر الهوزني.

وقد صرح معاوية بن صالح في إسناده بالسماع عند الطحاوي، فإن كان التصريح بالسماع محفوظًا، فيكون راشد بن سعد سمعه من أبي عامر الهوزني، ثم سمعه من المقدم رضي الله عنه.

ويكون هذا من المزيد في متصل الأسانيد، وقد أشار إلى ذلك الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى.

وإن لم يكن التصريح بالسماع محفوظًا، فتكون رواية علي بن أبي طلحة أرجح؛ لزيادته في الإسناد رجلاً، وقد رجح ذلك الإمام الدارقطني في عله، كما في البدر المنير، وتبعه على ذلك ابن القطان رحمه الله تعالى.

ورواية الزبيدي التي ذكرها الإمام أبو داود إن صحت عن الزبيدي؛ فلا تخالف ما تقدم، ويكون لراشد بن سعد فيه شيخان، وقد جزم بذلك الإمام ابن حبان رحمه الله تعالى.

وأما رواية الإرسال، وهي أقوى رواية فيما يظهر؛ فيمكن حملها على أن راشداً كان يرويه موصولاً، وأحياناً يرسله.

فإن صح ما ذكرناه، وإلا فلا يقل على أن يكون حسنًا بشاهده الذي بعده
من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

[ميراث الخال]

٩٥٩ - (وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ قَالَ: كَتَبَ مَعِيَ عُمَرُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان ميراث الخال.

قوله: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ».

أي أن ولاية الله عز وجل هي أعظم من كل ولاية، وكذلك ولاية النبي صلى الله عليه وسلم، هي أعظم من كل ولاية أخرى من الناس.

^(١) الحديث صحيح. رواه أحمد (١ / ٢٨ و ٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤ / ٧٦)، والترمذي (٢١٠٣)، وابن ماجه (٢٧٣٧)، وابن حبان (١٢٢٧) وقال الترمذي: «حسن صحيح»، كلهم من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف به. وهذا الإسناد ضعيف؛ لأن عبد الرحمن فيه ضعف يسير، وحكيم بن حكيم مجهول الحال، وبعض أهل العلم يحسن حديث هذين الرجلين، والأظهر ما تقدم. وهو شاهد قوي لحديث المقدم رضي الله عنه، وله شاهد ثاني من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه الترمذي، والنسائي في الكبرى، والطحاوي في شرح معاني الآثار، والدارقطني، والبيهقي، وأعله الدارقطني والبيهقي بالوقف، ودافع عنه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء وصحح الحديث بمجموع طرقه.

وأن مال الميت الذي لا وارث له مطلقاً، يذهب إلى بيت مال المسلمين،
ويكون في مصالح المسلمين.

وفلج مسلم:

من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنهما - ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ اخْمَرَتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَانَتْهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: «صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ»، وَيَقُولُ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»، وَيَقْرُنُ بَيْنَ إِضْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ، وَالْوُسْطَى، وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» ثُمَّ يَقُولُ: «أَنَا أَوَّلُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلِإِيٍّ وَعَلِيٍّ»^(١).

ففلج الصليبين:

من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِنَّا»^(٢).

وهذا بعد أن فتح الله عز وجل عليه الفتوحات.

كما فلع الصليبين:

من حديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٨٦٧).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٣٩٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٩).

وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى، عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ فَضْلًا؟»، فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدَيْنِهِ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُؤَفِّي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دَيْنًا، فَعَلَيْ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ»^(١).

وثبت فلي بن يسنن الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى:

من حديث المقدم أبي كريمة - رضي الله عنه -، - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ -: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلَيْنَا - وَرُبَّمَا قَالَ: فَإِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ - وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلُ عَنْهُ وَأَرِثُهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ»^(٢).

فَقَوْلُهُ: «أَعْقِلُ عَنْهُ».

أي أودي الدية عنه إن قتل خطأ، أو قتل شبه عمد، فهو يرثه ويؤدي عنه الدية.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٢٩٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦١٩).

^(٢) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٢٧٣٨)، وقال الإمام الألباني رحمه الله تعالى فيه: حسن صحيح في صحيح ابن ماجه.

والذي يظهر أن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أرثه»، أي بيت مال المسلمين.

لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إمام المسلمين، فيكون هذا هو المراد من قوله: «أرثه».

وليس المراد من الحديث: أن خليفة المسلمين يكون وارثاً لمن لا وراث له.

فإن الميراث قد قيد وعلق بأصحابه.
ولو أطرنا هذا اللفظ؛ لما كان هنالك مال لبيت مال المسلمين، ولتملكه ولي أمر المسلمين.

قوله: «وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ».

قال الخطابي في معالم السنن (٩٨ / ٤):

الحديث حجة لمن ذهب إلى توريث ذوي الأرحام، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل، وقد روي ذلك عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

وكان مالك والأوزاعي والشافعي لا يورثون ذوي الأرحام وهو قول زيد بن ثابت وتأول هؤلاء حديث المقدم على أنه طعمة أطعمها الخال عند عمد الوارث لا على أن يكون للخال ميراث راتب، ولكنه لما جعله يخلف

الميت فيما يصير إليه من المال سماه وارثاً على سبيل المجاز كما قيل الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع طعام من لا طعام له وما أشبه ذلك من الكلام. وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يدفع مال رجل لم يدع ولاء حميماً إلى رجل من أهل قريته.

وروي أن رجلاً جاءه فقال عندي ميراث رجل من الأزد ولست أجد أزدياً أدفعه إليه، فقال له انطلق فانظر أول خزاعي تلقاه فادفعه إليه أو قال ادفعه إلى كُبر خزاعة.

وروي أن رجلاً جاءه وقال توفي ابن ابني قال لك السدس، فلما ولى دعاه وقال له خذ سدساً آخر وهو طعمة لك.

وروي أن رجلاً مات ولم يدع وارثاً إلا غلاماً له كان أعتقه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه له.

وقد روى أبو داود هذه الأخبار كلها على وجوها في هذا الباب وقالوا ومعلوم أن الخال لا يعقل ابن اخته فكذلك لا يكون وارثاً له فلو صح أحدهما لصح الآخر، وقال بعضهم إنما جاء ذلك خاصاً في خال يكون عصبه فيكون عاقلة كما يكون وارثاً والله أعلم. اهـ

[بيان ما يستحق به المولود الميراث]

٩٦٠ - (وَعَنْ جَابِرٍ - رضي الله عنه - عَنْ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «إِذَا اسْتَهَلَ الْمَوْلُودُ وَرَّثَ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

الشرح:*****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان ما يستحق به المولود الميراث.

قوله: «إِذَا اسْتَهَلَ».

ومعنى ذلك: أن يخرج المولود من بطن أمه بحياة مستقرة، وتعرف هذه الحياة بعطاس، أو ببكاء، ونحوه.
فلو قدر أنه مات بعد ذلك وكان قد استهل صارخاً، فإنه يستحق الميراث.

فإذا كتبت له حياة وعاش فلا إشكال في ميراثه.

ولكن الإشكال: إذا خرج من بطن أمه ثم مات، هل يثبت له ميراث، أم

لا؟

^(١) الحديث صحيح بطرقه وشواهده. رواه الترمذي (١٠٣٢)، وابن ماجه (٢٧٥٠)، (٢٧٥١)،

وابن حبان (١٢٢٣) ولفظه: «إِذَا اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ، صُلِيَ عَلَيْهِ، وَوَرَّثَ». وفي لفظ آخر: «لَا يَرِث الصَّبِيُّ حَتَّى يَسْتَهَلَ صَارِخًا». وللحديث طريق وشواهد - يصح بها - لكن يجدر هنا التنبيه: على أن اللفظ الذي ذكره الحافظ ليس لفظ حديث جابر، وإنما هو لفظ حديث أبي هريرة. هذا أولاً. وثانياً: حديث جابر لم يروه أبو داود، وإنما روى حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فهنا ينظر إذا شهد له الشهود بأنه استهل صارخًا، فإنه يستحق من الميراث.

كمر يلزم من الشهود:

ذكر بعض أهل العلم: أنه يكتفى بشهادة امرأة واحدة، وتكون هذه المرأة: سالحة، وعدلة.

وقيل: لا بد من شهادة امرأتين عدلتين.

وقيل: لا بد من شهادة أربع نساء عدول؛ لأن هذا الباب لا يصل إليه الرجال، ولا سيما حال الوضع.

فإذا شهدت النساء بأن الغلام خرج عاطسًا، أو باكياً، ما تستقر به حياته، كان له من ميراث مورثه.

أو شاهدين عدلين من الرجال إن علما بذلك، أو سمعا صوته بعد الولادة، ورأوه بأعينهم.

وإن مات المولود بعد أن استقرت حياته، فإن عصبته هم من سيرثونه، على الفروض، والتعصيب.

قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في السبل (١٤٨/٢):

وَالِاسْتِهْلَالُ: رُوِيَ فِي تَفْسِيرِهِ حَدِيثُ مَرْفُوعٍ ضَعِيفٌ: «الِاسْتِهْلَالُ الْعُطَّاسُ»، أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: اسْتَهْلَ الْمُؤَلُّودُ إِذَا بَكَى عِنْدَ وَلَادَتِهِ.
وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ وَلَادَتِهِ حَيًّا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلَ، بَلْ وُجِدَتْ مِنْهُ أَمَارَةٌ تَدُلُّ عَلَى
حَيَاتِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتَهْلَ السَّقَطُ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ غَيْرِهِ فِي أَنَّهُ يَرِثُ.
وَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَحْكَامِ: مِنَ الْغُسْلِ وَالتَّكْفِينِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُ
مِنْ قَتْلِهِ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ. اهـ

قال أبو محمد بسدده الله تعالى:

أَلَيْهِ الْقَوْدُ: وهو القصاص في حال قتل العمد.

والديَّة: في حال قتل الخطأ، أو قتل شبه العمد.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَكْفِي فِي الْإِخْبَارِ بِاسْتِهْلَالِهِ عَدْلَةٌ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ عَدْلَتَيْنِ، أَوْ
أَرْبَعٍ؟

الْأَوَّلُ: لِلْهَادِيَّةِ.

وَالثَّانِي: لِلْهَادِي.

وَالثَّلَاثُ: لِلشَّافِعِيِّ، وَهَذَا الْخِلَافُ يَجْرِي فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِعَوْرَاتِ النِّسَاءِ.

وَأَفَادَ مَفْهُومُ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَهْلَ، لَا يُحْكَمُ بِحَيَاتِهِ، فَلَا يَثْبُتُ لَهُ

شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. اهـ

والحديث الذي معنا في الباب صحيح بشواهده.

قال الترمذي رحمه الله تعالى عند حديث برقم (١٠٣٢):

«هَذَا حَدِيثٌ قَدْ اضْطَرَبَ النَّاسُ فِيهِ».

فَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَرْفُوعًا.

وَرَوَى أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا - مَوْقُوفًا.

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا،
وَكَانَ هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ.

" وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، قَالُوا: لَا يُصَلَّى عَلَى الطِّفْلِ حَتَّى
يَسْتَهْلَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ " . اهـ

لكن قد جاءت له طريق أخرى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما،
مقروناً بالمسور بن مخزومة رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجه والطبراني في
الأوسط، بإسناد صحيح.

من طريق مروان بن محمد، عن سليمان، عن بلال، عن يحيى بن سعيد،
عن جابر والمسور رضي الله عنهما به، بلفظ: «لا يرث الصبي حتى يستهل
صارحًا»، وإسناده صحيح.

قال: ثم وجدت الحديث في العلل للإمام الدارقطني رحمه الله تعالى:
فقال رحمه الله تعالى بعدما ذكر الطريق المذكورة من طريق مروان بن
محمد به، ووههم به.

والصحيح عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن جابر والمسور -
رضي الله عنهم -.

وسعيد بن المسيب، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال، مرسلًا.
وله شاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو داود، ومن طريقه
البيهقي بإسناد حسن، لو لا أن فيه عنعنة ابن إسحاق، وله شاهد من مرسل
عن سعيد بن المسيب، وآخر عن مكحول.

فأما مرسل سعيد فتقدم إسناده في كلام الدارقطني، وأما مرسل مكحول
فأخرجه الإمام الدارمي، والحديث في الصحيحة للإمام الألباني رحمه الله
تعالى، والله الموفق.

[ميراث القاتل]

٩٦١ - (وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»^(١)). رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالصَّوَابُ: وَقَفُّهُ عَلَى عُمَرَ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان ميراث القاتل.

وقد اختلف أهل العلم في ميراث من قتل مورثه:

^(١) الحديث حسن بشواهد. أخرجه الإمام النسائي في الكبرى (٦٣٣٣)، وابن عدى في " الكامل " (ق ٢/١٠)، والدارقطني (٤٦٥، ٤٦٦)، والبيهقي (٢٠/٦)، من طريق إسماعيل بن عياش، وروايته عن غير أهل بلده ضعيفة، وهذا منها. فحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما معل وليس بمحفوظ، والصواب أنه من حديث عمر رضي الله عنه، وحديث عمر منقطع؛ لأن عمرو بن شعيب لم يدرك عمر رضي الله عنه، وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني مرفوعاً، وإسناده ضعيف، فيه أحمد بن محمد بن الأزهر وهو فيه ضعف، وكذلك ليث. وله شاهد عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي بإسناد صحيح عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " لا يرث قاتل عمداً ولا خطأ شيئاً من الدية ". والحاصل مما تقدم أن الحديث يرتقي للحسن، ويصلح للحجية، والله أعلم. والحديث صححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (١٦٧١)، وقال فيه: وأما الحديث نفسه، فهو صحيح لغيره، فإن له شواهد يتقوى بها منها حديث عمر الذي قبله. ومنها: عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " القاتل لا يرث ". أخرجه الترمذي (١٤/٢)، وابن ماجه (٢٦٤٥، ٢٧٣٥)، والدارقطني وابن عدى في " الكامل " (١/١٥).

فذهب أهل العلم إلى أن القاتل الذي لا يرث إذا قتل موروثه عمداً.
وذهب جمهور أهل العلم إلى أن القاتل لا يرث مطلقاً، سواء قتل مُتعمداً
أو خطأ.

قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في السبل (١٤٨/٢-١٤٩):
وَالْحَدِيثُ لَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ لَا تَقْصُرُ عَنِ الْعَمَلِ بِمَجْمُوعِهَا، وَإِلَى مَا أَفَادَهُ
مِنْ عَدَمِ إِرْثِ الْقَاتِلِ عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَأً ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ،
وَأَصْحَابُهُ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ قَالُوا لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ، وَلَا مِنَ الْمَالِ.
وَذَهَبَتْ الْهَادَوِيُّخ وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً، وَرِثَ مِنَ الْمَالِ
دُونَ الدِّيَةِ.

وَلَا يَتِمُّ لَهُمْ دَلِيلٌ نَاهِضٌ عَلَى هَذِهِ التَّفْرِقَةِ.
بَلْ أَخْرَجَ النَّبَهَقَلِيُّ: عَنْ خِلَاسٍ أَنَّ رَجُلًا رَمَى بِحَجَرٍ فَأَصَابَ أُمَّهُ فَمَاتَتْ
مِنْ ذَلِكَ فَأَرَادَ نَصِيبَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا فَقَالَ لَهُ إِخْوَتُهُ: لَا حَقَّ لَكَ.
فَارْتَفَعُوا إِلَى عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:
"حَقُّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحَجَرُ فَأَغْرَمَهُ الدِّيَةُ، وَلَمْ يُعْطِهِ مِنْ مِيرَاثِهَا شَيْئًا".
وَأَخْرَجَ أَيْضًا: عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا
أَوْ خَطَأً مِمَّنْ يَرِثُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ مِنْهُمَا، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ قَتَلَتْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا
أَوْ خَطَأً فَلَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهُمَا".

وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا فَالْقَوْدُ، إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ عَفَوْا فَلَا
مِيرَاثَ لَهُ مِنْ عَقْلِهِ، وَلَا مِنْ مَالِهِ قَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيٌّ -رَضِيَ
اللهُ عَنْهُمَا- وَشُرَيْحٌ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ. اهـ

[بيان ميراث العصبية]

٩٦٢ - (وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصْبَتِهِ مَنْ كَانَ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان الميراث للعصبية.

وتمام الحديث من طرق عن حسين العلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: تزوج رثاب بن حذيفة بن سعيد بن سهم، أم وائل؛ بنت معمر الجمحية، فولدت له ثلاثة. فتوفيت أمهم، فورثها بنوها، رباعا وولاء مواليتها. فخرج بهم عمرو بن العاص إلى الشام. فماتوا في طاعون عَمَوَاس، فورثهم عمرو، وكان عصبتهم. فلما رجع عمرو بن العاص، جاء

^(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢٩١٧)، والنسائي في «الكبرى» (٧٥ / ٤)، وابن ماجه (٢٧٣٢) قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (١٨٤ / ٤): قال ابن عبد البر: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وظاهر إسناده الحسن، ولكن رواه معتمر بن سليمان، كما في الكبرى للنسائي، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، قال: قال عمر رضي الله عنه، فذكره مرسلاً. وأسنده الإمام أبو داود كما في تحفة الأشراف عن حميد الطويل قال: الناس يتهمون عمرو بن شعيب في إسناد هذا الحديث، وإسناده صحيح، وأشار أحمد والبيهقي إلى إعلال هذا الحديث، لمخالفته ما ثبت عن عمر رضي الله عنه من الفتيا بخلافه. كما في البدر المنير، والسنن الكبرى للنسائي.

بنو معمر يخاصمونهم في ولاء أختهم، إلى عمر رضي الله عنه. فقال عمر رضي الله عنه: أقضي بينكم بما سمعت من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سمعته يقول: ... فذكره. وزاد: قال: فقضى لنا به، وكتب لنا به كتاباً، فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف، وزيد بن ثابت، وآخر رضي الله عنهم. حتى إذا استخلف عبد الملك بن مروان، توفي مولى لها. وترك ألفي دينار. فبلغني أن ذلك القضاء قد غُيِّرَ. فخاصموا إلى هشام بن إسماعيل، فرفعنا إلى عبد الملك، فأتيناه بكتاب عمر. فقال: إن كنت لأرى أن هذا من القضاء الذي لا يشك فيه، وما كنت أرى أن أمر أهل المدينة بلغ هذا؛ أن يشكوا في هذا القضاء. فقضى لنا فيه. فلم نزل فيه بعد. واقتصر النسائي على المرفوع فقط.

قوله: «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ».

قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في السبل (١٤٩/٢):

الْمُرَادُ بِإِحْرَازِ الْوَالِدِ أَوْ الْوَلَدِ أَنَّ مَا صَارَ مُسْتَحَقًّا لَهُمَا مِنَ الْحُقُوقِ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْعَصْبَةِ مِيرَاثًا.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ قِصْلٌ، وَلَفْظُ فِيهِ السُّنَنُ: «أَنَّ رِثَابَ بِنِ حُدَيْفَةَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَلَدَتْ لَهُ ثَلَاثَةَ غِلْمَةٍ فَمَاتَتْ أُمُّهُمْ فَوَرِثُوهَا رِبَاعَهَا وَوَلَاءَ مَوَالِيهَا، وَكَانَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ عَصْبَةً بَيْنَهَا فَأَخْرَجَهُمْ إِلَى الشَّامِ فَمَاتُوا فَقَدِمَ عَمْرُو

بْنُ الْعَاصِرِ، وَمَاتَ مَوْلَى لَهَا وَتَرَكَ مَالًا فَخَاصَمَهُ إِخْوَتُهَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ عُمَرُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « مَا أَحْرَزَ - الْحَدِيثَ .
قَالَ فَكَتَبَ لَهُ كِتَابًا فِيهِ شَهَادَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَرَجُلٍ آخَرَ " .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ لَا يُورَثُ، وَفِيهِ خِلَافٌ .
وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ: فِيمَا إِذَا أَعْتَقَ رَجُلٌ عَبْدًا ثُمَّ مَاتَ ذَلِكَ الرَّجُلُ،
وَتَرَكَ أَخَوَيْنِ أَوْ ابْنَيْنِ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ، وَتَرَكَ ابْنًا أَوْ أَحَدَ الْأَخَوَيْنِ،
وَتَرَكَ ابْنًا فَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّوْرِيثِ مِيرَاثُهُ بَيْنَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ أَوْ الْأَخِ وَابْنِ
الْأَخِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بَعْدَمِهِ يَكُونُ لِلْإِبْنِ وَحْدَهُ. **اهـ**

وهذا هو الصحيح، أنه يكون للعصة من كان، سواء كان قريبًا، أم بعيدًا.

[بيان أن الولاء لا يباع، ولا يوهب]

٩٦٣ - (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْوَلَاءُ حُمَةٌ كُلُّ حُمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ»^(١). رَوَاهُ الْحَاكِمُ: مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَأَعْلَاهُ الْبَيْهَقِيُّ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان حرمة بيع الولاء وهبته.

وحديث الباب ضعيف، ولكن معناه صحيح، لما فيه من الاضطراب، ويدل عليه ما فاجى مسلم:

من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ».

^(١) الحديث ضعيف. رواه الشافعي (١٢٣٢)، وابن حبان (٤٩٢٩)، والحاكم (٢٣١ / ٤)، والبيهقي (٢٩٢ / ١٠)، وقد وقع في إسناده اضطراب واختلاف، فضلاً عن مخالفة المتن الصحيح المتقدم برقم (١٤٢٩)، من طريق الشافعي، عن محمد بن الحسن، عن أبي يوسف، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما به، وهذا إسناده ضعيف؛ لضعف أبي يوسف، ثم هو قد خالف الحفاظ والثقات، فإنهم يروونه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً بلفظ: "نهى عن بيع الولاء وهبته"، بمعنى أن الحكم ثابت.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ»^(١).

فمن كان له مولى حيًّا وأراد أن يبيع الولاء، فلا يجوز له أن يبيعه، وإن مات المولى أيضًا لا يجوز بيع الولاء، ولا يجوز له هبته، ولا يجوز له أن يهديه لأحد.

وإنما إن قدر أن المولى مات، فإن الذي يرثه هم العصبه، من كانوا. فالولاء لحمه كلحمة النسب، كما أنه لا يجوز للإنسان ولا يصلح أن يبيع نسب ولده، أو أخيه، أو ابنته، فكذلك لا يجوز لصاحب الولاء أن يبيع ولاء من كان عبده، ولا يصلح له ذلك. فإن مات المولى وهو كلاله، أي ليس له وارث من الأصل الوارث، أو من الفرع الوارث، فإن مولاه هو الذي يرثه.

فإن سيده هو الذي يرثه، أو يرثه من يقوم مقام سيده في مسائله الأخرى.

قَالَ الْإِمَامُ الصَّنْعَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّبِيلِ (١٥٠/٢):

وَلِلْعُلَمَاءِ كَلَامٌ كَثِيرٌ فِي طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَصَحِّحَتِ، وَعَدِمَهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ لَا يُكْتَسَبُ بِبَيْعٍ وَلَا هِبَةٍ.

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٥٠٦).

وَيُقَاسُ عَلَيْهِمَا سَائِرُ التَّمْلِكَاتِ مِنَ النَّذْرِ، وَالْوَصِيَّةِ لِأَنَّهُ قَدْ جَعَلَهُ
كَالنَّسَبِ، وَالنَّسَبُ لَا يَتَّقِلُ بِعَوَضٍ، وَلَا بِغَيْرِ عَوَضٍ. اهـ

[بيان على زيد بن ثابت بالمواريث]

٩٦٤ - (وَعَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «أَفَرَضُكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ» ^(١) . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَعْلَلَ بِالْإِرْسَالِ).

الشرح: *****

^(١) الحديث ضعيف. والحديث أخرجه أحمد (٣ / ١٨٤)، والترمذي (٣٧٩٠، ٣٧٩١)، وابن ماجه (١٥٤)، وابن حبان (٢٢١٨، ٢٢١٩)، والحاكم (٣ / ٤٢٢)، من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس به، وله بقية. وصححه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في صحيح السنن، وهو في الصحيحة برقم (١٢٢٤)، وقال فيه: وقال الحاكم: " هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ". ووافقه الذهبي وهو كما قالوا. وقال الإمام الوادعي رحمه الله تعالى في أحاديث معلقة برقم (٤٤): وأنت إذا نظرت إلى سند هذا الحديث وجدتهم رجال الصحيح. ولكن البيهقي رحمه الله (ج٦ ص٢١٠)، بعد ذكره من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء يقول: ورواه بشر بن المفضل وإسماعيل ابن عليّة ومحمد بن أبي عدى عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مراسلا. لقوله في أبي عبيدة فإنهم وصلوه في آخره، فجعلوه عن أنس بن مالك عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وكل هؤلاء الرواة ثقات أثبات والله أعلم. وقال الحافظ في الفتح (ج٧ ص٩٣) بعد ذكره من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس عن النبي قال وإسناده صحيح إلا أن الحفاظ قالوا إن الصواب في أوله الإرسال والموصول ما اقتصر عليه البخاري. اهـ يعنى آخره: (وإن لكل أمة أمينا وأمينا هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح) (ج٧ ص٩٢ ٩٣) وأخرج آخره مسلم (ج١٥ ص١٩١ مع النووي)، وإعراض الشيخين عن أوله ولم يخرجوا إلا فضيلة أبي عبيدة من طريق خالد عن أبي قلابة دليل على أن أوله معل عندهما.

ساق المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث لبيان أن المسائل الفرضية التي جاءت عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، ينبغي أن تقدم على غيرها من المسائل؛ لشهادة النبي صلى الله عليه وسلم له بالفرضية.

إِلَّا أَنْ الْحَدِيثَ لَمْ يَتَمَلَّحْ كَمَا فَلَيْ يَسْنُ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ:
من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي أَمْرِ اللَّهِ عَمْرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَفَرُّهُمْ أَبِي بْنُ كَعْبٍ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ».

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَقِيلٌ: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.
وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ، وَالْمَشْهُورُ حَدِيثُ أَبِي قِلَابَةَ".

فأما لفظ الحديث الأخير: «ولكل أمة أمين...»، فهو صحيح، لما له من الشواهد في الصحيحين.

وأما بقية الألفاظ، وإن كان أبي بكر الصديق رضي الله عنه فضيلته عظيمة، ومنزلته شريفة.

وهكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه من حيث النصح، والشدة في دين الله عز وجل.

وهكذا حياء عثمان بن عفان رضي الله عنه، فهو مشهود له بالحياء.

ففلج مرسلم:

من حديث عائشة - رضي الله عنها -: «أَلَا أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ»^(١).

وهكذا معاذ بن جبل رضي الله عنه، فقد كان من أعلمهم بالحلل، وبالحرām، وكان فقيهاً.

ولذلك بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن حتى يدعوهم إلى الإسلام.

وهكذا أبي بن كعب رضي الله عنه، فهو من القراء المعروفين، ومن فضله أن الله عز وجل أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرأ على أبي بن كعب رضي الله عنه.

ففلج مرسلم:

من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٤٠١).

وَسَلَّمَ، قَالَ لِأَبِيٍّ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ»، قَالَ: اللَّهُ سَمَّانِي لَكَ؟
قَالَ: «اللَّهُ سَمَّاكَ لِي»، قَالَ: فَجَعَلَ أَبِي يَبْكِي ^(١).

وهكذا زيد بن ثابت رضي الله عنه، فهو من علماء الصحابة رضي الله عنهم، وهو من الراسخين في العلم، والفرائض، وفصائله عظيمة، وهو من كتاب وحي النبي صلى الله عليه وسلم.

وهكذا أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، فهو أمين هذه الأمة.

ففلج الصليين:

من حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ» ^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما فلي مجموع الفتاوى (٣١/٣٤٢):

وَبَعْضُهُمْ يَحْتَجُّ لِدَلِيلِكَ بِقَوْلِهِ: «أَفَرَضُكُمْ زِيدًا». وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لَا أَصْلَ لَهُ.

وَلَمْ يَكُنْ زِيدٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْرُوفًا بِالْفَرَائِضِ. اهـ

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٧٩٩).

^(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤٣٨٢)، والإمام مسلم في صحيحه (٢٤١٩).

[باب الوصايا]

[بَابُ الْوَصَايَا]

الشرح: *****

الوصايا: جمع وصية، مثل العطايا: جمع عطية.

والوصية بالمال: هي التبرع به بعد الموت.

الأصل فلي الوصية: الكتاب، والسنة، والإجماع:

والدليل على مشروعية الوصية: الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: قال الله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ}.

وقال تعالى: {مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا}.

وأما السنة: فأشهر ما في ذلك ما في الصحيحين:

من حديث سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْتُنِّي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَاتَصَدَّقُ بِثُلَاثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا» فَقُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟ فَقَالَ: «لَا» ثُمَّ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ - أَوْ كَثِيرٌ - إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ

النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ» ^(١).

وأما الإجماع: فقد أجمع العلماء في جميع الأمصار والأعصار على جواز الوصية.

حكم الوصية:

الوصية مستحبة، وقد تجب على من عليه حقوق لا تؤدي إلا بها.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى فليح المصنف (١٣٧/٦):

وَلَا تَجِبُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، أَوْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ، أَوْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ يُوصِي بِالْخُرُوجِ مِنْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ آدَاءَ الْأَمَانَاتِ، وَطَرِيقَهُ فِي هَذَا الْبَابِ الْوَصِيَّةُ، فَتَكُونُ مَفْرُوضَةً عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْوَصِيَّةُ بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ، فَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَى أَحَدٍ، فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ.

وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَغَيْرُهُمْ.

وقال ابن عباد البر: أجمعوا على أَنَّ الْوَصِيَّةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، إِلَّا عَلَى مَنْ عَلَيْهِ حَقُّوقٌ بِغَيْرِ بَيْتَةٍ، وَأَمَانَةٌ بِغَيْرِ إِشْهَادٍ، إِلَّا طَائِفَةٌ شَذَّتْ فَأَوْجَبَتْهَا.

رواه عن الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَعَلَ اللَّهُ الْوَصِيَّةَ حَقًّا مِمَّا قَلَّ أَوْ كَثُرَ.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٢٩٥)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٨).

وَقِيلَ لِأَبِي جَحْلَزٍ: عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ وَصِيَّةٌ؟ قَالَ: إِنْ تَرَكَ خَيْرًا.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ: هِيَ وَاجِبَةٌ لِلْأَقْرَبِينَ الَّذِينَ لَا يَرْتُونَ. وَهُوَ قَوْلُ
دَاوُدَ.

وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ مَسْرُوقٍ، وَطَاوُسٍ، وَإِيَّاسٍ، وَقَتَادَةَ، وَابْنِ جَرِيرٍ.
وَاحْتَجُّوا بِالْآيَةِ، وَخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالُوا: نَسَخَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ الْوَارِثِينَ، وَبَقِيَتْ فِيمَنْ لَا يَرِثُ مِنَ الْأَقْرَبِينَ.
وَلَنَا، أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ
وَصِيَّةٌ، وَلَمْ يُنْقَلْ لِذَلِكَ نَكِيرٌ، وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمْ يُحْلُوا بِذَلِكَ، وَلُنُقِلَ عَنْهُمْ
نَقْلًا ظَاهِرًا، وَلَئِنَّمَا عَطِيَّةٌ لَا تَجِبُ فِي الْحَيَاةِ، فَلَا تَجِبُ بَعْدَ الْمَوْتِ كَعَطِيَّةِ
الْأَجَانِبِ.

فَأَمَّا الْآيَةُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : نَسَخَهَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ
{لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ} [النساء: ٧].
وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : نَسَخَتْهَا آيَةُ الْمِيرَاثِ.
وَبِهِ قَالَ عِكْرِمَةُ، وَمُجَاهِدٌ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ.
وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِمَّنْ يَرَى نَسَخَ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ، إِلَى أَنَّهَا نُسِخَتْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ
لِوَارِثٍ».

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، أَوْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ. اهـ

استحباب الوصية لمن ترك خيراً:

قال الإمام ابن قدام: رحمه الله تعالى فإني للمغنلي (٦/٣٧٠):

وَتُسْتَحَبُّ الْوَصِيَّةُ بِجُزْءٍ مِنَ الْمَالِ لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ {كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ} [البقرة: ١٨٠].
فَنُسِخَ الْوُجُوبُ، وَبَقِيَ الْإِسْتِحْبَابُ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَرِثُ.

بيان أن الوصية لا تجوز فإني أكثر من ثلث التركة:

وينبغي في الوصية أن تكون بقدر الثلث وما دون ذلك، وأن لا تزيد على الثلث، فإن كانت أقل من الثلث، فهو الأفضل، وإن كانت أكثر منه يلزم لصحتها رضى الورثة وإجازتهم لها، وهو قول جمهور العلماء.
لقول: «فَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ» ^(١).

وفإني مسلم:

من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنْ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»، وَفِي حَدِيثٍ وَكِيعٍ: «كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ» ^(٢).

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٧٤٢)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٨).

^(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٩).

وروي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه: "أوصى بخمس ماله"،
وهكذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
واستدلوا على ذلك بقول الله عز وجل: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ
فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ} [الأنفال: ٤١].

قال الإمام ابن قدامه رحمه الله تعالى في المغنّي: (١٤٠/٦).
وَرَوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، أَوْصَا بِالْخُمْسِ.
وَعَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أُنْتُ قَالَ: لَأَنْ أَوْصِيَ بِالْخُمْسِ، أَحَبُّ إِلَيَّ
مِنَ الرَّبْعِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانُوا يَقُولُونَ: صَاحِبُ الرَّبْعِ أَفْضَلُ مِنْ صَاحِبِ
الثُّلُثِ، وَصَاحِبُ الْخُمْسِ أَفْضَلُ مِنْ صَاحِبِ الرَّبْعِ.
وَعَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ الْخُمْسُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الثُّلُثِ، فَهُوَ مُنْتَهَى
الْجَامِعِ.

وَعَنْ الْعَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: "أَوْصَى أَبِي أَنْ أَسْأَلَ الْعُلَمَاءَ، أَيُّ الْوَصِيَّةِ
أَعْدَلُ؟ فَمَا تَتَابَعُوا عَلَيْهِ فَهُوَ وَصِيَّتُهُ، فَتَتَابَعُوا عَلَى الْخُمْسِ". اهـ
الأفضل أن تكون الوصية للأقارب:

والأفضل أن يجعل وصيته لأقاربه، فإن أوصى لغيرهم فهو أمر جائز.

قال الإمام ابن قدامه رحمه الله تعالى في المغنّي: (١٤٠/٦):

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْعَلَ وَصِيَّتَهُ لِأَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا يَرْتُون، إِذَا كَانُوا فَقَرَاءً، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّادٍ (الرَّبْرَبُ): لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ عَلِمَتْ فِي ذَلِكَ، إِذَا كَانُوا ذَوِي حَاجَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، فَخَرَجَ مِنْهُ الْوَارِثُونَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَا وَصِيَّةَ لِرِثٍ». وَبَقِيَ سَائِرُ الْأَقَارِبِ عَلَى الْوَصِيَّةِ لَهُمْ.

وَأَقْلُ ذَلِكَ (لِلإِسْتِثْنَاءِ)، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَأَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ} [الإسراء: ٢٦].

وَقَالَ تَعَالَى {وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى} [البقرة: ١٧٧]. فَبَدَأَ بِهِمْ وَلِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَيْهِمْ فِي الْحَيَاةِ أَفْضَلُ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ. فَإِنْ أَوْصَى لغيرِهِمْ وَتَرَكَهُمْ، صَحَّتْ وَصِيَّتُهُ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ؛ سَالِمٌ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَعَطَاءٌ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ.

وَحُكَاةٌ عَنْ طَاوُسٍ، وَالضَّخَّالِ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ يَحْيَى، أَنَّهُمْ قَالُوا: يُنَزَّعُ عَنْهُمْ، وَيُرَدُّ إِلَى قَرَابَتِهِ. وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنِ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: لِلَّذِي أَوْصَى لَهُ ثُلُثُ الثُّلُثِ، وَالْبَاقِي يُرَدُّ إِلَى قَرَابَةِ الْمُوصِي؛ لِأَنَّهُ لَوْ

أَوْصَى بِمَالِهِ كُلَّهُ لَجَارَ مِنْهُ الثُّلُثُ، وَالْبَاقِي رُدَّ عَلَى الْوَرَثَةِ، وَأَقَارِبُهُ الَّذِينَ لَا يَرْتُونَهُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْوَصِيَّةِ كَالْوَرَثَةِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْمَالِ كُلِّهِ.

وَلَنَا، مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ سِتَّةَ أَعْبُدٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَجَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً. فَأَجَّازَ الْعِتَقَ فِي ثُلُثِهِ لِعَبْدٍ لِيُغَيِّرَ قَرَابَتَهُ، وَلِأَنَّهَا عَطِيَّةٌ، فَجَازَتْ لِعَبْدٍ قَرَابَتَهُ، كَالْعَطِيَّةِ فِي الْحَيَاةِ. اهـ

حكم الوصية للوارث:

وأما الوارث فلا وصية له، إلا أن يحيزها بقية الورثة في قول جماهير العلماء.

قال الإمام ابن قدامح رحمه الله تعالى في المغنّي (٦ / ١٤١):
وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَصَّى لِوَارِثِهِ بِوَصِيَّةٍ، فَلَمْ يُجْزَها سَائِرُ الْوَرَثَةِ، لَمْ تَصَحَّ بِغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

قال ابن المنذر، وابن عبد البر: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا.
وَجَاءَتْ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِذَلِكَ فَرَوَى أَبُو أُمَامَةَ - رضي الله عنه -، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

- يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

... وَإِنْ أَجَازَهَا، جَازَتْ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ، وَإِنْ أَجَازَهَا سَائِرُ الْوَرَثَةِ، إِلَّا أَنْ يُعْطَوْهُ عَطِيَّةٌ مُبْتَدَأَةً. أَخْذًا مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِ أَحْمَدَ، فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ».

وَهَذَا قَوْلُ الْمُزَنِيِّ، وَأَهْلِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ.

وَاحْتَجُّوا بِظَاهِرِ قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ».

وَزَاهِرٌ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ، أَنَّ الْوَصِيَّةَ صَحِيحَةٌ فِي نَفْسِهَا، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ فِي مُحَلِّهِ، فَصَحَّ، كَمَا لَوْ وَصَّى لِأَجْنَبِيٍّ، وَالْخَبَرُ قَدْ رُوِيَ فِيهِ: «إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةُ».

وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِبْتِاثٌ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ عِنْدَ الْإِجَازَةِ، وَلَوْ خَلَا مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ كَانَ مَعْنَاهُ لَا وَصِيَّةَ نَافِذَةً أَوْ لَازِمَةً، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا، أَوْ يُقَدَّرُ فِيهِ: لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ عِنْدَ عَدَمِ الْإِجَازَةِ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْوَرَثَةِ. اهـ

متلَع يُعْمَلُ بِالْوَصِيَّةِ:

ولا يعمل بالوصية، إلا بعد موت الموصي وهو صاحب التركة، فإن مات الموصى له قبل موت الموصي، بطلت الوصية.

أركان الوصية:

أركانها عندهم أربعة:

الأول: الموصي، أو الوصي.

الثاني: الموصى له.

الثالث: الموصى به.

الرابع: الصيغة.

صلاح الوصية من الصبي العاقل:

وتصح الوصية من الصبي العاقل، كما تصح منه الصلاة.

ما تثبت بل الوصية:

وتثبت الوصية بالإشهاد، والكتابة المعروفة بخط الموصي.

جواز الرجوع عن الوصية في حياة الموصي:

ويجوز للموصي أن يرجع عن الوصية في حياته، بخلاف الهبة؛ فإنه لا

يجوز الرجوع فيها، كما تقدم بيان ذلك.

متى تبطل الوصية:

وتبطل الوصية إذا قصد الموصي الإضرار بالورثة، لقول الله عز وجل:

{مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ}.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله: "قوله {غَيْرَ مُضَارٍ} ؛ أي: يوصي حال كونه غير مضار لورثته بوجه من وجوه الضرار؛ كأن يقر بشيء ليس عليه، أو يوصي بوصية لا مقصد له فيها إلا الضرار بالورثة، أو يوصي لوارث مطلقاً أو لغيره بزيادة على الثلث ولم تجزه الورثة، وهذا القيد أعني قوله: {غَيْرَ مُضَارٍ} راجع إلى الوصية والذين المذكورين؛ فهو قيد لهما، فما صدر من الإقرارات بالديون أو الوصايا المنهي أو التي لا مقصد لصاحبها إلا المضارة لورثته؛ فهو باطل مردود، لا ينفذ منه شيء، لا الثلث ولا دونه" انتهى.

حكم الوصية بجميع المال إذا لم يكن للورثة:

اختلف أهل العلم في حكم الوصية بجميع المال إذا لم يكن للموصي ورثة إلى أقوال:

القول الأول: فمن قال من أهل العلم: بأن المنع من الوصية التعبد.

قال لا يجوز أن يوصي بجميع ماله، سواء كان له ورثة، أم لم يكن له ورثة.

القول الثاني: ومن ذهب من أهل العلم إلى أن المنع من الوصية بجميع المال؛ هو حتى لا يذر ورثته فقراء، فإنهم أجازوها؛ لأن الورثة غير موجودين.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى:

والصحيح أن ذلك له؛ لأنه إنما منعه الشارع فيما زاد عن الثلث إذا كان له ورثة، فمن لا ورثة له لا يعترض عليه فيما صنع في ماله.

بيان إذا أوصى رجل لجماعة من الناس بأكثر من الثلث:

وإذا أوصى لجماعة من الناس بأكثر من الثلث؛ فإنهم يترادون فيما بينهم إلى الثلث بقدر ما أوصى لهم.

فلو أوصى لبعضهم بالربع، ولبعضهم بالخمس، فإنهم في مثل هذه الحالة يرجعون إلى الثلث، ثم يكون لصاحب الربع أكثر حظاً من صاحب الخمس، وهكذا.

الوصية لا تنفذ إلا بعد الموت:

قال الإمام ابن قدام رحمه الله تعالى في المغنّي (٦/١٤٨):

لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي أَنَّ اعْتِبَارَ الْوَصِيَّةِ بِالْمَوْتِ.

ولا يجوز للورثة أن يغيروا وصية مورثهم:

لا يجوز للورثة أن يغيروا وصية مورثهم؛ إلا إذا جار فيها.

كأن يكون أوصى لقبر، أو أوصى على غير شرع الله عز وجل، فيجب أن تغير الوصية أو ترد إلى الورثة.

وأما إن كانت الوصية على الطريقة المشروعة، فقد قال الله عز وجل:

{كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ

وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ * فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى
الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا
فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ{.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في تفسيره (١ / ٢٠٥):
"والتبديل التغير، وهذا وعيد لمن غير الوصية المطابقة للحق التي لا جنف
فيها ولا مضارة، وأنه ييؤء بالإثم، وليس على الموصي من ذلك شيء؛ فقد
تخلص مما كان عليه بالوصية به.." انتهى.

الوصية تصح لكل من يصح تملكه:

قال العلامة الفوزان حفظه الله في المخلص الفقهاء (٢ / ٢٢٤):

ومن أحكام الوصية: صحتها لكل شخص يصح تملكه، سواء كان
مسلمًا أو كافرًا؛ لقوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا}.

قال محمد بن الحنفية: "هو وصية المسلم لليهودي والنصراني".

وقد كتبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أخاه وهو مشرك.

وأسماء - رضي الله عنها -: وصلت أمها وهي راغبة عن الإسلام.

وصفياء أم المؤمنين - رضي الله عنها -: أوصت بثلاثها لأخ لها يهودي.

ولقوله تعالى: {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}. اهـ

فتصح الوصية من المسلم للكافر، ومن الكافر للمسلم، ومن ولي الكبير والصغير.

إلا أنهم ذهبوا إلى عدم صحتها: للمجنون، وللعبد، وكذلك للجني، وللبهيمة، وللميت؛ لأنهم لا تملك لهم يصح، ولأن المجنون والعبد لا يحسنون التصرف.

إذا قال الموصي أوصيت بسهم من مالي:

اختلف أهل العلم في ذلك:

فقال بعضهم: يخرج السدس؛ لأن السهم عند العرب يطلق على السدس.

وقال بعضهم: ينظر إلى أحد الأسهم التي فيها الفرض، فيخرج من تلك الأسهم، والله أعلم.

[حكم الوصية]

٩٦٥ - (عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبِيتُ لِبَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتَهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان حكم الوصية، وقد سبق بيان أن الوصية مستحبة في قول جماهير أهل العلم، إلا لمن كانت عنده حقوق للناس فعند ذلك تكون واجبة؛ فربما ضاعت الحقوق بعدم الوصية، ويين ذلك ما جاء في الحديث: «لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ».

أي عنده ديون، أو أمانات وودائع للناس يجب عليه أن يوصي بها؛ حتى لا تضيع بعد موته، وقد يأخذها الورثة وهم يظنون أنها من التركة.

قوله: «مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ».

تقدم بيان ذلك.

قوله: «يَبِيتُ لِبَتَيْنِ».

وفي رواية أخرى: «ثلاث».

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٢٧٣٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٧).

وفيه: أن الإنسان ليس بينه وبين الموت إلا أن يشاء الله عز وجل.

وفيه: الاستعداد للموت، والتخلص من الحقوق ونحو ذلك.

قوله: «إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»: أي قد أعدها، وسواء كتبها بنفسه

في بيته، أو أعدت عند شخص أمين على حفظها.

أو سجلها بصوته مثل هذه الأيام، على مسجل صوت، أو في الجوال، أو

في الحاسب الآلي، أو في غير ذلك من الأجهزة المعدة للتسجيل.

وقد كان ابن عمر رضي الله عنهما ملازماً للحديث.

فلاخ مرسلم: من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ

ثَلَاثَ لَيَالٍ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رضي الله

عنهما -: «مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي»^(١).

ولا سيما إذا كان الإنسان قد عزم على سفر، أو دخل في مرض مُحِيف، أو

نحو ذلك من الأمور التي تستدعي لأصحابها أن يعجلوا بالوصية.

فعند ذلك يتعين عليه أن يبادر إلى كتابة الوصية، والله الموفق.

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٧).

[بيان أن الوصية لا تكون بأكثر من الثلث]

٩٦٦ - (وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رضي الله عنه - قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِهِ؟ قَالَ: «الْثُلْثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان أن الوصية لا تجوز بأكثر من الثلث.

قوله: «سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رضي الله عنه -».

هو سعد بن مالك رضي الله عنه، أحد العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم أجمعين.

قوله: «قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا ذُو مَالٍ».

أي كثير.

قوله: «وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي وَاحِدَةٌ».

ولها النصف من ماله والبقية لعصبته.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٢٩٥)، والإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٨).

قوله: «أَفَاتَّصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟».

أي في أوجه الخير.

قوله: "قَالَ: «لَا»".

نهاه لما يأتي.

وفيه: الدلالة على الخير والإرشاد إلى ذلك بأحسن الطرق والسبل.

وفيه: العودة إلى أهل العلم فيما يشكل على الإنسان من أمر دينه، وفيما يقدم عليه من العمل؛ لأنهم أعلم بمراد الله عز وجل، وبمراد نبيه صلى الله عليه وسلم.

قوله: «قُلْتُ: أَفَاتَّصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا»».

والشطر: يطلق على النصف، وقد أخذ هذا المعنى من قرينة الحديث؛ فإنه ذكر الثلثين قبل الشطر، ثم ذكر الثلث بعد الشطر، فدل على أنه أراد النصف.

وإلا فقد يطلق الشطر على جزء من المال، وقد يكون هذا الجزء غير معلوم.

قوله: «قُلْتُ: أَفَاتَّصَدَّقُ بِثُلُثِهِ؟ قَالَ: «الْثُلُثُ، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ»».

أي أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص له في الثلث، ولكنه صلى الله عليه وسلم أرشده إلى الأفضل من ذلك، وهو أن يتصدق بأقل من الثلث،

ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنه: "وددت لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع، لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «الثلث، والثلث كثير».

وجاء عن أبي بكر الصديق، وعن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهما، أنهم كان يفتون بالخمسة، وهو أقل أيضًا من الربع.

وقالوا: نرضى بما رضي الله عز وجل لنفسه، أي في خمس الغنيمة.

قوله: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ».

فهذه هي العلة التي بينها النبي صلى الله عليه وسلم لسعد رضي الله عنه، وهي أنه يترك أكثر ماله للورثة.

فالورثة لهم حق في مال مورثهم، فلا يجوز له أن يفسد هذا المال، سواء كان هذا الإفساد بالوصايا الباطلة، أو يوصي بأكثر من الثلث.

ففلح مرسلم:

من حديث جابر - رضي الله عنهما -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمُرِي فِيهِ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلَعَقِبِهِ»^(١).

^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١٦٢٥).

وفيه: حسن الرعاية، ومن ذلك أن الإنسان يقوم على أبنائه في حياته، وإن تيسر له مال، بعد موته.

حتى وإن كان الأبناء عصاة لله عز وجل، يترك لهم المال، وسيهديهم الله عز وجل.

والذي ينبغي له أن يحسن تربيتهم في حياته، ويدعو لهم بأن الله عز وجل يهديهم، ويصلحهم، ويوفقهم، والله الموفق.

[مشروعية الصدقة عن الميت وإن لم يوص]

٩٦٧ - (وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمِّي أُفْتِلَتَتْ نَفْسُهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان مشروعية الصدقة عن الميت إذا لم يتمكن من الوصية.

قوله: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -».

ذكر الرجل مبهمًا ولا يضر لأمر:

الأول: لأنه مستفت.

الثاني: لأنه من الصحابة رضي الله عنهم، والصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول ثقات.

الثالث: أن الإبهام في متن الحديث، والإبهام في المتن لا يضر، وإنما يضر في الإسناد إذا كان من غير الصحابة رضي الله عنهم.

^(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٣٨٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٠٠٤) وزاد البخاري في رواية (٢٩٦٠): «تصدق عنها».

قال الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى في الفتح (٢٧١ / ١):

نقل بن عبد البر: أنه سعد بن عباد - رضي الله عنه -

وأسر أهل: عمرة بنت سعد بن عمرو.

وقيل: عمرة بنت مسعود بن قيس بن عمرو، وهي من بني النجار. اهـ

قوله: «قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمِّي أُفْتِلَتْ نَفْسُهَا».

أي جاءها الموت قبل أن تتمكن من الوصية.

قوله: «وَلَمْ تُوصِ»:

بما يكون نافعا لها بعد موتها.

قوله: «وَأَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقْتُ».

وظن ذلك ولدها؛ لعله لمعرفته بمحبتها للخير، ورغبتها فيه، وحرصها

عليه.

قوله: «أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟».

أي يصل أجر الصدقة إليها بعد موتها.

قوله: "قَالَ: «نَعَمْ»".

ووصول ثواب الصدقة إلى الميت، ليس فيها خلاف بين أهل العلم،

وسواء كانت من ولده، أو من غيرهم.

الوصية بالمنافع:

والوصية بالعين: أن يقول الموصي قبل موته: أوصي بهذه الغرفة للفقراء والمساكين، فهذه وصية بالعين نفسها.

والوصية بالمنفعة: كأن يقول: إجار هذه الغرفة للفقراء، والمساكين، ونحو ذلك.

أويقول: هذه الغرفة، أو هذه الشقة يسكن فيها فقير من الفقراء لمدة سنة، أو سنتين، بدون مقابل، فهذه صدقة بالمنفعة، وهي وصية جائزة مشروعة، والله أعلم.

[بطلان الوصية للوارث]

- ٩٦٨ - (وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَنَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ).
- ٩٦٩ - (وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ»^(٢). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

(١) الحديث حسن بشواهد. أخرجه الإمام أحمد (٥ / ٦٧)، وأبو داود (٣٥٦٥)، والترمذي (٢١٢٠)، وابن ماجه (٢٧١٣)، وابن الجارود (٩٤٩)، واقتصر ابن الجارود وابن ماجه على ما ذكره الحافظ، وزاد الباقون: «[الولد للفرش، وللعاشر الحجر، وحسابهم على الله، ومن ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه، فعليه لعنة الله التابعة إلى يوم القيامة]. لا تنفق امرأة من بيت زوجها إلا بإذن زوجها. قيل: يا رسول الله! ولا الطعام؟. قال: ذلك أفضل أموالنا. ثم قال: العارية مؤداة. والمنحة مردودة. والدين مقضي. والزعيم غارم». والزيادة لأحمد والترمذي. قلت: وسنده حسن؛ إلا أن الجملة التي ذكرها الحافظ صحيحة لشواهدا كثيرة. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، والحديث له شواهد كثيرة: منها حديث ابن عباس، وعمرو بن خارجة، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، رضي الله عنهم، وبعض هذه الشواهد تصلح للتقوية، كما هي مخرجة في الإرواء للإمام الألباني رحمه الله تعالى (١٦٥٥).

(٢) الحديث منكر. رواه الدارقطني (٤ / ٩٨ و ١٥٢) بسند ضعيف، بل أعله الحافظ نفسه في «التلخيص» (٣ / ٦٢ / رقم ١٣٧٠) قلت: وسبب النكارة هذه الزيادة: «إلا أن يشاء الورثة» فقد ورد الحديث عن جماعة من الصحابة دون هذه الزيادة فلم ترد إلا بهذا الإسناد الضعيف. بل الحديث جاء عن ابن عباس نفسه بسند حسن. رواه الدارقطني (٤ / ٩٨) بدون هذه =

الشرح: *****

ساق المصنف الحديث لبيان بطلان الوصية لوارث إلا بإجازة بقية الورثة،

على ما تقدم، وهو قول جمهور العلماء.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ».

أي من الورثة، أعطاهم فروضهم، وأنصبتهم، ومنهم من يأخذ ميراثه بالعصبة كما تقدم بيان ذلك.

قوله: «فَلَا وَصِيَّةٌ لِّوَارِثٍ».

أي فلا وصية صحيحة للوارث.

حكم لو أوصى الميت لغير وارث، ثم صار وارثاً:

ولو قدر أن الموصي أوصى لغير وارث، ثم صار بعد ذلك وارثاً، كأن يكون له ابن ابن، فأوصى له مع وجود من يحجبه من أولاده من صلبه.

ثم أطال الله عز وجل عمر الموصي، حتى صار الموصي له وارثاً.

فالوصية تبطل؛ لعموم قول النبي ﷺ: "لا وصية لوارث".

وليس له في مثل هذه الحالة إلا ميراثه الذي يستحقه.

= الزيادة، بل وحسن الحافظ نفسه إسناده من الطريق التي ليست فيها الزيادة فقال في «التلخيص» (٣/ ٦٢ / رقم ١٣٦٩) أثناء تخريجه لحديث: «لا وصية لوارث». رواه الدارقطني من حديث ابن عباس بسند حسن. ومن راجع «التلخيص» عرف صواب صنيع الحافظ هناك، وأيضاً عرف وهمة هنا رحمه الله..

واستدل أهل العلم بهذا الحديث على تخصيص قول الله عز وجل: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ}.

وهذا من رحمة الله عز وجل بعباده؛ حتى لا يقع التلاعب بالوصايا.
قوله: "وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ»، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ».

الزيادة ضعيفة، أخرجها الإمام أبو داود في المراسيل، والإمام الدارقطني، والإمام البيهقي، رحمة الله عليهم، من طريق حجاج، عن ابن جريج، عن عطاء الخرساني، عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

وقال أبو داود: عطاء الخرساني لم يدرك ابن عباس، ولم يره. اهـ
ومع ذلك فقد رواه يونس بن راشد، عن عطاء الخرساني، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، فذكر الواسطة عكرمة.

لكن قال النافط فلاي التلخيص: والمعروف المرسل، والعمل عليها، فإن أجازها الورثة صحت الوصية للوارث؛ لأنهم تنازلوا عن شيء من ملكهم، وحقهم، مع أن الإمام الألباني رحمه الله تعالى حكم عليها بالنكارة؛ لأن الذي زادها ضعيف من أصله، والله الموفق.

[مشروعية الوصية بثلث المال]

٩٧٠ - (وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - رضي الله عنه - قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وفَاتِكُمْ؛ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ»^(١). رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ).

٩٧١ - (وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّازُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رضي الله عنه -^(٢)).

٩٧٢ - (وَأَبْنُ مَاجَهَ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه -^(٣). وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، لَكِنْ قَدْ يَقْوَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى لبيان مشروعية الوصية بثلث المال.
قوله: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ».

أي أن الله عز وجل أذن لكم أن تتصدقوا بثلث أموالكم.

^(١) الحديث ضعيف. رواه الدارقطني (٤ / ١٥٠)، من طريق إسماعيل بن عياش، عن عتبة بن حميد

البصري، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن معاذ به، وإسناده ضعيف؛ لضعف عتبة بن حميد، وإسماعيل بن عياش، وهكذا القاسم، الصحيح أنه ضعيف أيضاً.

^(٢) أخرجه الإمام أحمد (٦ / ٤٤٠ - ٤٤١)، والبخاري (١٣٨٢).

^(٣) أخرجه الإمام ابن ماجه (٢٧٠٠٩).

^(٤) هي كما قال الحافظ - رحمه الله - لا يخلو طريق واحد منها من الضعيف، ولكن باجتماعها

يصير الحديث حسناً.

قوله: «عِنْدَ وَفَاتِكُمْ؛ زِيَادَةٌ فِي حَسَنَاتِكُمْ».

أي لتكون الزيادة في الحسنات بعد الوفاة، وهذا في الصدقات الجارية، بشروطها المتقدمة.

قوله: «وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّازُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ -رَضِيَ اللَّهُ

عنه-».

وهو في كشف الأستار، من طريق أبي بكر بن أبي مريم، عن ضمرة بن حبيب، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

وأبو بكر بن أبي مريم إلى الضعف الشديد أقرب.

وضمرة بن حبيب لم يذكر له سماع من أبي الدرداء رضي الله عنه.

قوله: «وَأَبْنُ مَاجَهَ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-».

أي وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي، وهو متروك، وله شاهد آخر من حديث خالد بن عبيد السلمي، وإسناده ضعيف؛ فإن عقيلًا مجهول الحال، والحاتر مجهول العين، ووالده مختلف في صحبته.

وله شاهد من حديث أبي بكر رضي الله عنه، أخرجه ابن عدي في الكامل، وفي إسناده حفص بن عمر بن ميمون العدني، الملقب فرخ.

قال الإمام التيسلي: ليس بثقة.

وقال ابن حبان: عامة حديثه غير محفوظ.

قوله: «وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، لَكِنْ قَدْ يَقْوَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

فالحديث لا يرتقي للحجية بهذه الشواهد، والله أعلم.

الوصية برعاية الذرية:

ويشعر الوصية برعاية الذرية، والقيام على المال، ونحو ذلك، وينبغي لمن أُوصي إليه بذلك أن يكون أميناً على ذلك.

وأن يقوم بما أوجب الله عز وجل عليه على أحسن الأحوال، وأن لا يضيع الأمانة والله المستعان.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ عَبْدَ بَنَ زَمْعَةَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي ابْنِ أُمِّةٍ زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصَانِي أَخِي إِذَا قَدِمْتُ أَنْ أَنْظُرَ ابْنَ أُمِّةٍ زَمْعَةَ فَأَقْبِضَهُ، فَإِنَّهُ ابْنِي. وَقَالَ عَبْدُ بَنَ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ أُمِّةٍ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي. فَرَأَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَبَهَا بَيْنًا فَقَالَ: "هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنَ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاخْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ".

[باب الوديعة]

[بَابُ الْوَدِيعَةِ]

***** الشرح:

الوديعة: هي من استودعته وديعة، استحفظته إياها.

وفلج الاصطلاح: الإيداع، هو تسليط الغير على حفظ ماله صريحاً أو دلالة.

والوديعة: ما ترك عند الأمين. اهـ 'وقال فلج' 'الروض المربع' (٤/

٤٥٦): هو توكل في الحفظ تبرعاً، والوديعة: هي العين المودعة.

حكم الوديعة:

الأصل في جوازها الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقول تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا}

[النساء: ٥٨].

وأما السنن: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، عند الترمذي (١٢٦٤)،

وأبي داود (٣٥٣٥).

ولفظه: «أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك».

(١) "الدر المختار"، ومعه "حاشية بن عابدين" (٥/ ٦٦٢).

وهذا الحديث قد جاء عن عدة من الصحابة منهم أبو هريرة وأنس وأبي
وصحابي مبهم، وأبي أمانة ومرسل الحسن^(١).
وأصح منه حديث أبي أمانة - رضي الله عنه - عند أحمد وقد تقدم وفيه: «
فأعط كل ذي حق حقه».

وروى البيهقي في "السنن" (٦ / ٢٨٩): أن النبي كانت عنده ودائع،
فلما هاجر أمر علياً أن يردها إلى أصحابها.
قال الحافظ في "التلخيص": رواه ابن إسحاق بسند قوي.
وراجع "البدر المنير" (٧ / ٣٠٤).

وأما الإجماع: قال ابن قدامة في "المغني" (٦ / ٢٥٦): فأجمع علماء كل
عصر على جواز الإيداع والاستيداع^(٢).
ثم أعلم أنه لا بد في الودعة من الإيجاب والقبول، فلا يلقي المال عند
رجل لا يريد حفظه، ولو تلغى في هذه الحالة ولو مع التفريط، فإنه لا
يضمنها

بيان تقسيم الناس فإلى قبول الوديعات:

الأول: ضرب يعلم من نفسه القدرة على حفظها، ويأمن من نفسه الخيانة

(١) "البدر المنير" (٧ / ٢٩٩ - ٣٠١)، والحديث حسن، كما في "الصحيحة" (٤٢٣).

(٢) "البيان" (٦ / ٤٧٢)، "الحاوي" (٨ / ٣٥٥) و"إنشاء الالتزام" (٢ / ١٠١).

فيها، ولا يخاف التلف عليها، إن لم يقبلها فهذا يستحب له قبولها، لقوله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى} [المائدة: ٢].

الثاني: ضرب يجب عليها قبولها، وهو أن يأتي رجل بهال ليودعه عند رجل وليس هنالك من يصلح لحفظها إلا هو، وهو يعلم أنه إن لم يقبل ذلك المال منه هلك المال، فيجب قبولها لحديث: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه». له طرق يصح بها خرجتها في تحقيق الإيمان للقاسم بن سلام، فإن لم يقبلها أثم.

الثالث: ضرب يكره له قبول الوديعة وهو يعلم من حال نفسه العجز عن حفظ الوديعة، أو لا يأمن من نفسه الخيانة فيها، لأنه يغرر بهال غيره، ويعرض نفسه للضمان^(١).

بيان أن المودع لا يضمن الوديعة إذا لم يفرض:

قال في "المغني" (٩ / ٢٥٧): وجملته أن الوديعة أمانة، فإن تلفت بغير تفريط من المودع فليس عليه ضمان، سواء ذهب معها شيء من مال المودع أو لم يذهب، هذا قول أكثر أهل العلم، روى ذلك عن أبي بكر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم، وبه قال شريح والنخعي وأبو الزناد والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي. **اهـ**

(١) "الحاوي" (٨ / ٣٥٦)، "البيان" (٦ / ٤٧٣).

قلت: هذا هو القول الأول، أنه لا يضمن إن لم يفرط.

والقول الثاني: رواية من مذهب أحمد أنه يضمن، وأحتج بأثر عمر رضي الله عنه أنه ضمن أنس بن مالك وديعة ذهب من بين ماله الأثر، أخرجه البيهقي في "الكبرى" (٦ / ٢٨٩) وسنده صحيح، وهذا محمول على أن أنس فرط في حفظها.

ويؤيد ما قال البيهقي أن عمر - رضي الله عنه - قال له كما في الرواية الأخرى: "إنك لأمين في نفسي، ولكن هلك من بين مالك فضمتك، قاله البيهقي والله أعلم.

والراجح هو القول الأول، لأن المستودع متبرع، فكيف يلزم بشيء فقد منه دون تفريط، ولأن الله سهاها أمانة والضمان ينافي الأمانة، ولو أخذ منه الضمان لما تبرع أحد بحفظ الأمانات، حتى وإن شرط المودع على المستودع الضمان فلا يلزمه، لأنه شرط باطل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل».

وأما إذا استودعه مقابل بمال، فعند ذلك يضمن، كرجل أرسل معك رسالة من هنا إلى صنعاء.

فإن كانت الرسالة مقابل مال وأجرة، فإنك تضمن إذا أضعتها، وإذا كانت الرسالة إنما هي تطوع منك، فليس عليك ضمان.

حكم الوديعة بعد موت المودع:

إذا كانت هذه الوديعة موجودة بعينها، وأوصى بها الميت، أو كانت معلومة فترد إلى المودع بغير خلاف.

وتعرف الوديعة إما بوصية الميت، أو بإقرار الورثة، وإما ببينة يضمها المودع^(١).

فهنا يجب على الورثة أن يردوا الوديعة إلى صاحبها.

وقد تقدم معنا أن ما كانت عنده بعض الودائع، والامانات، وجب عليه أن يوصي بها في حياته؛ حتى لا تضيع هذه الحقوق على أصحابها.

أيهما يقدم الوديعة أم الدين؟

وأختلف العلماء فيما إذا كان على الميت دين ووديعة أيهما يقدم إلى أقوال:

القول الأول: فذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد، وبه قال الشعبي والنخعي وداود بن أبي هند وغيرهم إلى أن الوديعة والدين سواء، ويقتسمان محاصصة، أي بالنسبة.

القول الثاني: وهو قول للنخعي أن الوديعة قبل الدين.

(١) "الإفصاح" (٢ / ٢٧)، "الحاوي" (٨ / ٣٨٠).

القول الثالث: وهو قول الحارث العكي، وبعض أصحاب أبي حنيفة أن الدين قبل الودعة.^(١)

والراجع والله أعلم القول الثاني، وهو أن الودعة قبل الدين، لأنها أمانة والله قد أمر أن تؤدى الأمانات كما قال: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا} [النساء: ٥٨].

وهي أيضاً دين فيجب أن تؤدى، لكن لا يجوز أن تكون بالمحاصصة، لأنها أمانة محضة، فلا يجوز التصرف فيها، ولا الاستفادة منها بخلاف الدين.

حكم إذا اختلف المودع والمستودع:

فإن كان بينهما بينة حكم بها.

وأن لم يكن لهم بها بينة فالقول قول المستودع مع يمينه، لأنه أمين.

وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وبه قال الثوري وإسحاق وعموم أصحاب الرأي.

وذهب مالك إلى أن القول قول المودع مع يمينه.

والراجع والله أعلم القول الأول.^(٢)

(١) "المغني" (٩/ ٢٦٩ - ٢٧٠)، "المقنع" (٢/ ٢٨٤)، "حاشية بن عابدين" (٥/ ٦٦٤)، "الحاوي" (٨/ ٣٨٠).

(٢) "المغني" (٩/ ٢٧٣)، "الكافي لابن عبد البر" (٢/ ٨٠١)، "بداية المجتهد" (٢/ ٢٨١).

فائدة هامة:

قال ابن المنذر **ففي الإجماع (١٢٩):** وأجمعوا على أنه يقبل قوله أن الوديعة تلفت.

بيان متى ترد الوديعة إلى صاحبها؟

للمستودع رد الوديعة إلى صاحبها متى شاء، لأن استدامة الوديعة غير لازم، وإذا أراد السفر لا تجبسه عنه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم عندما هاجر لم تمنعه الودائع، وقد وكل علياً رضي الله عنه بدفعها إلى أصحابها^(١). وللوديعة أحكام أخرى، ليس هذا موضع بسطها، وإنما ذكرنا هنا بعض الأحكام التي تتعلق بهذا الباب، ونسأل الله السداد.

(١) "الحاوي" (٣٥٦٨).

[ضمان الوديعة]

٩٧٣ - (عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -،
عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ أُودِعَ وَدِيعَةً، فَلَيْسَ عَلَيْهِ
ضَمَانٌ» ^(١) - أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ).

وَبَابُ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ الزَّكَاةِ.
وَبَابُ قَسَمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ يَأْتِي عَقِبَ الْجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الشرح: *****

ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث لبيان أن من أضع الوديعة التي
أودعت عنده، فليس عليه ضمان، على التفصيل الذي تقدم بيانه.
وهو إن كان قد استودعها على إجارة، فيجب عليه أن يؤديها إلى
صاحبها؛ لأنه ضامن.

^(١) أخرجه الإمام ابن ماجه (٢٤٠١)، والحديث حسنه الإمام الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء
برقم (١٥٤٧)، وقال فيه: فهذه ثلاث طرق عن عمرو بن شعيب ، وهى وإن كانت ضعيفة
فمجموعها مما يجعل القلب يشهد بأن الحديث قد حدث به عمرو بن شعيب، وهو حسن
الحديث؛ لاسيما وقد روى معناه عن جماعة من الصحابة ساق البيهقي أسانيداً إليهم، وحسن
الحديث في صحيح ابن ماجه.

وإن كان قد استودعها من باب التبرع، فلا ضمان عليه إذا لم يتعد، ولم يفرط؛ لأنه محسن، والله عز وجل يقول: {مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}.

فإذا علم أنه فرط فيها، أو خان فيها، بقرائن معلومة، فإنه يضمن، وعند ذلك يلزم بإعادة الوديعة إلى أصحابها.

حكم الانتفاع بالوديعة بإذن صاحبها:

ويجوز للمستودع أن ينتفع بالوديعة إذا أذن له صاحبها، كما هو الحال في قصة الزبير بن العوام رضي الله عنه ففي البخاري عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال: وَإِنَّمَا كَانَ دَيْنُهُ الَّذِي عَلَيْهِ، أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِيهِ بِالْمَالِ، فَيَسْتَوْدِعُهُ إِيَّاهُ، فَيَقُولُ الزُّبَيْرُ: «لَا وَلَكِنَّهُ سَلَفٌ، فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ» متفق عليه.

أن الناس كانوا يأتون إليه بالودائع، وكان يشترط عليهم الاستخدام، وتكون ديناً عنده متى أرادوها قضاها لهم.

سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك^١.

(١) وبهذا نكون قد انتهينا من كتاب البيوع، في خمسة وأربعين درساً، وهذا من فضل الله عز وجل علينا، وعلى الناس، ونسأل الله عز وجل المزيد من فضله، والحمد لله رب العالمين. وكان الانتهاء من هذا الكتاب في يوم العشرين من ربيع الأول لعام واحد وأربعين وأربعمئة وألف من الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم في مسجد الصحابة من مدينة الغيضة حرسها الله وسائر بلاد المسلمين.

[الفهارس]

المحتويات

٢.....	[كتاب البيوع]
٢٣.....	[باب الشروط في البيع وما نهي عنه منها]
٢٨.....	[أفضل المكاسب]
٤٤.....	[تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام]
٦١.....	[الحكم في حال اختلاف المتبايعين]
٦٧.....	[النهي عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن]
٧٧.....	[بيان حكم الاشتراط والثنيا في البيع]
٨٤.....	[حكم بيع المدبر]
٨٩.....	[حكم الفأرة تقع في السمن]
٩٥.....	[بيان حكم ثمن السنور والكلب]
٩٧.....	[كتابة العبد والشرط الجائز]
١٠٩.....	[حكم بيع أمهات الأولاد وهبتهن]
١١٨.....	[بيان النهي عن بيع فضل الماء، وعسب الفحل]
١٢٢.....	[بيان النهي عن بيع حبل الحبلية]
١٢٥.....	[النهي عن بيع الولاء وعن هبته]

- ١٢٨ [النهي عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر]
- ١٣٠ [بيان النهي عن بيع الطعام قبل أن يكتاله]
- ١٣٣ [بيان النهي عن بيعتين في بيعة]
- [النهي عن سلف وبيع، وعن شرطين في بيع، وعن ربح ما له يضمن، وعن بيع ما ليس عندك]**
- ١٤٨ [النهي عن بيع العربان]
- ١٥٦ [النهي عن بيع المتاع حتى يحوزه التجار إلى رحالهم]
- ١٥٩ [جواز قضاء الدين من غير جنسه]
- ١٦٣ [بيان النهي عن بيع النجش]
- ١٦٦ [النهي عن بيع المحاقلة، والمزابنة، والمخابرة، وعن الشيا المجهولة]
- ١٦٩ ... [النهي عن بيع المخاضرة، والملامسة، والمنابذة]
- ١٧٧ [النهي عن تلقي الركبان، وعن بيع حاضر لباد]
- ١٨٥ [بيان النهي عن التفريق بين الوالدة وولدها، وبين الأخوة]
- ١٩٣ [بيان حكم التسعير]
- ١٩٨ [بيان النهي عن الاحتكار]
- ٢٠٥ **[بيان النهي عن نصرية اللبن في ضرع البهيمة من أجل بيعها]**
- ٢٠٨

٢١٦	[تحريم الغش]
٢٢٢	[تحريم بيع العنب ممن يتخذه خمراً]
٢٢٧	[بيان أن الخراج بالضمان]
	[بيان صحة البيع والشراء بدون إذن صاحب المال إذا
٢٣٠	أجاز ذلك]
٢٣٧	[النهي عن بعض البيوع التي فيها غرر وجهالة]
٢٤٧	[بيان النهي عن بيع المضامين، والملاقيح]
٢٤٩	[حكم الإقالة في البيع]
٢٥٢	[باب الخيار]
٢٦٠	[ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، وخيار الشرط]
٢٦٧	[بيان مشروعية خيار الغبن والخديعة]
٢٧٠	[باب الربا]
٢٩٢	[بيان لعن أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه]
٢٩٥	[بيان أن الربا ثلاثة وسبعون باباً]
٢٩٩	[بيان الأصناف الربوية]
٣٠٨	[بيع التمر الجيد بالتمر الرديء متفاضلاً فيه ربا]
٣١٤	[بيان النهي عن بيع الطعام مجازفة]

- ٣١٦ [بيان النهي عن بيع الطعام متفاضلاً]
- ٣١٩ [بيان حكم بيع القلادة فيها ذهب وخرز مخلوط]
- ٣٢٢ [بيان حكم بيع الحيوان بالحيوان نسيئة]
- ٣٢٦ [جواز بيع الحيوان بالحيوان نسيئة]
- ٣٢٩ [بيان النهي عن بيع العينة وأنه من الربا]
- ٣٤٥ [النهي عن أخذ شيء مقابل الشفاعة الواجبة]
- ٣٤٩ [بيان تحريم الرشوة ولعن الراشي والمرتشي]
- ٣٥٣ [بيان النهي عن بيع المزبنة]
- ٣٥٦ [النهي عن بيع الرطب بالتمر]
- ٣٦١ [بيان النهي عن بيع الكالئ بالكالئ]
- ٣٦٩ [باب الرخصة في العريا وبيع الأصول والثمار]
- ٣٧٦ [النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها]
- ٣٧٩ [النهي عن بيع العنب حتى يسود]
- ٣٨٢ [بيان حكم وضع الجوائح]
- ٣٨٧ [بيان حكم بيع النخل بعد التأبير]
- ٣٩٠ [أبواب السلم والقرض والرهن]
- ٣٩٢ [بيان السلم وحكمه]

- ٣٩٨ [السلم فيما لم يتحقق ملكه]
- ٤٠٦ [بيان مشروعية القرض من الغير]
- ٤١٥ [القرض إلى ميسرة]
- ٤١٩ [بيان بعض أحكام الرهن]
- ٤٤٢ [القضاء بأحسن مما أخذ من غير شرط]
- ٤٤٨ [بيان أن كل قرض جر منفعة فهو ربا]
- ٤٥٨ [باب التفليس والحجر]
- ٤٨٢ [من أخذ أموال الناس ولم يؤدها مع الاستطاعة]
- ٤٨٦ [الحجر على المدين عن التصرف في ماله]
- ٤٩٢ [بيان علامات البلوغ لرفع الحجر]
- ٥٠٠ [عطية المرأة من مالها بغير إذن زوجها]
- ٥٠٥ [بيان من تحل له المسألة]
- ٥١١ [بعض الفوائد في هذا الباب]
- ٥١٣ [باب الصلح]
- ٥٢٣ [بيان مشروعية الصلح بين المسلمين]
- ٥٢٩ [جواز انتفاع الجار بحائط جاره]
- ٥٣٤ [بيان تحريم مال المسلم إلا بطيب نفس منه]

٥٣٨	[باب الدوالة والضمان]
٥٥٤	[بيان تحريم الماطلة في قضاء الدين من الغني]
٥٥٨	[الضمان]
٥٧٣	[بيان صحة الكفالة عن الميت]
٦٠١	"أبواب قضاء الدين"
٦٢٢	[باب الشركة والوكالة]
٦٤١	[بيان مشروعية الشركة]
٦٤٤	[بيان أن الشركة كانت قبل البعثة ثم أقرها الإسلام]
٦٤٦	[بيان مشروعية شركة الأبدان]
٦٤٧	[بيان مشروعية الوكالة]
٦٧٩	[بيان انتهاء الوكالة]
٦٨٧	[باب الإقرار]
٦٩٩	[وجوب الإقرار لمن عليه حد]
٧٠٤	[باب العارية]
٧١١	[وجوب المحافظة على العارية]
٧١٨	[بيان وجوب ضمان العارية]
٧٢٥	[باب الغصب]

٧٣٠	[بيان تحريم الغضب]
٧٣٥	[من أتلف شيئاً ضمنه]
٧٤٠	[من زرع أرض قوم بغير إذنه]
٧٤٧	[حرمة الغضب]
٧٥٢	[باب الشفعة]
٧٧٢	[باب القراض]
٧٧٩	[بيان مشروعية القراض أو المضاربة]
٧٨٦	[الشرط في المضاربة]
٧٩٣	[باب المساقاة والإجارة]
٨٠٢	[بيان مشروعية المساقاة والإجارة]
٨٠٨	[مشروعية كراء الأرض بجزء ما يخرج منها]
٨١٣	[بيان النهي عن المزارعة الغير معلومة، وجواز المؤاجرة المعلومة]
٨١٥	[جواز أخذ أجره الحجامه مع الكراهة]
٨١٨	[تحريم أكل أجره الأجير]
٨٢٢	[جواز أخذ الأجره على كتاب الله]
٨٢٦	[الأمر بإعطاء الأجير حقه قبل أن يحرق عرقه]
٨٢٨	[تسمية الأجر للأجير]

[باب الإجارة]	٨٣٠
[باب أحياء الموات]	٨٤٤
[التملك بإحياء الموات]	٨٥٧
[قوله لا حمى إلا لله ولرسوله]	٨٦٠
[رفع الضرر في الحمى وغيره]	٨٦٦
[بما يكون إحياء الموات]	٨٦٨
[بيان حریم البئر كم يكون]	٨٧٠
[بيان مشروعية إقطاع الأراضي]	٨٧٣
[مقدار الاقطاع]	٨٧٦
[المسلمون شركاء في ثلاثة: الكلا والماء والنار]	٨٧٩
[باب الوقف]	٨٨٦
[باب الهبة والعمرى والرقبى]	٩١٤
[أحكام الهبة]	٩١٨
[بيان مشروعية العمرى والرقبى]	٩٤٣
[بيان حكم شراء الواهب لهبته]	٩٥٤
[بيان مشروعية الهدية]	٩٥٨
[المبالغة في الحث على الهدية ولو قلت]	٩٦٦

- ٩٧٠ [الشفعة في الهبة]
- ٩٧٤ [باب اللقطة]
- ٩٨٨ [بيان أنه لا يلزم تعريف اللقطة اليسيرة التي ليس لها مقدار]
- ٩٩٨ [بيان الوعيد العظيم لمن أوى ضالة ولم يعرفها]
- ١٠٠٠ **[بيان حكم الإشهاد لمن وجد لقطة]**
- ١٠٠٣ [بيان حكم لقطة الحاج في مكة]
- ١٠٠٤ [بيان حكم لقطة الذمي والمعاهد]
- ١٠٠٧ [بيان أحكام اللقيط]
- ١٠١٠ [باب الفرائض]
- ١٠٦٩ [البدء في القسمة بالفروض]
- ١٠٧١ [الكفر والشرك من موانع الإرث]
- ١٠٨٥ [التعصيب بالغير]
- ١٠٨٧ [بيان حكم التوارث بين ملل الكفر المختلفة]
- ١٠٨٩ [ميراث الجد]
- ١٠٩٢ **[ميراث الجدة]**
- ١٠٩٥ [ميراث ذوي الأرحام من الخال، والخالة، والعمة وغيرهم]
- ١١٠١ [ميراث الخال]

١١٠٦	[بيان ما يستحق به المولود الميراث]
١١١١	[ميراث القاتل]
١١١٤	[بيان ميراث العصبية]
١١١٧	[بيان أن الولاء لا يباع، ولا يوهب]
١١٢٠	[بيان علم زيد بن ثابت بالمواريث]
١١٢٤	[باب الوصايا]
١١٣٧	[حكم الوصية]
١١٣٩	[بيان أن الوصية لا تكون بأكثر من الثلث]
١١٤٣	[مشروعية الصدقة عن الميت وإن لم يوص]
١١٤٦	[بطلان الوصية للوارث]
١١٤٩	[مشروعية الوصية بثلث المال]
١١٥٢	[باب الوديعة]
١١٥٩	[ضمان الوديعة]
١١٦١	[الفهارس]